

النَّحْوُ الْوَاقِعُ

مَعَ رَبْطِهِ بِالْأَسَالِيبِ الرَّفِيعَةِ وَالْحَيَاةِ اللَّغَوِيَّةِ الْمَجْدُودَةِ

الجزء الثالث

القسم الموجز لطلبة الجامعات . والمفضل للأساتذة والمختصين

بإليف

عباس حسن

الأستاذ السابق بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة
ورئيس قسم النحو والصرف والعروض

الطبعة الثانية



دار المعارف بمصر

١٩٦٤

النحو الوافى : أربعة أجزاء .

وفى صدر الجزء الأول مقدمة الكتاب ، ودستور تأليفه .

الإضافة (١)

تقسيمها :

تنقسم قسمين ؛ محضة ، (وتسمى : معنوية ، أو : حقيقية)

(١) فيما يلي إيضاح مدلولها النحوي الدقيق ، ولبعض المصطلحات الهامة التي تتصل بها :

أ - في جملة مثل : «الوالد مُنْصَف» ، أو : «أُنْصِفَ الوالد» يكون المراد هو : الحكم على الوالد بالإنصاف . أى : إسناد الإنصاف إليه . وإن شئت فقل : نسبة الإنصاف إليه .

وفي جملة أخرى مثل : «الصفح حَسَن» أو : «يحسنُ الصفح» يكون المراد أيضاً هو : الحكم على الصفح بالحسن ، أى : إسناد الحسن إليه ، أو : نسبته له . وكذلك لو قلنا : «الحقود غير مستريح» أو : «الحقود لا يستريح» ، فإن المراد هو : الحكم بعدم الراحة على الحقود ، أى : إسناد عدم الراحة إليه ، أو : نسبة عدم الراحة له ، ونفيها عنه . وهكذا الشأن في كل جملة اسمية أو فعلية ، مثبتة ، أو منفية ؛ فالمراد من الجملة لا بد أن يكون هو : الحكم ، أى ، : الإسناد أى : النسبة . وهذه الألفاظ الثلاثة متحدة في مدلولها الذي هو : المعنى المفهوم من الجملة إثباتاً أو نفيًا . ويعبر عنه النحاة بأنه : «الربط المعنوي بين طرفي الجملة ربطاً يقتضى أن يقع على أحدهما معنى الآخر ، أو ينفي عنه» .

ويجوز على ألسنتهم كثيراً ذكر : «النسبة الأساسية» أو : «الكلية» ؛ يريدون بها ذلك المعنى ، أو : الربط المعنوي الذي لا يمكن أن تخلو منه جملة مستقلة بمعناها - كالجملة غير الشرطية - ، ولا أن تسمى جملة إلا به . وقد يختصرون فيقولون : «النسبة» . دون وصفها بـ «الأساسية» أو بـ «الكلية» ؛ لاصطلاحهم على أنها المقصودة عند الإطلاق ؛ أى : عند حذف الوصف والتحديد .

ب - على ضوء ما سبق نفهم أن المراد الأصيل من الجملة الحقيقية هو : «النسبة الأساسية» أو : «الكلية» .

لكن الملاحظ عند سماع جملة مثل : «أقبل ضيف» أن تتعدد الاحتمالات الذهنية في أمر هذا الضيف : ما اسمه؟ ما بلده؟ ما صلته بنا؟ ما غرضه؟ ما شأنه؟ كل هذا وأكثر منا لا يفهم من هذه الجملة ، ولا تدل عليه النسبة الأصيلية فيها . ومن ثم كانت الجملة في حاجة إلى زيادة لفظية تؤدي إلى زيادة معنوية ؛ كأن نقول : أقبل ضيف عظيم ؛ فننسب العظمة للضيف . فهذه نسبة أيضاً ، ولكنها نسبة جزئية أو فرعية ، ليست أصيلة كالسابقة ؛ إذ لا يتوقف - في الغالب - على هذه النسبة الجزئية أو : الفرعية ، المعنى الأساسى للجملة ، ولا يختل بجذورها ؛ فن الممكن - غالباً - الاستغناء عنها بالاستغناء عن الزيادة اللفظية التي جلبتها .

وكذلك لو قلنا : أقبل الضيف مبتسماً ، أو فرحت بالضيف يوماً . . . أو غير هذا من =

وغير محضة ، (وتسمى : لفظية ، أو : مجازية)^(١) .

= الزيادات اللفظية الفرعية التي منها : الحال ، والتميز ، والمفعولات ، والتوابع ، وغيرها من سائر المكملات التي تزداد على طرفي الجملة الأصلية ؛ فتكسبها معنى جزئيا جديداً ، قد يمكن الاستغناء عنه .

والنحاة يسمون هذه النسبة الجزئية ، أو الفرعية : « القيد » ، أو : « النسبة التقييدية » يريدون بها : النسبة التي جاءت لإفادة التقييد ، أي : لإفادة نوع من الحصر ، والتحديد ، ذلك أن اللفظ قبل مجيئها كان عاماً مطلقاً يحتمل أنواعاً وأفراداً كثيرة ؛ فجاءت التكملة (أي : القيد) فنعت التعميم والإطلاق الشاملين ، وجعلت المراد محمداً محصوراً في مجال ضيق ، ولم تترك المجال يتسع لكثرة الاحتمالات الذهنية التي كانت تتوارد من قبل .

ح - من أمثلة التكميلات كلمة : « الغرفة » في نحو : « أعضاء مصباح الغرفة » فلو لم نذكر هذه الكلمة لكانت الجملة في حاجة إلى زيادة لفظية تتبعها زيادة معنوية جزئية ، تزيل التعميم والإطلاق عن المراد من كلمة : « مصباح » ؛ إذ لا ندري : أهو مصباح للغرفة ، أم للطريق ، أم للمصنع ، أم للنادي . . . ؟ فلما جاء القيد - وهو كلمة : « الغرفة » - أزال تلك الاحتمالات ، وقصر الفهم على واحد منها ؛ فأفاد التقييد ؛ بأن جعل العام المطلق محدوداً محصوراً . ومثل هذا : قرأت أدب العرب - تمتعت بأدب العرب فقد تبع الزيادة اللفظية الجزئية زيادة معنوية جزئية .

وما يلاحظ أن التكملة (أي : القيد) مجرورة في أمثلة هذا القسم : « ح » لا تفارق الجر مطلقاً . أما في غيرها فقد تكون التكملة مرفوعة ، أو منصوبة ، أو مجرورة ، أو مجزومة . . على حسب حاجة الجملة . وتسمى التكملة الجزئية التي تلازم الجر دائماً : « المضاف إليه » ويسمى اللفظ الذي قبلها ، والذي جاءت لتقييده ، وتحديد مدلوله : « المضاف » ، و « الإضافة » هي : الصلة المعنوية الجزئية التي بين المضاف والمضاف إليه . ويقول النحاة في تعريفها :

« إنها نسبة تقييدية بين اسمين ، تقتضي أن يكون ثانيهما مجروراً دائماً » . نعم ، قد يكون المضاف إليه جملة - كما سيجيء في هذا الباب ، ص ٢٦ و ٦٨ و ٧٣ - ولكن الجملة في هذه الحالة بمنزلة المفرد أي : الاسم الواحد ؛ فمحلها الجر .

نما تقدم نعلم : أن التكملة تسمى : « القيد » ، أو : النسبة « التقييدية » وليست مقصورة على الإضافة ، بل تشمل جميع المكملات . وأن التكملة في الإضافة تسمى : « المضاف إليه » ولا بد أن يسميته : « المضاف » وكلاهما لا بد أن يكون اسماً واحداً ، وقد يكون « المضاف إليه » جملة بمنزلة الاسم الواحد - كما سبق - وكذلك نعلم أن المضاف إليه مجرور دائماً ، أما المضاف فلا يلزم حالة إعرابية واحدة ؛ بل يعرب على حسب حالة الجملة التي يكون فيها . والأغلب في المضاف أن يكون معرباً . وقد يكون اسماً مبنياً مثل : « إذا » الشرطية ، و « كم » الخبرية ، كما سنعرف في هذا الباب .

(١) يريدون « بالمحضة » : التي بين طرفيها قوة اتصال وارتباط ، وليست على نية الانفصال ؛ إذ لا يفصل بين طرفيها (وهما : المضاف والمضاف إليه) ضمير مستتر كالضمير الذي يفصل في الإضافة غير المحضة ؛ فيجعلها كأنها غير موجودة ؛ بسبب وجود هذا الفاصل الملحوظ ، وإن كان =

فالأولى : ما كان فيها الاتصال بين الطرفين قوياً ؛ وليست على نية الانفصال ، لأنّ المضاف — في الغالب — خال من ضمير مستتر يفصل بينهما .

وأكثر ما يكون المضاف في الإضافة المحضة واحداً مما يأتي :

١ — اسم من الأسماء الجامدة الباقية على جمودها^(١) ، كالمصادر^(٢) ، وأسماء المصادر^(٣) ، وكثير من الظروف ، والجوامد الأخرى ، نحو : لا يتم حُسْن الكلام إلا بحسن العمل — لو استعان الناس كعون النمل ما وُجِدَ بينهم شقيّ ، ولا محروم — عند الشدائد تُعرَف الإخوان — لسان العاقل وراء قلبه ، وقلب الأحمق وراء لسانه .

ب — المشتقات الشبيهة بالجوامد ؛ (وهي المشتقات التي لا تعمل مطلقاً)^(٤) ، ولا تدل على زمن) كصيّغ أسماء الزمان ، والمكان ، والآلة . كالكلمات : مَسْكَن ، مَزْرَعَة ، مِحْرَاث ، مِنبَجْل ، مِذْرَاة ، مَغْرِب . . . في نحو : الفلاح كالنحلة الدءوب النافعة ؛ يغادر مسكنه قبل الشروق ، قاصداً مزرعته ، يعمل فيها ويكسده ؛ فلا تراه إلا قابضاً على محراثه ، أو منحنياً على فأسه ، أو حاصداً بمنجله ، أو مُذَرِّياً بمِذْرَاتِه ، أو متعهداً زروعه ويظل على هذا الحال حتى المغرب ؛ فيرجع من حيث أتى ، دون أن يُعرَّج على مَسْلَعَب ،

= مستتراً — كما سيجيء — في ص ٣١ — عند الكلام عليها

ويريدون « بالمعنوية » : أنها تحقق الغرض المعنوي الذي يراد منها تحقيقه ؛ وهو استفادة المضاف من المضاف إليه التعريف ، أو التخصيص ، كما سيأتي في ص ٢٢ ، ولأنها تتضمن معنى حرف من حروف الجر ستعرفه بعد في ص ١٥ .

ويريدون بالحقيقية : أنها تؤدي الغرض المعنوي السابق حقيقة ، لا مجازاً — بمعنى المجاز الآتي في ص ٣١ ، ولا حكماً أو تقديراً . (وهذا خير ما يفسر به وصفها بالحقيقية) وتستجىء إشارة لكل هذا بمناسبة أخرى في ص ٢٢ ، ٣١ .

(١) أي : غير المؤولة بالاشتق .

(٢) وسيجيء في باب النعت عند الكلام على وقوع المصدر ذمناً ، أن هناك مصادر مسموعة أضيفت إلى معرفة ، فلم تكتسب منها التعريف بسبب أنها مصادر مؤولة بالاشتق ، فإضافتها غير محضة . (انظر ص ٣٧٦)

(٣) سبق الكلام على اسم المصدر وإيضاح خصائصه في ص ٢٤ م ٧٥ . وسيجيء الكلام عليه وعلى المصدر في باب خاص بهما . (ص ١٥٣ و ١٧٢)

(٤) سيجيء لها إشارة أخرى في ص ٢٨ من هذا الجزء عند الكلام على المشتقات (اسم الفاعل و .. و) .

أو مَلَهَى ، أو مُقَهَّى يسهر فيه ، ثم يقضى الليل هادئاً نائماً حتى يوافيه الصباح الجديد .

ويدخل في هذا النوع المشتقات التي صارت أعلاماً ؛ وفقدت خواص الاشتقاق ، بسبب استعمالها الحديد في التسمية^(١) ؛ مثل : محمود — حامد — حسن . . .

ح — المشتقات التي لا دليل معها على نوع الزمن الذي تحقق فيه معناها ؛ نحو : قائد الطائرة مأمون القيادة ؛ فإن كلمة : « قائد » اسم فاعل مضاف ، وليس في الجملة دليل على نوع زمن القيادة ؛ أهو الماضي ، أم الحال ، أم الاستقبال ؟ وكذلك كلمة : « مأمون » التي هي اسم مفعول . . . (وتسمى هذه المشتقات الحالية من الدلالة الزمنية : « المشتقات المطلقة الزمن »^(٢)) .

د — المشتقات الدالة على زمن ماض فقط ؛ نحو : عابر الصحراء أمس كان مملوء النفس أمناً واطمئناً .

ه — أفعال التفضيل — على الرأي المشهور^(٣) — وهو من المشتقات التي لها بعض عمل^(٤) — مثل : أُعجبت بشوقي ؛ أشهر الشعراء في عصرنا . . .

(١) كما سيجيء في هامش ص ١٥٤ .

(٢) سيجيء الكلام عليها في أبوابها الخاصة . من هذا الجزء ، ولها إشارة في ص ٢٨ .

(٣) راجع الصبان والتصريح — وغيرهما — في هذا الموضوع . ثم حاشية ياسين على التصريح ج ٢ باب أفعال التفضيل ، عند الكلام على إضافته للنكرة . ويرى شارح المفصل (ج ٣ ص ٤) ومن معه أن إضافته غير محضة ، ويطيل الإيضاح لهذا ، ويؤكدده .

(٤) لأنه يرفع الفاعل ولا ينصب المفعول . ففي مثل : « مررت برجل أفضل القوم » مما سمع فيه أفضل التفضيل مضافاً إلى المعرفة مع أن المفضل نكرة — يعرب أفعال التفضيل بدلا من المفضل ، لا صفة له ، بناء الرأي على الأشهر السالف ؛ لكيلا تقع المعرفة نعتاً للنكرة . نعم إن البديل المشتق قليل ، ولكنه جائز مع قلته ونحالفته للأكثر ويعرب نعتاً بناء على الرأي الآخر . لأنه لم يكتسب التعريف من المضاف . . . وإذا أضيف : « أفعال » المراد به التفضيل ، وجب أن يكون بعضاً من المضاف إليه وفرداً من جنسه ؛ نحو : محمد أفضل الناس ، أو : أفضل القوم ، فلا يصح الحصان أفضل الطيور ولا الطائر أفضل الخيول ، كما سيجيء تفصيل هذا في ص ٣٣٨ من باب .

و — إضافة الوصف إلى الظروف ؛ مثل : أنت مالكٌ يومٍ تهربُ فيه الملوك .

والثانية : ما يغلب أن يكون فيها المضاف وصفًا ، عاملاً ، دالاً على الحال أو الاستقبال ، أو الدوام . (ويسمى هذا الوصف : « المشبه للفعل المضارع في العمل والدلالة الزمنية » ، وينحصر في اسم الفاعل ، واسم المفعول ، بشرط أن يكونا عاملين ، دالين على الحال ، أو الاستقبال . وفي الصفة المشبهة — في الرأي الراجح بين آراء أخرى قوية ^(١) — ولا تكون إلا للدوام ؛ نحو : استعجب لطالب الحق اليوم ، قبل أن ينتزعه بعامل القوة غدًا — إذا شاهدت غلاماً مشرد النظرات ، موزع الفكر ، مسلوب الهدوء ، فاعلم أنه بائس يستحق العطف ، أو جانٍ يستحق الزرابة — عظيم القوم من يهوى عظيماً الأمور ويلحق بالإضافة غير المحضة بعض إضافات أخرى سيجىء الكلام عنها في موضعه المناسب ^(٢) عند تناول ما سبق بالإيضاح .

* * *

الأحكام المترتبة على الإضافة :

يترتب على الإضافة بنوعيتها أحكام ؛ بعضها واجب ، وبعضها جائز . وأشهر الأحكام الواجبة أحد عشر ^(٣) :

الأول — أن يكون المضاف إليه مجروراً دائماً ^(٤) ، لا فرق بين أن يكون مجروراً في اللفظ ؛ نحو : قول الشاعر :

على قَدَرٍ أهل العزم تأتى العزائمُ وتأتى على قدر الكرام المكارمُ

(١) انظر ص ٣٤ و ٢٥٧ .

(٢) ص ٥٥ .

(٣) هذه الأحكام حتمية (أى : واجبة المراعاة والتطبيق) أما الأحكام الأخرى الجائزة فأشهرها أربعة ، ستذكر بعدها مباشرة في الزيادة والتفصيل ص ٥٥ .

(٤) ومعناه يخالف معنى المضاف لأن الإضافة — ولا سيما المحضة — تقتضى مغايرة المتضايفين في مدلولها ؛ كما سيجىء ، في رقم ٤ من هامش ص ٣٧ إلا بعض حالات هناك . ولا بد أن يكون المضاف إليه اسماً ، ولو تأويلاً ؛ كما في هامش ص ٤ .

ونحو : من وثق بأعوان السوء لقي منهم شرَّ المصائب ... ، ومجرور المحل^(١) ؛
 نحو : من التمس تقويم^٢ ما لا يستقيم كان عابثاً ، وإخفاقه^٣ محققاً . ونحو :
 نعمَ العربيُّ ؛ يُسرّع للنجدة حين يدعو الداعي و فكلمة : « ما »
 مضاف إليه مبنية على السكون في محل جر . والجملة المضارعية « يدعو »
 مضاف إليه في محل جر . وإذا كان المضاف إليه هو : « ياء المتكلم »^(٢) فإنه
 يستوجب أحكاماً أخرى غير الكسر ، ستجىء في باب خاص به^(٣) .

أما المضاف فلا بد أن يكون اسماً . ويعرب على حسب حالة الجملة
 — كما سبق — فيكون مبتدأ ، أو خبراً ، أو فاعلاً ، أو غير ذلك والكثير
 أن يكون معرباً . ومنه ما يكون مبنياً ، ولا يمنعه البناء من أن يكون مضافاً ؛
 مثل : حين — حيث — إذ — إذا — لندُن وغيرها مما سيمر
 بعضه في هذا الباب

والمضاف هو عامل الجر في المضاف إليه^(٤) — تبعاً للرأى المشهور —

(١) يكون مجروراً في اللفظ إذا كان معرباً ، ويكون مجرور المحل إذا كان مبنياً ؛ كالضائر ،
 والموصولات و . . . أو كان جملة ، فالبنى والجملة كلاهما في محل جر . (٢) الإضافة لياء
 المتكلم المحذوفة أو المنقلبة ألفاً تسمى : « الإضافة المقدرة » . أما الإضافة للباء المذكورة فتدعو
 من « الإضافة الظاهرة » . كما سيجىء في ص ١٤٦ . وهذا تقسيم آخر للإضافة . . . (٣) ص ١٤٥ .
 (٤) قلنا في الجزء الثاني (باب حروف الجر ، هامش ص ٣٣٨ م ٨٩) إن جر الاسم بالإضافة
 هو سبب من أسباب ثلاثة أصيلة ، كل واحد منها يوجب جره ، أولها : جره بحرف الجر ، وثانيهما :
 جره بالإضافة ، وثالثها : جره بالتبعية لمتبوع مجرور ، كأن يكون التابع نعتاً ، أو معطوفاً ،
 أو بدلاً ، والمتبوع في كل تلك الحالات مجرور ؛ فيجب جر التابع محاكاة له .

وهناك سببان آخران للجر ؛ أحدهما الجر على التوهم ؛ ومن صواب الرأى إهماله ، وعدم الاعتداد
 به (كما قلنا في ج ١ ص ٤٥٤ م ٤٩) والآخر الجر على المجاورة ؛ والواجب التشدد في إغفاله ،
 وعدم الأخذ به مطلقاً . (كما أشرنا في الموضوع السابق وفي ج ٢ ص ٣٢٠ م ٨٩) . أما الداعي لاتخاذ
 سبباً للجر فورود أمثلة قليلة وبعضها مشكوك فيه — ، قد اشتملت على جر الاسم من غير سبب ظاهر
 لجره ، إلا مجاورته لاسم مجرور قبله مباشرة ؛ منها : هذا جحر ضب خرب ، بجر كلمة
 : « خرب » ، مع أنها صفة « لجحر » ، ولا تصلح صفة « لضب » ؛ لأن
 الضب لا يوصف بأنه خرب ، ومنها : يا صاح بلغ ذى الزوجات كلهم . . . بجر
 كلمة : « كل » ، مع أنها توكيد للكلمة : « ذى » المنصوبة ؛ إذ لو كانت توكيداً للكلمة :
 « الزوجات » لقال كلهن . وقد تأول النحاة المثال الأول بأن أصله : هذا جحر ضب خرب الجحر
 منه ، أو خرب جحره ، ثم حذف ما حذف ، وبقي ما بقى ، واشتد الجدل في نوع المحذوف وصحة ،
 الحذف وعدم صحته ، على الوجه المبين في المطولات (ومنها همع الهوامع ج ٢ ص ٥٥) وقالوا في المثال الثاني =

الثانى : وجوب حذف نون المثنى ، وجمع المذكر السالم - وملحقاتهما - إن وقع أحدهما مضافاً فيه تلك النون . فمثال حذفها من آخر المثنى المضاف قول الشاعر :
 العينُ تعرفُ من عَيْنِنِ مُحَدَّثَتِهَا إنْ كان من حزْبِها أوْ مِنْ أَعَادِهَا
 ومثال حذفها من آخر المملق بالمثنى ^(١) قول الشاعر :
 بَدَتِ الحَقِيقَةُ غَيْرَ خَافِ أَمْرُهَا وَاثْنَا ^(٢) عَلَى يَشْهَدَانِ بِمَا بَدَا
 ومثال حذفها من جمع المذكر : الجنود حارسو الوطن ، باذلو أرواحهم فى حمايته . ومثال حذفها من المملق ^(٣) به قولهم : أَحَسِبُ النَّاسَ لِلْمَرْءِ أَهْلُوهُ ؛
 فَلَا يَقْضِ سِنِي حَيَاتِهِ بِمَعَادَاتِهِمْ ، أو مقاطعتهم . وقول بعضهم يصف شهراً من شهور الصيف : لقد اشتدت وقْدته ، وتَأَجَّجَ سعيره ، وأحرقنا ثلاثوه .
 وكان الأصل ^(٤) قبل الإضافة : عينين - اثنان - حارسون - باذلون - أهلون - سنين - ثلاثون .

فإن كازت النون الأخيرة ليست للتثنية ولا لجمع المذكر السالم ، ولا للملحقاتهما ، لم يجوز حذفها ؛ كالنون التى فى آخر المفرد ، مثل : سلطان - حنان - ، وكالتى فى آخر جمع التكسير ، مثل ، بساتين - رياحين ؛ تقول : سلطان الضمير أقوى من سلطان القانون - حنان الآباء والأمهات لا يسمو إليه حنان أحد - كان العرب القُدْ آمى مفتونين ببساتين الشام ورياحينها ، يكثرون القول فى وصفها ، والتغنى بمباهجها .

=إنه خطأ أو ضرورة . واتفق كثير من أئمة النحاة على أن الجر بالمجاورة ضعيف ، أو ضعيف جداً . وعلى هذا لا يصح القياس عليه .

(١) من المملق بالمثنى : « اثنان » و « اثنتان » وقد سبق تفصيل الكلام على المثنى وملحقاته فى ج ١ ص ٧٦ م ٩ .

(٢) أى : عيناه ، أو : صاحباه .

(٣) ومن المملق بجمع المذكر السالم : أرضون - سنون - عالمون - أهلون . . .

وقد سبق الكلام على هذا الجمع وملحقاته فى ج ١ ص ٨١ م ١١ .

(٤) يجب أن يحذف مع نون المثنى وجمع المذكر حرف اللام الذى يقع فاصلاً بينها وبين ياء المتكلم الواقعة مضافاً إليه ، فى مثل : هذان أستاذائى ، وهؤلاء أستاذائى . والأصل : أستاذان لى ، أستاذون لى . ثم حذفت اللام مع النون . . . كما سيأتى فى باب المضاف للياء . هامش ص ١٥٢ .

زيادة وتفصيل :

١ - هناك حالة يجوز فيها حذف النون وعدم حذفها من آخر المثني وجمع المذكر السالم ، مع عدم إضافة كل منهما . وتحقق هذه الحالة في الإضافة غير المحضة حين يكون المضاف وصفاً عاملاً بعده معموله ؛ نحو :
اشتهر متقنان العمل - اشتهر متقنون العمل . . . فعند إثبات النون في الوصف - كما في المثال - يتحتم إعراب كلمة : « العمل » مفعولاً به لاوصف .
وعند حذفها - مثل : اشتهر متقناً العمل ، اشتهر متقنو العمل - يجوز في كلمة : « العمل » أمران ؛ أحدهما : الجر على اعتبارها مضافاً إليه ، والوصف قبلها هو المضاف حذف من آخره نون التشنية ، أو الجمع ؛ بسبب إضافته .
والثاني النصب على اعتبارها مفعولاً به ؛ لاوصف ، حذف النون من آخره للتخفيف ، لا للإضافة ؛ إذ الوصف في هذه الصورة ليس مضافاً وإنما حذف من آخره « النون » - بالرغم من عدم إضافته ؛ متابعة لبعض القبائل التي تجيز حذفها من آخر المثني ، وجمع المذكر السالم ، بشرط أن يكون كل منهما وصفاً عاملاً بعده مفعوله غير مجرور ؛ كما شرحنا .
لكن من الخير إهمال هذه اللغة ، وعدم محركاتها^(١) - وإن كانت محركاتها جائزة - لما قد تحدثه من لبس وإبهام ينافيان الغرض الصحيح من اللغة ، وما يجب أن توصف به . وإنما عرضناها ، - كما نعرض نظائر لها في بعض الأحيان - للسبب الذي نردده كثيراً ، وهو : الاستعانة بها على فهم الوارد منها . في النصوص القديمة . دون الموافقة على محركاتها .

(١) سبق - مناسبة أخرى - بيان هذه اللغة وبيان هذا الرأي في ج ١ ص ٥٢٨ م ٥٦ .

وسيجيء لها مناسبة أخرى في رقم ٣ من هامش ص ٢٠٧ .

الثالث : وجوب حذف التنوين إن وجد في آخر المضاف قبل إضافته ؛ كقولهم : بناء الظلم إلى خراب عاجل ، وكل بنيانٍ عدلٍ فغيرٌ منهدمٍ . فقد حذف التنوين من الكلمات : بناء - كل - بنيان - غير ... ، بسبب الإضافة . ولو زالت الإضافة لعاد التنوين .

الرابع : وجوب حذف « أل » من صدر المضاف ، بشرط أن تكون زائدة في أوله للتعريف ، أو لغيره (أى : ليست أصلية) وأن تكون الإضافة محضة ، نحو : بلادنا تاجُ الفخار للشرق ، وهى درّة عقده . والأصل : البلاد - التاج - الدرّة - العقد . فحذفت « أل » من أول كل مضاف .

فإن كانت « أل » غير زائدة ؛ نحو : ألف ، وألّباب (جمع : لبّ ، بمعنى : عقل) ... لم تحذف .

أما إن كانت الإضافة غير محضة فيجب حذف « أل » أيضاً - إلا في الحالات التالية (١) :

ا - أن توجد في المضاف والمضاف إليه معاً ؛ نحو الوالدان هما الرحيمان القلب - العلماء هم المؤسسون الحضارة .

ب - أن توجد في المضاف دون المضاف إليه ، ويكون المضاف إليه مضافاً إلى اسم مبدوء بها ؛ نحو : أعاونُ المؤسسى نهضة البلاد ، وأعتقد أنهم الرائدون خير الوطن .

ج - أن توجد في المضاف دون المضاف إليه ويكون المضاف إليه مضافاً إلى ضمير يعود على لفظ مشتمل عليها ، نحو : المجد أنتم المدركو قيمته ، والفضل أنتم الباذلو غايته .

(١) مما تجب ملاحظته : أن « الإضافة » تعتبر محضة لا يجوز فيها وجود « أل » في « المضاف » إذا كان هذا المضاف « المشتق » دالاً على الزمن الماضى فقط ؛ - كما سبق في ص - ٦ و ٧ - فلا يصح : جاء العابرُ النهرِ أمس . فلا بدّ لصحة الجمع بين « أل » و « الإضافة » في المشتق العامل (كاسم الفاعل) أن يكون للحال أو الاستقبال أو الاستمرار الذى يشمل الأزمنة الثلاثة ؛ نحو : انظر العابرَ النهرِ الآن - انظر العابرَ النهرِ غداً ، إن الله المدبرُ الأمورِ .

د - أن توجد في المضاف دون المضاف إليه بشرط أن يكون المضاف مثنى أو جمع مذكر سالماً ؛ نحو : أنتم الصانعا معروف - أنتم الصانعو معروف .
ومنه قول الشاعر :

وما لي كلام الناس فيما يريبي أصول ، ولا للقائليه أصول
وفي غير هذه الحالات الخاصة بالإضافة غير المحضة يجب حذف « أل »
كما قلنا . ففي كلمات مثل : العزيز - الشاهد - السارق - الأفضل ... و ...
وأشباهاها نقول فيها عند إضافتها : عزيز قومه مطاع فيهم - شاهد زور أكبر
ضرراً من سارق مال - أفضل مواهب المرء عقله ... و ...

زيادة وتفصيل :

١ - الكوفيون يجيزون في الإضافة المحضة دخول « أل » على المضاف ، بشرط أن يكون اسم عدد ، وأن يكون المضاف إليه هو المعدود ، وفي أوله : « أل » أيضاً ؛ فلا بد من وجودها فيهما معاً ، نحو : قرأت الثلاثة الكتب في السبعة الأيام . وحجتهم في هذه الإجازة السماع عن العرب ، وورود أمثلة صحيحة تكفي عندهم للقياس عليها . والبصريون لا يجيزون هذا ، مستندين في المنع إلى أن العدد مع المعدود هو ضرب من المقادير ، والمقادير لا يجوز فيها ما سبق ؛ فكما لا يصح أن يقال : اشتريت الرطل الفضة ، بالإضافة - لا يصح كذلك أن يقال : الثلاثة الكتب ، بالإضافة ؛ حملاً للنظير على نظيره ، وقياساً للشيء على ما هو من بابهِ . فعلة المنع عندهم : « التنظير » .

والحق أن حجة الكوفيين هي الأقوى ؛ لاعتمادها على السماع الثابت ، وهو الأصل والأساس الذي له الأولوية والتفضيل ؛ فلا مانع من الأخذ به لمن شاء . غير أن المذهب البصري أكثر شهرة ، وأوسع شيوعاً ؛ فمن الخير الاكتفاء بمحركاته ؛ لتماثل أساليب البيان اللغوي ، وتوحد ، حيث يحسن التماثل والتوحد^(١) .

ب - في مثل : « جاء المكرمك » . - من كل وصف عامل مبدوء : « بأل » ومفعوله ضمير بعده^(٢) - يعرب هذا الضمير (وهو هنا : الكاف) مفعولاً به في محل نصب ، ولا تصح الإضافة ؛ لوجود : « أل » في صدر المضاف . إذ هذه الصورة ليست من الصور السالفة التي تباح فيها الإضافة مع وجود : « أل » . المضاف

(١) وهذا ما دعانا إلى استحسان الرأي البصري ، والاقتصار عليه عند الكلام على المعروف « بأل » إذا أريد إضافته . (ج ١ ص ٣٢٠ م ٣٢) .

(٢) ومنه قول الشاعر :

ألا أيهذا الزاجري احضر آلوفي وأن أشهد اللذات ، هل أنت مخلدي ؟

ويتعين في الضمير (الكاف) الجر إن كان الوصف مجرداً من : «أل»
 مثل : «جاء مكرمك» ، لفقد التنوين ؛ إذ لم نقل : جاء مكرم إياك .
 أما إن كان مفعول الوصف اسماً ظاهراً بعده فإن الإضافة ستظهر جلية بجره ،
 ويجر الوصف مع حذف التنوين من المضاف ، وإلا فلا إضافة ، فينصب
 المفعول به بعد الوصف . . .

ومثل الضمير (الكاف) في وجوب نصب : الضمير «الهاء» في :
 «أَوْضَعَهُ» من قولهم المأثور : «لا عهد لي بالأُمِّ قفّاً منه ، ولا أَوْضَعَهُ» .
 بفتح العين — كما وردت سماعاً — ف «الهاء» هنا كـ «الكاف» في المثال
 السابق . إلا أن «الكاف» مفعول به ، و «الهاء» مشبه بالمفعول به هنا ؛
 إذ اسم التفضيل لا ينصب مفعولاً به . وليست كلمة «أَوْضَع» مضافة ،
 و «الهاء» مضافة إليها ؛ لأنها لو كانت مضافة لوجب جرّها بالكسرة
 لا بالفتحة التي سُمِعَتْ بها . على أنه لا مانع من جرّها في استعمالنا الآن
 على الإضافة (١) .

وفي مثل : «مررت برجل أبيض الوجه لا أحمره» ، يجوز جر :
 «أحمر» بالفتحة ؛ على اعتباره معطوفاً على كلمة «أبيض» ، و «الهاء»
 بعده في محل نصب ؛ على التشبيه بالمفعول به للصفة المشبهة ؛ (وهي : أحمر)
 ويجوز جر : «أحمر» بالكسرة : على اعتباره معطوفاً على أبيض أيضاً ،
 مضافاً ، و «الهاء» مضاف إليه ، مبنية على الضم في محل جر (٢) .

(١) لهذه المسألة اتصال وثيق بالحكم الهام الذي يجيء في ص ٣٤٤ ، باب «أفعل التفضيل»
 خاصاً به إذا كان معطوفاً على «أفعل» آخر .

(٢) وقد نص على هذا صاحب المغنى ونقله عنه الصبان في هذا الموضع من الباب .

الخامس : وجوب اشتمال الإضافة المحضة على حرف جر أصلي^(١) ، مناسب ، اشتمالاً أساسه التخيل والافتراض ، لا الحقيقة والواقع ؛ فيلاحظ وجوده ، مع أنه غير موجود إلا في التخيل أو في النية^(٢) ، كما يقولون . والغرض من هذا التخيل : الاستعانة بحرف الجر على توصيل معنى ما قبله إلى ما بعده ؛ — كالشأن في حرف الجر الأصلي ، وقد بيناه في باب حروف الجر — وأيضاً الاستعانة على كشف الصلة المعنوية بين المضاف والمضاف إليه ، وإبانة ما بينهما من ارتباط مُحْكَم ، وملابسة (أى : مناسبة) قوية لا تتكشف ولا تَبِين إلا من معنى حرف الجر المشار إليه^(٣) . بشرط أن يكون هذا الحرف خفياً امتحياً ، مكانه بين المضاف والمضاف إليه ، وأن يكون أحد حروف ثلاثة أصلية ؛ هي : « من » — « في » — « اللام »^(٤) .

وإنما انحصر الاختيار في هذه الثلاثة لأنها — دون غيرها — أقدر على تحقيق الغاية المعنوية ؛ فالحرف : « من » يدل على أن المضاف بعض المضاف إليه . . . والحرف : « في » يدل على أن المضاف إليه يحوى المضاف كما يحوى الظرف المظروف . . . والحرف : « اللام » يدل على ملكية المضاف إليه

(١) أما غير المحضة فالصحيح أنها لا تشتمل على حرف جر . وقيل : إنها تشتمل على « اللام » والأول هو الأرجح .

(٢) هذا تعبير النحاة .

(٣) يرى بعض النحاة أن الإضافة المحضة ليست على تقدير حرف خفي ، ولا على ملاحظة وجوده مع اختفائه . وحجته : أنه لو كان هناك حرف خفي ملحوظ ما وقع فرق في المعنى بين : كتاب محمد ، وكتاب لمحمد ؛ فيتساوى المعنيان ، مع أنهما غير متساويين في الواقع ، لأن كلمة : « كتاب » الأولى معرفة ، والثانية نكرة ؛ وفرق كبير بين المعرفة والنكرة ، وقد دفعوا حجته بمنع المساواة ؛ قائلين : إن المراد من كون الإضافة على معنى حرف كاللام — مثلاً — مجرد ملاحظة معنى اللام . وهذا لا يستلزم المساواة التامة بين « كتاب محمد » و « كتاب لمحمد » من كل وجه . إذ المراد من : كتاب محمد بمعنى : كتاب لمحمد ، ملاحظة معنى « اللام » فقط ، دون اعتبار آخر من تعريف أو غيره فالأمر مقصور على مجرد تفسير جهة الإضافة في المثال المذكور وأشباهه ؛ من ناحية الملك ، أو : الاختصاص ، ليس غير .

(٤) وبسبب هذا الأثر المعنوي ، مزيداً عليه الأثر المعنوي الموضح في الحكم السابق التال — سميت « إضافة معنوية » — كما سبق في هامش صفحة ٤ ، وكما سيجيء في صفحة ٢٣ ، ٢٦ .

للمضاف ، أو اختصاصه به بنوع من الاختصاص ... فمثال « من » قول
أعرابية لابنها الخارج إلى القتال ، وقد رأته متزيناً :

حرامٌ على من يرومُ انتصاراً ثيابُ الحريرِ ، وحلّى الذهبُ
أى : ثيابٌ من الحرير ، وحلّى من الذهب . ومثال « فى » قول
الشاعر :

ولقد ظفرتُ بما أردت من الغنى بكفاحِ صبحٍ ، واجتهادِ مساءٍ
أى : بكفاح فى صبح ، واجتهاد فى مساء . ومثال « اللام » قول الشاعر
فى وصف الصحف :

لسانُ البلادِ ، ونَبْضُ العبادِ وكهفُ الحقوقِ ، وحربُ الجَنَسِ (١)
ومن الواجب التنبيه لما قلناه من أن هذا الحرف — فى الأمثلة السالفة وأشباهها —
لا وجود له فى الحقيقة الواقعة ، ولا فى التقدير الذى يقوم مقامها ، وإنما وجوده
مقصود على التخيل ، ومجرد النية . ولهذا لم يعمل الجر فى المضاف إليه ، — فى
الرأى المشهور — ولم يحتاجا معاً إلى عامل يتعلقان به ؛ إذ التعلق لا يكون
إلا للجار والمجرور الحقيقين الأصليين . وبالرغم من أن هذا الحرف خيالى
محض فإن التصريح به جائز فى أكثر الإضافات المحضة (٢) . . .

لكن أى صلح كل حرف من تلك الحروف الثلاثة لكل إضافة محضة ؛ بحيث
يصح أن يحل هذا الحرف محل ذاك ، والعكس ، بغير ضابط ولا اشتراط شىء ،
أم أن الأمر فى الاختيار مقيد بشرط خاص ، وخاضع لضابط معين ؟

وبعبارة أخرى : أيباح استعمال كل واحد من الحروف الثلاثة فى كل إضافة
محضة ، أم أن لكل إضافة محضة حرفاً واحداً يناسبها ، ولا يصلح لها سواه ؟
نعم لكل واحدة منها حرف يناسبها ، ولا يجوز اختيار غيره ، وإلا فسد
المعنى المراد . ولهذا قالوا إذا صلح لواحدة أكثر من حرف وجب أن يختلف

(١) الميل عن الحق — الظلم .

(٢) سيجىء فى قسم « ا » ص ٢٠ بمض الصور التى لا يصح فيها التصريح بحرف الجر .

المعنى باختلاف الحروف ؛ لأن لكل حرف من الثلاثة معنى خاصاً به ، لا يؤديه غيره ، فلا يمكن أن تتفق المعاني في إضافة واحدة مع اختلاف الأدوات .
 وفيما يلي بيان الضابط الذى يراعى عند اختيار أحد الحروف الثلاثة :
 (وقد جرى الاصطلاح النحوى عند اختيار حرف منها أن يذكر اسم الحرف ؛
 فيقال : الإضافة على معنى « من » — أو : الإضافة على معنى : « فى » —
 أو الإضافة على معنى : « اللام ») .

* * *

١ — تكون الإضافة على معنى : « من » ، إن كان المضاف إليه جنساً
 يشمل المضاف ، ويصح إطلاق اسمه على المضاف . وإن شئت فقل : أن
 يكون المضاف بعض المضاف إليه ، مع صلاحية المضاف لأن يكون مبتدأ
 خبره المضاف إليه ، من غير فساد للمعنى ، مثل : ثياب حرير ، حلّى
 ذهب . . . فالحرير : مضاف إليه ، وهو جنس يشمل أشياء كثيرة ؛ منها
 الثياب ، وغيرها . والذهب يشمل أشياء متعددة ، منها الحلّى وغيره ، فالمضاف
 فى الحالتين — ونظائرها — بعض مما يشمله المضاف إليه ، ولو سمي باسم
 المضاف إليه لكانت التسمية صحيحة ، ولو وقع المضاف مبتدأ خبره المضاف
 إليه ما فسد المعنى ؛ فيصح ؛ الثياب حرير — الحلّى ذهب . . .

(١) هى « من » البياضية التى سبق بيانها وبيان أحكامها الأخرى فى باب حروف الجر ج ٢ .

ص ٣٣٨ م ٩٠ .

(٢) إلا فى المسألة الآتية فى الزيادة والتفصيل .

زيادة وتفصيل :

من الإضافة التي على معنى : « من » إضافة الأعداد إلى المعدودات ، نحو : أربعة كتب . ويدخل في هذا النوع إضافة العدد إلى عدد آخر ؛ نحو : عندي من الكتب ثلاثمائة^(١) .

ومنها : إضافة المقادير إلى الأشياء المقدرة ؛ نحو : بعث فدان قطن . وإذا كانت الإضافة على معنى : « من » جاز في المضاف إليه أوجهاً إعرابية أخرى ؛ فيجوز أن يعرب بدلاً ، أو عطف بيان ، وتزول الإضافة وتكون حركة آخره تابعة لحركة المتبوع الذي كان مضافاً في الأصل . كما يجوز أيضاً — إن كان نكرة — نصبه على الحال أو التمييز بعد الاستغناء عن الإضافة ؛ ففي مثل : هذه ساعة فضة ، يصح إعراب : « فضة » مضافاً إليه مجروراً ، والمضاف هو كلمة : « ساعة » — خبر مرفوع ، مجرد من التنوين ؛ ويصح في كلمة : « فضة » إعرابها بدلاً ، أو عطف بيان ؛ فتكون مرفوعة ، تبعاً للكلمة : « ساعة » المرفوعة ، والتي يجب أن يرجع إليها التنوين في هذه الصورة بعد زوال الإضافة .

ويصح أيضاً إعراب كلمة : « فضة » حالاً أو تمييزاً ؛ فيجب نصبها كما يجب تنوين كلمة : « ساعة » في هذه الصورة أيضاً ، بعد زوال الإضافة . ولكل صورة إعرابية من الصور السالفة معنى يختلف عن الآخر ؛ لأن المعنى الذي يؤديه البديل أو عطف البيان يغير ما يؤديه الحال أو التمييز ، وكذا ما يؤديه هذين . . .

(١) عرفنا أنهم اشترطوا في الإضافة التي على معنى : « من » أن يكون المضاف إليه جنساً للمضاف ... ، وهذا يقتضي أن يصح وقوع المضاف إليهم خبراً عن المضاف . لكن هذا لا يتحقق في إضافة العدد للعدد ؛ إذ لا يصح أن يقال : « الثلاث مائة » .. غير أنهم قالوا إن إضافة العدد للعدد هي على معنى « من » ولا يضر عدم صحة الاخبار في الظاهر ؛ لأن المراد بالمضاف إليه هنا الجمع فيشمل المضاف . فالمقصود من المائة (وهي المفرد المضاف إليه) المئات ؛ فكأنك تقول : الثلاث مئات ... وهذا التأويل يتحقق الشرط السالف . وقد يقال : لا داعي للتأويل والتقدير ما دامت العرب قد نطقت بهذا ..

ب — تكون الإضافة على معنى « فى » إن كان المضاف إليه ظرف زمان أو مكان واقعاً فيه المضاف^(١)؛ نحو : يحرص كثير من الناس على رحلة الشتاء إلى المشاتى ، ورحلة الصيف إلى السواحل ورعوس الجبال . أى : رحلة فى الشتاء ، ورحلة فى الصيف . ونحو قول شوقي فى وصف الظبي :

« عروسُ البیدِ ، الفاتن كالغيد . . . إذا شرع فى السماء رَوْقَيْه^(٢) ،
خلتَه دُمیة محرابٍ ، أو شجيرة عليها تراب » . يريد : عروس فى البید —
دمية فى محراب . . .

ج — تكون الإضافة على معنى « اللام » إن كان معناها هو الذى يحقق القصد دون معنى : « من » أو « فى » ؛ كالإضافة التى يراد منها بيان المِلک ، أو الاختصاص فى مثل : يضع العربى يده فى يد أخيه ، ويعاهده على النصر والتأييد والفداء . أى : يد له فى يد لأخيه . وقول شوقي يخاطب أبا الهول^(٣) :

أبا الهولِ ، أنت نديم الزمان نَجِیَّ الأوان^(٤) ، سمير العصر^(٥)
أى : نديم للزمان — نجى للأوان — سمير للعصر ، فالإضافة فى هذه الصور وأشباهاها على معنى : « اللام » ولا تصلح أن تكون على معنى « من » أو : « فى » .

والغالب فى اللام الملحوظة أن تكون لبيان المِلک أو الاختصاص^(٦) . فإن صلح فى مكانها ملاحظة حرف آخر فالمعنى على الحرف الذى يحقق القصد ؛ لأن لكل حرف — كما أشرنا^(٧) — معنى يؤديه ؛ فالحرف الذى يؤدى المعنى الذى يريده المتكلم يكون هو الحرف المطلوب .

(١) ليس من اللازم أن يكون المضاف إليه ظرفاً حقيقياً للزمان أو المكان تنطبق عليه شرطهما وإنما الغرض أن يكون رعاء للمضاف ، وغلافاً يحويه . ويكفى أن تكون الظرفية مجازية .

(٢) قرنيه .

(٣) تتال فرعونى من أقدم آثار الفراعين ، وأروعها صورة ، وأكملها إتقاناً ، رأسه رأس إنسان

وجسمه جسم أسد . (٤) محدث الزمن .

(٥) بمعنى : الدهر . أو . : جمع عصر .

(٦) سبق شرح هذا فى الجزء الثانى باب حرف الجر — ص ٣٦٤ م ٩٠ .

(٧) فى ص ١٦ .

زيادة وتفصيل :

١ - قد تكون الإضافة على معنى : « اللام » ولكن لا يصح التصريح^(١) بها ، مثل : يوم السبت - يوم الأحد . . . و . . . ومثل : علم الحساب - علم الهندسة . . . و . . . وفي هذه الحالة يكتفى من اللام بتحقيق الغرض من مجيئها وهو : إفادة الاختصاص .

وهناك صور أخرى لا يصح التصريح فيها باللام إلا إذا تغير لفظ المضاف وحل محله لفظ آخر يرادفه أو يقاربه ؛ ومن هذه الصور : ذو مال - عند علي - مع الوالد - كل رجل . . . فتصير بعد التغير الذي لا يفسد المعنى : صاحب مال - مكان علي - مصاحب الوالد - أفراد الرجل .

ب - ينبغي أن تكون النسبة الإضافية قوية ، أى : أن تكون الصلة المعنوية بين المضاف والمضاف إليه وثيقة ، والربط بينهما محكمًا بحيث يظهر ويتحقق جلياً معنى الحرف « من » أو « فى » أو « اللام » على حسب القصد . وهذه الإضافة تسمى : « الإضافة قوية الملازمة » (أى : قوية المناسبة) .

وقد تقوم دواع بلاغية تقتضى أن تكون الصلة بين المضاف والمضاف إليه ضعيفة ، ويعبرون عنها بأنها « الإضافة لأدنى ملازمة » ومن أمثلتها : قمر القاهرة ساحر ، وشمس حلوان رائعة . فقد أضيف القمر إلى القاهرة ، ونسب إليها ؛ إضافة على معنى « اللام » . فأين هنا ما تفيد به الإضافة التى على معنى « اللام » من الملك والاختصاص ؟ إن صلة القمر بمدينة القاهرة ضعيفة لا تستحق تلك الإضافة . ولا هذه النسبة ؛ إذ يشاركها فيها آلاف الآلاف من البلاد الأخرى ؛ فلا داعى لاستثارتها بالقمر . غير أن هناك داعياً بلاغياً اقتضى هذه النسبة وتخصيص القمر بالقاهرة ؛ هو : إفادة أنه يمنحها ما لا يمنح

(١) أشرنا لما يأتى فى رقم ٢ من هامش ص ١٦ .

سواها ، ويضفى عليها جمالا قل أن تفوز به مدينة أخرى . فكأنه خاص بها ، مقصور عليها . ومثل هذا يقال في المثال الثانى وأشباهه (١) . . .

(١) كقوله تعالى : « كأنهم لم يلبثوا إلا عشية أو ضحاها » . فقد أضيف الضحا إلى : « ها » التى هى ضمير العشية ، فالتقدير : كأنهم لم يلبثوا إلا عشية ، أو ضحا العشية . ولا صلة هنا تربط المضاف بالمضاف إليه ربطاً معنوياً قوياً يحقق معنى الحرف إلا صلة واهية : هى أن الضحا أول النهار والعشية آخره ؛ فبينهما أزمنة أخرى ، لكل زمان منها اسمه الخاص . ولكن البلاغة اقتضت إغفال هذه الأزمنة ، وإجراء إضافة لأدنى ملايسة بين المضاف والمضاف إليه . وكقولهم : نجم الأحمق ؛ وهو نجم كان إذا أشرق ورآه بعض الحمق ، هداً واستراح ، وخفت حدة حمقه .

السادس — استفادة المضاف من المضاف إليه تعريفاً أو تخصيصاً ؛ بشرط أن تكون الإضافة محضة ؛ فيستفيد الأول من الثاني ، ويبقى الثاني على حاله ^(١) .

وإيضاح هذا : أنه إذا كان المضاف نكرة : وأضيف إلى معرفة — فإنه يكتسب منها التعريف مع بقائها معرفة . كقولهم : كلامُ المرءِ عنوان لعقله ، وعقله ثمرة لتجاربه . فالكلمات : كلام — عقل — تجارب — هي في أصلها نكرات ، لا تدل على معين ثم صارت معرفة بعد إضافتها إلى المعرفة ، واكتسبت منها التعيين الذي يزيل عن كل كلمة لبهامها وشيوعها . ومثل قول الشاعر :

الغِنَى في يد اللّثِيمِ قَبِيحٌ قَدَرَ قَبِيحُ الكَرِيمِ في الإِمْلَاقِ
فإن كان المضاف معرفة لم يصح إضافته إلى المعرفة ^(٢) ؛ لأنه لا يستفيد منها شيئاً ، ولهذا السبب لا يصح — أيضاً — إضافة المعرفة الباقية على تعريفها إلى النكرة .

أما إذا كان المضاف نكرة وأضيف إلى نكرة فإنه يكتسب منها — مع بقائها على حالها — تخصيصاً يجعله من ناحية التعيين والتحديد في درجة بين المعرفة والنكرة ؛ فلا يَرَقَى في تعيين مدلوله إلى درجة المعرفة الخالصة الحالية من الإبهام. والشيوع ، ولا ينزل في الإبهام والشيوع إلى درجة النكرة المحضة الحالية من التعيين . ومن أمثلته قولهم : فلانُ رجلٌ مرعوفٌ ، وكعبةُ أُمِّ ، وغايةُ فضلٍ . . . فالكلمات : رجل — كعبة — غاية . . . نكرات محضة قبل إضافتها . فلما أضيفت إلى النكرة قلَّتْ أفراد كل مضاف بعد الإضافة ؛ فكلمة : « رجل » تدل على أفراد لا حصر لها ؛ منها رجل مرعوف ، رجل علم ،

(١) إذا توالى الإضافات — نحو : هذا بيت والد محمود ، وقرأت أكثر قصائد ديوان شعر المتنبي انتقل التعريف أو التخصيص من المضاف إليه الأخير إلى الذي قبله ، فالذي قبله حتى يصل إلى المضاف الأول (راجع الصبان ج ١ آخر باب أداة التعريف . وكذا المفضل ج ٦ ص ٣٤) .
(٢) قد يصح إضافة العلم بعد تنكيهه ، وإزالة علميته ، لداع من الدواعي التي تقتضى إضافته .
وفي ج ١ ص ٢٠٤ م ٢٣ بيانه هذا وتفصيله .

رجل حرب . . . إلى غير هذا من رجال لا عِداد لهم ، فإذا قلنا : « رجل مروة » انحصر الأمر في نوع معين من أفراد الرجل ، ولم يبق مجال لدخول أفراد أخرى ؛ كرجل علم ، أو حرب ، أو زراعة ، أو . . . وكذا كلمة : « كعبة » و « غاية » وأشباهها ؛ فكل كلمة من هذه الكلمات قد اكتسبت نوعاً من التخصيص أفادها بعض التحديد الذي خفف من درجة إبهامها وشيوعها ، وإن كانت لم تستفد التعريف الكامل ، ولم تبلغ في التحعين درجة المعرفة الأصلية . . .

واستفادة المضاف من المضاف إليه التعريف^(١) أو التخصيص على الوجه المشروح - هي الأثر المعنوي الثاني الذي ينضم إلى الأثر المعنوي الناشئ من الحكم الخامس ، فيحدث من انضمامهما معاً إدراك السبب الحقيقي في تسمية هذا النوع من الإضافة : « بالإضافة المعنوية » كما أشرنا من قبل^(٢).

وهناك ألفاظ مسموعة ملازمة للتكثير في الأغلب ؛ لا تفيد الإضافة المحضة تعريفاً ، ولا تخصيصاً - في أكثر الاستعمالات - ؛ ولذا تسمى : « بالألفاظ المتوغلة^(٣) في الإبهام » ، ومنها : غير - حسَب - مِثْل -

(١) سبق شرح النكرة والمعرفة في ج ١ ص ١٤٤ م ١٧ ومن ذلك الشرح السابق نعلم أن المعارف مختلفة في درجة التعريف وقوتها ، متفاوتة من هذه الناحية ، وأن المضاف إلى معرفة هو في درجة المضاف إليه ، إلا المضاف للضمير ؛ فإنه في درجة العلم على الصحيح . . (٢) ص ٣ . (٣) سبقت الإشارة للألفاظ المتوغلة في الإبهام (أى : المتعمقة المتغلغلة في داخله) في الجزء الثاني في باب الظرف والإستثناء . وقلنا في باب الظرف ، ص ٢٣٨ م ٧٩ (إن اللفظ المتوغل في الإبهام هو : الذي لا يتضح معناه إلا بما يضاف إليه ، وأنه في أكثر أحواله لا يستفيد من المضاف إليه تعريفاً ، إلا بأمر خارج عن الإضافة ؛ كوقوع كلمة : « غير » بين ضدين في مثل : رأيت العلم غير الجهل ، وعرفت العالم غير الجاهل ، وقوله تعالى : « صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ») فوقع كلمة « غير » بين ضدين أزال إبهامهما ؛ لأن جهة المغايرة تتعين . بخلاف خلوها من ذلك في مثل : أبصرت رجلاً غيرك . فكل شيء سواك هو غيرك ؛ فلا تعيين ولا تخصص . . . وسيجيء الكلام عليها بمناسبة أخرى في ص ١١٢ . وكذلك الشأن في كلمة : « مثل » إذا أضيفت لمعرفة بغير وجود قرينة تشعر بمماثلة خاصة ؛ فإن قولنا : « مثل محمد » يشمل أفراداً لا أعداد لها ؛ واحد في طوله وآخر في عمله ، وثالث في علمه ورابع في حسنه و . . . وهكذا ما لا آخر له . . . فالإضافة للمعرفة لا تعرفها ، ولا تزيل إبهامها . أما إن أضيفت إلى معرفة ، وقارنها ما يشعر بمماثلة =

ناهيك^(١) فإنها نكرات وإن أضيفت لمعرفة ؛ نحو : غيرك
— حسبك — مثلك . . .

ومنها : المعطوف على مجرور «رُبَّ» والمعطوف على التمييز المجرور بعد
«كَمْ» في نحو : رب ضيف وأخيه هنا — كم رجلٍ وكتُبِه رأيت —

ومنها : كلمة : «وَحَدَّ» و «جَهَدَ» ، و «طاقة» ، في قولهم : يحترق
الحاسد وحده ، ويتمنى جهده أن تزول نعمة المحسود ، ويجتهد طاقته أن يلحق
به النقائص والعيوب . ذلك أن المجرور بعد «رب» و «كَمْ» ، لا يكون إلا نكرة
فالمعطوف عليهما نكرة كذلك ؛ لأنه في حكم المعطوف عليه من ناحية أن عامل
الجر فيه هو العامل في المعطوف عليه ؛ فكلا المعطوف والمعطوف عليه لا بد أن
يكون نكرة ، أو في حكم النكرة . وقيل إن المعطوف في الحالتين السالفتين
يكتسب التعريف من المضاف إليه ، ولا داعي للتمسك بتنكيره بسبب

خاصة فإنها تتعرف ، نحو : راقى هذا الخط ، وسأكتب مثله . وهذا معنى قولهم : إذا أريد بكلمة «غير»
و «مثل» مغايرة خاصة ، ومماثلة خاصة — حكم بتعريفهما ، وأكثر ما يكون ذلك في كلمة : «غير»
إذا وقعت بين متضادين . وأما قوله تعالى : « . . . صالحاً غير الذي كنا نعمل » حيث وقعت كلمة :
«غير المتوسطة بين المتضادين» المضافة للمعرفة صفة لنكرة — فتعرب هنا بدلا ، وإن كانت جامدة ،
ولا داعي لإعرابها صفة (راجع الأسموني والصبان ، أول باب الإضافة ، عند الكلام على الإضافة غير المحضة) .
واللفظ المتوغل في الإبهام لا يصلح — في أكثر حالاته — لأن يكون نعما ، أو منوعوتا ، ومنه :
«قبيل» و «بعد» ، ما عدا «غير» و «سوى» فيصلحان للنعت كما سيجيء في باب : النعت ، هنا

بقى أن نذكر ما قرره النحاة بشأن الألفاظ المهمة التي لم تستفد التعريف من المضاف إليه
المعرفة . فسيبويه والمبرد يقولان إن الإضافة في هذه الحالة غير محضة ، فائدتها التخفيف ، وما
يتصل به مما عرفناه وغيرهما يقول : إنها محضة ومعنوية تفيد التخصيص ، وإن كانت لا تفيد التعيين .

هذا ، ومن الألفاظ الساعية المتوغلة في الإبهام : شبهك (بكسر فسكون أو بفتح الأول والثاني
— ضَرَبَكَ — تَرَبَّكَ — نَحَوَكَ — نَدَّكَ ؛ وكلها بمعنى : نظيرك في علم أو في سن ، أو نحوها — خَدَّكَ ،
بمعنى : صاحبك — شَرَّكَ — قَدَّكَ — قَطَّكَ — والثلاثة ، بمعنى حسبك . ولا يقاس على هذه الألفاظ
غيرها مما لم يرد به السماع . وهناك أمور خاصة تتعلق بالظروف المهمة وأحكامها سبقت في ج ٢ ص ٢٠٣
ص ٧٨ م ٢٣٨ م ٧٩ وسيجيء هنا بعض أحكام مناسبة . تختص المههم ص ٥٨ و ٦٩ و ٧٦ .

(١) معناها في مثل : ناهيك السفر . . . — ، السفر ناهيك عن التطلع لغيره ؛ لكنفايته . وقد
سبق بيان معناها وإعرابها في ج ١ ص ٣٢٦ م ٣٣ .

العامل : « رب » أو « كم » لما تقرر (١) من أن التابع يُغْتَفَر فيه مالا يغتفر في المتبوع . وقد سبق أن الأخذ بهذا الرأي أولى .

وأما كلمة : « وحد » و « جهد » و « طاقة » وأشباهاها - فهي - في أكثر استعمالها - أحوال مؤولة . والحال في أصله لا يكون إلا نكرة ، وتأويل تلك الكلمات : « منفرداً » - « جاهدأ » - « مطيقأ » (٢) .

ولإلى هنا انتهى الكلام على الإضافة المحضة ، من ناحية ما يكتسبه المضاف من التعريف أو التخصيص ، ونتقل إلى غير المحضة للكلام عليها من هذه الناحية (٣) :

(١) انظر ج ١ ص ٤٤٤ م ٤٨ و ج ٢ ص ٢٤٧ م ٨١ .

(٢) سبقت لها الإشارة في ج ٢ ص ٢٧٩ م ٨٤ . (٣) فيما سبق يقول ابن مالك مختصراً :

نُونًا تَلِي الإِعْرَابَ ، أَوْ تَنْوِينًا مِمَّا تُضَيِّفُ ، أَحْذِفْ ، كَطَوْرٍ سِينًا
أى : احذف مما تضيفه : « فونا » تلى الإعراب (وهى نون المثني ، ونون جمع المذكر السالم . وتقع بعد علامة الإعراب ؛ لأنها تقع بعد ألف المثني ، ويائه ، وبعد واو جمع المذكر السالم ، ويائه . وهذه الحروف هى علامة إعرابهما) .

وكذلك احذف : « التنوين » الذى فى آخر الاسم الذى تريد إضافته . ومثل لحذف التنوين من المضاف بكلمة : « طور » عند إضافتها إلى كلمة : سينا و « الطور » اسم جبل فى صحراء : « سينا » أو : سيناء ، وهى من الحدود المصرية فى الشمال الشرقى . ثم قال :

وَالثَّانِي أَجْرُ ، وَأَنْوِ : « مِنْ » ، أَوْ : « فِي » إِذَا
لَمْ يَصْلُحْ إِلَّا ذَاكَ . وَ « اللَّام » خُذَا :
لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ . وَأَخْصُصْ أَوَّلًا
أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا

يريد : اجرر الثانى دائماً ، وهو المضاف إليه . وعند جره وإتمام الإضافة انو وتخيّل وجود الحرف : « من » أو « فى » إذا لم يتحقق المعنى المراد إلا على نية أحدهما . فإن لم يصلح أحدهما فخذ اللام ، وانوها فى كل موضع سوى الموضع الصالح لأحد ذينك الحرفين . أى : أن اللام لا تُنَوِّى فى الموضع الذى يصلح له الحرف « من » أو « فى » . وقد عرفنا أن هذه الحروف لا تجر المضاف إليه ، ولا تحتاج معه إلى عامل يتعلّقان به . وإنما الذى يحجره هو المضاف .

ثم قال اخصص الأول (وهو المضاف) أو : عرّفه بالذى تلاه ، (وهو المضاف إليه) . يريد : أن المضاف يتخصص أو يتعرّف بالمضاف إليه . وهذا كله فى الإضافة المحضة ؛ فيتخصص المضاف النكرة بالمضاف إليه النكرة ، ويتعرّف المضاف النكرة بالمضاف إليه المعرفة . أما المعرفة الباقية على تعريفها فلا تتضاف لمعرفة ولا لنكرة . وقد سبق شرح هذا مفصلاً .

زيادة وتفصيل :

إذا كانت الإضافة محضة والمضاف إليه جملة ، فإن هذه الجملة في حكم المفرد المضاف إليه ؛ لأنها تؤول بمصدر مضاف إلى فاعله إن كانت الجملة فعلية ، وبمصدر مضاف إلى مبتدئه إن كانت اسمية ولا يحتاج هذا المصدر المؤول إلى أداة سبك ، فالأولى مثل : أزورك حين يوافق الوالد . وتأويلها : أزورك حين موافقة الوالد . والثانية : أزورك حين الوالد موافق ، وتأويلها : أزورك حين موافقة الوالد ، ويترتب على ما سبق أن المصدر الناشئ من التأويل يكون معرفة إن أضيف لمعرفة ، ونكرة متخصصة إن أضيف لنكرة^(١) . نعم إن الحمل نكرات في حكمها^(٢) ، ولكن لا ينظر لهذا هنا . ووقوع الجملة صفة للنكرة المحضة في كل الأحوال لا يقدر في هذا ؛ لأنها تكون صفة باعتبار ظاهرها وقطع النظر عن تأويلها بمصدر مضاف لمعرفة أو نكرة .

(١) وستجىء إشارة لهذا ولفائدة الإضافة للجملة - وشروط هذه الجملة - في ص ٧٣ وفي رقم ١ من هامش ص ٦٨ وقد سبقت أيضاً في آخر باب الموصول ج ١ ص ٢٩٥ م ٢٩ .
(٢) إيضاح هذا في باب النعت عند الكلام على وقوع الجملة نعتاً في ص ٣٨٠ أما الحكم على الجملة نفسها بأنها نكرة أو معرفة ففي ص ٣٨٦ ولهذا إشارة في ج ٢ هامش ص ٣١١ م ٨٤ ، وفي باب النكرة والمعرفة ج ١ ص ١٤٢ م ١٧ .

عرفنا^(١) أن الإضافة غير المحضة : هي التي يتغلب أن يكون المضاف فيها وصفاً^(٢) عاملاً ، وزمنه للحال ، أو : الاستقبال أو : الدوام (ومتى اجتمع الأمران الوصفية العاملة ، والزمنية المعينة — كان المضاف مشتقاً يشبه مضارعه في نوع الحروف الأصلية التي تتكون منها صيغتهما ، وفي المعنى ، والعمل ، وكذلك في نوع الزمن — غالباً — وهذا كله يتحقق في المضاف إذا كان اسم فاعل يعمل عمل فعله ، أو اسم مفعول كذلك ، فكلاهما وصف عامل ، زمنه للحال أو للاستقبال على حسب المناسبات . كما يتحقق في الصفة المشبهة^(٣) الأصلية أيضاً ؛ لأنها تعمل عمل فعلها اللازم ، وتنفيد — في كل حالة — الدوام والاستمرار ، وهما يقتضيان أن تشتمل دلالتها على الأزمنة الثلاثة (الماضي ، والحال ، والمستقبل) ، إذ لا يتحقق معنى الدوام والاستمرار بغير عناصره الأساسية الثلاثة . فلا يمكن أن تكون للماضي وحده ، وإلا كانت إضافتها محضة . وكذلك لا يمكن أن تخلو من الدلالة على زمن الحال فإنها لا تتجرد منه مطلقاً ، وإن صاحبها زمن آخر . وبسبب هذه الدلالة الحالية التي تلازمها دائماً ، والتي هي أقوى تحقّقاً ووجوداً من غيرها — كانت إضافة الصفة المشبهة غير محضة .

أما باقي المشتقات — غير ما ذكرناه من اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة — فإضافته محضة ، لانطباق شروطها عليه ، دون شروط الأخرى .
فثال اسم الفاعل : يشكو راكب الباخرة ، اليوم بطئها بالنسبة للطائرة .
وغداً يشكو راكب الطائرة بطئها بالنسبة للصاروخ ، فكلمة : « راكب » في الجملتين مضافة . وهي في الأولى اسم فاعل للزمن الحالى ، وفي الثانية اسم فاعل للزمن المستقبل . وكقولهم : من تراه الساعة بادی الفاقة ، واضح الإملاق ،

(١) في ص ٧ .

(٢) أى : اسماً مشتقاً . . .

(٣) في هذا الجزء ٢٢٨ — باب خاص بها ؛ يبين خصائصها وأحكامها التي منها : أنها لازمة كفعلها ، وأنها تدل على الحال دائماً وتدل معه على زمن غيره — كما سيجيء — لأنها تنفيد الدوام في كل أحوالها ، والدوام يستلزم الحال ، مزيداً عليه زمن آخر .

قد تَرَاه بعد قليل وافر الغنى ، واسع الشراء . ويدخل في اسم الفاعل صيغ^(١) المبالغة العاملة أيضاً ؛ كقولهم : في هذا الشهر يتفرغ فلان للعبادة ؛ فتراه صَوَّام النهار ، قَوَّام الليل ، حبس النفس عن الهوى . ومثال اسم المفعول : مجهول القَدَر اليوم قد يصير معروف المكانة غداً . . . ومثال الصفة المشبهة قولهم : * عزيز النفس من يأبى الدنيا *

فإن فقد المضاف أحد الشرطين كانت الإضافة محضة ؛ كأن يفقد الوصفية لكونه اسماً جامداً ، غير مؤول بالمشتق ؛ كالمصدر في نحو : بذل الودِّ والنصيحة لمن لا يستحقها كبذر الحبِّ في الصخر الأعم . أو يفقد العمل دون الوصفية ، بسبب أنه من المشتقات التي لا تعمل مطلقاً ؛ كأسماء الزمان ، والمكان ، والآلة . أو يكون في أصله من المشتقات العاملة ولكنه فقد شرطاً من شروط العمل ؛ فلا يعمل ؛ كاسم الفاعل ، واسم المفعول إذا كانا للماضي^(٢) الخالص دون دلالة على الحال أو الاستقبال ؛ نحو : باذل الخير أَمْسَ يسعد اليوم بما قدَّم ، وماضى المرء عنوان للمستقبل .

* * *

أثر الإضافة غير المحضة :

لا تأثيرها في المعنى — في أغلب الحالات — ؛ لأنها ليست على نية حرف من حروف الجر الثلاثة التي يفيد كل واحد منها الفائدة التي أوضحناها فيما سلف^(٣) ، ولأنها

(١) لها بحث خاص يجيء . في ص ٢٠٩ .

(٢) وكذلك إن لم يدل على زمن مطلقاً . فعند عدم دالتهما على الزمن وخلو الأسلوب مما يدل عليه تكون إضافتهما محضة ، كما تقدم في ص ٦ .

(٣) في ص ١٥ ، والذي يدل على أنها ليست على نية حرف الجر إمكان الاستغناء عنها في كل أسلوب من أساليبها من غير أن يتأثر معناه ، — في الأغلب — ومن غير أن تزداد عليه كلمة ، أو تنقص منه ، أو يتغير ترتيب كلماته . — كما في ص ٣١ — ويتلخص هذا الاستغناء . بالأناطلة على الوصف اسم : «المضاف» ولا نطلق على معموله اسم المضاف إليه ؛ وإنما نعرب الوصف على حسب حاجة الجملة ، من غير تسميته مضافاً ، ونجعل المضاف إليه المجرور معمولاً للوصف ؛ إما فاعلاً له مرفوعاً ، وإما مفعولاً به ؛ على حسب حاجة الوصف ، وبزول الجر السابق . فهذه الإضافة غير لازمة ، ولا دائمة ، ولا يتأثر — في الأغلب المعنى المعين بوجودها أو بالعدول عنها ؛ بل إن العدول عنها هو الأصل كما في ص ٣٢ — ؛ لأن الوصف شبيه بالفعل ؛ فهو يعمل عمله ، من الرفع أو النصب ، والفعل لا يعمل الجر . فكذا ما يشبهه ؛ بخلاف المحضة فهي لازمة لأداء المعنى المراد ، ولا سبيل للمحافظة عليه إلا بتغيير يتناول الأسلوب في كلماته ، أو ترتيبها ، أو فيها معاً .

لا تكسب المضاف تعريفاً ولا تخصيصاً ، والتعريف والتخصيص أثران معنويان لا صلة للإضافة غير المحضة بهما ، وعلى هذا لا نصيب لها من التأثير المعنوي الذي « للمحضة » .

والدليل على أنها لا تفيد « المضاف » تعريفاً ولا تخصيصاً — دخول « رُبَّ » عليه مع إضافته للمعرفة . فلو أنه اكتسب التعريف من الإضافة ما دخلت عليه « رُبَّ » ؛ لأنها لا تدخل إلا على النكرات ^(١) .

وشيء آخر ؛ هو أن هذا المضاف إلى المعرفة يقع نعتاً للنكرة ، فكيف يكتسب من المضاف إليه التعريف مع وقوعه نعتاً للنكرة ، والمعرفة لا تكون نعتاً للنكرة ^(٢) ؟ ومن الأمثلة : رُبَّ مخرج الزكاة ، مسرور بإخراجها — قد أبطل ثوابها بالمن والأذى . ونحو : تخيرت للصدقة زميلاً مخلص المودة ، راجح العقل ، مأمون العثرات . باذل الجهد في الإخاء ^(٣) .

وما يدل على عدم استفادته التخصيص أن الأصل قبل الإضافة في مثل : تخيرت زميلاً مخلص المودة باذل الجهد ، هو : . . . مخلصاً المودة — . . . باذلاً الجهد . . . بنصب كلمتي « المودة » و « الجهد » مفعولين للوصف ، والمفعول يخصص الوصف ؛ فتخصيص الوصف وجود ومتحقق قبل أن يصير مضافاً ويصير معموله مضافاً إليه مجروراً . وإنما فائدتها التخفيف اللفظي ؛ بحذف نون المثني ، وجمع المذكر السالم من آخر المضاف

(١) سبق تفصيل الكلام عليها في ج ٢٢ ص ٣٨١ م ٩٠ .

(٢) ومثلها الاسم النكرة الذي دخله التخصيص فإنه لا يقع نعتاً للمعرفة في الصحيح .

إلا مسألة يصح أن يقع فيها المشتق الذي إضافته غير محضة ، وكذلك غيره من النكرات ، نعتاً للمعرفة ، هي أن يكون المنعوت منادى ، نكرة مقصودة ، ونعتها نكرة (كالوصف المضاف إضافة غير محضة . .) نحو ؛ يا ساكت مستمع الخطيب الآن ، أو المستمع الخطيب الآن . فالمشتق نعت ونكرة ، مع أن المنعوت نكرة مقصودة معرفة بالقصد والنداء . فقد اختلفت النعت والمنعوت تعريفاً وتنكيراً وقد قالوا : إن هذا الاختلاف في المسألة السالفة مقبول ، لأن تعريف النكرة المقصودة تعريف غير أصيل ، فهو طارئ ، والتعريف الطارئ الذي كتتمريفاً يتسامح فيه ، فتوصف بالمعرفة أو النكرة ولا يصح هذا في غيرها من المعارف — راجع التصريح ج ٢ باب النداء ، عند الكلام على القسم الثاني ، وكذا الخضرى والصبان في باب تابع المنادى . وستجىء لهذا إشارة في باب النعت هنا . — ص ٣٦٥ —

(٣) في باب النعت — عند الكلام على النعت بالمشتق ص ٣٧٦ — أمثلة مأثورة .

إذا كان وصفاً عاملاً . وكذلك حذف التنوين من آخره ؛ فكل من النون والتنوين يحدث ثقلاً على اللسان عند النطق بالوصف مع معموله من غير إضافتهما . فإذا جاءت الإضافة زال الثقل ، وخف النطق . يتضح هذا الثقل في مثل : أنتم خطيبان الحفل غداً ، وساحران الألباب فيه . ولا أشك أن سامعين الخطاب ، وعارفين الفضل — سيُعجبون بكم أشد الإعجاب .

وفي مثل : تخيرت زميلاً ، مختصاً المودة ، باذلاً الجهد . . . ويختفي الثقل حين نضيف الوصف إلى معموله ، ونحذف النون والتنوين من آخر الوصف المضاف ؛ فنقول : أنتم خطيبان الحفل غداً ، وساحرا الألباب فيه ، ولا أشك أن سامعي الخطاب ، وعارفي الفضل — سيُعجبون بكم أشد الإعجاب . كما نقول . تخيرت زميلاً مختصاً المودة ، باذلاً الجهد . . .

وقد تكون فائدتها الفرار من القبح الذي يلزم بعض الصور الإعرابية الجائزة مع قلتها وضعفها . فمن الجائز الضعيف في أساليب الصفة المشبهة أن نقول : الصديق سمح الطبع ، عف اللسان ، مختص المودة ، بإعراب كلمة : « الطبع » المرفوعة فاعلاً للصفة المشبهة قبلها . وكلمة : « اللسان » فاعلاً مرفوعاً للصفة المشبهة قبلها . وكذلك كلمة : « المودة » وأشباهها . ففي هذا الإعراب الجائز نوع من القبح جعله ضعيفاً ؛ هو : خلو أسلوب الصفة المشبهة من ضمير يعود على الاسم الذي يقع عليه معناها ومدلولها ^(١) . ومن الجائز نصب تلك الكلمات الثلاثة المرفوعة وإعرابها : على أنها : « شبيهة بالمفعول به » وليست مفعولاً به ؛ لأن الصفة المشبهة تصاغ من الفعل اللازم ؛ فهي كفعلها لا تنصب بالمفعول به . فإذا وقع بعدها معمولها وكان نكرة منصوباً أعرب تمييزاً ، أو شبيهاً بالمفعول به وإن كان معرفة أعرب شبيهاً بالمفعول به ؛ كالكلمات الثلاث السالفة ؛ فإنها لا تصلح تمييزاً ؛ لعدم تنكيرها . فضبطها بالنصب — مع جوازها — يؤدي إلى

(١) لأن أسلوب الصفة المشبهة في أكثر الاستعمالات الفصيحة لا يكاد يخلو من هذا الضمير الذي يعد بمنزلة الرابط بين الصفة المشبهة وما تجرى عليه . (أى : بين الصفة المشبهة وما ينطبق عليه مدلولها ومعناها) . كما سيجيء في بابها — ص ٢٥٣ — م ١٠٤ .

ما يسمى : « الشبيه بالمفعول به » . وهذا النوع قد يختلط أمره على كثير ؛ فيقع في وهمهم أنه مفعول به . مع أنه ليس بالمفعول به الصريح .

وإذا كان الرفع والنصب قبيحين في تلك الكلمات ونظائرها — فإن الجر بالإضافة خال من ذلك القبح ، وفيه ابتعاد عما يستكره^(١) .

ولما كانت فائدة هذه الإضافة مقصورة على التخفيف بجذف التنوين ونوني المثني وجمع المذكر السالم ، من آخر المضاف ، وعلى التحسين المترتب على إزالة القبح ، وهما أمران لفظيان — سميت : « إضافة لفظية » ؛ لوقوع أثرها المباشر على الألفاظ دون المعاني ؛ إذ أنها — في الأغلب — لا تؤثر في المعاني ؛ كما سبق (فلا تفيد المضاف تعريفاً ، ولا تخصيصاً ، ولا تتضمن معنى حرف من حروف الجر الثلاثة المعروفة . . .) وقد يسمونها : — لهذا — « الإضافة المجازية »^(٢) ؛ لأنها لغير الغرض الحقيقي من الإضافة ، وهو الغرض المعنوي الذي أوضحناه .

أما تسميتها : « بغير المحضة » فلأن المضاف فيها لا بد أن يكون وصفاً عاملاً — كما سبق — وأكثر الأوصاف العاملة يرفع ضميراً مستتراً عند الإضافة . وهذا الضمير المستتر — برغم استتاره — يفصل بين الوصف المضاف ، ومعموله المضاف إليه ، ويجعل الإضافة غير خالصة الاتصال ، وغير متمكنة من أداء مهمتها بسبب الفاصل ؛ إذ الأصل في الإضافة الأصيلية ألا يقع بين طرفيها فاصل يضعف قوة الارتباط والاتصال بينهما .

وشيء آخر هو أنه يمكن العدول عنها ، والرجوع إلى الأصل الذي كان قبل الإضافة من غير أن يتأثر المعنى — في الأكثر — ؛ وذلك يجعل المضاف إليه معمولاً مرفوعاً ، أو منصوباً على حسب حاجة الوصف بعد إزالة تلك الإضافة ؛

(١) هذا تعليل نحوي . وهو — على حسنه المصنوع — ليس مقنعاً . والتعليل الحق هو الاستعمال العربي المأثور ، الذي يتغلب فيه الجر على الرفع والنصب في تلك الأمثلة ونظائرها . أما العرب أهل اللغة الأصيلية فلا علم لهم بشيء مما نحن بصده ، (من مفعول ، وشبهه ، وعائد ، ، و رابط ، وصفة مشبهة . . . و . .) ولو أنهم نطقوا بالمعمول مرفوعاً أو منصوباً أكثر من نطقهم به مجروراً لكان التعليل الحق — لاستحسان الرفع والنصب — هو محاكاة العرب ، ليس غير .

(٢) كما أشرنا في ص ٤ ؛ ويقولون : ليس المراد « بالمجازية » أنها بمعنى « المجاز » المعروف في البلاغة ، الذي يحتاج إلى علاقة وقرينة . . . وإنما المراد أنها إضافة في الظاهر والصورة ، لا في الحقيقة والمعنى .

ولهذا يصفونها بأنها على : « نية الانفصال » ، يريدون : أنها في النية والتقدير ليست موجودة ، وليست ملاحظة ، إذ الملاحظ الموجود الذي تتجه إليه النفس هو الأصل الأصيل ؛ ففي مثل : الصديق خالص النصيح — بالإضافة — يكون التقدير الملاحظ في النفس هو : الصديق خالص النصيح ، والمعنيان متحذنان . ولكن الأسلوب الثاني الخالي من الإضافة هو الأصل الذي يُستوى ويلاحظ ؛ بسبب اعتبار الوصف شبيهاً بالفعل في بعض نواحيه التي منها العمل . والفعل يرفع دائماً ، وقد يرفع وينصب ، وهو في كل حالته لا يعمل الجر ، فالأصل فيما يشبهه أن يكون كذلك ، والمخالفة — لداع أقوى — هي مخالفة للأصل ، والداعي لها أمر طارئ له اعتباره ، ولكنه لا ينسبنا الأصل الأول المكين ، ومن ثمَّ كان هو الملاحظ مع وجود الإضافة غير المحضة ، وكانت معه على نية الانفصال .

مما تقدم يتضح — مرة أخرى — السبب في تسمية النوع الأول : « بالإضافة المحضة » ، أو : « المعنوية » ، أو : « الحقيقية »^(١) وما يترتب على هذا من آثار مختلفة ، منها : عدم زيادة « أل » في أول المضاف ، في حين يجوز — أحياناً — زيادتها في المضاف إذا كانت الإضافة غير محضة ؛ كما شرحنا^(٢) .

(١) سبق إيضاح لهذا في هامش ص ٤ وفي ص ٢٣ . وص ٢٨ .

(٢) في ص ١١ . وفيما سبق من الأحكام يشير ابن مالك إلى بعضها تاركاً بعضاً آخر ، فيقول :

وإنَّ يُشَابِهَ الْمُضَافُ « يَفْعَلُ » وَصَفًا — فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ
كَرُبَّ رَاجِيْنَا عَظِيمِ الْأَمَلِ مُرَوِّعِ الْقَلْبِ ، قَلِيلِ الْحِيلِ

يريد : أن المضاف إذا كان وصفاً مشبهاً : « يَفْعَلُ » (أى : مُشَبَّهاً بالفعل المضارع في العمل والدلالة على الحال والاستقبال . . .) ، فإنه لا يُعْزَلُ عن التَّنْكِيرِ ؛ أى : لا يفارق التَّنْكِيرَ مطلقاً ؛ سواء أكان مضافاً إلى معرفة أم إلى نكرة ؛ لأن هذه الإضافة لا تفقده تعريفاً ولا تخصيصاً . وضرب لهذا أمثلة تؤيد مايقول ، هي : « رب راجينا » فالمضاف — وهو كلمة « راج » — اسم فاعل لم يكتسب التعريف بإضافته إلى الضمير : « نا » بدليل ، دخول « رب » على هذا المضاف ؛ وهي لا تدخل إلا على التكررات وكذلك المضاف : « عظيم » ؛ فإنه صفة مشبهة ، أضيفت إلى المعرفة بعدها ؛ فلم تكتسب منها التعريف ، بدليل أن كلمة : « عظيم » هذه تعرب نعتاً لكلمة : « راج » النكرة ، ولا يمكن أن تكون المعرفة =

==نعتاً للنكرة - إلا في مسألة سبقت في رقم ٢ من هامش ص ٢٩ - ، وكذلك : « مَرَّوع » فإنها اسم مفعول مضاف للمعرفة بعده ، ولم يكتسب منها التعريف ؛ بدليل إعرابه صفة للكلمة : « راج » النكرة ، كما سبق . ومثله كلمة : « قليل » فإنها صفة مشبهة مضافة للمعرفة بعدها ولم تكتسب منها التعريف ؛ بدليل إعرابها نعتاً للكلمة : « راج » . ثم بين أن الإضافة التي من هذا النوع تسمى : « لفظية » وأما التي من النوع الآخر فتسمى « محضة » و « معنوية » فاللفظية : لاتفيد تعريفاً ولا تخصيصاً ، بخلاف الأولى حيث يقول :

وَذِي الْإِضَافَةِ اسْمُهَا : « لَفْظِيَّةٌ » وَتِلْكَ « مَحْضَةٌ » وَمَعْنَوِيَّةٌ
وأوضح بعد هذا أن زيادة : « أل » في أول المضاف الذي إضافته لفظية - جائزة ، بشرط أن تزداد أيضاً في الثاني (أى : في المضاف إليه) أو في الذي أضيف إليه الثاني . . . يقول :

وَوَصَلَ « أَل » بِذَا الْمُضَافِ مُعْتَفَرٌ إِنَّ وَصِلْتَ بِالثَّانِ كَالْجَعْدِ الشَّعَرِ
أَوْ بِالَّذِي لَهُ أَضِيفَ الثَّانِي كَزَيْدِ الضَّارِبِ رَأْسِ الْجَانِي
ساق مثالين ؛ أحدهما : (وهو مثل : راقى عناية الجعد الشعر بتصفيفه) (المضاف : (الجعد) المبدوء « بأل » ، وللمضاف إليه : (الشعر) المبدوء بها أيضاً ؛ فهي داخلة عليهما معاً . والآخر ؛ وهو : « زيد الضارب رأس الجاني » للمضاف (الضارب) المبدوء « بأل » ، وللمضاف إليه : (رأس) الخالي منها مباشرة ولكنه مضاف ، وبعده المضاف إليه : (الجاني) ، المبدوء بها . . .
ثم ذكر بعد هذا حالة أخرى يصح أن يكون فيها المضاف وحده مبدوءاً بـ « أل » ؛ وهي الحالة التي يكون فيها المضاف وصفاً مثنى ، أو جمعا اتبع سبيل المثنى ، أى : تحققت فيه الشروط الواجبة في المثنى ؛ وهو جمع المذكر السالم ؛ يقول :

وَكَوْنُهَا فِي الْوَصْفِ كَافٍ إِنْ وَقَعَ مُثْنًى أَوْ جَمْعاً ، سَبِيلُهُ اتَّبَعَ
يريد ، يكفي وقوع « أل » في صدر المضاف الذي إضافته غير محضة بدون اشتراط شيء آخر سوى اشتراط أن يكون ذلك المضاف وصفاً مثنى ، أو جمعا تحققت فيه شروط التثنية (وهو جمع المذكر السالم) . وقد ترك بقية الحالات الأخرى التي تدخل فيها « أل » على المضاف والمضاف إليه إذا كانت الإضافة غير محضة ، وما يتبع هذا من شروط وتفصيلات أوضحناها في الشرح السابق .

زيادة وتفصيل :

١- في هذا الجزء أبواب خاصة بالمشتقات ، لكل منها باب مستقل شامل ، وسنكتفي هنا بلمحة موجزة تناسب ما نحن فيه ، ولا تغني عن الرجوع إلى تلك الأبواب .

اسم الفاعل : اسم مشتق ، يدل على أمرين معاً : معنى مجرد ، وصاحب هذا المعنى . ولا بد في اسم الفاعل أن يشتمل على حروف مضارعه الأصلية ، وأن يماثله في ترتيبها ، وترتيب حركاتها ، وسكناتها ؛ مثل : قاعد ويقعد - ذاهب ويذهب - لاعب ويلعب . وهو يفيد حدوث معناه ، ولا يفيد الدوام أو الثبوت ، إلا إذا تخلص عن دلالة الخاصة ، وانتقل إلى اختصاص آخر ؛ هو : اختصاص الصفة المشبهة . وهي : اسم مشتق ؛ يدل على أمرين معاً : معنى مجرد ، ولكنه ثابت دائم ، أو كالدائم ، وصاحب هذا المعنى . فدلالته على الزمن شاملة أنواعه الثلاثة ؛ بسبب ذلك الدوام ، ولا تكون للماضي وحده . ولا بد أن تشتمل على الحروف الأصلية لمضارعها ، ولكنها - في الغالب - لا تماثله في ترتيب الحركات والسكنات إلا إذا كانت في الأصل اسم فاعل أريد به الدوام^(١) . فمثال الصفة المشبهة الأصلية : فرحٌ ويفرح - حسنٌ ويحسن - بليغٌ ويبلغ . . . ومثال الصفة المشبهة التي كانت في أصلها اسم فاعل يفيد الحدوث ، ثم أريد بها الدوام والثبوت بعد ذلك ، كلمة : باسم - مشرق - محارب ؛ في مثل : فلان باسم الثغر - مشرق الوجه - محارب الطغيان .

وإذا كانت الصفة المشبهة تدل على ثبوت معناها ودوامه ، فإن زمنها - بمقتضى هذا - لا بد أن يشمل - كما سبق - الماضي ، والحال ، والمستقبل . فكيف تكون إضافتها « غير محضة » ، مع أننا اشترطنا في « غير المحضة » : أن يكون الزمن فيها الحال ، أو الاستقبال ؟

الحق : أن إضافتها قد تكون محضة في بعض الصور ، وغير محضة في أخرى^(٢) ؛ فقد قالوا : إن الاستمرار (أو : الدوام) يحتوى على الأزمنة الثلاثة .

(١) كما سيجيء في هامش ص ١٩٥ وفي ص ٢٥٢ .

(٢) انظر ص ٧ و ٢٥٧ .

.....

لكن قد توجد قرينة تُقَوِّى جانب الزمن الماضى على غيره — وللقريينة المقام والاعتبار الأول دائماً — فتضاف الصفة وتعمل الجر مع تلك القرينة ؛ إذ تتغلب الإضافة ؛ وتكتسب الصفة التعريف من المضاف إليه ؛ كقوله تعالى : « الحمد لله رب العالمين ، الرحمن الرحيم ، مالك يوم الدين » . . . فكلمة : « مالك » وصف مشتق ؛ زمنه يشمل الماضى ، والحال ، والمستقبل ؛ لأن الله يتصف بصفة التملك فى جميع الأزمان . وقد وجدت قرينة تدل على تغليب الزمن الماضى ؛ فصارت الإضافة بسببها محضة ؛ وتلك القرينة هى : أن كلمة : « مالك » نعت للفظ الجلالة : (الله) وهو أعرف المعارف ؛ فلا يمكن أن يكون نعتة نكرة ؛ فلا بد أن تكون كلمة : « مالك » ، معرفة . فمن أين جاءها التعريف ؟ لا سبيل لاكتسابها التعريف إلا من المضاف إليه ، وقد اكتسبه أيضاً من الإضافة إلى ما بعده . وكل هذا يقتضى أن تكون إضافة الصفة هنا محضة .

ولو أعربنا كلمة : « مالك » بدلا ، أو : عطف بيان ؛ لكان فى هذا الإعراب — مع جوازه — عدول عن الظاهر الشائع ؛ وهو : إعراب المشتق نعتاً ، لا بدلا ، ولا عطف بيان ؛ إذ يغلب على الأول الاشتقاق ، وعلى الأخيرين الجمود . هذا إلى أن إضافة الوصف إلى الظرف محضة ^(١) ، عند جمهور النحاة .

أما إذا تغلب جانب الحال أو الاستقبال ، بأن قامت قرينة تؤيد أحدهما — فالإضافة غير محضة ؛ فلا يتعرف بها الوصف ، ولا يتخصص . ويجوز إزالتها ، وإعمال الوصف فى معموله عملاً آخر غير الجر ؛ كقراءة من قرأ قوله تعالى : « فالحق الإصباح ، وجاعل الليل سكناً ^(٢) » ؛ فجعل الليل سكناً أمر لا يقتصر على زمان دون آخر ؛ فقد وقع فى الماضى ، وهو يقع الآن ، وسيقع بعد ذلك . غير أن الكلام فيه ما يقوى جانب الحال والمستقبل على الماضى ، ويجعل الإضافة غير محضة ؛ هو أن المحضة تقتضى — غالباً — أن يكون المضاف اسماً جامداً ، أو فى حكم الجامد ، فلا يعمل ؛ وهذا يؤدى إلى اعتبار كلمة :

(١) وقد سبقت الإشارة لهذا ص ٧ .

(٢) شيئاً يستريح إليه المتعب بالنهار ، ويسكن للراحة والاطمئنان فيه . انظر ص ٣٧ .

« جاعل » في حكم الحمد ؛ فلا تنصب مفعولاً ، ولا مفعولين ؛ وإلى إعراب كلمة : « سَكَنَّا » المنصوبة ، مفعولاً به لعامل محذوف ، تقديره « يجعل » ، أو ما يماثله ، وكأن الأصل : جاعلُ الليل يجعله سَكَنًا . وفي كل هذا عدول عن النسق الظاهر ، والإعراب الواضح الذي يُدخل الوصف « جاعل » هو وفعله في سلك الألفاظ العاملة التي تنصب مفعولين . وقد أضيف الوصف إلى أحدهما ، ونصب الثاني مباشرة ، فلا حاجة إلى تأويل وتقدير يبعدان عن هذا السنن الواضح .

وشيء آخر ؛ هو : أن زمن الوصف في الآية دائم مستمر ؛ يشمل الماضي والحال ، والمستقبل . ولكن هذا الدوام الزمني ليس متصل الأجزاء بغير انقطاع ، وإنما يتخلله انقطاع يزول ، ثم يعود مرة أخرى ؛ فحين يجعل الله الليل سَكَنًا يكون الليل موجوداً ، وحين لا يجعله سَكَنًا يختفي . ثم يجعله مرة أخرى ؛ ثم يزيله ، ثم يعيده ؛ وهكذا ، دواليك . . . ؛ فالاستمرار موجود حقاً ؛ ولكنه على ما وصفنا ؛ من توالى الإيجاد والإزالة بغير توقف ، ومن تجدد الظهور والاختفاء بغير انقطاع^(١) أما الدوام المتصل على حالة واحدة ، — هي : جعل الليل سَكَنًا في جميع لحظات الزمان وأوقاته — فلا وجود له .

ولما كان الانقطاع والتجدد هما من خصائص الفعل المضارع ، وزمن المضارع هو الحال أو الاستقبال — كان الوصف (المشتق) الذي يشاركه فيهما شبيهاً به من الناحية المعنوية ، ومحمولاً عليه في ناحية أخرى ، هي الدلالة الزمنية أيضاً . أى : أنه شبيه به في الدلالة على التجدد والحدوث ، وفي الدلالة الزمنية المعيشة . وإذا كانت دلالة الوصف الزمنية على هذه الشاكلة فإن إضافته غير محضة^(٢) .

ب — إذا كان الوصف المضاف مطلق الزمن ؛ أى : لا دليل معه يبين

(١) وهذا يسمى : الاستمرار المتجدد ، أو الاستمرار التجددى . وله إشارة أخرى في رقم ٢ من

هامش ص ٢٠١ .

(٢) كل ما سبق تعليل خيالي للأمر الواقع المستمد من الكلام العربي . والعلة الأولى هي الكلام العربي نفسه ، وأنه يسير على النظام الذي سبق تعليله ، برغم أن العرب لا تعرف اصطلاح الإضافة المحضة ولا غير المحضة .

نوعاً من أنواع الزمن الثلاثة — كانت إضافته محضة ؛ نحو : « صاحب السلطان كراكب السفينة »^(١) . . . فلا قرينة في المثال تدل على ربط المعنى المقصود بزمن معين ؛ ماض ، أو حال ، أو مستقبل أو مما يشمل الثلاثة . . . (وقد سبقت الإشارة لهذا)^(٢) .

ح — أشرنا — في ص ٧ — إلى أن إضافة الوصف إلى الظرف نوع من الإضافة المحضة ؛ كالمثال السابق : « مالك يوم الدين » أى : مالك الأمر والنهى فى يوم الدين . بخلاف : « جعل الليل سكناً » لأن الليل مفعول به ، فى الأصل قبل الإضافة ، وليس ظرفاً ، وإلا فسد المعنى^(٣) .
د — من الإضافة غير المحضة ما يأتى^(٤) :

(١) إضافة الاسم إلى اسم آخر كان قبل الإضافة نعتاً للمضاف ؛ وهذا ما يعبرون عنه بأنه إضافة الاسم المنعوت إلى نعته . كقولهم : « صلاة الأولى » تُذهب الحمول — كان الخلفاء السابقون يقصدون «مسجد الجامع » ليزيعوا على الناس ما يريدون إذاعته — إني أحرص على « ديانة القسيمة » ، لأسعد .

والأصل : الصلاة الأولى ، أو : صلاة الساعة الأولى — المسجد الجامع ، أو : مسجد الوقت الجامع — الديانة القيّمة ، أو : ديانة الملة القيّمة .

(٢) إضافة الاسم إلى اسم آخر كان قبل الإضافة منعوتاً للمضاف . فصار بعدها هو : المضاف إليه . (أى : إضافة النعت إلى منعوته) كقوله تعالى :

(١) يريدون بذلك : أن ركبها لو سلم من الفرق لم يسلم من الفرق . أى : من الخوف .

(٢) فى ص ٦ .

(٣) إذ المراد — عند أصحاب هذا رأى — : جعل الليل نفسه . بظلامه وانقطاع الحركة والعمل فيه ، وبخصائصه الأخرى — هو السكن ، لا أن السكن واقع فيه . (وسبقت إشارة للاقية فى ص ٣٥) .

(٤) وبعض صورته لا يختلف فيه معنى المتضايقين ، مع أن الأصل فى الإضافة بنوعها ، ولا سيما المحضة — كما سبق فى رقم ٤ من ص ٧ — أن يختلف فيها معنى المتضايقين ، ومدلولهما . ويدور الجدل فى الأنواع التى سندكرها — وهى التى أشرنا إليها إشارة عابرة فى تلك الصفحة وستفصلها هنا ، وبعد الفراغ من تفصيلها نعرض للجدل وموضوعه ، ونبدى الرأى فيه ، وفى كل ما تناوله .

(٥) فى الأمثلة السالفة حذف المضاف إليه المنعوت ، وأقيم النعت مقامه ، فصار مضافاً إليه .

« إن هذا لَهُوَ حَقُّ اليقين » . وقوله تعالى : « وإِنَّهُ لَحَقُّ اليقين » والأصل في الآيتين : اليقينُ الحقُّ ، فتقدمت الصفة على الموصوف ، وصارت مضافاً ، وصار الموصوف مضافاً إليه مجروراً . ومثله ما جاء في خطبة قائد جيش جنوده : « إن العدو لن يعبأ بكم إلا إذا أحس منكم صادق الجهاد ، وعظيم البلاء ، وملأتم قلبه فزعاً ، وضربتموه كما تُضربُ عَوَادِي الوحوش ، وطردتموه كما تُطردُ غرائب الإبل ، وتركتم جنوده بين صريع وأسير ... » أى : الجهاد الصادق - البلاء العظيم - الوحوش العوادي - الإبل الغرائب - ...

(٣) إضافة المسمى إلى الاسم ؛ نحو : شهر رجب^(١) معظم في الجاهلية والإسلام - شجر التفاح كثير في الشام . وهذه هي إضافة : « البيان » أو : « الإضافة البيانية » التي يقصد منها إيضاح الأول وبيانه بالثاني^(٢) . وهى كثيرة في استعمالنا ؛ كإضافة الأيام والعلوم إلى أسمائها ؛ مثل : يوم الخميس - يوم الجمعة . . . علم الحساب ، علم الهندسة . . . ولها أمثلة أخرى وردت في المطولات ، منها قولهم : لقينته ذات مرة ، أو ذات ليلة - مررت به ذات يوم - داره ذات اليمين ، أو : ذات الشمال - مشيناً ذا صباح^(٣) . . .

(١) جاء في التصريح - ٢ باب التوكيد عند الشاهد : « يا ليت عدة حول كله رجب . . . » مانصه : (قال الذنوشري : هل « رجب » منصرف ، وكذلك « صفر » أو لا ؟ قال سعد الدين حاشيته على الكشف : إن أريد بهما معين فهما غير منصرفين وإلا فمنصرفان . قال ناصر الدين اللقاني : وكان وجه ذلك أن المعين معدول عن الرجب وعن الصفر ، كما قالوا في « سحر » إنه معدول عن السحر فيما أريد به « سحر » بمعنى : ففيهما العلمية والعدل . وقد يقال : إن المانع هو العلمية والتأنيث باعتبار المدة .) اهـ وستجىء إشارة لهذا في باب الممنوع من الصرف - ٤ ص ١٩٦ م ١٤٧ .

(٢) فرق بعض النحاة بين الإضافة التي « للبيان » ، والإضافة البيانية ، بأن التي للبيان يكون بين جزأها عموم وخصوص مطلق ، وأن « البيانية » يكون بين جزأها عموم وخصوص من وجه . وهذا الخلاف شكلي ؛ لا أثر له ؛ لأنه محصور في المراد من اصطلاح معين عند كل فريق . هذا وقد سبق (في ج ١ ص ١٠ م ٢) معنى العموم والخصوص المطلق والوجهي .

(٣) « ذا » و « ذات » من الظروف غير المتصرفة بشرط إضافتهما للزمان ، دون غيره ؛ فيلزمان النصب على الظرفية الزمانية إلا على لغة ضعيفة رفضها جمهور النحاة . ومن الأمثلة التالية ما يساير هذه اللغة كما أن « ذات » قد تضاف إلى كلمة : « اليمين » أو « الشمال » وهما من الظروف المكانية ، فتصير ظرفاً مكانياً متصرفاً ومنصرفاً .

ومن المفيد المهم أن ننقل هنا ما دونه شارح المفصل (ج ٣ ص ١٢) خاصاً بهذا . قال ما نصه (مع حذف بعض الأمثلة) :

« اعلم أنهم قد أضافوا المسمى إلى الاسم مبالغة في البيان ؛ لأن الجمع بينهما أكد (أقوى) من إفراد أحدهما بالذكر . وفي ذلك دليل من جهة النحو على أن الاسم عندهم غير المسمى ؛ إذ لو كان إياه لما جاز إضافته إليه ، وكان من إضافة الشيء إلى نفسه . فالاسم هو اللفظ المعلق على الحقيقة ؛ عيناً كانت تلك الحقيقة ، أو معنى ؛ تمييزاً لها باللقب ممن يشاركها في النوع ، والمسمى تلك الحقيقة ؛ وهي ذات ذلك اللقب ، أى : صاحبه^(١) . فن ذلك قولهم : « لقيته ذات مرة » واد : الزمن المسمى بهذا الاسم الذى هو : مرة . ومثله : (ذات ليلة - ومررت به ذات يوم - وداره ذات الشمال - وسرنا ذا صباح) كل هذا معناه وتقديره : داره شمالاً ، وسرنا صباحاً ، بالطريق التى ذكرناها . إلا أن فى قولنا : ذا صباح ، وذات مرة - تفخيماً للأمر ، ومن ذلك قول الشاعر :

عزمت على إقامة ذى صباحٍ لأمرٍ مّا يسودُ من يسودُ
المراد : على إقامة صاحب هذا الاسم ، وصاحبه هو : صباح ؛ فكأنه قال : على إقامة : صباح . . .
ومثله قول الكميت :

إليكم ذوى آلِ النبي تطلعتُ نوازعُ من قلبى ظِماءٌ وألبُ^(٢)
فالمراد : يا آل النبي ، أى : يا أصحاب هذا الاسم الذى هو آل النبي ، ولو قال : يا آل النبي لم يكن فيه ما فى قوله : يا ذوى آل النبي من المدح والتعظيم . وفائدة هذا الأسلوب ظاهرة ؛ لأنه لما قال يا ذوى آل النبي - جعلهم أصحاب هذا الاسم ؛ وهو : آل النبي . ومن كان صاحب هذا الاسم كان ممدوحاً معظماً لا محالة . . .

(١) بمعنى أنها الذات المختصة به ، المرادة منه .

(٢) الألب ، جمع لب ، والقياس : ألب بالادغام الذى منع منه ضرورة الشعر .

ومثله قول الأعشى :
فكذباً بوهاباً قالت : فصَبَّحَهُمْ
ذو آل حَسَّانَ يُزْجِي الموتَ والشرَّعاً^(١)
أى : صَبَّحَهُم الجيش الذى يقال له : آل حسان .
ومثله قول الآخر :

إذا ما كنتُ مِثْلَ ذَوَى عَدِيٍّ ودينار ، فقامَ علىَّ ناعِي
أى : مثل كل واحد من الرجلين المسميين « عديّاً » و « ديناراً »
وحكى عن العرب : هذا ذو زيد . ومعناه : هذا صاحب هذا الاسم ، وقد
كثر ذلك عندهم . وربما لَطُفَ هذا المعنى على قوم (أى : دقّ ، وخَفِيَ
عليهم) ، فحملوه على زيادة « ذى » ، و « ذات » . والصواب ما ذكرناه (أهـ
وهذا كلام جليل فى إيضاح تلك الأساليب التى أضيف فيها المسمى إلى
الاسم .

ومن أمثلتها أيضاً : « اذهب بذى تسلم — اذهباً بذى تسلمان —
اذهبوا بذى تسلمون . . . » . أى : اذهب بسلامتك التى تلازمك ولا تفارقك
اذهبوا بسلامتكم — اذهبوا بسلامتكم . . .^(٢)

(٤) إضافة الموصوف إلى اسم قائم مقام الصفة كقول الشاعر :
عَلَا زَيْدٌ نَأْيَوْمَ النَّقْعَا رَأْسَ زَيْدٍ كُمُ بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّقَرَتَيْنِ يَمَانِي
أى : علا زيدٌ صاحبنا رأسَ زيدٍ صاحبكم ؛ فحذف الصفتين ،
وجعل الموصوف خلفاً عنهما فى الإضافة . ويرى بعض النحاة أن البيت ونحوه
هو من إضافة الشئ إلى ملابسه^(٣) بعد تنكير العلم وإضافته إضافة محضة من

(١) (يزجى = يسوق . الشرع : كعنب ، جمع شرع ؛ بكسر فسكون — وهو —
الثأر والوتر) .

(٢) وسيجئ الإيضاح الأوفى لهذا فى المكان المناسب ، ص ٨٤ .
وكذلك سبقت الإشارة لكلمة : « ذا » و « ذات » وما يتصل بهما لمناسبة فى باب الظرف
ج ٢ ص ٢١٠ ، ٢١٥ ، ٢١٩ م ٧٩ ولمناسبة أخرى فى ج ١ باب الأسماء الستة ، والموصول .
وفى باب الموصول الكلام على جمع « ذو » وإفرادها .
(٣) أى : ما له به نوع اتصال لأدنى ملابسة . وقد سبق بيان هذا : فى « ب » من ص ٢٠ .

غير حاجبة لتأويل بما ذكر^(١). والرأيان صحيحان .

(٥) إضافة المؤكّد إلى المؤكّد، وأكثر ما يكون ذلك في أسماء الزمان المبهمة (أى: التى لا تُحدّد ببدء وانتهاء معروفين؛ مثل كلمة: حين - وقت... - زمن - أيام... ونحوها مما سبق الكلام عليه فى الجزء الثانى باب الظروف) نحو: إذا اشتدت وقدة الصيف أسرع الناس إلى سواحل البحار؛ ليقموا بها ما وسعهم الأمر، وحينئذ ينعمون بجو معتدل، وهواء رطب منعش... أى: حين إذ يقيمون... ينعمون؛ فحذفت الجملة المضارعية الأولى؛ وهى المضاف إليه، وعوّض عنها التنوين .

فالمؤكّد هو: «الحين» وهو زمن مبهم. والمؤكّد هو: «إذ» الظرفية المضافة إلى الجملة المضارعية المحذوفة. والمراد من لفظ: «الحين» المبهم هو المراد من لفظ: «إذ» المخصصة بالجملة التى أضيفت إليها، فالظرف الزمنى الثانى مؤكّد للأول؛ لاتفاق معناهما، والمراد منهما، مع مجيئه بعده^(٢)... ويرى بعض النحاة - بحق - أن مثل هذا يُعدّ من إضافة العام إلى الخاص، لا المؤكّد إلى المؤكّد، لتخصيص الظرف الثانى - كما قلنا - بالجملة التى أعربت مضافاً إليه، وهى الجملة المضارعية التى حذفت وقام مقامها التنوين عوضاً عنها...

ومن النادر أن تكون إضافة المؤكّد إلى المؤكّد فى غير أسماء الزمان المبهمة؛ كقول الشاعر:

فقلت أنجوا عنها نَجَا الْجِلْدِ ، إِنَّهُ سِيرُضِيكُمَا مِنْهَا سَنَامٌ وَغَارِبُهُ^(٣)

(١) إيضاح هذا فى باب العلم ج ١ ص ٢٠٧ م ٢٢ .

(٢) ومن الأمثلة أيضاً البيت الآتى فى صفحة ٤٨ وهو:

أَنْجَبَ أَيَّامٌ - والداه به إذ نَجَلَاهُ ؛ فَنِعَمَ مَا نَجَلَا

ورُشح البيت وموضع الشاهد فيه موضع هناك...

(٣) قاله أعرابي نزل عنده ضيفان، فذبح لهما ذاقة. فقالا: إنها مهزولة. فقال لهما البيت...

ومعنى: أنجو: أسلخا... يقال نجوت الجلد بمعنى: سلخته و«السنام»: الجزء المنحنى المرتفع فى ظهر البعير، وهو مقر الدهن، و«الغارب» أعلى ظهره بين السنام والعنق.

يريد : اسلُخا عن الناقة نَجَجاَ الجلد ، والنجا - بالقصر - هو : الجلد
(٦) إضافة الاسم المُلغى^(١) إلى الاسم المعتَبَر^(٢) ؛ كقوله تعالى :
« مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعدَ الْمُتَّقُونَ . فِيهَا أَنْهَارٌ ... » ، ومثل : مررت بكم
فألقيت اسم السلامِ عَلَيْكُمْ . والأصل : الجنة التي وعد المتقون . . . - ألقيت
السلام عليكم . . .

(٧) إضافة الاسم المعتَبَر إلى الاسم المُلغى كقول الشاعر :
أقام ببغداد العراق وشوقه لأهل دَمَشَقِ الشام شوقٌ مُبَرَّحٌ^(٣)
(٨) ومن الإضافة غير المحضة قولهم : لا أبا لفلان ، لوجود الفاصل بين
المتضايقين . وقد سبق^(٤) - في مناسبة أخرى الكلام على هذا الأسلوب من ناحية
الإضافة .

(٩) ومن الإضافة غير المحضة إضافة صدر المركب المزجي إلى عجزه -
مسيرة لبعض اللغات الجائزة فيه - نحو : قامت الطائرة من « أفغانِستانِ »
فوصلت إلى « بورسعيد » في ليلة .
وإنما كانت الإضافة لفظية لأن كلا من الجزأين يكمل الآخر كما يكمل
الحرف الواحد في الكلمة الواحدة نظائره فيها ، كالحاء ، أو الشين ، أو الباء ...
في كلمة : « خشب » - مثلاً - .
وفائدة هذه الإضافة التخفيف الناشئ من التركيب مع التنبيه إلى شدة
الامتزاج^(٥) .

* * *

إلى هنا انتهت تلك الإضافات الملحقه « بغير المحضة » ونعود إلى ما أشرنا
إليه^(٦) من الجدل الدائر حولها . ويتكز فيما يأتي :

- (١) الزائد الذي يمكن حذفه فلا يتأثر المعنى الأصلي بحذفه .
- (٢) الأصل الذي لا يمكن حذفه إلا بفساد المعنى .
- (٣) وهذه الزيادة على اعتبار ألا توجد بلدة اسمها : « بغداد » : ولا أخرى اسمها « دمشق » ،
غيرها تبيين .
- (٤) في ج ١ ص ٧٥ م ٨ عند الكلام على الأسماء الستة وفي ج ١ ص ٥٢٨ م ٥٦ باب « لا » .
- (٥) كما سيجيء في ج ٤ باب الممنوع من الصرف - ص ١٧٦ -
- (٦) في رقم ٤ من هامش ص ٣٧ .

.....

أحضة هي أم غير محضة ؟ أهى نوع ثالث مستقل بنفسه ولكن إضافته « شبيهة بالمحضة » ؛ ويجب أن يسمى بهذا الاسم ؟

ثم لهذا النوع - عندهم - اعتباران ؛ أحدهما الاتصال ؛ لأن المضاف غير مفصول من المضاف إليه بالضمير الذى يلاحظ وينبى فى الإضافة غير المحضة ، كما سلف بيانه . والآخر : الانفصال ، لأن المعنى لا يصح إلا بتأول وتكلف يخرجان الإضافة عن ظاهرها ^(١) فأيهما الصحيح ؟ . وبعد كل ما سبق أقياسية هي أم سماعية ؟ .

لكل رأى أدلته التى يقويها أصحابه بتأويل الأسلوب تأويلا يبعده عن ظاهره ، وبتخريجه إلى حيث يريدون من إثبات رأيهم ودعمه .

والأمر لا يحتاج إلى هذا العناء الجدلى الذى له أسبابه التاريخية التى لا تعيننا اليوم ؛ فحسبنا أن نترك التأويل والتخريج ، ونعوّل على ظاهر الأسلوب الإضافى تعويلا لا يعارض المراد منه - فنجد الإضافات المتعددة قد انحصرت فى قسمين :

أولهما : يكون فيه المضاف والمضاف إليه بمعنى واحد ، مع اختلاف لفظهما . أى : أن اللفظين مختلفان ، ولكن مدلولهما متحد . كإضافة المسمى إلى الاسم فى مثل : شهر رمضان - شجر البرتقال - علم الهندسة . . .

ومثل هذه الإضافة لا تفيد المضاف تعريفاً ولا تخصيصاً ، لأن المضاف من حيث المعنى هو نفس المضاف إليه ، أو بمنزلة ؛ والشئ لا يتعرف ولا يتخصص بنفسه ، أو بما هو بمنزلة نفسه ؛ فلا يمكن أن تكون الإضافة فى هذا القسم « محضة » إذ « المحضة » لا بد أن تفيد المضاف تعريفاً أو تخصيصاً إذا كان غير متوغل فى الإبهام وأن تتضمن معنى حرف من أحرف الجر الثلاثة المعروفة ، والإفادة والتضمين يقتضيان أن يكون معنى المضاف غير معنى المضاف إليه .

ثانيهما : يكون فيه أحد الاسمين المتضايفين أصلياً والآخر زائداً (يمكن الاستغناء عنه من غير أن يتأثر المعنى بحذفه) نحو : مررت بكم فألقيت اسم

(١) راجع المصع والصبان .

السلام عليكم . . . فكلمة : « اسم » زائدة ؛ لا فائدة منها ، وإذا كانت كذلك فكيف تكون إضافتها محضة ؟

إن الإضافة المحضة تؤثر في الأسلوب تأثيراً معنوياً ؛ لا غنى عنه — كما قلنا — فحيث يمكن الاستغناء عن أحد طرفي الإضافة لا تكون الإضافة محضة .

أما قياسية تلك الإضافات الملحقة بغير المحضة ، أو عدم قياسيتها ففكرة النحاة تقصرها على المسموع ، ولا تبيح فيها القياس . إلا الكوفيين فيبيحون القياس على المسموع ؛ بشرط اختلاف لفظي المضاف والمضاف إليه ؛ بحجة أن الوارد من تلك الإضافات كثير يكفي للقياس عليه ، وأن الحاجة قد تدعو لاستخدام القياس للانتفاع بفائدة تلك الإضافات المتعددة ؛ فإنها لا تخلو من فائدة معنوية ، برغم أن هذه الفائدة المعنوية تختلف — نوعاً ومقداراً — عن الفائدة المعنوية التي للإضافة المحضة .

ورأى الكوفيين سديد مفيد . وفي الأخذ به — هنا — تيسير محمود تتطلبه حياة الناس اليوم كما طلبته قديماً . لكن من المستحسن — وبخاصة القسم الثاني — أن نأخذ به في أضيق الحدود ؛ حيث تشدد إليه حاجة ، وتقوم قرينة على بيان المراد منه ، بغير أن يشوبه لبس أو غموض .

وقد صرح بعض كبار النحاة باستحسان الرأي الكوفي ؛ ففي شرح شواهد العيني للبيت المرقوم (٤٤٨) وهو الذي سبق في الإضافة الخامسة (ص ٤١) وصدره : (فقلت : انجؤاً عنها نَجْأَ الجلد إنه . . .) ما نصه :

(الشاهد في : « نجا الجلد » حيث أضاف المؤكّد إلى المؤكّد ؛ لأن « النجا » — بالقصر — هو الجلد . والأحسن ما قاله الفراء : أن العرب تضيف الشيء إلى نفسه عند اختلاف اللفظين كقوله تعالى ... « حق اليقين » ...) اهـ .

وقال الأشموني عند الكلام على بيت ابن مالك^(١) :

وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدَّ مَعْنَى ، وَأَوَّلِ مُوْهِمًا إِذَا وَرَدَ

(١) سنجى له إشارة أخرى في هامش ص ٥٧ .

ما نصّه : (لا يضاف اسم لما اتحد به معنى ؛ كالمرادف مع مرادفه ، والموصوف مع صفته ؛ لأن المضاف يتخصص أو يتعرف بالمضاف إليه ؛ فلا بد أن يكون غيره في المعنى ؛ فلا يقال ، قمح بُرّ ، ولا رجلٌ فاضلٌ ، ولا فاضلٌ رجلٌ . وإذا جاء من كلام العرب ما يوهم جواز ذلك وجب تأويله ؛ فما أُوهم إضافة الشيء إلى مرادفه قولهم : "جاءني سعيدٌ كُرُزٌ" . وتأويله : أن يراد بالأول المسمى ، وبالثاني الاسم ؛ أى : جاءني مسمى هذا الاسم . وما أُوهم إضافة الموصوف إلى صفته قولهم : "حبةُ الحمقاء" ، "وصلاةُ الأولى" ، "ومسجدُ الجامع" ، وتأويله أن يقدر موصوف ؛ أى : حبة البقلة الحمقاء ، وصلاة الساعة الأولى ، ومسجد المكان الجامع . وما أُوهم إضافة الصفة إلى الموصوف قولهم : جرد قطيفة (بمعنى قطيفة مجرودة) وسحق عمامة (بمعنى : عمامة بالية) ، وتأويله : أن يقدر موصوف أيضاً ، وإضافة الصفة إلى جنسها ؛ أى : شيء جرد من جنس القطيفة ، وشيء سحق من جنس العمامة) . ثم قال ما نصّه : "أجاز الفراء إضافة الشيء إلى ما بمعناه لاختلاف اللفظين . ووافقه ابن الطراوة ، وغيره ، ونقله في «النهاية» عن الكوفيين ، وجعلوا من ذلك ما ورد في الآيات القرآنية من نحو : "ولَدَارُ الْآخِرَةِ" — "حَقُّ الْيَقِينِ" — "حَبْلُ الْوَرِيدِ" «جنات وحبّ الحصيد» وظاهر التسهيل وشرحه موافقته) "أه .

ويقول الرضى في شرح الكافية^(١) — بعد أن شرح مذهب الكوفيين وغيرهم وعرض أمثلة مما سبق — ما نصّه : «والإنصاف أن مثله كثير لا يمكن دفعه» .

وقد أطلنا الكلام في أمر الإضافات السالفة لفصل في أمرها بحكم قاطع يوقف الجدل الذى امتد حتى وصل إلينا عنيفاً ، واستخدمه بعض الباحثين في إصدار أحكام بالفساد والخطأ على بعض الإضافات الشائعة اليوم ، مثل : استرحنا من عناء التعب ، ونعيمنا برغد الرخاء . . .

السابع - عدم الفصل بين المضاف والمضاف إليه : باسم ظاهر أو بضمير^(١) بارز - أو بغيرهما - ؛ لأن المتضايفين بمنزلة الكلمة الواحدة ذات الجزأين ، لا يصح أن يتوسط بينهما فاصل . غير أن هناك مواضع يجوز فيها الفصل في السعة^(٢) - فإباحتها في الشعر أقوى - . ومواضع أخرى يجوز فيها الفصل للضرورة^(٣) .

١ - فأماً مواضع الفصل في السعة فنها : أن يكون المضاف مصدراً والمضاف إليه هو فاعله في الأصل قبل الإضافة ، والفاصل بينهما إما مفعول به ؛ للمصدر^(٤) ؛ كقول الشاعر :

عَتَوْا إِذْ أَجْبَنَاهُمْ إِلَى السَّلَمِ رَافَةً فَسَقْنَاهُمْ سُوقَ الْبُعَاثِ - الْأَجَادِلِ^(٥)

يريد : سوقَ الأجادلِ البُعَاثِ ، فَوَقَعَ الفصل بين المصدر وفاعله بمفعوله المنصوب ؛ وإما ظرف للمصدر ؛ كقولهم : تَرَكْتُ يَوْمًا نَفْسِكَ وَهَوَاهَا ، سَعَى لها في رداها . فقد فصل الظرف : (يَوْمًا) بين المصدر وفاعله ؛ وهما : تَرَكْتُ نَفْسِكَ . . .

ومن تلك المواضع : أن يكون المضاف اسم فاعل للحال أو الاستقبال ، والمضاف إليه هو مفعوله ، والفاصل بينهما ؛ إما : مفعوله الثاني ، وإما الظرف ،

(١) أما المستتر فقد يفصل في غير المحضة - كما عرفنا -

(٢) أى في النثر : حيث يجد النثر من فسحة القول ، وحرية التعبير ، على التصرف - ما لا يجده الشاعر ، المقيد بقيود الشعر ، وضوابطه ؛ من وزن ، وقافية ، وخصائص شعرية ترهقه ، وتضيق بها حريته في التعبير ، ولهذا منحوه أنواعاً من التيسير لم يمنحوها النثر ، وأباحوا أن يقع في الشعر بعض أمور معينة لا تباح في النثر ؛ تخفيفاً على الشاعر ، ونزولاً على حكم الضرورة . وسما تلك الأمور المحددة : « الضرورات الشعرية » . (٣) أى : الضرورة الشعرية .

(٤) بشرط أن يكون المفعول غير جملة ؛ فلا يجوز : سرفى قولٌ : الدينُ حقٌ - الملحدُ أى : قول الملحد : الدين حق .

(٥) معنى البيت : إن الأعداء عتوا ، (أى : أفسدوا) بعد أن رحمناهم ، وأجبناهم إلى السلم رافعة بهم . فلم نجد بداً أن نطاردهم ونسوقهم أمامنا كما تسوق الأجادل البعاث . (الأجادل : جمع أجْدَلْ ، ويسمى : الصقر : وهو من جوارح الطيور القوية التي تحسن اصطيد الطيور . والبعاث : طائر ضعيف ، يصاد ، ولا يصطاد ، ولا ينتفع صائده بشيء منه) .

وإما الجار والمجرور المتعلقان بهذا المضاف ، فمثال الفصل بالمفعول الثاني قول الشاعر :

ما زال يُوقِنُ من يَؤُمُّكَ بالغِنَى وسواك مانعٌ فضِّلَهُ - المحتاج
أى : مانعُ المحتاج فضِّلَهُ . والأصل قبل الإضافة مانعُ المحتاج فضِّلَهُ ؛
فاسم الفاعل هنا ناصب مفعولين ، ثم أضيف إلى أولهما ، وبقي الثاني منصوباً ،
ولكنه تقدم وفصل بين المتضامين . ومثال الظرف قول الشاعر :

وداعٍ إلى الهَيْجَا وليس كِفَاءَ هَا كجالبٍ - يَوْمًا - حَتْفِهِ بِسِلَاحِهِ
والأصل : كجالبٍ حَتْفِهِ يَوْمًا . ومثال الجار والمجرور المتعلقان به قوله
عليه السلام : هل أنتم تاركو - لى - صاحبي . والأصل : تاركو صاحبي لى .
ومن تلك المواضع أيضاً : الفصل بالقسم ، أو : ياماً ، أو بالجملة الشرطية
سواء أكان المضاف شبه فعل^(١) أم غيره ، فمثال القسم : شرٌّ - والله - البلاد -
بلادٌ لا عدل فيها ولا أمن . ومثال «إما» قول الشاعر :

هُمَا خُطَّتَا^(٢) - إِمَّا إِسَارٍ^(٣) وَمِنَّةٍ^(٤) وَإِمَّا دَمٍ . وَالْقَتْلُ بِالْحَرْ أَجْدَرُ
أى : هما خُطَّتَا إِسَارٍ . . . وقد حذفت نون المثني المضاف وفصلت بينه
وبين المضاف إليه كلمة : «إما» . ومثال الشرط ما نقل من نحو : هذا
غلامٌ - إن شاء الله - أخيك » والأصل : هذا غلام أخيك إن شاء الله .
ومن تلك المواضع أيضاً : «ما» الزائدة حين يكون المضاف منادى وحرف
النداء هو : «يا» ؛ كقول الشاعر :

يَاشَاةَ مَا قَتَنَصَ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ حَرُمَتْ عَلَى وَلِيِّتِهَا لَمْ تَحْرُمِ
ومنها : الفصل بالتوكيد اللفظي بينهما بشرط أن يكون المضاف منادى .

(١) المراد به هنا : نوعان - فقط - من الأسماء التي تشبه الفعل في معناه وعمله ، هما :
المصدر ، واسم الفاعل للحال أو الاستقبال .

(٢) أصل الكلام : خططان ؛ تشبيه خطه ، بمعنى : حالة وطريقة .

(٣) أى : أسر ، وهو : وقوع المحارب مغلوباً في يد عدوه المنتصر .

(٤) امتنان بإطلاق السراح ، ومنح الحرية .

قد تكرر لفظه للتوكيد اللفظي ، من غير أن يضاف اللفظ الذى جاء للتوكيد ،
نحو : يا صلاح - صلاح - الدين الأيوبي ، ما أطيب سيرتلك ، على اعتبار
أن كلمة : « صلاح » ، الأولى منادى ، منصوب ، مضاف ، وكلمة : « الدين »
مضاف إليه ، وكلمة : « صلاح » الثانية هى التوكيد اللفظي للأولى ، وقد فصلت
بين المتضايين (١) .

ب - وأما مواضع الفصل المباح فى الضرورة فمنها : وقوع المضاف اسما -
مُشَبَّهًا بالفعل فى العمل ، رافعاً بعده فاعله الذى يفصل بينه وبين المضاف
إليه ؛ كقول الشاعر :

نَرَى أَشْهُمًا لِلْمَوْتِ تُضْمِي (٢) وَلَا تُنْمِي (٣)

وَلَا نَرَعَوِي (٤) عَنْ نَقْضِ - أَهْوَاؤُنَا الْعَزْمِ

فقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بكلمة : « أهوؤنا » وهى فاعل
المصدر المضاف . والأصل : عن نقض العزم أهوؤنا . أى : عن أن تنقض
أهوؤنا العزم .

ومنها : أن يكون الفاصل بين المضاف والمضاف إليه أجنبيًا من المضاف ،
(أى : أن يكون الفاصل معمولًا لعامل آخر غير هذا المضاف) ؛ كالفصل
بالفاعل الأجنبي فى قول الشاعر :

أَنْجَبَ (٥) أَيَّامَ - وَالِدَاهُ بِهِ - إِذْ نَجَلَاهُ (٦) ؛ فَنِعَمَ مَا نَجَلَا

(١) وكان حقها أن تنون ولكن حذف تنوينها بقصد المشاكلة بين الاسمين . ولهذا المثال ،
وأشباهه - طرق مختلفة فى ضبطه وإعرابه . وبيانها فى موضعها الأنسب من باب المنادى - ص ٤٠
و ٤١ م ١٣٠ . (٢) تصيب فتقتل الصيد ، والصائد يراه .

(٣) أنمى الصياد الصيد ، رماه فأصابه ، فذهب الصيد بعيداً عنه ومات . فعنى لا تنمى ،
لا تخطئ الإصابه القاتلة . (٤) لا ذرعوى : لا ذرجع عن النى ، ولا ذرتدع .

(٥) أنجب الرجل : ولد له ولد نجيب . وقد أشرنا لهذا فى البيت فى رقم ١ من هامش ٤١

(٦) ولداه ، ورزقا به .

والأصل: أنجب والداه به أيام إذ^(١) نجلاه . . . فقد فصل الفاعل^(٢) وهو (والداه) بين المضاف : - أيام - وبين المضاف إليه وهو : « إذ نجلاه » .
والفاصل هنا ليس معمولاً للمضاف .

وكالفصل بالمفعول الأجنبي في قول الشاعر يصف فتاة :

تَسْقِي امْتِيحاً^(٣) نَدَى - المِسْوَاكَ - رِيْقَتِهَا

كَمَا تَضْمَنُ مَاءَ الْمُزْنَةِ الرَّصْفُ^(٤)

يريد : أنها تسقى المسواك ندى ريقتها ، امتيحاً . فقد توسط المفعول به الأجنبي ؛ (وهو : المسواك) بين المضاف والمضاف إليه ، وفصل بينهما ، مع أنه معمول للفعل : « تسقى » وليس معمولاً للمضاف .

وكالفصل بالظرف الأجنبي في قول الشاعر يصف رسوم الدار بأنها :

كَمَا خُطَّ^(٥) الْكِتَابُ بِكَفٍّ - يَوْمًا يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ^(٦) أَوْ يَزِيلُ^(٧)

والأصل : بكفٍ يهوديٍّ يومًا . فوقع الظرف الأجنبي فاصلاً بين المضاف وهو : « كف » ، والمضاف إليه ؛ وهو : « يهودي » .

وكالفصل بنعت المضاف ؛ مثل :

وَلَكِنَّ حَلَفْتُ عَلَى يَدَيْكَ لِأَحْلِفَنُ بيمينِ أصدق من يمينِكَ - مُقْسِمٍ -

(١) « أيام » ، مضاف ، و « إذ » مضاف إليه ، من إضافة العام للخاص ، أو المؤكد للمؤكد .
وقد سبق الكلام عليها مع الإشارة لهذا البيت في النوع الخامس في هامش ٤١ . و « إذ » مضاف ، والجملة بعدها مضاف إليه .

(٢) الفاصل في البيت هو الفاعل والجار والمجرور ، فيؤخذ من هذا البيت الذي استشهد به النحاة على الفصل بالفاعل جواز الفصل بالفاعل ، أو به وبمع الجار والمجرور .

(٣) الامتياح : استخدام السواك لتنظيف الأسنان ، ويعرب هنا : حالا مؤولة ، أى : متاحة . وهذا الإعراب أحسن من غيره .

(٤) الحجازة المتراسة المتلاصق بعضها إلى بعض . والماء المتراكم فوقها ، أو النافذ منها يكون أنقى وأصفى من غيره ، المفرد : رَصَقة .

(٥) كَتَبَ .

(٦) أى : يقرب الكلمات والحروف بعضها من بعض .

(٧) يزيل (يفتح الياء) يبعد ويفرق .

أى : يمين مُقسَم ، أصدقَ من يمينك .

وكالفصل بالتداء في قول الشاعر :

وفاق^(١) - كعب^(٢) - بُعِجِرْ مُنْقِذُ لَكَ مِنْ

تعجيل تهلكة^(٣) ، والخُلْدِي سَقَرَا^(٤)

* * *

تلك أشهر مواضع : « الفصل » - بنوعه - بين المضاف والمضاف إليه
كما رآها كثرة النحاة .

لكن فريقاً من نحاة البصرة لا يبيحون الفصل إلا في الضرورات
الشعرية . والأخذ برأيهم أفضل - إذا لم يكن منه بدّ - ، حرصاً على
وضوح المعاني ، وجرياً على مراعاة النسق الأصيل في تركيب الأساليب .
فما لا شك فيه أن الفصل بين المتضامين لا يخلو من إسدال ستارٍ ما على
المعنى لا يرتفع ولا يزول إلا بعد عناء فكري يقصر أو يطول ، وأن الأسلوب
المشتمل على « الفصل » غريب على اللسان والآذان ولا سيما اليوم .

سواء أخذنا بهذا الرأي أم بذاك - وكلاهما جائز - فلا مناص لمن يبيح
الفصل أن يبيحه حين تقوم القرينة عليه ، ويتضح المعنى معه ، في غير إبهام
ولا غموض^(٥) .

(١) موافقة . (٢) يا كعب . (٣) هلاك . (٤) جهنم ،
وأصل القصة . أن « كعباً » و « بجيرا » أخوان ، أبوهما : « زهير بن أبي سلمى » الشاعر الجاهلي
المشهور . وقد أسلم « بجير » قبل أخيه ، فأراد أن يسلم أخوه ، فقال شعراً يحجب إليه الإسلام ،
ويحذره سوء العاقبة إن خالف ، ومنه هذا البيت . ومعناه : موافقة بجير - يا كعب - تنقذك من الهلاك ،
ومن الخلود في سقر .

(٥) وفي الفصل ومواضعه يقول ابن مالك في آخر باب الإضافة أبياته التالية . المختصرة الملتوية
(وقدمناها من موضعها في ص ١٤٤ لتساير الترتيب المعنوي الأنسب للمسائل المترابطة التي يتمم بعضها
بعضاً ، على أنا وضعنا على يسار كل بيت رقمه الذي يدل على ترتيبه في الباب ؛ كما رتبته الناظم) .

فَصْلٌ مُضَافٌ ، شَبَّهِ فِعْلٍ مَانَصَبٌ مَفْعُولاً ، أَوْ : ظَرْفًا أَجْزَوْكُم يَعْـ ٣٤
فَصْلٌ يَمِينٍ . وَأَضْطَرَّارًا وَجِدَا بِأَجْنَبِيٍّ ، أَوْ : بِنَعْتٍ ، أَوْ : نِدَا - ٣٥ =

زيادة وتفصيل :

من مواضع الفصل للضرورة : الفصل بين المتضايين بالفعل الزائد (أى : الذى يمكن حذفه مع فاعله ^(١)) بغير أن يفسد المعنى . ومنه قول العربى يسأل عن أهله : بأى - تراهم - الأرضين حكدوا ؟ أبالدبران ، أم عسفوا الكفشار ؟ يريد بأى الأرضين ؟ فجملة « تراهم » ^(٢) زائدة فاصلة بين المتضايين . ثم يسأل : أحلوا المكان الذى يسمى : الدبران - بفتح الباء - أم قصدوا المكان الآخر المسمى : الكفشار ؟

وأيضاً الفصل بالمفعول لأجله ؛ كقول الشاعر :
أشتم كاتته رجلاً عبوساً معاوداً - جرأةً - وقت الهوady
والأصل : معاود وقت الهوady ؛ جرأةً . أى : يعاود الحرب وقت ظهور أعناق الخيل ، لجرأته فى الحرب .

وكذلك بلام الجر الزائدة بين المضاف المنادى والمضاف إليه ^(٣) كقول الشاعر :
* يا بؤس للحرب خيرار الأوام *

= التقدير : أجز فصل ما نصبه المضاف الذى يشبه الفعل ، إذا كان ذلك المنصوب مفعولاً ، أو ظرفاً فكلمة : « فصل » مفعول للفعل : « أجز » . و « فصل » مضاف ، وكلمة : « مضاف » التى بعدها هى المضاف إليه . شبه « نعت لكلمة : مضاف » فعل « مضاف إليه مجرور » . « ما » اسم موصول مبنى على السكون فى محل رفع فاعل المصدر : « فصل » « نصب » جملة فعلية ، لا محل لها ، صلة الموصول . والمفعول ضمير محذوف والتقدير : نصبه . و « مفعولاً » ، حال من الضمير المحذوف و « أو » حرف عطف . « ظرفاً » معطوف على « مفعولاً » . ثم يقول : واضطراً وجد الفصل بأجنبي . والمعنى : يجوز الفصل بين المضاف المشبه بالفعل ، والمضاف إليه بشئ نصبه ذلك المضاف ، لكن بشرط أن يكون هذا الفاصل المنصوب مفعولاً به ، أو ظرفاً . وقد أوضحنا هذه القاعدة بالشرح والتفصيل ، وبالتفصيل المناسب .

ثم ينبى بدلالة أن الفصل بين المتضايين جائز باليمين . أما فى حالة الضرورة فقد وجد الفصل بالأجنبي (وهو الذى ليس معمولاً للمضاف) أو بالنعت ، أو بالندا . هذا والنعت والندا يدخلان فى الفصل بالأجنبي ؛ ولكنه خصهما بالذكر مبالغة فى إيضاحهما ، ثم إن تخصيص هذه المسائل بحالة الضرورة يدل على أن ما سرده قبلها يكون فى السعة .

(١) إن كان له فاعل ، لأن كثيراً من الأفعال الزائدة لا فاعل له ، وإذا حذف مع فاعله كان المحذوف جملة . (٢) ليس من اللازم ما يقولونه من أنها زائدة هنا .

(٣) سبقت إشارة لهذا عند الكلام على لام الجر ج ٢ ص ٩٠ م .

الثامن - استفادة المضاف من المضاف إليه وجوب التصدير ، وانتقال هذا الوجوب من الثانى للأول . فإذا كان المضاف إليه لفظاً من الألفاظ التى يجب تصديرها فى جملتها - كألفاظ الاستفهام . . . و . . . - فإنه يفقد التصدير حين يصير مضافاً إليه ، وينتقل وجوب التصدير إلى المضاف الذى ليس من ألفاظ الصدارة ، ولهذا وجب تقديم المبتدأ فى مثل : كتابٌ مَنْ معك ؟ والخبر فى مثل : صباحَ أىِّ يومٍ السفرُ ؟ والمفعول به فى مثل : دعوةَ أيَّهم تُجيب ؟ والبحار والمحروور فى مثل : مِنْ بلادِ أىِّ الأنصارِ أقبلت ؟ وهكذا . . . وأصل الكلام : مَنْ معك كتابه ؟ - السفرُ صباحَ أى يوم ؟ - أجبت دعوة أيَّهم ؟ - أقبلت من بلادِ أىِّ الأنصار ؟ فى الأمثلة السابقة تَقَدَّم وجوباً كل من المبتدأ ، والخبر ، والمفعول به ، والبحار مع محروره . . . و . . . مع أن كل واحد من هذه الألفاظ ليس من الألفاظ الواجبة التصدير لذاتها ؛ ولكنه استفاد التصدير الواجب من المضاف إليه ، وسلبه هذا الحق ؛ إذ المضاف إليه هنا أداة استفهام ، وأدوات الاستفهام واجبة التصدير بنفسها قبل أن تصير : « مضافاً إليه » فحين صارت مضافاً إليه فقدت هذا التصدير الواجب ، وانتقل منها إلى المضاف .

التاسع - وجوب تقديم المضاف ، على المضاف إليه وكذلك على معمولات المضاف إليه ، إن وجدت . فلا يجوز أن يتقدم على المضاف شئ من هذه المعمولات مطلقاً (سواء أكانت مفردة ، أم جملة ، أم شبه جملة) ، إلا حالة واحدة يجوز فيها التقديم ، هى : أن يكون المضاف كلمة : « غير » التى يقصد بها النفى (وعلامتها : أن يصح إحلال حرف نفي وفعل مضارع محل كلمة : « غير » والمضاف إليها مع استقامة المعنى) فى نحو : « أنا مثل كاتب سطوراً » ، لا يصح أن يقال أنا - سطوراً - مثلُ كاتبٍ ، أما فى نحو : أنا غيرُ منكرٍ فضلاً - فيجوز : أنا - فضلاً - غيرُ منكرٍ ؛ لأنه يجوز : أنا فضلاً لا أنكر ومنه قول الشاعر :

إن امرأ خصيتى عمداً مودتهُ على الثنائى لعندى غيرُ مكفور

والأصل : لغير مكفور عندي ؛ فقدّم : « عندي » وهو معمول المضاف إليه ، على المضاف وهو : « مكفور » ، لِيَتَحَقَّقَ الشرط ؛ فكأنه قال : لعندي لا يكفر . فإن لم يقصد بكلمة : « غير » النفي لم يتقدم عليها معمول المضاف إليه . — كما قلنا في المثال الأول ، وكما في مثل : فاز المتسابقون غير راكب فرساً — فلا يصح فاز المتسابقون فرساً غير راكب ؛ لعدم قصد النفي بكلمة : « غير » ، لأنه لا يصلح وضع حرف النفي والمضارع موضعها مع مجرورها ؛ فلا يقال : فاز المتسابقون لا يركب فرساً ، لعدم الرابط المناسب في الجملة الحالية .

وما تقدم نفهم المراد من قول النحاة : « إن المضاف إليه لا يعمل شيئاً في المضاف ، ولا فيما قبل المضاف »^(١) .

العاشر — وجوب استفادة المضاف الذى ليس مصدراً ، من المضاف إليه المصدرية ، في بعض الصور ؛ (كأن يكون المضاف فى أصله اسم استفهام ، أو صفة لمصدر محذوف وقد تقدمت فى باب المفعول المطلق) مثل قوله تعالى : « وسيعلم الذين ظلموا أىّ منقلب^(٢) ينقلبون » ، والأصل : وسيعلم الذين ظلموا ينقلبون أىّ منقلب ؟ أو : سيعلم الذين ظلموا ينقلبون منقلباً أىّ منقلب . فكلمة : « أى » مفعول مطلق^(٣) فهو — هنا — نائب عن المصدر ، وقد اكتسب المصدرية من المضاف إليه .

الحادى عشر — وجوب استفادة المضاف من المضاف إليه الظرفية بشرط أن يكون المضاف لفظ : « كل » ، أو : « بعض » أو ما يدل على الكلية والجزئية ؛ والمضاف إليه ظرفاً ؛ كقولهم : قد تخفى خديعة اللئيم بعض الأحيان ، ولكنها لا تخفى كلّ الأحيان^(٤) .

(١) أما تقديم معمول المضاف إليه على عامله فقط ؛ (أى : على هذا المضاف إليه وحده) فنوع من الفصل بين المتضايقين سبق حكمه . (٢) انقلب .

(٣) ناصبه هو الفعل المضارع : « ينقلبون » .

(٤) (وقد تقدم مفصلاً فى باب الظرف ج ٢ ص ٢٠٨ م ٧٩) .

* * *

إلى هنا انتهت الأحكام الحتمية المطردة . وبقيت الأحكام الأربعة الأخرى
التي أشرنا إليها من قبل^(١) ، وهي التي يجوز مراعاتها وعدم مراعاتها ؛ وتدخل
تحت العنوان الآتي مباشرة^(٢) .

(١) في ص ٧ .

(٢) وهو عنوان : « زيادة وتفصيل » . وترتيب تلك الأحكام : الثاني عشر والثالث عشر
والرابع عشر ، والخامس عشر .

زيادة وتفصيل :

الثاني عشر — جواز استفادة المضاف المذكر من المضاف إليه التأنيث وذلك بشرطين :

« أولهما » : أن يكون المضاف جزءاً من المضاف إليه ، أو مثل جزئه^(١) ، أو كلاً له .

« وثانيهما » : أن يكون المضاف صالحاً للحذف ، وإقامة المضاف إليه مقامه من غير أن يتغير المعنى . ففى تحقق الشرطان كان اكتساب المضاف التأنيث قياسياً ، مع قلته بالنسبة لعدم التأنيث ، ولكنها قلة لا تمنع القياس .

فمثال المضاف الذى هو جزء من المضاف إليه : أسرع بعض السحاب حين ساققتها بعض الرياح . فقد لحقت تاء التأنيث آخر الفعلين : « أسرع » و « ساق » ؛ لتدل على تأنيث فاعلهما ؛ وهو كلمة ؛ « بعض » مع أن كلمة : « بعض » مذكورة فى ذاتها ، لكنها اكتسبت التأنيث من المضاف إليه بعدها ؛ وهو كلمة : « السحاب » « والرياح » فصح تأنيث الفعل مراعاة لتأنيث فاعله ؛ لأنّ الفاعل هنا بعض من المضاف إليه ، ومن الممكن حذف المضاف ، والاستغناء عنه بالمضاف إليه من غير أن يفسد المعنى ؛ فيقال : أسرع السحاب حين ساققتها الرياح . ومثل هذا قول الشاعر :

وتَشْرِقُ بالقول الذى قدْ أذعتهُ لما شَرِقَتْ صدرُ القناةِ من الدمِ

(١) جزء الشيء هو ما يدخل فى تركيب الشيء ، بحيث لا يتم التركيب إلا به ؛ كالرأس ، أو : الرجل ، أو اليد ؛ بالنسبة للإنسان . أى : أن « الكل » لا يتحقق وجوده كاملاً إلا بذلك الجزء . وقد يراد به : الفرد الداخلى فى تكوين الجماعة . أما الشبيه بالجزء فهو ما تجمع « بالكل » صلة قوية غير صلة الجزئية ؛ من كل ما يدل على الاتصال والارتباط السببى به . (أى على الارتباط غير الأصيل) مثل اللون ، أو : الخلق ، أو : الحب ، أو : الشيا ، أو نحوها مما له صلة بالكل من غير أن يدخل فى تركيبه الأساسى .

فقد أنت الفعل : « شَرِق » لتأنيث فاعله : « صَدْر » تأنيثاً مكتسباً من المضاف إليه .

ومثال المضاف الذى يشبه جزء المضاف إليه قول الشاعر :

وما حُبُّ الدِّيارِ شَغَفَنُ^(١) قَلْبِي ولكنَّ حُبُّ من سكن الدِّيارا

فكلمة : « حُب » - الأولى - مبتدأ مذكر ، خبره الجملة الفعلية : « شَغَفَن » والرابط بين المبتدأ وخبره هو : ضمير النسوة : « النون » وصح أن يكون العائد على المبتدأ المذكر ضمير مؤنثاً لأن المبتدأ المذكر مضاف ، وكلمة : « الدِّيار » مضاف إليه مؤنثة ؛ فاكسب منها التأنيث . والمضاف هنا وهو كلمة : « حُب » ليس جزءاً من المضاف إليه ، ولكنه يشبهه فى أن له اتصالاً وارتباطاً سببياً به ؛ فالصلة بين الحب ودِّيار الأهل والأصدقاء معروفة . والشرط الثانى متحقق هنا ؛ فمن الممكن حذف المضاف ، والاكتفاء بالمضاف إليه من غير فساد للمعنى ؛ فيقال : الدِّيار شَغَفَن قَلْبِي .

ومثال المضاف الذى هو « كُلُّ » للمضاف إليه قول الشاعر يصف نباتاً ناضراً :

جادتْ عليه كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةً^(٢) فترَكْن كلَّ حَديقَةٍ كالِدِرْهمِ

فقد لحقت تاء التأنيث آخر الفعل : « جاد » للدلالة على تأنيث فاعله ؛ وهو : « كل » ، مع أن هذا الفاعل مذكر فى ذاته . ولكنه مضاف ، اكتسب تأنيثه من المضاف إليه . أى : من : كلمة « عين » المؤنثة . فصح لذلك تأنيث فعله . ولا يفسد المعنى بجذف المضاف هنا وإقامة المضاف إليه ؛ فيقال : جادتْ عليه عين ثرة . ومثل هذا قوله تعالى : « يوم تَجِدُ كُلُّ نفس ما عملت من خيرٍ مُحْضَرًا » . . . فقد أنت المصارع لتأنيث فاعله المضاف تأنيثاً مكتسباً

(١) أصبغ شغاف قلبى . والشغاف (بفتح الشين المشددة) غشاء يلف القلب .

(٢) عين ثرة ؛ أى : بئر منهمة ؛ فيأضة الماء .

من المضاف إليه ؛ لا تأنيثاً ذاتياً^(١).

فإن فقد المضاف أحد الشرطين لم يكتسب التأنيث من المضاف إليه ، فمثال ما فقد الشرط الأول : قولهم : « أعجبتني يوم العروبة » ، فلا يصح : أعجبتني يوم العروبة . لأن المضاف ليس كلا ، ولا بعضاً ، ولا كالبعض ؛ مع أنه صالح للحذف ؛ فيقال : أعجبتني العروبة^(٢) . ومثال ما فقد الشرط الثاني : سرتي ربّان الباخرة ، فلا يصح سرتي ربّان الباخرة ، إذ لا يمكن حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مكانه مع المحافظة على المعنى الأول .

الثالث عشر - استفادة المضاف المؤنث من المضاف إليه التذكير بالشرطين المذكورين ؛ في الحكم الثاني عشر . ولكن هذه الاستفادة قليلة في النصوص المأثورة قلة لا تبيح القياس عليها ؛ فمثال المضاف الذي هو جزء من المضاف إليه المذكور قولهم : مُضْعَمَةُ اللسانِ جالب للبلاء ، أو دافع لِلنَّعَمِ

(١) وفي هذا التأنيث المكتسب يقول ابن مالك :

وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلًا تَأْنِيثًا إِنْ كَانَ لِحَذْفٍ مُوَهَّلًا

(موهل - بفتح الهاء - بمعنى : مؤهل ، أى : صالح . أو هكّيت الرجل للعمل ؛ جعلته صالحاً له ، وأهلاً لمزاولة) . يريد أن الثانى - وهو المضاف إليه - قد يفيد الأول التأنيث ؛ إن كان الأول صالحاً للحذف والاكتفاء بالثاني عنه ؛ كما شرحنا . وقد أهمل الناظم الشرط الأول . وكلمة : « ربما » تفيد أن استفادة التأنيث السالفة قليلة . وهذا صحيح ، ولكنها قلة لا تمنع القياس عليها ؛ إذ هي قلة نسبية لا ذاتية - وقد شرحناها في رقم ١ من هامش ص ٦٩ - فليست قليلة في ذاتها لا يصح القياس عليها ، ولكنها قلة بالنسبة للكثرة التى لا يكتسب فيها المضاف التأنيث من المضاف إليه ، ومع أنها قلة نسبية تكفى للقياس عليها ، فالأحسن العدول عن محركاتها قدر الاستطاعة . ويلى هذا البيت فى الترتيب بيت سبق شرحه فى المكان الأنسب من ص ٤٤ ... - وهو :

وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدَ مَعْنَى ، وَأَوَّلُ مُوَهَّمًا إِذَا وَرَدَ

(٢) هذا نص كلام « الخضرى » والمثال منقول عنه . وهو مثال لا يتخلو من « شبه الجزء » ولكن هذه المشابهة ضئيلة لا يلتفت إليها ؛ إذ يتعذر الوصول إلى إضافة خالية من تلك المشابهة خلواً تاماً ، لا ارتباط فيه بين المتضاميين ولو كانت الإضافة غير محضة : فالمقصود : المشابهة القوية كما أشرنا قبل .

ومثال المضاف الذى يشبه جزء المضاف إليه المذكور قول الشاعر :

رُؤْيَا الْفِكْرِ مَا يَسْتُولُ لَهُ الْأَمْرُ رُ مَعِينٌ عَلَى اجْتِنَابِ التَّوَانِي

وقول الآخر :

إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوَعِ هَوَى وَعَقْلٌ عَاصِي هَوَى يَزْدَادُ تَسْوِيرًا

ومثال المضاف الذى هو « كل » للمضاف إليه : عامة الإقليم منصرف إلى الإصلاح والتعمير ، فكلمة : « عامة » مبتدأ مؤنث ، لكنه اكتسب التذكير من المضاف إليه ، فجاء الخبر (وهو : منصرف) مذكراً لذلك .

الرابع عشر - جواز استفادة المضاف المعرب من المضاف إليه البناء ، وذلك فى ثلاثة مواضع :

أولها : أن يكون المضاف اسماً معرباً متوغلاً فى الإبهام^(١) غير زمان ؛ (ككلمة : غير - شبه - مثل . . .) والمضاف إليه مبنى ، كالضمير - واسم الإشارة ، و . . . و . . . فيجوز فى المضاف إبقاؤه على إعرابه كما كان ، أو بناؤه على الفتح ؛ نحو : أجيبُ داعي المروءة ، ولودعاني غيرُهُ ما أجبت . فكلمة « غير » فاعل إمام معرب مرفوع مباشرة ، وإمامبنى على الفتح - لإضافته إلى المبنى - فى محل رفع ، فالأمران جائزان . ونحو ؛ مثلثك لا ينام على ضبع يراد به . فكلمة : « مثل » مبتدأ ، إمام معرب مرفوع مباشرة ، وإمام مبنى على الفتح فى محل رفع ؛ فالأمران جائزان ، عند غير ابن مالك ، فإنه لا يبيح بناء المضاف بسبب إضافته لمبنى كما سبق فى باب الظرف .

ثانيها : أن يكون المضاف زماناً مبهماً^(٢) معرباً فى أصله ، والمضاف إليه مفرد^(٣) مبنى ؛ مثل : « إذ » ؛ كقوله تعالى : « فلما جاء أمرنا نجيتنا صالحاً والذين آمنوا معه برحمة منا ، ومن خزي يومئذ . . . » وقوله تعالى عن هول يوم القيامة : « يودُّ المجرم لو يفتسدى من عذاب يومئذ ببنيه . . . » . فكلمة :

(١) تقدم الكلام فى هذا الباب ص ٢٣ - على الأسماء المتوغلة فى الإبهام وستعود لها بمناسبة أخرى آتية فى ص ٦٩ و ٧٦ و ٧٩ و ١١٢ و ١٢٠ وما بينها .

(٢) المراد بالزمان هنا : ما يشمل ظرف الزمان وما يدل على الزمان من غير ظرفية . كما أشرنا فى هامش ص ٧٤ . (٣) أى : غير ضمير وإشارة ، وغير جملة وهما الموضعان السابق والآتى .

« يوم » في الآيتين ؛ يجوز فيها الأمران ؛ الجر مباشرة مع الإعراب ، أو البناء على الفتح في محل جر . وهي في الحالتين اسم زمان مبهم مضاف ^(١) وبعدها المضاف إليه : « إذ » وإنما كان « اليوم » هنا مبهماً لأن المراد منه مجرد الزمن من غير تعيين « يوم خاص » ، ولا تحديده بعدد معدود من الساعات .

ثالثها : أن يكون المضاف زماناً ^(٢) مبهماً معرباً في أصله ، والمضاف إليه جملة فعلية فعلها مبنى ؛ بناءً أصلياً ^(٣) ، أو عارضاً ^(٤) ؛ فمثال الأصلي قول الشاعر :

على حينٍ عاتبتُ المشيبَ على الصِّبَا وقلتُ: أَلَمَّا أَصَحُّ ^(٥) والشيبُ وازعُ ؟
ومثال العارض قول الشاعر :

لَأَجْتَسِدَ بَنَ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحْلُمًا على حينٍ يَسْتَصْبِينُ كُلَّ حَلِيمٍ
فيجوز في كلمة : « حين » في البيتين إما الإعراب والجر المباشر « بعلى » وإما البناء على الفتح في محل جر . والبناء أحسن .

فإن كان المضاف المعرب زماناً مبهماً والمضاف إليه جملة اسمية ، أو جملة مضارعية ، مضارعها معرب — جاز في المضاف الأمران أيضاً ؛ الإعراب أو البناء على الفتح . ولكن الإعراب أفضل .

فمثال الجملة الاسمية قول الشاعر :

أَلَسْمَ تَعْلَمَسِي — يَا عَمْرُكَ اللَّهُ ^(٦) — ، أُنْثَى
كَرِيمٌ عَلَيَّ حِينَ الْكَرَامِ قَلِيلٌ

(١) وهو في الوقت نفسه مضاف إليه أيضاً ، وقبله المضاف خزي — عذاب .

(٢) انظر رقم ٢ من هامش الصفحة السابقة .

(٣) هو بناء الماضي .

(٤) هو البناء الطارئ على المضارع ؛ بسبب اتصاله بنون التوكيد ، أو نون النسوة .

(٥) بمعنى : ألم أتيقظ من الغفلة ؟

(٦) « يا » حرف تنبيه . أو حرف نداء ، والمنادى محذوف . و « عمرك الله » تحتمل أموراً كثيرة في معناها وإعرابها . من أوسعها : إعراب كلمة « عمر » مفعولاً لفعل محذوف ، والتقدير : عمر عمرك بالله ؛ أي : عمر قلبك بتذكير الله ، والله منصوب على نزع الخافض .

وقول الآخر :

تذكّر ما تذكّر ، من سَلَيْمَى على حين التّواصل غير دان
ومثال الجملة المضارعية التي مضارعها معرب قوله تعالى : « هذا يومٌ ينفع
الصادقين صدقُهُم » فيجوز في كلمة « حين » الأعراب والبناء لوقوع المضاف
إليه جملة اسمية ، وكذلك يجوز في كلمة : « يوم » الأمران : لوقوع المضاف
إليه جملة مضارعية مضارعها معرب . والإعراب في الحالتين أعلى ، كما سبق
وكما سيجيء في مكان آخر من هذا الباب (١) .

الخامس عشر - جواز حذف تاء التانيث من آخر المضاف ، بشرط أمن
اللبس عند حذفها وعدم خفاء المعنى . ومن هذا قوله تعالى : « . . . وأوحينّا
إليهم فعملّ الخيرات ، وإقام الصّلاة ، وإيتاء الزّكاة . . . » .

وقول الشاعر :

إنّ الخليل^(٢) أجدّ وأ^(٣) البين إذ رحلوا وأخلفوك^(٤) عيد^(٥) الأمر الذي وعدوا
والأصل : إقامة الصلاة - وعدة الأمر ؛ فحذفت تاء التانيث ، من
المضاف تخفيفاً في النطق ، ولم يترتب عليه لبس أو خفاء في المعنى . أما إذا
ترتب على الحذف شيء من هذا فإنه يمتنع ؛ فلا يجوز الحذف في مثل : ثمرة
- خمسة ، ونحوهما .

والأفضل الأخذ بالرأى السديد الذي يمنع القياس على هذا الحذف ،
ويحصره في دائرة السماع وحدها .

* * *

(١) ص ٧٧

(٢) الأمرة ، أو الشركاء ، أو : الرفاق ، أو : غيرهم من كل جماعة متشابهة في أمرها .

(٣) جدّوا .

الملخص:

ما تقدم هو أشهر أحكام الإضافة، جمعنا شتيتها ^(١) في مكان واحد ؛ ليسهل الرجوع إليه ، والانتفاع به ^(٢) . فإن أردنا تركيزه ففي خمسة عشر حكماً - منها أحد عشر حتمية وأربعة جائزة - وهي كما يلي مرتبة ترتيبها في الشرح :

هذه الأحكام الأحد عشر واجبة

(١) وجوب جر المضاف إليه في جميع أحواله .
(٢) وجوب حذف نون المثنى وجمع المذكر السالم إن وقع أحدهما مضافاً .

(٣) وجوب حذف التنوين من المضاف .
(٤) وجوب حذف « أل » من المضاف إلا في بعض حالات
(٥) وجوب اشتغال الإضافة المحضة على حرف جر متخيّل .
(٦) وجوب استفادة المضاف من المضاف إليه تعريفاً .
أو تخصيصاً ؛ بشرط أن تكون الإضافة محضة .

(٧) وجوب عدم الفصل بين المتضايفين إلا في مواضع ...
(٨) وجوب استفادة المضاف من المضاف إليه التصدير .
(٩) وجوب تقديم المضاف على المضاف إليه ، وعلى معمولاته
(١٠) وجوب استفادة المضاف من المضاف إليه المصدرية .
(١١) وجوب استفادة المضاف من المضاف إليه الظرفية .

هذه الأحكام الأربعة جائزة

(١٢) جواز استفادة المضاف من المضاف إليه التأنيث .
(١٣) جواز استفادة المضاف من المضاف إليه التذكير .
(١٤) جواز استفادة المضاف من المضاف إليه البناء .
(١٥) جواز حذف تاء التأنيث من آخر المضاف .

(١) ما تفرق منه .

(٢) وقد جمع أكثرها من غير إيضاح واف صاحب « المغنى » في الباب الرابع من الجزء الثاني .

المسألة ٩٤ :

تقسيم الاسم من ناحية وقوعه مضافاً ، وعدم وقوعه

الاسم نوعان : نوع يمتنع أن يكون مضافاً ، ومنه أغلب المبنيات ؛ كالمضمرات ، وأسماء الإشارة ، وأسماء الموصول . وأسماء الشرط . وأسماء الاستفهام ، ويستثنى من الثلاثة الأخيرة : « أي » الموصولة ، والشرطية ، والاستفهامية ؛ فإنها تقع مضافاً - كما سيجيء في حكمها - (١) :

ونوع آخر لا يمتنع إضافته ؛ فيضاف ؛ جوازاً ، أو وجوباً . ومن المضاف جوازاً أكثر الأسماء المضافة إلى المفرد (٢) الظاهر ، أو إلى الضمير ؛ كالتى فى قولهم : من خير ضروب الشجاعة كلمة حق تقال فى مجلس حاكم جائر ، هوام متسلط ، وسيفه طائش و

أما الذى يضاف وجوباً فأقسام أربعة ؛ تتلخص فيما تجب إضافته (٢) لمفرد مع جواز قطعه عن الإضافة لفظاً - سواء أكان المفرد اسماً ظاهراً أم ضميراً - وما تجب إضافته للمفرد أيضاً - ولكن مع امتناع قطعه عن الإضافة ، وما تجب إضافته للجملة (الاسمية أو الفعلية) وبعضه قد يصح قطعه فى اللفظ عن الإضافة - ، وما تجب إضافته للفعلية وحدها - . وفما يلى التفصيل :

فأولها : ما يضاف وجوباً إلى الاسم المفرد الظاهر أو إلى الضمير ، مع جواز قطع المضاف عن الإضافة لفظاً - فقط - دون معنى (٣) (وذلك بحذف المضاف إليه ، والاستغناء عنه بالتنوين الذى يجىء عوضاً عنه ، ودالاً عليه ، مع إرادة ذلك المحذوف وتقديره ، لحاجة المعنى إليه ؛ فيكون المضاف فى هذه الحالة مضافاً فى المعنى دون اللفظ ، ويبقى له حكمه فى التعريف أو

(١) فى ص ٩١ . (٢ و ٢) المفرد هنا ؛ ما ليس جملة .

(٣) المضاف لفظاً ومعنى هو : ما له « مضاف إليه » مذكور صراحة فى الكلام ، متمم للمعنى المقصود من المضاف . والمضاف معنى هو : ما له مضاف إليه ، ولكنه محذوف ادّاع ، مع قيام قرينة تدل عليه . وهو مع حذفه ملاحظ فى إتمام معنى المضاف وإكماله له ، كما يلاحظ وهو موجود ، وستأتى إشارة لهذا فى رقم ٣ من هامش ص ٩١ .

التنكير كما كان (١). مثل الكلمات: كل (٢) - بعض - أى (٣).

ومثل - : غير - مع - الجهات الست ، ونحوها . لكن للكلمة: « غير »
وأشباهاها أحكام خاصة تختلف عما سبق ، وسيجيء ذكرها (٤) .

تقول مع الإضافة : كلُّ امرئٍ بما كَسَبَ رَهِينٌ . ومثل :

قد كنتُ أَشْفِقُ مِنْ دَمْعِي عَلَى بَصْرِي فالْيَوْمَ كُلُّ عَزِيزٍ بِعَدَمِكُمْ هَانَا

(١) وقد ارتضى بعض النحاة أن يسمى هذا النوع من التنوين في آخر الأسماء المعربة : « تنوين العوض والامكنية معاً » لأنه عوض عن المحذوف ، ولأن الاسم الذى يحويه اسم معرب منصرف - راجع حاشيته الخضرى ، أول باب المنوع من الصرف -

وهذا رأى أوضح وأدق من رأى الآخر القائل : إنه للأمكنية فقط . ؛ بحجة وقوعه فى اسم معرب منصرف لا بد من وجوده فى آخره إلا إذا جاء بعده مضاف إليه فيحذف التنوين لوجوب حذفه عند وجود المضاف إليه ؛ فإذا حذف المضاف إليه ، عاد ذلك التنوين للظهور مرة أخرى بعد اختفائه ؛ فهو ليس تنويناً جديد النوع ، وإنما هو تنوين الأمكنية الذى يلحق آخر الأسماء المعربة المنصرفة كالتى هنا ؛ اختفى بسبب الإضافة فلما زال السبب رجع إلى مكانه ظاهراً كما كان - وقد سبق فى ج ١ ص ١٧ م ٢ الكلام على أنواع التنوين المختلفة .

(٢) بشرط ألا تكون كلمة : « كل » للتوكيد ؛ مثل : أجامل الأصدقاء كلهم ، ولا للنعته . مثل : شجاع رأى هو الرجل كل الرجل . فإن كانت للتوكيد أو للنعته وجب إضافتها لفظاً ومعنى - كما سيجيء هنا ، وفى باهما - ولا يجوز قطعها عن الإضافة .

أما حكم « كل » و « بعض » من ناحية تعريفهما أو تنكيرهما إذا انقطعا عن الإضافة بأن حذف المضاف إليه - فى التصريح كلام عن ذلك (وقد نقله الصبان) ونصه : « ذهب سيبويه والجمهور إلى أنهما معرفتان بنية الإضافة ولذلك يأتى الحال منهما ؛ فتقول : مررت بكل قائم ، وببعض جالساً والأصل فى صاحب الحال التعريف وذهب الفارسى إلى أنهما نكرتان ، وألزم من قال بتعريفهما أن يقول إن نصفاً ، وسدساً ، وثلاثاً ، وربعاً ، ونحوها ، معارف ، لأنها فى المعنى مضافات ، وهى إذ تعرب حالا - نكرات بالإجماع لوقوعها أحوالاً . ورد بأن العرب تحذف المضاف إليه وتريده ، وقد لا تريده . ودل مجيئ الحال بعد كل وبعض « على إرادته » (١) والمفهوم أن هذا الخلاف حين يكون المضاف إليه معرفة - كما صرح بعضهم - فإن كان نكرة وهذا جائز كما سيجيء فى الزيارة والتفصيل ص ٩٨ - فلا خلاف ؛ فى تنكيرهما إذ المضاف إليه حين يكون نكرة لا يفيد المضاف تعريفاً .

وبنا على رأى سيبويه والجمهور لا يصح إدخال : « أل » على « كل وبعض » المعرفتين فى تلك الصورة ، ويصح عند الفارسى ، ومن معه . وفى رأيه تيسير وله أنصار من قدامى النحاة واللغويين .

(٣) الشرطية ، أو : الموصولة ، أو الاستفهامية . أما التى تكون نعتاً أو حالاً فواجبه الإضافة لفظاً أو معنى معاً ، كما يجيىء فى ص ٩٢ .

(٤) فى ص ١٠٧ و ١١٢ وما بعدهما .

— بعضُ العتابِ دواء، وبعضُهُ بلاء — أيُّ نبيلٍ تُصاحبُهُ يُخلصُ لك —
الأعمالُ قيِّمٌ الرجالُ ؛ فأَيُّها تُمارِسُهُ ينسِيُ عنكَ
ويجوزُ في الكلماتِ المضافةِ السابقة — وأشباهها — القطعُ ؛ نحو : « قلُّ
كلُّ يعملُ على شاكلته » — حَسَنًا نَسِيكَ !! ! بعضُ الشرِّ أهونُ من
بعضٍ — أيُّاً تعملُ تلقَّ الجزاءَ والأصلُ : كلُّ إنسانٍ . . من
بعضه — . . . أيُّ عملٍ تعملُ . . فحذفُ المضافِ إليه مع إرادته ، وحيءُ
بالتنوين عوضاً عنه .

ويشترطُ في قطعِ كلمة : « كلُّ » عن الإضافة ألا تكون توكيداً ،
ولا نعتاً . فإن كانت كذلك وجب إضافتها لفظاً ، وعدم قطعها ؛ نحو : فاز
المخلصون كلُّهم — أنتَ الأمينُ كلُّ^(١) الأمين :
(وهناك شروط وأحكام خاصة لإضافة . « أيُّ » : وكذا غير ، ومع ،
والجهات الست — كما قلنا سيجيء إيضاحها ، وبسط الكلام عليها في الموضوع
المناسب من هذا الباب ^(٢) .

* * *

وثانيها : ما يضاف وجوباً للمفرد أيضاً ، * * * الجملة — ولكن لا يجوز
قطعه عن الإضافة لفظاً . وله أربع صور :
١ — أن يضاف إلى اسم ظاهر مفرد^(٣) ، مع امتناع القطع (أي : مع امتناع

(١) « كلُّ » هنا ، نعت للأمين قبلها . وسيجيء تفصيل الكلام عليها في النعت — ص ٣٧٨
والتوكيد . ص ٤١١ وفي هذه الصفحة بيان كثير من مواقعها الإعرابية ومطابقة الضمير العائد
عليها .

(٢) ص ٩١ و ١١٢ وما بعدهما ؟ وفيما سبق يقول ابن مالك :

وَبَعْضُ الْأَسْمَاءِ^(٣) يُضَافُ أَبَدًا وَبَعْضُ ذَا قَدِيَّاتٍ لَفْظًا مُفْرَدًا

أي : بعض الأسماء لا بد من إضافته حتماً ومع أن إضافته حتمية قد يكون منه ما يقع لفظاً
مفرداً ، لانتقاعه عن الإضافة ، لفظاً ، لا معنى ؛ فهو في أصله واجب الإضافة لفظاً ومعنى ،
ولكنه قد ينقطع عن الإضافة لفظاً دون معنى ، فيحذف المضاف إليه مع إرادته في المعنى . مثل كلمة :
كل — بعض — أي . . . إلى غير هذا مما شرحناه .

(٣) أي : ليس جملة . كما أشرنا في رقم ٢ من ص ٦٢ هامش .

قطع المضاف عن الإضافة لفظاً ؛ فيجب أن يظل مضافاً في اللفظ) ؛ مثل
الكلمات : أولو^(١) . . . أولات^(٢) . . . ذو^(٣) . . . ذات^(٤) . . .
وفروع هَدَيْنَ ؛ وهى : ذَوَا . . . ذَوُو . . . ذَوَاتَا . . . ذَوَات . . .
نحو : الآباء أولُو فضل - الأمهات أولاتُ نعمة - ذو النصيحة أخُ
بارٌّ - العُرُوبَةُ رابطة ذاتُ قوة . . . و . . .

ب - أن يضاف إلى ضمير المخاطب - فى الغالب - دون غيره من الضمائر ؛
مع امتناع القطع ، كالمصادر المثناة فى لفظها ، دون معناها ؛ وهى المصادر
التي يراد منها التكرار الذى يزيد على اثنين . مثل : « لَبَّيْكَ » وسَعْدَيْكَ ،
وَحَنَانَيْكَ ، وَدَوَالِيكَ ، وَهَذَا ذَيْكَ . . . و . . . نحو : لَبَّيْكَ أَيُّهَا الداعى
للخير ؛ بمعنى : أقيمُ على إجابتك إقامة بعد إقامة ، وسَعْدَيْكَ أَيُّهَا المستعين ؛
بمعنى : أَسْعِدْ إِسْعَاداً^(٥) لك بعد إِسعاد - والأكثر فى استعمال : « سَعْدَيْكَ »
أن تكون بعد « لَبَّيْكَ » - وَحَنَانَيْكَ أَيُّهَا الحزين ، بمعنى : أُنحِن نَحْنُناً
عليك بعد تَحْنُنٍ ، ومثل :

حَنَانَيْكَ مَسْئُولاً ، وَلَبَّيْكَ دَاعِياً وَحَسْبَى مَوْهُوباً ، وَحَسْبُكَ وَاهِباً
ومثل :

نَأْكُلُ الْأَرْضَ ثُمَّ نَأْكُلُنَا الْأَرْضَ ضُ ، دَوَالِيكَ ، أَفْرَعَا وَأَصُولاً
بمعنى : تَدَاوَلَا بعد تَدَاوَلٍ ؛ أى : تَوَالَيْتَا بعد تَوَالٍ ، وَهَذَا ذَيْكَ أَيُّهَا الصارخ ،
بمعنى : أَسْرِعْ إِسْرَاعاً لك بعد إِسراع . . . و . . .

ولما كانت هذه الألفاظ مثناة فى ظاهرها دون معناها - إذ المراد منها
الكثرة والتكرار الذى يزيد على اثنين كما قلنا - اعتبروها ملحقة بالثنى فى

(١) بمعنى : أصحاب . . .

(٢) بمعنى : صاحبات . . .

(٣) بمعنى : صاحب كذا . . . ولها إيضاح سيجىء فى ص ٨٤ وآخر قد سبق فى ص ٣٧ وفى
الجزء الأول فى باب الأسماء الستة .

(٤) بمعنى صاحبة . . . ولها إيضاح سيجىء فى ص ٧٧ وآخر سبق فى ص ٣٧ ، وفى ج ١ فى
باب الموصول .

(٥) أساعد مساعدة . . .

إعرابه ؛ مراعاة لمظهرها وأصلها ، وليست مثني حقيقياً من ناحية معناها .
ويعربونها مفعولاً مطلقاً^(١) لفعل من لفظها ، إلا هَذَا آيَتُكَ فإنه من
معناها ؛ وهو : أَسْرِعْ ، إذ لا فعل لها من لفظها^(٢) . . .

ومن الشاذ الذي لا يقاس عليه إضافة إحدى الكلمات السالفة - وأشباهها -
إلى ضمير غير ضمير المخاطب ، أو إلى اسم ظاهر ، كالقليل الوارد في
« لَبَيْتُكَ » ، فقد سمع فيها : « لَبَيْتُهُ لِمَنْ يَدْعُونِي » بالإضافة لضمير الغائب .
كما سمع فيها بالإضافة إلى اسم ظاهر في قول أعرابي استعان بآخر اسمه :
« مِسُور » في دفع غرامة مالية فادحة ، فأعانه ، فأراد الأعرابي المستعين أن
يسجزيه خيراً على صنيعه ؛ فوعد بتلبية يدي مِسُور إذا دعاه لأمر هام :

دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي - مِسُورًا ؛ فَلَبَّيْ . فَلَبَّيْ يَدْعَى مِسُورٌ^(٤)
فالمضاف هنا هو كلمة : « لَبَّيْ » ، والمضاف إليه اسم ظاهر ، هو كلمة
« يَدْعَى » ، (وخص « اليدين » بالذكر لأنهما اللتان قدَّمتا المال للمستعين)

وقول الآخر :

لَبَّيْ نَدَاكَ . لَقَدْ نَادَى فَأَسْمَعَنِي يَفْدِيكَ - مِنْ رَجُلٍ - صَحْبِي وَأَفْدِيكَ
ح - أن يضاف إلى الضمير مطلقاً : (سواءً أكان للمتكلم أم لغيره ،
وللمفرد أم لغيره ، وللمذكر أم لغيره . . .) مع امتناع القطع أيضاً ؛ مثل كلمة
« وحده » وكلمة : « كل » المستعملة في التوكيد ؛ كدعاء بعضهم : رباه . عليك وحده

(١) وهذا الإعراب أفضل من إعرابها حالا مؤولة ؛ لأن هذه الألفاظ معارف ؛ بسبب إضافتها
للمضمير ، والأصل في الحال أن تكون نكرة بغير تأويل ، معرفة قدر الاستطاعة . وتفضيل إعرابها مفعولاً
مطلقاً إنما يكون حيث يقتضيه المعنى ، فإن اقتضى المعنى بيان الهيئة - وهذا من خصائص الحال -
وجب النزول على ما يقتضيه .

(٢) نقل بعضهم - والأخذ بهذا أحسن - أن لها فعلاً من لفظها هو : هَدَّ ، يَهْدُ ، هَذَا
- بمعنى - : أسرع - يسرع - إسرأعاً . ومن معانيها : كف - يكتف .

(٣) مفعول هذا الفعل محذوف ، والتقدير : فلباني ، أو : فلبى ندائي .

(٤) فتلبية بعد تلبية ليدى مسور ؛ أبادر إليه إذا ناداني . كما بادر إلى . فكلمة : « لَبَّيْ »
مفعول مطلق ، مضاف لاسم ظاهر .

أعتمد ، ومن اعتمد عليك فلن يكون وحده في معركة الحياة الطاحنة . فلا تتركني وحدي يا خير ناصر ، ومجيب . ومثل قوله تعالى : « قل إن الأمر كله لله » ، وقوله تعالى : « وعلم آدم الأسماء كلها ... » ، وقوله : « فسجد الملائكة كلهم أجمعون ... » ^(١) و ...

د - أن يضاف إلى اسم ظاهر ، أو ضمير ، مع امتناع القطع فيهما أيضاً ؛ كالكلمات : كِلَا - كِلْتَا - عند - لدى - سوى - قُصَارَى - الشيء - حُمَادَى الشيء ؛ (ومعنى كل من هذين : غايته) . . . نحو : كِلَا أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَصْدًا ^(٢) في الثائبات ، وإِلَام ^(٣) الملمات ^(٤) ونحو :

كِلَانَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتُهُ وَنَحْنُ إِذَا مِتْنَا أَشَدُّ تَغَانِيًا
ونحو :

كلتا الجنَّتَيْنِ أَتَتْ أَكُلَّهَا . . . - كلتاها ناضرة يانعة . . . - عند الشدائد تُعَرَّفُ الإِخْوَانُ - وعنده مفاتيحُ الغيب لا يعلمها إلا هو - لدى الأمين تُصَانُ الودائع ، ولديه تحفظ الأسرار - قُصَارَى جَهْدِ الْمُنَافِقِ كَسْبٌ مؤقت ، وخسارة دائمة ، وقصاراك ألا تنخدع بظاهره - حُمَادَى الْمُنَافِقِ كَسْبٌ سريع ، وبلاء مقيم ، وإن شئت فقل : حماداه - ربح عاجل ، وضياع آجل - لا أبتغي سوى مرضاة الله ، فكل شيء سواها تافه رخيص .

(١) يقول ابن مالك فيما سبق خاصاً بإضافة بعض الأسماء إلى ضمير المخاطب وحده ، أو إليه وإلى غيره من الضمائر .

وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتَّمًا أَمْتَنَعُ إِيْلَاوُهُ إِنَّمَا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعَ كَوَحْدَ... لَبِيٍّ ... ودوَالِي... سَعْدَى... وَشَدَّ إِيْلَاءُ « يَدَى » . لِ « لَبِيٍّ »
أى : أن بعض الأسماء التي يتحتم إضافتها حيث وقعت من الأسلوب قد يمتنع أن يليها الاسم الظاهر . يريد : أن المضاف إليه بعد تلك الأسماء لا يكون اسماً ظاهراً ، وإنما يجب أن يكون ضميراً . وسرد بعض تلك الأسماء التي لا تضاف لاسم ظاهر ؛ ومنها : « وَحْدَ - لَبِيٍّ » ، وحكم بالشذوذ على وقوع المضاف إليه اسماً ظاهراً وهو : « يد » بعد كلمة : « لبي » .
(٢) معيناً وسنداً ناصراً . (٣) نزول . (٤) الشدائد .

مما تقدم يتضح أن كل حالات القسم الثاني الأربعة، لا يجوز فيها قطع المضاف عن الإضافة مطلقاً .

(وهذا ، وسيجيء في ص ٨٦ ، وما بعدها إيضاح الكلام على إضافة : « كلا ، وكلتا » وما يتصل بموضوعهما . ثم على كلمات أخرى ملازمة للإضافة) .

وئالها : ما يضاف وجوباً إلى جملة ^(١) اسمية ، أو فعلية ، ومنه : « حيث » و « إذ » .

١ - فأما : « حيث » فأشهر استعمالاتها أن تكون ظرف مكان ^(٢) يضاف للجملة الاسمية ، أو الفعلية ، والفعلية أكثر ؛ ومن الأمثلة قوله تعالى لأهل الجنة : « فكلوا منها - حيث شئتم - رغداً » . . . وقول بعض الأدباء : هنا تطيب الحياة ، حيث الشمل ملتئم ، وفيض الود عامر ، وحيث الجمع مؤتلف ، وإخوان الصفاء كثير .

وهي في كل أحوالها مبنية ؛ لما تنقّر من أن الاسم الذي يضاف للجملة وجوباً يبنى وجوباً كذلك ^(٣) ، ولا يجوز قطعها عن الإضافة لفظاً .

ويبيح فريق من النحاة إضافتها للمفرد مع بقائها مبنية ؛ نحو : أنا مقيم حيث

(١) سيجيء في الزيادة (ص ٧٣) فائدة الإضافة للجملة دون المفرد ، وأن المضاف في هذه الحالة واجب البناء إن كانت إضافته للجملة واجبة . ويشترط في الجملة الواقعة مضافاً إليه أن تكون خبرية ؛ فلا تصلح أن تكون شرطية مبدوءة بـ « إن » في التعليق ، ولا تصلح كذلك أن تكون إنشائية ، كما يشترط أن تكون غير مشتملة على ضمير يعود على المضاف ؛ لأن المضاف إلى الجملة مضاف في التقدير إلى مصدر منها (على الوجه المبين في ص ٢٦ و ٧٣) فكما لا يعود ضمير من المصدر المضاف إليه ، إلى المضاف كذلك لا يعود منها إليه .

هذا إلى أن اشتغالها على ضمير يعود على المضاف قد يؤم - في بعض الحالات - أنها نعت أو شيء آخر غير المضاف إليه ؛ فيتغير المعنى المقصود تبعاً لذلك ؛ لأن معنى المضاف إليه يختلف عن معنى النعت وغيره .

(٢) من النادر الذي لا يحسن القياس عليه أن تقع شيئاً آخر ؛ كظرف زمان ، أو غيره . وليس بين الظروف المكانية - على الأرجح - ما يضاف للجملة إلا « حيث » كما سيجيء في صفحة ١٠٤ وإذا أضيفت إلى جملة اسمية وجب - وقيل لا يجب ، وإنما يستحسن - ألا يكون الخبر فيها جملة فعلية . والأشهر بناؤها على الضم . وقد سبق الكلام عليها من ناحية الظرفية في ج ٢ ص ٢٣ باب انظرف . (٣) لهذا الحكم بيان خاص بالظرف : « إذ » يجيء في ص ٧٢ .

الهدوء ، وحيثُ الاطمئنان . وحجته أن الأمثلة المسموعة الدالة على إضافتها للمفرد أمثلة فصيحة ، وأنها على قلتها كافية للقياس عليها ؛ لأنها قلة نسبية ^(١) وليست قلة ذاتية ، ولاداعي عنده لتأويل تلك الأمثلة ، أو الحكم عليها بالشذوذ ، ويؤيده أن بعض النحاة - بناء ، على هذا المسموع - يميز فتح همزة « أن » بعدها ، فتكون « حيث » مضافة ، داخلية على المفرد ؛ وهو المصدر المنسبك من « أن » مع معموليها . كما يميز كسر همزة « إن » فتكون داخلية على جملة هي المضاف إليه .

وهذا رأى سديد فيه تسمح وتيسير ؛ إذ يجري اليوم على مقتضاه كثرة المثقفين ، وإن كان الأولى والأفضل محاكاة الأسلوب الأفصح والأقوى .

ب - وإما : « إذ » ^(٢) فهي في أكثر أحوالها ظرف للزمان الماضي المبهم ^(٣) ، ومعناها : زمن أو : وقت ، أو : حين ؛ كقول المادح :

(١) أشرنا في هامش ص ٥٧ إلى القلة النسبية والقلة الذاتية ، - وكذا في مواطن متفرقة من أجزاء الكتاب ومنها ص ٣٣٥ م ٩٠ - ٢ - وقلنا عن الأولى : إنها قلة من الأساليب الصحيحة تواجه كثرة من تلك الأساليب تخالفها في حكم . وكلاهما في ذاته كثير العدد يصح محاكاته والقياس عليه ، ولكن أحدهما أكثر عدداً من الآخر : فالآخر قليل بالنسبة للأكثر . فالموازنة العددية بينهما تدل على زيادة أحدهما ونقص الآخر عنه ، ولكنه نقص لا يمنع من القياس عليه أو محاكاته . أما القلة الذاتية فقلة عددية أيضا : ولكنها بارزة واضحة في ذاتها ، لا تحتاج إلى موازنة بينها وبين غيرها ؛ أضالها العددية بحيث يمكن الحكم سريعا بعدم صلاحيتها للقياس عليها أو لمحاكاتها . والحق أن تحديد هذه القلة موضع خلاف شديد حتى اليوم . ومن الأمثلة المسموعة قول الشاعر

أما ترى حيث سهيل طالماً نجم يضيء كالشهاب لا معا

وقول الآخر :

ويطعنهم تحت الحبا بعد ضربهم ببيض المواضي حيث ^١ لى العائم

(٢) سبق الكلام عليها بمناسبات أخرى في ١ ص ٢٦ م ٣ وفي ٢ ص ٢١٧ م ٧٩

باب الظرف .

(٣) سبق الكلام عليه في ٢ ص ٢٠٣ م ٧٨ و ص ٢٢٥ م ٧٩ بما ملخصه : أنه نكرة لاتدل على عدد محصور ، ولا على زمن محدود بأول معين وآخر مضبوط ؛ كأمثلة المعروضة (وقت - من - حين . . .) . ويدخل في المجهم ما يدل على وجه من الزمان دون وجه ، مثل عشية - صبح - غداة وقد سبقت الإشارة للمجهم في هذا الجزء ص ٢٣ و ٥٨ وله إشارة في ص ٧٩ و ١١٢ و ١٢٠ .

فرحنا إذ قَدِمَتْ قدوم سعد وإذ رؤياك^(١) في الأيام عيد
فقد أضيفت في أول البيت لجملة فعلية ماضوية ، وأضيفت في آخره لجملة
اسمية . وإذا أضيفت لجملة فعلية وجب أن يكون الفعل ماضياً لفظاً ومعنى ؛
كالمثال السابق ، أو معنى فقط (بأن يكون الفعل مضارعاً ؛ يصبح أن
يوضع مكانه الماضي فلا يتغير المعنى) ؛ كالذى في قوله تعالى : « وإذ يرفعُ
إبراهيمُ القواعدَ من البيت وإسماعيلُ » ، لأن الزمن الذى رُفعت فيه القواعد
كان سابقاً على نزول الآية بما اشتملت عليه من مضارع وغيره . فلو وضع
الماضى هنا مكان المضارع ما تغير المعنى .

وسبب هذا الوجوب أن « إذ » - في الأغلب - ظرف للزمن الماضى المبهم ؛
فيجب أن يماثلها المضاف إليه في الزمن ؛ كى لا يقع بينهما تعارض ،
وأن يماثلها عاملها أيضاً ؛ ولهذا قالوا : إن الجملة المضارعية لا تقع « مضافاً
إليه » بعدها ، إلا حين يكون المضارع ماضى المعنى ؛ فيكون في ظاهره
مضارعاً وفي معناه ماضياً ؛ كآية . وأن عاملها لا بد أن يكون دالاً على
الماضى ؛ إذ لا يعمل فيما يدل على الماضى إلا مثله .

هذا إن أضيفت لجملة فعلية ، أما إن أضيفت لجملة اسمية فيجب - وقيل :
لا يجب ، وإنما يستحسن - أن يكون معنى هذه الجملة الاسمية قد تحقق قبل
النطق بها ، أو أنه سيتم تحقق في المستقبل على وجه لا شك فيه^(٢) . ومن المستقيم

(١) الرؤيا هنا ، بمعنى : الرؤية الحسية التى هى المشاهدة البصرية فى اللحظة ، فليست الرؤيا
مقصورة على المنام كما يتوهم بعض الأدباء .

(٢) ومع أن « إذ » ظرف للماضى المبهم فقد ترد - على الأصح - هى ونظيراتها ، ظرفاً للزمن
المستقبل بمعنى : « إذا » حين تقوم القرينة الدالة عليه ؛ كالتى فى قوله تعالى : « الذين كذبوا
بالكتاب ، وبما أرسلنا به رسلنا ، فسوف يعلمون ؛ إذ الأغلال فى أعناقهم والسلاسل ، يسحبون
فى النار . . . » فكلمة « إذ » فى الآية ظرف للمستقبل بمعنى : « إذا » ، بقرينة أن الوصف ليوم القيامة ،
وبقرينة المضارع قبلها . أو يقال : لما كان المعنى بعدها محقق الوقوع - اعتبر وأزمته بمنزلة
الماضى تأويلاً ، فهو من تزيل المستقبل المضمون بتحقيقه منزلة الماضى ، ويلجئون إليه لسبب بلاغى ؛
هو : القطع بأنه آت لا محالة وغاية الرايين واحدة . وعلى هذا تكون « إذ » الظرفية للزمن الماضى
إما حقيقة ، وإما تزيلاً حين يكون المضاف إليه جملة مضارعية لفظاً لا معنى ، أو اسمية
مضمونة التحقق أو نقول إنها بمعنى : « إذا » فى الحالتين . (وانظر ص ٧٩)

— وقيل : من الممنوع — أن يكون خبر المبتدأ — في هذه الجملة الاسمية —
جملة ماضوية ؛ كالتى فى قولنا : حضرت إذ الجو اعتدل — كما سنعرف^(١) .
ويحوز قطعها عن الإضافة لفظاً لا معنى ؛ فيحذف المضاف إليه (وهو)
الجملة (ويحيىء التنوين عوضاً عن هذه الجملة المحذوفة ، كقوله تعالى :
« ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله . . . »^(٢) والأصل قبل الحذف : ويومئذ
يغلبون^(٣) يفرح المؤمنون بنصر الله^(٤) . . .
وقسّطع « إذ » عن الإضافة لفظاً إنما يقع — فى الغالب — حين تقع
« مضافاً إليه » والمضاف اسم زمان ؛ نحو : يومئذ — حينئذ — ساعتئذ . . .
ومن النادر الذى لا يقاس عليه قول الشاعر :
نهيتك عن طيلابك أم عمرو بعافية وأنت إذ^(٥) صحيح
والأشهر فى « الذال » عند التنوين تحريكها بالكسر لتخلص من التقاء
الساكنين . . .

(١) فى ص ٧٤ .

(٢) وقد يحذف شطر الجملة الواقعة مضافاً إليه ، مع ملاحظة هذا المحذوف ، وتخيل وجوده ،
إذ لا يتم المعنى إلا به ؛ كقول الشاعر :

كَانَتْ مَنَازِلُ الْأَفْ عَهْدُ تَهُمُو إِذْ نَحْنُ إِذْ ذَاكَ دُونَ النَّاسِ إِخْوَانًا

فالتقدير : عهدتهم إخواناً دون الناس إذ نحن إذ ذاك متحابون . فكلمة : « إذ » الأولى
ظرف للفعل : « عهد » ، و « إخواناً » : مفعول ثان له . و « نحن » مبتدأ ، خبره محذوف ، تقديره
متألفون . والجملة من المبتدأ أو الخبر فى محل جر هى المضاف إليه . أما المضاف فكلمة : « إذ » الأولى .
وكلمة : « إذ » الثانية ظرف للخبر المحذوف ، وهى مضاف ، و « ذا » مبتدأ ، خبره محذوف ،
والتقدير : « كذلك » ، والجملة من المبتدأ وخبره المحذوف هى المضاف إليه ؛ فالأصل : إذ ذاك
واقع ، أو : كائن . . . ومثله :

« والعيش منقلب إذ ذاك أفناناً » ، أى : إذ ذاك كذلك ؛ فليست مضافة لمفرد وإلا لم
يتم المعنى الأساسى .

(٣) راجع الآية كاملة أول سورة النور « ونصها : (آلم . غُلِبَتِ الرُّومُ فى أدنى الأرض ،
وهم من بعد غلبتهم سيفلبون ، فى بضع سنين ، لله الأمر من قبل ومن بعد ، ويومئذ يفرح المؤمنون
بنصر الله) .

(٤) انظر رقم ٢ من هامش ص ٧٠ . (٥) التقدير : وأنت إذ نهيتك . . .

ولما كانت «إذ» واجبة الإضافة للجملة ، كانت واجبة البناء ؛ تبعاً لذلك^(١) ؛ لما تقدم^(٢) من أن كل اسم واجب الإضافة للجملة ؛ يجب بناؤه ؛ سواء أكان المضاف إليه (وهو : الجملة) مذكوراً أم محذوفاً قد عوض عنه التنوين^(٣) ولا شأن لهذا التنوين بالإعراب أو البناء ؛ فقد يوجد في آخر الأسماء المعربة وفي آخر المبنية ، لأن أمره مقصور على التعويض كما عرفنا^(٤).

(١) - والبيان في ص ٢٦ و ٧٣ وفي رقم ١ من هامش ص ٦٨ - ويقولون إن السبب في بنائها هو مشابهتها للحرف في الافتقار للازم . وقد ناقشنا موضوع المشابهة في ج ١ ص ٦٥٥ وانتهينا فيه إلى أن السبب الحق هو استعمال العرب ؛ ليس غير . (٢) في ٤٨ ٦٨ (٣) وفيما يضاف وجوباً إلى الجملة الاسمية والفعلية يقول ابن مالك :

وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى الْجُمْلَةِ : «حَيْثُ» وَ«إِذْ». وَإِنْ يُنَوَّنُ يُحْتَمَلُ :
إِفْرَادُ «إِذْ» ... وَ...

والمعنى : ألزم النحاة : « حيث » - و « إذ » الإضافة إلى الجمل ؛ محاكاة للكلام العربي الصحيح . ثم قال : وإن ينون « إذ » (وذلك بعد حذف المضاف إليه ، ومجيء التنوين عوضاً عن المحذوف) كان من المحتمل الجائز إفرادها ، أى : قطعها عن الإضافة لفظاً ، لا معنى - كما شرحنا - وقد أكل البيت الثاني بأحكام سنعرفها فيما يأتي مباشرة .

(٤) سبق إيضاحه ج ١ ص ٢٧ م ٣ .

زيادة وتفصيل :

١ - إذا أضيفت أسماء الزمان إلى جملة ويجب أن تكون هذه الجملة غير شرطية^(١)، وأن تكون مستوفية ببقية الشروط التي سلفت في رقم ١ من هامش ص ٦٨ .

ب - قلنا (في ص ٤ و ٢٦) إن الجملة الواقعة « مضافاً إليه » هي في حكم « المضاف إليه » المفرد ؛ (أى : الذى ليس جملة) وأنها في تأويله من غير وجود أداة سابقة ، وذكروا في رقم ١ من هامش ص ٦٨ شروطها . ومن الممكن الوصول إلى هذا المضاف إليه الحكمى أو المؤول بغير حرف مصدرى سابق ، إما بالإتيان بمصدر الفعل في الجملة الفعلية مضافاً إلى فاعله ، وإما بمصدر الخبر مضافاً إلى المبتدأ في الجملة الاسمية ، ففي مثل : وقفت حين أقبلَ الوالدُ - أسارع وقت يدعو الداعي للخير - أتكلم زمن الكلامُ مطلوبٌ ، وأستمع زمن الاستماعُ محمودٌ - يكون التقدير : وقفت حين إقبال الوالد - أسارع وقت دعاء الداعي - أتكلم زمن طلب الكلام ، وأستمع زمن حمد الاستماع . وقد تقدم في ص ٦٨ أن الذى يضاف للجملة وجوباً - لا جوازاً - يبنى وجوباً أيضاً ،

وإذا كان الشأن في الجملة الواقعة « مضافاً إليه » ما عرفنا ، فهل تفيد المضاف تعريفاً أو تخصيصاً ؟

الأحسن الأخذ بالرأى القائل^(٢) إن الحكم في هذا متوقف على حالة « المضاف إليه » المصدر ، (أى : المضاف إليه الحكمى ، أو : المؤول) فإن أضيف المصدر إلى (فاعل أو مبتدأ) معرف اكتسب منه التعريف ، ونقله للمضاف وإن أضيف إلى واحد منهما منكر ، اكتسب منه التخصيص ونقله أيضاً للمضاف ؛ فشأنه شأن المصدر المضاف إلى المعرفة أو النكرة . . .

بقى سؤال هام : لمّ الالتجاء إلى المضاف إليه الجملة ، دون المضاف إليه المفرد مباشرة ، مع أن الجملة إذا صارت « مضافاً إليه » كانت في حكم المفرد وتأويله ؟

السبب أن الجملة حين تقع «مضافاً إليه» تفيد ما يفيد المفرد الذى في

(١) راجع الهمع والصيان في باب الجوازم عند الكلام على الأدوات التي تجزم فعلين .

(٢) قد سبق في ص ٢٦ .

حكمها كما عرفنا ، ولكنها تزيد فائدة أخرى لا يؤديها المفرد ؛ هي : أنها تدل على مضي الزمن إن كانت ماضوية ، وعلى حالته أو استقباله وتجده أو عدم تجده إن كانت مضارعية ، وعلى مجرد الثبوت وما يتصل به إن كانت اسمية ، فالمضاف إليه المفرد المؤول مصدر يفيد مجرد الحدث ؛ (أى : المعنى الخالى من الدلالة على الزمن وما يلابسه ، ومن الدلالة على الثبوت وما يلازمه) بخلاف الفعلية فإنها تدل على الحدث مزيداً عليه الزمن بملاساته ، وبخلاف الاسمية فإنها تدل على المعنى مع إفادة الثبوت

ج - عند إضافة « إذ » لجملة اسمية الخبر فيها جملة فعلية ، يجب - وقيل لا يجب وإنما يستحسن - ألا يكون الفعل ماضياً ، وعلى هذا يمتنع - أو يقيح - : جئت إذ الغائب جاء ، كما سبقت الإشارة^(١) ؛ وحجتهم : أن « إذ » للزمان في أغلب استعمالاتها ، والفعل الماضى مناسب لها في الزمان ، فلا يسوغ الفصل بينهما وهما في جملة واحدة . أما إذا كان الفعل بعدها مضارعاً (ولا بد أن يكون بمعنى الماضى) ففصله عنها وعدم فصله سواء ؛ كلاهما حسن ، نحو : سعدنا بنزهة الأمس بين الجداول والبساتين ؛ إذ المياه تنعشنا بتدفقها وجريانها ؛ والأزاهر بطيبتها وأريجها . وإذ تداعبنا النسمات بلمساتها الندية المترفة . . .

د - « إذ » ظرف ملازم للبناء ، في محل نصب على الظرفية ، ولا يخرج عن النصب المحلى على الظرفية إلا حين يقع مضافاً إليه والمضاف لفظ دال على الزمان^(٢) ؛ كحينئذ ، ويومئذ . . . ففي هذه الحالة لا يكون ظرفاً ولا يكون في محل نصب ؛ وإنما يكون مبنياً في محل جرّ مضافاً إليه ، فأمره مقصور إما على البناء في محل نصب على الظرفية ، وإما على البناء في محل جر بالإنضافة ، ولا محل له - عند كثرة النحاة - إلا أحد هذين ؛ فلا يكون مفعولاً به ، ولا غيره . وأما قوله : « واذكروا إذ أنتم قليل . . . » . وقوله تعالى : « واذكروا في الكتاب

(١) في ص ٧٠ .

(٢) أوضحن في رقم ٢ من هامش ص ٥٨ أن الاسم الدال على الزمان يشمل ظرف الزمان وهذا ينصب على الظرفية ، ولا يخرج عنها إلا إلى شبه الظرفية ، وهو - في الغالب - : الجر بالحرف : « من » (ويشمل كل اسم آخر يدل على الزمان من غير ظرفية ، مثل : حين ولحظة . . .

.....
 مَرِيْمَ إِذِ انْتَبَهَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا « فَإِنْ » إِذِ « ظرف للمفعول به ، محذوف ؛ أى : واذكروا نعمة الله عليكم إِذِ أَنْتُمْ قَلِيلٌ . . . - واذكر قصة مريم إِذِ انْتَبَهَدَتْ . . . (أى : ابتعدت واعتزلت الناس . . .) لأن المعنى على ظرفية المفعول به المحذوف ، لا على مجرد المفعولية الأخرى ؛ أو : البدلية . . . فالمراد : اذكروا النعمة التى نالتكم فى زمن معين ، هو زمن قَلَيْتُمْ - واذكروا قصة مريم فى زمن انتباهها ، وليس المراد هنا اذكروا مجرد زمن القلة ، أو : مجرد زمن الانتباه ؛ لأن تذكر الزمن المجرد لا يفيد فى تحقيق الغرض المراد هنا ^(١) .

وقد تجيء : « إِذِ » لإفادة التعليل ؛ كقوله تعالى : « وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ - إِذِ ظَلَمْتُمْ - أَنْكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ » ، أى : لأجل ظلمكم ، وبسببه . وتعتبر فى هذا الحالة : إمَّا حرفًا زائدًا للتعليل - وهو الأيسر - ، وإمَّا ظرف زمان ، والتعليل مستفاد من قوة الكلام لا من اللفظ ^(٢) .

وقد تجيء لإفادة المفاجأة ^(٣) ، بعد : « بَيْنَمَا » ، أو : « بَيْنَمَا » ، نحو

(١) لا يوافق على هذا صاحب « المغنى » ، وآخرون . فضربوا مثلاً « إِذِ » الظرفية بقوله تعالى : « . . . فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا . . . » ول « إِذِ » الواقعة مفعولاً به بقوله تعالى : « واذكروا إِذِ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَرَكُمْ . . . » ومثل هذا يقع كثيراً فى أوائل القصص فى القرآن ؛ فتكون - فى رأيهم - « مفعولاً به » لفعل محذوف تقديره : « اذكر » ، أو نحوه . . . كقوله تعالى : « وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَأُتْكَ . . . » - « وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَأُتْكَ . . . » - « وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمْ الْبَحْرَ . . . » ول « إِذِ » الواقعة « بدلاً » بقوله تعالى « واذكر فى الكتاب مريم ؛ إِذِ انْتَبَهَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا » وحجتهم فى عدم إعرابها ظرفاً فى الآيات السالفة أن إعرابها ظرفاً يقتضى الأمر بالتذكر فى ذلك الزمن الماضى ، مع أن الأمر للاستقبال ، وذلك الوقت قد مضى قبل توجيه الخطاب للمكلفين منا ؛ فيشعارضان ؛ وإنما المراد تذكر الوقت نفسه ، لا التذكرفيه . وخالفهم الكثيرة بأن وقوع « إِذِ » الزمانية « مفعولاً به » أو « بدلاً » أو شيئاً آخر غير الظرف والمضاف إليه - ليس مسموعاً عن العرب . وطال الجدل بين الفريقين . والحق أن « إِذِ » قد تكون « مفعولاً به » إذا كان المراد وقوع أثر العامل عليها ، لا فيها . وقد يكون « بدلاً » أو غيره إذا اقتضى المعنى خروجه عن الظرفية لشيء آخر . فلا داعى للتأويل من غير حاجة .

(٢) يتضح هذا فى مثل قولنا : « عوقب اللص إِذِ سرق » . باعتبار « إِذِ » للزمان فيؤدى ظاهر العبارة إلى أن السرقة هى سبب العقاب ، وعلته .

(٣) أى : مفاجأة ما بعدها لما قبلها وقت تحقق معنى السابق . بمعنى : هجومه عليه بغتة عند قوع معنى المتقدم .

.....

قول الشاعر :

استقدر الله خيراً^(١) ، وارضين به فبينما العسر إذ دارت مياسير
وبينما المرء في الأحياء مغتبط إذ صار في الرمس ، تعفوه الأعاصير

ونحو : بينا نحن جلوس إذ أقبل غريب فأكرمناه . . .

والأحسن في هذا - وأشباهه - اعتبارها حرفاً معناه المفاجأة ، أو : حرفاً زائداً للتأكيد معنى الجملة كلها ؛ لا ظرف زمان ولا مكان .

هـ - سبق^(٢) أن : « إذ » تكون ظرفاً للزمان الماضي المبهم^(٣) ، ومعناها : وقت ، أو زمن أو : حين وأنها في هذه الحالة تضاف وجوباً للجملة بنوعيتها ، ولا بد في هذه الجملة أن يكون معناها ماضياً ولو تأويلاً ، أى : أنه قد تحقق فعلاً أو بمنزلة المتحقق يتساوى في هذا الجملة الاسمية والفعلية . . .

ونذكر هنا أن في اللغة كثيراً من الأسماء التي قد تشابه « إذ » في دلالتها السابقة ؛ (وهي : الدلالة على الزمن الماضي المبهم) وقد تخالفها ، ومن هذه الأسماء التي قد تشابه حيناً وقد تخالف حيناً آخر : وقت - زمن - عصر - لحظة - برهة - حين . . . وكذلك : يوم وساعة ، بشرط ألا يراد بواحد منهما مدة زمنية محدودة بساعات محصورة ودقائق معدودة ؛ وإنما يراد بكل واحد منهما وما سبق مدة زمنية لا تنقيد بعدد مضبوط من الساعات والدقائق ونحوها مما يفيد الحصر والتحديد .

وحكم هذه الأسماء - ونظائرها - أنها حين تكون بمعنى : « إذ » يجوز^(٤) أن تضاف إلى ما تضاف إليه « إذ » من الجملة بنوعيتها ، كما يجوز أن تضاف للمفرد ، أو لا تضاف مطلقاً . ولكنها إن أضيفت إلى الجملة يجب أن يتحقق في هذه الجملة بنوعيتها كل ما يجب تحققه حين يكون المضاف هو « إذ » وذلك بأن يكون معنى الجملة قد وقع فعلاً أو سيقع - تمماً . . . و . . . كما شرحنا .

(١) أسأله أن يقدره لك . (٢) في ص ٦٩ .

(٣) وردت إشارة للزمان المبهم في ص ٢٣ و ٥٨ و ٦٩ و ٧٩ و ١١٢ و ١٢٠ .

(٤) فليس بالواجب .

.....
ومما تقدم نعلم أن بعض أسماء الزمان قد يشبه «إذ» في الدلالة المعنوية وفي الإضافة ، وأثارها ، مع مراعاة الفروق الأربعة الآتية :

(١) أن «إذ» لا تكون إلا في محل نصب على الظرفية ، أو في محل جر على الإضافة (تبعاً لرأى الكثرة) . أما شبيهاتها فتصلح للأمرين السالفين ، ولغيرهما مما يقتضيه الأسلوب ، فتقع مبتدأ ، وخبراً ، وفاعلاً ، ومفعولاً به وهذا شأن كل اسم من أسماء الزمان المختلفة ليس ظرفاً .

(٢) أن إضافة : «إذ» الظرفية للجملة واجبة محتومة ، لفظاً ومعنى معاً ، أو معنى فقط — كما سبق — . . . أما إضافة شبيهاتها فجائزة للجملة ، والمفرد ، ويجوز عدم إضافتها مطلقاً

(٣) أن إضافة «إذ» للجملة الفعلية ، توجب أن تكون هذه الجملة الفعلية ماضوية لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط (بأن تكون الجملة الفعلية فعلها مضارع ولكن معناه ماض ، كالآية السالفة ، — وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل) — وأن إضافتها للجملة الاسمية لا تصح إلا حين يكون مدلولها قد وقع في الزمن الماضي وتحقق ؛ فإن كان سيقع في المستقبل وجب أن يكون وقوعه محققاً قاطعاً ؛ ليكون بمنزلة ما وقع في الماضي من ناحية التحقق واليقين وبهذا تكون : «إذ» الظرفية للماضي حقيقة أو تأويلاً ، كما أشرنا .

أما شبيهاتها فقد تكون للزمن الماضي وقد تكون لغيره . وقد تضاف للجملة جوازاً ، لا وجوباً . فإذا كانت الشبيهات للزمن الماضي وأضيفت لجملة فعلية أو اسمية كان حكم الجملة هنا كحكمها هناك من الناحية الزمنية ؛ أى : أن شأن الجملة (وهي : المضاف إليه) مع «إذ» كشأنها مع الشبيهات الدالة على الزمن الماضي ؛ فإذا كانت الجملة فعلية وجب أن تكون ماضوية . . . ولو تأويلاً وإن كانت اسمية وجب أن يكون مدلولها ، قد وقع أو سيقع على وجه محتوم كشأنها مع «إذ» .

(٤) بناء «إذ» واجب في جميع أحوالها . أما شبيهاتها فيجوز فيها — عند إضافتها للجملة — البناء على الفتح ^(١) ، أو الإعراب على حسب ما يقتضيه الأسلوب

(١) انظر ص ٥٨ . ولا يصح البناء على غير الفتح . ويشترط لبنائها أن تكون غير مشناة ، فإن كانت مشناة وجب إعرابها .

غير أن البناء على الفتح أحسن عند إضافتها إلى جملة فعلية ، فعلها مبنى أصالة ، كالماضي ، أو مبنى عرضاً ؛ كالمضارع المبني لاتصاله بإحدى النونين ، والإعراب أحسن عند ما يكون المضاف إليه جملة مضارعية مضارعها معرب أو جملة اسمية (١) . . .

ويلاحظ أن جواز البناء والإعراب ليس مقصوراً على الشبهات حين تكون دالة على الزمن الماضي ، وإنما ينطبق عليها في حالتها دلالتها على الماضي أو غيره . إلا أنها في حالة الدلالة على الماضي تكون بمعنى : « إذا » وفي حالة الدلالة على المستقبل تكون بمعنى : « إذا » الخاصة به . ومن الأمثلة :

١ - انقضى حينٌ عجيبٌ على الإنسانية ؛ حينٌ ساد الجهل ، وشاع الظلم ، وانتشرت الأوهام . وقد اختفى اليوم كثير من تلك البليات « وسيقبلُ حينٌ آخر ؛ يكون الناس فيه أقرب إلى السعادة ، وأدنى إلى الاطمئنان ، حينٌ تخضع الأمم والأفراد لدواعي المساواة ، وأحكام العدالة ، حينٌ لا قهىٌ مستبسطٌ ، ولا ضعيفٌ مستذلٌ . ومثل قول الشاعر :

ولستُ أبالي حينَ أقْتَلُ مسلماً على أيِّ حالٍ كان في اللهِ مصرَعِي

ب - مضى وقت وجاء آخر ؛ وقتٌ أكرمَ الناسَ فلاناً لماله ، ووقتٌ أكرمَ الناسَ فلاناً لأعماله - سيقبلُ الوقتُ المأمولُ بعجائبه ؛ وقتٌ يصلُ الناسَ إلى كشف الفضاء المجهول وغزو الكواكب ، وقتٌ لا أرضٌ ممهدة وحدها ، ولا أجرام سماوية محتفظة بأسرارها .

ج - أين نحن من الأمس ؛ زمنٌ كان العلمُ أملاً بعيداً ، وغاية لا تدرك ؟ وما شأنه في حاضرنا ، زمنٌ يناله من يريده ، ويدركه من يرغب فيه ، زمنٌ الأسبابُ ميسرةٌ ، والوسائلُ مبدولةٌ . . . و . . . وهكذا . . .

فإن فقدت هذه الأسماء دلالتها على الماضي - ولو تأويلاً - أو إيهامها ، لم تكن محتومة الشبه « بإذ » ، في الإضافة التي أوضحنها ونوعها ، ولم تجر مجراها

(١) سبقت الإشارة لهذا ص ٥٩ .

.....

وجوباً . فعند فقدانها للدلالة على المضى تضاف - جوازاً - إلى الجملة الفعلية فقط ؛ نحو : أجيئك حين يحىء الصديق الغائب ، وأزورك زمن يزورنا . ويجرى عليها في هذه الحالة من ناحية إعرابها وبنائها ما كان يجري عليها من قبل مما شرحناه .

ولا يصح - عند الأكثرين - أن تضاف في هذه الحالة إلى الجملة الاسمية ؛ لأنها تكون بمعنى : « إذا » الدالة على المستقبل ، والتي لا تضاف للاسمية ^(١) - وعند فقدانها الإبهام يصح أن تضاف للمفرد ، أو لا تضاف إليه ؛ على حسب المعنى ؛ ولا يصح أن تضاف لجملة ، مثل شهر - حول - سنة - عام وغيرها من المعدودات المحددة ، نحو : شهر رمضان مبارك ، وحولنا الحال طيب .

وهذه المناسبة تذكرنا بالمسائل الثلاث التي سبقت قريباً ^(٢) والتي يجوز أن يستفيد فيها المضاف المعرب من المضاف إليه البناء ، وهي إضافة اسم الزمان المبهم إلى جملة فعلية بالتفصيل السالف . وإضافته إلى مفرد مبنى ؛ مثل : حينئذ ويومئذ ، وإضافة الاسم المعرب المتوغل في الإبهام ، والذي لا يدل على

(١) - كما سيبيء في ص ٨١ - وهذا رأى جمهوره النحاة . لكن وردت أمثلة مسموعة وقع فيها المضاف إليه جملة اسمية ؛ منها قوله تعالى : (يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ) وقول الشاعر المسمى بسواد .

فَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ

ولا مانع من الأخذ بالرأى الذى يبيح القياس على هذا ؛ بشرط أن يكون فى الكلام ما يدل على أن معناه سيقع فى المستقبل ، وأنه محقق الوقوع ؛ فيكون المستقبل فيه بمنزلة الماضى ، لتحقيق وقوعه ؛ كما فى الآية والبيت ؛ فإن فتنة النار مستقبلة محققة ، وكذلك الشفاعة يوم القيامة ؛ سواء أكانت تغنى أو لا تغنى ، ولا داعى للتأويل . (وانظر رقم ٢ من هامش ص ٧٠)

(٢) فى ص ٥٨ ، وهناك أحكام خاصة بالمبهم فى ص ٢٣ ، ٥٨ ، ٦٩ ، ٧٦ ،

زمان — إلى مفرد مبنى ، كإضافة : غير — مثل — شبه و . . . ، إلى الضمائر أو غيرها من المبنيات (١) .

* * *

(١) يقول ابن مالك في أسماء الزمان الشبهات : « إذ » :

. . . . وَمَا « كَاذٌ » مَعْنَى ، كَاذٌ أَضِفْ جَوَازًا ؛ نَحْوُ : حِينَ جَاءَ ، نُبِذَ

يريد : ما كان مثل « إذ » في كونه اسم زمان ماض مبهم ، فإنه يضاف جوازاً — لا وجوباً — إلى مثل ما تضاف إليه « إذ » من الجمل الفعلية والاسمية ؛ مع ملاحظة ما قد يكون بين الإضافتين من فوارق أوضحناها في ص ٧٦ وما بعدها . وضرب مثلاً لما يشبه « إذ » هو : حين جاء الخائن نبذ شأنه . . ثم قال :

وَأَبْنِ ، أَوْ أَعْرِبْ مَا كَاذٌ قَدْ أُجْرِيَا وَأَخْتَرْ بِنَا مَتَلَوْ فِعْلٍ بُنِيَا
وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَأٍ أَعْرِبْ . وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفْنَدَا

أى : ابن أو أعرب ما جرى عليه شبه « إذ » ولكن المختار بناء ما يتلوه فعل مبنى ، وإعراب ما بعده مبتدأ أو فعل معرب . ومن بنى في جميع الحالات فلن يقلط .

ورابعها — ما يضاف وجوباً إلى الجملة الفعلية دون غيرها . ومنه :
« إذا »^(١) الشرطية الدالة على الزمان المستقبل ، نحو قول الشاعر :

وإذا تباعُ كريمةٌ أو تُشتَرَى فسواك بائعها وأنت المشتري
ووقوع الماضي في جملة شرطها أو جزائها لا يخرجها عن الدلالة على الزمن
المستقبل ؛ لأنها تجعل زمن الماضي للمستقبل ، شأنها في هذا شأن جميع
أدوات الشرط غير الامتناعي ، نحو ؛ إذا غدر المرء بصاحبه كان بسواه أغدر .
وقولهم : إذا عثر الكريم أخذ بيده الكرام

ويجوز أن يحذف المضاف إليه (أى : الجملة) ويجيء التنوين عوضاً
عنه ؛ كقولهم : من يجحد الفضل فليس إذاً من أهله . التقدير : ليس
إذاً (يجحده) من أهله . فحذفت الجملة الواقعة مضافاً إليه ، وجاء التنوين
عوضاً عنها .

ومنه : « لما »^(٢) الظرفية ؛ كقوله تعالى : « فلماً جاء أمرنا نجييناً صالحاً
والذين آمنوا معه برحمة منا . » ،
ومنه ألفاظ أخرى منثورة في المراجع اللغوية والأدبية^(٣) .

(١) وهي مبنية دائماً . وقد سبق الكلام عليها بتفصيل مناسب (في ج ٢ ص ٢١٧ م ٧٩ باب
الظرف) يشمل سرد معانيها ، وأحوالها ، وأحكامها المختلفة وسيجيء الكلام عليها بمناسبة أخرى ،
ولغرض آخر هو الشرطية في ج ٤ ص ٣٣٣ م ١٥٦ باب الجواز م . وقد اكتفى ابن مالك ببيت واحد
سجل فيه أنها من الأسماء التي تضاف إلى الأفعال لزوماً ، ولم يزد شيئاً حيث يقول :

وَالزُّمُّوا « إِذَا » إِضَافَةً إِلَى جُمَلِ الْأَعْمَالِ ؛ كَهُنْ إِذَا اعْتَلَى
(هن إذا اعتل : تواضع وتساهل إذا أظهر رفيقك أو غيره الاعتلاء ؛ أى : التكبر) .

(٢) تسمى : « لما الحينية » ؛ لأنها بمعنى كلمة : « حين » عند من يجعلون « لما » ، اسماً .
وقا سبق في ج ٢ ص ٢٢٥ م ٧٩ باب الظرف — إيضاح الكلام عليها بتفصيل محمود ، ولا سيما ما
يختص بشرطها وجوابها وتقدم هذا الجواب . وسيجيء لها إشارة مفيدة — بمناسبة الكلام على أنواع « أن »
ج ٤ ص ٢٢١ م ١٤٨ باب إعراب الفعل .

(٣) منذ ذكر بعضها في « ب » من الزيادة والتفصيل :

زيادة وتفصيل :

١ - أشرنا^(١) إلى أسماء الزمان التي تشبه : « إذ » في الدلالة على الزمان ، الماضي ، المبهم ، ومنها حين : - وقت - زمن - لحظة . . . ونعيد ما قلناه هناك من أنها تضاف جوازاً إلى ما تضاف إليه : « إذ » ، من الجمل الاسمية ، والفعلية ، بشرط دلالة تلك الأسماء على الماضي ، والإبهام معاً . فإن فقدت المضي لم تكن بمعنى « إذ » وإنما تصير بمعنى « إذا » الدالة على الزمن المستقبل ، فعند إضافتها تضاف - مثلها - إلى الجمل الفعلية ، دون الاسمية^(٢) . نحو : أسافر غداً حين تبدأ العطلة ، وسأركب الطائرة زمن أجدها مهيأة . . .

وتحتفظ هذه الأسماء لنفسها بجواز البناء والإعراب عند إضافتها للجملة ؛ سواء أكانت بمعنى « إذ » أم بمعنى « إذا » ؛ فهي جائزة البناء والإعراب في حالتها دلالتها على الماضي ، أو على الاستقبال ، إلا أن البناء أحسن حين يكون المضاف إليه جملة فعلية فعلها مبنى ؛ والإعراب أحسن حين يكون ذلك الفعل معرباً ، وحين يكون المضاف إليه جملة اسمية - كما سبق تفصيله هناك . أما إذا فقدت الإبهام فيجوز إضافتها للمفرد ، أو عدم إضافتها إليه على حسب المعنى ، ولا يصح إضافتها للجملة . . .^(٣)

ب - قد أضيف إلى الجملة الفعلية جوازاً ألفاظ غير زمانية ولكنها تشبه الزمانية في أنها بمنزلة الزمن والوقت لارتباطها به . ومنها كلمة : « آية » ؛ بمعنى : علامة . والوقت علامة لمعرفة الحوادث وترتيبها ، كما أن العلامة تتصل بالوقت ، فصحّ إضافة : « آية » إلى الجملة الفعلية كما يضاف الوقت إليها ؛ لأنهما في النتيجة ينتهيان إلى شيء واحد . وهذا تعليل صناعي . والتعليل الحق : استعمال العرب . قال قائلهم :

ألا من مبلغ عني تميماً بآية ما يُحِبُّون الطعاما
وقال آخر :

بآية يُقَدِّمون الخيل شعثاً كأن على سنانها بكها مُداما

(١) في ص ٧٦ .

(٢ و ٣) يلاحظ التفصيل الذي في ص ٧٩ .

وكلمة : « آية » بهذا القصد لا تُضاف إلا للجملة الفعلية ، بشرط أن يكون فعلها متصرفاً سواء أكان مقروناً « بما » النافية^(١) ، أو : المصدرية ، أم غير مقرون ، إلا أن بعض النحاة يوجب تقدير « ما » المصدرية الظرفية عند عدم وجودها ، أو تقدير كلمة : « وقت » قبل الجملة الفعلية ؛ لتكون الإضافة من نوع إضافة أسماء الزمان التي شرحناها . وهذا خلاف شكلي ؛ لا أثر له .

لكن كلمة : « آية » لا يسرى عليها ما يسرى على أسماء الزمان السالفة من جواز الإعراب والبناء عند إضافتها للجملة ، وإنما يبقى لها حكمها الذي كانت تستحقه قبل إضافتها . وعلى هذا تكون كلمة : « آية » في البيت الثاني معربة مضافة إلى الجملة المضارعية ، والمراد : أبلغهم كذا بعلامة إقدامهم الخيل شعثاً متغيرة من التعب وهي معربة مضافة في البيت الأول إلى المصدر المؤول من « ما » المصدرية^(٢) والجملة المضارعية . والمراد : إذا رأيت تميماً فبلغهم غنى الرسالة . فكأن قائلاً قال : بأى علامة تُعرف تميم ؟ فأجاب : بعلامة ما يحبون الطعام .

ومن تلك الألفاظ : « ذى » في قولهم : اذهب بذى تسلم ، واذهبيا بذى تسلمان ، واذهبوا بذى تسلمون ، والمسموع في كلمة : « ذى » الجر « بالباء » في هذا الأسلوب . والمعنى : اذهب بأمر هو سلامتك التي تلازمك ، ولا تفارقك ؛ فكأن القائل يريد : اذهب ومعك أمر ؛ وهذا الأمر هو : سلامتك الملازمة لك . ولما كانت الإضافة للجملة الفعلية هي في تقدير الإضافة للمفرد (وذلك بالإتيان بمصدر الفعل مضافاً إلى فاعله ؛ - كما سبق^(٣)) كان التأويل : اذهب بأمر سلامتك ، أى : اذهب ومعك أمر هو سلامتك المصاحبة لك - اذهبوا بأمر سلامتكم - اذهبوا بأمر سلامتكم ويرى بعض اللغويين أن « ذى » في الأساليب المسموعة السابقة معناها : « الذى »

(١) مثل قولهم : بآية ما كادوا ضمافاً ولا عزلاً .

(٢) يصح أن تكون « ما » زائدة . والجملة المضارعية بعدها هي المضاف إليه . ويجرى تأويل المضاف إليه على الطريقة التي سبق شرحها في تأويل الجملة الواقعة مضافاً إليه ص ٧٣ .

(٣) في ص ٤ و ٢٦ و ٧٣ .

.....

فالمراد : اذهب بالذى تسلم به ، أى : بسلامتك ؛ مصحوباً بها ، أو معناها : الوقت .

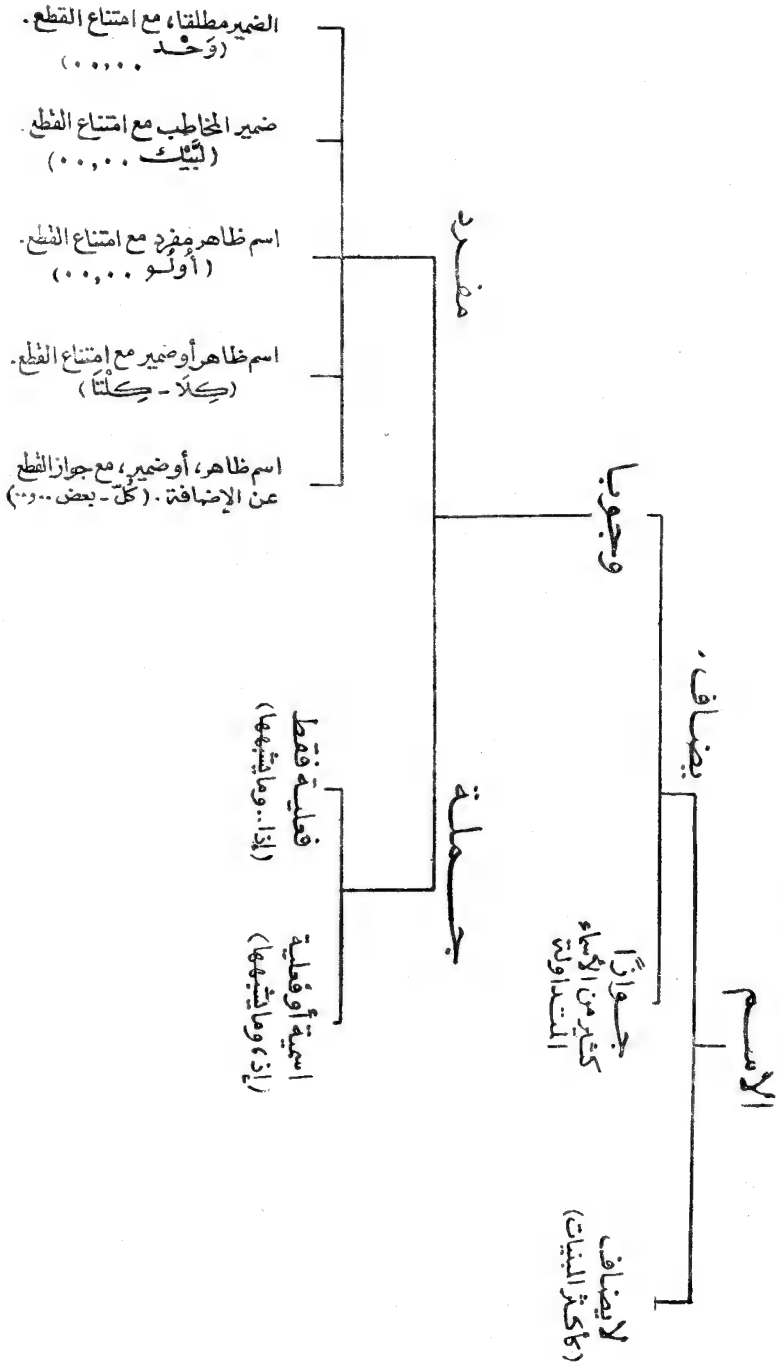
والمعاني الثلاثة متقاربة ، وفيها تكون الإضافة من إضافة المسمى إلى الاسم سماعاً^(١) . فالمسمى هو : ذى ، بمعنى : الأمر ، وهذا الأمر المعين وذاته ... اسمه : السلامة^(٢) أو بمعنى « الذى » أو الوقت . والمراد منهما : السلامة أيضاً^(٣) .

(١) سبقت لها الإشارة بمناسبة أخرى ص ٣٨ .

(٢) راجع فيما سبق ج ٣ ص ١٨ من شرح المفصل ، والجمع ج ٢ ص ٥١ (باب الإضافة) .

(٣) فالبراء للمصاحبة ، أو : بمعنى « فى ... »

وفيما يلي حصرٌ مُستَكْرٍ لكل ما تقدم من أقسام المضاف ، والمضاف إليه



المسألة ٩٥ :

أسماء أخرى واجبة الإضافة :

(كَلَا ، وَكِلْتَا - أَيْ - لَدُنْ ، مَعَ - غَيْرَ ، وَنَظَائِرُهَا . . .)
 « كَلَا » : اسم مفرد في اللفظ ، مثنى في المعنى ؛ لأنه يدل على اثنين
 مذكّرين ؛ نحو : كَلَا طَرَفَيْ الْأُمُورِ ذَمِيمٌ ، وَنَحْوُ :
 إِنْ الْمَعْلَمَ وَالطَّبِيبَ كِلَاهُمَا لَا يَنْصَحَانِ ؛ إِذَا هُمَا لَمْ يُكْرِمَا
 وَ « كِلْتَا » : اسم مفرد في اللفظ ، مثنى في المعنى ؛ لأنه يدل على اثنتين
 مؤنثتين ؛ نحو : كِلْتَا الْخَصَلَتَيْنِ رَذِيلَةٌ ؛ الضَّعْفُ وَالْكِبَرُ . وَنَحْوُ : الثَّرْوَةُ
 وَالشَّهْرَةُ ، كِلْتَاهُمَا مِنْ أَسْبَابِ الْجَاهِ .

ولأن « كَلَا وَكِلْتَا » مفردين لفظاً ، مثنيين معنى^(١) ، جاز في خبرهما ،
 - وفي كل ما يحتاج إلى المطابقة بينه وبينهما - مراعاة اللفظ ، وهو الأفصح ،
 ومراعاة المعنى وهو فصيح ؛ كقولهم : كَلَا الرَّجُلَيْنِ عَظِيمٌ ، مِنْ دَعَا لِلْخَيْرِ ،
 وَمِنْ اسْتَجَابَ لَهُ - كَلَا الْقَائِدَيْنِ بَطْلَانٌ ؛ هَذَا يَقُودُ جِيُوشَهُ فِي غَمَرَاتِ الْحُرُوبِ ،
 وَهَذَا يَقُودُ أَعْوَانَهُ فِي مِيَادِينِ الْإِصْلَاحِ - كِلْتَا الزَّعِيمَتَيْنِ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِأَعْمَالِ
 الْبِرِّ ، وَلَمْ تَدَّخِرْ وَسْعَةً - كِلْتَا الْمَدِينَتَيْنِ وَقَفْتَا فِي وَجْهِ الْعَدُوِّ الْمَغِيرِ حَتَّى ارْتَدَّ
 خَاسِرًا . . .

(١) سبق الكلام عليهما بمناسبة أخرى (هي : بيان حكمها الإعرابي . . .) ج ١ ص ٧٨
 م ٩ المثنى وملحقاته . وهما في لفظهما المفرد مع إفادتهما معنى : « الثنية » شبهتان بلفظة : « كل » في
 أن لفظها ، مفرد لكنها تدل على معنى غير مفرد ، هو : معنى الجمع .

(٢) تتضح هذه الدلالة في مثل : الرجلان كلاهما مسافران . فالمعنى : الرجلان الاثنان مسافران
 وفي مثل : الرجلان كلاهما مسافر ، يكون المعنى : الرجلان كل واحد منهما مسافر ، أَيْ :
 أَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يَحِلَّ مَحَلُّهَا إِمَّا كَلِمَةً : (الاثنان) ، وإِمَّا : (كل واحد منهما) . وهذا على حسب
 الأساليب كما في المثالين السالفين . والنتيجة في الحالتين واحدة ؛ وهي دلالتها على اثنين . ومثلها : « كِلْتَا » .

و « كلا » و « كلتا » من الألفاظ اللازمة للإضافة لفظاً ومعنى معاً ، ولا بد في المضاف إليه بعدهما أن يجمع ثلاثة شروط .

الأول : أن يكون دالا على اثنين أو اثنتين ؛ سواء أكان اسماً ظاهراً ، أم ضميراً ^(١) بارزاً ، كقوله تعالى : « كَلَّمَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْهُمَا أَكْلُهُمَا » . وقوله تعالى : « وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ، إِمَّا يَنْبَغُ لَكُمْ عِنْدَكَ الْكَبِيرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا ، فَلَا تَنْقُلْ لَهُمَا أَفْ . . . » . وإنما كانت دلالته على التثنية شرطاً لأن الغرض من « كلا » و « كلتا » هو تقوية التثنية في المضاف إليه ، وتأكيدها ، فلو لم يكن مثني لوقع التعارض بين المضاف والمضاف إليه .

الثاني : أن يكون كلمة واحدة . (وهذه الكلمة الواحدة هي التي تقوم بالدلالة على المثني ؛ من غير سرد أفراده متعددة ، ولا ذكرها متفرقة) فلا يجوز قرأت كلتا المجلة والرسالة ، ولا عاوت كلا الأخ والصدیق . وقد وردت أمثلة قليلة مسموعة لم توافق كثرة النحاة على القياس عليها ، منها :

كَلَّا أَخِي وَخَلِيلِي وَأَجِدِي عَصْدَا فِي النَّائِبَاتِ وَالْمَامِ الْمُلِمَّاتِ
والثالث : أن يكون معرفة كالأمثلة السالفة ، فلا يجوز أن يكون نكرة عامة كالتى فى مثل : حضر كلا رجلين ، وانصرفت كلتا امرأتين ؛ فإن كانت النكرة مختصة فالأحسن الأخذ برأى من يحيز وقوعها مضافاً إليه بعد « كلا وكلتا » ؛ فيصح المثالان السابقان - وأشباههما - بعد التخصيص ؛ فيقال : حضر كلا رجلين عالين ، وانصرفت كلتا امرأتين أديبتين ^(٢) .

(١) إذا كان المضاف إليه اسماً ظاهراً دالا على اثنين سمى مثني لفظاً ومعنى ، أما إن كان ضميراً بارزاً دالا على اثنين ، أو : اسم إشارة للمفرد ولكنه يدل على اثنين بقرينة خارجة عن لفظه - فيسمى مثني معنى فقط . ومتى كانت دلالته على التثنية بقرينة خارجية ؛ كاسم الإشارة - سميت دلالة مجازية . كما سيأتى فى الزيادة .

(٢) وإلى الشروط الثلاثة أشار ابن مالك باختصار حيث يقول :

لِمُقْهَمِ اثْنَيْنِ مَعْرِفٍ بِلَا تَفَرُّقٍ أَضِيفَ « كِلْتَا » وَ « كِلَا »
يريد : أضيفت « كلتا وكلا » لمفهم اثنين (أى : لما يدل على اثنين) مع تعريفه ، وعدم تفرق أفرادهما .

زيادة وتفصيل :

١ - اشترطنا هنا ^(١) أن يكون المضاف إليه دالا على اثنين ، أو اثنتين ؛ سواء أكان اسماً ظاهراً أم ضميراً بارزاً . هذه الدلالة قد تكون بلفظه الصريح في التثنية ، الحقيقي فيها (لا المجازي) نحو قوله تعالى : « كلتا الجنتين آتت أكلهما » ، وقوله : « إماماً يسبلُغَن عندك الكبيرَ أحدهما أو كلاهما » . فالمضاف إليه وهو كلمة : « الجنتين » ، وكلمة : « هما » - من الألفاظ الصريحة في التثنية ، التي تؤدي معناها على وجه الحقيقة لا المجاز . وقد تكون بلفظه الحقيقي ولكنه مشترك اشتراكاً معنوياً بين المثني والجمع ، كالضمير « نا » فإنه يصلح من جهة المعنى للأميرين : كقول الشاعر :

كُونُوا كَمَنْ وَاسَى أَخَاهُ بِنَفْسِهِ نَعِيشُ جَمْعاً ، أَوْ : نَمُوتُ كِلَانَا

وقول الآخر :

كِلَانَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتِهِ وَنَحْنُ إِذَا مِتْنَا أَشَدَّ تَغَانِيًا

وقد تكون بلفظه الذي دخله التوسع والمجاز فصار يدل على اثنين دلالة أساسها ما سبق ، لا الحقيقة اللغوية ، كقول الشاعر :

إِنَّ لِلْخَيْرِ وَالْشَّرِّ مَدَى ^(٢) وَكِلاَ ذَلِكَ وَجْهٌ ^(٣) وَقَبِيلٌ ^(٤)

فكلمة : « ذا » تدل في حقيقتها اللغوية على المفرد المذكر ، ولكنها تدل هنا بمعناها على المثني ؛ لأنها إشارة إلى ما ذكر ؛ وهو : الخير والشر ؛ فالمراد : « كلا » ما ذكر من الخير والشر ... وهذه الدلالة مجازية ^(٥) ؛ لأن دلالة « ذا » على غير الواحد مجازية ؛ كالتثنية ؛ في البيت السابق ، وكالجمع في قول لبيد :

(١) ص ٨٧ .

(٢) غاية ينتهي عندها .

(٣) ما يستقبلك من الشيء .

(٤) طريق واضح . أو : جهة . والمعنى : إن كلا من الخير والشر أمر واضح يستقبل الناس وهو معروف لهم كالطريق الواضح المطروق . أو : كلا الخير والشر ذو وجهة ينصرف إليها .

(٥) انظر رقم ١ من هامش الصفحة السابقة .

ولقد سئمتُ من الحياة وطولِها وسؤالِ هذا الناسِ كيفَ لبِيدُ ؟

ب - لا تضاف « كلا وكلتا » لشيء من الضمائر إلا لواحد من ثلاثة ؛ هي : « نا » ، و « الكاف » المتصلة بالميم والألف ، و « الهاء » المتصلة بالميم والألف . (أى : كلانا - كلاهما - كلتانا - كلتاها) .

ج - حكم « كلا » و « كلتا » من الناحية الإعرابية موضح في مكانه المناسب من الجزء الأول ^(١) عند الكلام على المثني . ومضمونه : أن لهما حالتين ؛ إحداهما : إعرابهما إعراب المثني ، والأخرى إعرابهما إعراب الاسم المقصور . (١) فيعرaban إعراب المثني عند استعمالهما للتوكيد . وفي هذه الحالة يضافان وجوباً إلى ضمير بعدهما ، مطابق للاسم المؤكّد قبلهما ^(٢) ، فلا بد من وجود الضمير المضاف إليه ، ومن وجود المؤكّد ، وتطابق المؤكّد والمؤكّد في التثنية والإعراب والتذكير والتأنيث ؛ كقولهم في الدُّعاء : « لا زمّتْكَ الحُسْنَيانِ » ^(٣) ، كلتاها . . . ، وأمّنْتَ البَلَسِيَّتَيْنِ ^(٤) كلتيهما . . . وقولهم في الدعاء للمسافر : صاحِبْكَ الأحمَدانِ ^(٥) كلّاهما - وسلمت من الأرذليّين كليهما ^(٦) .

ويلاحظ أنه لا بد - عند استعمالهما في التوكيد - من إضافتهما للضمير المطابق للمؤكّد السابق ، لكن لا يلزم من إضافتهما للضمير المطابق أن يكونا للتوكيد ؛ فقد يتعيّنان للتوكيد كما في الأمثلة السابقة ، وقد يتعين إعرابهما شيئاً آخر غير التوكيد ؛ كما في قولنا : الوالدان كلاهما نافع ، والأختان كلتاها مثقفة ؛ فيتعين إعرابهما في المثالين - وأشباههما - مبتدأ ، ولا يصح التوكيد ؛

(١) ص ٧٨ م ٩ .

(٢) كما سيحىء في باب التوكيد (ص ٤١٠) .

(٣) الصحة والثروة .

(٤) المرض والفقر .

(٥) الأمن والسلامة .

(٦) الخوف والضرر .

كى لا يترتب عليه إهمال المطابقة الواجبة بين المبتدأ والخبر ؛ بقولنا : الوالدان نافع — الأختان مثقفة ، فيقع الخبر مفرداً مع أن مبتدأه مثني ، وهذا غير جائز في مثل ما نحن فيه .

وقد يجوز إعرابهما توكيداً أو غير توكيد في مثل : الوالدان : كلاهما نافعان — الأختان كلتاها مثقفتان . فيصح إعرابهما توكيداً : لإضافتهما للضمير المطابق للمؤكد السابق ، والاسم الظاهر بعدهما خبر للمبتدأ ، مطابق له . كما يصح إعراب « كلا وكلتا » في المثالين مبتدأً ثانيًا ، مضافاً للضمير ، والاسم الظاهر بعدهما خبر لهما . والجملة الاسمية منهما ومن خبرهما خبر المبتدأ الأول . فالإعرابان جائزان ، وتفضيل أحدهما متوقف على وجود قرينة ترجحه على الآخر . فالأحوال ثلاثة عند إضافتهما للضمير مع وجود لفظ سابق يصلح أن يكون مؤكداً يرجع إليه الضمير عند إضافتهما ويطابقه ؛ هي : وجوب إعرابهما توكيداً ، وامتناع إعرابهما توكيداً ، وجواز الأمرين . وإذا امتنع إعرابهما توكيداً امتنع — تبعاً لذلك — إلحاقهما بالثني في إعرابه ، ووجب إدخالهما في المقصور ؛ فتقدر جميع حركات الإعراب على الألف التي تلازم آخرهما في كل الحالات .

فإن لم يضافا للضمير مطلقاً (بأن أضيفا إلى اسم ظاهر) — أو أضيفا للضمير لم يسبقه مؤكداً — كما قلنا — فإنهما لا يكونان للتوكيد ، ولا يصح إعرابهما كالثني ، بل يجب في الحالتين إعرابهما إعراب المقصور (وهو الإعراب بحركات مقدرة على الألف الثابتة ، الملازمة لآخرهما في جميع الحالات) ؛ نحو : كلا القطبين ثلجى مقفر — إن كلا القطبين ثلجى مقفر — ذاع عن كلا القطبين أنه ثلجى مقفر — كلتا المنطقتين القطبيتين غير مأهولة — إن كلتا المنطقتين . . . سمعت عن كلتا المنطقتين . . .

كلا كما راغب في الخير — إن كلاكما راغب في الخير — عرف عن كلاكما أنه راغب في الخير — كلتاكما راغبة في الخير . . . و . . . و . . .

أَيَّ — أنواعها؛ الملازمة للإضافة خمسة^(١)؛ كلها مبهم ، لأنه صالح لكل شيء من الأمور الحسية والمعنوية . ولا تعيين له إلا بالمضاف إليه ؛ وهي : « أَيَّ » الاستفهامية ؛ مثل : أَيُّ عمل تختاره؟ — أَيُّ الرجال المهذب ؟ — أَيُّ الناس تصفون مشاربه ؟ و« أَيَّ » الشرطية ؛ مثل : أَيُّ نفع يلتمسه المرء بضرر غيره ينقلب وبالأل عليه . و« أَيَّ » الموصولة ، مثل : أعجبت بالسبّاقين ، وصافحت أيّهم هو أسبق (بمعنى : الذى هو أسبق) . و« أَيَّ » التى للتعنت^(٢) ؛ مثل إنَّ الصادقَ عظيمٌ أَيُّ عظيم . و« أَيَّ » التى للحال ، مثل : قبلت كلام الناصحِ أَيُّ ناصحٍ أمين .

ومن الخمسة السابقة نوعان ملازمان للإضافة لفظاً ومعنى معاً ؛ هما التعنية والحالية^(٣) ، أما الثلاثة الأخرى فللازمة للإضافة إمّا لفظاً ومعنى معاً كما مثلتها السالفة ، وإمّا : معنى^(٤) فقط ؛ مثل : الأعمال كثيرة ؛ فأىُّ تختاره ؟ — من ألوان النفع ما يؤذى ؛ فأىُّ يلتمسه المرء بضرر غيره ينقلب وبالأل عليه — أعجبتُ بالسباقين وصافحت أيّاً هو أسبق وفيما يلي بيان أوفى :

* * *

١ — « أَيَّ » الاستفهامية : وهى معربة ، واجبة الإضافة لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط . وتضاف إلى ما يأتى ليزيل إبهامها :

(١) النكرة مطلقاً لمتعدد أو غير متعدد ؛ (فتشمل النكرة الدالة على الأفراد ، والدالة على التثنية ، أو على الجمع) نحو : أى رجل فاز بالسبق ؟

(١) هناك نوع سادس لا يضاف أبداً ؛ هو : « أَيُّ » : التى تكون وصلة لنداء مافيه : « أل » وسبق الكلام على الستة ملخصاً لمناسبة أخرى فى باب الموصول ج ١ ص ٢٦٠ ، ٢٦٢ م ٢٦ .
(٢) تفصيل الكلام عليها فى ص ٩٧ ، ولها إشارة فى باب التعنت ص ٣٧٨ .

(٣) كما سبق فى الإشارة فى ص ٦٣ وفى الجزء الأول ص ٢٦٠ م ٢٦ .

(٤) تقدم (فى رقم ٣ من هامش ص ٦٢) أن « المضاف لفظاً ومعنى » هو : ما له مضاف إليه مذكور صراحة فى الكلام متمم للمعنى المقصود من المضاف إليه . وأن « المضاف معنى » هو ما له مضاف إليه ، ولكنه محذوف لداع قرينة ، وهو مع حذفه ملاحظ فى إتمام معنى المضاف ، وإكاله كما يلاحظ عند وجوده .

أى رجلين فازا بالسبق ؟ أى رجال فازوا بالسبق ؟ أى فتاة فازت . . . ؟ أى فتاتين . . . ؟ أى فتيات . . . ؟ ومن المفرد قول الشاعر :

أَتَجَزَعُ مِمَّا يُحَدِّثُ الدَّهْرُ لِلْفَتَى ؟ وَأَيُّ كَرِيمٍ لَمْ تُصِيبْهُ الْقَوَارِعُ ؟

فهى فى الأساليب السابقة - ونظائرها - اسم استفهام يُسأل به عن المضاف إليه كله . وهى فى الوقت نفسه مطابقة لمعناه تمام المطابقة . ولذا كانت بمعنى :

« كُـلُّ » الذى يقصد به المضاف إليه جميعه ، على حسب المراد من العموم فى المفرد ، أو : المثني ، أو : الجمع . فالمراد من « أى » هو المراد من المضاف إليه كاملاً ، ومدلولهما واحد . والمعنى فى الأمثلة السابقة : أى واحد من الرجال فاز ؟ أى اثنين منهم فازا ؟ أى جماعة منهم فازوا . . . و . . . وهكذا (١) .

(٢) المعرفة بشرط أن تكون دالّة على متعدد، ولا فرق فى التعدد بين أن يكون حقيقياً، أو : تقديرياً ، أو : بالعطف بالواو . فالتعدد الحقيقى ما يدل بلفظه الصريح المذكور فى الجملة ، على تشنية ، أو : جمع ؛ نحو : أى الفريقين أحق بالإعجاب ؟ . . . و . . . أيكم أحسنُ عملاً ؟ أى الرجال المهذب ؟ والمتعدد التقديرى : هو ما يدل بلفظه على مفرد له أجزاء متعددة (٢) ، بعضها هو المقصود بالاستفهام عند الإضافة ؛ فيكون « المضاف إليه » مفرداً فى ظاهره ؛ ولكنه متعدد فى التقدير ؛ بسبب تلك الأجزاء التى يتكون منها ؛ ويقوم المعنى على أساس ملاحظتها وتقدير وجودها ، برغم أنها غير موجودة فى الكلام ؛ فكأن « أى » ليست مضافة إلى معرفة مفردة ؛ وإنما هى مضافة - تقديرًا - إلى معرفة متعددة . وإن شئت فقل : إنّها ليست مضافة إلى المعرفة المفردة

(١) المراد : إن كان المضاف إليه ، النكرة واحداً فالمراد منها عموم ذلك الواحد ؛ لابعضه ، ولاجزء منه . وإن كان المضاف إليه مثني فالمراد منها الاثنان كاملين ؛ لا بعضهما ولا فرد منهما ، وكذلك إن كان جمعاً ؛ فإن المراد منها الجمع كله وسبب ذلك ما عرفناه من إيهام « أى » الذى يزيل إيهامها هو « المضاف إليه » فلا بد أن يتساوى فى المعنى ، لكىلا تختلف الدلالة نوعاً ، أو مقداراً بين المفسر والمفسر والمبين والمبين .

(٢) قد يدل المتعدد التقديرى على مفرد له أنواع متعددة ، لا على أجزاء متعددة فتكون الأنواع هى المقصودة عند الإضافة ويجرى عليها حكم الأجزاء ؛ نحو : أى الدينار دينارك ؟ أى الكسب أطيب ؟

مباشرة ، وإنما هي مضافة إلى كلمة محذوفة ، هي كلمة : « أجزاء » ، أو ما يشابهها ، مثل : أىّ الشجرة أنفع ؟ أىّ الوجه أجمل ؟ أىّ التمثال أدق ؟ تريد : أىّ أجزاء الشجرة أنفع ؟ أىّ أجزاء الوجه أجمل ؟ أىّ أجزاء التمثال أدق ؟ فكلية : « أى » فى الأمثلة السابقة — ونظائرها — مضافة إلى معرفة مفردة ، لها أجزاء هي الملحوظة عند الإضافة ، وعند السؤال بكلمة : « أى » التى معناها والمراد منها هو معنى المضاف إليه ؛ لما سبق من أنها مبهمه ، والذي يزيل إبهامها هو المضاف إليه ، فلا بد أن يتساويا معنى ؛ إذ لا يصح أن يختلف الموضح والموضح فى المعنى أو فى مقداره .

ولما كان المراد من المضاف إليه — فى الاستفهام — هو جزؤه لا كله وجب أن يكون المراد منها هو ذلك الجزء أيضاً . ولهذا يقال عنها إنها بمعنى : « بعض » من كل ، (يريدون : بعض المضاف إليه . . .) ويجيبون عنها بالأجزاء أيضاً ، فيجاب عما سبق بأنه : جذعها ، أو : ثمرها . . . أو . . . — العين ، أو : الأنف . . . و . . . — الرأس ، أو : الظهر . . . فكأن المضاف إليه متعدد ، أو أن « أى » مضافة ، والمضاف إليه كلمة محذوفة تدل على متعدد ، والتقدير : أىّ أجزاء كذا . والأمران سيّان .

والتعدد بالعطف يتحقق هنا بأن يُعطف على المعرفة المفردة معرفة مفردة أخرى بحرف العطف « الواو » دون غيره من حروف العطف — فينشأ من العطف التعدد المطلوب (أى : الذى يجعل المضاف إليه فى حكم المتعدد .) مثل : أىّ زراعة الفاكهة وزراعة القطن أربح ؟ تريد : أيّهما ؟ بمعنى : أىّ واحدة من زراعة الفاكهة والقطن أربح ؟ ومثل قول الشاعر :

ألاّ تسألون الناسَ ؛ أبىّ وأيسكمُ غداة التّقيّةِ ننا — كان خيراً أو أكرماً ؟

فإنه يريد : أيّنا (١) . . . و . . .

(١) ليس من اللازم فى حالة التعدد بالعطف . تكرار : « أى » ؛ بإعادتها بعد الواو ، فيصبح تكرارها وعدمه فى مثل : أى زراعة الفاكهة والقطن أربح ؟ أو : أى زراعة الفاكهة وأى زراعة القطن أربح . وإنما يجب تكرار « أى » وإعادتها بعد الواو إذا كان المعطوف عليه الأول ضميراً للمتكلم نحو :

فلنّ لقيتُكُ خالين لتعلمنْ أبىّ وأيكُ فارسُ الأحزاب ؟

وقال بعض المحققين : لا داعى للتقيد بهذا الشرط ، ورأيه حسن .

و «أى» في جميع هذه الصور التي تضاف فيها لمعرفة، هي اسم استفهام، يسأل به عن المضاف إليه المراد منه بعضه — كما تقدم — ، ومعناها في الوقت نفسه ينصب على بعضه هذا، أى: جزئه، لا على كله؛ فليس يراد منها معناه كاملا .

زيادة وتفصيل :

«أى الاستفهامية» لفظها مفرد مذكر دائماً^(١) أما معناها فيختلف بحسب ما تضاف إليه .

١ — فإن أضيفت إلى مُنْكَرٍ كانت بمعنى المضاف إليه كاملا، ولذا تعتبر بمعنى : « كل » — كما سبق — وفي هذه الحالة يجوز في خبر : «أى» وفي الضمير العائد إليها ، وفي كل ما يحتاج للمطابقة معها : إما مراعاة لفظها في الأفراد والتذكير في كل الحالات ، وإما مراعاة معناها الذي يوافق المضاف إليه في إفراده ، وتثنيته ، وجمعه ، وتذكيره ، وتأنيثه ، وهذا هو الأكثر والأفصح ؛ نحو : أى زميل أقبل ؟ وأى زميلين أقبل ، أو : أقبلا ؟ — أى زملاء أقبل ، أو : أقبلوا ؟ — أى زميلة أقبل أو أقبلت ؟ . . . — أى زميلتين أقبل ، أو أقبلتا . . . ؟ أى زميلات أقبل ، أو : أقبلن ، أو : . . . وهكذا

ب — وإن أضيفت إلى مُعْرِفٍ كان المراد منها بعضه ، ولذا تعتبر بمنزلة كلمة : « بعض » ، أو تعتبر أنها مضافة لكلمة محذوفة، تقديرها : « أجزاء » ، مثلا . كما شرحنا ، فيجب — في الأفصح الأغلب — مراعاة لفظ : «أى» في إفراده وتذكيره عند الإخبار عنها ، وعود الضمير إليها ، وكل ما يحتاج للمطابقة^(٢) ولا عبرة بتثنية المضاف إليه أو جمعه أو تأنيثه .

(١) ومثلها الشرطية ، كما سيحىء عند الكلام عليها في ص ٩٥ .

(٢) المناسبة أخرى ذكرنا ما سبق في ج ١ ص ٢٦٣ م ٢٦٦ باب الموصول .

ب - أى الشرطية : اسم شرط جازم ، معرب ، يجزم فعل الشرط والجواب معاً ؛ كقولهم : أى صاحب يصحبك لغاية يرجوها ، يهجرُك بعد إدراكها . وهو يفيد تعليق الجواب على الشرط ؛ فإذا وقع الشرط وتحقق ، وقع الجواب وتحقق تبعاً لذلك ، وإلا فلا يقع ^(١) . . .

وهذا الاسم عام مبهم ؛ فهو صالح لأن يراد منه كل أمر من الأمور الحسية والمعنوية . ولكن هذا التعميم والإبهام يزول بالمضاف إليه ؛ فإنه يحدد المراد ويعينه ؛ (كالشأن فى جميع أنواع « أى » المضافة) .
ومن الواجب إضافة « أى » الشرطية لفظاً ومعنى معاً ، أو معنى فقط ؛ كالمثال السابق ، ونحو : أى . . . يصحبك لغاية يهجرُك بعد إدراكها .

ويجوز إضافتها لنكرة مطلقاً (دالة على أفراد ، أو : على تشية ، أو : جمع) ؛ نحو : أى ضعيف يستعين بى أعاونته - أى ضعيفين يستعينا بى أعاونتهما - أى ضعفاء يستعينوا بى أعاونتهم - أى ضعيفة تستعين بى أعاونتها - أى ضعيفتين تستعيننا بى أعاونتهما - أى ضعيفات يستعين بى أعاونتهن . . . و . . .

وكذلك يجوز إضافتها إلى معرفة بشرط أن تكون هذه المعرفة دالة على متعدد حقيقى ، أو : « تقديرى » ، أو « بالعطف » ، (والمراد به : عطف معرفة مفردة ^(٢) على الأولى بالواو وخاصة . . .) وقد شرحنا أنواع التعدد الثلاثة ، ومعنى كل ^(٣) . فن أمثلة التعدد الحقيقى : أى الرجال يكثر مزحه تضع هيبته . ومن أمثله التعدد التقديرى : أى الوجه يعجبك يعجبني ؛ بمعنى : أى أجزاء الوجه . ومن أمثلة العطف بالواو وخاصة ، أى وأيك يتكلم يحسن اختيار كلامه ؛ بمعنى : أيئسنا . . . ونحو : أى الزراعة وأى الصناعة يخلص له صاحبه يدرك أبعد الغايات ، بمعنى : أيهما . . .

وإذا أضيفت « أى » إلى نكرة كان معناها ومدلولها المراد هو : المضاف

(١) كما سيبيء البيان فى بابہ الخاص : (عوامل الجزم) .

(٢) وهى التى لا تدل على متعدد . (٣) فى ص ٩٢ .

إليه جميعه ، وهو : النكرة كاملة ؛ ولهذا تكون بمنزلة : « كل » .

أما إذا أضيفت إلى معرفة فإن معناها والمراد منها هو بعض المضاف إليه لا كله ، ولذا تكون بمعنى : بعض .

« فأى » الشرطية كالاستفهامية في وجوب الإضافة لفظاً ومعنى معاً أو معنى فقط ، وفي إضافتها إلى النكرة مطلقاً وإلى المعرفة بشرط التعدد ، وفي أنها في الحالة الأولى تكون بمعنى : « كل » ، وفي الثانية بمعنى : « بعض » .

والشرطية — كالاستفهامية ؛ لفظها مفرد مذكر دائماً . ومعناها يختلف بحسب ما تضاف إليه فإن أضيفت لنكرة جاز في خبرها ، وفي الضمير العائد إليها ، وفي كل ما يحتاج للمطابقة معها — مراعاة لفظها ، أو : مراعاة المضاف إليه — وهو الأحسن — على الوجه الذى وفيناه من قبل في « أى » الاستفهامية . وإن أضيفت لمعرفة وجب — فى رأى الأحسن — مراعاة لفظها دون المضاف إليه . هذا مراعاة اللفظ أو المعنى مقصور على الاستفهامية والشرطية ، كما ألفنا^(١) .

ح — « أى » الموصولة : اسم مبهم ، بمعنى : « الذى » نحو : اصطفت من الإخوان أيهم هو أكرم خُلُقاً ؛ بمعنى : الذى هو أكرم خُلُقاً فيهم ، وهى معربة إلا فى حالة واحدة^(٢) . ولا بد من إضافتها لفظاً ومعنى معاً — كالمثال السابق — أو معنى فقط ؛ نحو : حمدت من الرجال أيّاً هو أشدّ عزمًا ، وأصدق قيلاً . والأصل : أيّهم هو أشدّ ويزيل لإبهامها المضاف إليه والصلة معاً ، وأحدهما لا يكتفى . ولا تضاف إلى النكرة — فى رأى الأقوى^(٣) — وإنما تضاف إلى المعرفة ، بشرط أن تدل المعرفة على متعدد حقيقى ،

(١) فى هامش ص ٩٤ .

(٢) تفصيل الكلام على إعرابها وبنائها مدون فى ح ١ باب الموصول م ٢٦ .

(٣) لأن معنى « أى » هو معنى « الذى » المراد منها واحد معين ؛ فلا بد أن يكون المضاف إليه واحداً معيناً : (معرفة) ذلك أن « أى » مبهم ، يزيل لإبهامها المضاف إليه — كما عرفنا — فهو المفسر والموضح لها . ولما كان معناها معنى « الذى » المعرفة وجب أن يكون المضاف إليه معرفة أيضاً ؛ لكيلا تختلف الدلالة بين المفسر والمفسر ، وهذا لا يجوز . ويجب عند المطابقة مراعاة لفظها فقط .

أو تقديريّ، أو بالعطف بالواو - على الوجه المشروح فيما سلف^(١) - ؛ فمثال التعدد الحقيقي : يعجبني أيكم هو حريص على رفعة وطنه - ومثال التعدد التقديري : أصلح أيّ التمثال هو معيب، بمعنى : أيّ أجزاء التمثال . . . ومثال التعدد بالعطف بالواو : اقتن أيّ الصورة الرائعة، وأيّ الدمية هو أبداع . ولا بدّ في المطابقة من مراعاة لفظها .

د - « أيّ » التي تقع نعتاً للنكرة : اسم معرب ، مبهم ، يزيل المضاف إليه إبهامه . والغرض منها الدلالة على بلوغ المنعوت الغاية الكبرى ؛ مدحاً أو ذمّاً ؛ نحو : أعجبت برجلين من أعظم رجالات التاريخ ؛ هما العادلان : عمر بن الخطاب ، وعمر بن عبد العزيز ، وأولهما صحابيٌ جليلٌ ، أيّ صحابيٌّ ، والآخر خليفة أمويّ أيّ خليفة . ونحو قولهم : أودى الظلم بكثير من الدول ، وقضى على أهلها ما انغمسوا فيه من ترف ، وما انتشر بينهم من فساد . فلقد كان ظلماً أيّ ظلم ، وترفاً أيّ ترف ، وفساداً أيّ فساد .

وتختص « أيّ » النعتية بأحكام ثلاثة مجتمعة هي : وجوب إضافتها لفظاً ومعنى معاً ، وأن يكون المضاف إليه نكرة - في الغالب - ؛ مفردة أو غير مفردة ، وأن تكون هذه النكرة مماثلة للمنعوت في التنكير^(٢) ، وفي اللفظ والمعنى معاً ، أو في المعنى فقط ؛ نحو : استمعت إلى شاعرة أيّ شاعرة ، وإلى فتاة أيّ شابة . ونحو مررت بشاب أيّ فتى ، وطبيب أيّ نيطاسي . ولا يجوز استمعت إلى شاعرة أيّ مهندسة ، ولا إلى فتاة أيّ عالمة ، ولا إلى رجل أيّ طبيب . . .

* * *

(١) ص ٩٢ .

(٢) هذا يقتضي أن يكون المنعوت نكرة كذلك . وسيجيء في الزيادة رأى لا يشترط التنكير فيه ولا في المضاف إليه كما سيجيء إشارة له في باب النعت ص ٣٧٨ .

زيادة وتفصيل :

اشترطت كثرة النحاة في « أَى » النعتية تنكير المضاف إليه والمنعوت . ولكن آخرين لم يشترطوه فيهما كما في بعض المطولات ومنها شرح التصريح ؛ فقد جاء في الجزء الثاني منه في باب الإضافة عند الكلام على « أَى » النعتية ما نصه : (قال المصنف في الحواشي لا أجد مانعاً أن يقال : مررت بالرجل أَى الرجل ، وبالغلام أَى الغلام ، كما جاز أطلعنا شاة كل شاة ، وهم القوم كل القوم ، فأضيفت - كل - إلى النكرة والمعرفة) اهـ .

يريد أن كلمة : « كل » هنا للدلالة على الغاية الكبرى في المنعوت ، وقد أضيفت للنكرة والمعرفة فهي في تأدية المعنى مثل : « أَى » ؛ فحق « أَى » أن تكون مثلها في الإضافة للنكرة والمعرفة . وهو رأى حسن فيه تيسير . ولكن الأول أحسن وأعلى ؛ لأنه المسائر للمسموع الأفصح .

ومن أمثلة وقوعها نعتاً : أن يكون المنعوت مصدراً مبيناً قد حذف ، ونابت عنه صفته ^(١) نحو : - تعلمت أَى تَعَلَّم ^(٢) . والأصل تعلمت : تعلمت أَى تعلم

* * *

(١) لأنها من الأشياء التي تصلح للنيابة عنه . وقد سبق في الجزء الثاني ص ١٧٣ م ٧٥ من باب المفعول المطلق - سرد تلك الأشياء وتجيء في ص ٣٧٨ و ٣٩٨ إشارة لهذا .

(٢) هذا التعبير صحيح فصيح ، وبيان الكلام عليه وعلى ما يصلح للنيابة عن المصدر المؤكد والمبين - مدون في موضعه من الجزء الثاني ص ١٧٣ م ٧٥ .

هـ - « أَى » التى تقع حالا : اسم معرب مبهم يدل على ما تدلُّ عليه الحال من بيان هيئة صاحبها ، المعرفة فى الغالب .

ويزول الإبهام عن « أَى » بالمضاف إليه - كباقي أنواع « أَى » المضافة - ويشترط فى هذا المضاف إليه أن يكون نكرة مذكورة فى الكلام فلا يجوز قطعها عن الإضافة ؛ نحو : لله أبو بكر أَى خليفة ، وخالدُ بنُ الوليد أَى قائد (١) .

* * *

وفما يلى تلخيص ما سبق (٢) من أنواع : « أَى » المضافة ، وحكم إضافة كل ، والغرض منه ، وبيان المضاف إليه :

(١) لم أصادف نصاً يعرض للفظ : « أَى » الحالية من فاحية تذكيره ، ولا للضمير العائد عليه ، وقد يكون السبب أن الضمير يعود على صاحب الحال ، فلا حاجة لعودته إلى « أَى » .

(٢) وقد أشار إليه ابن مالك إشارة بمجملته موجزة حيث يقول :

وَلَا تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفٍ أَيًّا . وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفْ
أَوْ تَنَوَّ اجْزَاءَ ، وَأَخْصَصْ بِالْمَعْرِفَةِ مَوْصُولَةً أَيًّا . وَبِالْعَكْسِ الصِّفَةَ

يريد : لا يجوز إضافة « أَى » للمفرد المعرفة إلا مع تكرارها ، أو مع ذية الأجزاء (بتقدير مضاف إليه محذوف ، يدل على الأجزاء ، أو : مع ملاحظة ما فى المضاف إليه من أجزاء ، إن كان ذا أجزاء) وهو يقصد بالحكم السالف « أَى » الاستفهامية والشرطية والموصولة : لأن هذه الثلاثة هى التى تضاف للمعرفة . أما « أَى » التى تقع وصفاً (ويريد بها : التى تقع حالا ، أو نعتاً) فلا تضاف إلا للنكرة ، فى الأغلب (فهى عكس الموصولة كما يقول :) . وكما يفهم من كلامه أن الثلاثة الأولى تضاف للمعرفة ، وأن الأخيرتين لا يضافان إليها - يفهم كذلك أن الاستفهامية والشرطية يضافان للنكرة أيضاً ، بدليل أنه صرح بعد ذلك بتخصيص الموصولة بالمعرفة ؛ والموصوفة (بنوعها النعتية ، والحالية) بالنكرة . فهذا التخصيص يدل على الاثنين الأولين غير مخصصتين بمعرفة ولا بنكرة . ويؤيد هذا بيته التالى :

وَإِنْ تَكُنْ شَرْطًا أَوْ اسْتِفْهَامًا فَمُطْلَقًا كَمُلِّ بِهَا الْكَلَامَا

يريد : كمل الكلام بها وبما أضيفت إليه مطلقاً ، (تكميلاً مطلقاً ، سواء أكان المضاف إليه نكرة أم معرفة) . وقد شرحنا المعرفة التى تقع مضافاً إليه للثلاثة الأولى ، وشرطها .
أما قوله : « موصولة » « أيا » فكلمة « موصولة » حال مقدمة من كلمة « أيا » والأصل : وأخصص بالمعرفة « أيا » - موصولة .

نوع «أى»	حكم إضافتها	الغرض من «أى»	بيان المضاف إليه
الاستفهامية	واجبة الإضافة لفظاً ومعنى معاً ، أو : معنى فقط ؛ ليزيل المضاف إليه إبهامها .	السؤال عن المضاف إليه ، مع تضمينها معناه كاملاً أو مجزأ ؛ على حسب حاله من التذكير أو التعريف .	النكرة مطلقاً ، والمعرفة بشرط تعددها . وتكون « أى » مع النكرة بمعنى : « كل » ومع المعرفة بمعنى : « بعض » . ولهذا المعنى أثره المختلف في المطابقة .
الشرطية	كالسابقة .	تعليق جوابها على شرطها ، مع أدائها معنى المضاف إليه ضمناً .	كالسابقة
الموصولة	كالسابقة . ولكن لإبهام الموصولة لا يزول إلا بالمضاف إليه وبالصلة معاً ؛ وأحدهما لا يكفي .	بمعنى « الذى » الدالة على واحد معين .	المعرفة — غالباً — بشرط تعددها ويجب عند المطابقة مراعاة لفظها .
النعية	واجبة الإضافة لفظاً ومعنى معاً ؛ ليزيل المضاف إليه إبهامها .	وصف منعوته النكرة بالغاية الكبرى ، مدحاً أو ذمماً . — وهذا هو الأكثر —	النكرة ، بشرط مماثلتها المنعوت في لفظه ، ومعناه ، (وتنكيره — فى الأكثر —)
الحالية	كالنعية .	بيان هيئة صاحب الحال المعرفة .	النكرة .

« ملاحظة » : من هذا الجدول وما سبقه يتبين أن : ل « أى » المضافة ثلاثة أحوال - فى أشهر اللغات ، وأفصحها - هى الإضافة للنكرة والمعرفة ؛ وذلك فى الشرطية والاستفهامية ، والإضافة للمعرفة فقط ؛ وذلك فى الموصولة ، والإضافة للنكرة فقط ؛ وذلك فى التى تقع نعتاً ، أو : حالاً .

* * *

لَدُنْ^(١) وعِنْدَ^(٢) - ظرفان مبهمان ملازمان - فى أكثر حالاتهما - للإضافة ؛ لفظاً ومعنى معاً .

وفائدتهما : الدلالة على مبدأ الغاية^(٣) الزمانية أو المكانية . « نحو :

(١) فيه لغات كثيرة ؛ فيكون على وزن : عَصْدُ - جَبَرُ - وَبَيْدُ - قُلْتُ . . . وقد تحذف نونُه ويصير على وزن : هَلْ - أو : قُلْ - أو : عَلْ . . . ويحسن - اليوم - الاقتصار على الأولى الشائعة وما عداها نستعين به على فهم ما ورد منه فى النصوص العربية القديمة . وإذا أضيف بعد حذف نونه وجب إرجاع النون .

(٢) سبقت الإشارة لذين الظرفين بمناسبة أخرى فى باب الظروف ج ٢ ص ٢٣١ م ٨٩ وتركنا هنا بعض ما سجلناه هناك ؛ اكتفاء بما سبق .

(٣) لإيضاح معنى الغاية الزمانية والمكانية نسوق بعض الأمثلة التى توضحها ، منبهين إلى أن الغاية لها معان أخرى تختلف باختلاف الموضوعات ، وتذكر فى مناسباتها . (كما سجلنا هذا فى ج ٢ ص ٢٣١ م ٧٩ من الطبعة الأخيرة ، وكما سيجىء فى هامش ص ١٢١ حيث أوضحنا معنى الغاية هناك بما يناسب الموضوع) .

١ - فى مثل : سافرت من لدن بيتنا إلى الضاحية ، تشتمل الجملة على الفعل : « سافر » ، والسفر يقتضى الانتقال من مكان إلى آخر . فلا بد لتحقيقه من نقطة مكانية معينة يبتدى منها ، وأخرى ينتهى إليها . أى : لا بد له من مكان ابتداء ، ومكان انتهاء ، محددين ، مضبوطين ؛ كالذين هنا ، وهما : البيت والضاحية . وبين نقطتي الابتداء والانتهاء مسافة محصورة بينهما ، لا محالة . ويطلق على مجموع الثلاثة اسم اصطلاحى ، هو : « الغاية المكانية » أى : « المسافة المكانية » أو « المقدار المكافى » ، وهى تشمل كما نرى مكاناً محدوداً ، محصوراً ، له بداية ونهاية معينتان ، ومسافة تصل هذه بتلك . وقد دخل لفظ « لدن » على كلمة هى بداية الغاية ؛ فدخوله على هذه الكلمة - وعلى نظائرها - يرشد إلى أنها أول جزء من أجزاء الغاية ، أو أنها نقطة البداية .

ولو قلت : سافرت من لدن الصبح إلى العصر ، لدل الفعل ، « سافر » على أن السفر استغرق زمناً محدداً معيناً ، له بداية زمنية معروفة ، ونهاية زمنية معروفة كذلك ؛ فله نقطتا ابتداء وانتهاء ، زمنتان ، مضبوطتان ، وينحصر بينهما مقدار زمنى يصلهما . ويتكون من مجموع الثلاثة (أى : من نقطة البداية ، ونقطة النهاية ، وما بينهما) ما يسمى فى الاصطلاح : « الغاية الزمانية » بمعنى : « المقدار الزمانى » =

مشيت من لدن الجبل إلى النهر ، وقضيت في المشي من لدن صباحنا إلى

= ودخول لفظة « لدن » على الكلمة التي بعده يرشد إلى أن هذه الكلمة نفسها هي نقطة البداية أى : أول جزء من أجزاء الغاية .

ويفهم مما سبق أن « لدن » ، و « عند » اسمان يدلان على ما بعدهما . . فسمى كل منهما : نقطة البداية نفسها ، وليس « الابتداء » الذي هو أمر معنوى . ولهذا كانا اسمين - عند النحاة - دون « من » ومنذ الحرفين اللذين معناهما الابتداء المعنوى . فإضافة « لدن » ، و « عند » إنما هي من إضافة الاسم إلى معناه . (هذا وقد أطلنا الكلام - في ج ١ ص ٥٦ م ٦ - عن سبب تفرقهم بين كلمة : « ابتداء » واعتبارها اسماً ، وكلمة : « من » الجارة المفيدة للابتداء واعتبارها حرفاً) .

لكن قد يخطر على البال السؤال الآتى : إذا كان لفظ « لدن » للدلالة على بداية الغاية فما الداعي لحجىء الحرف « من » قبله ومعناه الابتداء أيضاً ؟ أجاب النحاة عن هذا إجابة غير مقنعة ؛ فقالوا : إن دلالة « لدن » على بداية الغاية ليست مألوفة في الأسماء ؛ فجاء الحرف « من » ليكون بمنزلة الدال على ذلك ، ولهذا يكون في الأعم الأغلب مذكوراً . (راجع حاشية ياسين على شرح التصريح في هذا الموضع) والسبب الحق هو استعمال العرب القدامى ، دون تعليل آخر .

ب - ما سبق يقال في الظرف : « عند » فلو وضعناه مكان « لدن » في الأمثلة السالفة - وأشباهها - لم يتغير الأمر ؛ ففي مثل : قرأت الكتاب من عند المقدمة إلى الخاتمة ، نجد الفعل : « قرأ » لا يتحقق كاملاً إلا بنقطة مكانية معينة تبتدئ منها القراءة ؛ هي المقدمة ، ونقطة أخرى محددة تنتهى إليها ؛ هي الخاتمة ، وبين النقطتين المكانييتين مسافة مكانية تصل بينهما هي المسافة الأخرى المكتوبة ، ومن اجتماع الثلاثة : (أى من نقطة البداية المكانيية ، ونقطة النهاية المكانيية ، وما بينهما) يتكون ما يسمونه : « الغاية المكانيية » التي يحىء الظرف « عند » ليدل على أن المضاف إليه هو نقطة البداية فيها .

وإذا قلت : قرأت الكتاب من عند العصر إلى المغرب نشأت الغاية الزمانية التي تتكون من اجتماع تلك الثلاثة ويدخل الظرف « عند » على أول جزء منها فيكون وجوده دليلاً على أن ما بعده (وهو المضاف إليه) نقطة البداية الزمانية . . .

ما تقدم يتضح الفرق بين « الغاية » ومبدأ الغاية ، الذى يدل عليه « لدن » أو « عند » فالغاية تشمل الأجزاء الثلاثة ، أما مبدأ الغاية فهو الجزء الأول منها دون الجزأين الآخرين . وكذلك يتضح المراد من قولهم : (إن معنى : « لدن » ، و « عند » هو الدلالة على مبدأ الغايات الزمانية أو المكانيية) .

ويصح وضع أحدهما مكان الآخر ؛ فيقال : جئت من عند الصديق ، أو : من لدن الصديق . وفى القرآن الكريم : « آتيناه رحمة من عندنا ، وعلمناه من لدننا علماً » فلو وضع أحد الظرفين مكان الآخر لحاز ، ولم يمنع منه مانع إلا كره التكرار اللفظي بغير داع بلاغى .

ح - إذا دخل « لدن » ، أو : « عند » على بداية الغاية فليس من اللازم أن يذكر معها اللفظ الدال على النهاية ، إذ يكفي أن يشتمل الكلام على البداية وحدها ما دام المقام يكتفى به .

د - ليس الأمر في كل ما سبق مقصوراً على الأفعال التي تعمل في الظرف وتحتاج في تحقيق معناها إلى غاية زمانية أو مكانية ، وإنما الأمر يشمل كل عامل آخر لا يتحقق معناه كاملاً إلا بذكر الغاية ؛ يتساوى في هذا أن يكون العامل فعلاً أو شبه فعل ، أو اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، أو غير ذلك مما يعمل . . .

الضّحّا . ويصحّ في المثالين وضع الظرف : « عند » مكان « لدن » .

ولكن استعمال « عند » في بدء الغاية الزمنية قليل ، وهو — مع قلته — قياسي ؛ كالحديث الشريف : الصبر عند الصدمة الأولى . وقولنا : السفر عند الساعة الثامنة .

و « لدن » ، و « عند » يختلفان — بعد هذا — في أمور أشهرها ستة :
 « الأول » أن « لدن » ظرف يكاد يلزم الدلالة على بدء الغايات . وقد يستعمل أحياناً للدلالة على مجرد الحضور . أما « عند » فيستعمل كثيراً في الدلالة على بدء الغايات وفي الدلالة على الحضور المجرد ، مثل : جلست عندك . فإنّ تحقق معنى الجلوس لا يقتضى ابتداءً مكانياً معيناً ، أى : لا يستلزم تعيين نقطة البدء المكاني ؛ إذ لو كان له ابتداء مكاني لوجب أن يكون له انتهاء مكاني أيضاً ؛ لعدم وجود ابتداء بغير انتهاء . فأين مكان انتهاء الجلوس في المثال السابق وأشباهه ؟ لا وجود له . وعلى هذا لا ابتداء له أيضاً . فمن القليل أن يقال : جلست من لدنك ، وتشدّد بعض النحاة فمنعه ، وليس بممنوع ؛ ولكنه قليل .

الثاني — أن « لَدُنْ » مبنى على السكون في أكثر لغات العرب . أما « عند » فعرب عندهم .

الثالث — أن « لدن » قد يتجرّد للظرفية المباشرة^(١) ، ولكن الأغلب أن يخرج منها إلى « شبه الظرفية » ؛ وهو الجر « بمن » (فيكون ، مبنياً على السكون في محل جر « بمن ») . أمّا « عند » فينصب كثيراً على الظرفية المباشرة ، أو يعجر « بمن » . والغالب أنه لا يدل على بدء الغايات إلا إذا كان مسبوقاً بهذا الحرف الجار ، فإن لم يكن مسبوقاً به كان — في الغالب — للدلالة على مجرد الحضور ، لا لبدء الغاية . وجره « بمن » على كثرته قليل بالنسبة لجر « لَدُنْ » به .

(١) فيكون مبنياً على السكون في محل نصب .

الرابع — أن « لدُنْ » يضاف ^(١) للمفرد — كالأمثلة السالفة — ويضاف للجملة بنوعيتها أيضاً . وإذا أضيف للجملة كان مقصوراً على بداية الغاية الزمانية دون المكانية ، إذ الأرجح أن الظروف المكانية لا يضاف منها شيء للجملة إلا : « حيث » كما سبق ^(٢) . فمن أمثلة إضافته للجملة الفعلية قول الشاعر :

صريعٌ غَوَّانٌ راقِئَهِنَّ ورُقْنَهْ لَدُنْ ^(٣) شَبَّ حَتَّى شَابَ سُدُ الدَّوَابِّ
ومثال الاسمية : وتَدُكُرُ نُلْعَمَاهُ لَدُنْ أَنْتَ يَا فَعُ . . .
وعلى هذا يكون المضاف إليه بعد « لدُنْ » مجروراً لفظاً إن كان معرباً ، ومجروراً محلاً إن كان مبنياً أو جملة .
أما « عند » فلا يضاف للجملة ؛ فالمضاف إليه بعده مجرور لفظاً إن كان معرباً ، ومحلاً إن كان مبنياً .

الخامس — أن « لدن » قد يستعمل مفرداً ^(٤) مع ظرفيته ؛ بشرط أن يقع بعده كلمة : « غُدُوَّة » — من غيره فاصل بينهما — منصوبة ، أو مرفوعة أو مجرورة ، نحو : مكثت هنا لدن غدوة حتى الغروب . فالنصب على اعتبارها خبراً لكان المحذوفة مع اسمها ، والتقدير : لدن كان الوقتُ غُدُوَّةً . . . والرفع على أنها فاعل لكان التامة المحذوفة التي معناها : ظهرَ ووُجِدَ ؛ والتقدير : لدُنْ كانت غُدُوَّةٌ أَى : ظهرت غُدُوَّةٌ ووُجِدَتْ . وعلى هذين الإعرابين يسكون الظرف « لدُنْ » مضافاً للجملة تقديراً . وليس مفرداً . أما على إعراب : « غُدُوَّةُ المنصوبة تمييزاً ، سماعياً ، صاحبه « لدُنْ » المفرد ، أو منصوبة على التشبيه ، بالمفعول به ^(٥) فلا يكون « لدُنْ » مضافاً على الصحيح . والأخذ بالإعرابين

(١) وهو مضاف مع بنائه .

(٢) في هامش رقم ٢ من هامش ص ٦٨ .

(٣) الظرف « لدن » تنازعه ثلاثة عوامل : هي : صريع — راق ، الأولى — راق ، الثانية .

(٤) غير مضاف لفظاً ولا معنى .

(٥) يقولون في هذا الإعراب كلاماً يجدر بنا إهماله ، وعدم التعويل ، هو : أن « لدن » في

آخرها نون ماكنة ، قبلها دال تفتح ، أو تضم ، أو تكسر ، وقد تحذف نونها ؛ فالدال في ضبطها المتعدد شابهت في =

الأولَينِ ، أفضل ؛ لبعدهما عن التكلف ، والتعقيد ، والضعف .
والجر على اعتبار « لدن » مضافاً أيضاً و « غدوة » هي المضاف إليه
المجرور .

أما « عند » فلا ينقطع عن الإضافة إلا إذا ترك الظرفية وصار اسماً محضاً :
كأن يقول شخص : عندي مال . فيقول له آخر : وهل لك عند ؟ .
فكلمة « عند » هنا مبتدأ مرفوع . ومثل : الكتابُ عندي . فيقال : هل
يصونه عندك ؟ فكلمة : « عند » فاعل مرفوع . وهي في المثالين - وأشباههما -
اسم خالص الاسمية ، لا علاقة له بالظرفية .

السادس - أن « لدن » لا يكون إلا فضلة ، لأنه ظرف غير متصرف
(فهو مقصور على النصب على الظرفية ، أو الخروج منها إلى الجر بمن)
بخلاف « عند » فإنه قد يكون عمدة في مثل : السفر من عند البيت . فالجار
والمجرور هما - أو متعلقهما - الخبر . ولما كان الخبر عمدة ، وكلمة : « عند »
جزء منه وقد اشتركت في تكوينه ، صارت مشتركة - تبعاً لذلك - في
وصفه بأنه عمدة . ولا يصح أن يقال : السفر من لدن البيت ، لأن هذا يخرج
« لدن » من نوع الفضلة إلى العمدة ^(١) .

=الحركات الإعرابية في التبدل . وكذلك شابهت النون التنوين ؛ من جهة جواز حذفها ؛ فصارت : « لدن
غدوة » في اللفظ مثل : راقود خلاً ؛ فنصب « غدوة » على التمييز للمفرد بـ « لدن » مثل نصب كلمة :
« خلا » بـ راقود . أما نصبه على التشبيه بالمفعول به فلأنه عندهم مثل : أنا مكرم علياً . فإن « نون »
لدن تثبت تارة وتحذف أخرى ، كنون التنوين في اسم الفاعل فعملت عمله . . . (راجع المطولات
ومنها شرح التصريح في هذا الباب والموضع .) وهو كلام جدلي محض ، بعيد عن الواقع الحق . وقد
ذكرناه ليطلع عليه المتخصصون ثم هملوه إن شاءوا . لأن السبب الحق كلام العرب .
(١) وفي « لدن » يقول ابن مالك . :

وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً « لَدُنْ » فَجَرُّ وَنَصْبُ « غُدْوَةٍ » بِهَا عَنْهُمْ نَدَرُ

يريد : أن العرب ألزموا « لدن » الإضافة ، فجر المضاف إليه . (يشير بهذا إلى أن عامل الجر في
الإضافة هو المضاف نفسه) ثم استدرك فقال ، إنه قد يتجرد من الإضافة وينصب في النادر كلمة
معينة هي « غدوة » دون غيرها .

زيادة وتفصيل :

يقول بعض النحاة : لو عطف على : « غُدُوَّةٌ » المنصوبة - نحو :
أختار السباحة لدنْ غُدُوَّةٍ وَعَشِيَّةٍ - أو جاء لها تابع آخر ، جاز نصب التابع ؛
مراعاة للفظ المتبوع الآن ؛ وجره مراعاة لأصل المتبوع ؛ إذ الأصل
في كلمة : « غُدُوَّةٌ » أن تكون « مضافاً إليه » مجروراً . فلا مانع عندهم من
جرّ التابع على « تَوَهَّمُ » أن المتبوع مجرور . ولم يوافق على هذا الرأي آخرون
بجدة جدلية .

والحق أن الالتجاء إلى الإعراب « التوهمي » كالالتجاء إلى الإعراب
« للمجاورة » كلاهما التجاء إلى ما لا يصح الاستناد إليه . وقد كررنا
هذا في مواضع مختلفة (ومنها رقم ٣ من هامش ص ٨ السابقة ، وص ٤٥٤ ج ١
م ٤٩) وبخاصة إذا عرفنا أن أصحابه لا يؤيدونه بالأمثلة الواردة التي تكفي
للإقناع بقياسيته .

وليس من اللازم عند استعماله في الزمان أن يكون الاجتماع والتلاقي متصلين فعلاً ؛ وإنما يكفي أن يكونا متقاربين غاية التقارب ، حتى كأنهما متصلان من شدة التقارب الزمنيّ ، مع أنهما غير متقاربين في الواقع ؛ كقولهم في وصف حركات الحصان السريع : إنها كرت مع فترّ ، وإقبال مع إدبار . فاجتماع الكر والفر في زمان واحد محال ، وكذلك اجتماع الإقبال والإدبار ؛ فالمراد من الاجتماع الزمنيّ هنا شدة التقارب . وكقولهم للحزين الضائق : « لا تحزنْ فإن مع العسر يسراً ، وإن مع اليوم أخاه الغد ، يقبل بالخير والإسعاد » . فالعسر واليسر لا يجتمعان في زمان واحد لإنسان وكذلك اليوم والغد وإذا المراد من الاصطحاب الزمنيّ والاجتماع قد يكون حقيقياً ، وقد يكون بمعنى التقارب الشديد . ومثال صلاحه للأمرين قولهم : احتفينا بالعلماء الأجانب مع علمائنا ، وكرمناهم مع النابغين من رجالاتنا .

وكلمة : « مع » بدلالاتها السالفة ، ظرف غير متصرف ، ملازم — في الأغلب — للإضافة لفظاً ومعنى ، وللإعراب ؛ فهو منصوب على الظرفية بالفتحة . وقليل منهم يبنيه على السكون في كل حالاته ، إلا إذا وقع بعده حرف ساكن فيبنيه على الكسر ؛ للتخلص من التقاء الساكنين ، أو على الفتح للخفة ^(٢) فيقول مع البناء على السكون : لا آمن مع ظلم الوالي ، ولا عمران مع طغيانه . ويقول عند التقاء الساكنين :

قد يدرك المتأني بعض حاجته وقد يكون مع المستعجل الزللُ

بناء كلمة : « مع » على الفتح أو الكسر .

الثانية — أن تكون بمعنى : « عند » ^(١) ، ومرادفة لها ، في إفادة معنى

(١) سبق الكلام عليها في ص ١٠١ وفي ج ١ ص ٢٢٢ م ٨٩ .

(٢) إذا بنيت على الفتح عند هؤلاء وهي مضافة فكيف ندرك أن الفتحة في آخرها فتحة إعراب أو فتحة بناء؟ يكون التمييز بالقرائن ؛ كأن نعلم أن الناطق بها فرد من تلك القبائل القليلة التي تبنيها ، أو من يحاكمهم .

الحضور المجرد ، فتكون ظرفاً لا دلالة فيه على اجتماع ومصاحبة ، وتكون معربة ، مضافة ، واجبة الجر « بَيْنَ » الابتدائية ؛ نحو : الكفيل على اليتيم يرعاه ، يصون ماله . وإذا أراد البذل والعطاء فلينفق من مَعِهِ ؛ لا من مع اليتيم .

الثالثة — أن تكون اسماً لا ظرفية معه ومعناها « جميع » أو « كل » وتدل على مجرد اصطحاب اثنين — أو أكثر — واجتماعهما في وقت واحد ، أو وقت متعدد ، وفي هذه الحالة تكون معربة ، منصوبة ، منونة على أنها حال ، أو : خبر ، وهي في الصورتين مؤولة بالمشتق ، ومفردة ؛ (أى : لاحظ لها من الإضافة مطلقاً^(١)) . وكذلك لاحظ لها من الدلالة على اتحاد في الزمان أو المكان بعد أن تجردت للاسمية المحضة ، إلا بقيرنة . فثالها حالا للمثنى : أقبل الزعيان معاً ؛ وقول الشاعر : فلما تفرقنا كآنى ومالكاً — لطول اجتماع^(٢) — لم نَبِتْ ليلةً معاً ومثال جماعة الذكور :

وَأَفْنَى رَجَالِي فَبَادُوا مَعًا فَأَصْبَحَ قَلْبِي بِهِمْ مُسْتَفْزَرٌ^(٣)
ومثال جماعة الإناث : إِذَا حَنَنْتَ^(٤) الْأُولَى سَجَعَنْ^(٥) لَهَا مَعًا^(٦) .
ومثالها خبراً : المجاهدان ، أو : المجاهدون معاً^(٧) ، أى : موجودان معاً ، أو : موجودون معاً . والمراد : مجتمعان ، ومجتمعون . . . ونحو قول القائل : « أفيقوا بنى حرب ، وَأَهْوَأُؤْنَا مَعًا » ؛ أى : وأهواؤنا مجتمعاً .
وقوله : أَوْفَى صَحَابِي حِينَ حَاجَاتُنَا مَعًا . . .

- (١) تلزم إضافة : (مع) حين يذكر قبله أحد المصطحبين ، نحو : كنت مع الأخ . فإن سبقه المصطحبان لم يبق ما يضاف إليه ، فينصب منوناً . (انظر « ١ » في الزيادة الآتية) .
(٢) اللام هنا بمعنى : « مع » أو : « بعد » . (٣) استفزه الأمر : أزعجه .
(٤) الكلام عن الحمام . حنت الحمامة ، أى : ترنمت بصوت فيه رقة وحنان .
(٥) اشركن في الترنيم بقوة وتوال . (٦) يقول ابن مالك في الكلام على « مع » :

وَمَعٌ : « مَعٌ » فِيهَا قَلِيلٌ ، وَنَقِيلٌ فَتَحُّ وَكَسْرٌ لِسُكُونِ يَتَّصِلُ
يريد : أن كلمة : « مع » فيها لغة أخرى قليلة هي : « مع » بسكون العين بدلا من فتحها ، وأنه نقل عن العرب في هذه الساكنة العين ، فتحها وكسرها إذا جاء بعدها ساكن متصل بها ، أى : غير مفصول منها بفواصل بينهما . (وتقدر الشطر الأول : « مع » — قليل فيها : مع) .
(٧) انظر الإعراب في « ب » من الزيادة والتفصيل .

زيادة وتفصيل :

١ - قد تكون «مع» بمعنى : «جميع» ، أى : كلّ » كما عرفنا ، فهل يتساويان فى المعنى تماماً ؟ قال اللغويون : إن الأساس فى كلمة : «مع» أن تدل على اتحاد الوقت بين الشيئين ؛ أو الأشياء ، ما لم تقم قرينة على عدم الاتحاد ؛ كالقرينة التى فى قول امرئ القيس يصف حصانه : «مكرّ» ، مفرّ» ، مقبل ، مدبر معاً» . . . ، لاستحالة الكرّ والفرّ ، والإقبال والإدبار فى وقت واحد . أما كلمة «جميع» فقد تقوم معها القرينة التى توجب الاتحاد الزمنى ، أو تمنعه . أو تجيزه . فى مثل : تتحرك كواكب المجموعة الشمسية جميعاً . . . يكون التحرك واقعاً لا محالة فى وقت واحد ؛ بخلاف : تزور الشمس والقمر جميعاً غرفتي ، فإن اتحاد الوقت محال . أما فى مثل : زارنى عمى وخالى جميعاً فيجوز الاتحاد وعدمه . فالفرق بين أكلنا معاً وأكلنا جميعاً أن : «معاً» يفيد الاجتماع فى حال الفعل . وأن جميعاً هو بمعنى : «كلنا» سواء اجتمعنا أم لا .

ب - لا طائل فيما يدور بين النحاة من جدل حول الأصل الأول لكلمة : «مع» الباقية على ظرفيتها ؛ أهى ثنائية الوضع منذ جرت على ألسنة العرب الأوائل ؟ أم ثلاثية الوضع ، قد حذف حرفها الأخير «الثالث» ، وأن أصلها معى ، فلما نقصت حرفها الأخير (الياء) سميت منقوصة ^(١) لذلك ؟ أم أن بعض أنواعها ثنائى وبعضها ثلاثى ؟

آراء متعددة خیرها الرأى القائل : إن الباقية على ظرفيتها ثنائية الأصل ، معربة منونة ، ويحذف التنوين عند الإضافة ، فإذا لم تصف - أحياناً - وكانت منونة منصوبة فهي ظرف باق على ظرفيته - فى بعض الآراء - ، متعلق بمحذوف ، إما محال ، وإما خبر على حسب السياق . . . ، ولن يترتب على الاقتصار على هذا الرأى وإهمال غيره إساءة تلحق الأسلوب فى معناه ، أو فى ضبط كلماته ، بل يترتب عليه راحة من تعليقات شاقة مصنوعة ، لا تقوم على أساس قوى ، أو دليل يسابر العقل

(١) المراد بالمنقوص هنا ما حذف منه الحرف الأخير ، لعله صرفية أو لغوية علة . وهو غير المنقوص الذى مر فى باب الإعراب والبناء ج ١ ص ١٢٤ م ١٥ .

والواقع . فوق ما فيه من تيسير وراحة^(١) .

هذا، إن بقيت على ظرفيتها — تبعاً لذلك الرأي — . أما إن خرجت عنها، وتجردت للاسمية المحضة وظلت منونة منصوبة — كما هو المسموع فيها — فقد تعرب حالا ، أو خبراً على حسب مقتضى السياق فإن كانت « حالا » فهي معربة ، إما بالفتحة الظاهرة في آخرها ، على اعتبارها اسماً ثنائياً ليس محذوف الآخر ، وإما بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاءها ساكنة مع التنوين ، على اعتبارها اسماً ثلاثياً آخره ياء ، وأصله « مَعَى » : مثل « فَتَسَى » . تقلب الياء ألفاً وتحذف هذه الألف في النطق لا في الكتابة عند تنوين الكلمة ؛ كما في مثل : هذا فتى — رأيت فتى — أصغيت إلى فتى .

هذا إن كانت « حالا » . أما إن كانت خبراً فلا بدّ من اعتبارها ثلاثية الأصل مرفوعة بضمّة مقدرة على الألف المحذوفة لفظاً ، لا خطأً ولا يمكن إعرابها خبراً وفي آخرها الفتحة والتنوين إلا على تقديرها ثلاثية الحروف أما من يعربونها خبراً مع ثنائيتها فيحتمون بقاءها على الظرفية ، وتعليقها بمحذوف هو الخبر ، ويمنعون خروجها عن الظرفية إلى الاسمية .

* * *

(١) لم نذكر هذه الآراء — كما نفعل أحياناً — لأن هذه واضحة الضعف ، ليس لها أثر على . فذكرها والرد عليها يخلق رأياً جديداً يزيد عددها ، ويوسع الجدل فيها . وهذا أحد الأسباب التي تشير الشكوى — بحق — من المطولات القديمة . أما تعدد الآراء واتساع الجدل فيما يجدى ؛ (كتنسير ، أو تجديد حكم ، أو استنباط آخر . . أو . .) فرغوب فيه ؛ — بل هو هدف أساسي من أهداف المتخصص المتجرد لمهمته ، يصل منه إلى كشف غايات حميدة ، واستنباط نتائج نافعة .

غير - اسم^(١) يدل على مخالفة ما قبله لما بعده في ذاته وحقيقته ، أو في وصف من الأوصاف العَرَضِيَّة التي تطرأ على الذات. فمثال الأول: الحيوان غير النبات ، أى : ذات الحيوان وحقيقته الأصلية مخالفة لذات النبات ولحقيقته الأصلية . ومثال الثانى : خرج الفائز بوجه غير الذى دخل به ، ونظر للأمر بعين غير التى كان ينظر بها . فليس المراد أن ذات الوجه وحقيقته قد تغيرت ، ولا أن ذات العين وحقيقتها استحالت فصارت شيئاً مغايراً للأول مغايرة تامة ، وإنما المراد أن الوجه طرأ عليه أمر عرضيٌّ ؛ كالسرور ، والانسراح ، والإشراق وأن العين طرأ عليها صفة جديدة عَرَضِيَّة كالثبات ، والصفاء ، وعدم الحركة الزائغة المضطربة

و « غير » - في أكثر أحوالها^(٢) - ملازمة للإضافة ؛ إماً لفظاً ومعنى ؛ كالأمثلة السابقة ، وكقول القائل : غيرى على السلوان قادر . . وإما معنى فقط ؛ بأن يحذف المضاف إليه بشرط أن يكون معلوماً ملحوظاً لفظه في النية والتقدير ، وأن تكون كلمة : « غير » مسبوقه بإحدى أداتى النفي : « ليس » أو : « لا »^(٣) دون غيرهما من ألفاظ النفي ؛ نحو : شبح الفقر غاد ورائح على ثلاثة ليس غير ؛ مسرف ، ومقامر ، وعاطل ، أى : ليس غير الثلاثة . ونحو : الصبر صبران لا غير ؛ صبرٌ تجلد يكون من القوى المرهوب ، وصبرٌ تسبّد يكون من العاجز المغلوب ؛ أى : لا غير الصبرين .

ومن إضافتها معنى فقط : أن يحذف المضاف ، إليه مع ملاحظة معناه لفظه . وفيما يلي إيضاح ما تقدم :

(١) هى اسم محض ، لا ظرفية فيه وتدخل في عداد الأسماء غير التامة (وهى : الأسماء الدالة على الغايات بالمعنى المشروح فى هامش ص ١٢١ ؛ مثل : قبل ، وبعد وأشباههما - وله إشارة فى رقم ٣ من هامش ص ١٢٢ و ١٤١ وقد سبقت الإشارة إليها وإلى أحكام أخرى تختص بالأسماء المهمة ؛ كتعرفها بالإضافة وعدم تعرفها (فى ص ٢٣ و ٥٨ و ٧٠ و ١١٣) وإلى أشهر وجوه استعمالها بمناسبة أخرى فى ج ٢ باب الاستثناء ص ٢٥٤ م ٨٢ ، وص ٢١٩ أيضاً .

(٢) لأنها قد تنقطع عن الإضافة لفظاً ومعنى فى إحدى حالاتها ، كاسيحي فى الصورة الثالثة ص ١١٣ .

(٣) يعارض بعض النحاة فى : « لا » النافية ؛ ويرى الاقتصار على : « ليس » دون سواها من أدوات النفي . ولكن الثقات يدفعون معارضته بالمنقول الصحيح من كلام العرب . ويجوزون القياس عليه ؛ سواء أكانت : « لا » نافية للجنس أم لغيره .

لكلمة : « غير » من ناحية الإعراب والبناء أربع^(١) حالات ؛ تعرب في ثلاث منها ، وتبنى في واحدة .

(١) فتعرب عند إضافتها لفظاً ومعنى معاً ، كالأمثلة السالفة ، وتضبط في حالة إعرابها بالرفع أو بالنصب ، أو بالجر على حسب حالة الجملة ، ولا يدخلها التنوين .

(٢) وتعرب كذلك إذا حذف المضاف إليه للدليل يدل عليه ، ونُوى لفظه^(٢) للحاجة إليه ؛ أى : لوحظ نصّ لفظه ، دون غيره من الألفاظ ؛ فكأنه موجود^(٣) في الكلام ، مع أنه غير موجود . ولا يجوز حذفه في هذه الحالة إلا بعد تحقق الشرطين السالفين ؛ وهما : ملاحظته في التقدير ، ووقوع كلمة : « غير » بعد « ليس » أو بعد « لا » النافيتين ، كما سبق إيضاح هذا والتمثيل له . والملاحظة هنا لا بد أن تتجه إلى لفظه نصّاً ؛ فيكون هذا اللفظ نفسه معلوماً ، وهو الذى تتجه إليه النية والتقدير .

وتضبط « غير » هنا بالرفع أو بالنصب أو بالجر على حسب جملتها . ولا يدخلها التنوين ؛ لأنها كالمضافة ، لفظاً ، ولا يطرأ عليها تغير مطلقاً ، بعد حذفه وإنما تظل على حالتها الأولى .

(٣) وتعرب أيضاً على حسب حاجة الجملة إذا قطعت عن الإضافة

(١) بل الأنسب أن تكون ثلاثة ؛ لما سيجىء في الزيادة والتفصيل « ب » ص ١١٦ .

(٢) كل هذا بشرط ألا يكون المضاف إليه مبنياً ، وإلا جاز بناؤها على الفتح ؛ تطبيقاً لما شرحناه في مواضع مختلفة منها : الحكم الرابع عشر ص ٥٨ إذ لو كان مبنياً لحاز أن ينتقل منه البناء إلى : « غير » فيجوز فيها بعد هذا السريان الإعراب أو البناء ، ولا يكون الإعراب واجباً كما سنذكره - في ص ١١٦ . ولا التفات هنا - وفيما يأتى - للرأى القائل : « البناء لا يسرى للمضاف المبهم - وشبهه - من المضاف إليه المبنى المحذوف ؛ إذ الحذف يضعفه فلا يقدوى على التأثير في المضاف » لأن هذا رأى تخيلي محض مخالف لقاعدة عامة مستمدة من نصوص كثيرة واردة . وإذا أهمله كثير من النحاة .

(٣) وتبقى أحكام الإضافة بعد حذفه ، ومنها : عدم تنوين المضاف .

نهائياً ؛ بأن حذف المضاف إليه ، ولم ينو لفظه ولا معناه ^(١) فكأنه غير موجود من الأصل ، وهذا حين يستغنى عنه المعنى المطلوب ، ولا يتجه الغرض إلى ذكره ؛ لأنه معلوم ، أو لسبب بلاغى آخر ، نحو : من زرع الإساءة حصّد الشقاء ليس غيراً . أى : ليس الحصاد مغايراً ^(٢) . وفى هذه الحالة تكون معربة منونة نكرة .

(١) لم ينو لفظه ولا معناه ، أى : لم يلاحظ وجوده مطلقاً من هاتين الناحيتين . فحكه كحكم الذى لم يوجد من الأصل .

(٢) إذا لم يلاحظ لفظاً ولا معنى كان بمنزلة الذى لم يوجد من الأصل - كما سبق - . ويكون المراد من كلمة « غير » هو : المعنى الاشتقاقى العام ، أى : « مجرد المغايرة المطلقة » التى لا تتجه إلى شئ معين ، ولا تقع على أمر محدد غير مختلط بغيره ، ولا مبهم ، وتكون « غير » فى هذه الحالة متضمنة معنى المشتق . يوضح هذا ما يأتى من الأمثلة التى لا بد منها لبيان ما فيه من دقة وخفاء :

١ - إذا قلت : اقتصرت اليوم على أكل الفاكهة ، ليس غير الفاكهة - كان النفي واقعاً على غير الفاكهة ، أى : واقعاً على كل شئ مغاير للفاكهة . فالفاكهة لا تدخل فى نطاق الأشياء المنفية ؛ فكأنك تقول : ليس المأكول شيئاً مغايراً أو مخالفاً للفاكهة ، فهى المأكولة وحدها .

ب - أما إذا قلت : اقتصرت اليوم على أكل الفاكهة ، ليس غير ، أو : ليس غيراً . بالتأنيين فهما مع حذف المضاف إليه واعتباره كأن لم يوجد من الأصل ، فيكون المراد من كلمة « غير » المعنى الاشتقاقى العام الذى تتضمنه ، وهو : « المغاير والمخالف » ؛ فكأنك تقول : ليس المأكول مغايراً . هذا « المغاير » عام مبهم ، يشمل المغاير للفاكهة ، والمغاير للأكل ، والمغاير لأصول الصحة ، والمغاير للزمن . . والمغاير للقدرة المالية . . فليس فى الجملة ما يفيد النص على مغايرة معينة محددة ؛ وإنما فيها عموم وإبهام يريدان المتكلم لحكمة بلاغية يرمى إلى تحقيقها .

ج - يشابه ما سبق ويزيده وضوحاً قولنا : حضر القطار قبل الميعاد ، وسافر بعد الميعاد . بإضافة « قبل » و « بعد » إلى مضاف إليه مذكور ؛ فالقبليّة والبعدية إنما هما بالنسبة للمضاف إليه فهما مقيدان به حتماً ، وليساً بمطلقين ولا مبهمين . لكن إذا قلنا : حضر القطار قبلاً وبعداً بالتأنيين والتذكير ، فإن الأمر يتغير ؛ فتزول تلك « النسبة الجزئية » أو « الفرعية » الناشئة من الإضافة ، ويرتفع القيد الذى يقيد المضاف ؛ فيصير عاماً مبهماً ، بعد أن كان خاصاً مقيداً ؛ ويكون اسماً متضمناً معنى المشتق ؛ - فى أصنى الآراء - فعنى قولنا « حضر القطار قبلاً » ، هو : « حضر القطار متقدماً » فهذا التقديم عام مبهم يشمل أن يكون متقدماً على ميعاده . أو : على نظيره من القطر الأخرى ، أو : على مكان وقوفه ، أو ... أو ... وكذلك يكون معنى قولنا : « حضر القطار بعداً » هو « حضر القطار متأخراً » . وهذا التأخر عام مبهم ؛ يشمل التأخر عن ميعاده ، أو نظيره ، أو : عن مكان وقوفه . . فالقبليّة والبعدية إنما يراد بهما معناهما الاشتقاقى المجرد الذى يتضمنه الاسم . فالأمر فهما وفى « غير » سواء من هذه الناحية التى لا وجود فيها للمضاف إليه لا لفظاً ولا معنى ، =

أما الحالة الواحدة التي تبنى فيها وجوباً فحين تكون مضافة ، والمضاف إليه محذوف قد لُحِظ ونُوى معناه^(١) دون لفظه ، وفي هذه الحالة تبنى على الضم ؛ نحو : شر الأصدقاء المعتدى ليس غير ؛ أى : ليس غير الآثم ، أو : ليس غير الجانى . . . (٢)

ومما سبق ندرك الفرق بين المحذوف الذى يُنَوَّى لفظه ، والمحذوف الذى يُنَوَّى معناه ؛ فالأول : لا بد فيه من ملاحظة لفظ المحذوف ونصه الحرفى . والثانى : لا بد فيه من ملاحظة معناه فقط ؛ بتخير كلمة أخرى تؤدى معناه وتخالف لفظه . فالغرض من أنها بمعناه أن تتم مثله المعنى الجزئى الذى كان يتممه مع المضاف الموجود ؛ وأن يحقق النسبة الجزئية^(٣) التى كان يحققها من غير اختلاف بينهما فى الأداء المعنوى . أما اللفظ فيجب أن يكون مختلفاً . هذا ، ومن الممكن إدماج الحالات الأربع السابقة فى حالتين ؛ الأولى : البناء إذا حذف المضاف إليه ونوى معناه . والأخرى الإعراب فيما عداها .

= بالرغم من أن كلمة : « غير » ليست ظرفاً ، وهما فى أصلهما من الظروف التى تسمى : « ظروف الغاية » وتحمل عليها : « غير » فى هذه الغاية ، كما تحمل هذه الظروف على « غير » فتشابهها فى حالات الإعراب والبناء . وسيجىء الكلام عليها فى ص ١٢١ .

(١) أى : نوى ولوحظ وجود لفظ آخر ، أى لفظ ، يؤدى معناه كما سندكره ، وكما سيجىء الكلام عنه فى الزيادة والتفصيل ص ١١٦ . وإنما ينوى معناه إذا دعت إليه الحاجة .

(٢) سبق فى رقم ٢ من هامش ص ١١٣ بيان حالة أخرى تبنى فيها جوازا - لا وجوبا - ويكون بناؤها على الفتح .

(٣) سبق فى ص ١ إيضاح معنى النسبة الجزئية . . .

زيادة وتفصيل :

١ - يترتب على التفرقة بين ملاحظة المحذوف بلفظه نصاً ، أو عدم ملاحظة ذلك - آثار متعددة ؛ منها : أن ملاحظة لفظه تقتضي التمسك بمعناه . إذ لو وضع في مكانه لفظ آخر لحاز أن يكون اللفظ الآخر مخالفاً له في المعنى - ولو قليلاً - ؛ فيفسد الغرض المقصود من الأداء .

ومنها : أن المحذوف قد يكون معرفة أو نكرة ؛ فينتقل أثر هذا إلى المضاف قطعاً ما دام لفظ المضاف إليه معيناً ملحوظاً ؛ والإضافة محضة . فلو لم يلحظ لحاز أن يحل محله ما يخالفه في التعريف والتنكير : فيتأثر المعنى بنتيجة هذه المخالفة .

ومنها : أن المضاف إليه المحذوف قد يكون مبنياً ؛ فيجوز - عند ملاحظة لفظه نصاً أن ينتقل منه البناء إلى المضاف المبهم ، - ونحوه - . وقد أشرنا (١) قريباً إلى وجوب إهمال الرأي الذي يمنع انتقال البناء إلى المضاف من المضاف إليه المبنى المحذوف ؛ يزعم أنه ضعيف ؛ بسبب حذفه ؛ فلا ينتقل منه البناء للمضاف . . . وهو زعم مردود .

ب - أوضحنا المراد من المضاف إليه المحذوف الذي نوى لفظه نصاً ؛ والذي نوى معناه دون لفظه . وما قلناه هو ما ارتضاه « الصبان » و « الخضرى » - وغيرهما - ، وانتهينا إلى استخلاصه من الجدل الكثير الذي يغشيه . والحق أن النفس لا تزال غير مطمئنة لما ارتضياه . بل إن « الخضرى » - وغيره - لا يزال قلق النفس ؛ فقد فرغ من الكلام عن المضاف إليه الذي ذكر ولم يحذف ، وعن المضاف إليه الذي حذف ولم ينو لفظه ولا معناه ، ثم انتقل إلى الكلام عن المضاف إليه الذي حذف لفظه وهذا المحذوف قد ينوى لفظه نصاً ، وقد ينوى معناه فقط ، فما حكم هذا المحذوف بنوعيه ؟ أمنه نوع معرب ونوع مبنى ، أم الإعراب والبناء جائزان في النوعين ؟ يجيب بما نصه :

(الاقتصار على حالة واحدة يجوز فيها الإعراب والبناء - « وإن كان خالياً من التكلف » - مخالف لإجماعهم - فيما نعلم - على تعدد الحالتين ، وأن حالة البناء لا يجوز فيها الإعراب والعكس) .

وهذه حجة بادية الوهن ، إن صح أن تسمى هذه حجة . لعدم اعتمادها على الدليل الحاسم ، وهو المسموع الكثير من كلام العرب . ولا شك أن الرأى القائل بجواز الإعراب والبناء عند حذف المضاف إليه مطلقاً (أى : سواء نوى لفظه ، أم نوى معناه) رأى سديد ، فوق أنه خال من التكاف والتعقيد ، وقاض على القسم الغامض المتوى ؛ قسم المضاف إليه الذى حذف ونوى معناه فقط ، وبذا تكون الأقسام ثلاثة ، لا أربعة ، وهذا أحسن ، ولا سيما إذا عرفنا أن بعض أئمة النحاة قد صرح بأن المعنى لا يختلف فى حالتى البناء والإعراب ووصف الرضى هذا التصريح بأنه : « هو الحق » .

ح - تطبيقاً على ما سلف فى : « ١ » وما قبلها من أحوال : « غير » - يجوز فى مثل : قرأت من الكتب سبعة ليس غير - اتباع ما يأتى فى ضبط كلمة : « غير » ، وفى إعرابها :

(١) أن نقول : « ليس غير » على اعتبارها اسم : « ليس » مرفوعة بالضممة من غير تنوين ، لأنها مضافة معربة ، والمضاف إليه محذوف ، قد نوى لفظه (١) نصاً ، والخبر محذوف ؛ فالتقدير : ليس غير السبعة مقروءاً .

(٢) أن نقول : « ليس غير » ، على اعتبارها خبر : « ليس » منصوباً مضافاً والاسم محذوف ، وكذلك المضاف إليه مع نيّة اللفظ ، فيكون التقدير : ليس المقروء غير السبعة .

(٣) أن نقول : « ليس غيراً » ، بالتنوين ، على اعتبارها : نكرة معربة ، خبر : « ليس » . فالاسم محذوف ، وكذلك المضاف إليه مع عدم ملاحظة لفظه ولا معناه . والتقدير : ليس المقروء غيراً .

(٤) « ليس غير » بالتنوين أيضاً على اعتبارها اسمها معرباً ، والخبر محذوف ، والمضاف إليه محذوف كذلك ، لم ينو لفظه ولا معناه . والتقدير : ليس غير مقروءاً .

(١) بشرط ألا يكون لفظه مبنياً ؛ إذ لو كان مبنياً لحاز أن يسرى منه البناء للمضاف المبهم

- ونحوه - كما عرفنا فى رقم ٢ هامش ص ١١٣ .

(٥) « ليس غير » بلا تنوين باعتبارها اسم : « ليس » ، مبني على الضم في محل رفع ، والمضاف إليه محذوف ، قد نوى معناه فقط . والخبر محذوف أيضاً . والتقدير : ليس غير المذكور مقروءاً .

(٦) « ليس غير » ، باعتبارها اسم « ليس » ، مبني على الفتح في محل رفع ، بشرط أن يكون المضاف إليه محذوفاً مع ملاحظة لفظه نصاً ومبنيّاً (ليتنقل منه البناء إلى كلمة : « غير » - كما عرفنا -) والخبر محذوف أيضاً . والتقدير : ليس غيرها مقروءاً .

(٧) « ليس غير » ، باعتبارها خبر « ليس » مبنية على الفتح في محل نصب ، والمضاف إليه محذوف ، مبني حتماً قد لوحظ لفظه نصاً السالف ، والاسم محذوف ، والتقدير : ليس المقروء غيرها ...
وفي الجدول الآتي تركيز - بشكل آخر - للصور السالفة .

الصورة	حكم : « غير »
ليس غير ...	اسم « ليس » معرباً ، مرفوعاً بالضمّة من غير تنوين ، والمضاف إليه محذوف نوى لفظه فقط . والخبر محذوف .
ليس غير ...	اسم « ليس » مبنيّاً على الضم في محل رفع ، والمضاف إليه محذوف نوى معناه فقط . والخبر محذوف .
ليس غير ...	اسم « ليس » معرباً ، مرفوعاً ، مع التنوين ، والمضاف إليه محذوف ، ولم ينو لفظه ولا معناه . والخبر محذوف .
ليس غير ...	خبر « ليس » ، مضافاً معرباً ، منصوباً بغير تنوين ، والمضاف إليه محذوف قد نوى لفظه . والاسم محذوف .
ليس غير ...	خبر « ليس » مبنيّاً على الفتح في محل نصب ، والمضاف إليه محذوف مبني حتماً ، وقد نوى لفظه المبني . والاسم محذوف .
ليس غير ...	اسم « ليس » مبنيّاً على الفتح في محل رفع ، والمضاف إليه محذوف مبني ، وقد نوى لفظه المبني . والخبر محذوف .
ليس غيراً ...	خبر « ليس » معرباً منصوباً منوناً ، والمضاف إليه محذوف ، ولم ينو لفظه ولا معناه . والاسم محذوف .

د - إذا حُلَّتْ : « لا » النافية للجنس محل : « ليس » جاز في « غير » البناء على الضم في محل نصب على اعتبارها مضافة اسم « لا » والمضاف إليه محذوف قد نوى معناه ، والخبر محذوف أيضاً ويجوز بناؤها على الفتح في محل نصب على اعتبارها مضافة اسم : « لا » والمضاف إليه محذوف ، ولم ينو لفظه ولا معناه ؛ فكأنها غير مضافة ، ففتحتها في هذه الحالة ^(١) كفتحة اسم : « لا » في قولنا : لا مطر . والخبر محذوف فيهما .

ويجوز نصبها مباشرة إن كانت مضافة لغير مبنى والمضاف إليه مذكور ، أو كان محذوفاً نوى لفظه نصاً . وهي في الحالتين معربة منصوبة . ونكتني بالحالات السالفة . . .

هـ - إذا كانت « لا » لنفي الواحدة (وهي التي تعمل عمل ليس بشروط خاصة سبق الكلام عليها في بابها) ^(٢) جاز في « غير » البناء على الضم في محل رفع على اعتبارها اسم « لا » . والمضاف إليه محذوف قد نوى معناه ، والخبر محذوف . وجاز أن تكون معربة مرفوعة بغير تنوين باعتبارها اسم « لا » إن كان المضاف إليه مذكوراً ، أو محذوفاً قد نوى لفظه . ويجوز تنوينها إذا حذف المضاف إليه ولم ينو لفظه ولا معناه .

وفي الصور السالفة ما يغني عما لم نذكره ، أو يصلح أن يكون مرشداً إليه ، « ملاحظة » : الصور السالفة كلها في : « ح » - ص ١١٧ - والآتية بعدها هنا في : د ، هـ إنما تتحقق على أساس التقسيم الشائع الرباعي . أما على أساس التقسيم الثلاثي - وهو الأحسن - حيث يصير المحذوف الذي نوى قسمًا واحدًا فإن الإعراب والبناء يصلحان له .

و - إذا كانت « لا » للنفي المطلق ^(٣) أفادت هنا مع النفي العطف ، فكلمة :

(١) وتبنى أيضاً على الفتح جوازاً إذا كانت مضافة لمبنى ؛ تطبيقاً للقاعدة التي تجيز بناء الأسماء المهمة . ومنها : « غير » ، وأسماء الزمان المهمة إذا أضيفت لمبنى . وقد سبق الكلام عليها في هذا الباب ص ٥٨ . وأشارنا إليها في ص ١١٣ و ١١٦ و ١١٧ و

(٢) ج ١ ص ٤٤٠ م ٤٨ .

(٣) وهي التي لا تعمل شيئاً .

« غير » بعدها منفية ومعطوفة تسرى عليها جميع الأحكام التي تسرى على المعطوف ؛ ففي مثل : « أنفقت عشرةً لا غير » يجوز اعتبار « غير » معربة منصوبة بغير تنوين ؛ لأنها معطوفة على عشرة ، ومضافة . والمضاف إليه محذوف قد نوى لفظه . ويجوز اعتبارها معطوفة مبنية على الفتح في محل نصب لأنها مضافة والمضاف إليه محذوف مبنى ، أو غير مبنى لكن نوى معناه . ويجوز إعرابها ونصبها منونة والمضاف إليه محذوف لم ينو لفظه ولا معناه .

وفي نحو : زارني ثلاثة لا غير ، يجوز في كلمة « غير » أن تكون معربة مرفوعة بغير تنوين ، على اعتبارها معطوفة مضافة . والمضاف إليه محذوف نوى لفظه . ويجوز أن تكون مبنية على الضم في محل رفع على اعتبارها معطوفة مضافة ، والمضاف إليه محذوف نوى معناه .

ويجوز أن تكون معربة مرفوعة منونة على اعتبارها معطوفة مضافة ، والمضاف إليه محذوف لم ينو لفظه ولا معناه .

ويجوز أن تكون مبنية على الفتح في محل رفع مضافة ، والمضاف إليه محذوف مبنى .

ز - إذا كانت : « غير » ليست مسبقة « بليس » أو « لا » النافيتين ؛ فأشهر وجوه استعمالها أن تكون للنعت ، أو الاستثناء ؛ على التفصيل المبين في ج ٢ ص ٢٥٦ م ٨٢ .

ح - إذا كانت كلمة « غير » مسبقة « بليس » أو « لا » النافيتين على الوجه السابق ؛ فإنها تصير من الأسماء الدالة على « الغاية » وتدخل في عدادها ، فتشبه الظروف الخاصة « بالغاية »^(١) والتي سنوضحها فيما يلي .

(١) سبقت الإشارة إلى « غير » وبعض الأمور الخاصة بالأسماء المهمة ، في صفحة ٢٣ و ٥٨

نظائر « غير » .

يراد بهذه النظائر : الأسماء الملازمة - نى أكثر حالاتها - للإضافة ،
والتي تنطبق عليها أحكام الإعراب والبناء التي تنطبق على كلمة : « غير »
وقد شرحناها .

وهذه الأسماء نوعان ، نوع خالص الاسمية ؛ فلا يفيد معها ظرفية زمانية
ولا مكانية ، شأنه فى هذا شأن : « غير » فإنها متجردة للاسمية المحضة ، وهذا
النوع قليل ؛ مثل كلمة : « حسب » .

ونوع آخر يفيد مع الاسمية ظرفية زمانية أو مكانية ويدل على
ما يسمى : « الغاية »^(١) ، ومنه الظروف التي تسمى : « ظروف

(١) للغاية هنا معنى غير الذى سبق فى مواضع أخرى كما أشرنا فى هذا الباب هامش ص ١٠١ .
قال شارح المفصل ج ٤ ص ٨٥ فى معناها هنا ما نصه - وقد نقلناه فى ج ٢ ص ٢٣١ م ٧٩ لمناسبة
هناك - : « قيل لهذا الضرب من الظروف : "غايات" ؛ لأن غاية كل شيء ما ينتهى به
ذلك الشيء . وهذه الظروف إذا أضيفت كانت غايتها "أى : نهايتها" آخر المضاف إليه ؛ لأنه الذى
يتم به الكلام ، وهو نهايته ، فإذا قطعت عن الإضافة وأريد معنى الإضافة صارت هى غايات ذلك
الكلام ، (أى : نهايته) . فلذلك من المعنى قبل لها : « غايات . . ثم قال وحكم : "أول" -
وحسب - وليس غير - ولا غير . . . حكم قبل وبعد . . .)

وقد ساق هذا الكلام شرحاً لكلام الزمخشري فى المرجع السالف ، ونصه الحرفى :
(الظروف منها الغايات ، وهى : قبل وبعد ، وفوق ، وتحت ، وأمام ، وقدام ، ووراء :
وخلف ، وأسفل ، ودون ، ومن ، « عكس » وابدأ بهذا «أول» . وقد جاء ما ليس بظرف غاية ؛ نحو ،
حسب - ولا غير - وليس غير . . .

والذى هو حد الكلام وأصله أن ينطبق بهن مضافات . فلما اقتطعت عنهن ما يضمن إليه وسكت عليهن
- صرن حدوداً ينتهى عندها . فلذلك سمى غايات) .. اهـ

وملخص ما يريد المتن وشرحه هو :

١ - أن غاية الشيء هى آخره ونهايته .

ب - وأن غاية الظروف المضاف ليست هى المقصودة ، إنما المقصودة هى آخره المضاف إليه ؛
إذ به يتم المعنى الفرعى ، وتحقق النسبة الجزئية المرادة من الإضافة .

ج - وقد يحذف المضاف إليه ، ولكنه يظل ملاحظاً فى النية والتقدير ، بالرغم من حذفه ، وفى هذه
الحالة يصير آخر المضاف هو النهاية التي تغنى عن نهاية المضاف إليه المحذوف . أى : أن المضاف
بصير هو الغاية والحاتمة والنهاية بدلا من ذلك المحذوف الملحوظ . . . ومثل هذا فى التصريح أيضا .

الغايات» ^(١) مثل : قبل - بعد - دون - الجهات الست (وهي : فوق - تحت - يمين - شمال - أمام - خلف - ...) وما بمعنى هذه الجهات ؛ مما هو وارد مسموع ^(٢)، (مثل : قدام -) - وراء - أسفل - عكس ، بمعنى : فوق) .
فهذه الأسماء بنوعيتها ^(٣) المحض وغير المحض يجوز يجوز في كل منها في أغلب استعمالاته ، ما يجوز في كلمة : « غير » من الإعراب في حالات ثلاث ، والبناء في واحدة . وإن شئت فقل : من البناء في حالة واحدة والإعراب فيما عداها . فهي شبيهة بكلمة : « غير » في تلك الحالات ، كما أن كلمة : « غير » شبيهة بها في الغاية - وقد سبقت الإشارة لذلك ^(٤) -

ومن هذه الظروف التي سردناها : المتصرف (أى : الذى يكون ظرفاً وغير ظرف ؛ كمبتدأ ، وخبر ، وفاعل و . . .) . ومنها غير المتصرف ^(٥) (الذى لا يترك النصب على الظرفية إلا إلى الجر « بمن ») ^(٦) .

والظرف بنوعيه - المتصرف وغير المتصرف - حين يكون ظرفاً

(١) وكثير من ظروف الغايات (مثل : قبل و بعد) يدخل في عداد الأسماء المهمة التي لا تقع نعمتا ولا نعموتا ، كما أشرنا في هامش ص ٢٤ ، وكما سيجيء في النعت ص ٣٧٧ رقم ٢ وسبق إيضاح آخر لها في باب الظرف ج ٢ ص ٢٢٠ م ٧٩ .

(٢) قال الرضى : (المسموع من الظروف المقطوعة عن الإضافة هو : قبل - بعد - تحت - فوق - أمام - قدام - وراء - خلف - أسفل - دون - أول - عل - علو . ولا يقاس عليها ما هو بمعناها ؛ نحو : يمين - شمال - آخر ، ونحو ذلك) فقول ابن مالك : يمين - شمال - هو عند بعضهم غير مقبول ، لأنه غير مسموع . وقد دافع عن ابن مالك آخرون ، ووصفوه بأنه الإمام النحوى الثقة (راجع حاشية « ياسين » على التصريح في هذا الموضع) والذى ترتاح له النفس هو رأى ابن مالك .
(٣) وتسمى أيضاً : « الأسماء غير التامة » وهي هنا التي لا تدخل في عداد الأسماء الدالة على الغاية (انظر رقم ١ من هامش ص ١١٢ و ١٤١) .

(٤) هامش ص ١٦٥ .

(٥) فوق وتحت ، لا يتصرفان في رأى كثير من النحاة . وأرى أنهما يتصرفان أحياناً إذا تجردا عن الظرفية - يمين وشمال كثير أ - المتصرف - قبل ، و بعد ، و باقى الظروف ، متوسطات المتصرف .

(٦) الغالب في : « من » الداخلة على « قبل » ، و « بعد » وعلى أكثر الظروف غير المتصرفية ، أن تكون « للظرفية » (أى : بمعنى : في) كقوله تعالى « من بيننا وبينك حجاب » . . . ويجئها لا ابتداء الغاية قليل ، كجئت من عندك - وهب لى من لذلك - وقد سبق هذا في ج ٢ باب حروف الجر عند الكلام على : « من » . (راجع الألويسى على القطر ص ٣٤) .

معرباً ، يكون منصوباً على الظرفية ، أو مجروراً « بمن » إن وجدت قبله .
وحين يكون مبنياً على الضم يكون في محل نصب ، أو في محل جر « بمن »
إن وجدت قبله ^(١) .

خذ مثلاً الظرف : « قبل » ، فعناه الدلالة على سبق شيء على آخر ،
وتقدمه عليه في الزمان ، أو المكان الحسى ، أو المعنوى ؛ فهو من الظروف
الزمانية أو المكانية الملازمة — في أغلب استعمالاتها — للإضافة ؛ نحو قوله
تعالى : « وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا » ،
ونحو : قَدَرٌ لِرَجُلٍ قَبْلَ الْخَطْوِ مَوْضِعَهَا ، ونحو : بَيْتِي قَبْلَ النَّهْرِ
بخطوات . . . وتطبق عليه تلك الأحوال الخاصة بالإعراب والبناء ، وهي التي
تقدمت في « غير » :

(١) فيكون معرباً منصوباً على الظرفية أو مجروراً « بمن » إذا أضيف
في الصورتين وذكر المضاف إليه ؛ كالأمثلة السابقة .

(٢) وكذلك يكون معرباً منصوباً على الظرفية أو مجروراً « بمن » إن
حذف المضاف إليه ، ونوى لفظه نصاً ؛ لحاجة تدعو إليه ؛ نحو : أهدى إلى
كتاب أدب ، وكتاب تاريخ ؛ فبدأت بكتاب الأدب قبلاً . . . أى : قبل كتاب
التاريخ . . . وفي هاتين الصورتين لا ينون المضاف ، ولا يتغير منه شيء ،
لأنه لا يزال مضافاً كما كان ، والمضاف إليه محذوف بمنزلة الموجود .

(٣) ويكون معرباً منصوباً على الظرفية أو مجروراً « بمن » ، ومنوناً
في الصورتين — ، إذا حذف المضاف إليه ، ولم يُنَوِّ لفظه ولا معناه ؛ لحكمة
بلاغية يريد بها المتكلم ؛ فهو بمنزلة الذى لم يوجد من الأصل ؛ نحو : داويت
الملل بنزهة بحرية في ليلة قمرية فاتنة ؛ وكنت قبلاً هامد الجسم ، كليل

(١) الأسماء المجردة (التي لا تدل على ظرفية) ، لا تنصب على الظرفية ، مباشرة . وإنما تقع مواقع
إعرابية أخرى . كما سيتضح عند الكلام عليها ، قريباً . ويلاحظ أيضاً ما رأيناه في ب ص ١١٦ من
اعتبار الحالات ثلاثاً ، بدلا من أربعة ؛ للأسباب الموضحة هناك .

الذهن . . . وفي هذه الحالة يكون معنى : « قبل » هو معنى المشتق ؛ فيفيد سبباً مطلقاً ، وتقدماً عاماً غير مقيد بشيء ، ولا منسوب لآخر ؛ ذلك أن من يقول : حضرت قبل مجيء القطار يريد : كان حضورى سابقاً على مجيء القطار ، متقدماً بالنسبة لهذا المجيء . فسبق الحضور ليس سبقاً مطلقاً عاماً يشمل كل الأحوال . ولكنه سبق مقيد مقصور على حالة واحدة ؛ هى حالة مجيء القطار ؛ فالحضور سابق بالنسبة لهذه الحالة وحدها دون غيرها . إما حين يقول : حضرت « قبلاً » فإن الظرف يفيد السبق المطلق ، والتقدم العام ؛ فكأنه يقول : « حضرت متقدماً » ؛ أو : « سابقاً » وهذا يشمل السبق والتقدم على مجيء القطار ، وعلى مجيء المسافرين ، وعلى مجيء الوقت المناسب ، وعلى كل مجيء آخر من غير تقييد بحالة خاصة معينة كالحالة الأولى التى توجب التقييد بالمضاف إليه . (ومثل هذا يقال فى باقى الأسماء والظروف التى

(١) إذا كان معنى « قبل » هو معنى المشتق فهل تكون متخيلة عن الظرفية نهائياً ، وتصير اسماً محضاً . يفيد السبق والتقدم ؛ فعناها : « سابق » : أو : « متقدم » ؟ أتكون كذلك أم تظل باقية على ظرفيتها مع تضمنها معنى المشتق ؛ فتنصب على الظرفية ، أو تجر بمن إن وجدت ؟ يرى بعض المحققين الرأى الأول ، ويرى غيرهم أنها تتضمن معنى المشتق مع بقائها على ظرفيتها . والرأى الأول أدق وأحكم ، والاقتصار عليه أفضل ، لأنه يساير القواعد العامة فى تنوين هذه الظروف (أى : عند تنكيرها) ولا تتجه إليه الاعتراضات التى تتجه للثانى . وعلى هذا إذا نصب « قبل » فلن يكون منصوباً على الظرفية ، وإنما يكون منصوب اللفظ على الحال المؤولة ، أو على غيرها مما يقتضى النصب ، إلا أن سببته « من » الجارة فإنها تعرب حرف جر زائد ، وتعرب كلمة : « قبل » مجرورة اللفظ بها ، منصوبة المحل ، باعتبارها حالا مؤولة ، أو شيئاً آخر - غير الظرفية - يحتاج إليه الكلام منصوباً ؛ فتكون « قبل » منصوبة محلاً . ومثلها بقية الظروف الدالة على الغاية ، وتستجىء . ومن الخير فنقل ما سجله أن الرضى فى هذا ؛ قال :

(قال بعضهم : إنما أعربت - يريد : « قبل » وأخواتها إذا حذف المضاف إليه ، ولم ينو لفظه ولا معناه - لعدم تضمن معنى الإضافة ؛ فعنى : كنت قبلاً ، أى : قديماً ، ومعنى : أبدأ به أولاً ، أى : متقدماً ، ومعنى : من قبل ومن بعد ، أى : متقدماً ومتأخراً ؛ لأن من زائدة) . وجاء فى تقرير ياسين تعليقاً على هذا ما نصه : « ويعنى أن القائل بالتنكير لعدم تضمن الإضافة يرى أنهما غير واقعين على الزمان ، بل معناهما اسم مشتق نكرة واقع على ذات أو معنى - غير زمان - منصوب على الحال أو غيرها » ،

وقد أشرنا إلى أن هذا - وكل ما سبق - يقال فى أخوات : « قبل » من سائر الظروف الآتية .

تناظر : « غير » ^(١) .

أما الحالة التي يبنى فيها على الضم فحين يضاف ، ويحذف المضاف إليه ويُنَوَّى معناه ، لحاجة تدعو إليه ؛ فيكون الظرف مبنياً على الضم في محل نصب على الظرفية ، أو محل جرّ إن سبقته « من » ^(٢) . . .

* * *

للأسماء المحضة (التي لا تدل على ظرفية مثل : حسب وشبهاتها من الأسماء الخالصة من الظرفية ، الملازمة للإضافة في الأغلب - . . .) أحكام خاصة سيجيء بيانها ، وما عدا تلك الأسماء فجميع الأحكام التي تنطبق على الظرف : « قبل » ، تنطبق أيضاً - كما قلنا - على باقي الظروف التي يقول عنها النحاة حيناً إنها نظائر : « قبل » ، وحيناً إنها نظائر : « غير » وقد سردناها ولا خلاف بين أكثرها - في شيء من تلك الإحكام الإعرابية ، والأحوال الأربعة التي شرحناها : وإنما الخلاف في معانيها فلكل واحد منها معنى يؤديه ، ودلالة معينة يحققها على الوجه الذي سنوضحه .

فأما « غير » و « قبل » فقد عرفنا معناهما .

وأما : « بعد » فظرف معناه الدلالة على تأخر شيء عن آخر في زمانه أو مكانه ؛ سواء أكان التأخر حسيّاً أم معنوياً ؛ فهو من ظروف الزمان أو المكان الملازمة في أغلب أحوالها - للإضافة ، ومن أمثلته قوله تعالى : « اعلمُوا أن الله يُحْيِي الأَرْضَ بعدَ موتِها » . وقوله تعالى : « سيجعل الله بعد عُسْرٍ يُسْرًا » وتطبق عليه الحالات الأربع السالفة .

وأما « فوق » فعناه : الدلالة على أن شيئاً أعلى من الآخر حسّاً أو معنى ؛ فهو ظرف مكان ملازم للإضافة في أكثر الحالات ، ومن أمثلته قوله :

(١) فالمراد من الظرف : « قبل » في هذه الحالة - كما يقول النحاة - هو : « المعنى الاشتقاق العام » أي : مجرد التقدم والسبق المبهين العامين ، على الوجه الذي أوضحناه هنا وفي هامش ص ١١٤ للمناسبة أخرى هي : أن الظرف في هذه الحالة يتضمن معنى المشتق .

(٢) هناك حالة أخرى تبنى فيها جميع الأسماء المهمة وأسماء الزمان المهمة على الفتح فقط قد ترددت كثيراً في هذا الباب (كما في ص ٥٨) وغيره . وهي الحالة التي تضاف فيها تلك الأسماء والظروف إلى مبنى ، فيجوز عندئذ أن يتسرب البناء من المضاف إليه إلى المضاف فيبنى جوازاً على الفتح .

تعالى : « أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَزَيَّنَّاهَا ؟ ... » ،
 وقوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ ... » ،
 وقوله تعالى : « وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ، وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ ... » ،
 وتنطبق عليه الحالات الأربع السالفة ...

وأما : « دون » فظرف مكان ملازم للإضافة في أغلب حالاته . ومعناه :
 الدلالة على المكان الأقرب إلى مكان المضاف إليه ؛ نحو : جلست دون
 الضيف : أى : في أقرب مكان إليه . وقد يستعمل في المكان المعنوي المفضول^(١)
 نحو : الحسن دون الأحسن ، واللاحق دون السابق . . . وقد يستعمل في عدم
 مجاوزة الشيء السابق عليه في الكلام وتركه إلى غيره ؛ نحو : قدّمت للقريب
 كامل العون دون تقصير ، وأولّيته صادق الرعاية دون إهمال . . . وينطبق
 عليه ما سبق على نظائره .

وأما الجهات الست فعناها معروف ، هي والألفاظ الأخرى التي تشاركها في
 المعنى ، والدلالة ، وفي ملازمة الإضافة في أكثر حالاتها ، وفي الأحكام . إلا
 أن : « عِلٌّ »^(٢) يحتاج لمزيد بيان :

عِلٌّ : ظرف مكان يفيد الدلالة على العلو ، أى : الدلالة على أن شيئاً
 أعلى من آخر . فهو يوافق الظرف « فوق » في معناه ؛ وهو : « العلو » كما
 يوافقه في البناء على الضمّ حيناً ، وفي الإعراب حيناً آخر . ولكن بالتفصيل
 التالي : الذي يوضح أوجه التخالف بينهما

١ - يبنى « عِلٌّ » على الضم إذا كان معرفة ؛ (أى : دالا على علوّ خاص
 معين) ، وحُذِفَ المضاف إليه ، ونُذِىَ معناه ؛ فلا بد للبناء على الضم من
 اجتماع الشرطين ؛ نحو : تمتعت بالأزهار من أسفل داري ومن علٌّ . أى :
 ومن فوق . فكلمة : « عِلٌّ » مبنية على الضم في محل جرّ ، لأنها معرفة ؛

(١) أى : الذي يوجد مكان آخر يفوقه ويفضله في الدرجة والمنزلة .

(٢) فيه لغات ؛ أشهرها : عِلٌّ - عال - علّاً ؛ كعصاً - وستجى له إشارة في رقم ٣

هامش ص ١٥٠ عكرو ، مفتوح الأول مثلث الثاني . . . و . .

بسبب دلالتها على شيء محدد ، جاء تحديده وتخصيصه من قرينة كلامية ؛
هى : أسفل الدار ، ولأن المضاف إليه محذوف قد نُوى معناه ؛ والأصل :
من عل الدار . . . المعينة ولا يشترط التعيين فى بناء « فوق » على الضم .

ويعرب : « علُّ » وينون إذا كان نكرة ؛ (أى : إذا كان دالا على
علو مجهول ، غير معين ، وليس مضافاً لفظاً ولا معنى . . .) ، نحو :
سقط الطائرُ من علِّ ، وقول امرئ القيس يصف حصانه :
مِكْرٌ مِفْرٌ مُقْبِلٌ مُدْبِرٌ معاً كجُلُمود صخرٍ حطَّ السيلُ من علِّ (١)
فكلمة : عل ، معربة منونة مجرورة « بمن » . ومعناها فى المثالين
— وأشباههما — شيء عال مرتفع بالنسبة لآخر ، ولا تخصيص ولا تعيين فى
هذا الشيء المرتفع ؛ فقد يكون المراد : من فوق جبل ، أو من فوق بيت ،
أو شجرة . . .

ب— أن « عل » لا يستعمل فى حالتى بنائه وإعرابه إلا مجروراً « بمن »
دائماً ؛ كالأثلة السالفة ، وأنه لا يستعمل مضافاً (٢) لفظاً فى أفصح
الأساليب وأكثرها شيوعاً . وليس الشأن كذلك فى « فوق » فإنه يستعمل كثيراً
مضافاً وغير مضاف ، مجروراً « بمن » وغير مجرور بها .

وأما : « حسب » فاسم لا يدل على ظرفية زمانية ولا مكانية (٣) . وأصح
استعمالاته استعمالان :

أولهما — أن يكون مضافاً لفظاً ومعنى ؛ نحو : أعرفُ كتاباً حسبَ

(١) أصلها : « عل » — بالتثنية — وحذف من البيت مراعاة للشعر .

(٢) وعلى هذا لا داعى لوضعه فى الظروف الملازمة للإضافة فى أكثر الحالات . إلا على الرأى
الذى يجيز إضافته أحياناً ؛ كقولهم : أخذت الكرسي من عل الدار ، وهو رأى يرفضه جمهور
النحويين ؛ بحجة أن المسبوع من الكلام الفصيح لا يؤيد استعماله . فالأولى هنا : أتباع الجمهور
(٣) ولكنه ذكر هنا مع ظروف الغايات لأنه يشبهها فى الغاية (طبقاً لما أوردناه فى هامش ص

١٢١ وغيرها ، وفى بعض حالات إعرابية أخرى تعجى) .

القارئ . وفي هذا الاستعمال يكون لفظه جامدًا مؤولا بالمشتق ، بمعنى : « كاف » (اسم فاعل من الفعل : كفى) . فالمراد من المثال السابق : أعرف كتابًا كافيًا القارئ ، أى : يكفيه ويغنيه عن غيره . وفي هذه الصورة يكون معربًا ، مفردًا ، نكرة ، ولا يفارق التنكير ، ولو أضيف إلى معرفة ؛ لأنه بمنزلة اسم الفاعل العامل : « كاف » واسم الفاعل العامل ^(١) لا يكتسب التعريف بالإضافة لمعرفة . كما أوضحنا من قبل ^(٢) .

ولما كان لفظ : « حسب » جامدًا ، ولكنه هنا مؤول بالمشتق من ناحية المعنى — جاز عند استعماله مراعاة لفظه ، ومراعاة معناه .

فأما مراعاة لفظه فتجيز معاملته معاملة الأسماء الجامدة فيقع في كثير من مواقعها الإعرابية المختلفة . والصحيح الفصيح أن يقتصر من تلك المواقع الإعرابية على المبتدأ ، أو : الخبر ، أو : اسم الناسخ ، أو : الجر بحرف الجر الزائد : « الباء » . ومن أمثلة ذلك قوله تعالى في المنافق الذي يضمرك الكفر ويظهر الإيمان : « وإذا قيل له اتق الله أخذته العزة بالإثم ؛ فحسبه جهنم » ، وقوله تعالى : « ومن يتق الله فهو حسبه » ، وقوله تعالى : « وإن يريدوا أن يخدعوك فإن حسبك الله » ، ومثل : بحسبك ^(٣) العلم ؛ فإنه قوة من لا قوة له . ولا يحسن وقوع « حسب » في موقع إعرابى غير ما سبق ، حتى لقد منعه بعض النحاة منعًا باتًا ، مجازاة للكثير المسموع .

وأما مراعاة معناه فتجيز معاملته معاملة اسم الفاعل النكرة الذى بمعناه (وهو : كاف) ، مع الاختصار من مواقعه الإعرابية على وقوعه نعتًا لنكرة ،

(١) إذا كان لغير الماضى — كما عرفنا فى ص ٦ — .

(٢) فى ص ٧ و ٢٢ .

(٣) دخول « إن » وغيرها من العوامل اللفظية ؛ كالباء فى مثل : « بحسبك » العاقبة ، دليل استند إليه القائلون بأن « حسب » ليس اسم فعل بمعنى : يكتفى ؛ لأن العوامل اللفظية لا تدخل على اسم الفعل . والحق أن هذه حجة تصلح للترجيح لا للتحتيم لأن العرب الأوائل حين يتكلمون لا يعرفون هذه الحجج ، فلا يخضع كلامهم لها .

أو حالا من معرفة ، نحو : استمعت إلى خطيب حسيك من خطيب ، وإلى « شرقى » حسيك من شاعر .

وموجز القول : أن : « حسب » إذا أضيف لفظاً ومعنى جاز وقوعه مبتدأ ، وخبراً ، واسماً للناسخ ، ومجوراً بالباء الزائدة ، وصفة للنكرة ، وحالا من المعرفة . . .

ثانيهما أن يكون : « حسب » مضافاً معنى لا لفظاً (وذلك بأن يحذف المضاف إليه ويُشَوَّى معناه فقط) . وفي هذا الاستعمال يكون لفظه جامداً مؤولاً بالمشتق ، ومفرداً مُنْكَرّاً مبنياً على الضم ، ويتضمن النفي فيصير المراد منه : « ليس غير » أو : « لا غير » ، ويقع صفة للنكرة ، أو : حالا من معرفة ، أو : مبتدأ بشرط اقترانه بالفاء ، أو : خبراً . وليس له — في الفصحح — موقع آخر ، نحو : إن لكل إقليم حاضرةً حسبٌ ، بمعنى : لا غير^(١) . وهي صفة « لحاضرة » . مبنية على الضم في محل نصب . ونحو : اتسعت الحديقة حسب^(٢) ، أى : لا غير . وهي حال مبنية على الضم في محل نصب . . . ونحو : قرأت ثلاثة كتب ، فحسب^(٣) . أى : ليس غير . ويقولون في هذه « الفاء » إنها زائدة : لتزيين اللفظ^(٤) و « حسب » مبتدأ مبنى على الضم في محل رفع حذف خبره . والأصل : فحسب الثلاثة مقروءٌ ؛ بمعنى : لا غير الثلاثة مقروء . ويجوز العكس بشرط حذف الفاء فيكون المبتدأ هو المحذوف والتقدير : المقروء حسب^(٥) . . . ، أى : المقروء حسبى مثلاً .

وبسبب الاستعمال الأول دخل : « حسب » في عداد الأسماء الملازمة للإضافة في أغلب استعمالاتها . وبسبب الاستعمال الثاني — وهو : البناء — دخل في عداد النظائر التي تشبه « غير » و « قبل » ، لأنه قطع عن الإضافة لفظاً لا معنى .

(١) والأصل : حسب ، أى : كافيته . (٢) والأصل : حسب الغرض ، أى : كافية الغرض .

(٣) وزيادتها لازمة بنص صريح في ص ٢١ من حاشية الألوسى على : « القطر » . وقد نقلنا

النص في ج ١ ص ٣٠٥ م ٣٠ باب : « المعروف بال » . وأيضاً قد يفهم هذا اللزوم من حاشية الأمير على : « المغنى » عند الكلام على : « قط » . ولكنه ليس في صراحة النص السابق .

وأما : « أول » — فله استعمالات أشهرها ثلاثة :

(١) أن يكون اسماً لا ظرفية فيه ، معناه : إماً مبدأ الشيء الذى يقابل آخره ، نحو : أولُ الغيثِ قطُرٌ ثم يَنْهُمِرُ ، أى : بدايته التى هى ضد نهايته . وإما معنى كلمة : « قديم » الذى يقابل معنى حديث ؛ نحو : بيت المقامر خلو ليس فيه أول ولا آخر ، أى : ليس فيه قديم ولا حديث . وإما متضمناً معنى كلمة : « سابق » أى : « متقدم » الدالة على الوصف ؛ نحو : تنقلت فى البلاد عاماً أولاً (١) ، أى : عاماً سابقاً أو متقدماً من غير تعيين ولا تخصيص للعام السابق . وفى هذه الصورة يكون مؤولاً بالمشق ، وهو اسم الفاعل هنا ولفظ « أول » فى كل ما سبق معرب منصرف .

(٢) أن يكون اسماً جامداً لا ظرفية فيه ، ولكنه مؤول بالمشق (٢) ، يتضمن معنى كلمة : « أَسْبَقَ » الدالة على التفضيل . وهو فى هذا الاستعمال معرب ، تُطَبِّقُ عليه أحكام « أفعال التفضيل » ؛ كمنع الصرف للوصفية ووزن الفعل . وكَدْخُول « مِنْ » جارة للمفضَّل عليه ، وكعدم تأنيثه بالتاء وغير هذا مما يجىء فى باب التفضيل (٣) ؛ نحو : أنت فى الفضل أولٌ من هذين الزميلين ، أى : أسبق منهما .

(٣) أن يكون ظرفاً للزمان بمعنى : « قَبْلَ » الزمانية ؛ كقولك لمن يدعى أنه رأى النجم قبل غيره : أنا رأيت النجم أولَ الراصدين ، ثم رأوه بعدى . أى : قبلهم .

وفى هذا الاستعمال يجرى على لفظ « أول » الأحكام الأربعة السابقة التى تجرى على « غير » و « قبل » ونظائرها .

(١) بالتونين ويقولون فى سبب تنوينه ، إنه قد يؤنث بالتاء ، فيقال : سنة أوله ، وسنوات أولات ، ووزن « أفعال » لا يمنع من الصرف إلا بشرط ألا تلحقه تاء التأنيث إذا أريد به مؤنث . كما سيجىء فى باب الممنوع من الصرف . وقد سبقت الإشارة لبعض استعمالاته فى ج ٢ ص ٢٢٥ و ٢٢٧ م ٧٩ . (٢) انظر رقم ٢ من هامش ص ١٢٢ . (٣) وهل هو فى هذه الحالة « أفعال للتفضيل » ولا فعل له من لفظه ؟ قيل : نعم ، وقيل : إنه جار مجراه فى الوزن ، وفى تجرده من التاء ، ودخول « من » على عليه . وهذا خلاف شكل لا أثر له فى صحة الاستعمال .

١ - فيعرب : « أول » إذا كان مضافاً لفظاً ومعنى ؛ نحو أسرع للصارخ أول المستمعين ثم توالوا بعدى .

ب - ويعرب أيضاً إذا كان مضافاً ، وحذف المضاف إليه ، ونوى لفظه نصباً ، نحو : أسرع للصارخ أول . . .

ج - ويعرب أيضاً إذا حذف المضاف ولم ينو لفظه ولا معناه ؛ نحو : أسرع للصارخ أولاً^(١) . (ويكون المراد هنا : المعنى الاشتقاقى المجرد ، على الوجه الذى أوسعنا الكلام فيه . أى : سابقاً ، متقدماً) .

د - ويبنى على الضم إذا حذف المضاف ونوى معناه ، نحو : أسرع للصارخ أول^(٢) . . .

(١) انظر رقم ٢ من هامش صفحتى ١١٤ و ١٢٤ .

(٢) وفيما سبق من الأحكام الخاصة بكلمة : « غير » ونظائرها يقول ابن مالك باختصار :

وَأَضْمُ بِنَاءً : « غَيْرًا » أَنْ عَدِمْتَ مَا لَهُ أَضْيَفٌ ، نَاوِيًا مَا عُدِمَا

يقول : اضمم لفظ « غير » ضمة بناء إن فقدت ما أضيف له « غير » . أى : إن فقدت المضاف إليه ، بمعنى : لم تجده فى الكلام ، لأنه محذوف ، وقد نويت معنى هذا المحذوف ، - بالرغم من أنه لم يصرح بأن الذى تنويه هو المعنى - يريد : ابن « غير » على الضم إن حذف المضاف إليه ونوى معناه .

أما الحالات الأخرى غير الضم فيفهم بعضها من البيتين اللذين بعده ، وهما :

قَبْلُ ، كَغَيْرٍ ، بَعْدُ ، حَسْبُ ، أَوَّلُ ، وَدُونُ ، وَالْجِهَاتُ أَيْضًا ، وَعَلُ
وَأَعْرَبُوا نَصْبًا ، إِذَا مَا نَكَّرَا قَبْلًا ، وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا

يريد : أن اللفظ : « قبل » يشبه : « غير » فى الحكم السابق وهو البناء إذا حذف المضاف إليه ونوى معناه . وهناك الألفاظ تشترك مع « قبل » فى هذا أيضاً ، وقد عطفها عليه بالواو المحذوفة أو المذكورة ؛ والأصل قبل ، وبعد ، وحسب ، وأول ، ودون ، والجِهَاتُ ، وعل - كغير ، فكلمة : قبل مبتدأ ، والجار والمجرور : « كغير » خبره . وبقى الألفاظ معطوفة بالواو المحذوفة على : « قبل » أو المذكورة . ثم بين فى البيت الأخير أن النحاة أعربوا لفظ « قبل » وبقية الأسماء التى بعده بالنصب مع التنكير . وهذا لا يكون إلا إن حذف المضاف إليه ولم ينو لفظه ولا معناه ، فهذا حكم ثان جعله عاماً على كل تلك الألفاظ ، مع أنه ينطبق على بعضها مثل : « قبل » و « غير » ولا ينطبق على بعض آخر ، مثل : حسب - عل - كما أنه ذكر بعض الأحكام ، وترك بعضاً آخر هاماً ، وتفصيلات ضرورية . وقد تداركنا ذلك كله .

زيادة وتفصيل :

١ - تتصدى المراجع اللغوية والنحوية لبعض الأساليب المشتملة على لفظ « أول » وتوضح معناه ، وموقعه الإعرابي في كل أسلوب . ومع تنوع تلك الصور ، وكثرة الآراء والاضطراب فيها - نستصفي منها ما يأتي ، على أن يكون معيناً على فهم غيره في ضوء القواعد النحوية العامة ، والأصول اللغوية المختلفة ، ومن الجائز توجيه الصور الآتية توجيهات معنوية وإعرابية أخرى .

(١) « ودعت الغائب منذ عامٌ أولٌ » ، يجوز في كلمة : « عام » أن تكون خبراً مرفوعاً عن « منذ » - وكلمة : « أول » صفة لها ، فكأن الكلام : ودعت الغائب منذ عامٌ أولٌ من عامنا الحاضر ، أى : منذ عام سابق على عامنا الحالى .

(٢) ودعت الغائب منذ عامٌ أولٌ . . . فكلمة أول ظرف زمان بمعنى : « قبل » . والمراد : ودعت الغائب منذ عامٌ قبل العام الحالى ، فحذف المضاف إليه ، ونوى لفظه ، فبقى المضاف ؛ وهو كلمة : « أول » على حاله من الضبط الذى كان عليه قبل الحذف . (تطبيقاً لما مر من أحكام قبل وبعد ونظائرها . . .) فهو ظرف زمان منصوب على الظرفية مباشرة .

(٣) ابدأ يومك بالصلاة أولٌ . فكلمة : « أول » ظرف زمان بمعنى : « قبل » مبنية على الضم في محل نصب على الظرفية . والأصل : ابدأ يومك بالصلاة أولَ الأعمال ، أى : قبلَ الأعمال الأخرى ، فحذف المضاف إليه ، ونوى معناه فبنى على الضم وجوباً ؛ تطبيقاً لأحكام « قبل » و « بعد » المشار إليها . . . فإن ظهر المحذوف وجب النصب على الظرفية الزمانية نحو : ابدأ يومك بالصلاة أولَ الأعمال ، أى : قبلَ الأعمال . . . كما سبق . . .

(٤) ما رأيت الأخ مذ أمس^(١) . أى : مذ ابتداء اليوم الذى قبل يومنا الحاضر ، فإن لم أره يوماً آخر قبل أمس قلت : ما رأيت الأخ مذ أولٌ من أمس . فكلمة : « أول » خبر المبتدأ « مذ » والمعنى : ما رأيت الأخ مذ

(١) في ج ٢ ص ٢٢٥ الكلام على : « أمس » والإشارة لبعض الاستعمالات التالية ومنها استعمالات أخرى هامة .

.....
 الأول من أمس ، أى : منذ اليوم الأسبق من أمس وهو اليوم المعين المعروف .
 الذى يسبق أمس مباشرة .

فإن لم أره يومين قبل الأمس قلت : لم أره منذ أول من أول من أمس .
 (ولا يصح أن أزيد على اليومين قبل الأمس) . فكلمة : « أول » الأولى خبر
 ومعناها : الأسبق أيضاً . وكلمة : « أول » الثانية مجرورة بالفتحة ، ممنوعة
 من الصرف ؛ ومعناها : أسبق . والمراد : لم أره منذ يوم أسبق من يوم آخر
 أسبق من أمس ^(١) .

ونعود فنشير مرة أخرى إلى جواز أوجه معنوية وإعرابية غير ما عرضناه .
 ب - أشرنا من قبل (فى ج ٢ ص ٢٢٠ م ٧٩ - باب الظرف) إلى
 ما تسجله المراجع النحوية من الكلام على أصل لفظ « أول » وأن أصله :
 « أوْءَل » ، بهمزة بعد الواو ، بدليل جمعه على أوائل . فقلبت الهمزة الثانية
 واوًا ، وأدغمت الواو فى الواو الأولى . وقيل : أصله : « وَوَّأَل » ، قلبت
 الهمزة واوًا وأدغمت فى الواو قبلها . وقلبت الواو الأولى همزة ، ولم يجمع على
 « ووائِل » فرارًا من ثقل اجتماع الواوين فى أول اللفظ .
 ولا شك أن هذه كلها فروض خيالية ، لا يعرفها العرب . ولكن النحاة
 ابتكروها للوصول إلى أغراض نافعة ؛ كعرفة أصول الكلمة وزوائدها ، وتطبيق
 أحكام الإعلال والإبدال عليها ، والاهتداء إلى الكشف عن معناها فى المراجع
 اللغوية وهذا حسن .

ح - وهل يستلزم ذكر الأول وجود ثان ؟ الصحيح أنه لا يستلزم . إلا أن
 وجدت قرينة تدل على أن بعد الأول ثان يليه .

(١) راجع لسان العرب فى مادة : « أمس » ومادة : « وأل » وكذلك : « التاج » ثم حاشية :
 « ياسين » على التصريح « طبعة الحلبي » بعد تدارك ما فيها من خطأ مطبعي .

المسألة ٩٦ :

حذف المضاف - حذف المضاف إليه

١ - يجوز حذف المضاف حذفاً قياسياً : بثلاثة شروط :

أولها : وجود قرينة تدل على لفظه نصاً ، أو على لفظ آخر بمعناه ، بحيث لا يؤدي حذفه إلى لبس أو تغيير في المعنى ؛ نحو : حدثني التجارب أن من يتبعني سلاح الباطل يُقتل بسلاح الحق . والأصل : حدثني أهل التجارب . . . والقرينة الدالة على المضاف المحذوف قرينة عقلية ، هي أن التجارب لا تتحدث ، وإنما الذي يتحدث : أصحابها والمتصلون بها . . . فلا بد لصحة المعنى الحقيقي من تقدير مضاف محذوف ، وهو مع حذفه ملحوظ ، مثل قوله تعالى : « وجاء ربك » ، وقوله « وأسأل القرية » والأصل : وجاء رسول ربك - وأسأل أهل القرية .

فإن أوقع حذفه في لبس أو تغيير في المعنى لم يجوز . كقول شوقي : « ذكروا للبخل مائة علة ، لا أعرف منها غير الجبيلة . . . » فلا يجوز حذف المضاف ؛ وهو كلمة : « مائة » ، أو كلمة : « غير » ؛ لأن حذف الأولى يوقع في لبس وغموض ؛ إذ لا دليل على المحذوف بنصه أو بمعناه . فلا ندرى أهو كلمة . . . مائة أم ، ألف . . . أم غير ذلك ؟ وحذف الثانية يفسد المعنى فساداً كاملاً ، لأنه يؤدي إلى نقيض المطلوب . فمثل هذا الحذف لا يجوز قياساً ، ويجب الاختصار فيه على المسموع من العرب الأوائل وحدهم . ومنه قول الشاعر :

لا تَلْمُني - عتيقُ - حَسْبِي الَّذِي بِي

إنَّ بِي - يا عتيقُ - ما قد كَفَّاني

يريد يا بن أبي عتيق^(١) .

(١) وهذا ثابت من التاريخ .

ثانيها - أن يقوم المضاف إليه مقام المضاف المحذوف ، ويحل محله في الإعراب - وهذا هو الغالب - فيكون فاعلا مكانه في مثل قوله تعالى : « وجاء ربك » . والأصل كما قلنا : وجاء رسول ربك ؛ فحذف الفاعل المضاف ، وحل في مكانه المضاف إليه ، وصار فاعلا مرفوعاً . وقد يكون مفعولا به ، كقوله تعالى : « وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ » ، والأصل : حبَّ العجل ، فحذف المضاف المفعول به ، وحل محله المضاف إليه ، وصار مفعولا به منصوبا ، وقد يكون مفعولا مطلقاً ؛ نحو قول الشاعر :

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا ^(١) وَبَيْتَ كَمَابَاتِ السَّلِيمِ ^(٢) مُسْتَهْدَا

والأصل : ألم تغتمض عينك اغتماضَ ليلة أرمد ، فحذف المضاف وهو المفعول المطلق ، وحل محله المضاف إليه ؛ وهو كلمة : « ليلة » ؛ فصارت مفعولا مطلقاً ^(٣) بدله .

وقد يكون مبتدأ ، نحو قوله تعالى : « الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ » . . . أي : زمن الحج ، أو موسم الحج . . .

وقد يكون خبراً ؛ كقولهم : شرَّ المنايا مَيِّتٌ بَيْنَ أَهْلِهِ ، أي : مَنِيَّةٌ مَيِّتٌ بَيْنَ أَهْلِهِ ^(٤) . . .

وقد يكون ظرفاً ؛ نحو : وصلت إلى عملٍ طُلُوعَ الشَّمْسِ . أي : وقتَ طُلُوعِ الشَّمْسِ . أو مفعولا لأجله ؛ نحو : أطعْتُ الوالدَ إِرْضَاءَهُ ، أي : قَصْدَ إِرْضَائِهِ . أو : مفعولا معه ، نحو : رجعتُ للبيتِ والليلِ ، أي : ومجىءَ الليلِ . أو حالا ؛ نحو : تفرقَ الأعداءُ أَيَادِي سَبَأٍ ، والأصل : مثلَ

(١) الأرمَد : المريض مطلقاً . أو : المريض بمرض في عينيه .

(٢) من لدغته أفعى . وهى من تسمية الأضداد ، رجاء أن ينجو ويسلم من عاقبة ما أصابه .

(٣) تتوقف صحة المعنى على هذا التقدير ، ولا يستقيم المعنى بجعل « ليلة » ظرف زمان ؛ فليس المراد : ألم تغمض عينك في ليلة الأرمَد .

(٤) يريدون : من لم يشترك في الحرب ، وقتال الأعداء .

أيادي^(١) سبأ . . . أو : صفة ؛ نحو : سخرت من قوم أيادي سبأ . . . و...
فحذف المضاف في كل هذا - وأشباهه - وحل المضاف إليه محله في اسمه
الإعرابي ، وحركته الإعرابية . . .

ومن الجائز أن يحذف المضاف ، ويبقى المضاف إليه على حاله من الجر
من غير أن يقوم مقام المحذوف في موقعه الإعرابي وحركته ، ولكن هذا قليل
بالنسبة للأول^(٢) ، ويشترط لصحته ، والقياس عليه شرطان :

أحدهما : أن يكون المضاف المحذوف معطوفاً على كلمة مضافة مذكورة ، ثمثله
(لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط) ، أو تقابله^(٣) ، لتكون دليلاً عليه بعد حذفه ،
والآخر : وأن يكون حرف العطف متصلًا بالمضاف إليه ، - الذي حذف قبله المضاف
- أو منفصلاً منه « بلا » النافية ؛ نحو : كل فتى محاسبٌ على عمله ، وفتاة
على عملها . والأصل : وكل فتاة . فحذفت كلمة : « كل » الثانية ؛ وهي
المضاف ؛ بعد أن تحقق شرطاً^(٤) الحذف (وهما : الاتصال ، وعطفها على
نظيرتها في اللفظ والمعنى) ؛ وهي : « كل » الأولى^(٥) . ونحو قول الشاعر :

(١) لا تعرب كلمة : « أيادي » هي الحال مباشرة ؛ لأنها معرفة بالإضافة للمعرفة ، والغالب في الحال
الأصلية أن تكون نكرة ، لذا كانت حالاً من طريق قيامها مقام المضاف . الذي هو كلمة : « مثل »
المتوغلة - في أغلب حالاتها - في الإبهام : كما عرفنا . وكذلك حين تكون نعتاً لنكرة .
(٢) كيف يجوز أن يبقى المضاف إليه على حاله من الجر مع أننا اشترطنا لحذف المضاف إقامة
المضاف إليه مقامه في إعرابه ؟ أجابوا إن هذا الشرط مستمد من الأعم الأغلب الوارد في الكلام الفصيح
فاشترطه إنما هو لتحقيق الأعم الأغلب ، لا لتحقيق جميع الحالات التي يجوز فيها حذف المضاف .
ونتيجة هذا أنه يجوز حذف المضاف مع بقاء المضاف إليه مجروراً بالشرطين المذكورين بعد لقياسيته -
مع اعتبار هذا مخالفاً للأعم الأغلب ، برغم صحته .

(٣) المراد بالمقابلة ما يشمل الضدين والنقيضين .

(٤) هذان هما الشرطان لقياسية الجر بعد حذف المضاف ، ولا داعي لاشتراط تقدم النفي أو
الاستفهام أو غيرها مما زاده بعض النحاة .

(٥) فالعطف عطف جملة على جملة ، ولا يصح أن يكون عطف مفردات ؛ باعتبار أن :
« فتاة » معطوفة ، مباشرة ، على « فتى » لأنه يؤدي إلى فساد التركيب ؛ إذ يصير كل فتى وفتاة
حاسب على عمله . . . و . . . فتختل المطابقة بين المبتدأ والخبر .

أكل امرئٍ تحسبين امرأ؟ ونارٍ^(١) تَوَقَّدُ^(٢) بالليل نارا؟

أى : وكل نار . . . ومثال الفصل بينهما « بلا » النافية قول الشاعر :

ولم أرَ مثلَ الخيرِ يتركهُ الفتي ولا الشرَّ يأتيهِ امرؤٌ وهو طائعُ

أى : ولا مثل الشر . وقولهم : ما كلُّ سوداءَ فحمة ، ولا بيضاءَ شحمة

أى : ولا كلُّ بيضاءَ شحمة^(٣) . ويرى بعض النحاة عدم اشتراط الاتصال ،

وهو رأى فيه تيسير وتوسعة ، لا مانع من الأخذ به ، برغم أنه ليس الأفصح

الأعلى .

ومثال المحذوف المعطوف على مذكور لا يماثله وإنما يقابله ، قراءة من قرأ

قوله تعالى : « تريدونَ عرضَ الدنيا والله يريدُ الآخرة »^(٤) .

ثالثها — أن يكون المضاف إليه من الأشياء التى تصلح لأن تحل محل

المضاف المحذوف فى إعرابه ؛ كالأمثلة السالفة ، فلا يصح حذف المضاف إذا

كان المضاف إليه جملة ؛ لأنها لا تصلح فاعلا ، ولا مفعولا ، ولا مبتدأ . . .

(١) قالوا فى إعراب كلمة : « نار » الأولى : إنها مضاف إليه مجرور بالمضاف المحذوف ؛

وهو : « كل » . ولم تكن مجرورة بالعطف على كلمة : « امرئ » المجرورة بالمضاف لثلا يلزم

العطف على معمول عاملين مختلفين ، لأن كلمة : « امرئ » المجرورة ، معمولة للفظ : « كل » المضاف

المذكور ، وكلمة : « امرأ » المنصوبة مفعول ثان : « لتحسين » فهى معمولة للفعل ، ومفعوله الأول

هو : « كل » امرئ المقدم عليه . فلو عطفنا كلمة : « نار » المجرورة على « امرئ » المجرورة بالمضاف

« كل » وعطفنا : « ناراً » المنصوبة على : « امرأ » المنصوبة — لترتب على هذا أن نعطف بحرف

واحد شيئين على معمولين مختلفين . وهذا ممتنع عند كثرة النحاة ؛ لأن العاطف عندهم نائب عن العامل

والعامل الواحد لا يعمل جرأ ونصباً معاً ، ولا يذوب عن عاملين . فالالتجاء إلى تقدير مضاف محذوف

أولى ؛ إذ لا خلاف بينهم على صحته . أما الالتجاء إلى العطف على معمول عاملين مختلفين ففيه خلاف

والكثرة لا ترضاه ، ومالا خلاف فيه أحق بالاتباع مما فيه خلاف . . . (راجع التصريح وغيره —

فى هذا الموضع) .

(٢) أصلها : تَوَقَّدُ : حذف إحدى التاءين ؛ للتخفيف .

(٣) سيجى مناسبة لهذا المثال فى ص ٥٦ و ٥١٢ . . .

(٤) الآخرة ، — بالجر ، فى قراءة من قرأها كذلك — مضاف إليه . والتقدير : تريدون عرض

الدنيا ؛ (أى : الطارئ عليها ، الذى لا يدوم ، ولا يبقى) . والله يريد دائماً الآخرة ، أو خالداً الآخرة

فالمضاف إليه المحذوف ؛ وهو : دائماً ، أو : خالد — مقابل للمذكور ، وهو عرض ، وليس ماثلاً له .

و . . . كالتى فى قوله تعالى : « فسبحان الله حين تُمسُونَ وحين تُصبحُونَ . . . »
فالمضاف إليه هو الجملة الفعلية . والمضاف هو : كلمة « حين » ولا يجوز
الحذف (١) .

فإذا لم يتحقق شرط أو أكثر ، من الشروط الثلاثة لم يصح الحذف
القياسى (٢) .

(١) كذلك لا يجوز الحذف إذا كان المضاف إليه مبدوءاً « بأل » والمضاف منادى . فلا
يصح : يا العالم . تريد : يا مثل العالم .
(٢) فيما سبق يقول ابن مالك :

وَمَا يَلِي الْمُضَافَ يَأْتِي خَلْفًا عَنْهُ فِي الْإِعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَا

ما يلى المضاف ، (أى : ما يأتى بعد المضاف ، والمراد به : المضاف إليه) يكون خلفاً عنه
فى الإعراب ، وقائماً مقامه عند حذفه ؛ فيعرب بما كان يعرب به المضاف المحذوف ؛ فيصير فاعلاً بده ،
أو : مفعولاً ، أو : مبتدأ ، أو خبراً . . . و . . . واكتفى بهذا ، دون أن يذكر شيئاً من الشروط .
وقد أوضحناها : ثم قال :

وَرُبَّمَا جَرَوْا الَّذِي أَبْقَوْا كَمَا قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَ

(الذى أبقوا) أى : الذى أبقوه بعد حذف المضاف . والمراد : المضاف إليه . (قبل حذف ما
تقدم) أى : قبل حذف المتقدم ، وهو : المضاف .
يريد : أن العرب قد يحذفون المضاف ويتركون المضاف إليه على حاله من الجر كما كان
قبل الحذف .

لَكِنْ بِشَرْطٍ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفَ مُمَثَّلًا لَهَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفَ

أى : بشرط أن يكون المضاف المحذوف معطوفاً على كلمة مذكورة مماثلة له فى لفظها ومعناها
للمعطوف المضاف ، وقد شرحنا هذا وفصلناه .

زيادة وتفصيل :

١ - إذا حذف المضاف ، بعد تحقق الشروط المطلوبة جاز - وهو الأكثر - عدم الالتفات عليه عند عود الضمائر ، ونحوها مما يقتضى المطابقة ؛ كالتعريف والتنكير ، والإفراد ، وغيره . . .) فكأنه لم يوجد ، ويجرى الكلام على هذا الاعتبار . وجاز مراعاته كأنه موجود مع حذفه . وقد اجتمع الأمران في قوله تعالى : « وكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فِجَاءَهَا بِأَسْنَاهَا ^(١) بَيِّنَاتًا ^(٢) ، أَوْ هُمْ قَتَائِلُونَ ^(٣) » .

والأصل : وكَم من أهل قرية . . . فرجع الضمير : « ها » : مؤنثاً إلى القرية . ورجع الضمير : « هم » مذكراً لاعتبار المحذوف وملاحظته . ولا تناقض بين الاثنين لاختلاف الوقت .

ومن ملاحظة المحذوف قول حسّان في مدح الغسانيين :

يَسْقُونَ مِنْ وَرْدِ الْبَرِّيصِ ^(٤) عَلَيْهِمُ

بَرْدَى ^(٥) يُصَفِّقُ ^(٦) بِالرَّحِيقِ ^(٧) السِّلْسِلِ ^(٨)

يريد : ماء بردى . والضمير في : « يُصَفِّقُ » مذكر ، إذ لوحظ في مرجعه المحذوف أنه مذكر .

ومن ملاحظة المحذوف المؤنث وعود الضمير عليه مؤنثاً دون اعتبار للمذكور قول الشاعر :

مَرَّتْ بِنَا فِي نَسْوَةٍ حَقِصَةً ^(٩) وَالْمِسْكِ مِنْ أُرْدَانِهَا ^(١٠) نَافِحَةً

أى : رائحة المسك فائحة من أكمامها .

ب - قد يحذف مضافان أو أكثر فيقوم الأخير مقام الأول . فمثال

(١) عذابنا . (٢) ليلا .

(٣) نائمون في القيلولة ، وهى وسط النهار (٤) واد قرب دمشق .

(٥) نهر يخترق دمشق . ولفظه مؤنث ؛ لوجود ألف التأنيث في آخره .

(٦) يمزج . (٧) الخمر . (٨) العذب .

(٩) جمع : ردن ، بمعنى : الكيم .

.....

حذف مضافين قوله تعالى : « . . . وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْتُمْ تُكْذِبُونَ . . . »
الأصل : وتجعلون بدل شكر رزقكم تكذيبكم ؛ فحذف ككلمتي :
« بدل - وشكر » ، وكلاهما مضاف ، وأقام المضاف إليه الأخير - وهو :
« رزق » - مقام الأول : « بدل » .

ومثال حذف ثلاثة قوله تعالى عن الرسول الكريم وأن جبريل اقرب
منه : « ثُمَّ دَنَا^(١) فَتَسَدَّ لِي^(٢) فَكَانَ قَابَ^(٣) قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى^(٤) » ،
الأصل : فكان الرسول قدرَ مسافةٍ قربِ قَابِ قَوْسَيْنِ . فكلمة : « الرسول »
المحذوفة اسم كان ، والضمير حلَّ محلها ، وصار هو الاسم . وحذفت
المضافات الثلاثة : (قدر - مسافة - قرب -) وحل المضاف إليه الأخير ،
(وهو كلمة : قَاب) محل المضاف إليه الأول ، (وهو : قدر) وصار
خبراً مكانه .

(١) أى : اقرب جبريل من النبي . (٢) فزاد من القرب .
(٣) قدر . والمراد : قدر مسافة قوسين متلاصقين ، فقد كان من عادة أهل الجاهلية عند تحالفهم
أن يحضروا قوسين ، ويلصقوا إحداهما بالأخرى ؛ حتى كأنهما قوس واحد ؛ رمزاً للاتفاق ، واتحاد
الكلمة ، وتقارب النفوس والقلوب . (٤) أقرب .

ب - يجوز حذف المضاف إليه ، ولهذا صُوِّرَ ثلاث :

أولها - أن يحذف المضاف إليه ، وَيُنَوَّى معناه ؛ فَيُسَبَّنَى المضاف على الضم (ولا يصح أن يكون معرباً ، ولا منوناً) . وهذه الصورة تتحقق حين يكون المضاف كلمة : « غير » أو ظرفاً من الظروف الدالة على الغاية مثل : قبل - بعد . . . ، أو اسماً آخر يشبهها مثل : حسب ، وسواها مما سردناه وشرحناه قريباً^(١) . نحو : استشار المريض الطبيب ليس غير ، ولم يستمع لأحد قبل . . . والأصل : ليس أحد غير المداوى ، ولم يستمع لأحد قبل الطبيب . فلما حُذِفَ المضاف إليه ونوى معناه بنيت « غير » ، و « قبل » على الضم . . .

ثانيها - أن يحذف المضاف إليه ولا يُنَوَّى لفظه ولا معناه ، فيرجع المضاف إلى حالته الإعرابية قبل الإضافة ، ويردّ إليه ما حذف للإضافة ؛ كالتنوين . . . و . . . فكأنّ الكلام في أصله خال من الإضافة ؛ نحو قوله تعالى : « وكلاً وعدّ الله الحُسْنَى » ، أى : وكلّ فريق . وقوله تعالى : « أياً ما تدْعُوا^(٢) » ، فله الأسماء الحُسْنَى ، ونحو : تشعبت فروع التخصص فبعض زراعى ، وبعض طبيّ ، وبعض هندسى . . . أى : فبعض الفروع . .

ويتحقق هذا في الأسماء بنوعيتها : التامة^(٣) وغير التامة (ولا سيما ما كان منها دالاً على الإحاطة والشمول أو البعضية كما في الأمثلة) .

ثالثها - أن يحذف المضاف إليه ويُنَوَّى ثبوت لفظه ؛ فيبقى المضاف على حاله التي كان عليها قبل الحذف ؛ فلا يتغير إعرابه ، ولا يردّ إليه ما حذف

(١) في ص ١١٢ و ١٢١ وما بعدهما .

(٢) « أياً » أداة شرط ؛ للعموم والإيهام . « تدعوا » فعل شرط مجزوم بحذف النون ، وواو الجماعة فاعل « وما » زائدة .

(٣) في رقم ١ من هامش ص ١١٢ أن المراد بالأسماء التامة هنا ما لا تدل على الغايات ؛ المشروحة في هامش ص ١٢١ .

أما غير التامة فهي قبل وبعد وأشباههما . . . ما شرحنا في هذا الباب في ص ١١٢ وما يليها .

للإضافة - كالتنوين . . . وإنما تظل أحكام الإضافة سارية بعد الحذف كما كانت قبله .

ويشترط في المضاف المذكور إن كان اسماً تاماً^(١) أن يُعْطَفَ عليه اسم عامل في لفظ مشابه للمضاف إليه المحذوف في صيغته ومعناه : لِيَسْدَلَ على المحذوف نصّاً ؛ فيكون في قوة المذكور ، نحو : أنْفَقْتُ رُبْعَ وَنِصْفَ الْمَالِ ، أى : أنْفَقْتُ رُبْعَ الْمَالِ وَنِصْفَ الْمَالِ . فحذف المضاف إليه الأول بعد تحقق الشرط المطلوب ، وهو وجود اسم معطوف : (نصف) وهذا المعطوف عامل في لفظ آخر (نعى به : المال) وهو مشابه للمحذوف في صيغته ومعناه ؛ فاستغنيّا بالمذكور عن المحذوف ؛ أى : أن المضاف إليه الثانى دل على الأول المحذوف^(٢) ، ومثل قول الشاعر :

سَقَى الْأَرْضَيْنِ الْغَيْثُ سَهْلًا وَحَزَنَهَا^(٣)

فَنِيْطَتْ^(٤) عُرَى^(٥) الْأَمَالِ بِالزَّرْعِ وَالضَّرْعِ^(٦)

أى : سهلها وحزنها .

ولا فرق في المعطوف العامل بين أن يكون مضافاً يعمل الجر في المضاف

(١) أما ظروف الغايات ؛ مثل قبل ، بعد ، ونظائرها) فلا يشترط فيها ذلك كما تقدم عند الكلام عليها . (وقد سبق شرح الأسماء التامة ، والغايات في هوامش ص ١١٢ و ١٢١ و ١٢٢ و ١٤١ ..)
(٢) هناك تقدير آخر فيه تكلف . . . وملخصه أن الأصل : أنْفَقْتُ رُبْعَ الْمَالِ وَنِصْفَهُ . ثم تأخر المضاف إليه ، فصارت الجملة : أنْفَقْتُ رُبْعَ - وَنِصْفَهُ - الْمَالِ . ثم حذفت الهاء تحسيناً للفظ ولا داعى لهذا التكلف والالتواء الذى لا فائدة منه .

ويقول القراء : إذا كان الاسمان المضافان متصاحبين في الاستعمال الكلامى الكثير كاليد والرجل ، و « قبل وبعد » أضيفا معاً للمضاف إليه المذكور ، ولا شئ محذوف ، ولا متقدم أو متأخر عن مكانه . وفي هذا راحة وتيسير . برغم أن نتيجة الآراء الثلاثة واحدة .

(٣) الحزن : الأرض الغليظة ، الصلبة ، (ضد السهلة) .

(٤) فتعلقت .

(٥) جمع عروة ، وهو الجزء البارز من الإناء وغيره ، كى يمكن إمساك الإناء منه ، وكأنه حلقة مستديرة بجانب الإناء ، أو أذن صغيرة تمسكها اليد في سهولة .

(٦) الضرع المكان الذى يتجمع به لبن الحيوانات اللبينة في آخر بطنها ، والمراد : هنا تلك الحيوانات نفسها .

إليه — كالمثالين السالفين ، — وأن يكون عاملاً آخر غير مضاف ؛ نحو قول الشاعر :

عَلَّقْتُ أَمَّا لِي فَسَعَمْتُ النِّعَمَ بِمَثَلٍ أَوْ أَنْفَعَ مِنْ وَبَلٍ ^(١) الدَّيَمَ ^(٢)
أى : بمثل ، أو : بأنفع ^(٣) . . .

* * *

زيادة وتفصيل :

وقد يحذف المضاف إليه ويبقى المضاف على حاله إذا كان هذا المضاف معطوفاً على مضاف إلى مثل المحذوف ، — وهذه الصيغة عكس السابقة — ومنها الحديث الذى رواه البخارى عن أحد الصحابة ونصه : غزونا مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) سبع غزوات وثمانى ، بفتح الياء بغير تنوين . والأحسن الاختصار فى هذا النوع على المسموع .

(١) الويل : المطر الشديد .

(٢) المطر الذى يطول زمنه بغير رعد ولا برق .

(٣) اكفى ابن مالك فى الإشارة إلى الأحوال السابقة بقوله الموجز :

وَيُحَذَفُ الثَّانِي فَيَبْقَى الْأَوَّلُ كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ
بِشَرْطٍ عَظْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَضْفَتَ الْأَوَّلَ

يقول : إن الثانى ، (وهو : المضاف إليه) يحذف ولا يتأثر الأول (وهو المضاف) بالحذف ، بل يبقى على حاله الأول حين اتصاله بالمضاف إليه المحذوف . وهذا بشرط أن يكون المضاف الباقي على حاله معطوفاً عليه والمعطوف مضاف إلى لفظ مثل المحذوف الذى أضيف إليه الأول الباقي بعد الحذف .

ثم انتقل بعد هذا إلى الكلام على الفصل بين المتضايقين فقال بيتين سبق شرحهما فى موضعهما الأنسب من ص ٥٠ وهما :

فَصُلَّ مُضَافٍ شَبَّهِ فِعْلٍ مَا نَصَبَ مَفْعُولاً أَوْ ظَرْفًا أَجَزَ ، وَلَمْ يَعْـبَ :
فَصُلَّ يَمِينٍ . واضطراباً وُجِدَا بِأَجَنَبِيٍّ ، أَوْ : بِنَعْتٍ ، أَوْ : نَدَا

المسألة ٩٧ :

المضاف إلى ياء المتكلم^(١)

تقتضى الإضافة أحكاماً عامة عرفناها في بابها^(٢). وفي مقدمة تلك الأحكام :
إعراب المضاف على حسب الجملة التي يكون فيها ، وجرّ المضاف إليه
دائماً . . . و . . .

لكن الإضافة لياء المتكلم تستلزم أحكاماً أخرى في ضبط ياء المتكلم ؛
وضبط الحرف الذى قبلها من آخر المضاف^(٣) . وفيما يلي البيان :
أولاً - يجب كسر آخر المضاف ، وبناء ياء المتكلم على السكون أو الفتح
في محل جرّ في أربع حالات :

(١) أن يكون المضاف اسماً مفرداً صحيح^(٤) الآخر ؛ ككلمة :
« نفس » ، و « وطن » و « نافع » ، و « مال » في نحو : وقفت نفسي على
خدمة وطني ، وقول الشاعر :
أَكْذِبُ عامداً من أجل مال ؟ فليس بنافعي - ما عشت - مالى
وإعراب هذا النوع كالذى يليه ؛ وسيأتى البيان
(٢) أن يكون المضاف اسماً مفرداً معتلاً^(٥) شبيهاً بالصحيح^(٥) ككلمة
« صفو » و « بغى » في مثل : لا يكدر صفوى كبغى على الناس ، ولا سيما الضعفاء .
ونقول في إعراب هذا النوع وما قبله في حالة الرفع إنه مرفوع بضممة
مقدرة ، منع ظهورها الكسرة العارضة لمناسبة الياء ؛ نحو : علمى وحده
أنفع لى من مالى وحده .

(١) لهذا الباب صلة وثيقة بباب المنادى المضاف لياء المتكلم ، ج ٤ ص ٤٣ م ١٣١
حتى ليعد كل منهما متمماً الآخر .
(٢) في ص ٧ وما بعدها .
(٣) سبق تلخيص مفيد لها في ج ١ ص ١٣٦ م ١٦ . (٤) صحيح الآخر هو :
ما ليس في آخره حرف من حروف العلة الثلاثة ؛ (وهى : الألف - الواو - والياء) ، ومعتل الآخر ؛
هو : ما في آخره حرف من حروف العلة الثلاثة . - كما في ح ٤ هامش ص ٤٣ و ٧٩ - .
(٥) المتل الشبيه بالصحيح ما في آخره حرف متحرك من حرفي العلة : (الواو أو الياء) مع
سكون ما قبله ؛ نحو : سقى - رعى - ظبى - بغى - بهو - شهو - صفو - صحو - =

ونقول في حالة النصب : إنه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الكسرة العارضة لمناسبة الياء ؛ نحو : إن أخى الحقَّ من يلازمى في السرَّاء والضَّراء . . . أما حالة الجرّ - نحو : أتعلّم من تجاربي مالا أتعلّمه من كتبى - فقد نقول : إنه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها الكسرة العارضة لمناسبة الياء ، أو نقول : إنه مجرور بالكسرة الظاهرة مباشرة ، ولا داعى لتقدير كسرة مع وجود أخرى ظاهرة . وهذا أنسب ^(١) ، لبعده من التكلف والتعقيد . والأخذ به أولى في هذه الصورة وأشباهها من كل ما يغنيننا عن التقدير قدر الاستطاعة .

(٣) أن يكون المضاف جمع تكسير صحيح الآخر ؛ مثل كلمة : «أصدقاء» في نحو : تخيرت أصدقائي ممن طابت سريرتهم ، وحسنت سيرتهم . وإعرابه كسابقه .

(٤) أن يكون المضاف جمع مؤنث سالماً ؛ نحو : تسابقت زميلاتي في ميادين العمل النافع - أعرف لزميلاتي حقهن في الإكبار . . . وحكمه الرفع بضمّة مقدرة منع من ظهورها الكسرة العارضة . والنصب والجر بالكسرة الظاهرة ، طبقاً للرأى الأسهل ، أو بالكسرة المقدرة التي منع من ظهورها الكسرة العارضة ؛ طبقاً للرأى الآخر .

= ونحو : حوارى - عثى - خفى ، مما هو مختوم بياء مشددة للنسب ؛ كعبرى ، أو غير النسب مثل كرسى ، وكل ياء أخرى مشددة ليس تشديدها نتيجة إدغام ياءين . ولهذا المعتل الشبيه بالصحيح حكم يتلخص فيما يأتى :

إذا كان المضاف مختوماً قبل إضافته بياء مشددة ، مثلى : كرسى - حوارى - . . . فإنه يكون من المعتل الشبيه بالصحيح - كما قلنا - فعند إضافته لياء المتكلم تتجمع ثلاثة ياءات متوالية ، وهذا ممنوع - غالباً - وللفرار منه يجب الالتجاء إلى واحدة مما يأتى :

إما حذف ياء المتكلم (وهى المضاف إليه) مع بقاء ما قبلها مكسوراً في كل الحالات ؛ لتكون الكسرة دليلاً على الياء المحذوفة ، نحو جلست على كرسى . . . بغير تنوين ، والأصل كرسى . . . وإما قلب ياء المتكلم ألفاً وحذف الألف مع فتح ما قبلها ؛ لتكون الفتحة دليلاً على الألف المحذوفة المنقلبة عن ياء المتكلم ؛ نحو ؛ جلست على . كرسى . . . ، والأصل : على كرسياً . . . وإما حذف إحدى الياءين الأولىين وإدغام الثانية في ياء المتكلم فننشأ ياء مشددة مكونة من ياءين ، السابقة منهما ساكنة ، والمتأخرة (وهى ياء المتكلم) مفتوحة . ولا فرق في الصورة الظاهرة بين هذه الحالة والتي قبلها . والأفضل الاختصار على الحالة الأولى . (١) وقد أختاره صاحب التسهيل .

زيادة وتفصيل :

١ - إذا كانت الإضافة محضة جاز في الصور السابقة واحد من أمور أربعة أخرى : إما حذف ياء المتكلم ، مع بقاء الكسرة التي قبلها لتدل عليها ، وإما قلب الكسرة التي قبل الياء فتحة ، وقلب ياء المتكلم ألفاً ؛ نحو : وقفتُ نَفْسِي على خدمة وَطَنٍ ، أو : وقفتُ نَفْسِي على خدمة وَطَنًا . وإما حذف هذه الألف مع بقاء الفتحة التي قبلها دليلاً عليها ؛ نحو وقفتُ نفسَ على خدمة وَطَنٍ . وإما حذفها وحجىء تاء التأنيث^(١) عوضاً عنها : بشرط أن يكون المضاف منادى ، ولفظه : « أب » ، أو : « أم » - نحو : يا أبت يا أمت . . ولا يجوز الجمع بين التاء والياء .

وكل ما تقدم بشرط أن يكون أمر الياء المنقلبة ألفاً أو المحذوفة - واضحاً ، فلا يحدث لبس أو فساد للمعنى بسببه . وبالرغم من جواز استعمالها عند تحقق الشرط فالأفضل - اليوم - إهمالها ، وعدم محاكاتها ؛ لأنها لا تخلو من غموض وخفاء يتنافيان مع الغرض الصحيح من اللغة ، واستخدامها أداة بيان وإيضاح ؛ فإن هذه اللغات واللهجات الفرعية - مع صحتها ، وصحة استخدامها - لا يحسن اصطنائها في عصرنا ، وحسبنا فهم ما ورد بها من الكلام القديم ؛ ولهذا نعرضها .

فإن كانت الإضافة غير محضة مثل : « مصاحب » ؛ في نحو : الوالد مصاحبى غداً في الرحلة ، - لم يجز شيء من هذه الأمور الأربعة . ووجب إثبات ياء المتكلم ، مع بنائها على السكون وهو الأكثر - أو على الفتح ، وكسر ما قبلها في الحالتين ؛ لأن الكسرة هي التي تناسبها .

ب - النحاة يعتبرون الإضافة لياء المتكلم المذكورة في الجملة نصاً ، نوعاً من « الإضافة الظاهرة » . ويسمون الإضافة إلى ياء المتكلم المنقلبة ألفاً ؛ أو المحذوفة بعوض أو بغير عوض - « الإضافة المقدرة »^(٢) .

(١) مبنية على الفتح ، وهو الأكثر ، أو على الكسر ، وهو كثير . أو على الضم ، وهو قليل

(٢) سبقت الإشارة لهذا في رقم ٦ من هامش ص ٧ .

ح - يدخل في حكم الصحيح عند إضافته لياء المتكلم الأسماء الآتية :

(أب - أخ - حم - فم - هن) ، ودخولها قائم على الرأي الشائع الذي يحسن الاختصار عليه عند إضافتها ، وهو يقضى بعدم إرجاع الحرف الأخير المحذوف من تلك الأسماء ، واعتباره عند إضافتها كأن لم يكن ؛ فهي أسماء معربة بحركات مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها كسرة المناسبة فبالرغم من أن أصلها : أبَوُ - أخَوُ - حَمَوُ - هَنَوُ - فَوهُ . . . بالرغم من ذلك الأصل يقول عند إضافتها : أبِي - أخِي - حمِي - هَنِي - فِي . . . بزيادة ياء المتكلم ، مبنية على السكون ، مع كسر ما قبلها .

أما « ذو » التي تعرب إعراب الأسماء الخمسة السابقة فلا يصح إضافتها لياء المتكلم - كما سبق في بابها ، ج ١ ص ٧٠ م ٨ -

وهناك رأى آخر ؛ لا يحسن الأخذ به ، وإنما نذكره - كالمعتاد في أمثاله - لنفهم به ما ورد مما ينطبق عليه في الكلام المأثور ، دون محاكاة ، وهو رأى مستنبط من بضعة أمثلة قليلة مسموعة عن بعض قبائل ومقتضاه : وجوب إرجاع الحرف المحذوف من تلك الأسماء الخمسة عند إضافتها وتسكينه ، واعتبار الاسم المضاف بعد إرجاع المحذوف وتسكينه نوعاً من المعتل الآخر يجب معه بناء ياء المتكلم على الفتح ، وقلب حرف العلة الذي قبلها ياء ساكنة تدغم في ياء المتكلم المبنية على الفتح . وعلى هذا تكون الأسماء السالفة المضافة معربة بحركات مقدرة ، منع من ظهورها السكون الذي فوق الياء الأولى ، وهو السكون الآتي للإدغام . ولا يصح أن تكون في حالة الرفع مرفوعة بالواو - كالشأن في الأسماء الخمسة ، لأن شرط إعراب الأسماء الخمسة بالحرف ألا تكون مضافة لياء المتكلم والذين يقولون إن المحذوف من كلمة : « فم » ياء ، لا واو ، يرجعون هذه الياء ويدغمونها في ياء المتكلم^(١) ، ولا يختلف الإعراب هنا عن سابقه .

(١) راجع الصبان ج ١ عند الكلام على الأسماء الخمسة ، وبيت ابن مالك : « وشرط ذا الإعراب أن يضمن لا » وج ٢ في آخر باب المضاف إلى ياء المتكلم . ويكملها ما جاء في الجمع ج ٢ ص ٥٤ .

وستجىء إشارة لبعض ما سبق في باب المنادى المضاف لياء المتكلم - ج ٤ ص ١٣١ م ٤٣١ .
 د - لم أر فيما بين يدي من المراجع حكماً للاسم المعتل الآخر بالواو
 الثابتة عند إضافته لياء المتكلم . ولعل السبب أن هذا النوع من الأسماء المعتلة
 لا يعرفه العرب الأقدمون ؛ إذ لم يرد منه إلا بضعة أفراد معربة ؛ ربما لا تزيد
 على ثلاثة ، لهذا لم يدخله النحاة في اعتبارهم عند تقسيم الاسم المعتل الآخر
 وأحكامه ؛ فقسموه إلى المعتل بالالف ، وإلى المعتل بالياء ، وتركوا المعتل
 الآخر بالواو^(١) .

لكننا اليوم لا نستطيع إهماله ؛ لشيوعه بيننا ، وكثرة التسمية به ، فن أسماء
 الناس المتداولة : حميدو - زندو - زوغو - روميو - غاليليو - كاسترو . . .
 ومن أسماء البلاد المشهورة : أدكو - أدفو ، وهما بلدان مصريان - أركنو (اسم
 واحة مصرية) - كزمو - طوكيو - برنيو - كنغو - إكوادورو . . .
 ولا شك أن الحاجة . قد تدعو إلى إضافة اسم من هذه الأسماء وأشباهها -
 إلى ياء المتكلم ، فما الحكم الذي يختار للتطبيق هنا ؟

قد يكون بإضافة ياء المتكلم إلى آخر الاسم مباشرة مع إبقاء الواو ساكنة ،
 مراعاة لأصلها ، ودلالة عليه ؛ لأن تحريكها بالكسر يبعد الذهن عن إدراك
 هذا الأصل ، ويوقع في اللبس ؛ فنقول حميدوي - زندوي ولكن
 في هذا الرأي مخالفة لقاعدة الإعلال التالية .

وقد يكون بقلب الواو ياء ساكنة ، وإدغامها في ياء المتكلم المبنية على الفتح ؛
 فتنشأ ياء مشددة مفتوحة (تتكون من الياء الأولى الساكنة ، والثانية المبنية على
 الفتح) ، مع كسر ما قبل الياء المشددة . ولن يقع لبس بين هذه الياء وياء
 النسب ، لأن الأولى لازمة التشديد مع الفتح دائماً أما ياء النسب ، فلازمة
 التشديد أيضاً ولكنها ترفع أو تنصب أو تعجر على حسب الجملة . . .

ولعل الأخذ بهذا أولى ؛ لما فيه من مراعاة الأصول العربية الوثيقة ، والقواعد
 العامة في « الإعلال » ، وتطبيقها على الكلمات الدخيلة التي تقضي الضرورة
 باستعمالها . ومن تلك الأصول : أنه إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها

(١) لنا في هذا رأى سجلناه في ج ١ ص ١٢٢ ، ١٢٥ م ١٥ مقتضاه أنه لا يمكننا إغفال
 هذا القسم اليوم . ووضعنا له الحكم المناسب .

بالسكون قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ، وكسر ما قبلهما ، إلا لما منع .
كما سنعرف قريباً ^(١) .

هـ - من الألفاظ المستعملة : « ابنم » المبدوء بهمزة الوصل ، والمختوم بالميم الزائدة ؛ فيجوز عند إضافته لياء المتكلم إبقاء الميم الزائدة ، وحذفها ، مع إسكان الياء ، وكسر ما قبلها في الحالتين ؛ فتقول : ابنمى ، أو : ابى .
و - عند الوقوف على ياء المتكلم يجوز زيادة هاء السكت بعدها وبناء الياء على الفتح كقوله تعالى : « وأما من أوتى كتابه بشياله فيقول يا ليتنى لم أوت كتابيه ، ولم أدّر ما حسابيه ، يا ليتها كانت القاضية ، ما أغنى عنى مالىة هلك عنى سلطانيه » ومنه قول عائشة في وصف أبيها : « أبيه ، وما أبيه ... » .

* * *

(١) في رقم ٢ من هامش ص ١٥١ .

ثانياً - يجب تسكين آخر المضاف ، وبناء المضاف إليه (وهو : ياء المتكلم) على الفتح - فقط - في محل جر في الأحوال الأربعة الآتية ^(١) :

(١) أن يكون المضاف اسماً مقصوراً ^(٢) ؛ مثل كلمة : « هدى » في نحو : هداى خير الوسائل للسعادة . ومن العرب من يقلب ألف المقصور ياء ، ويدغمها في ياء المتكلم ^(٣) ؛ فيقول : هُدَىَّ خير الوسائل للسعادة . ولكن هذا الرأى - مع جواز محاكاته - لا يحسن اليوم الأخذ به ؛ منعاً لفوضى التعبير .

(٢) أن يكون المضاف اسماً منقوصاً ^(٤) ؛ مثل كلمة : « هادى » ؛ في نحو : العقل هادى إلى الرشاد . (ويلاحظ أن المنقوص ^(٥) اسم معرب آخره ياء لازمة ، مكسور ما قبلها ، غير مشددة ؛ مثل : الهادى - الداعى - الوالى . . . فهذه الياء عند الإضافة تسكن ، وتُدغم في ياء المتكلم التى يجب بناؤها على الفتح في محل جر ؛ فيحدث من إدغامهما ياء مشددة) .

(٣) أن يكون المضاف مثنى - أو شبهه ؛ كاثنين - مرفوعاً أو غير مرفوع ؛ مثل كلمة : « يدان » في نحو : لا أطلع إلا لما كسبت يداى . ولا أعتمد في رزقى إلا على يدَى . وكقول الشاعر :

أَيَا أَخَوَيَّ الْمُلْزِمَيَّ مَلَا مَمَّةً أَعِيدُكُمْ بِاللَّهِ مِنْ مِثْلِ مَا بِيَمَا

(١) مع ملاحظة ما سبق في « ب » من الزيادة والتفصيل ص ١٤٦ .

(٢) هو الاسم المعرب الذى آخره ألف لازمة ، مثل : الهدى - الرضا . . . وتفصيل الكلام عليه في ج ١ ص ١٢٢ م ١٥ .

(٣) وفي هذه الحالة يكون معرباً بالياء التى أصلها الألف ، بدل من حركات الإعراب التى كانت مقدرة على الألف . فهو ما ناب فيه حرف عن حركة . لكن يكاد يقع الاتفاق على قلب الألف ياء في الظرف : « علا » (كعصاً) (وهو لغة في : « عل » بمعنى : « فوق » . وقد سبق الكلام عليه في الظروف ص ١٢٦) عند إضافته لياء المتكلم في لغة من يجيز إضافته ؛ نحو : أحجب الشمس من على . وكذلك الظرف « لدى » ، نحو لديك الخير يرتجى . أما « على » و « إلى » . الحرفان الجاران فيجب قلب ألفهما ياء عند جرهما الضمير مطلقاً .

(٤) تفصيل الكلام عليه في ج ١ ص ١٢٤ م ١٥ .

(٥) سبقت أحكامه التفصيلية في ج ١ ص ١٢٤ م ١٥ .

(ويلاحظ أن ياء المثني - وشبهه - في حالة نصبه وجره تدغم في الياء الواقعة مضافاً إليه ، فتظل الأولى ساكنة ؛ وتبنى الثانية على الفتح في محل جر . ومن إدغامهما تنشأ الياء المشددة . أما في حالة رفع المثني - وشبهه - فتبقى ألفه على حالها ، وبعدها ياء المتكلم - وهي المضاف إليه - مبنية على الفتح في محل جر ولا بد من حذف نون المثني المضاف مهما اختلفت استعمالاته) .

(٤) أن يكون المضاف جمع مذكر سالماً - أو شبهه ؛ كعشرين - مرفوعاً أو غير مرفوع ؛ مثل كلمتي : « مشاركون » و « معاونين » في خطبة قائد في جنوده وقد انتصر : أنتم اليوم مشاركي في لذة الانتصار وفخره ، كما كنتم معاوني في صد العدو ، والفتك به ، فرحى بمشاركي ، ومرحبا بهم .

والأصل : أنتم مشاركوني ؛ ثم حذفت النون - وجوباً للإضافة وكذا اللام ^(١) . فصارت : مشاركي ، ثم قلبت الواو ياء ^(٢) ، وأدغمت هذه الياء الساكنة في الياء المفتوحة (المضاف إليه) وكسر ما قبلهما ؛ لأن الكسرة هي التي تناسب الياء ، فصارت مشاركي . . .

أما « معاوني ؟ » ، المنصوبة في المثال ، فأصلها : « معاونين لي » ؛ حذفت النون واللام للإضافة ، ثم أدغمت هذه الياء الساكنة في الياء المفتوحة ؛ التي هي المضاف إليه ؛ فصارت معاوني . . . ومثل هذا يقال في « مشاركي » المجرورة ، حيث الحذف والإدغام كذلك

ومما سبق نعلم أيضاً أن « ياء » جمع المذكر السالم يجب كسر ما قبلها إن كان كان ما قبلها مضموماً قبل الإضافة لياء المتكلم . . . وإن شئت فقل : يجب كسر ما قبلها إن كان جمع المذكر السالم مرفوعاً بالواو وقبل الواو ضمة .

فإن لم يكن قبلها ضمة ، بل : كسرة بقي على حاله . وإن كان فتحة ، بقي

(١) كما سبق في ص ٩ ويرى بعض النحاة أن اللام محذوفة هنا للتخفيف . وهذا خلاف لا قيمة له ، والأفضل والأيسر أن يقال : إنها حذفت للإضافة ؛ لأنها لا تحذف إلا عند وجود الإضافة .

(٢) تطبيقاً لقاعدة صرفية ؛ هي : إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ، وكسر ما قبلهما ، إن لم يوجد مانع آخر . يمنع من الكسر - كبعض أمثلة هنا ؛ وهي الآتية مباشرة : (مرتجى - مصطفى - مرتضى . . .) .

على فتحه ؛ أيضاً ؛ منعاً للإلباس ؛ مثل الكلمات :
 المرتضون - المرتجسون - المصطفون - المنتقون ... تقول (١) عند
 إضافتها : هؤلاء مرتضى - كان مرتجى من خياركم - وإن السباقيين في
 الحلبة مصطفى ومنتهى (٢).

(١) فألف المقصور الزائدة على ثلاثة تحذف وتبقى الفتحة . قبلها دليلاً عليها ، ثم تقلب
 وأوجع المذكر السالم ياء ساكنة ، وتدغم الياء في الياء .
 (٢) يقول ابن مالك في باب المضاف لياء المتكلم ما نصه :

آخِرَ مَا أُضِيفَ لِلْيَا اكْسِرْ ، إِذَا لَمْ يَكْ مُعْتَلًّا ؛ كَرَامٍ وَقَذَى
 أَوْ يَكْ كَابْنَيْنِ وَزَيْدَيْنِ ؛ فَذَى جَمِيعَهَا الْيَا بَعْدَ فَتْحِهَا اخْتِذَى
 (« القذى » : الأجسام الصغيرة التي تقع في العين فتؤلها . « فذى » : فهذه . « اختذى » : اتبع .)
 يريد : اكسر آخر الاسم الذي أضيف للياء - وهي ياء المتكلم - بشرط ألا يكون هذا الاسم معتل
 الآخر ؛ كرام (اسم فاعل من : رمى) وقذى . والمعتل « برام » فيه إشارة للمنقوص ، والتشيل
 « بقذى » فيه إشارة للمقصور . فالمراد بالمعتل : المقصور والمنقوص . وكذلك لا يكون كابنين ،
 « وزيدنين » يشير إلى المثني وجمع المذكر وشبههما . فهذه الأربعة جميعها تكون « الياء » بعدها مفتوحة
 كما شرحنا ثم قال :

وَتُدْغَمُ الْيَا فِيهِ وَالْوَاوُ ، وَإِنْ مَا قَبْلَ وَائِ ضُمَّ فَاكْسِرُهُ يَهْنُ
 أى : الياء التي في آخر المضاف ، فتدغم في ياء المتكلم في جميع ما سبق . وكذلك تدغم الواو
 أيضاً . والمراد أن ياء المتكلم تدغم في ياء المثني المنصوب . وياء جمع المذكر المنصوب وكذلك تدغم في
 وأوجع المذكر المرفوع بعد انقلاب واوه ياء . فإن وجدت ضمة بعد انقلاب واو الجمع ياء وإدغامها
 في ياء المتكلم - وجب قلب هذه الضمة كمرة ، ليهون النطق ؛ (أى : يسهل) بالكسرة قبل الياء
 المشددة ، بدلا من الضمة .

ويلاحظ أن مراده من « الياء » في قوله : « تدغم الياء » الياء التي في المضاف ، وأن مراده
 من الضمير في كلمة « فيه » عائد على الياء التي هي مضاف إليه .

المسألة ٩٨ :

أبنية المصادر ^(١)

المصادر الصريحة ثلاثة أنواع قياسية :

أولها : « المصدر الأصلي » ، وهو ما يدل على معنى مجرد ، وليس مبدوءاً « بميم » زائدة ، ولا مختوماً بياء مشددة زائدة بعدها تاء تأنيت مربوطة ؛ ومن أمثلته : علم -

(١) إذا أطلق المصدر كان المراد النوع الأول من الثلاثة الآتية ؛ وهو : « الصريح الأصل » دون المؤول ، ودون النوعين الآخرين . وقد وضع ابن مالك في « ألفيته » هذا الباب بعد بابي « إعمال المصدر » ، و « إعمال اسم الفاعل » ، واسم المفعول » ولعل حجته ما رددته بعض النحاة من أن الإعمال أمر نحوي وثيق الصلة بالأبواب التي سبقت ، وأن الأبنية والصيغ أمر صرفي يحى في المنزلة التالية لمسائل النحو وأبوابه . وهذه حجة واهية - فيما نرى - إذ الترتيب المنطقي يقتضى تقديم الأبنية والصيغ ليكون إعمالها وأحكامها وكل ما يختص بها منصبا على شيء معلوم مفهوم . ولا يعقل سرد الأحكام الخاصة بشئ دون أن يكون معلوماً من قبل . لهذا لم نأخذ بترتيب ابن مالك هنا ، وقدمنا باب أبنية المصادر .

كلمة عن الجمود والاشتقاق ، ومكان المصدر منها :

الاسم قسمان : (أ) جامد ؛ وهو : ما لم يؤخذ من غيره . (أى : أنه وضع على صورته الحالية ابتداء . فليس له أصل يرجع إليه ، وينتسب له .) مثل : شجرة - قلم - أسد - حجر - ... ومثل : فهم - نبوغ - ذكاء - سماحة ... والجامد قسمان : اسم ذات ؛ وهو : ما يدل على شيء مجسم محسوس كالأمثلة الأربعة الأولى وما شابهها من أسماء الأجناس (وهى : التي لها كيان مجسم يدخلها في دائرة الحس) واسم معنى ؛ وهو : ما يدل على شيء عقلي محض (أى : شيء منزه يدرك بالعقل ، ولا يقع في دائرة المحسوس) كالأمثلة الأربعة الأخيرة وأشباهاها مما ليس مجسماً ولا مشخصاً ؛ كسائر أسماء الأجناس المعنوية .

(ب) مشتق ؛ وهو ما أخذ من غيره ؛ بأن يكون له أصل ينسب له ، ويتفرع منه . ولا بد في المشتق أن يقارب أصله في المعنى ، وأن يشاركه في الحروف الأصلية . وأن يدل - مع المعنى - على ذات أو على شيء آخر يتصل به ذلك المعنى بوجه من الوجوه ، كأن تكون الذات هى التي فعلته (كما في اسم الفاعل) أو هى التي وقع عليها ؛ (كاسم المفعول) أو غير ذلك من زمان ، أو مكان ، أو آلة ... مما سيحى تفصيله في أبواب المشتقات ... والمشتقات الأصلية التي تدل على معنى وذات أو شيء آخر سبعة ؛ هى اسم الفاعل - اسم المفعول - الصفة المشبهة - أفعل التفضيل - اسم الزمان - اسم المكان - اسم الآلة . أما المصدر الميمي فالصحيح أنه ليس من المشتقات - كما سيحى في ص ١٥٦ وفي الباب الخاص به ص ١٩٢ - وأما المصدر الصناعي فجامد مؤول بالمشتق كما سيأتى في ص ١٥٦ . ويتوسع كثيراً في المراد من المشتق حتى يشمل ثلاثة أشياء أخرى تدل على معنى =

فَهِمُّم - تقدُّم - استنْضَاء - إِبَانَة . ومثل : بلاء - نِضال - فَضْل -

==وزن مجردين ، وهى : الفعل الماضى ، والمضارع ، والأمر ، والقرائن والعلامات هى التى تحدد المراد من نوع المشتق ، أهوما يدل على المعنى والذات معاً ؟ ، أم على المعنى والزمان معاً ؟ أم المعنى وشئ آخر ؟ وإذا استعمل المشتق علماً فإنه يصير بمنزلة الجامد ، فيفقد خواص المشتق وأحكامه وتطبق عليه أحكام الجامد (راجع هامش ص ٨٩ ج ١ م ١٠) التى منها : أنه إذا أضيف كانت إضافته محضة بالتفصيل والشروط السابقة فى ص ٦ وهناك بعض أسماء جامدة قد تلحق - أحياناً - بالمشتق الدال على الذات والمعنى ، وتسمى : « الأسماء الجامدة الملحقة بالمشتق » ، أو : « الأسماء المشتقة تأويلاً » ، ومنها : اسم الإشارة ، ومنها الاسم الجامد المنسوب ، والاسم الجامد المصغر ، وبعض ألقاف « الموصول » ، كالموصولات المبدوءة بهمزة وصل . وسيجيء البيان فى باب النعت فكل هذه أسماء جامدة ، ملحقة بالمشتق . ويلاحظ أن هذه الأسماء : « الملحقة بالمشتق » ، أو : « المشتقة تأويلاً » إنما تكون كذلك فى بعض الحالات دون بعض ؛ فليست ملحقة بالمشتق فى جميع حالاتها : وإنما تلحق به حيث تكون فى موضع لا يصلح فيه إلا المشتق ، كالنعت مثلاً ؛ إذ الأصل فى النعت أن يكون مشتقاً ، ولا مانع أن يكون لفظاً ملحقاً بالمشتق كالألقاف السالفة . . (وفى مجلة الجمع اللغوى ١٦ ص ٣٨١ بحث مستقل فى الاشتقاق . وفى الجزء الثانى منها بحث آخر ، وهما فى ص ١٩٥ ، ٢٤٥ .)

أصل المشتقات

١ - المصدر الصريح - فى رأى الشائع - هو أصل المشتقات العشرة ، ومنه تتفرع . ولا يعيننا اليوم سرد كل الأدلة التى قام عليها اختياره ، وحسبنا أقوالها . وهو : أنه « بسيط » ؛ لدلالته على المعنى المجرد ، « والبسيط » أصل المركب . بخلاف الفعل الماضى الذى يعده آخرون ؛ الأصل ، بحجة أنه يدل على المعنى المجرد وعلى الزمن ؛ فهو يدل على ما يدل عليه المصدر وزيادة ، وبتغيير يسير يدخل على بنيتها يحىء المضارع أو الأمر ؛ فهو لهذا أحق بأن يكون الأصل ؛ لا يعيننا هذا ولا غيره بعد اشتهار الرأى الأول وشيوعه من غير ضرر فى الأخذ به . فالخلاف لاقيمة له كما سيجيىء فى ص ١٧٥ .

ب - وإذا كان المصدر الصريح هو أصل المشتقات العشرة فهل الاشتقاق من غيره ممنوع ؟ وبعبارة أخرى : المصدر يدل على المعنى المجرد ؛ فلا دلالة له على ذات ، أو زمان ، أو مكان ، أو عدد ... ، وهذا هو الغالب ؛ لأنه قد يدل على المرة أو الهيئة - كما ستعرف - أما المصدر المؤول فيدل على زمن ، وغيره كما سبق فى ج ١ ص ٣٠٢ م ٢٩
فهل يترتب على هذا أن يكون الاشتقاق مأخوذاً من أسماء المعانى المصدرية وحدها دون الاشتقاق من أسماء « الذوات » التى يسمونها أسماء : « الأعيان » (يريدون : الأشياء المجسمة المحسوسة) ودون الاشتقاق من أسماء المعانى التى ليست بمصادر ، كالاشتقاق من أسماء الأعداد وغيرها مما سياتى ؟ .
الجواب عن هذا : أن الاشتقاق من أسماء الأجناس الخاصة بالمعانى المصدرية جائز لا يكاد يمنع =

صلاح . . . في قول شوقي يخاطب رجال الصحف الوطنية :

حميدنا بلاءكمو في النضال وأمس حميدنا بلاء السلف
ومن نسبي الفضل للسايقين فما عرّف الفضل فيما عرّف
أليس إليهم صلاح البناء إذا ما الأساس سما بالغرّف؟
. . . ومثات أخرى . وهذا النوع — وحده — هو المقصود من كلمة :

« مصدر » حين تذكر مطلقة بغير قيد يبين نوعاً معيناً . أما غيره فلا بد أن يذكر معه ما يبين نوعه .

منافع . أما الاشتقاق من أسماء الأجناس الحسية ؛ فنوهان ؛ نوع جرى الترجيح قديماً وحديثاً — على قبوله ، وهو اشتقاق صيغة « مفعلة » — بفتح الميم والعين — من الجامد الثلاثي الحسي للدلالة على مكان يكثر فيه شيء حتى يحجم ؛ « كسعة عنبية » ؛ لمكان يكثر فيه العنب ، و « نخشة » لمكان يكثر فيه الخشب . . . وهكذا مما سيحى تفصيله وإيضاح حكمه في مكانه المناسب من بابي اسم الزمان والمكان ص ٢٦١ ولا بد في هذا النوع من أن تكون الصيغة مقصورة على « مفعلة » ؛ دون غيرها . وأن تكون من ثلاثي حسي جامد ؛ لتحقيق الدلالة على المكان والشيء الحسي الذي يكثر به ، كما سنبينه في الموضع المشار إليه .

ونوع يخالف ما سبق . واتجه رأى الأغلبية من القدماء إلى منعه ، والتشدد في حظر القياس عليه وقد عرض الجميع القوي القاهري لهذا النوع وأطال البحث فيه ، وعقد بشأنه فصلاً طويلاً تربي صفحاته على ست وثلاثين (في الجزء الأول من مجلته ، في ص ٢٣٢ وما بعدها) بعنوان : « الاشتقاق من أسماء الأعيان » وقد وفي البحث حقه ، وأولاه من العناية ما هو به جدير ، وعرض مثات من الكلمات المسموعة عن العرب الفصحاء ، مشتقة من أسماء الأجناس الجامدة العينية ، واستخلص منها قراراً فيه حكمة وحسن تقدير ؛ ونصه الحرفي — كما جاء في المرجع السابق : — (اشتق العرب كثيراً من أسماء الأعيان . والجميع يميز هذا الاشتقاق للضرورة في لغة العلوم) .

ومن هذا النص يتبين أنه غير مقصور على صيغة معينة ، ولا نوع خاص من المشتقات ؛ بالرغم من أنه مقصور على لغة العلوم وقد سجل الجميع في بحثه عدم حاجة الفن والأدب إلى استخدامه ، لكثرة الوسائل اللغوية الأخرى التي تغني عنه . وكان الأولى أن يجعله عاماً بهد أن عرض مثات من الكلمات المنقولة عن العرب ، والتي استند إليها في قراره . . . وكثير منها ليس مقصوراً على ما يستخدم في لغة العلوم وحدها . فالاستناد إلى تلك الكثرة الوافرة يقتضي أن يكون القياس عاماً شاملاً لغة العلم وغيره . وما نحن أولاء نرى الاشتقاق بين طوائف المثقفين قد شاع في الشؤون المختلفة ، غير مقصور على نوع معين ، واشتهر حتى صار بمنزلة : « الاصطلاح » ومن الخير قبوله ما دام لا يؤدي إلى خفاء أو لبس .

هذا ، ولعل قرار الجميع يشمل — فيما يشمل — الاشتقاق من أسماء المعاني التي ليست مصادر ؛ كاشتقاق من أسماء العدد فإن هذه أسماء معان جامدة وليست بحسية ، ولا بمصادر ، وكاشتقاق من أسماء الأزمنة وأسماء الصوت ، وهما من أسماء المعاني الجامدة أيضاً وفي مجلة الجميع (ج ١ ص ٣٨١) بحث مفيد في هذا وفي الاشتقاق وأنواعه عامة . وقد سبقت الإشارة إليه .

ويدخل في نوع المصدر الأصلي المصدر الدال على المرة والهيئة فوق دلالة على المعنى المجرد^(١)، ولكنه لا يذكر إلا مقيداً بذكر المرة أو الهيئة^(٢).

ثانيها : المصدر الميمي^(٣)، وهو ما يدل على معنى مجرد ، وفي أوله «ميم» زائدة، وليس في آخره ياء مشددة زائدة بعدها تاء تأنيث مربوطة^(٤)، ومن أمثلته : مَطْلَب - مَضْيَعَة - مَجْلَبَة - مَعْدَل ؛ (بمعنى : طلب - ضياع - جلب - عدول) في قول الحكماء : ينبغي للعاقل إذا عجز عن إدراك مَطْلَبِهِ ألاّ يسرف في الهم ؛ فإن الإسراف فيه مَضْيَعَة للحزم ؛ مَجْلَبَة لليأس ، مَعْدَل عن السداد . وإذا ضاع الحزم ؛ وأقبل اليأس ، واختفى السداد - فرت فرص النجاح ، وساءت الحياة .

وهو قياسي ، ويلازم الأفراد ، والراجح أنه لا يُعَدّ من المشتقات^(٥).
ثالثها : المصدر الصناعي ؛ - وهو قياسي - ويطلق على : كل لفظ (جامد أو مشتق ، اسم أو غير اسم) زيد في آخره حرفان ؛ ياء مشددة ، بعدها تاء تأنيث مربوطة ؛ ليصير بعد الزيادة اسماً دالا على معنى مجرد لم يكن يدل عليه قبل الزيادة . وهذا المعنى المجرد الجديد هو مجموعة الصفات الخاصة بذلك اللفظ ، مثل كلمة : إنسان ؛ فإنها اسمٌ معناه الأصلي : «الحيوان الناطق» فإذا زيد في آخره الياء المشددة وبعد تاء التأنيث المربوطة صارت الكلمة : «إنسانية» وتغيرت دلالتها تغيراً كبيراً ؛ إذ يراد منها في وضعها الجديد معنى مجرد يشمل مجموعة الصفات المختلفة التي يختص بها الإنسان ؛ كالشفقة ، والرحمة ، والمعاونة ، والعمل النافع ، . . . ولا يراد معناها الأول ، ومثلها : الوطن والوطنية - التقدم والتقدمية - الحزب والحزبية - الوحش والوحشية . . . وهكذا . وليس لهذا النوع من المصدر القياسي صبغ أخرى ، ولا دلالة غير التي شرحناها . ولا أحكام نحوية تخالف الأحكام

(١) سيجىء الكلام عليه في ص ١٨٦ .

(٢) في ص ١٧٢ تعريف مقيد آخر للمصدر .

(٣) له بحث في ص ١٩٢ .

(٤) يسميها بعضهم تاء التأنيث ، ويسميها بعضهم تاء النقل من حالة إلى أخرى كما في مجلة المجمع اللغوي (ج ١ ص ١٤) والأمران سيان .

(٥) كما سبق في رقم ١ من هامش ص ١٥٣ ، وكما سيجىء في ص ١٩٤ .

العامّة التي لكل اسم من سائر الأسماء ، إلا أنه اسم جامد مؤول بالمشق ؛
— كما سبق^(١)—ولذا يصح أن يكون نعتاً ، وحالاً^(٢) بخلاف النوعين
السابقين فهما اسمان جامدان ، ولكل منهما أحكام خاصة به ، وأوزان وطرق
لصياغته^(٣) على حسب البيان التالي :

(١) في ص ١٥٣ .

(٢) عرضت المراجع القديمة لهذا المصدر الصناعي القياسي بما لا يخرج عما قدمناه . وكذلك
عرض له الجمع اللغوي القاهري عرضاً موجزاً في دور انعقاده الأول . وفيما يلي النص الحرفي كما ورد في
محضر الجلسة الثانية والثلاثين من محاضر جلسات دور الانعقاد الأول ص ٢٦٤ على لسان أحد الأعضاء
قال : « (حاجتنا إلى المصدر الصناعي ماسة في علم الكيمياء وغيره من العلوم . وقد قال العلماء إنه من
المولد المقيس على كلام العرب . وتخريجه سهل ، لأن هذا المصدر مكون من اللفظ المزيد عليه ياء
النسب ، وتاء النقل ، على رأى أبي البقاء في : الكلليات) » اهـ .

ثم جاء في المحضر بعد ذلك ما نصه : (أن عضواً آخر قرأ نصوصاً من شرح القاموس في مادة :
« كيف » ونصوصاً أخرى من كليات أبي البقاء ، وأن مناقشة الأعضاء في هذه النصوص انتهت إلى القرار
الآتي وهو : « إذا أريد صنع مصدر من كلمة يزداد عليها ياء النسب والتاء ») اهـ .

(٣) الأصل في المصدر بأنواعه الثلاثة السالفة أن يدل على المعنى المجرد (وهو—كما عرفنا —
المعنى العقلي المحض الذي لا وجود له في غير الذهن) ، فلا يدل — بصيغته — على ذات ، ولا على زمن ،
ولا لإفراد ، ولا ثنائية ، ولا جمع ، ولا تأنيث ، ولا تذكير ، ولا علمية ، ولا شيء أكثر من ذلك المعنى
المجرد . والمعاني المجردة كثيرة ، لا تكاد تحصر ، والحاجة إلى استعمالها شديدة . ومن العسير على غير
العرب الأوائل معرفة المصدر الصحيح للفعل ، والاهتداء إليه بين المصادر الكثيرة المتنوعة . بل إن العرب
الأوائل نطقوا المصادر بفطرتهم دون أن يعرفوا أسماءها الاصطلاحية وأحكامها المختلفة ونحو هذا وضع
عند تدوين العلوم العربية ولا سيما النحو .

فلوضع ضوابط للكشف عن المصدر ، والاهتداء إليه في يسر وسهولة وتوفيق ، عكف اللغويون
والنحويون — منذ عصور بعيدة — على الكلام العربي المأثور ، وعرضوا للمصادر الواردة بأكثره خلال
ما عرضوا له من المسائل — ودرسوها دراسة وافية من نواحيها المختلفة ، وبذلوا فيها الجهد — كمادتهم —
مصممين أن يصلوا من وراء هذه الدراسة الصادقة المضنية إلى تجميع المصادر ، واستخلاص طواهرها
وخواصها ثم تصنيفها أصنافاً متماثلة ، لكل صنف أوصافه وخصائصه التي ينفرد بها ، وتشترك فيها أفراد
واحد أو واحدات ، دون غيرها ، بحيث ينصح أن ينطبق على كل صنف عنوان خاص به ، تندرج تحته
أفراده ، ولا يشا ركبها فيه أفراد صنف آخر ، له عنوانه الخاص ، وله أوصافه وخصائصه التي تغاير
ذاك . كما هو الشأن في كل القواعد والضوابط العلمية .

وقد نجحوا فيما أرادوا . فجمعوا المصادر الماثورة جمعاً حميداً ، قدر استطاعتهم ،
ثم صنفوها ونوعوها ، وجعلوا لكل صنف ونوع قواعد وضوابط مركزة ؛ تضم تحتها أفراد كثيرة ،
المبعثرة ، وتنطبق عليها وعلى نظائرها بما نطق به العرب ، وما تنتطق به أجيال قادمة لأعدادها من
خلفائهم والعارف بتلك الضوابط والقواعد يستطيع أن يهتدى إلى « المصدر » الذي يرده في سرعة وتوفيق .
ونخلص من هذا إلى أمرين هامين :

= أولها : أن تلك الضوابط والتواعد التي وضعوها ، وحصروا بها أنواع المصادر ، ونسقوا صنوفها ، ونظموا استعمالها - مستنبطة من أكثر الكلام العربي فصاحة ، وصحة ، وشيوعاً ؛ فتطبيقها مباح لكل عارف لها ، محسن لاستخدامها ، من غير أن يلزمه أحد الرجوع إلى أصولها الأولى التي استنبطت منها ، (وهي ؛ الكلام العربي الأصيل) ؛ فإن هذا الرجوع عبث واضح ، وجهد ضائع بعد أن استنفدت ثقات الأئمة والعلماء جهدهم في استنباط قواعدهم وضوابطهم من صميمه الفصيح ، وانتزعوا أحكامهم من أصيله الغالب ، في دقة وحيدة ، وبالغ أمانة . فالعمل بما استنبطوه إنما هو تطبيق صحيح ، أو مجارة سليمة ، أو محاكاة سائغة . لا مكان معها لإيجاب الرجوع إلى الأصل الأول ، وتحميم المعاودة إليه قبل استعمال الضوابط والتواعد ؛ ففي الرجوع إضاعة للجهد ، والوقت فلن تأتى المعاودة بمجديد . وقد يكون في هذا الإيجاب والتحميم - فوق ما فيه من إضاعة الجهد والوقت والمال - تعجيز لغرب المتفرغين المشغولين « بالغويات » عامة ، و « النحويات » خاصة . فليس بد من الأخذ الحر بما استنبطه ثقات العلماء ، والاستناد إلى ما قالوه ؛ فإذا قرروا - مثلاً - أن مصدر الفعل الماضي الرباعي الذي على وزن : « فَعَّلَ » هو : « التفعيل » وجب الإيمان بما قرروا ؛ فنقول في مصادر : قَوْمٌ - عِلْمٌ - كَسْرٌ - كَرَمٌ - . . . وأمثالها : تقويم - تعليم - تكسير - تكريم . . . وهكذا من غير رجوع لكلام عربي قديم . أو لمرجع لغوي ، أو غيره . . . وإذا قالوا : إن مصدر الفعل الثلاثي المتعدي هو « فَعَّلَ » وجب الاطمئنان لقولهم ، والأخذ به ، وتطبيقه - في غير تردد - على كل فعل ثلاثي متعدي ، نريد الوصول إلى مصدره ، نحو : سَمِعَ سَمْعاً - فَتَهِمَ فَهْماً - كَتَبَ كِتَباً - ونظائر هذا من مثات - بغير رجوع إلى مرجع لغوي أو غير لغوي ، ولو كان الرجوع إليه لا يكلفنا جهداً ، أو وقتاً ، أو مالا . وهذه الطريقة المثلث نجب أنفسنا الشطط ، وفوقها مساة العاقبة التي تترتب على إهمال رأى الثقات من العلماء المتخصصين المتفرغين إهمالاً يستحيل معه أن تستقيم أمور اللغة ، أو يستقر لها وضع صالح .

وما سبق مستمد من أقوال أئمة كبار ، وفي مقدمتهم الفراء الذي وصفه . الإمام اللغوي النحوي « ثعلب » بقوله : (لولا الفراء لما كانت عربية ؛ لأنه خلصها وضبطها . . .) والذي وصفه بحق أحد أعضاء المجمع اللغوي القاهرة . بأنه « إمام الكوفيين ، ووارث علم الكسائي ، ولا تريب علينا إذا أخذنا بمذهبه - راجع ص ١٠٨ من محاضر جلسات الدور الرابع - . ومثله العبقري ابن جني . في كتابه الخصائص (ص ٣٦٢ ، ٣٦٧ ، ٤٣٩ و ١٢٧ ج ١ ومن أوضح تلك النصوص ما جاء في ص ٣٦٧ من الباب الذي عنوانه : « (باب في اللغة تؤخذ قياساً) » وقد سجلته مجلة المجمع اللغوي في أحد أعدادها وسجلته محاضر جلساته في دور الانعقاد الرابع ص ٤٥ . وسجلناه في آخر الجزء الثاني من كتابنا . ثم هو صاحب المذهب الذي أخذ عن المازني ، ونصه كما ورد في ص ٤٤ من تلك المحاضر : « ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب » وهو القائل : « ليس كل ما يجوز في القياس يخرج به سماع ، فإذا أخذ إنسان على مثاله وأم مذهبهم لم يجب عليه أن يورد في ذلك سماعاً ، ولا أن يروي به رواية) . وقد رأى المجمع اللغوي الإعتماد على ما قاله ابن جني وعلى أدلته في كثير من المسائل الأخرى - كما في ج ١ ص ٢٢٦) - . من ثم لم يكن مقبولا رأى « سيويوه » ومن انضم إليه قديما وحديثاً ، مخالفين رأى « الفراء » ومن وقف

= إلى جانبه . يرى سيبويه أن كل الضوابط التي تحدّد وتضبط مصادر الفعل الثلاثي لا يصح استخدامها قياساً مطرداً . وإنما تستخدم حين لا يكون للفعل مصدر مسموع من العرب ، فإذا ورد فعل لم يعرف عن العرب كيف نطقوا بمصدره جاز استخدام القياس بتطبيق الضابط والقاعدة . أما مع ورود المصدر المسموع المعروف فلا يجوز ؛ لأننا مقيدون « بالمصدر » الذي نطقت به العرب ، وعرفناه عنهم ، ولا داعي معه لخلق مصدر جديد لم ينطقوا به نصاً .

والفراء وأنصار رأيه يخالفون . ولعل أظهر حججهم أن في رأى سيبويه إعنائاً من غير داع ؛ إذ من المقرر - كما تقدم - أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب كما سماه ابن جني في المراجع السابقة . فليس استخدامنا المصدر القياسي مع وجود السماعي إلا كاستخدامنا الألفاظ والكلمات التي نجرى عليها الرفع ، أو النصب ، أو الجر ، أو الجزم في أساليبنا الخاصة التي ننشئها لإنشاء اختاره كل منا على حسب هواه ، ونؤلفها تأليفاً مبتكراً لم تنطق به العرب نصاً ، ولم تعلم عنه شيئاً ، وإن كان لا يخرج في هيئة تكوينه ، ومادة كلماته ، وترتيبها ، وضبط حروفها - على النسق الوارد عنهم ، ولا يتمدّد حدودهم العامة ، فهي أساليبنا ، ومن صنعنا ، وهي في الوقت نفسه أساليب عربية صميعة ، وتسمى بهذا الاسم ؛ لجرانها على النظام العربي الأصل في مفرداتها ، وطرائق تركيبها ، وضبط حروفها ، فلا داعي عنده لمنع استخدام المصدر القياسي مع وجود السماعي المعروف .

وشيء آخر : هو أن قصر القياس على الأفعال التي لم يرد لها مصادر مسموعة ، يقتضي أن نرجع لكل المظان المختلفة ، ونطيل البحث ؛ حتى نطمئن إلى عدم وجود مصدر سماعي للفعل ؛ كي نستطيع استعمال المصدر القياسي . وفي هذا من الجهد المضني والوقت الطويل ما لا يتقدر عليه خاصة الناس ، بلذنه عامتهم . ولو أخذنا به قبل استعمال كل مصدر حملنا أنفسنا ما لا تطيق ودفعناها إلى اليأس ، والانصراف عن لغتنا ، وأنكرنا واقع الحياة الذي قضى باستقلال العلوم والفنون ، وتفرغ طوائف العلماء للفروع المستقلة ، والاعتماد على رأيهم الخاص فيما تفرغوا له .

ثم ما هو المراد الدقيق من عدم معرفة المصدر الوارد للفعل ؟ ما حدود هذا ؟ وما ضبطه ؟ وكيف يتحقق مع تفاوت الناس علماً ، وعملاً ، واقتداراً على استحضر المراجع وغيرها ؟ . .

إن رأى الفراء وأنصاره رأى سديد ؛ فيه رفق ، وحكمة ، ومسايرة واضحة لطبائع الأشياء . وليس فيه ما يسيء إلى اللغة ، أو يسد المسالك أمام الراغبين فيها ، المقبلين على اصطناعها وإعلاء شأنها . ولهذا يجب الأخذ به ، والاقتصار عليه .

وقد يكون المصدر الذي نصنعه ولم ينطق به العرب نصاً - غريباً على الأسماع ، ولكن هذه القرابة والوحشة يزولان بالاستعمال .

ثانيهما : أن الرجوع إلى الكلام العربي الأصل ، أو المطولات اللغوية - قد يجد مصادر أخرى مسموعة لا تسائر تلك الضوابط والتواعد برغم دقتها وإحكامها . وهذه المصادر الأخرى هي التي يسمونها : « مصادر سماعية » ، أو : « مصادر شاذة » أو : « مصادر قليلة الاستعمال » أو ما شاكل هذا من الأسماء الدالة على قلتها وعدم صحة القياس عليها . . .

والحكم الصحيح على مثل هذه المصادر السماعية أنه يجوز استعمال كل واحد منها - بذاته - مصدرًا =

١ - أوزان المصدر الأصلي ؛ (وهو المصدر الحقيقي الذى يراد عند الإطلاق ، وعدم بيان النوع) (١) :

المصدر الأصلي إما أن يكون لفعل ماض ثلاثى ، أو غير ثلاثى . ؛ علماً بأن الماضى لا تتجاوز صيغته ستة أحرف . وأن الثلاثى لا بد أن يكون مفتوح الأول . أما ثانيه فقد يكون مفتوحاً ، أو مضموماً ، أو مكسوراً ؛ فأوزانه ثلاثة (٢) فقط ؛ هى : فَعَل - فَعِيل - فَعَّل .

والأساس الأول فى معرفة مصادر الثلاثى ، وإدراك صيغها المختلفة إنما هو الاطلاع على النصوص الفصيحة ، وكثرة قراءتها ، حتى يستطيع القارئ بالدربة والمراعاة أن يهتدى إلى المصدر الصحيح الذى يريد الاهتداء إليه . أما الأوزان والصيغ الآتية فضوابط تقريبية أغلبية تفيد كثيراً ، ولكن الاطلاع والقراءة أكثر إفادة وأهدى سبيلاً . وفيما يلى أوزان الثلاثى المتعدى واللازم :

(١) إن كان الماضى ثلاثياً متعدياً غير دال على صناعة ؛ فصدره القياسى : « فَعَّل » ، نحو : أَخَذَ أَخَذًا - فَتَحَ فَتَحًا - حَمَدَ حَمْدًا سَمِعَ سَمْعًا . . .

فإن دل على صناعة فصدره الغالب : « فِعَالَة » ، نحو : صَاغَ الحَبِيرَ

=سماعياً مقصوراً على فعله الخاص ؛ فلا يجوز استخدام وزنه فى إيجاد صيغة كصيغته لفعل آخر غير فعله . كما يجوز - أيضاً - استعمال المصدر القياسى لفعله ، فاستعمال المصدر السماعى لفعل معين لا يمنع استعمال المصدر القياسى لهذا الفعل ؛ فن شاء أن يصطنع المسموع أو القياسى فله ما شاء ، ويجرى هذا على كل فعل له مصدران مقيس ومسموع ، فإن استعمال أحدهما مباح .

ويجب التنبيه إلى ما أوضحناه ؛ وهو أن استعمال المسموع مقصور على فعله دون باقى الأفعال ؛ فلا يجوز صوغ مصدر على وزن المسموع لفعل آخر . بخلاف المصدر القياسى ، فصيغته ليست مقصورة على فعل واحد ؛ بل هى عامة شاملة لكل فعل توافرت فيه الشروط وأدخلته تحت العنوان العام الذى ينطبق عليه وعلى نظائره المصدر القياسى .

(١) إيضاح هذا فى ص ١٥٣ .

(٢) من النادر أن يكون ساكن الوسط ؛ مثل : نَعَم ، بَش . . .

المعادن صياغة دقيقة — حاك العامل الثوب حياًكة مُتقنة ، ثم خاطه الصانع خياطة جميلة^(١).

وبلاحظ أن الثلاثى المتعدى لا يكون إلا مفتوح العين أو مكسورها . أما مضمومها فلا يكون إلا لازماً ، نحو : حَسُنَ — ظَرُفَ — شَرُفَ . . .

(٢) وإن كان الماضى ثلاثياً ، لازماً ، مكسور العين ، غير دال على لون ، أو على معالجة ، أو على معنى ثابت ، فصدره القياسى : « فَعَلَّ » نحو : تَعِبَ تَعَبًا — جَزَعَ جَزَعًا — وَجِعَ وَجَعًا — أَسِفَ أَسَفًا فإن دل على لون ، فالغالب فى مصدره : « فَعُولَة » ؛ نحو : سَمِرَ الفتي سُمْرَةً — خَضِرَ الزرع خَضْرَةً .

وإن دل على معالجة (وهى المحاولة الحسنية ، وبذل الجهد العملى للوصول إلى غاية ما ، واتخاذ الوسيلة للتغلب على صعوبتها . . .) فصدره : « فَعُول » ؛ نحو : قَدِمَ قُدُومًا — صَعِدَ صُعُودًا — لَصِقَ لُصُوقًا — وإن دل على معنى ثابت فقياسه : « فَعُولَة » ؛ نحو : يَبْسُ يَبْسُوسَةً^(٢) . . .

(٣) وإن كان الماضى الثلاثى لازماً ، مفتوح العين ، صحيحها ، غير دال على إباء وامتناع ، ولا على اهتزاز وتنقل وحركة متقلبة ، ولا على مرض ، ولا على سير ، أو صوت ، ولا على حرفة أو ولاية — فإن مصدره

(١) وفيما سبق يقول ابن مالك :

« فَعَلَّ » قِيَّاسُ مَصْدَرِ الْمُعْدَى مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ ؛ كَرَدَّ رَدًّا

(٢) وفى هذا النوع يقول ابن مالك :

وَ « فَعِلَّ » اللَّازِمُ بِأَبْهٍ : « فَعَلَّ » كَفَرَحَ ، وَكَجَوَّى ؛ وَكَشَلَّلَ

تقول : فرح المنتصر فرحاً عظيماً — وجوى الحب جوىً ، بمعنى اشتدت به حرقة الحب (وأصل جوى : « جَوَّى » ، على وزن : فَعِلَّ . . .) استثقلت الضمة على الياء ، فحذفت الضمة ، فالتقى ساكنان ؛ الألف والتونين ؛ حذفت الألف لالتقاء الساكنين ؛ فصارت : جوى . . .) وشلل المريض شللاً ، أصابه مرض الشلل . وهو المرض الذى يمنع الأعضاء عن الحركة .

القياسى : « فُعُول » . نحو : قعد قعوداً - سجد سجوداً - ركع ركوعاً - خضع خضوعاً

فإن كان معتل العين فالغالب فى مصدره أن يكون على : « فَعْلٌ » ، مثل : نام نوماً - صام صوماً . أو على « فِعْعَال » ، نحو : صام صياماً قام قياماً فإن دل على إباء وامتناع فصدره : « فِعْعَال » ؛ نحو : أبى إباء - نفر نِفَاراً - شرد شِرَاداً - جمح جِمَاحاً -

وإن دل على تنقل وحركة مُتَقَلِّبة فيها اهتزاز فصدره : « فَعْلَان » ؛ نحو : طاف طوفانا - جال جولانا .

وإن دل على مرض فصدره : « فُعْعَال » ، نحو : سعل سُعْالاً - رَعَفَ^(١) الأنف رُعَافاً .

وإن دل على نوع من السَّير فصدره : « فَعْعِيل » ؛ نحو : رحل رحىلاً - ذمل^(٢) ذمىلاً .

وإن دل على نوع من الصوت فصدره : « فَعْعِيل » و « فُعْعَال » ؛ نحو : صرخ الطفلُ صُريحاً وصُراًخاً ، ونَعَبَ^(٣) الغراب نعيماً ونُعَاباً . وقد اشتهر « فَعْعِيل » مصدرًا لبعض الأفعال أكثر من « فُعْعَال » ؛ مثل صهلت الخيل صهيلاً - أَرَّتْ^(٤) القُدور أَرِيزاً .

(ويؤخذ مما سبق أن وزن : « فُعْعَال » يكون مصدرًا لما يدل على مرض أو صوت ، وأن وزن « فَعْعِيل » يكون مصدرًا لما دل على سير أو صوت أيضاً) . وإن كان دالا على حرفة أو ولاية فصدره : « فَعْعَالَة » ؛ نحو : تَجَجَّرَ تِجَارَةٌ - سَفَرَ سِفْارَةً - أَمَرَ إمارة - نَقَبَ نِقَابَةً^(٥) .

(٤) إن كان الماضى ثلاثياً ، لازماً ، مضموم العين^(٦) فصدره :

(١) سال منه الدم .

(٢) مشى مشياً فيه رفق ولين .

(٣) صاح .

(٤) ارتفع لها صوت من شدة الغليان . (٥) رأس رياسة ، أى : صار رئيساً .

(٦) أشرنا فى ص ١٦١ إلى أن الثلاثى ، مضموم العين ، لا بد أن يكون لازماً .

إما : « فَعُولَةٌ » ، وإما : فَعَالَةٌ ، فيكون « فَعُولَةٌ » إذا جاءت الصفة المشبهة منه على وزن « فَعِيلٍ » ، نحو : مَلُحٌ فهو مَلِيحٌ - ظَرُفٌ فهو ظَرِيفٌ - شَجِيعٌ فهو شَجِيعٌ ، فالمصدر : مَلَاَحَةٌ - ظَرَاَفَةٌ - شَجَاعَةٌ . ويكون : « فَعَالَةٌ » إذا جاءت الصفة المشبهة منه على : « فَعَلٌ » ، نحو : سَهْلٌ فهو سَهْلٌ - عَذْبٌ فهو عَذْبٌ - صَعْبٌ فهو صَعْبٌ . فالمصدر : سَهْوَةٌ - عُدْوَةٌ - صُعُوبَةٌ . وهذا الضابط في الحالتين أغلبيّ منقوض بأمثلة أخرى ، مثل : ضَخْمٌ فهو ضَخْمٌ ، مع أن المصدر الشائع هو ضَخَامَةٌ . وملُحُ الطعام أى : صار ملحاً ، ومصدره : المَلُوحَةُ . مع أن الصفة المشبهة منه ليست على فَعَلٍ ولا فَعِيلٍ .

تلك هى الأوزان القياسية للفعل الثلاثى بنوعيه ؛ المتعدى واللازم ، وهى أوزان أغلبية وقد يرد فى الكلام المأثور ما يخالفها ؛ فيجب قبوله على اعتباره مسموعاً يصح استعماله - بنصّه - مصدراً لفعله الخاص به ، دون استخدام صيغته ووزنها فى أفعال أخرى ، أو القياس عليها فى فعل غير فعله . وهذا الوزن السماعى لا يمنع استعمال الصيغة القياسية ؛ كما أوضحنا أول الباب . ومن أمثلة السماعى : سَخِطَ سَخْطًا ، ذَهَبَ ذَهَابًا - شَكَرَ شُكْرًا - عَظُمَ عَظْمَةً وغير هذا كثير ؛ جعل النحاة يقررون ما سبق من أن أوزان المصادر القياسية للماضى الثلاثى^(١) ؛ أوزان جارية على الأغلب ، ولا تفيد الحصر^(٢) ؛ لوجود كثير سماعى غيرها ؛ حتى قيل إنها

(١) انظر « الملاحظة » التى فى ص ١٦٥ .

(٢) وفى مصادر الثلاثى اللازم مفتوح العين يقول ابن مالك :

وَ « فَعَلٌ » اللَّازِمُ مِثْلُ : قَعَدَا لَهُ « فَعُولٌ » بِاطْرَادٍ كَعَدَا
مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا « فِعَالًا » أَوْ : « فَعْلَانٌ » فَادِرٌ ، أَوْ : « فُعَالًا »
أى : أن مصدر « فعل » اللازم مفتوح العين هو : « فَعُولٌ » باطراد ؛ كَعَدَا عُدًّا ؛ (بمعنى ذهب فى وقت الغدوة ، وهى أول النهار) وهذا يكون فى الحالة التى لا يستوجب فيها الفعل مصدرًا آخر على وزن : « فِعَالٌ » أَوْ : « فَعْلَانٌ » أَوْ « فَعْمَالٌ » وقد بين فى البيتين التاليتين هذه الحالة بقوله =

لا تكاد تنضبط ، واقتصر بعض النحاة منها على سرد تسعة وتسعين صيغة تخالف كل واحدة منها القياس الخاص بمصدر فعلها» . . . (١) أما المصادر القياسية لغير الثلاثي فضبوبة محصورة - غالباً - وقل أن تخرج على الضوابط والحدود الموضوعة لها . كما سنرى .

* * *

مصادر الماضي غير الثلاثي :

(١) إن كان رباعياً على وزن : « فَعَّلَ » مضاعف العين ، صحيح اللام (أى : صحيح الآخر) غير مهموزها - ، فمصدره القياسي : « تفعيل » مثل قومٌ تقويمًا ، وقصرٌ تقصيراً ؛ في مثل : من قومٍ نفسه بنفسه أدرك بالتقويم ما يبتغى ، ومن قصرٌ في إصلاح عيبه قعد به تقصيره عن بلوغ الغاية .
وقد يكون على وزن : « فَعَّالٌ » كقوله تعالى : « وكذبوا بآياتنا كذباً باً » ،

= فَأَوَّلُ لِيَذِي امْتِنَاعٍ كَأَبَى وَالثَّانِي الَّذِي اقْتَضَى تَقْلُبًا

يريد : أن الوزن الأول وهو « فَعَّالٌ » يكون مصدراً لكل فعل دل على امتناع ، نحو : أبى إباء ، وامتنع امتناعاً . وأن الوزن الثاني ؛ « فَعَّلَانٌ » يكون مصدراً لكل فعل دل على حركة وتقلب واضطراب . مثل جال جولاناً - طاف طرفاناً - أما الوزن الثالث وهو : « فَعَّالٌ » فقد بين فعله بقوله : للدا « فَعَّالٌ » ، أو : لَصَوْتُ . وَشَمِلَ صَوْتًا وَسَيْرًا : « الفَعِيلُ » ؛ كَصَهْلٍ (للدا : أى : للداء والمرضى) ففعله يدل على داء ومرض ؛ نحو : سعل سعالاً ، أو يدل على صوت ، نحو : فعّب ، فعّيبا . وقد يستعمل « الفَعِيلُ » مصدراً للفعل الدال على الصوت أو على السير ، نحو صهّل الحصان صهيلاً - رحل الغريب رحيلاً . ثم بين أن ما جاء مخالفاً لأنواع المصادر القياسية فأمره مقصور على النقل ، أى : على السماع . يقول :

وَمَا أَتَى مُخَالِفًا لِمَا مَضَى فَبَابُهُ النَّقْلُ ؛ كَسَخَطٍ ، وَرَضَا

لأن فعلهما ثلاثي مكسور العين ، فإن كان متعدداً فقياس مصدره : « فَعَّلٌ » كما عرفنا . فيقال فيهما سَخَطٌ - وَرَضَى ، وإن كان لازماً فقياس مصدره فععلٌ ، كفرّح ، وغَضِبَ .. فعاء السماع فيهما مخالفاً للقياس في الحالتين . ثم أشار إلى مصدر الثلاثي مضموم العين (وهو لازم حتماً ، كما سبق في ص ١٦١) فقال :

« فُعُولَةٌ » « فَعَالَةٌ » لِفَعْلًا كَسَهْلَ الْأَمْرُ وَزَيْدٌ جَزُلًا

يريد : أن لهذا الفعل اللازم ، مضموم العين ، مصدران ، هما « فُعُولَةٌ » مثل سهّل الأمر سهولة... و « فعالة » نحو : جزل الرجل جزالة ؛ بمعنى جاد وأعطى ، أو بمعنى : عظم
(١) راجع شرح التصريح في هذا المكان .

وقد يكون على « فِعَال » بتخفيف العين كقراءة من قرأ : « وكذبوا بآياتنا كذآبا » .

فإن كان معتل اللام فمصدره « التفعيل » أيضاً ، ولكن تحذف ياء : « التفعيل » ويغنى عنها زيادة تاء التأنيث في آخر المصدر - وزيادتها في هذه الصورة لازمة - فيصير : « تَفْعَلَة » ؛ نحو : رَضِيَ تَرْضِيَة ، وَزَكَّى تَزْكِيَة ، وَوَرَّى تَوْرِيَة في مثل : رَضَى الأخ البار أخاه تَرْضِيَة كريمة ، وَزَكَّاه تَزْكِيَة صادقة ، وحين رأى منه بادرة إساءة ، وَرَّى تَوْرِيَة تمنعه من التماهى . وأصل الأفعال : من غير التضعيف : رَضِيَ - زَكَّى - وَرَّى - فهي معتلة اللام ومصادرهما مع التضعيف من غير حذف وتعويض هي : تَرْضِيًا - تَزْكِيًا - تَوْرِيًا . حذفت الياء الأولى التي هي « ياء التفعيل » وعُوِّض عنها - وجوبا - تاء التأنيث في آخر المصدر ؛ فصار : تَرْضِيَة - تَزْكِيَة - تَوْرِيَة ... كما عرفنا . ومن الشاذ عدم الحذف وعدم التعويض .

وإن كان مهموز اللام^(١) فمصدره « التفعيل » ، أو : « التفعلة » - وهذه هي الأكثر - نحو : برأ تبريئاً وتبرئة ، وجزأ تجزيئاً وتجزئة ، وهنأ تهنئياً وتهنئة ، وخطأ تخطيئاً وتخطئة^(٢) .

« ملاحظة » : مذهب البصريين أن « التفعّال » - بفتح التاء المشددة - مثل : « تَدَّكار ، وتَعَداد » هو مصدر : « فَعَّل » - المفتوح الأول والثاني بغير تشديد الثاني - وجيء بالمصدر على ذلك الوزن للتكثير . وقال الفراء وجماعة من الكوفيين : إنه مصدر : « فَعَّل » - مفتوح العين المشددة - ورجحه ابن مالك وغيره ؛

(١) أى : أن الحرف الأخير من أصول الكلمة همزة ؛ نحو : برأ - خبيأ - هنأ .

(٢) يحوز في الكلمات : تبريئاً - تجزيئاً - تهنئياً - تخطيئاً - وما شابهها - أن يقال فيها تبريئاً - تجزيئاً - تهنئياً - تخطيئاً ... فقد جاء على هامش القاموس في مادة : « خطأ » عند الكلام على « خطيئة » ما نصه الحرفي :

« عبارة الجوهرى : « خطيئة » هي « فعيلة » ، ولك أن تشدد الياء ، - يريد أنك تقول : « خطية » بقلب الهمزة ياء ثم تدغم الياءين - ؛ لأن كل ياء ساكنة قبلها كسرة ، أو واو ساكنة قبلها ضمة ، وهما زائدتان للمد لا للإلحاق ، ولا هما من نفس الكلمة - فإنك تقلب الهمزة بعد الواو واواً ، وبعد الياء ياء ، وتدغم . فتقول في مقروء : مقروء ، وفي مخبئ : مخبئ . » .

لكون هذا المصدر للتكثير ، و « فَعَّلَ » المضعف العين كذلك ، ولكونه نظير « التفعيل » في الحركات ، والسكنات ، والزوائد ، ومواقعها .
 وأسماعى هو أم قياسي ؟ قولان . وأما « التثفعال » بكسر التاء ، كالتبيين والتلقاء فليس بمصدر ، بل بمنزلة اسم المصدر ^(١) .

وإن كان رباعياً على وزن : « أفعل » صحيح العين فصدره على : « إفعال » نحو : أجمل الخطيب القول إجمالاً محموداً ، وأحسن الإلقاء إحساناً بارعاً .
 فإن كان معتل العين نقلت في المصدر حركة عينه إلى فاء الكلمة ، وحذفت العين ، وعوض عنها - غالباً - تاء التأنيث في آخره ، نحو : أقام إقامة - أبان إبانة - أعان إعانة . . . والأصل : إقام - إبان - إعوان . فعين المصدر حرف علة متحرك بالفتح وقبله حرف صحيح ساكن ، فنقلت حركة حرف العلة - العين - إلى الساكن الصحيح قبله ؛ (تطبيقاً للأساليب العربية وضوابطها) . فحُذِفَ حرف العلة الأول للتخلص من التثاق الساكين فصار اللفظ إقام - إبان - أعان ، ثم زيدت تاء التأنيث في آخره ؛ عوضاً عن المحذوف ؛ فصار المصدر : إقامة - إبانة - إعانة . . . ومن الجائز ألا تزداد هذه التاء . ولكن الغالب زيادتها كما سبق .

وإن كان رباعياً مجرداً على وزن « فَعْلَل » فصدره الغالب : « فَعْلَلَة » . وقد يكون على « فَعْلَلال » ^(٢) مع قلته ، نحو : دحرجت الكرة دحرجة ودحرجاً - سَرَّهفت ^(٣) الصبي ، سَرَّهفة وسِرَّهافاً - بهرج ^(٤) المنافق حديثه بهرجة ، وبهراجاً ^(٢) .

(١) ماسبق منقول عن الصبان في هذا الموضع . لكن ما المراد مما هو بمنزلة اسم المصدر؟ لعله يريد : أنه اسم مصدر .

(٢) إذا كان « فَعْلَلال » مصدراً مضاعفاً ؛ كالزلزال ، والوسواس ، ونحوهما - جاز فتح أوله وكسره . وقد يراد - كثيراً - بالمفتوح اسم الفاعل في المعنى ؛ نحو : أعوذ بالله من شر الوسواس - يكره الناس الصلصال المزجج برنيته ، والوعواع الصاحب بنباحه . والمراد : الموسوس - المصلصل ؛ بمعنى : الرنان - الموسوع ، بمعنى النابج . (وعود الكلب ، نبح) . وكل هذا قياسي .
 (٣) أحسنت غذاءه .
 (٤) أتى فيه بالزائفة والباطل .

ومثله الماضى الرباعى الذى على وزن: «فَوَعَلَ» و «فَتَيَعَلَ» فإن مصدرهما الغالب: «فَعَّلَلَهُ»، و «فَعْلَلَال»؛ نحو: حَوَقَلَ^(١) حَوْقَلَةً وَحِيقَالًا وَبِطَطَرَ^(٢) بَسِطَطَرَةً وَبِطِطَارًا.

وإن كان رباعياً على وزن: «فَاعَلَ» غير معتل الفاء بالياء — فصدره «فَعَال» ، و «مُفَاعَلَةٌ» ، نحو: خاصمت الباغى مخاصمةً، أو: خصّصاها. صارعت الطاغية مصارعةً ، أو: صرعا ... فارقت أهل السوء مفارقةً ، أو: فراقاً . . . و «المفاعلة» أكثر وأعم اطراداً .

فإن كان رباعياً معتل الفاء بالياء فصدره «المفاعلة» ، نحو: يا منت ميامنة ، وياسرت مياسرة (أى: ذهبت جهة اليمين ، وجهة اليسار) .

* * *

(٢) وإن كان خماسياً، على وزن: «تَفَعَّلَ» فصدره «تَفَعَّلَ» نحو تعلّم الراغب تعلُّماً — ثم تخرّج تخرُّجاً — وتدرّب تدرُّباً . . .

وإن كان خماسياً مبدوءاً بهمزة وصل على وزن: «انْفَعَلَ» فصدره «انْفَعَال» (والوصول اليه يكون بكسر ثالث الفعل ، وزيادة ، «ألف» قبل الحرف الأخير) نحو: انشرح صدرى انشراحاً عظيماً حين رأيت عدونا ينهزم انهزاماً ساحقاً .

وإن كان خماسياً مبدوءاً بهزة وصل ، على وزن «افْتَعَلَ» فصدره اِفْتَعَال ؛ (والوصول اليه يكون بكسر الثالث من الفعل وزيادة «ألف» قبل حرفه الأخير) ، نحو: إذا اقتصد الفقير بلغ باقتصاده الغنى — من اعتمد على نفسه كان خليقاً أن يدرك باعتماده ما يريد .

وإن كان خماسياً على وزن «تَفَعَّلَلَّ» فإن مصدره يكون على وزن: «تَفَعَّلَلَّ» ؛ بضم الحرف الرابع ؛ نحو تدحرج الحجر: تَدَحْرُجًا .

(٣) وإن كان سداسياً مبدوءاً بهمزة وصل ، على وزن: «اسْتَفْعَلَ» وليس معتل العين — فصدره: «استفعال» (والوصول اليه يكون بكسر الحرف الثالث من الفعل ، وزيادة «ألف» قبل حرفه الأخير) ؛ نحو استحسن ،

(١) قال: لا حول ولا قوة إلا بالله . (٢) عالج الخيل والدواب ، وما ليس بإنسان من أنواع الحيوان .

زيادة وتفصيل :

ضم الحرف الرابع في الفعل الخماسي المبدوء بتاء زائدة لاوصول إلى مصدره ، ليس مقصوراً على « تَفَعَّلَ » وإنما يجري عليه وعلى ما يماثله ، من كل فعل مبدوء بتاء زائدة ، وعدد حروفه ، وحركاتها ، وسكناتها — يماثل « تَفَعَّلَ » من غير تقيد بنوع الحركات والسكنات ؛ فليس من اللازم أن يكونا على وزن واحد ؛ إنما اللازم أن يقابل المتحرك متحركاً ، والساكن ساكناً ، وهذا الضابط يشمل عشرة أوزان غالبية :

- (١) تَفَعَّلَ ؛ مثل : تَجَمَّلَ تَجَمُّلاً .
- (٢) تَفَاعَلَ ؛ مثل : تَغَاوَلَ تَغَاوُلاً .
- (٣) تَفَعَّلَ ؛ مثل تَلَمَّعَ تَلَمُّعاً .
- (٤) تَفَيَّعَلَ ؛ مثل : تَبَيَّطَرَ تَبَيُّطُراً .
- (٥) تَمَفَّعَلَ ؛ مثل : تَمَسَّكَنَ تَمَسُّكُنَا .
- (٦) تَفَوَّعَلَ ؛ مثل : تَجَوَّزَ تَجَوُّزُهَا .
- (٧) تَفَعَّسَلَ ؛ مثل : تَقَلَّسَسَ تَقَلُّسَسَا .
- (٨) تَفَعَّوَلَ ؛ مثل : تَرَهَّوَك تَرَهَّوُكَا^(١) .
- (٩) تَفَعَّعَلَّتْ ؛ مثل : تَعَفَّعَّرَتْ تَعَفَّرُتَا .
- (١٠) تَفَعَّلَى ؛ مثل : تَسَلَّقَى تَسَلُّقِيَا^(٢) . لكن قلب الضمة هنا قبل الياء كسرة .

* * *

(١) ماج واضطرب في مشيه .

(٢) أى : استلقى على ظهره .

واستقباح - وأشباههما - مثل إنى أستحسن قراءة الأدب الرفيع استحساناً لا يعادله إلا سماع الأغاني العالية الشجية، وأستقبح تافه الكتب استقبحاً لا يعادله إلا الأغاني الماجنة الخليعة ...

فإن كان على وزن « استفعل » مع اعتلال عينه ، نقلت في المصدر حركة عينه إلى الساكن الصحيح قبلها ، وحذفت العين ، وجاءت تاء التأنيث في آخره عوضاً عنها ، وهو عوض لازم : نحو : استعاد المريض قوته ، استعادة ، والأصل : استعواداً ، جرى فيها ما أسلفنا .

تلك هي أشهر المصادر القياسية للفعل الماضي الرباعي ، والخماسي ، والسداسي^(١) ، وهي على ضبطها واطرادها لم تتسلم من مصادر مسموعة تخالفها ؛

(١) لبعض المعاصرين تلخيص موجز للمصادر المختلفة ، سلك فيه مسلكاً غير الذي جرت عليه المطولات . ومسلكه حميد ، وتلخيصه - على إيجازه - نافع ؛ قال ما نصه في مصادر الثلاثي الكثيرة ، إن الغالب :

- ١ - وفيما دل على حرفة أن يكون على وزن : « فَعْمَالَة » ؛ كزراعة ، وتجارة ، وحياسة .
 - ب - وفيما دل على امتناع أن يكون على وزن : « فَعْمَال » ؛ كإباء ، وشِراد ، وجِباح .
 - ج - وفيما دل على اضطراب أن يكون على وزن : « فَعْمَلَان » ؛ كغليان ، وجولان .
 - د - وفيما دل على داء أن يكون على وزن : « فُعْمَال » ؛ كصُداع ، وزكام ، ودُّوار .
 - هـ - وفيما دل على سير أن يكون على وزن : « فَعْمِيل » ، كرحيل وذميل ورسم (والأخيران نوعان من السير) .
 - و - وفيما دل على صوت أن يكون على وزن « فُعْمَال » أو : « فَعْمِيل » ؛ كصُرَاخ ، وزئير .
 - ز - وفيما دل على لون أن يكون على وزن « فُعْمَلَة » ؛ كحمرة ، وزرقعة ، وخضرة .
- فإن لم يدل على شيء من ذلك فالغالب :

- ١ - في : « فَعْمِيل » أن يكون مصدره على : « فَعْمُولَة » أو « فَعْمَالَة » ؛ كسهولة ؛ ونباهة .
 - ب - وفي : فَعْمَل اللازم أن يكون مصدره على : « فَعْمَل » ككفَرَح ، وعَطَش .
 - ج - وفي فَعْمَل اللازم أن يكون مصدره على : « فَعْمُول » كتمعود ، وخروج ، ونهوض .
 - د - وفي المتعدي من « فَعْمَل » و « فَعْمَل » أن يكون مصدره على : « فَعْمَل » ؛ كفهم ، ونصر .
- وأما الرباعي :

- ١ - فإن كان على وزن : « أَفْعَل » فصدره على « إِفْعَال » ، كأكرم إكراماً .
- ب - وإن كان على وزن : « فَعْل » فصدره على « تَفْعِيل » ؛ كقدم تقدماً .
- ج - وإن كان على وزن « فاعل » فصدره على « فَعْمَال » أو : « مُفَاعَلَة » كقتال قتالاً ومقاتلة .
- د - وإن كان على وزن « فَعْمَلَل » فصدره على « فَعْمَلَلَة » كدحرج دحرجة . ويحيى على وزن =

نحو : حوّل الطائع حيقالاً^(١) - تَنَزَّرَى^(٢) سرير الطفل تَنَزَّرِيّاً - تَمَسَّلَتْ
المنافق تِمَلِّقاً . . . و . . . والقياس : تَنَزَّرِيَّة - حوقلة - تملقا . . .^(٣)

* * *

« فَعَلَّال » أيضاً إن كان مضاعفاً ؛ كوسوس وسوسة ، ووسواساً .
وأما الخماسى والسداسى فالمصدر منهما يكون على وزن ماضيه ، مع كسر ثالثه ، وزيادة ألف
قبل آخره إن كان مبدوءاً بهمزة وصل ؛ كأنطلق انطلافاً ، واستخرج استخراجاً . ومع ضم ما قبل آخره
فقط إن كان مبدوءاً بتاء زائدة ؛ كتقدم تقدماً - وتدرج تدرجاً . ثم قال :
« تنبيه » الفعل إذا كانت عينه ألفاً تحذف منه ألف الإفعال والاستفعال ، ويعوض عنها
تاء فى الآخر ؛ كأقام إقامة ، واستقام استقامة . وإذا كانت لامه « ألفاً » فى : « فَعَلَّال » تحذف
ياء التفعيل ، ويعوض عنها تاء أيضاً ؛ كزكى تزكية . وفى « تَفَعَّلَ » ، و « تفاعل »
تقلب الألف ياء ، ويكسر ما قبلها ؛ كتأنى تأنيماً ، وتغاضى تغاضياً . وفى غير ذلك تقلب همزة
إن سبقها « ألف » ، كأتى إلقاء ، وولى ولاء ، وانطوى انطواء ، واقتدى اقتداء ، وارعى ارعواء ،
واستولى استيلاء ، واحلولى احليلاء ا هـ . (١) سبق فى ص ١٦٦ الحكم بقلة المصدر :
« حيقال » دون : « حوقلة » . (٢) تحرك .

(٣) وفى بيان المصادر القياسية لغير الثلاثى يقول ابن مالك فى مصدر الرباعى الذى على وزن :
« فَعَلَّال » ، والرباعى الذى على وزن : « أَفَعَّلَ » والخماسى الذى على وزن : « تَفَعَّلَ » :

وَعَيْرُ ذِي ثَلَاثَةٍ مَقْيَسُ مَصْدَرِهِ كَقُدُّسِ التَّقْدِيسِ
وَزَكِيٍّ تَزْكِيَّةٍ ، وَأَجْمَلًا إِجْمَالًا مِّنْ تَجَمُّلاً تَجْمَلًا

يريد ؛ أن « فَعَلَّال » صحيح اللام مصدره « التفعيل » ، مثل : قُدُّسِ التَّقْدِيسِ . ومعتل اللام
مصدره : « تفعيلة » ، نحو : زكى تزكية ، أما : « أَفَعَّلَ » فمصدره : « إفعال » ؛ نحو : أجمل
إجمالاً . وأما : « تَفَعَّلَ » فمصدره : « التفعُّل » نحو : التَّجَمُّلُ . وإليها أشار بقوله : إجمال من
« تَجَمُّلاً تَجْمَلًا » أى : أجَمَلًا إجمال من تجمل تجملاً . ثم أشار إلى الرباعى المعتل العين
والسداسى المعتل العين كذلك فبين أن عينهما تحذف ، ويعوض عنها - غالباً - التاء قال :

وَأَسْتَعِذُّ اسْتِعَاذَةً ، ثُمَّ أَقِمُّ إِقَامَةً وَغَالِيّاً - ذَا - التَّالِزُ

أى : وغالباً أن هذا النوع يكون مختوماً بالتاء . والمراد من « استعاذ » السداسى معتل العين ، ومن
« أقام » : الرباعى كذلك . وذكر مصدر الخماسى والسداسى المبدوء بهمزة وصل ، وأنه يكون بفتح الحرف
الذى قبل آخره ومده ، فينشأ من مده ألف زائدة مع كسر الحرف الذى يلى الحرف الثانى . يريد : مع
كسر الحرف الثالث :

.....

= وَمَا يَلِي الْآخِرُ مُدَّ وَافْتَحَا مَعَ كَسْرٍ تِلْوَ الثَّانِ مِمَّا افْتَتَحَا
بِيَهْمَزٍ وَضَلٍ كَا ضَ طَفَى. وَضُمَّ مَا يَرْبَعُ فِي أَمْثَالٍ قَدْ تَلَمَّعَا

أى : ما يليه الآخر (ويقع بعده الحرف الأخير) مده ، وافتحه ، واكسر الحرف الذى يتلو الثانى من فعل خامسى أو سداسى مبدؤه همزة وصل ، فينشأ من هذا كله المصدر القياسى ، نحو اصطقى العاقل إخوانه اصطفاء ، واستهوى أفتدتهم بكرم خلقه استهواء .

وأشار إلى أن مصدر الحماسى الذى على وزن : « تَفَعَّلَ » يكون بضم ما يربع فعله ، أى : بضم ما يكون رابعاً ، فينشأ المصدر المطلوب وهو : « تَلَمَّعَ » . ثم بين أن « فَعَعَّلَ » هى المصدر للرابعى « فَعَعَّلَ » ، وقد يكون مصدره قليلاً فَعَلَّلَ : يقول :

« فَعَلَّلَ » أَوْ « فَعَلَّلَ » لِـ « فَعَعَّلَ » وَاجْعَلْ مَقِيساً ثَانِياً ، لَا أَوَّلَا

ثم عرض لمصدر « فاعَّل » فقال إنه : « الفَعَعَالُ » ؛ و « المفاعلة » وصرح بأن ما جاء مخالفاً للمقيس من المصادر السالفة كلها ، مقصور على السماع لا يقاس عليه :

لِفَاعَلِ الْفِعَالِ وَالْمُفَاعَلَةِ وَغَيْرُ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَادَلَهُ
أى : ساواه .

ثم ختم ابن مالك الباب ببيتين فى بيان الوزن الذى يصاغ عليه المصدر الدال على المرة والهيئة . سيجى شرحهما فى مكانهما المناسب من ص ١٩١ ، هما :

وَ « فَعَلَّةٌ » لِمَرَّةٍ كَجَلَسَهُ وَ « فَعَلَّةٌ » لِهَيْئَةٍ كَجَلَسَهُ
فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِـ « النَّا » الْمَرَّةُ وَشَذَّ فِيهِ هَيْئَةٌ ؛ كَالْخِمْرَةِ

المسألة ٩٩ :

إعمال المصدر واسمه^(١)

(١) عرفنا - في ص ١٥٣ - أن المصدر إذا أطلق كان المراد المصدر الصريح الأصلي دون المؤول وغيره من أنواع المصادر ، وأوجزنا القول عن المصدر واسمه في ج ٢ ص ١٧٤ م ٧٥ لمناسبة هناك تتصل بالمفعول المطلق ؛ ووعدنا أن نوفيها في هذا الجزء. فأما صيغ المصدر القياسية والسماعية ، وطريقة صياغة القياسي منها ، وأوزانها و كل ما يتصل بذلك - فله باب خاص أعده النحاة لذلك ، بعنوان : « باب أبنية المصادر » وقد سبق في ص ١٥٣ م ٩٨ . وأما تعريفه وإعماله وأحكامه فنعود الآن لبسط الكلام عليها .

١ - فالمصدر الصريح : (أى : غير المؤول) هو : (الاسم الذى يدل - فى الغالب - على الحدث المجرد ، ويشتمل على كل الحروف الأصلية والزائدة التى يشتمل عليها الماضى المأخوذ منه . وقد يشتمل على أكثر منها .) وهذا التعريف - وهو بمعنى التعريف الذى سبق فى ص ١٥٣ يتضمن أمرين معاً ؛ أحدهما : يتعلق بدلالته المعنوية ، والآخر : يتعلق بصيغته اللفظية . فأما من ناحية دلالاته المعنوية فإنه يدل فى الغالب على مجرد الحدث . أى : يدل على أمر معنوى محض ، لاصلة له بزمان ، ولا بمكان ، ولا بذات ، ولا بعلمية ، ولا بتذكير ، أو تأنيث ، ولا بإفراد ، أو تثنية ، أو جمع أو غيره - إلا إن كان دالاً على مرة ، أو هيئة كما سيبنى فى ص ١٨٦ - .

وأما من ناحية تكوينه اللفظى فلا بد أن يكون جامداً مشتملاً على جميع حروف فعله الماضى ، وأعلى أكثر منها ولا يمكن أن ينقص عنه فى الحروف . نخذ مثلاً المصدر : « تحسّن » فإنه يدل على أمر عقلى محض ؛ نذكره بعقولنا ، ولا نستطيع أن نحسه بحاسة من حواسنا ؛ إذ لا وجود لشيء فى خارج عقولنا يقال له « التحسّن » يمكننا أن نراه ، أو نلمسه ، أو نسمعه ، أو نذوقه ، أو نشمه . فليس له وجود مادى تقع عليه إحدى الحواس ؛ وإنما وجوده فى الذهن وحده ، وهذا معنى كونه حدثاً مجرداً ، أو أمراً مبنوياً محضاً ، أو نحو هذا من الأسماء . ثم إن هذا اللفظ الجامد (وهو : تحسّن) لا يدل على زمن مطلقاً (ماضٍ ، أو حال ، أو مستقبل) ، ولا يدل كذلك على مكان ، ولا ذات (وهى : الجسم أو : الشخص . أو : المادة . .) وليس علماً على شيء خاص معين ، يدل عليه كما يدل على صاحبه . فكل أمره مقصور على الدلالة المعنوية السابقة . وهو إلى ذلك مشتمل على جميع حروف فعله : « تحسّن » ومن أجل هذا كله يسمى : « مصدرراً » ، لانطباق التعريف عليه . - بخلاف المصدر المؤول ؛ فإنه يدل على زمن وغيره - كما سبق فى ج ١ ص ٣٠٢ م ٢٩ - وما يزيد الأمر وضوحاً ما يأتى :

(١) أننا حين نقول : « تحسّن » أو : « يتحسّن » أو : « تحسّن » نجد كل كلمة مستقلة من هذه الكلمات لابد أن تدل وحدها على أمرين معاً ؛ هما : المعنى المحض السالف (أى : الحدث المجرد) والزمان (ماضياً - أو حالاً - أو مستقبلاً . . .) . ولا يمكن أن تؤدى أمراً واحداً دون الآخر ؛ ولذلك لا تسمى : « مصدرراً » ، وإنما تسمى : « فعلاً » . فالمصدر الصريح - غير الدال =

= على المرة أو الهيئة - يؤدي شيئاً واحداً من شيئين يؤديهما الفعل، وهذا الشيء الواحد هو ماسوى الزمان . وفيه يقول ابن مالك في بيت سبق شرحه (في باب المفعول المطلق ج ٢ ص ١٦٦ م ٧٤) .

المَصْدَرُ اسْمٌ مَا سِمَوَى الزَّمَانِ مِنْ مَذْلُومٍ الْفِعْلِ : كَأَمِنْ مِنْ أَمِنْ

(٢) وأننا حين نقول : « متحسن » نفهم من هذه الكلمة وحدها - دون الاستعانة بغيرها - أمرين معاً ؛ وهما : المعنى المحض (أى : الحدث المجرد) الذى أوضحناه ، و « الذات » أى : المادة أو : « الجسم » الذى يتصف بالتحسن ، فلا بد من المعنى والذات معاً . ولهذا لا تصلح كلمة « متحسن » لأن تسمى : « مصدراً » ولا فعلاً ، وإنما تسمى هنا : اسم فاعل . . .

(٣) وفي مثل : أعطيت المحتاج عطاء يكفيه ، نجد كلمة : « عطاء » تدل وحدها على معنى مجرد محض ، ولا تدل معه على شيء آخر . ولكنها لا تشتمل على جميع الحروف التى فى فعلها المذكور فى جملتها ؛ إذ الهمزة الأولى غير موجودة لفظاً ولا تقديرًا . ومن هنا لا نستطيع أن نسمى : « عطاء » ، مصدرًا للفعل : « أعطى » ؛ وإنما نسميها : اسم مصدر كما ستعرف . ومثلها : كلمة « سلام » و « عون » فى نحو : سلمت على اللاجئ سلام الأخ ، وعافيته عون الشقيق ؛ فإن كل واحدة منهما لا تصلح مصدرًا للفعل المذكور معها (برغم أنها تصلح لغيره) لأن حروفها خالية لفظاً وتقديرًا من بعض حروف فعلها ، فكلمة : « سلام » تشتمل على « لام » واحدة مع أن فعلها المذكور فى جملتها مشتمل على لامين . وكلمة : « عون » خالية من الألف التى فى فعلها المذكور معها ، فكلاهما ليس مصدرًا ، وإنما يسمى : « اسم مصدر » . (٤) وفى مثل : دُهنٌ وكُحِّل - بضم أولهما - من كل ما يشتمل على حروف فعله ولكنه ذات - لا نسميه مصدرًا .

(٥) وفى مثل : برةٌ ؛ بمعنى : البر ، وسبحان ، بمعنى : التسبيح ، وحمّاد ، بمعنى : الحمد - نجد هذه الكلمات وأشباهاها ، تدل على الحدث المجرد ، ولا تدل معه على ذات ، ولا زمان ، ولا غيره . ولكننا لا نستطيع أن نسميها « مصادر » ؛ لأن كل واحدة منها صار « علم جنس » يدل على المعنى الخاص به ؛ فكلمة : « برة » علم جنس على « المبرة » بمعنى : البر ، ت « سبحان » علم جنس على : التسبيح ، « حمّاد » علم جنس على : الحمد . . . فهى ونظائرها أسماء مصادر (سبق الكلام عليها فى الجزء الأول ص ٢٠٩ م ٢٢ علم الجنس . . .) .

وقد قلنا إن المصدر لا بد أن يشتمل على كل حروف فعله ، أو على أكثر منها . والمراد اشتباهه عليها لفظاً أو تقديرًا . فاللفظى أن تكون جميع الحروف موجودة منطوقاً بها ؛ نحو : أخذت أخذًا - تعلم الصرى تعلمًا - والتقديرى : أن يكون الحرف محذوفاً قد عوض عنه حرف آخر ، كجاء تاء التأنيث فى آخر المصدر عوضاً عن واو الفعل ، فى مثل وعد ، عِدّة ، وكالتاء أيضاً حين تكون فى أوله عوضاً ، مثل سلم تسليمًا ، وعلم تعليمًا ؛ فإن لإحدى اللامين حذف من المصدر وجاءت فى أوله التاء عوضاً . أو يكون الحرف محذوفاً للتخفيف وكثرة الاستعمال ، مع ظهوره أحياناً فى بعض اللهجات واللغات ؛ مثل : ضارب ضرباً - قاتل قتالا . . . والأصل : ضارباً وقتيلاً ؛ فقلبت الألف ياء =

= لوقوعها بعد الكسرة ، ثم حذفت تخفيفاً ، ومن العرب من كان يظهرها .
ومثال اشتغال المصدر على حروف أكثر من حروف فعله : إكرام وإجمال - وأشباهها -
فإنها مصدران للفعلين : « أكرم وأجمل » وقد زيد في وسط كل منهما الألف . ومثل : « فرقان » مصدر
« فرق » فقد زيد في وسطه الألف . ومثل الألف والتاء في كلمة : « معاونة » مصدر : عاون .

* * *

ب - وأما اسم المصدر فقالوا في تعريفه : « إنه ما سواي المصدر في الدلالة على معناه ، ونخالفه
بخلوه لفظاً وتقديراً من بعض حروف عامله (الفعل أو غيره) دون تعويض » . وذلك كعطاء ؛ فإنه
مساو لإعطاء في المعنى ومخالف له بنقص الهمة لفظاً وتقديراً من غير أن يعوض عنها شيء . فإن خلا
منها لفظاً ولم يخل تقديراً فليس اسم مصدر ؛ وإنما هو مصدر ، مثل كلمة : قتال ؛ فإن أصلها :
قيتال ، على الوجه الذي شرحناه في « ا » . وإن خلا منها لفظاً ولكن مع تعويض عنه فليس باسم
مصدر ، وإنما هو مصدر أصيل ؛ نحو عدة ، مصدر الفعل : « وعد » فقد حذفت الواو وجاءت التاء
في آخر الاسم عوضاً عنها ؛ كما قلنا آنفاً .

إن الفرق اللفظي بين المصدر واسم المصدر واضح مما سبق . ولكن الفرق المعنوي بينهما في حاجة
إل تجلية وإبانة . فاما معنى : « أن اسم المصدر يساوي المصدر في الدلالة على معناه » ؟
ذهب النحاة في الإيضاح مذاهب لا تخلو من غموض أو نقص . ولعل خيرها ما جاء في كتاب
الأشباه والنظائر للسيوطي منسوباً لابن النحاس : قال ما نصه : « (الفرق بينهما أن المصدر في الحقيقة
هو الفعل) - يريد : الشيء الذي تحقق أو يتحقق فعلاً ؛ أي : الحدث ، أو : المعنى الصادر عن الإنسان
وغيره - كقولنا : إن كلمة : « ضرب » هي مصدر في قولنا : يعجبني ضرب زيد عمراً . فيكون مدلوله :
« معنى » (يقصد : أن مدلول كلمة « المصدر » ومفهومها ومساها ، هو أمر معنوي محض ، وأنه
هو المصدر حقيقة ، لا مجازاً . أما اللفظ المذكور في الجملة ، المركب من حروف هجائية معينة ،
فليس بالمصدر الحقيقي) وإنما سؤا ما يعبر به عن ذلك المصدر الحقيقي مصدراً ، « مجازاً » ، أي : تسمية
مجازية ، لا حقيقية - نحو : « ضرب » في قولنا : إن كلمة : « ضرباً » مصدر منصوب إذا قلت :
ضربت ضرباً ؛ فيكون مساه لفظاً) . »

فهو يريد : أن كلمة : « ضرباً » هي المسمى اللفظي المجازي لكلمة : « مصدر » . ومقتضى هذا
أن كلمة . « مصدر » اسم له مدلولان أو مفهومان ، وإن شئت فقل : له مسميان ، أحدهما : معنوي محض ؛
هو الحدث المجرد ، وهذا الحدث المجرد هو المسمى الحقيقي - لا المجازي - لكلمة : مصدر . والمسمى
الآخر لفظي ؛ هو اللفظ الذي نطلق به ، أو نكتبه ، والذي نقول في إعرابه : إنه مصدر منصوب ،
وهو المصدر المجازي المراد منه المصدر الحقيقي المعنوي - ثم قال بعد ذلك :

(واسم المصدر اسم للمعنى الصادر عن الإنسان وغيره ؛ كسبحان المسمى به : « التسبيح »
الصادر عن الشخص المسبح - مثلاً - لا لفظ التاء ، والسين ، والباء ، والياء ، والحاء ، بل المعنى
المعبر عنه بهذه الحروف ومعناه البراءة والتنزيه .) اهـ (راجع ياسين على التصريح) .

ويفهم مما سبق أن اسم المصدر كالمصدر المجازي السالف ؛ كلاهما يدل مباشرة على الحدث المجرد =

١ - يعمل المصدر عمل الفعل^(١) في حالتين :

الأولى - أن يُحذف الفعل ، وينوب عنه مصدره في تأدية معناه وفي التعدي وال لزوم ، وكثير من أنواع العمل ، نحو قول الشاعر :

يَا قَابِلَ التَّوْبِ . غُفْرَانًا مَأْتَمَ ، قَدَّ
أَسَلَفَتْهُمَا ؛ أَنَا مِنْهَا خَائِفٌ وَجِلٌ

ونحو : تَعْظِيمًا وَالِدِيكَ ، وَتَكْرِيماً أَهْلَكَ ، وَإِشْفَاقًا عَلَى ضَعِيفِهِم
الاحتاج . والأصل : اغفرْ مَأْتَمَ^(٢) ؛ - عظمْ والديك - كَرِمْ أَهْلَكَ

= من غير واسطة . ولكن كثيراً من المحققين يقولون إن اسم المصدر يدل مباشرة على لفظ المصدر لا على الحدث المجرد : وأن دلالة على لفظ المصدر تؤدي - تبعاً - إلى الدلالة على معنى المصدر ، وبذا تكون دلالة على الحدث المجرد دلالة غير مباشرة ، وإنما هي بالواسطة ؛ إذ هي من طريق المصدر . (راجع الحصري والصبان في هذا الموضوع من الباب) .

ومن أوضح أسماء المصادر كل اسم يدل على معنى مجرد ، وليس له فعل من لفظه يجري عليه ؛ كالتعقير ؛ فإنه لنوع من الرجوع ، ولا فعل له - في المشهور - يجري عليه من لفظه وكذلك كل اسم يدل على معنى مجرد ، ويجري على وزن مصدر الثلاثي مع أن الفعل المذكور معه في الجملة غير ثلاثي ؛ مثل : تَوْضُأً وَضُوءاً ، وَأَعَانَ عَوْنًا .

بقيت مسألة أخيرة (أشرنا إليها في ص ١٥٤) ، نوردها بمناسبة دلالة المصدر - في الغالب - على شيء واحد من شيئين يدل عليهما الفعل ؛ فإن هذه الدلالة تثير سؤالاً : أيهما أصل للأخر ؟ فالبصريون يقولون : المصدر . ويحتجون بأدلة أقواها أنه يدل على شيء واحد ؛ فهو « بسيط » . والفعل الماضي يدل على شيئين ؛ فهو مركب . و « البسيط » أصل المركب . والكوفيون يقولون : الفعل الماضي هو الأصل الذي يدخله بعض التغيير . فمتفرع منه المشتقات ؛ لأنه يدل على ما يدل عليه المصدر وزيادة ؛ والذي يتضمن غيره والزيادة عليه يعد أصلاً له .

وهذا - وغيره مما ذكره الفريقان - لا يعدو أن يكون أدلة جدلية دفاعية ، لها طلاوة الجدل القوي ، وليس لها قوة الحجة المنطقية ، ولا صحة البرهان . أما المسألة في واقعها فليست إلا مجرد اصطلاح محض . غير أن كلمة : « المصدر » في أصلها اللغوي معناها : « الأصل » وقد شاعت بهذا المعنى بين أكثر النحاة . وأطلقوها اصطلاحاً على أنها أصل للفعل وللمشتقات كلها . فلا ضرر من الأخذ بهذا ، والاقتصار عليه .

(١) يخالف المصدر فعله في أمور ؛ أهمها : أن المصدر لا يعمل إلا بالشروط التي سنذكرها ، وأن فاعله يكثر حذفه جوازاً ، وإذا حذف لا يتحمل المصدر ضمير المحذوف ؛ إلا إذا كان المصدر نائباً عن فعله (على الوجه المشرح في باب المفعول المطلق ص ١٧٨ م ٧٦ ج ٢) .

أما رفع المصدر لنائب الفاعل فالحقار جوازه عند أمن اللبس ، نحو : عجبت من قياسٍ بالطيارة الصحراء ، ومن إقامة معامل النفط . أي : من أن تقاس الصحراء ، وأن تقام معامل النفط فيها . بخلاف الفعل ، فإنه يعمل وجوباً بغير شرط ويتحمل وجوباً ضمير مرفوعه المحذوف ؛ فاعلاً كان أو نائب فاعل . (٢) أي : ذنوباً ؛ (المفرد : مَأْتَمَ ؛ بمعنى : إثم ؛ وهو : الذنب) .

أَشْفَقَ على ضعيفهم . فحذف فعل الأمر وجوباً ، وناب عنه مصدره ؛
فعمل عمله في رفع الفاعل المستتر هنا ، وفي نصب المفعول به ، إن كان الفعل
المحذوف ينصب مفعولاً به ؛ كالفعلين : عَظَّم ، وكَسَّرَ م ، وفي أكثر الأعمال
الأخرى التي يعملها الفعل ؛ كالعَمَل في النعت ، وكتعلق الجار والمجرور به في
المثال الأخير ، وكغيرهما من باقي المعمولات ؛ فكل هذا يعملهُ المصدر النائب
عن فعله المحذوف وجوباً . (وقد سبق ^(١) تفصيل الكلام على هذا الموضع ؛
وبيان الحذف الجائز فيه والواجب ، والقياسي وغير القياسي ، وكيفية إعراب
هذا المصدر وباقي معمولاته ، وكل ما يتصل به من هذه النواحي المختلفة . . .)
الثانية — أن يكون المصدر صالحاً — في الغالب — للاستغناء عنه ؛ بأن
يحل محله فعل من معناه ، مسبوق « بأن » المصدرية ^(٢) أو : « ما » المصدرية .
فيُسبق الفعل « بأن » المصدرية حين يكون الزمن ماضياً ، أو مستقبلاً .
ويُسبق « بما » المصدرية حين يكون ماضياً ، أو حالاً ، أو مستقبلاً ، ولكنها
أوضح وأقوى في الزمن الحالى ، حيث لا تصلح له « أن » ؛ (لأنها لا تصلح
إلا للماضى والمستقبل ^(٣)) ؛ بخلاف « ما » فإنها صالحة للثلاثة) . فمن أمثلة
الماضى : ساءَنا بالأمس مدحُ المتكلم نفسه . التقدير : ساءنا بالأمس أنْ
مدَحَ المتكلم نفسه ، أو : ما مدَحَ . . . ومن أمثلة المستقبل : سنسَرُّ غداً
باجتياز الاختراع مرحلة الاختبار . والتقدير : بأن يجتاز الاختراع مرحلة
الاختبار ، أو : بما يجتاز ، ومثل : لا شيء أنقصُ للأحرار من إفشائهم
الأسرار ، أى : من أنْ يَفْشَوْا الأسرار ، أو : مما يَفْشَوْنَ ، ومن أمثلة
الزمن الحالى : ينعشنا الآن إشاعةُ الشمسِ الدفءَ . والتقدير : ينعشنا الآن
ما تُشيع الشمسُ الدفءَ . ومن هنا يتبين أن المصدر يعمل في الأزمنة الثلاثة
فلا يشترط لإعماله نوعاً معيناً منها دون نوع .

(١) في ج ٢ ص ١٧٨ م ٧٦ موضوع حذف عامل المصار ، وإقامة المصدر نائباً عنه .

(٢) « أن » المصدرية تشمل الناصبة للمضارع ، والمخففة من الثقيلة . مع ملاحظة أن الناصبة
للمضارع لا تقع في مواضع معينة ، منها : عدم وقوعها بعد ما يدل على اليقين . أما الناصبة فتقع . وقد
سبقت الإشارة في الجزء الأول ص ٤٨٤ م ٥٣ إلى علامة كل واحدة ومواقع استعمالها وسيجيء في الجزء
الرابع في باب إعراب الفعل . . . ونواصبه .

(٣) وهى تدخل على الماضى فيبقى زمنه على حاله . وتدخل على المضارع فيصير خالصاً للاستقبال

زيادة وتفصيل :

١ - قلنا : إن الحالة الثانية هي التي يصلح فيها المصدر للاستغناء عنه « بأنَّ والفعل » الذي بمعناه ، أو : « ما والفعل » . . . هذا الاستغناء أمر غالبى - فقط - كما نصوا على ذلك وذكروا أمثلة لغير الغالب ؛ منها قول بعض العرب : « سَمِعُ أَذُنِي أَخَاكَ يَقُولُ ذَلِكَ » . فكلمة : « سَمِعُ » مبتدأ مضاف إلى فاعله : « أَذُنُ » . و « أَخَا » مفعول للمصدر . . . والجملة المضارعية من الفعل : « يَقُولُ » وفاعله في محل نصب حال سدّت مسدّ الخبر^(١) وأغنت عنه .

ومثل : كان استقبالك الضيوف حسناً - إن إكرامك الوفود حميداً - لا إعراضَ عن أحد . . . فهذه المصادر - وأشباهها - عاملة ، مع أنه يمتنع تأويلها بالفعل الذي قبله الحرف المصدرى « أنْ » ، أو « ما » ، لالتزام العرب عدم وقوعه في هذه المواضع ؛ فلم يعرف عنهم وقوعه مبتدأ خبره حال سدّت مسدّ الخبر ، مثل : أنْ تسمع أذنى أخاك يقول ذلك ، ولم يعرف عنهم أيضاً وقوع « أنْ » المصدرية وصلتها بعد « كان » و « إنْ » إلا مفصولة بالخبر ؛ كقوله تعالى : « إنْ لك ألاّ تجوع فيها ولا تعمرى » ، ولا وقوع الحرف المصدرى وصلته بعد « لا » ، غير المكررة . أى : أن الشرط لا يتحقق في هذه المواضع .

وليس من اللازم كذلك أن يتحقق هذا الشرط لعمل المصدر في شبه الجملة بنوعيه ؛ فقد يعمل فيهما من غير إحلال ما ذكر محله .

ب - من المصادر التي لا تعمل مطلقاً المصدر المؤكّد لعامله المذكور في مثل : خرج الإنسان من نطاق الكرة الأرضية خروجاً ؛ لأن إعماله يقتضى - مراعاة للغالب - أن يصلح في مكانه إحلال الفعل مع « أنْ » المصدرية أو « ما » المصدرية ؛ فيكون التقدير : خرج الإنسان أنْ يخرج ، أى :

(١) سبق بيان الحال التي تسد مسدّ الخبر ، وأنواعها ، وإعراؤها وشرح أحكامها في ج ١ ص ٣٨٥ م ٩ مواضع حذف الخبر وجوباً .

خروجه ؛ فيصير المصدر المنسبك مضافاً إلى ضمير كان في الأصل فاعلاً له .
وهذه الإضافة تخرجه من المصدر المؤكّد ؛ - وهو مصدر مبهم - ، إلى
مصدر مضاف لفاعله ، والمصدر المضاف نوعي ، لا توكيدي ؛ كما عرفنا
في باب المفعول المطلق . . .

ولكن هناك نوعاً من المصدر يؤكد عامله المحذوف وجوباً ويعمل عمله . وقد
سبق إيضاح هذا النوع وسرد فروعه وأحكامه في ج ٢ ص ١٧٨ م ٧٦ .

كذلك المصدر العددي ؛ فإنه لا يعمل - في الغالب الراجح - ؛ لأن
مجيء « أن » أو « ما » وصلتهما يزيل العدد حتماً^(١) ، ويضعفه ؛ ليحُلَّ
محله ، فلا يوجد في التركيب الجديد ما يدل على العدد .

أما المصدر النوعي فيعمل في بعض حالات لفاعله ؛ منها : أن يكون
مضافاً - ولو كان هذا المصدر مفعولاً مطلقاً - نحو : زرعت حقلي زراعة
الفلاح حقله . . . أي : مثل زراعة الفلاح حقله .
وقد تكلمنا ، بمناسبة أخرى^(٢) - على أقسام المصدر ما يعمل منها ،
وما لا يعمل .

ح - شروط أخرى :

الشرط السابق لأعمال المصدر هو شرط « وجودي » ، أو « إيجابي »
كما نقول اليوم ، (أي : لا بد من تحققه ووجوده) وهناك شروط أخرى
يسمى النحاة شروطاً عَدَمِيَّةً (أو : سلبية ، بمعنى : أنه لا بد من عدم
وجودها) ، وأهمها :

(١) ألا يكون مصغراً ؛ فلا يجوز : فتسحك الباب بعنف أمر لا يسووغ .
تريد : فتسحك الباب^(٣) .

(١) أكثر هذه التعليلات مصنوع ، ومن السهل نقضه . والتعليل الحق هو : استعمال العرب

(٢) ج ٢ ص ١٧١ م ٧٤ باب المفعول المطلق .

(٣) ورد في السماع أعماله مصغراً في مثل : رويد المستفهم ، بمعنى : أمهل المستفهم . « فرويد » .
اسم فعل أمر ، ويصح اعتباره مصدراً نائباً عن فعل الأمر ، وأصله « إرواد » وفعله : « أرود » ثم
صغر المصدر : « إرواد » تصغير ترخيم بحذف زوائده فأنتهى إلى : « رويد » كما سيجيء في باب
اسم الفعل . - ج ٤ ص ١٠٨ م ١٤١ .

(٢) ألا يكون ضميراً ، فلا يجوز : حي الأوطانَ عظيمٌ ، وهو بلاداً أجنبيةً أقلُّ . ترديد : وحي بلاداً أجنبيةً أقلُّ ؛ فتاب الضمير عن المصدر المحذوف . وهذا غير جائز إلا عند الكوفيين ، ورأيهم — هنا — ضعيف ؛ لأن ضمير المصدر ليس مصدراً ولا بمنزلة في العمل .

(٣) ألا يكون مختوماً بالتاء الدالة على الوحدة^(١) ؛ فلا يصح : ابتهجت بضربتك العدو الغادر ، لأن ضربته ، مصدر مختوم بالتاء الزائدة الدالة على المرة الواحدة^(٢) . فإن كانت التاء من صيغة الكلمة وليست للوحدة ، نحو : «رحمة» و «رهبة» — جاز أن يعمل ؛ نحو : رحمتك الضعفاء دليل نبلك . . .

(٤) ألا يتأخر عن معموله الذي ليس شبه جملة ؛ فلا يصح : أعجبتني المريض — مساعدتك . والأصل : أعجبتني مساعدتك المريض .

أما المعمول شبه الجملة فالأحسن الأخذ بالرأى الذي يبيح تقديمه ؛ لوروده في القرآن الكريم^(٣) ، في قوله تعالى : « فلما بلغ — معه — السعى ... » وقوله تعالى : « لا يبيغون — عنها — حولاً » ، وقوله تعالى : « ولا تأخذكم بهما — رافةً في دين الله » ، وقولهم : « اللهم اجعل — لنا من أمرنا — فرجاً » . والأصل : السعى معه — حولاً — عنها — رافةً بهما — فرجاً لنا من أمرنا . . . و ... ولا داعي للتكلف والتأويل للمنع ، من غير داع ، وبخاصة في القرآن .

(٥) ألا يكون مفصلاً من معموله — المفعول ، وغير المفعول — بفواصل أجنبي^(٤) ، ولا بتابع^(٥) ، ولو كان هذا التابع نعتاً أو غيره من التوابع الأربعة ؛

(١) أى : على المرة الواحدة . وسيجيء الكلام عليه في ص ١٨٦ م ١٠٠ .

(٢) لأن الدلالة على العدد تعارض الدلالة الأصلية للمصدر وهي الحدث المجرد من كل شيء آخر

كعدد ونحوه — كما سبق عند الكلام عليه في رقم ٣ من هامش ص ١٥٧ .

(٣) ولأن شبه الجملة يقع فيه التوسع والتساهل في كلام العرب ؛ هذا إلى وروده متقدماً في الآيات والأمثلة التالية .

(٤) أى : بفواصل ليس معمولاً لهذا المصدر .

(٥) وإذا كان للمصدر معمولات لم يحز العطف عليه إلا بعد استيفائه جميع معمولاته .

(انظر رقم ١ من هامش ص ٥٠٦) .

فلا بدّ أن تقع بعده - مباشرة - معمولاته من غير فاصل أجنبي^(١) بينها؛ لأن الفصل ممنوع مطلقاً... فلا يجوز : إني أقوى على تأدية في الصباح أعمالاً مختلفة ؛ أى : على تأدية أعمالاً مختلفة في الصباح. كما لا يجوز : إني أبادر إلى تلبية صارخاً المستغيث . أى : إلى تلبية المستغيث صارخاً (٦) ألا يكون مثنى أو جمعاً (فيجب أن يكون مفرداً) ومن الشاذ لإعمال غير المفرد ؛ كقول الشاعر :

قَدْ جَرَّبُوهُ فَمَا زَادَتْ تَجَارِبُهُمْ - أبا قُدَامَةَ - إلا المجدَ والفنعا^(٢)
فكلمة : « المجد » مفعول به للمصدر المجموع جمع تكسير ، وهو : « تجارب » . وأجاز بعض النحاة عمل الجمع . ورأيه حسن ، لما فيه من تيسير يفيد ولا يضر .

(٧) ألا يكون محذوفاً والمعمول غير شبه جملة ؛ فإن كان شبه جملة جاز لإعمال المصدر المحذوف ؛ ولهذا أجازوا أن يكون الجار والمجرور فى : (بسم الله الرحمن الرحيم) . متعلقاً بمصدر محذوف ، والتقدير : ابتدأنى باسم الله .

* * *

(١) وهذا يستلزم عدم الفصل بالأجنى بين معمولات .

(٢) الفنع : الكرم والخير .

أقسام المصدر العامل المقدّر بالحرف المصدرى وصلته :

ثلاثة أقسام قياسية :

(١) مضاف ، وهو أكثرها عملاً ، وأعلىها فصاحة ؛ نحو قوله تعالى :
« فَإِذَا قُضِيَّتُمْ مَنَاسِكُكُمْ فَادْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ ، أَوْ أَشَدَّ
ذِكْرًا » ، فالمصدر الأول : « ذِكْر » مضاف إلى الضمير : « الكاف »
ومعها الميم .

وإذا أضيف المصدر فقد يضاف إلى فاعله وينصب المفعول به إن وُجد ؛
فيكون الفاعل مجروراً في اللفظ ، مرفوعاً في المحل ، كقولهم : مصاحبةُ المرءِ
العقلاء ألزَمُ ، ومجانبةُ المرءِ السفهاء أسلَمُ . فقد أضيف كل من المصدرين :
« مصاحبة » ، و « مجانبة » إلى فاعله : « المرء » وجره لفظاً فقط ؛ لأنه
مرفوع مَحَلّاً ، ونصب المفعول بعد ذلك وهو : « العقلاء » و « السفهاء » .
ومثل قول الشاعر :

وأقتلُ داءِ رؤيةِ العينِ ظالماً يسىءُ ، ويُسْتَلَى في المحافلِ حَمَمُهُ

فالمصدر - وهو ؛ رؤية - أضيف لفاعله : « العين » ، ونصب
المفعول به ، ومثل :

يا مَنْ يَعِزُّ عَلَيْنَا أَنْ نُفَارِقَهُمْ وَجَدْنَا نُسَاكِلَ شَيْءٍ بَعْدَكُمْ عَدَمٌ

فالمصدر : « وجدان » أضيف إلى فاعله : « نا » ونصب المفعول به :
« كل » .

فإذا جاء تابعٌ للفاعل - كالنعت ، أو : التوكيد ، أو : العطف ، أو :
البدل - جاز في التابع الجر ؛ مراعاة للفظ الفاعل المتبوع ، وجاز الرفع
مراعاة لمحل الفاعل ؛ ففي المثال الأول : نقول : مصاحبةُ المرءِ العاقلِ العقلاءُ
ألزَمُ ، ومجانبةُ المرءِ المهذَّبِ السفهاءُ أسلَمُ ، بجر كلمتي : « العاقل » والمهذَّب ؛

أو برفعهما على الاعتبارين السالفين^(١).

وقد يضاف المصدر إلى الظرف؛ فيجره، ويرفع الفاعل وينصب المفعول به نحو: إهمال اليوم المريض الدواء معوّق للشفاء.

وقد يضاف المصدر إلى مفعوله؛ فيصير المفعول به مجروراً في اللفظ منصوباً في الحل، ويجيء الفاعل بعدهما مرفوعاً إن وجد؛ كقولهم: صيانة الخوأس الشاب، دين عليها ترُدّه في شيخوخته^(٢). والأصل: صيانة الشاب الخوأس؛ أي: محافظته عليها. فأضيف المصدر: «صيانة» إلى مفعوله: «الخوأس» فصار المفعول به مجروراً لفظاً، منصوباً محلاً. وتلاهما الفاعل مرفوعاً. فإذا جاء للمفعول به تابع — من التوابع الأربعة — جاز في التابع الجر مراعاة للفظ المفعول به، أو النصب مراعاة لمحله. فنقول في المثال السالف: صيانة الخوأس الخمس الشاب دين عليها... يجر كلمة: «الخمس» أو نصبها...

«ملاحظة»: إنما يضاف المصدر لفاعله وينصب المفعول به، أو: العكس، حين يقتضى المقام ذكرهما، وإلا فقد يحذف أحدهما، أو يحذفان معاً. فن^١ إضافة المصدر لفاعله مع حذف المفعول به الذى لا يتعلق الغرض بذكره، قوله تعالى: «وما كان استغفار إبراهيم لأبيه...» والأصل: استغفار إبراهيم ربّه لأبيه. كما يجوز العكس بحذف الفاعل: كقوله تعالى: «لا يسأم الإنسان من دعاء الخير»، أى: من دعائه الخير.

(١) ومن ذلك قول العرب — كما جاء في كتاب معاني القرآن للفراء ج ١ ص ١٦ —: عجبت من تساقط البيوت بعضها على بعض، بالرفع، أو بعضها على بعض بالكسر. فرفع كلمة: «بعض» على اعتبارها بدلاً من البيوت المرفوعة الحل. لأنها مجرورة لفظاً في محل رفع فاعل المصدر.

(٢) المراد: أن من صان حواسه في شبابه تصونه في شببه وكهولته؛ فلا يشكو الأمراض وضعف هذه الحواس؛ لأنه لم يهملها، ولم يسرف في الانتفاع بها زمن شبابه. فطلت سليمة حتى وصل إلى زمن الهرم والكبر.

(٢) مُنَوَّن ، ويلي السابق في كثرته وفصاحته ، نحو قوله تعالى :
... أو إطعام في يوم ذي مسغبة^(١) يتيماً . . . فكلمة : « يتيماً » ،

مفعول به للمصدر : « إطعام » . ومنه قول الشاعر :

بِضَرْبِ يَالسَيُوفِ رُءُوسَ قَوْمٍ أَرْكَنًا هَامِمْهَنَ^(٢) عَنْ السَّمَقِيلِ^(٣)
فكلمة : « رؤوس » ، مفعول به للمصدر : « ضَرْب » .

(٣) مبدوء « بَالٌ » وهو — مع قياسيته كسابقيه — أقل منهما
استعمالاً وبلاغة . ومن أمثله قول الشاعر يَدْمُ :

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ^(٤) أَعْدَاءَهُ يَخْشَى الْفِرَارَ يَرُوحِي الْأَجَلَ^(٥)
فكلمة : « أعداء » مفعول به للمصدر : « النكايَة » .

* * *

ب — إعمال اسم المصدر^(٦) :

اسم المصدر نوعان ؛ علم ، وغير علم ، فالأول لا يعمل . ومن أمثله :
« بَرَّةٌ » علم جنس على : « البرَّ » ، و « فَجَّارٌ » علم جنس . على :
« الفجَّرة » ، بمعنى : « الفجور » ، بشرط أن يكون فعلهما : « أفجر » ؛
و « أبرَّ » ؛ بمعنى : صيرَه ذافُجور ، وبرَّ ، فإن كان فعلهما « ففجَّرَ »
و « برَّ » فهما مصدران مباشرة .

أما غير العلم فيعمل بالشرط الذي يعمل به المصدر الذي ليس نائباً عن
فعله ؛ (وهو : إحلال الحرف المصدرى « أن » أو : « ما » وصلتهما
محله^(٧)) .

(١) ذي مسغبة : صاحب مجاعة . (أى : أنه جائع) (٢) الهام : الرووس . المفرد : هامة .

(٣) السَّمَقِيل : مكان الاستقرار والثبات . والمراد هنا : العنق ، إذ يستقر الرأس فوقه .

(٤) التنكيل والتعذيب .

(٥) معنى البيت : هذا الشخص قليل التنكيل والتعذيب لأعدائه ؛ خوفاً على حياته منهم ،

لفظه أن الفرار من ميدان القتال يطيل الأجل ويؤخر الموت . (٦) سبق تعريفه في هامش ص ١٧٢ .

(٧) وبيان هذا في ص ١٧٦ .

وإعمال اسم المصدر - مع قياسيته - قليل . والأفضل العدول عنه إلى المصدر قدر الاستطاعة ، ومن الأمثلة قول الشاعر :

بِعِشْرَتِكَ الْكَرَامَ تَعْدُ مِنْهُمْ فَتَلَا تَرَيْنَ لغيرهمو ألؤفا
وقول الآخر

إذا صحَّ عونُ الخالقِ المرءَ لم يسجدْ عَسِيرًا من الآمالِ إلا مُسَيَّرًا
فكلمة : « الكرام » مفعول به لاسم المصدر : « عِشْرَةٌ » ، وفعله :
« عاشَر » . وكلمة : « المرء » مفعول به لاسم المصدر : « عَوْن » وفعله :
عَاوَنَ (١) . . .

(١) اقتصر ابن مالك على أربعة أبيات في تدوين كل الأحكام ؛ أولها :

بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرُ الْحَقُّ فِي الْعَمَلِ مَضافاً ، أو مُجَرِّداً ، أو مَعَ « أَلْ »
إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ « أَنْ » أو : « مَا » يَحُلُّ مَحَلَّهُ . ولا سِم مَصْدَرٍ عَمَلٍ

يريد : ألحق المصدر بفعله في العمل ، فاجعله مثله في التعدى وال لزوم وغيرهما مما أوضحناه .
وهذا الإلحاق يفعله يشمل الأحوال الثلاثة للمصدر ؛ إذ يكون مضافاً ، أو مبدوءاً بأل ، أو مجرداً من
أل والإضافة ؛ فيكون متوفراً .

ثم بين أنه يعمل عمل فعله بشرط أن يمكن إحلال فعل مسبوق « بأن » أو « ما » المصدريتين محله .
فإن لم يمكن إحلال أحد الحرفين المذكورين مع صلته محل المصدر لم يعمل شيئاً . وهذا كلام مبهم مجمل
أوضحناه وفصلناه في الشرح . ثم قال :

وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهُ كَمَلٌ يَنْصَبُ أَوْ يَرْفَعُ عَمَلَهُ

عرفنا أن المصدر العامل يجوز أن يضاف إلى فاعله وينصب المفعول ، أو العكس ، وهو هنا
يقول : بعد إضافة المصدر إلى ما أضيف له وبعد جره للمضاف إليه - كل عمله بعد ذلك بالنصب أو
بالرفع ، وذلك بأن تأتى باللفظ منصوباً مفعولاً به إن كان المصدر قبله مضافاً للفاعل المجرور في اللفظ ،
المرفوع في المحل . أو أن تأتى بكلمة مرفوعة فاعلاً ، إن كان المصدر قبلها مضافاً للمفعول ، وصير هذا
الفاعل مجروراً في اللفظ دون المحل . وختم الباب بقوله :

وَجُرَّ مَا يَتَّبِعُ مَا جُرَّ ، وَمَنْ رَاعَى فِي الْإِتْبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنَ

يريد : إن جاء تابع للمضاف إليه المجرور فجر هذا التابع مراعيًا لفظ المجرور سواء أكان
مرفوعاً محلاً ، لأنه فاعل ، أو منصوباً محلاً ، لأنه مفعول . وبين أن هذا الجر مراعاة للفظ ليس
محتوماً فن يراعى المحل المرفوع أو المنصوب فعمله حسن ، ورأيه سديد .

زيادة وتفصيل :

١ - بعض النحاة يجعل لاسم المصدر قسمًا ثالثًا يسميه المبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة . ومن أمثلته : المحمّدة ، أى : الحمد ، والمضرب ، أى : الضرب ، ومُصَاب ، (بمعنى : إصابة) فى قول الشاعر :

أظْلومُ^(١) إن مُصَابِكُمْ رجلا أهدى السلام تحيةً - ظلمُ

ويرى المحققون أن المبدوء بالميم كالأمثلة السابقة - ونظائرها - هو نوع من المصدر يسمى : المصدر الميمى (وله أحكام خاصة ستجىء فى بابه)^(٢) وليس باسم مصدر . وهذا الرأى هو الشائع اليوم ، والأخذ به واجب ، وإعماله عمل فعله كثير بالطريقة التى سنشرحها هناك .

أما المبدوء بميم زائدة للمفاعلة فمصدر أصيل ، نحو : قاومت الباطل مقاومة عنيفة ، وناصرت أهل الحق مناصرة لا توائى فيها ولا قصور .

ب - اسم المصدر العامل ثلاثة أقسام ، كالمصدر العامل :

(١) مضاف ، وهو الأكثر ؛ نحو : ناصرت الوطن نصرَ الحرِّ وطنه - وهدمت الباطل هدمَ الخيمة صاحبها .

وإضافته - كما رأينا - قد تكون لفاعله مع نصب المفعول به ، وقد تكون للمفعول مع رفع الفاعل . ويجوز فى تابع المضاف إليه الجر مراعاة للفظه ، كما يجوز مراعاة محله على الوجه الذى سبق فى المصدر .

(٢) منون ؛ نحو : طربت لنصرِ حرِّ وطنه انتصاراً باهراً .

(٣) ومحلى بأل ؛ مثل : عاونت الصديق كالعونِ الأهل .

(١) المعنى : ياظْلوم . إن إصابتكم رجلا ، أهدى إليكم السلام للتحية ، ظلم منكم . فكلمة « رجلا » مفعول به للمصدر الميمى « مصاب » على الرأى الأحسن . وكلمة : « ظلم » خبر « إن » .

(٢) ص ١٩٢ م ١٠١ . و « ظلوم » اسم امرأة . قال الشنقيطى - صاحب الدرر اللوامع على همع الهوامع - ج ٢ ص ١٢٦ ما صه : (أكثر الرواة على أن الرواية : « أظْلوم » كما جاء فى الأصل وبعضهم قال : إن الصحيح : « أظْلَمَ » بالياء المثناة التحتية) ثم نقل الخلاف فى قائل البيت وارتضى أن الصحيح نسبته إلى الحارث بن خالد بن العاص من قصيدة مطلعها :

أقوى من الـ ظليمة الحرِّمُ فالعَمِيدان ، فأوحش الحطيم .

المسألة ١٠٠ :

المصدر الدال على المَرَّة ، والدال على الهيئَة

عرفنا^(١) أن المصدر الأصلي لا يدل بذاته إلا على المعنى المجرد ؛ فلا علاقة له - في الغالب - بزمان ، ولا مكان ، ولا عدد ، ولا هيئة ، ولا شيء آخر غير ذلك المعنى المجرد .

لكن من الممكن تناوله ببعض التغير اليسير والزيادة اللفظية القليلة ؛ فلا يقتصر - بعدهما - على المعنى المجرد ، وإنما يدل عليه وعلى شيء آخر معه هو : « المرة الواحدة » ، أو : « الهيئة »^(٢) ، بمعنى : أن المصدر الأصلي يدل بعد هذا التغير ، والزيادة اللفظية - إمّا على المعنى المجرد مزيداً عليه الدلالة العددية التي تبين الوحدة ، (أى : أنه أمر واحد لا اثنان ولا أكثر) . وإمّا على المعنى المجرد مزيداً عليه وصفه بصفة من الصفات ؛ كالحسن ، أو : القبح ؛ أو : الطول ، أو : القصر ، أو غير ذلك مما يتصل بهيئته وأوصافه لا بعدد مراته^(٣) .

فالمصدر الأصلي في دلالاته الأساسية الأولى خال من التقييد ، بخلافه إذا دل على المرة أو الهيئة فإنه يكون في المرة مقيداً - مع الحدث - بالعدد الواحد ، وفي الهيئة يكون مع الحدث مقيداً بوصف خاص .

(١) في رقم ٣ من هامش ص ١٥٧ .

(٢) أى : هيئة الحدث وكيفيته .

(٣) فائدة المصدر الدال على « المرة » ، أو على « الهيئة » انه يدل على شيئين معاً بأوجز لفظ وأقل كلمات . ومن الممكن الوصول إلى هذه الدلالة بتعبير آخر ، ولكنه سيكون تعبيراً أكثر ألفاظاً وكلمات . أما المصدر الأصلي فلا يدل إلا على شيء واحد - في الغالب - هو المعنى المجرد .

وإذا دل المصدر الأصلي—بعد التغيير—على المعنى المجرد مزيداً عليه الدلالة على الوَحْدَةِ—وهي «المرّة»—أو على «الهيئة» فإنه يظل محتفظاً باسمه كما كان . ولكنه يشتهر باسم : المصدر الدال على «المرّة» ، أو على «الهيئة» فهو مصدر أصلي له اسمه ، وكل أحكام المصدر الأصلي^(١) . إلا أن الدال على «المرّة» لا يعمل .

١ — فإذا أردنا الدلالة على «المرّة» الواحدة من المصدر الأصلي لفعل ثلاثي فوق دلالاته على المعنى المجرد — أتينا بمصدره المشهور مهما كانت صيغته ، ومهما كان وزنه — وجعلناه على وزن : «فَعْلٌ» وزدنا في آخره تاء التأنيث ؛ فيصير الوزن : «فَعْلَةٌ» ، وهي صيغة المصدر المطلوب الدال على «المرّة» فوق دلالاته على المعنى المجرد ؛ فللوصول إلى الصيغة الدالة على «المرّة» من المصادر : أخذ — قعود — فرَح — جَوَلان — وأشباهاها — يجب تجريد كل مصدر أصلي من حروفه الزائدة ، إن وُجدت ؛ ثم تحويل صيغته بعد ذلك إلى : «فَعْلٌ» ؛ ثم زيادة تاء التأنيث في آخرها ؛ فتصير : أخْذَة — قَعْدَة — فَرَحَة — جَوَلَة ؛ وهذه هي المصادر الأصلية وتدل هنا على المعنى المجرد ، وعلى المرّة معاً ؛ نحو : أخذت من المال أخْذَة — قعدت على الأريكة قَعْدَة — تجددت لنا فَرَحَة بالنصر ، قمت بجَوَلَة حول المدينة . والمعنى : أخْذَة واحدة — قَعْدَة واحدة — فَرَحَة واحدة — جَوَلَة واحدة —

(١) كما سبقت الإشارة لهذا في رقم ٣ من هامش ص ١٥٧ قال الصبان في هذا الموضع ما نصه : (مقتضى ما سبق أن «فَعْلَةٌ» التي للمرّة كجَلْسَة ، هي من المصادر ؛ فيكون للفعل : جلس — مثلاً — مصدران ؛ أحدهما دال على «المرّة» ؛ وهو : «جَلْسَة» ، والثاني لا دلالة له عليها وهو : «جلس» ا . هـ

وأيन المصدر الميمي ؟ الحق أن لكل فعل ثلاثة أنواع من المصادر — كما أوضحنا في ص ١٥٣ — أولها : المصدر الأصلي الذي لا يدل إلا على المعنى المجرد . وثانيها : المصدر الأصلي الذي يدل على المعنى المجرد مزيداً عليه «المرّة» أو «الهيئة» . وثالثها : المصدر الميمي . أما المصدر الصناعي فليس مصدراً للفعل ، ودلالاته تختلف عن دلالة غيره . ولا يكون هو ، ولا الميمي دالين على المرّة أو الهيئة .

فإن كانت صيغة المصدر الأصلى موضوعة فى أصلها على وزن : فَعَلَّة ، نحو : هَفَوَة - رَأْفَة - صَيَّحَة . . . لم تَدُلْ بنفسها فى هذه الصورة على المرّة ووجب زيادة لفظ آخر معها ليدل على « المرّة » أو قيام قرينة أخرى تدل عليها . والغالب فى اللفظ الآخر أن يكون نعتاً . فنقول مثلاً : ربما أعقبت الهَفَوَة الواحدة عواقب خطيرة - إن رَأْفَة واحدة بضعيف قد تضمه إلى أعوانك المخلصين - أهلك الله بعض الغابرين بصَيَّحَة لم تتكرر .

ولا بد فى صياغة « فَعَلَّة » الدالة على « المرّة » من تحقق شرطين : أن تكون لشيء حسيّ ، صادر من الجوارح الظاهرة والأعضاء الجسمية ، وأن يكون ذلك الشيء المحسوس غير ثابت ؛ فلا تصح صياغة « فَعَلَّة » للدلالة على أمر معنوى عقلى محض ، كالذكاء ، أو : العلم ، أو : الجهل ، أو : النبوغ ولا تصح من الأوصاف الثابتة ، كالظرف والحسن . والملاحه ، والقبح ، والطول ، والقصر . . .

وإن كان الفعل الماضى غير ثلاثى فالوسيلة للدلالة على المرّة من مصدره الأصلى هى : زيادة تاء التأنيث فى آخر هذا المصدر مباشرة ، دون زيادة أو تغيير آخر . مثل : « إنعام » مصدر الفعل الرباعى : « أنعم » ، و « تبَيَّن » مصدر الفعل الخماسى : « تبَيَّن » ، و « استفهام » مصدر الفعل السداسى : « استفهم » فإن صيغها الدالة على « المرّة » هى : « إنعامه » - « تبَيَّنَة »^(١) - « استفهامه » . . . نحو : إن إنعامه الله تملأ النفس انشراحاً - « تبَيَّنَة » الحق جلبت الخير ، ودفعت البلاء - « استفهامه » وهداية^(٢) ، خير من صمت وضلالة .

فإن كان مصدر الفعل غير الثلاثى مشتملاً فى أصله على تاء التأنيث فإنه لا يصلح للدلالة المباشرة على المرّة ، ويجب زيادة لفظ آخر معه ، أو قيام

(١) يجب فتح ما قبل تاء التأنيث هنا وفى كل موضع آخر .

(٢) أى : مع هداية ؛ بمعنى أنها تؤدى إليها .

قرينة تدل عليها . نحو : « استعانة » تقول : استعانة واحدة بأريحيّ قد تمنع خطراً داهماً . والغالب في اللفظ الآخر أن يكون نعتاً ؛ كالمثال .

(٢) وإذا أردنا أن ندل على الهيئة بمصدر الثلاثي — فوق دلالته على المعنى المجرد — صغناه بالطريقة السالفة على وزن : « فِعْلَةٌ » ، بأن نجيء بمصدر الفصل الثلاثي ، دون غيره من الأفعال التي ليست ثلاثية ، ونحذف ما فيه من الحروف الزائدة إن وجدت ، ثم نزيد في آخره تاء التأنيث ، ثم نجعله على صورة : « فِعْلَةٌ » ؛ فنقول في مصادر الثلاثي السالفة : إخذة — قعدة — فِرْحة — جيلة — نحو : إخذة القطّ فريسته مزعجة — قعدة الوقور جميلة — فِرْحة العاقل يزيناها الاعتدال — جيلة^(١) الرحالة شاهدة برغبته في كشف المجهول . والمعنى : هيئة أخذ القط ، وطريقته في الأخذ هيئة قعود الوقور ، وطريقته ، وشكل قعوده هيئة جولان الرحالة ، وشكل جولانه ، ومنظره

فإن كانت صيغة المصدر الأصلية موضوعة في أصلها على وزن : « فِعْلَةٌ » الخاص « بالهيئة » ؛ نحو : عزّة — نَشْدَة^(٢) — رِخْوَة^(٣) وجب التصرف بإيجاد ما يضمن الدلالة على « الهيئة » ؛ كزيادة بعض الألفاظ للدلالة عليها . أو إقامة قرينة ، أي قرينة ترشد إليها ، وإلى ما يراد منها من حسن أو : قبح ، أو : زيادة ، أو نقص أو غير هذا من الأوصاف التي يراد وصف المصدر بها ، مثل : العزّة الجاهلية تحمل صاحبها على الطغيان — نَشْدَة المآرب بالحكمة كفيّلة بإدراكها .

وبلاحظ أن الدلالة على « الهيئة » بالصيغة المباشرة السالفة ، إنما تقتصر على مصدر الفعل الثلاثي ؛ مع زيادة التاء ، فنهما تتكون الصيغة الدالة بنفسها على المعنى المجرد وعلى « الهيئة » معاً . أما الأفعال التي ليست ثلاثية

(١) أصلها : « جولة » ، (قلبت الواو الساكنة ياء بعد الكسرة . . .) .

(٢) نشد الرجل مأربه نَشْدًا ، ونشدة ، طلبه وسعى وراءه .

(٣) استرخاء .

فلا تصاغ من مصادرها الأصلية صيغة تدل على « الهيئة » ، وإنما يزداد على المصدر الأصلي قرينة ، أو لفظ يدل على الوصف المراد من غير التزام قرينة معينة ، أو لفظ معين. فعند إرادة الدلالة على الهيئة من المصادر : تكلم — استماع — اندفاع — وأشباهها . . . نقول : التكلم الكثير مدعاةً للملئ — الاستماع الحسن أمانة العقل الراجح — الاندفاع الطائش مقدمة البلاء العاجل .

٣ — وإذا كان المصدر الأصلي موضوعاً في أصله على وزن : « فَعْلَة » ، كعِزَّة — وأردنا أن يدل على « المرة » وجب تحويله إلى صيغة « فَعْلَة » ، فنقول : ثارت في رأس الجاهل عِزَّة أخرجته عما لا يحسن بالعقل .

وكذلك إن كان موضوعاً في أصله على وزن — : « فَعْلَة » ؛ كرحمة ، وأردنا أن يدل على « الهيئة » فإننا نحوله إلى صيغة : « فَعْلَة » ؛ فنقول : رَحْمَة ، مثل : رَحْمَة تداوى ، ورحمة تسجرح^(١) .

* * *

وبخلاصة ما سبق :

(١) أن الفعل الثلاثي يصاغ مصدره الأصلي الشائع على وزن : « فَعْلَة » للدلالة على أمرين معاً ؛ هما المعنى المجرد ، و « المِـرَّة » ، ويتوصل إليهما من مصدر غير الثلاثي بزيادة تاء التأنيث عليه .

(٢) ويصاغ مصدر الثلاثي على وزن : « فَعْلَة » للدلالة على أمرين معاً ؛ هما المعنى المجرد ، والهيئة . ولا يصاغ المصدر للهيئة مباشرة من غير الثلاثي .

(٣) مصدر المرة والهيئة هو مصدر أصلي يحتفظ باسمه ، وبعمله. إلا أن

(١) هذه حكمة قديمة ، معناها أن هيئة الرحمة ، والطريقة التي تظهر بها ، وتقدم لمستحقها — قد تكون طريقة كريهة تفيده ، وتزيل أو تخفف آلامه ومتاعبه . وقد تكون طريقة جافة خشنة تؤله وتجرح شعوره .

المصدر الدال على المرة لا يعمل^(١).

(٤) إذا كانت صيغة المصدر الأصلية موضوعة في أصلها على صورة المصدر الذي نريد أن يدل على المرة أو على الهيئة ، وجب إدخال تغيير أو زيادة عليها أو المحيىء بقرينة تدل على المراد ، وترشد إلى المرة أو الهيئة ، طبقاً للتفصيل الذى سبق . . . (٢)

(١) راجع إيضاح هذا في ص ١٨٧ رقم ٣ من هذا الجزء . وفي ص ١٧٢ م ٧٤ ج ٢ باب المفعول المطلق .

(٢) وفي اسم المرة واسم الهيئة وصياغتهما من مصدر الثلاثي يقول ابن مالك في ختام باب : «أبنية المصادر» بيتين وقد سجلناهما هناك في ص ١٧١ .

وَ «فَعْلَةٌ» لِمَرَّةٍ كَجَلَسَتْ وَ «فِعْلَةٌ» لِهَيْئَةٍ كَجَلَسَتْ

ويقول في صياغتهما من مصدر غير الثلاثي :

فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِ «التَّاءِ» الْمَرَّةِ وَشَذَّ فِيهِ هَيْئَةٌ ؛ كَالْخِمْرَةِ

أى : الدلالة على « المرة » من مصدر غير الثلاثي - تكون بزيادة التاء في آخره . أما « الهيئة » فلا تجيء منه مباشرة ، وشذ مجيئها منه ، كقولهم فلان حسن الخِمرَةِ ، وهى حسنة النِّقَبَةِ : والفعل منهما خامس ، هو : اختمر ، بمعنى : لف الرأس بشوب ونحوه . وانتقَبَ : بمعنى : لبس النقاب ، وهو : البرقع .

المسألة ١٠١ :

ب - المصدر الميمي

يصاغ من المصدر الأصلي للفعل الثلاثي وغير الثلاثي صيغة قياسية تلازم الأفراد^(١) وتؤدي ما يؤديه هذا المصدر الأصلي من الدلالة على المعنى المجرد . لكنها تفوقه في قوة الدلالة وتأكيدا^(٢) . وتسمى هذه الصيغة : « المصدر الميمي » .

(١) وللاصول إليها من الفعل الثلاثي تأتي بمصدره القياسي المشهور - مهما كانت صيغته - وتدخل عليه من التغيير اللفظي ما يجعله على وزن : « مَفْعَلٌ » - بفتح الميم والعين - وهذه هي الصيغة القياسية للمصدر الميمي في جميع حالات الثلاثي^(٣) ماعدا حالة واحدة ، وهي التي يكون فيها الفعل الماضي الثلاثي صحيح الآخر ، معتل الفاء^(٤) ، بالواو التي تحذف^(٥) في مضارعه ؛ (مثل : وصل - وصف - وعد - وثب - وجد - . . . فإنها أفعال واوية الفاء ، ومضارعها مكسور العين ، محذوف الواو ، وهو : يصل - يصف -

(١) يدل على هذا ما سجله النحاة في باب البذل - كما سيجيء في رقم ٢ من ص ٥٣٦ .
(٢) وقد وردت هذه الصيغة لبيان السبب ، قال الرضي في شرح الشافية ، آخر باب المصدر مانصه : (يجيئ « المفعلة » ، لسبب الفعل كقوله عليه السلام : « الولد مبخلة ، مجبنة ، محزنة » .)
أهـ والمفهوم أن هذا المعنى مقصور على السماع . وكل لك صيغته المختومة بانتاء - كما سيجيء في ص ١٩٤ .
(٣) أن : سواء أكان الفعل متعديا ، أم لازما - صحيحا ، أم معتلا - لمضموم العين أم مفتوحها أم مكسورها .

(٤) هو : معتل الأول ، ويسمى : « مَشَالًا » .
(٥) بأن يكون مضارعه مكسور العين ؛ فتقع الواو فيه بين الفتحة والكسرة ؛ وهذا يؤدي - في الغالب - إلى حذفها كالأثلة المعروضة فلا بد في صيغة : « مَفْعَلٌ » - بكسر العين - من تحقق ثلاثة شروط ؛ أن يكون الثلاثي معتل « الفاء » بالواو - وأن يكون مضارعه مكسور العين - وأن يكون حرف العلة (الواو) محذوفاً فيه . فإن خلا شرط من الثلاثة فالقياس : « مَفْعَلٌ » ؛ كأن يكون صحيح « الفاء » ، مثل : كتب ، أو يكون معتل الفاء بالياء ؛ مثل : يبس - يعسر - يقرظ ... أو يكون معتل الفاء بالواو ولكن مضارعه غير مكسور العين ؛ فلا تحذف فيه الواو ، قياساً ؛ مثل : وجع - يوجع - وحل يوحل - وآسه يولّه ، بمعنى : فقد عقله لحزن أو فرح أو نحوها ...
وإن كان معتل الفاء واللام فصيغته : « مَفْعَلٌ » بفتح العين .

يَعِد - يَثِب - يَجِد ...) ، وفي هذه الحالة الواحدة تكون الصيغة على وزن : « مَفْعِل » بكسر العين .

فن أمثلة « مَفْعِل » - بفتح الميم والعين - مَلْعَب ، بمعنى : لعب - مَسْقَط ؛ بمعنى : سقوط - مَصْعَد ؛ بمعنى : صعود - مَأْكَل ؛ بمعنى : أكل ... و ... وأفعالها الماضية هي : لعب - سَقَط - صَعِد - أَكَلَ ؛ يقال : فلان رياضي يحسن مَلْعَب الكرة - سقط البردُ وكان مَسْقَطَه عَنيفاً - صعدت إلى قمة الجبل مسترشداً في مَصْعَدِي بخير . ومن ذلك قولهم : ليس في الشر مَغْنَم ، ولا لوم على امرئ إلا في مأْثَم ، والكفرُ مَحْبَثَةٌ لنفس المُنعم ، أي : غَنَم - لَأْم - خُبْث ...

ومن أمثلة : « مَفْعِل » - بكسر العين - مَوْصِل - مَوْصِل ؛ بمعنى : وصول - مَوْصِف ، بمعنى : وصف - مَوْعِد ، بمعنى : وعد ... و ... و ... فيقال : كان مَوْصِل للصديق تنفيذاً للموعِد الذي بيننا ، وكان مَوْصِفهُ لِمَكَان التلاقي واضحاً ؛ فلم أخطئه ... أي : كان وصولي للصديق تنفيذاً للوعد الذي بيننا ، وكان وصفه^(١) ...

أما ما ورد من الألفاظ المسموعة خارجاً على الضابط الموضح في الحالتين السابقتين مخالفاً له - فحكمه : جواز استعماله بالصيغة الواردة ، أو إخضاعه للضابط ، وتطبيق القاعدة عليه فيصاغ صياغة جديدة على حسب مقتضاها ...

(٢) وإن كان الماضي غير ثلاثي فصدره الميمي يكون على وزن مضارعه ، مع إبدال أوله ميماً مضمومة ، وفتح الحرف الذي قبل آخره إن لم يكن مفتوحاً . ففي مثل الأفعال : عَرَّفَ ، تَعَاوَنَ - استفهم ... يكون المضارع : يُعَرِّفُ - يتعاون - يستفهم . وتكون صيغة المصدر الميمي : مُعَرِّفٌ - مُتَعَاوِنٌ - مُسْتَفْهِمٌ ... يقال : كان مُعَرِّفَكَ للنظرية العلمية واضحاً ،

(١) بعض القبائل العربية الفصيحة لا يفرق بين معتل الفاء وغيره ؛ وإنما يجعل صيغة المصدر الميمي واحدة لجميع أنواع الثلاثي ، هي : « مَفْعِل » بفتح الميم والعين . ورأيه - على صحة محاكاته - مخالف لأكثر القبائل التي يشيع العمل برأيها اليوم وقيل اليوم .

والتعاون بيننا في فهمها خير وسيلة لتحقيق الغرض ، والإجابة عن كل مستفهم
أنارت غوامض البحث . تريد : كان تعريفك — والتعاون بيننا . . . — والإجابة
عن كل استفهام . . .

وملخص ما سبق من حيث الصياغة القياسية :

(١) أن المصدر الميمي للماضي الثلاثي يصاغ دائماً على وزن «مَفْعَل»
بفتح الميم والعين ، إلا إن كان الماضي صحيح الآخر معتل الأول بالواو التي
تحذف عند كسر عين مضارعه ، فيجىء مصدره الميمي على «مَفْعِل»
بكسر العين^(١) .

(٢) وأن المصدر الميمي لغير الثلاثي يصاغ على وزن مضارعه ، مع إبدال
الأول ميماً مضمومة ، مع فتح الحرف الذى قبل آخره^(٢) .

(٣) وأن المصدر الميمي يلزم الإفراد^(٣) ، ولا تلحقه تاء التأنيث
إلا سماعاً ، والراجع أنه لا يعد من المشتقات — كما سبق^(٤) .

أما من حيث الدلالة فيدل على المعنى المجرد — كالمصدر الأصلي — ويمتاز
الميمي بقوة دلالة وتأكيدها . ولا يدل على بيان السبب إلا سماعاً .

(١) هذا هو القياس في الحالتين . أما السماع فقد يجىء بغيرها ؛ كصيغة : «مَفْعَلَة»
في الحديث الذى سبق في رقم ٢ من هامش ص ١٩٢ ونصه : (الولد مبخل ، مجبنة ، محزنة) .

(٢) فهو من غير الثلاثي كاسم المفعول من غير الثلاثي ، وكاسم الزمان والمكان كذلك .
والتمييز بينها يكون بالقرائن التى تعين أحدها .

(٣) ما سيجىء مدون في رقم ٢ من ص ٥٣٦ .

(٤) في رقم ١ من هامش ص ١٥٣ وفي ص ١٥٦ . ومع أنه لا يعد من المشتقات يجوز أن
يتعلق به شبه الجملة : لما فى المصدر الميمي من رائحة الفعل التى تكنى مسوغاً للتعلق . (راجع رقم ١ من
هامشى ص ٢٠٤ و ٢٦٤) .

المسألة ١٠٢ :

اسم الفاعل ، اسم المفعول ، الصفة المشبهة .
تعريف كلٍّ ، وصوغه ، وإعماله .

اسم الفاعل . تعريفه :

اسم مشتق، يدل على معنى مجرد حادث^(١)، وعلى فاعله . فلا بد أن يشتمل على أمرين معاً ؛ هما : المعنى المجرد الحادث ، وفاعله ، مثل كلمة : « زاهد » ، وكلمة : « عادل » في قول القائل : جئني بالنَّـمِرِ الزَّاهِدِ ، أجمُتُك بالمستبد العادل . فكلمة : « زاهد » تدل على أمرين ؛ هما : الزهد ، والذات التي فعلته . وكذا كلمة : « عادل » تدل على أمرين ؛ هما العدل ، والذات التي فعلته .

(١) يستغنى بعض النحاة في التعريف عن كلمتي : « اسم مشتق » بحجة أنه لا يوجد : (لفظ يدل على معنى مجرد ، غير دائم ، وعلى فاعله) إلا وهو اسم مشتق . وهذا صحيح . ولكننا ذكرناهما مبالغة في الإيضاح .

أما المعنى المجرد ، أو الحدث المحض .. و .. فقد بسطنا الكلام فيه في هامشي ص ١٥٣ و ١٧٢ وأما المقصود من المشتق فهو المأخوذ من كلمة أخرى مع تقاربهما لفظاً ومعنى . كما سبق . وأما المعنى الحادث ، أو : غير الدائم ، فهو الأمر الطارئ الذي يحدث ويزول من غير أن يدوم ، أو يطول ثباته وبقاؤه حتى يقارب الدائم ، ومن غير أن يشمل الماضي .

وقد ارتضى صاحب التسهيل تعريفاً آخر لاسم الفاعل لا يخرج - مع طوله - عن التعريف السابق ، ولكنه يزيده إيضاحاً ، فن زيادة الفائدة أن نذكره . قال .

إنه الصفة الدالة على الفاعل الحديث ، الجارية في مطلق الحركات والسكنات على المضارع من أفعالها في حالتي التذكير والتأنيث ، (كما سبق في ص ٣٢ وكما سيجيء في ص ٢٥١) المفيدة لمعنى المضارع أو الماضي . فخرج بالدالة على الفاعل ، اسم المفعول وما بمعناه ؛ كمحمود ، وقتيل . وبالجارية على المضارع الجارية على الماضي ؛ كفرج ، وغير الجارية على فعل ؛ ككريم . وخرج بالتأنيث نحو : أهيف ؛ فإنه لا يجري على المضارع إلا في التذكير ؛ لأن مؤنثه : هيفاء . وبالمفيدة لمعنى المضارع أو معنى الماضي نحو : ضامر الكشح ، مما يدل على الاستمرار . وخرج به أيضاً أفعال التفضيل لأنه للدوام ، كما خرج بما قبله . فهذه الأشياء الخارجة - ماعدا اسم المفعول واسم التفضيل - صفات مشبهة ، لا اسم فاعل . وأما ما يأتي في أبنية أسماء الفاعلين من أنه يطلق عليها . « اسم الفاعل » فباعتبار اصطلاح آخر ؛ وهو مجاز - (راجع حاشية الخضرى في هذا الموضوع ، ثم ما يأتي في هامش ص ٢٣٥) .

ودلالة اسم الفاعل على المعنى المجرد الحادث «أغلبية» ؛ لأنه قد يدل
 - قليلا - على المعنى الدائم ، أو شبه الدائم ؛ نحو : دائم : - خالد -
 مستقر - مستديم

صوغه (١) :

١- يصاغ من مصدر الماضي الثلاثي ، المتصرف ، على وزن : « فاعِل »
 بأن تأتى بهذا المصدر - مهما كان وزنه - وتدخل عليه من التغيير ما يجعله
 على وزن : « فاعِل » . ولا فرق في الماضي بين المتعدى واللازم ، ولا بين
 مفتوح العين ، ومكسورها ، ومضمومها (ومضموم العين لا يكون إلا لازما) ،
 نحو : (فتح ، يفتح ، فتحاً ؛ فهو : فاتح) - (قعد ، يقعد ، قعوداً ؛
 فهو : قاعد) - (حسب ، يحسب ، حسباناً ؛ فهو : حاسب) - (نعم
 ينعم ، نَعَمًا ؛ فهو : ناعم) - (كرم ، يكرم ، كَرَمًا ؛ فهو : كرم) -
 (حسن ، يحسن ، حسناً ؛ فهو : حاسن) ؛ بشرط أن يكون الكرم
 والحسن أمرين طارئين ، لا دائمين (٢) . وكذلك بقية المعاني السابقة .

ويجب أن يتحقق في صيغة : « فاعِل » المذكورة أمران ؛ أن يكون
 ماضيها الثلاثي متصرفاً ، وأن يكون معنى مصدره غير دائم . لأن الماضي
 الجامد (مثل : نعم ، وعسى ، وليس ..) لا يكون له مصدر ، ولا اسم فاعل ،
 ولا شيء من المشتقات الأخرى . ولأن المصدر الدال على معنى دائم ، أو شبه
 دائم - لا يشتق منه ما يدل على الحدوث ، وعدم الدوام وهو : اسم الفاعل .
 إنما يشتق من ذلك المصدر شيء آخر يدل على الدوام أو شبهه ، يسمى :
 « الصفة المشبهة » ، ولها صيغ متعددة بتعدد الاعتبارات المختلفة ، وأحكام خاصة
 بها ، سنعرفها في بابها (٣) .

(١) عقد ابن مالك باباً مستقلاً لإعمال اسم الفاعل ، وضمنه إعمال اسم المفعول (وسيجيء شرحه
 في ص ٢٠٤) . ثم عقد باباً آخر (سيجيء شرحه أيضاً في ص ٢٣٥) لأبنيتهما وصيغتهما ، وأبنية
 الصفة المشبهة فاصلاً بينهما باب آخر هو : « باب أبنية المصادر » . وهذا ترتيب ارتضاء لسبب
 ذكرناه في أول باب أبنية المصادر ص ١٥٣ ولم نقبله هناك ولا نستحسنه هنا ، إذ الكلام على أحكام
 الشيء وإعماله لا بد أن يجرى بعد معرفة الشيء وإدراك كنهه ، وهذا يقتضى تقديم الكلام على صيغه
 وأبنيته أولاً . كذلك لا نستحسن عقد بابين مستقلين أحدهما للصيغ والأبنية . والآخر للإعمال والأحكام ؛
 لما في هذا من التشعب والتشيت من غير مسوغ .

(٢) نص على هذا كثيرون ؛ منهم « صاحب الصباح المنير » في فصل الفعل ودلالته ، ودلالة
 المشتقات ، بآخر كتابه ، وراجع ما أتى في ص ٢٣٨ حيث البيان والإيضاح .

(٣) ص ٢٢٨ م ١٠٤ .

زيادة وتفصيل :

١ - قلنا: إن صيغة «فاعل» المراد بها: « اسم الفاعل » لا تشتق إلا من مصدر فعل ماضٍ ثلاثي ، متصرف . ويتساوى الثلاثي المتعدى واللازم ، مفتوح العين ، ومضمومها ، ومكسورها . . . فلا مكان للتوهم بأن بعض أنواع الماضي الثلاثي المتصرف لا يصاغ من مصدره اسم الفاعل على صيغة : « فاعل » للدلالة على الحدوث . إذ من أين يجيء التوهم بعد أن قطع الأئمة بالحكم العام السابق ، وبقياسية : كرم الرجل ؛ فهو : كارم - بخيل فهو : باخل - شرف ، فهو : شارف ، (أى : صار صاحب شرف) - وحسن فهو : حاسن - وغني فهو : غان وأمثال هذا مما فعله ثلاثي يدل على معنى طارئ غير ثابت ، ولا شبيه بالثابت . أما إن كان المعنى ليس طارئاً حادثاً وإنما هو دائم أو شبه دائم - فيجب التصرف ؛ إما بتغيير الصيغة الدالة على الحدث إلى أخرى دالة على الثبوت ؛ كأن نقول ؛ كريم - بخيل - شريف - حسن - غني - (كما سيجيء في باب الصفة الشبهة) وإما بإيجاد قرينة - لفظية أو معنوية - تدل على أن صيغة : « فاعل » لا يراد منها الحدوث ؛ وإنما يراد منها الثبوت ، ومن القرائن اللفظية : إضافة اسم الفاعل من الثلاثي اللازم إلى فاعله ^(١) ؛ نحو : لى صديق ، راجح العقل ، رابط

(١) إضافة اسم الفاعل إلى فاعله تخرجه - حتماً - من بابه ، من غير تغيير في صيغته التي هو عليها عند إضافته لفاعله ، وتدخله في باب الصفة المشبهة ؛ فتسرى عليه كل أحكامها المعروضة في بابها (وستجىء الإشارة لهذا في ص ٢٠٨ و ٢١٤ و ٢٣٨ والبيان الوافي في ص ٢١٥) نلخصه فيما يأتي :

١ - إن كان فعله لازماً ثلاثياً أو غير ثلاثي فلا يكاد يوجد خلاف في جواز إضافته إلى فاعله عند الرغبة في إبعاده عن باب اسم الفاعل وإدخاله في باب الصفة المشبهة على الوجه السابق ؛ لتحقيق الغرض المعنوي الذي تحققه تلك الصفة : ومتى تم إدخاله في باب الصفة المشبهة زال عنه اسمه القديم ، وصار اسمه عند فريق من النحاة : « الصفة المشبهة » وعند فريق آخر « الملحق بها » وهذا الخلاف في التسمية لا أثر له في المعنى ولا في الإعراب .

والفريقان متفقان على أن صورته الأولى لا تتغير بالرغم من تغير اسمه .

ب - وإن كان فعله متعدياً لأكثر من مفعول به لم يجز إضافته لفاعله .

ج - وإن كان فعله متعدياً لمفعول به واحد فالصحيح جواز إضافة اسم الفاعل إلى فاعله للغرض =

الجأش، حَاضِرُ الْبِدِيْهَةِ... والأصل : راجحٌ عقله ، رابط جأشهُ ، حاضرة بديهته .

ومثال القرينة المعنوية قوله تعالى : « مالك يوم الدين » ، وقول المؤمن : رباه ، آمنت بك ، خالق الأكوان ، لا شريك لك ، وخفتك قاهر الطغاة لا يعجزك شيء... وقول شوقي :

قف « بروما »^(١) وشاهد الأمر ، وأشهدُ أن للملك مالِكًا ، سبحانه
فهذه الأوصاف المتصلة بالله ؛ من الملك ، والخلق ، والقهر — ليست طارئة ، ولا عارضة ، ولا مؤقتة بزمن محدود تنقضي بانقضائه ؛ لأن هذا لا يناسب المولى جل شأنه . ومن ثمَّ كانت تلك الصيغ « صفات مشبهة » وليست « اسم فاعل » ، برغم أنها على صيغة : « فاعل » ؛ فهذا الوزن وحده ليس كافياً في الدلالة على الحدوث أو الثبوت ؛ فلا بد معه من القرينة التي تعين أحدهما ، وتزيل عنه اللبس والاحتمال ؛ كي يمكن القطع بعد ذلك بأنه اسم فاعل ، أو صفة مشبهة .

== السالف ؛ وهو إدخاله في باب الصفة المشبهة ليؤدي ما تؤديه مع بقائه على صورته الأولى. أما المفعول به الذي ينصبه هذا الفعل فالغالب الفصحح حذفه والاستغناء عنه متى وجد اسم الفاعل المضاف لفاعله والذي انتقل نهائياً إلى باب الصفة المشبهة . ويجوز على قلة يباح الأخذ بها أن ينصب اسم الفاعل الذي صار صفة مشبهة . وإنما ينصب بشرط : أمن اللبس عند ذكره فلا يختلط بغيره ، وبشرط تغيير اسمه فلا يسمى مفعولاً به ، وإنما يسمى : « الشبيه بالمفعول به » كما يقال في إعرابه إنه منصوب لاعتباره شبيهاً بالمفعول به ؛ كالشأن في إعرابه مع الصفة المشبهة الأصلية .

وسبب الاشتراط أن اسم الفاعل في هذه الصورة الجديدة ليس اسم فاعل إلا في الصورة الشكلية والصيغة الظاهرة ، دون الحقيقة الواقعة ، وهي المعنى الذي انتهى إليه وصار بسببه صفة مشبهة أو ملحقة بها . والصفة المشبهة وما ألحق بها — كاسم الفاعل في حالته التي نتكلم عنها — لا تنصب المفعول به الأصل .

ولما كان كثير من الأساليب الفصيحة المأثورة قد ظهر فيها بعد تلك الصفة وملحقاتها مفعول فعلها منصوباً وهو لا يصلح أن يكون حالاً ، ولا تمييزاً . ولا شيئاً آخر من المنصوبات غير المفعول به — لجأ النحاة إلى التوفيق بين الدواعي المختلفة ، لمنع التعارض بينها ؛ فأجازوا وقوع ذلك المفعول به بعد الصفة المشبهة بشرط أن يتغير اسمه فيسمى : الشبيه بالمفعول به » لا « مفعولاً به » واشترطوا لوقوعه بعد ملحقاتها أن يسمى أيضاً : « الشبيه بالمفعول به » لا مفعولاً به ، وألا يؤدي إلى لبس . وقالوا : إن الأفضح بعد ملحقات الصفة المشبهة حذفه ؛ مبالغة في أمن اللبس بالرغم من صحة ذكره . وسيجيء إيضاح آخر لهذا في هامش ص ٢١٤ و ٢١٥ .

(١) يسميها العرب القدماء : رومية .

ب - ويصاغ اسم الفاعل من مصدر الماضي غير الثلاثي بالإتيان بمضارعه ، وقلب أول هذا المضارع ميما مضمومة ، مع كسر الحرف الذى قبل آخره إن لم يكن مكسوراً من الأصل . فإذا أردنا الوصول إلى اسم الفاعل من الفعل : « قاوم » أتينا بمضارعه ، وهو : « يقاوم » ، وأجرينا عليه ما سبق ؛ فيكون اسم الفاعل هو : « مُقاوم » . وفى مثل : تَبَيَّنَ نقول : مُتَبَيِّنٌ . . . نحو : الفريسة مقاومةُ المفترس ، والغلب مُتَبَيِّنٌ للقوى . ومثل : « مُدِلٌّ » و « مُعِزٌّ » فى قول عائشة - رضى الله عنها - فى رثاء أبيها : نَصَرَ اللهُ وَجْهَكَ يَا أَبْتَ ، فلقد كنتَ للنديا مُدِلًّا بإدبارك عنها ، ولآخرة مُعِزًّا بإقبالك عليها . . .

ح - مسجىء الصيغة من مصدر الفعل غير الثلاثي بالطريقة السالفة - لا يكتفى للقطع بأنها صيغة « اسم فاعل » . فقد يوهما مظهرها أنها كذلك مع أنها فى حقيقتها « صفة مشبهة » ، بسبب دلالتها على معنى ثابت ؛ كالصيغة المضافة إلى فاعلها^(١) ؛ مثل : النجم مستدير الشكل ، متوقد الجرم ؛ مستضىء الوجه . والكوكب مستدير الشكل ، منطفىء الجسم ، مظلم السطح . والأصل : مستدير شكله ، متوقد جرمه ، مستضىء وجهه ، منطفىء جسمه ، مظلم سطحه . وأفعالها هى : استدار - توقد - استضاء - انطفأ - أظلم . . . و . . . فقد قامت فى الأمثلة السابقة قرينة لفظية ، (هى إضافة الصيغة إلى فاعلها على الوجه المشروح) وقرينة معنوية ؛ (هى اليقين بدوام تلك الأوصاف) وتدل كل منهما على أن الصيغة ليست اسم فاعل ؛ بالرغم من صورتها الظاهرة . وإذا لا بد من قرينة تقوم بجانب الصيغة هنا - كما قامت فى صيغة « فاعل » المشتق من المصدر الثلاثي ؛ لتبعد الوهم ، وتحدد النوع ؛ أهو اسم فاعل ، أم صفة مشبهة .

ح - لا بد من زيادة تاء التأنيث فى آخر « اسم الفاعل » للدلالة على

(١) إيضاح هذا فى هامش ص ١٩٧ وما تشير إليه من صفحات أخرى ، ولا سيما ص ٢١٥ .

تأنيث الوصف ، سواء أكان فعله ثلاثياً أم غير ثلاثي ؛ إلا في المواضع التي يحسن ويكثر ألا تزداد فيها (وهي مدونة في باب التأنيث ، وسيأتي) ^(١) ، ومنها اسم الفاعل الخاص بالموثوث - أي : بأمر مقصور على المرأة يناسب طبيعتها وتكوينها الجسمي ؛ - فلا يحتاج لعلامة تدل على التأنيث ، وتمنع اللبس ؛ مثل : الحامل ، والمرضع في نحو : « ولدت الحامل ، وصارت مرضعاً » ^(٢) .

هـ - كسر الحرف الذي قبل الآخر في اسم الفاعل من مصدر الفعل غير الثلاثي - قد يكون كسراً ظاهراً كما في مثل : متوقِّدٌ - منطْفِئٌ - مظلمٌ . . . و . . . وقد يكون مقدرًا كما في مثل : مستضيء ، مستدير - مختار ؛ فأصلها : مُسْتَضْوِئٌ - مُسْتَدْوِرٌ - مُخْتَبِرٌ . . . و . . . فقلبت الواو في الكلمتين الأوليين ياء بعد نقل كسرتها إلى الساكن الصحيح قبلها ؛ تطبيقاً لقواعد صرفية في الإعلال . وكذلك قلبت ياء « مخير » ألفاً : لوقوعها متحركة بعد فتحة . . .

إعماله :

يجرى اسم الفاعل مجرى فعله في العمل ، وفي التعدى واللزوم ، ولكن بتفصيلات وشروط تختلف باختلاف حالتي تجرده من : « أل » أو اقترانه بها .

١ - فإن كان مجرداً منها رفع فاعله بغير شرط إن كان الفاعل ضميراً مستتراً أو بارزاً ^(٣) ، وعمل كذلك عمله في باقي المعمولات التي ليست فاعلاً ظاهراً ، ولا مفعولاً به .

(١) ج ٤ ص ٤٤٢ م ١٦٩ .

(٢) إنما يكون الأحسن والأبلغ حذف تاء التأنيث من كلمة : حامل إذا كانت بمعنى : « حبل » فيكون الشأن في « حامل » كالشأن في « لابن ، وتامر » أي : صاحب لبن وقمر . أي : منسوب لها . أما إن كانت بمعنى التي تحمل شيئاً فوق رأسها أو ظهرها أو غيرها . . . فلا تحذف .

وكذلك تحذف استحساناً من كلمة : « مرضع » إن أريد بها التي من شأنها وبمقتضى طبيعتها الجسمية أن تكون صالحة للإرضاع ، ولو لم تزاوله فعلاً ، وكذا المرأة المنسوبة للإرضاع ؛ كالتى تتخذة حرفة ، أو تشتهر به . وسيجيء الإيضاح الكامل لهذا في موضعه المشار إليه من الجزء الرابع .

(٣) إلا إن كان اسم الفاعل مبتدأً مستغنياً بمرفوعه عن الخبر فالأكثر اعتياده على نفي أو

استفهام ، كالشأن في جميع المشتقات العاملة . وسيجيء هذا في ص ٢٠٥ .

أما الفاعل الظاهر فلا يرفعه إلا إذا كان اسم الفاعل مستوفياً للشروط الآتية^(١) وفي مقدمتها اعتماده على أحد الأشياء المذكورة هناك . نحو : أقادِمُ صديقُنَا الآن ؟

وأما نصبه المفعول به فلا يجوز إلا بعد استيفائه تلك الشروط ، ومنها الاعتماد أيضاً ، وأن يكون : بمعنى الحال أو الاستقبال ، أو الاستمرار المتجدد^(٢) الذى يشمل الأزمنة الثلاثة ، مثل : من يكن اليوم مهملاً عمله يجد نفسه غداً فاقداً رزقه . ومثل : ما أعجب الصانع الماهر ، مديراً مصنعه فى حزم ، مُدبِّراً أمره فى يقظة .

ويقولون فى سبب إعماله : إنه جريانه — غالباً — على مضارعه الذى بمعناه ، وإن هذه الشروط تُقَرِّبه من الفعل ، وتبعده من الاسمىة المحضة^(٣) ... ولهذا يمكن أن يحل محله المضارع الذى بمعناه .

فإن لم يكن اسم الفاعل مستوفياً الشروط الآتية — ومنها الاعتماد — لم يرفع فاعلاً ظاهراً ولم ينصب مفعولاً به . وإن لم يكن بمعنى الحال ، أو الاستقبال ، أو الاستمرار المتجدد ؛ بأن كان بمعنى الماضى المحض ، لم ينصب المفعول به إلا بشرطين :

(١) فى ص ٢٠٢ .

(٢) الاستمرار التجدى معناه : أن الأمر يحدث ثم ينقطع ثم يعود ثم ينقطع ، وهكذا دواليك ، كاستمرار الليل والنهار . وهناك الاستمرار الدوامى ؛ وهو الذى لا انقطاع فيه ؛ نحو : مرتفع القامة ، واسع الفم (وقد سبقت الإشارة لهذا ص ٣٦) .

(٣) يريدون : أن اسم الفاعل فى هذه الصورة يوافق مضارعه فى المعنى ، وفى الحدث . والتجدد ، وفى عدد الحروف ، وفى هيئتها (بأن يكون الساكن فى أحدهما مقابلاً فى ترتيبه لساكن فى الآخر ، وكذلك المتحرك فىهما) هذا إلى الاشتراك فى الحروف الأصلية . خذ مثلاً لذلك اسم الفاعل : « مخبر » فإنه موافق لمضارعه : « يخبر » فى كل ما سبق ؛ فعناهما واحد ، وكلاهما أربعة حروف ثانياً ساكن ، وما عده متحرك ؛ فكل حرف ساكن أو متحرك يماثله فى الحركة والسكون نظيره فى الترتيب . وكلاهما يشابه الآخر فى الحروف الأصلية . ومثله اسم الفاعل « فاقد » فإنه جار على مضارعه فيما سبق . وهكذا : مسافر ويسافر — ومتدحرج ويتدحرج — ومتعلم ويتعلم . والسبب السالف مستنبط من الاستعمال العربى الذى هو السبب الأول الأصيل .

أولهما : تحقق الشروط الآتية ، ولا سيما الاعتماد . وثانيهما : صحة وقوع مضارعه موقعه من غير فساد المعنى . نحو : كانت الأمطار أمس غاسلة الأشجار ، منقية مياهها الهواء ، إذ يصح : كانت الأمطار أمس تغسل الأشجار وتنقي مياهها الهواء . ولا يصح : هذا حاصد قمحاً أمس ؛ إذ لا يقال : هذا يحصد قمحاً أمس .

وأما عمله في شبه الجملة بنوعيه وفي باقي المعمولات الأخرى التي ليست بفاعل ظاهر ، ولا بمفعول به منصوب — فلا يشترط فيها شيء ، لأن الشروط مطلوبة لإعماله في الفاعل الظاهر ، والمفعول به المنصوب ، وهذا مما يجب التنبيه له . وإنما أهمل اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي ، فلم ينصب المفعول به مباشرة من غير اشتراط شيء — كما نصب فعله المتعدى — لأنه لا يجزى على لفظ الفعل الماضي الذي بمعناه ، فهو يشبهه معنى ، لا لفظاً ؛ ولهذا لا يجوز أن ينصب المفعول به مباشرة عند عدم تحقق الشروط ؛ فيجب في هذه الصورة الإضافة ، بأن يكون اسم الفاعل مضافاً ، ومعموله مضافاً إليه مجروراً^(١) ، ولا يصح تسمية هذا المعمول مفعولاً به ، ولا إعرابه كذلك^(٢) . والإضافة في هذه الصورة إضافة محضة لا يجوز فيها وجود «أل» في اسم الفاعل ما دام بمعنى الماضي فقط — كما تقدم في باب الإضافة^(٣) — وفيما يلي الشروط :

(١) أن يسبقه شيء يعتمد عليه ؛ كالاستفهام اللفظي في مثل قول الشاعر :

أمنجز أنتمو وعداً وثقتُ به أم اقتفستُم جميعاً نهجَ عُرُقوبٍ ؟
أو الاستفهام المقدر في مثل : غافرُ أخوك الإساءة أم مُحاسبٌ عليها ؟

(١) انظر رقم ٢ من هامش ص ٢٠٧ ملخص ما تقدم : أن اسم الفاعل في حالتي مضيه وعدم مضيه يرفع الفاعل الضمير ؛ مستتراً وبارزاً . لكنه لا يرفع الفاعل الظاهر في الحالتين لإلتحاق الشروط ؛ ومنها : الاعتماد ، ولا ينصب المفعول به مباشرة — كما ينصبه فعله — إلا إذا كان لغير الماضي ، مع استيفائه بقية الشروط الأخرى التالية فإن كان بمعنى الماضي لم ينصب المفعول به إلا بعد استيفاء تلك الشروط ، مزيداً عليها صحة وقوع مضارعه موقعه . أما العمل في بقية المعمولات الأخرى فلا يحتاج لاشتراط شيء ، فهو كالفاعل الضمير ، سواء أكان اسم الفاعل بمعنى الماضي أم غيره .

(٣) راجع «د» من ص ٦ وهامش ص ١١ .

فإن الأصل : أعافِر أخوك . . . ؟ بدليل وجود « أم » المعادلة^(١) . . .
 أو النداء . في مثل : يا بانيأ^(٢) مستقبلك بيمينك ستدرك غايتك . أو النفي^(٣)
 في مثل : ما مخلفٌ عهدَه شريف . أو أن يقع نعتاً لمنعوت مذكور ؛ في مثل :
 الحسد نارٌ قاتلةٌ صاحبها . أو لمنعوت محذوف لقريئة ؛ مثل : كم معذب
 نفسه في طلب الحرية لبلاده يرى العذاب من أجلها نعيمًا ، وكم مُبَدَّد
 ثروته في سبيلها يرى التبديد ذُخْرًا . أو يقع حالا في مثل : سَحَقًا وْبُعْدًا
 للمال جالبًا الذلَّ والشقاء لصاحبه . أو يقع خبرًا لمبتدأ ، أو لناسخ آخر ،
 أو مفعولا لناسخ ؛ مثل : هذا منفقٌ مالاً في وجوه البر — اشتهر العربى بأنه
 الحامى عشيرته ، — أحسب الحرَّ موطننا نفسه على احتمال المشقات في سبيل
 حريته ، وكنت أزعِم المشقةَ مؤهنةً عزيمته ؛ فإذا هى أكبر حافز — أعلمتُ
 الجنودَ القائدَ مضاعفًا الثناء عليهم . . .

(٢) ألا يكون مُصَغَّرًا ، فلا يصح : يقف حوِيرِسٌ زرعًا ؛ أى :
 يقف حارس زرعًا .

(٣) ألا يكون له نعت يفصل بينه وبين مفعوله ؛ فلا يصح : يُقبل
 راكبٌ مسرعٌ سيارةً . فإن تأخر النعت عن مفعول اسم الفاعل جاز ؛ نحو :
 يُقبل راكبٌ سيارةً مسرعٌ . ويجوز الفصل بالنعت إن كان المفعول شبه جملة ،
 لا مفعولا به ؛ نحو : لا تستشر إلا قادرًا — ناصحًا — على حل المشكلات ،
 ولا تركز إلى صداقة ساع — طامعٍ — وراء مآربه . والأصل : قادرًا على حل
 المشكلات — ساع وراء مآربه .

(٤) ألا يفصل بينه وبين مفعوله فاصل أجنبي (وهو الذى ليس

(١) فى ص ٤٧١ — باب العطف — إيضاح الكلام على « أم » وبيان أحكامها .

(٢) يرى النحاة فى مثل هذه الصورة أن اسم الفاعل المنادى بمنزلة نعت لمنعوت محذوف ؛
 والتقدير : يا شخصاً بانيأ . فالمسوغ عندهم هو وقوعه نعتاً لا منادى . والخلاف شكل لا يلتفت إليه ؛
 لأنه لا يغير الحكم ، ولا أثر له مطلقاً .

(٣) ويشمل النفى التقديرى الذى فى مثل : إنما محسن على صنيعه ؛ لأن معناه : ما محسن
 على إلا صنيعه ، وفى مثل : غير مهمل واجبه عاقل .

معمولا لاسم الفاعل ، وإنما يكون معمولا لغيره) ؛ فلا يجوز ؛ هذا مكرّم* -
واجبها - المؤدية . والأصل : هذا مكرّم* المؤدية واجبها ؛ ففصلت
كلمة : « واجب » بين اسم الفاعل ومفعوله ، مع أنها ليست معمولا لاسم
الفاعل : مكرّم ؛ وهذا لا يصح .

وهناك حالة يصح فيها الفصل بالأجنبي ؛ هي : أن يكون الفاصل الأجنبي
شبه جملة ، أو أن يكون معمول اسم الفاعل شبه جملة ، لا مفعولا به ؛
نحو : الرحيم مساعدٌ - عن النهوض - العاجز . ونحو : إن هذا الناطق -
نافعٌ - بالحق - والأصل : الرحيم مساعدٌ العاجز عن النهوض - إن هذا
الناطق بالحق نافع ^(١) .

(١) فيما سبق يقول ابن مالك في الباب الذى عنوانه : إعمال اسم الفاعل ؛ . وضمنه إعمال اسم
المفعول أيضا :

كَفَعْلِهِ اسْمٌ فَاعِلٌ فِي الْعَمَلِ إِنَّ كَانَ عَنْ مُضِيهِ بِمَعَزِلٍ
وَوَلَّى اسْتِفْهَامًا ، أَوْ : حَرْفَ نِدَا أَوْ : نَفْيًا ، أَوْ : جَا صِفَةً ، أَوْ : مُسْنَدًا

يقول : اسم الفاعل في العمل - من ناحية التعدى وال لزوم - كفعله ، بشرط أن يكون بمعزل عن
الزمن الماضى ، أى : بمكان بعيد عنه . والمراد : أنه لا يكون للزمان الماضى . ويشترط أن يلى استفهاماً
(أى : يقع بعد استفهام) أو : بعد حرف نداء ، أو : بعد نفي ، أو : أن يكون اسم الفاعل صفة .
(والمراد بها هنا : التمتع وال حال) . أو مسنداً . والإسناد المقصود يتحقق بكونه خبر للمبتدأ أو للناسخ ،
كما يتحقق بكونه مفعولا لناسخ من التواسخ التى تنصب مفعولين أو أكثر . (والجار والمجرور :
« عن مضيه » متعلقتان بكلمة : « معزل » ؛ فإن اسم المكان فيه رائحة الفعل ، برغم أنه مشتق لا يعمل ؛
- كما فى هامش ص ١٩٤ و ٢٦٤ - فيجوز أن يتعلق به شبه الجملة وكما سبق فى ج ٢ ص ٣٤٣ م ٨٩
عند الكلام على تعلق شبه الجملة ، - وراجع الخضرى عند كلامه على البيت السالف - (هذا
ما تضمنه البيتان وفيهما قصور واضح تداركناه فى الشرح .
أو يقع نعتاً فى المعنى لمعنوت محذوف معروف . وهذا الذى يشير إليه ابن مالك بقوله بعد البيتين
السابقين :

وَقَدْ يَكُونُ نَعْتٌ مَحْذُوفٌ عُرِفَ فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِى وَصِفَ

زيادة وتفصيل :

١ - يختلف الاعتماد هنا عنه في باب المبتدأ والخبر ؛ فهو هناك مقصور على النفي والاستفهام دون غيرهما - كما أشرنا^(١) - ؛ فوجود أحدهما شرط «أغلبى» لكى يرفع الوصف فاعلا يغنى عن الخبر . وقد يمكن الاستغناء عن هذا الشرط هناك ؛ فيرفع الوصف فاعله الذى يستغنى به عن الخبر بدون اعتماد على نفي أو استفهام . كما أوضحنا الحكم وتفصيله في موضعه المناسب من باب المبتدأ والخبر^(٢).

ب - إذا وقع الوصف (ومنه اسم الفاعل . . .) مبتدأ مستغنياً بمرفوعه عن الخبر فإنه يحتاج إلى شروط أغلبية أخرى ؛ أهمها : ألا يكون مُعرِّفاً ، ولا مثني ، ولا مجموعاً ؛ لأن الوصف - فيما يقولون - بمنزلة الفعل ، والفعل لا يُعرَّف ، ولا يثنى ، ولا يجمع . وتفصيل هذا في مكانه من الباب المشار إليه .

ج - إذا رفع اسم الفاعل ضميراً مستتراً وجب أن يكون ما يعود إليه الضمير غائباً ؛ لأن اسم الفاعل لا يعود ضميره إلا على الغائب ؛ ففي مثل : أنا ظان محمدًا قائماً - يكون التقدير : أنا رجل ظان ، فالضمير في : « ظان » تقديره : « هو » ، يعود على ذلك المحذوف ، ولا يصح تقديره : أنا . . . (٣) . فقد قال النحاة إن الضمير قد يختلف مع مرجعه في مثل : أنا عالم فائدة التعاون ، وأنا مؤمن بحميد آثاره ، فالضمير في كلمتي : « عالم ومؤمن » مستتر يتحتم أن يكون تقديره : « هو » كما عرفنا . لكن ما مرجعه ؟

يجيبون : إن أصل الجملة : أنا رجل عالم فائدة التعاون ، وأنا رجل مؤمن بحميد آثاره . فالضمير الغائب : « هو » عائد هنا على محذوف حتماً ، ولا يصح عودته على الضمير : « أنا » المتقدم ، كما لا يصح أن يكون الضمير المستتر تقديره أنا ، بدلا من : « هو » لأن اسم الفاعل لا يعود ضميره إلا على الغائب وهذا يقتضى أن يكون الضمير المستتر للغائب أيضاً . ولأن الضمير لا يكون بدلا . والظاهر أن هذا الحكم ليس مقصوراً على اسم الفاعل ، بل يسرى على غيره من المشتقات المتحملة ضميراً مستتراً ؛ فيجب إرجاعه للغائب كذلك .

(١) في رقم ٣ من هامش ص ٢٠٠ . (٢) ج ١ ص ٣٢٤ م ٢٣ .

(٣) راجع الخضرى ج ١ باب « ظن » عند بيت ابن مالك : وخص بالتعليق والإلغاء ما...

* * *

ب - وإن كان اسم الفاعل مقترناً « بأل » الموصولة^(١) فإنه يعمل مطلقاً بغير تقييد بزمن معين^(٢)، ولا بشرط من الشروط السالفة التي منها : الاعتماد ، وعدم التصغير . . . و . . . نحو : ما أعجب ، رائدنا هذا ، فهو النَّاطِمُ أَمْسَ قصيدةً رائعةً ، وهو الناطق - الآن - الحكمة والبيان ، وهو المواجه خصمه - غدا - بالحجة والبرهان^(٣) . . . وكقول المتنبي :

القاتل السيف في جسم القتيل به وللسيوف - كما للناس - آجالُ

* * *

بعض أحكام اسم الفاعل العامل :

(١) إذا كان اسم الفاعل مستوفياً شروط إعماله لنصب المفعول به جاز نصب هذا المفعول مباشرة - بشرط أن يكون اسماً ظاهراً - وجاز جره باعتباره مضافاً إليه . واسم الفاعل هو المضاف ؛ ففي نحو : ما أنت اليوم مصاحبُ الغادر - يصح نصب كلمة : « الغادر » باعتبارها مفعولاً به لاسم الفاعل ، ويجوز جرها باعتبارها مضافاً إليه . فإذا جاء تابع للمفعول به المنصوب مباشرة وجب في هذا التابع النصب ، مراعاة للفظ المتبوع المنصوب ، ولا يصح إلا النصب . أما عند جر المتبوع بالإضافة فيجوز في تابعه الأمران ؛ إما مراعاة الأصل السابق وهو النصب ؛ لأن المضاف إليه كان مفعولاً به في أصله - وإما مراعاة الأمر الواقع الآن ، وهو : الجر . ففي مثل : ما أنت مصاحبُ الغادر والمنافق - يتعين نصب المعطوف ، وهو كلمة : « المنافق » تبعاً للمعطوف عليه المنصوب ؛

(١) لأن : « أل » الداخلة على المشتقات العاملة - هي الموصولة ، غالباً - وهل هي في الوقت نفسه معرفة ؟ رأيان . (راجع الكلام عليها في ج ١ باب الموصول ص ٢٥١ م ٢٦) .

(٢) لأنه مع فاعله سيكون صلة « لأل » الموصولة ، فهو بمنزلة - الفعل ، والفعل ، يعمل ماضياً وغير ماض ، وكذلك ما كان بمنزلة ، وحل محله . والتعليل الصحيح هو : استعمال العرب .

(٣) وفي المقترن « بأل » يقول ابن مالك :

وإن يكن صلة « أل » ففي المضي وغيره إعماله قد ارتضى

يريد : أن اسم الفاعل إذا كان مبدؤاً « بأل » فإنه يعمل عمل فعله في التعدى وال لزوم من غير تقييد بنوع زمن أو غيره ، فيعمل بغير شرط سواء أكان الزمن ماضياً أم غير ماض .

وهو كلمة : « الغادر » . وفي مثل : ما أنت مصاحبُ الغادرِ والمنافقِ ، يجوز المعطوف عليه - يجوز في المعطوف النصب ويذكر في إعرابه : أنه منصوب ، تبعاً لأصل المعطوف عليه ، كما يجوز فيه الجر تبعاً لحالة المعطوف اللفظية . ويجوز في مفعول اسم الفاعل أن تدخل عليه لام التقوية ^(١) ، فتجره ، نحو قوله تعالى : (فعَال لما يريد) ، والأصل : فعَال ما يريد .

فإن كان لاسم الفاعل المستوفى الشروط مفعولان أو ثلاثة ، وأضيف إلى واحد منها - وجب ترك الباقي مفعولاً به منصوباً كما كان . نحو : أنا ظانُّ الجوّ معتدلاً - أأنت مُخبرُ الصديقِ الزيارةَ قريبة ؟ وفعلهما : « ظنَّ » الناصب للمفعولين ، و « أخبر » الناصب لثلاثة ؛ فاسم الفاعل المستوفى للشروط مماثل لفعله في نصب المفعولين أو الثلاثة ، وعند إضافته لمفعول يظل الباقي على حاله منصوباً ^(٢) .

وقد يضاف اسم الفاعل للخبر ؛ لشبهه بالمفعول به ؛ مثل : أنا كائنٌ أخيك . فإن كان مفعول اسم الفاعل ضميراً متصلاً ، للمفرد - وجب جره بالإضافة ^(٣) نحو : والدك مكرمك ، ولا يجوز إعرابه مفعولاً إلا في رأى مرجوح .

(١) سبق إيضاحها في ج ٢ ص ٣٤٨ م ٩٠ باب حروف الجر .

(٢) وإذا كان اسم الفاعل غير مستوفٍ لشروط نصب المفعول به - كأن يكون بمعنى الماضي مع خلوه من : « أل » - وكان فعله ناصباً لمفعولين أو ثلاثة وجب في هذه الحالة أن يضاف اسم الفاعل إلى ما يليه مما هو في أصله مفعول للفعل ، ويترك الباقي منصوباً على حاله . وإن وجد فاعل ظاهر وجب تركه مرفوعاً ولا يجوز إضافة اسم الفاعل إلى فاعله إذا بقى اسم الفاعل محتفظاً باسمه وبمعناه سواء أكان فعله لازماً أم متعدياً ؛ كما سيجيء في الحكم الثاني ص ٢٠٨ والبيان في ص ٢١٥

نحو : هذا معطى محتاجٌ أمس درهماً - ومعلم حامدٌ أمس محموداً قادمًا . والناصب لهذه المفعولات الباقية على حالها من النصب فعل محذوف يرشد إليه اسم الفاعل الحال الذي لا يعمل . وأجاز بعض النحاة أن يكون الناصب هو اسم الفاعل المذكور ؛ لأنه اكتسب بالإضافة شبهاً بالمقرون « بأل » والمقرون « بأل » يعمل ، ولو لم يستوف الشروط ؛ كما إذا كان بمعنى الماضي وهذا رأى يحسن الاختصار عليه ، لبعده من التكلف .

(٣) تطبيقاً لقاعدة وصل الضمير التي مرت تفصيلاتها في ج ١ ص ١٨١ م ٢٠ . فإن كان الضمير للمثنى أو لجمع المذكر السالم وملحقتهما ؛ نحو : والدك مكرمك - أهلك مكرمك . . . فالأحسن - عند حذف نون التثنية والجمع - اعتبار الضمير مضافاً إليه كما سبق في باب الإضافة (ص ١٠) حيث قلنا : إن بعض النحاة يجوز اعتبار الضمير مفعولاً لاسم الفاعل ، والنون محذوفة للتخفيف لا للإضافة . وقائنا هناك إن الخير في الاختصار على الإعراب الأول ؛ منعاً للإلباس والغموض المنافيان للغرض الأصيل من اللغة .

(٢) عرفنا^(١) أنه : لا يجوز إضافة اسم الفاعل إلى مرفوعه مع بقاءه اسم فاعل . لكن إن دل على الثبوت وقامت قرينة تدل على هذا من غير أن تتغير صيغته وصورته اللفظية الظاهرة ، صار صفة مشبهة يجرى عليه كل أحكامها - ومنها : أن يكون لازماً لا ينصب مفعولاً به أصيلاً ، وأن تجوز إضافته إلى فاعله^(٢) ، وهذا أحد الأحكام التي يختلف فيها اسم الفاعل العامل والمصدر العامل^(٣) .

(٣) جميع ما تقدم من الأحكام والتفصيلات الخاصة باسم الفاعل المفرد تسرى باطراد عليه إذا صار مثنى لمذكر أو مؤنث ، أو جمعاً لمذكر أو مؤنث سالمين ، أو جمع تكسير ؛ فلا فرق بين مفردة ومثناه وجمعه في شيء مما سبق^(٤) خاصاً بإعماله أو عدم إعماله ، مقترناً « بآل » أو غير مقترن بها .

* * *

(١) في هامش ص ١٩٧ والتفصيل في ص ٢١٥

(٢) لهذا إيضاح وتفصيل هامان ، سجلناهما في هامش ص ١٩٧ وفي ص ٢١٥

(٣) قال شارح المفصل (ج ٦ ص ٦١) - بتصرف - الفرق بين المصدر العامل واسم الفاعل العامل من وجوه أشهرها خمسة :

« أولها » : أن « آل » في المصدر مقصورة على التعريف غالباً ، ولكنها في اسم الفاعل للتعريف ، وهي اسم موصول في الوقت نفسه . - وهذا رأى شارح المفصل ويخالفه آخرون (راجع ج ١ ص ٢٥١ م ٢٦ باب الموصول) .

« ثانيها » : أن المصدر العامل يضاف إلى فاعله حيناً وإلى مفعوله حيناً آخر ، ولكن اسم الفاعل لا يضاف لفاعله ، إلا إذا ترك اسمه ، وصار نوعاً من الصفة المشبهة . ١٧٩ « ثالثها » : أن المصدر يعمل في الأزمنة الثلاثة . أما اسم الفاعل فلا يعمل إلا في الحال أو في المستقبل بشروط ، وقد يعمل في غيرهما ، ولكن بشروط أيضاً .

« رابعها » : أن المصدر لا يتقدم عليه شيء من معمولاته . . . (إلا شبه الجملة بالإيضاح الذي تقدم في ص ١٧٩) أما اسم الفاعل المقرون « بآل » فلا يتقدم عليه إلا شبه الجملة . وغير المقرون يجوز أن يتقدم عليه شبه الجملة وغيره . (إلا في بعض حالات راجع ص ٢١٣ - ١) .

« خامسها » : أن اسم الفاعل يتحمل الضمير ؛ لأنه جار على فعله ، والفعل يتحمل الضمير ، أما المصدر - الذي لا ينوب عن فعله - فلا يتحمل الضمير ، والفاعل معه يكون ملاحظاً في النية ، مقدراً غير مستتر فيه . . . (ويرى بعض النحاة أنه مستتر فيه) . هذا ملخص ما جاء في المرجع السالف بتصرف قليل يقتضيه التحقيق .

(٤) وهذا إذا صح تثنيته وجمعه ؛ فهناك حالات يغلب عليه فيها أن يلتزم الإفراد والتذكير ، وقد أشرنا إلى بعضها في : « ب » من ص ٢٠٥ . (ومنها : أن يكون مبدأ مستغنياً بمرفوعه عن الخبر على الوجه المشروح في ج ١ ص ٣٢٤ م ٣٣) .

صيغة المبالغة :

(٤) يجوز تحويل صيغة: « فاعِل »—وهي صيغة: « اسم الفاعل » من مصدر الفعل الثلاثي — إلى صيغة أخرى تفيد من الكثرة والمبالغة في معنى الفعل الثلاثي الأصلي ما لا تفيد صيغة: « فاعِل » السالفة، مثال هذا أن نتحدث عن شخص يزرع الفاكهة ، فنقول : فلان زارعٌ فاكهةً . فإذا أردنا أن نبين كثرة زراعته الفاكهة ، ونبالغ في وصفه بهذا المعنى — نقول : فلان زَرَّاعٌ فاكهةً — مثلاً . فكلمة : « زَرَّاع » تفيد من كثرة زراعته ، ومن المبالغة في مزاوله الزراعة ما لا تفيد كلمة : « زارع » مع أن الكلمتين من فعل ثلاثي واحد ؛ هو : « زرع » وكلتاها تدل على أمرين ؛ معنى مجرد ؛ هو : « الزرع » ، وذات فعلته . لكنهما تختلفان بعد ذلك في درجة الدلالة على المعنى المجرد ، وكثرته وقوته ؛ فصيغة : « فاعِل » التي هي وزن « اسم الفاعل » من الثلاثي ، لا تدل على قوة ، ولا ضعف ، ولا كثرة ، ولا قلّة في المعنى المجرد ؛ فكلمة « زارع » لا تدل على أكثر من ذات متصفة بأنها تفعل الزراعة . وليس في الكلمة دليل على أنها تفعل الزراعة قليلاً أو كثيراً . . . بخلاف صيغة « فعَّال » — مثلاً — فإنها تدل بنصبها وصيغتها على الكثرة والمبالغة في ذلك الفعل ، أى : في المعنى المجرد . ولهذا تسمى : « صيغة مبالغة » ومن ثمّ كان الذى يستخدم صيغة « فاعِل » يرمى إلى بيان المعنى المجرد وصاحبه ، دون اهتمام بدرجة المعنى ؛ قوة وضعفًا ، وكثرة وقلة . بخلاف الذى يستخدم « صيغة المبالغة » . فإنه يقصد إلى الأمرين مزيداً عليهما بيان الدرجة (١) .

وما قيل في زارع فاكهة وزرَّاعٌ فاكهة . . . يقال في ناظمٌ شعراً ، ونظَّامٌ شعراً — صانعٌ خيراً ، وصنَّاعٌ خيراً — قائلٌ الصدق ، وقوَّالٌ الصدق . . . و . . . وهكذا يمكن تحويل صيغة « فاعِل » الدالة على اسم الفاعل من الثلاثي

(١) ولهذا لا تصاغ من مصدر فعل لا يقبل الزيادة والتفاوت ، طبقاً للبيان الذى فى : « هـ » من

إلى صيغة : « فَعَّال » أو غيرها من الصيغ المعروفة باسم : « صيغ المبالغة » .
وأشهرها خمس قياسية ؛ هي : فَعَّال ؛ نحو : ما أعظم الصديقَ إذا كان
غير قول سوءاً ، ولا فَعَّالُ إِساءةٍ . و « مِفْعَال » ^(١) ؛ نحو : الطائر
مِحْذَرٌ صائِدَه . و « فَعْعُول » ؛ نحو : البارُّ وَصُولٌ أَهْلَه .
وقول الشاعر يخاطب سيداً كريماً :

ضَرْوبٌ بنصلِ السيفِ سُوْقَ سِمَانِهَا إذا عَدِمُوا زاداً فإنك عاقِرُ
وقول الآخر :

ذريني ؛ فإنَّ البخلَ - يَأْمٌ مالِكٌ - لصالحِ أخلاقِ الرجالِ سَرُوقُ
و « فَعِيل » ؛ نحو : أَقْدَرُ ^(٢) من يكون سميعاً خيراً ، نصيراً
عَدْلًا .

وقول الشاعر :

فتاتان : أماً منهما فشبيهة هلالاً ، وأخرى منهما تُشبهُ البدر
وفَعِيل ؛ نحو : يسُوءنا أن نَرى جاهلاً مَزِقاً أوراقه ، رامياً بها في
الطريق . وقول الشاعر :

حَذَرٌ أموراً لا تَضِيرُ وآمِنٌ ما لَيْسَ مُنْجِيهِ من الأقدارِ
هذه هي الصيغ القياسية . وهناك بعض صيغ قليلة مقصورة على السماع ،
أشهرها من - الفعل الماضي الثلاثي : « فَعِيل » ، و « مِفْعَل » ؛ نحو :
إنه شَرَّيبُ أهوال ، ومِسْعَر ^(٣) حروب . وفعلهما الثلاثي ؛ شَرِب ، وسَعَرَ .
ومن غير الثلاثي : دَرَّأَك - سَيَّأَر - مَعَوَان - مِهْوَان - نَذِير - سَمِيع -
زَهْوَق . وأفعالها الشائعة : أَدْرَكَ - أَسَارَ (بمعنى : ترك في الكأس بقية)
أَعَانَ - أَهَانَ - أُنْذَرَ - أَسْمَعَ - أَزْهَقَ .

وما تجب ملاحظته : في صيغ المبالغة القياسية أنها :

-
- (١) هذه الصيغة مشتركة بين صيغ المبالغة واسم الآلة الذي سيجيء الكلام عليه في باب خاص
ص ٢٧٢ م ١٠٧ فهي صيغة مشتركة في البابين ، والتفريق بينهما يكون خاضعاً للقرائن .
(٢) أعْظَم . (٣) مسعر الحرب : من يكثر إشعالها وإيقاد نيرانها .

١ - لا تصاغ إلا من مصدر فعل ثلاثى ، متصرف ، متعدد ، ما عدا صيغة : « فَعَّالٌ » (١) فإنها تصاغ من مصدر الفعل الثلاثى اللازم والمتعدى .

ب - وأنها لا تجرى على حركات مضارعها وسكناته ، بالرغم من اشتغالها على حروفه الأصلية ، ولهذا كانت محمولة في عملها على اسم الفاعل لا على فعله . . .

ج - وأنها - في غير الأمرين السالفين - خاضعة لجميع الأحكام التى يخضع لها اسم الفاعل بنوعيه المجرد من : « أَل » ، والمقرون بها ؛ فلا اختلاف بينهما إلا فى الأمرين المتقدمين ، وفى شكل الصيغة ، وفى أن صيغة المبالغة أكثر مبالغة ، وأقوى دلالة فى معنى الفعل (٢) من صيغة اسم الفاعل . وما عدا هذا فلا اختلاف بينهما فى سريان الأحكام والشروط وسائر التفصيلات التى سبق الكلام عليها فى اسم الفاعل (٣) . . .

(١) يرى بعض اللغويين أن المسموع كثير من صفة « فعال » المشتقة من مصدر الفعل الثلاثى اللازم للدلالة على المبالغة ؛ ولذا يجيز - لشدة الحاجة إليها - اشتقاقها من مصدر الثلاثى اللازم . وهو رأى حسن ارتضاءه المجمع اللغوى ، ويحمله فى مجلته ج ٣ ص ١٤ ، ١٥ .

(٢) وهو المعنى المجرد.

(٣) فى الأحكام المتعددة السابقة يقول ابن مالك أحياناً نذكرها بترتيبها فى « ألفيته » ، وإن لم نلتزم ترتيبه فى عرض مسائلها ، وشرحها ؛ إذ اخترنا ترتيباً آخر يصل المسائل المرتبطة بعضها ببعض . قال فى صيغ المبالغة :

فَعَّالٌ ، أَوْ مِفْعَالٌ ، أَوْ فَعُولٌ فى كَثْرَةِ عَنْ « فَاعِلٍ » بِدِيلٍ
فَيَسْتَحِقُّ مَالَهُ مِنْ عَمَلٍ وَفِي « فَعِيلٍ » قَلٌّ ذَا وَ « فَعِيلٍ »

يريد : أن . صيغة فعال ، ومفعول ، وفعل ، تغنى - عند إرادة الكثرة - عن صيغة « فاعل » وأنها تذكر من أجل ذلك بدلا من صيغة فاعل ، وكل واحد من هذه الألفاظ يستحق ما يستحقه « فاعل » من العمل عند استيفاء الشروط . ثم بين أن استعمال صيغتي : « فعيل » و « فعل » قليل فى المبالغة .

ثم انتقل إلى تسجيل قاعدة أخرى ؛ هى : أن اسم الفاعل - ومثله صيغ المبالغة لا تتغير أحكامه إن كان غير مفرد ؛ فالأحكام السابقة كلها مطردة فى المفرد وغير المفرد ، وكلاهما سواء فى الخضوع لتلك الأحكام والتفصيلات التى سبق بيانها عند الكلام على اسم الفاعل المفرد ، وشروط إعماله مقترناً وغير مقترن . . . إلى غير ذلك من سائر القواعد التى سلفت . قال فى هذا :

.....

= وما سِوَى الْمَفْرَدِ مِثْلَهُ جُعِلَ فِي الْحُكْمِ وَالشَّرْطِ حَيْثَا عَمِلَ
 ثم تعرض لاسم الفاعل العامل النصب مصرحاً بجواز نصب مفعوله ، أو جره مضافاً إليه . فإن
 نصب أكثر من مفعول جاز جر واحد ووجب نصب الباقي . قال :

وَانْصَبْ بِذِي الْأَعْمَالِ تِلْوَ ، وَاخْفِضْ وَهُوَ لِنَصْبٍ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي
 (« ذى الأعمال » : صاحب الأعمال ، أى : المستوفى شروط العمل ، وهو اسم الفاعل . « تلوا »
 تالياً - أى : المفعول به الذى يتلوه .) .

وبين بعد ذلك أن تابع الاسم المجرور على الوجه السالف يجوز فيه الجر ، ويجوز فيه النصب :
 وَاجْزُرْ أَوْ انْصَبْ تَابِعَ الَّذِي انْخَفَضَ كَمَبْتَغَى جَاهٍ وَمَالاً مِنْ نَهَضٍ
 والأصل : من نهض مبتغى جاه ومالا . فعطف كلمة : « مالا » على كلمة : « جاء » المجرورة
 بالإضافة ، ولكنها منصوبة باعتبارها مفعولاً به لاسم الفاعل فى لأصل قبل الإضافة .

زيادة وتفصيل :

١ - إذا كان اسم الفاعل - ومثله صيغ المبالغة - مقرونًا «بأل» لم يجز تقديم شيء من معمولاته عليه ، إلا شبه الجملة . لأن «أل» الداخلة عليه موصولة ، واسم الفاعل مع فاعله بمنزلة الصلة لها ؛ والصلة لا تتقدم هي ولا شيء منها ولا من معمولاتها على الموصول . إلا شبه الجملة ^(١) ؛ لأنه محل التساهل ؛ فيصح أن يقال : أنا لك المرافق ، ومعك الدائب ، أى : أنا المرافق لك - الدائب معك . . .

أما إن كان مجرداً منها فيجوز تقديم الم معمول ؛ مفعولاً كان أو غير مفعول ^(٢) إلا في بعض حالات ، فمثال التقديم الجائز : الحديقة - عطراً - فواحة . والأصل : الحديقة فواحة عطراً .

ومن الحالات التي لا يجوز فيها التقديم أن يكون اسم الفاعل مجروراً بالإضافة ، أو بحرف جر أصلي ، نحو : يروقي رسم مصور طيوراً - ألا تغضب من معذب الحيوان ؟ فلا يجوز : يروقي - طيوراً - رسم مصور . ألا تغضب - الحيوان - من معذب . بخلاف المجرور بحرف جر زائد ؛ فيجوز أن يتقدم عليه معموله ؛ نحو : ما العزيز - الهوان - بقابل . والأصل : ما العزيز بقابل الهوان .

وأجاز قوم تقديم الم معمول إن كان اسم الفاعل : «مضافاً إليه» ، و «المضاف» كلمة : «غير» أو : «حق» ، أو : «جيد» ، أو : مثل ، أو : أول ، نحو : (المنافق - الوعد - غير منجز) . (هذا - الأعداء - جيد قاهر ، أو : حق قاهر) ، والأصل : المنافق غير منجز الوعد . هذا جيد قاهر الأعداء ، أو : حق قاهر الأعداء . (شاعرنا دراً مثل الناظم) (العرب ضيفاً أول ناصر) . وهذا الرأي حسن ؛ لما فيه من تيسير . وأحسن منه براعة استخدامه في أنسب الأساليب له وأليق المواقف .

ويجوز أيضاً تقديم معموله على مبتدأ يكون اسم الفاعل خبراً له ، نحو : الضيوف أنت مصافح . والأصل : أنت مصافح الضيوف .

(١) راجع ج ١ ص ٢٧٦ م ٢٧ وسبقت الإشارة لهذا في هامش ص ٢٠٨ الوجه الرابع .

(٢) راجع هامش ص ٢٠٨ . الوجه الرابع .

ب - يجوز إعمال اسم الفاعل - أحياناً - وهو محذوف ؛ مثل : أعلياً
أنتَ مساعدُهُ ؟ والتقدير : أُمساعدُ علياً أنتَ مساعده ؟ فقد اشتغل اسم
الفاعل المذكور بضمير الاسم السابق ، واستغنى بنصبه عن نصب الاسم
السابق ؛ فلم يبق إلا أن يكون الناصب للاسم السابق عاملاً آخر ، محذوفاً ،
يفسره المذكور على الوجه المعروف في باب الاشتغال^(١) . ومثله أيضاً : أعلياً
أنتَ مساعدُ أخاه ، والتقدير : أُمساعدُ علياً أنتَ مساعد أخاه . ومثله في
كل ما سبق صيغ المبالغة .

ج - عرفنا أن اسم الفاعل يدل - غالباً - هو وصيغ المبالغة ، على
الحدوث وعدم الدوام ، وعدم اشتمال زمنه على الماضي ، وعرفنا طريقة صوغه ...
لكن قد يراد منه النصّ على الثبوت والدوام مع قيام قرينة تدل على هذا ،
فيصير صفة مشبهة^(٢) ، ويسمى باسمها - بالرغم من بقائه على صورته
الأصلية^(٣) ؛ إذ لا يصحّ تغييرها بسبب انتقاله . ويجرى عليه أحكامها ؛
فيجوز في السببي^(٤) بعده الرفع والنصب والجر ، نحو : هذا عابد طائع ،

(١) في هذا المثال - وأشباهه - نجد الاسم السابق منصوباً مع أن الضمير الراجع إليه مجرور .
لكنه مجرور في حكم المنصوب . لأن كلمة « مساعد » في حكم الفعل ، وتوحيها ملحوظ وإن لم
يكن ملفوظاً ؛ فالضمير هنا كالضمير في مثل : أعلياً مررت به - مجرور وهو في الحكم منصوب كما
سبق في باب الاشتغال ج ١ . (راجع شرح المفصل ج ٦ ص ٦٩) .

(٢) سيجيء في ص ٢٢٨ م ١٠٤ باب خاص بها يتضمن تعريفها ، وتفصيل أحكامها ،
والتغير في دلالة اسم الفاعل والصفة المشبهة .

(٣) كما سبق في ص ١٩٧ ويحيى في ص ٢٣٨ .

(٤) لا بد لكل اسم مشتق عامل ، من صاحب يقوم به معنى المشتق ، مثل محمد عالم - على
محسن ، الجو معتدل - فالكلمات : محمد - على - الجو - هي الصاحب الأصل الذي قام به
معنى المشتق قياماً مباشراً متصلاً بذاته ، وقد يقوم المعنى بشئ آخر يتصل بالصاحب الأصل بنوع
اتصال ، ويرتبط به من بعض النواحي ، كأن نقول : محمد عالم أبوه - على محسن أخوه - الجو معتدل
حرارته ، فالأب والأخ والحرارة . . . ليست الصاحب الأصل للوصف المشتق ؛ وإنما ترتبط معه
برابط يجمع بينهما كالأبوة ، والأخوة ، والتبعية في أمر ما . هذا الرابط يسمى : السببي . ولا بد فيه من
ضمير يعود على الأصل . وقد تقوم « أل » خلفاً عن الضمير في مذهب الكوفيين - كما سيجيء في
ص ٢١٨ وفي رقم ٣ من هامش ص ٢٢٤ وفي رقم ٢ من هامش ص ٢٥٤ .

وقد اشترطوا وجوب السببية في مرفوع اسم الفاعل إذا جرى اسم الفاعل على موصوف ؛ نحو :
الرجل صادق أبوه كما سيجيء في هامش ص ٢٣٥ .

مرتفع الحبهة ، طاهر القلب ، ناصع صفحة ؛ فيجوز في السبى هنا ، (وهو : الحبهة - القلب - صفحة) الرفع على أنه فاعل للصفة المشبهة . والجر على اعتباره مضافاً إليه ، والنصب على أنه شبيه بالمفعول به وليس مفعولاً به ^(١) ، إن كان معرفة . . . فإن كان السبى نكرة - جاز نصبه على أنه تمييز ، أو على أنه شبيه بالمفعول به . ومقتضى ما سبق أن السبى المعرفة والنكرة يجوز فيه دائماً الرفع على الفاعلية ، والجر على الإضافة ؛ كما يجوز فيه النصب أيضاً ؛ ولكن المنصوب في حالة التعريف يعرب شبيهاً بالمفعول به . وفي حالة التنكير يعرب شبيهاً ، أو : تمييزاً .

د - لا يجوز إضافة اسم الفاعل إلى مرفوعه (سواء أكان فعله ثلاثياً أم غير ثلاثى ، لازماً أم متعدياً) . إلا إذا أريد منه الثبوت ، وقامت القرينة على هذا ؛ فيصير صفة مشبهة ، تجرى عليه كل أحكامها ، ومنها : أن يحكم عليه باللزوم فلا ينصب المفعول به الأصيل ولو كان فعله متعدياً ، وهذا على حسب البيان المشروح فيما سبق ^(٢) وفيما يلى :

اسم الفاعل الذى يقصد منه النص على الثبوت والدوام ، فيترك الحدوث ، وينتقل إلى معنى الصفة المشبهة ثلاثة أنواع (وكذا صيغة المبالغة وهذه لا تصاغ إلا من الثلاثى) .

أولها : نوع مأخوذ من الفعل اللازم - الثلاثى وغير الثلاثى - مثل : عال وشامخ . . . فى نحو : هذا على القامة ، شامخ الأنف . ومثل « تائب » فى قول الشاعر :

تباركت ؛ إني من عذابك خائفٌ وإني إليكم تائبُ النفسِ باخع ^(٣)

(١) لأن « الصفة المشبهة » الأصلية كما سبق البيان فى هامش ص ١٩٨ - كفعلها لا تنصب المفعول به ، لأنها تصاغ من مصدر فعل ثلاثى لازم . فلما كان السبى بعدها منصوباً ، ولا يصلح لإدخاله تحت نوع آخر من المنصوبات - أعربوه شبيهاً بالمفعول به إن كان معرفة ، ولم يعربوه مفعولاً به لأن المفعول به . لا بد أن يقع عليه أثر فعل الفاعل ، وهذا لا يقع عليه أثر الصفة المشبهة ، وهى بمنزلة الفعل فى هذه الحالة . ومن ثم لم يحملوه فى التسمية على المفعول به الذى ينصبه اسم الفاعل مع أن الصفة المشبهة إنما سميت باسمها لشبهها اسم الفاعل فى كثير من الأمور (وسيجىء بيان واف عن هذا كله فى بابها) . أما إن كان نكرة فيجوز نصبه على الشبه ، أو على التمييز .

(٢) فى هامش ص ١٩٧ . (٣) قائل لها حزناً .

ولا يكاد يوجد خلاف في جواز انتقال هذا النوع من حالة الحدوث إلى معنى الصفة المشبهة .

ثانيها : نوع مأخوذ من فعل متعد لمفعول به واحد . والراجع في هذا النوع جواز انتقاله إلى معنى الصفة المشبهة ، بشرط أن يكون اللبس مأمونا ؛ (وهو : التباس الإضافة للفاعل بالإضافة للمفعول به) . فإذا لم يؤمن اللبس لم تجز الإضافة ؛ كقولهم : فلان راحمُ الأبناء ، نافع الأعوان ، يريدون : أن أبناء راحمون وأعوانه نافعون . فإذا كان المقام مقام مدح الأبناء والأعوان — جاز ؛ للدلالة المقام على أن الإضافة للفاعل ؛ كصدورها ممن يرد على قول القائل : ليس أبناء فلان بمفطورين على الرحمة ، ولا أعوانه بمطبوعين على النفع ، أو من يرد على قول القائل : أبناء فلان قساة ، وأعوانه ضارون بسجيتهم . . . ففي هذا المثال وأشباهه مما يحذف فيه المفعول ويؤمن فيه اللبس لقريئة لفظية ، أو معنوية ، يجوز في السببي — ككلمة : « الأبناء » وكلمة : « الأعوان » — إما الرفع ؛ على أنه فاعل للصفة المشبهة (وهي : راحم — نافع) ، وإما النصب ، على أنه شبيه بالمفعول به ، وليس تمييزاً إن كان معرفة ، كما في المثال . وإما الجر ، على أنه مضاف إليه . وهذه الأوجه الإعرابية الثلاثة هي التي تجرى على معمول الصفة المشبهة الأصلية^(١) ، كالتي في مثل : فلان جميل الوجه ، حسن الهيئة ، حلو الحديث . ومن أمثلة هذا النوع .

ما الراحِمُ القلبِ ظَلّامًا وإن ظَلِمًا ولا الكريمُ بمنّاعٍ وإن حرِّما
وفي هذا النوع يجوز الإضافة إلى المرفوع مع ذكر المنصوب وإعرابه

(١) لا يقال في مثل هذا النوع : إن فعله متعد في أصله ؛ فكيف يصح تحويله إلى صفة مشبهة ، وهي لا تصاغ إلا من الثلاثي اللازم كما سبق ؟

فقد أجابوا أن المراد بالزوم إما الزوم : « الأصل » (بأن يكون الفعل موضوعاً في أصله لازماً) وإما الزوم : « التنزيلى أو الحكى » (بأن يحذف مفعول الفعل المتعدى حذفاً غالباً في بعض حالاته كالتى هنا) وإما الزوم : « التحويل » (بأن يكون الفعل متعدياً ولكنه يحول إلى صيغة « فعل » — بضم العين — وهي صيغة لازمة ؛ لغرض معين كالمذبح أم الذم) ونتيجة الثلاثة واحدة ؛ هي أن التعدى غير معتبر هنا . فلا تنصب الصفة المشبهة المفعول به الأصل كما ينصبه فعلها حين تكون متقبولة عن اسم الفاعل ولكنها قد تنصبه على « أنه شبيه بالمفعول به » ، وليس مفعولاً به — كما سبق الإيضاح في ص ١٩٨ وستجىء إشارة لهذا في ص ٢٥٠ .

« شبيهاً بالمفعول به » على الرأي الأرجح ، لا مفعولاً به أصيلاً ، مثل : فلان راحمُ الأبناء الناسَ ، ونافعُ الأعوان أفراداً كثيرة . فكلمتا « الناس » و « أفراداً » شبيهتان بالمفعول به . ولا داعى لمنع المنصوب في هذا النوع ؛ بحجة أن منصوب الصفة المشبهة لا يزيد على واحد كما قرره النحاة . وقرارهم حقٌ ؛ فنصوبها لا يزيد على واحد . والذي في المثال السابق — ونظائره — لم يزد على واحد . ولكن المانعين يتوهمون أن الواحد يشمل المضاف إليه بعد الصفة المشبهة ، لأن هذا المضاف إليه يجوز نصبه على التشبيه بالمفعول به قبل إضافته ، فاعتبروه بمنزلة المفعول به . برغم أنه « مضاف إليه » مجرور ، وينتو على هذا عدم صحة منصوب آخر معه ؛ لثلاثاً يزيد منصوب الصفة المشبهة على واحد .

قال « الصبان » في هذا الموضع : لا داعى للأخذ بالوهم السابق ، ولا بما يترتب عليه . فالصحيح عنده في هذه الصورة وأشباهاها جواز الإضافة إلى المرفوع مع ذكر المنصوب الواحد بعده .
وفي رأيه تيسير ، واستبعاد لشرط أن يكون الفعل محذوف المفعول به — كما اشترطه بعضهم — .

ثالثها : نوع مأخوذ من فعل متعد لمفعولين ، أو ثلاثة : نحو : أنا ظانٌ رفيقاً قادمًا ، ومُخبِرُ الأصدقاء السرورَ شاملاً بقدمه . ولا يكاد يوجد كبير خلاف في منع انتقال هذا النوع إلى معنى الصفة المشبهة ؛ لأن الوصف سينصب مفعولين أو أكثر كفعله ، ومنصوب الصفة المشبهة لا يزيد على واحد على الوجه الذى أوضحناه في النوع السالف . . .

هذا ، ولأكثر النحاة فلسفة خيالية فيما تقدم ؛ فهم يقولون ^(١) : إن إضافة اسم الفاعل إلى مرفوعه تم على الصورة السابقة في ثلاث مراحل مرتبة :
أولها : تحويل الإسناد عن المرفوع إلى ضمير الموصوف .
وثانيها : نصب المرفوع بعد ذلك على التشبيه بالمفعول به .
وثالثها : جره على الإضافة .

(١) كما سيجيء في « ب » ص ٢٥٨ في الصفة المشبهة .

ففي مثل : الطبيب رائفُ القلب ، يكون الأصل : الطبيب رائفُ قلبه ؛
 — برفع كلمة : « قلب » — ثم يَتَحَوَّلُ الإسناد عن المرفوع السببي^(١) ، وينتقل
 إلى الضمير المضاف إليه ، وهو : « الهاء » ويستتر هذا الضمير في الوصف :
 « رائف » ويعَوِّضُ منه « أل » في رأى الكوفيين ، ويُنْصَبُ المرفوع الذى
 تحول عنه الإسناد ؛ لأنه صار بعد تحويل الإسناد عنه أشبه بالفضلة ؛
 بسبب استغناء الوصف عنه بضمير الموصوف ؛ فينصب مثلها ويصير :
 رائفُ القلب . ثم يجر بالإضافة ؛ فراراً من القبح البادى فى إجراء الوصف
 اللازم أو ما يشبهه مجرى المتعدى . (والمراد بما يشبهه^(٢) : الوصف المتعدى لمفعول
 واحد ، ومفعوله محذوف) . فيصير : رائفُ القلب .

ويقولون فى تعليل هذه المراحل الثلاث المُتَّخِيلة : إنه لا يصح إضافة
 الوصف لمرفوعه مباشرة ؛ لأنه عَيْنُهُ فى المعنى ؛ فيلزم إضافة الشيء إلى
 نفسه^(٣) ، ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه ، فلم يبق طريق إلى إضافته
 لمرفوعه إلا ذلك الطريق الذى وضحنا مراحلهُ . ويستدلون بكثير من الأمثلة
 الماثورة تؤيد^(٤) رأيهم .

وكل هذا كلام افتراضى ؛ لا تعرفه طوائف العرب ؛ أصحاب اللغة ،
 ومرجعها الأولُ الصحيح . فإغفاله خير ، ولن يترتب عليه ضرر .
 هـ — لا تجيءُ صيغةُ المبالغة إلا من مصدر فعل قابل للزيادة ، فلا يقال :
 مَوَاتٌ ولا قَتَالٌ ، فى شخص مات أو قتل ، إذ لا تفاوت فى الموت والقتل .

(١) كما أشرنا فى هامش ص ٢٠٨ و ٢٣٨ .

(٢) انظر هامش ص ٢١٦ .

(٣) وهذه حجة ضعيفة بعد ما تقدم فى ص ٤٢ وما بعدها من جواز هذه الإضافة .

(٤) سنعرض بعضها فى ص ٢٣١ ونزيد الأمر وضوحاً عند الكلام عليه فى الصفة المشبهة

المسألة ١٠٣ :

اسم المفعول - تعريفه :

اسم مشتق، يدل على معنى مجرد ، غير دائم^(١)، وعلى الذى وقع عليه هذا المعنى. فلا بد أن يدل على الأمرين معا^(٢)، وهما: المعنى المجرد، وصاحبه الذى وقع عليه. مثل كلمة : « محفَوظ » ، و « : « مصروع » فى قولهم : العادل محفَوظ برعاية ربه ، والباغى مصروع بجناية بغيه : « فمحفوظ » تدل على الأمرين ؛ المعنى المجرد ، (أى : الحفظ) والذات التى وقع عليها الحفظ . وكذلك « مصروع » تدل على الأمرين أيضاً ؛ المعنى المجرد ؛ ، (أى : الصَّرْع) ، والذات التى وقع عليها . وهكذا . . .
صوغه^(٣) :

١ - يصاغ قياساً على وزن : « مفعول » من مصدر الماضى الثلاثى المتصرف^(٤) مثل : « محفَوظ » من « حَفِظَ » و « مصروع » من « صَرَعَ »

(١) أى : لا يلزم صاحبه.

(٢) يمكن استجلاء المراد من بعض ألفاظ التعريف على ضوء ما سبق فى تعريف اسم الفاعل

ص ١٩٥ .

(٣) أشرنا فى هامش ص ١٩٦ إلى أن ابن مالك وضع فى « ألفيته » ؛ باين ؛ أحدها عنوانه : « إعمال اسم الفاعل » ، ولكنه ضمنه إعمال اسم الفاعل واسم المفعول معاً ، فهو باب ينطوي على إعمالها . وقد مر شرح أبياته فى مناسباتها الخاصة ابتداء من ص ٢٠٤ ، وثانيهما عنوانه : « أبنية أسماء الفاعلين ، والمفعولين والصفات المشبهة بها » وسيمضى شرح أبياته فى مناسباتها ابتداء من ص ٢٣٥ . وفصل بين البابين بآخر عنوانه : « أبنية المصادر » وقد ارتضى هذا الترتيب لحكمه رأها ، قد تكون - كما يقول بعض النحاة - الرغبة فى مولاة مواضع الإعمال للمصدر وللمشتقات ، حتى إذا فرغ من الكلام على شؤون الإعمال لهذه العوامل الاسمية التى بينها كثير من الترابط والتشابه - انتقل للكلام على أبنيتها وصيغها . وقد سبق أن أشرنا أننا لا نرتضى هذا الترتيب ؛ لما فيه من توزيع الأحكام والصيغ على باين مستقلين ومنفصلين عن الإعمال ؛ إذ الأنسب تعريف كل عامل مع ذكر صيغه وأحكامه فى باب واحد .
(٤) أما الماضى الجامد فليس له مصدر ، ولا اسم مفعول ، ولا اسم فاعل ، ولا صفة مشبهة ، ولا غيرها من المشتقات . . .

و « معلوم » من « علم » ، ومجهول من جهل و « معروف » ، من عرف .
ومثل محمود ، من حمّد في قول الشاعر :

لعلّ عَتَبَكَ محمودٌ عواقبهُ وربما صَحَّتْ الأجسامُ بالعللِ

ب - ويصاغ قياساً من مصدر الماضي غير الثلاثي بالإتيان بمضارعه
وقلب أوله ميماً مضمومة مع فتح ما قبل الآخر .

فللاصول إلى اسم المفعول من : « سَارَعَ » نجىء بمضارعه : « يسارع » ،
ثم ندخل عليه التّغيير السالف ؛ فيكون اسم المفعول : « مُسَارِع » ، نحو :
الخير مسارعٌ إليك . واسم المفعول من : « هَدَمَ » هو : مَهْدَمٌ ؛ نحو :
صرحُ البغي مهْدَمٌ . وهكذا : استخرج - يستخرج - مستخرج ، نحو :
المستخرج من النّفط في بلادنا يكفي حاجتنا . وكقول أئى تمام في وصف
قصائده :

مُنَزَّهَةٌ عن السَّرَقِ المُوَرَّى ^(١) مَكْرَمَةٌ عن المعنى المُعَاد

(١) السرق المورى : السرق التى يخفيها السارق .

زيادة وتفصيل :

١ - فتح الحرف الذى قبل الآخر قد يكون ظاهراً كالأمثلة السالفة ، وقد يكون مقدرًا ؛ مثل : مُسْتَعَان - منقاد . . . أصلهما : مُسْتَعَوْن - مُنْقَوَد . . . قلبت الواو ألفاً بعد فتح ما قبلها بنقل حركتها إليه ؛ تطبيقاً لقاعدة صرفية .

ب - إذا كان اسم المفعول مؤنثاً وجب زيادة تاء التأنيث فى آخره ؛ كما فى بيت أبى تمام السابق .

ج - قد وردت صيغ سماعية تؤدى ما يؤديه اسم المفعول المصوغ من مصدر الثلاثى وليست على وزنه ؛ فهى نائية عن صيغة « مفعول » فى الدلالة على الذات والمعنى . ومن تلك الصيغ : « فَعِيل » ، بمعنى : مفعول ؛ نحو : كحيل : بمعنى : مكحول . و « فَعِل » ؛ كذبح ؛ بمعنى : مذبح . و « فَعَّل » ؛ كقَنَّص بمعنى : مقنوص . و « فَعَّلَ » ؛ كعُرفَ ، ومُضْعَ ، وأُكَلَّ ، بمعنى : مغروقة ، وممضوعة ، ومأكولة . . . وهذه الصيغ وأمثالها غير مقيسة ، ولكن هل تعمل عمل اسم المفعول كما تؤدى معناه ؟

الأحسن الأخذ بالرأى القائل : إنها تعمل عمله - بشروطه - فترفع نائب فاعل حتماً ، وقد تنصب مفعولاً به - أو أكثر - إن كان فعلها المبني للمجهول كذلك ؛ فحكمها حكم فعلها المبني للمجهول . وفى هذا رأى توسعة لمن شاء اتباعه ^(١) .
غير أن حكماً سيجىء ^(٢) لا يسرى عليها ؛ هو أن اسم المفعول يجوز أن يضاف لمرفوعه بشرط أن تكون صيغته أصلية ^(٣) ؛ فإن كانت نائية عن الأصلية - كفعيل ؛ بمعنى : مفعول ، وغيرها مما سبق - فلا تضاف لمرفوعها .

(١) سيجىء كلام ابن مالك على صياغة اسم المفعول ، وعلى صيغة : « فَعِل » فى الباب الثانى الذى خصه بأبنية لمشتقات ص ٢٣٥ وما بعدها .
(٢) فى ص ٢٢٢ .

(٣) هى التى تكون من الثلاثى على وزن : « مفعول » ، ومن غير الثلاثى على وزن المضارع بعد إبدال أوله ميماً مضمومة مع فتح الحرف الذى قبل الآخر .

إعماله :

يجرى على اسم المفعول كل ما يجرى على اسم الفاعل من الاقتران « بآل » وعدم الاقتران بها ، ومن الشروط اللازمة لعمله و . . .
 فإن كان مقرونًا « بآل » عمِل مطلقًا ، (بغير اشتراط شئ) . وإن لم يكن مقترنًا بها وجب تحقق كل الشروط التي سبقت لإعمال اسم الفاعل ^(١) ؛ وفي مقدمتها : الاعتماد ، وعدم التصغير ، وأن يكون بمعنى الحال ، أو الاستقبال ، أو الاستمرار التجددى . فإذا استوفى شروط الإعمال كلها عمِل ما يعمل مضرعه المبني للمجهول ؛ فيحتاج - وجوبًا - لنائب فاعل مثله ، ويكتفى بنائب فاعله إن كان مضرعه مكفياً بنائب الفاعل ^(٢) . نحو : يُساعدُ القوىُ زميله - يُساعدُ الزميلُ - هل القوىُ مساعدُ زميله . ولما سبق يمكن أن يحل محلَّ اسم المفعول مضارع بمعناه مبنى للمجهول .

وإذا كان مضارعه ناصبًا مفعولين ثم حذف فاعله فإن أحد المفعولين ينوب عنه ، ويصير مرفوعًا مثله ، ويبقى المفعول الآخر على حاله منصوبًا ؛ وكذلك اسم المفعول نحو : ظنَّ الرجلُ العومَ نافعًا - يُظنُّ العومُ نافعًا - هل المظنونُ العومُ نافعًا ؟ . . .

وإن كان فعله متعديًا لثلاثة ثم حذف فاعله وناب أحد المفعولات عنه صار مرفوعًا مثله . ووجب نصب ما عداه ؛ وكذلك الشأن في اسم المفعول نحو : تُخبِّرُ المراقِدُ الطيارينَ الجوَّ هادئًا - يُخبِّرُ الطيارونَ الجوَّ هادئًا - هل المخبِّرُ الطيارونَ الجوَّ هادئًا ؟

ويجوز - بقليل - في الأحوال السابقة كلها أن يضاف اسم المفعول إلى نائب فاعله الظاهر ؛ بشرط أن تكون صيغة اسم المفعول أصلية ^(٣) فيصير نائب الفاعل

(١) ص ٢٠٢ .

(٢) وهذا يتحقق حين يكون المضارع من الأفعال التي تنصب مفعولا به واحداً قبل بنائه للمجهول ، وقد حذف فاعله ، وقام المفعول به الواحد مقامه ، وناب عنه ؛ وصار مرفوعاً ، ولم يبق ، في الكلام مفعول به آخر .
 (٣) شرحناها في رقم ٣ من هامش الصفحة السالفة .

مضافاً إليه ، مجرور اللفظ ، ولكنه مرفوع المحل ؛ مراعاة لأصله ؛^(١) نحو :
 إن القوى مُسَاعِدُ الزميل ، يشيع مظنونُ العوم نافعاً — أمخَبَرُ الطيارين
 الجوَّ هادئاً مسروراً ؟ . فإن لم تكن صيغته أصلية امتنع أن يضاف لمرفوعه .
 وإذا جاء تابع لهذا المضاف إليه جاز جره مراعاة للفظ المضاف إليه ،
 أو رفعه ؛ مراعاة لأصله ؛ نحو : إن القوى مُسَاعِدُ الزميلِ والزميلةُ — يشيع
 مظنونُ العومِ البارِعُ نافعاً — أمخَبَرُ الطيارين المسافرين — أو المسافرون —
 الجوَّ هادئاً مسروراً ؟ يجرّ التابع أو رفعه في كل ذلك وأشباهه .

ما سبق حين يكون مضارعه متعدياً . فإن كان لازماً قد حذف فاعله وناب
 عنه شيء آخر غير المفعول به (كالظرف ، أو الجار مع مجروره . أو المصدر...) .
 فإن اسم المفعول يكون لازماً أيضاً ، ويحتاج لنائب فاعل من هذه الأشياء
 الصالحة للنياحة عند عدم وجود المفعول به ، نحو : اعتكف المريض في الغرفة ،
 يُعتكف في الغرفة ، هل الغرفة مُعتكفٌ فيها ؟ — اتسع المجالُ أمام المخلص —
 يُتسعُ أمامُ المخلص — هل المُتسعُ أمامُ المخلص ؟...^(٢) .

هذا ، واسم المفعول حين يضاف إلى مرفوعه — نحو : الغرفة مفتوحة النوافذِ
 والأصل : مفتوحة نوافذُها — يظل مع إضافته لمرفوعه دالاً على الحدوث . كما كان

(١) هذا الحكم مأخوذ من كلام ابن مالك الآتي : حيث يقول :

وكلُّ ما قُرِّرَ لِاسْمٍ فاعِلٍ يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ بِلاَ تَفَاضُلٍ

(٢) فيما سبق من الكلام على اسم المفعول ، وأنه يجري عليه ما يجري على اسم الفاعل ، وأنه
 كالمضارع المبني للمجهول في أنه يرفع نائب فاعل ، لا فاعلاً يقول ابن مالك في الباب الذي عنوانه :
 «إعمال اسم الفاعل» وضمنه إعمال اسم المفعول — كما سبق في هامش ١٩٦ وفي ص ٢١٩ —

وكلُّ ما قُرِّرَ لِاسْمٍ فاعِلٍ يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ بِلاَ تَفَاضُلٍ

فهو كِفْعِلٍ صِيغَ لِلْمَفْعُولِ فِي مَعْنَاهُ ؛ كَالْمُعْطَى كِفَافاً يَكْتَفَى

(بلا تفاضل ، أي : بلا زيادة في أحدهما على الآخر) . وإعراب المعطى كفافاً يكتفى :
 «المعطى» : مبتدأ و «أل» فيه موصولة يعود عليها الضمير الذي في كلمة : «معطى» ،
 وهذا الضمير نائب الفاعل ، وأصله المفعول الأول لكلمة : «معطى» ، و «كفافاً» المفعول
 الثاني . «يكتفى» هذه الجملة المضارعية خير المبتدأ .

قبل الإضافة إليه ^(١) - وهذا قليل - إلا إن قامت قرينة تدل على أن المراد منه الثبوت والملازمة الدائمة، فيصير صفة مُشبهة؛ لما أوضحناه من أن اسم المفعول يدل على معنى حادث غير دائم الملازمة لصاحبه، أى: يدل على الحدوث الذى لا يشمل الماضى ولا الاستمرار. فإن قُصد به النصّ على الثبوت والدوام - مع قيام قرينة تدل على هذا - صار صفة مُشبهة ^(٢)؛ فيسمى باسمها، ويخضع لأحكامها؛ بالرغم من بقاءه على صورته الأصلية؛ إذ لا يصح تغيير صورته بسبب انتقال معناه إلى معنى آخر.

والكثير الغالب فى اسم المفعول عدم إضافته إلى مرفوعه إلا إذا أُريد تحويله إلى الصفة المشبهة، ليدل مثلها على معنى ثابت دائم، لا حادث؛ وبشرط وجود القرينة التى تدل على ثبوته ودوامه. فالسبب ^(٣) الواقع بعده يجوز فيه الرفع على اعتباره: «فاعلاً» - لا نائب فاعل - للصفة المشبهة التى جاءت على صورة اسم المفعول، ويجوز فيه النصب على اعتباره «شبيهاً بالمفعول به» إن كان معرفة، و«تمييزاً» أو شبيهاً بالمفعول به إن كان نكرة، ويجوز فيه الجر على اعتباره مضافاً إليه، ففى مثل: أنت مرّموق المكانة، مسموع الكلمة؛ مُحَصَّنٌ خَلَقًا، مكَمَّلٌ علماً - يجوز فى الكلمات: (المكانة - الكلمة - خلقاً - علماً) الرفع على اعتبارها فاعلاً للصفة المشبهة، ويجوز فيها الجر؛ لاعتبارها مضافاً إليه، ويجوز فيها النصب؛ إما على التشبيه بالمفعول به إن كانت معرفة، وإما على التمييز أو على التشبيه بالمفعول به إن كانت نكرة. ولا مناص من قيام قرينة تدل على أن المراد من الصيغة هو الصفة المشبهة وليس اسم المفعول.

أما إذا أضيف اسم المفعول لمرفوعه بغير إرادة تحويله إلى الصفة المشبهة أو بغير القرينة الدالة على إفادة الدوام - وهذه الإضافة قليلة جائزة - فإنه يظل

(١) وهذه الإضافة مع الدلالة على الحدوث قليلة - كما سيجىء - وهى مع قلبها جائزة. لكنها لا تسائر الكثير من الأساليب الفصيحة المأثورة.

(٢) يحسن الاستئناس فيما يأتى بنظيره السابق فى اسم الفاعل ٢١٤ فكلاهما موضح للآخر.

(٣) أوضحنا السبب فى رقم ٤ من هامش ص ٢١٤ وفى ص ٢١٨ و ٢٥٣ بما ملخصه: أنه الذى

ليس أجنياً من الموصوف: فيشمل ما يحوى ضمير الموصوف لفظاً؛ نحو: الوالد مسموعة كلمته. أو تقديرًا، نحو: الوالد مسموع الكلمة أى: مسموع الكلمة منه. وقيل إن «أل» خلف عن الضمير؛ تبعاً لرأى الكوفيين.

محتفظاً باسمه وبكل الأحكام الخاصة به ، وقد عرفناها .

ولا بد في اسم المفعول الذي يصير صفة مشبهة من أن يظل على صيغته الأصلية التي أوضحناها ، لا الصيغة التي تنوب عليها ، وأن يكون فعله — في أصله — متعدياً لمفعول واحد ؛ ليكون هذا المفعول الواحد هو السببي الذي يصح في إعرابه الأوجه الثلاثة السالفة ؛ كالمثال السابق ؛ وكقولهم : لا ينقضى يوم لا أراك فيه إلا علمت أنه مبتورُ القدرِ ، منحوسُ الحظِّ (١) .

فإن كان فعله لازماً لم يصح أن يصاغ منه اسم المفعول الصالح للانتقال إلى الصفة المشبهة . وكذلك إن كان فعله متعدياً لأكثر من واحد ؛ فإنه — في الرأي الشائع — لا يصلح (٢) ؛ سواء أذكر مع السببي مفعول آخر أم لم يذكر ؛ ومن الأمثلة لما سبق ما ورد عنهم في رفع السببي على الفاعلية : بثوب ، ودينار ، وشاة ، ودرهم . فهل أنت مرفوع بما ها هنا رأس (٣) ؟ فكلمة : « رأس » فاعل للصفة المشبهة التي هي كلمة مرفوع .

وفي النصب على التشبيه بالمفعول به : لو صُنَّتْ طرفك لم تُرْعَ بصفتها لما بدت مَجْلُوءَةً وَجَنَاتِهَا (٤)

(١) تَحَسَّ السَّعْدَ الحَظَّ . جفاه وتركه .

(٢) حجة المانعين هوما سبق مفصلاً في ص ٢١٧ وفيها الرد عليهم ، ومنه يفهم أنه لا مانع أن يكون الفعل متعدياً لاثنتين فقط ، يكون أحدهما السببي المجرور ، ويبقى الآخر منصوباً ؛ على اعتباره شبيهاً بالمفعول به ، لا مفعولاً به أصيلاً .

(٣) ورد البيت بهذا النص في باب : «الصفة المشبهة» ببعض المراجع النحوية ؛ كالتصريح والجمع . ولكنه ورد بنص آخر في الجزء الأول من كتاب : «معاني القرآن» للفراء — سورة البقرة ص ٥٢ ، قال :

فَأَبْلَغُ أَبَا يَحْيَى إِذَا مَا لَقِيْتَهُ عَلَى الْعَيْسِ فِي أَبَاطِهَا عَرَقٌ يَبْسُ
بَانَ السُّلَامَى الَّذِي بَضْرِيَّةٌ أَمِيرُ الْحِمَى قَدْ بَاعَ حَقِّي بَنِي عَبَسْ
بثوب ، ودينار ، وشاة ، ودرهم . فهل هو مرفوع بما ها هنا رأس ؟

العرق اليبس : الجفاف — السلامي : رجل منسوب إلى موضع بنجد ، يقال له : سلام — ضرية : قرية نجدية في طريق القادمين من البصرة إلى مكة . — وكلمة : «عيس» مجرورة ، مع أن السين في آخر أبيات القصيدة كلها مرفوعة . وهذه الخالفة عيب في الشعر يسمى — الإقواء .

(٤) الدليل على النصب أن الأنسب أن تكون منصوبة بالكسرة لتساير آخر الشطر الأول الذي وقعت فيه كلمة : « صفاتها » منصوبة بالكسرة .

وفي الجذر :

تَمَسَّنِي لِقَائِي الْجَوْنَ^(١) مغرورٌ بنفسه
فلما رأني ارتناعَ ثُمَّتَ^(٢) عَرَدًا^(٣)
وهكذا و . . . (٤) .

(١) من معاني « الجون » في اللغة : الأبيض أو الأسود . وهو هنا : اسم رجل .

(٢) بمعنى : « ثم » حرف عطف ، والتاء للتأنيث .

(٣) فر هربا .

(٤) فيما سبق من إضافة اسم المفعول لمرفوعه يقول ابن مالك من غير تفصيل :

«قَدْ يَضَافُ ذَا إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِعٍ مَعْنَى ؛ كَمَحْمُودِ الْمَقَاصِدِ الْوَرَعِ

يشير بكلمة « ذا » إلى اسم المفعول لاتجاه الكلام السابق إليه . وأصل مثال الناظم : الورع محمود مقاصده ، لحقه ما ذكرناه في الزيادة التالية .

زيادة وتفصيل :

يضاف اسم المفعول إلى مرفوعه ولكن بالطريقة التي ارتضوها ، وقد شرحناها وافية في إضافة اسم الفاعل لمرفوعه^(١) ، أى : بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير الموصوف ، ثم نصبه على التشبيه بالمفعول به ، ثم جره على الإضافة بعد ذلك ، كمثال الناظم ، وهو محمود المقاصد الورع . فأصله : الورع محمودٌ مقاصدُهُ فكلمة : « مقاصده » مرفوعة على النيابة « لمحمودة » ثم صار : الورع محمودٌ « المقاصد » بالنصب ؛ ثم صار : محمود المقاصد ، بالجر .

والسبب عندهم : ما تقدم من أن الوصف هو عين مرفوعه في المعنى ؛ فلو أضيف إليه من غير تحويل لزم إضافة الشيء إلى نفسه من غير مسوغ — وهي غير صحيحة . ولا يصح حذفه ؛ لعدم الاستغناء عنه . فلا طريق إلى إضافته إلا بتحويل الإسناد عنه إلى ضمير يعود إلى الموصوف ، ثم يُنصب السبب لصيرورته فضلة حينئذ ؛ بسبب استغناء الوصف بالضمير ، ثم يجر ، فراراً من قبح إجراء وصف المتعدى لواحد مجرى وصف المتعدى لاثنتين^(٢) ...

وقد قلنا إن هذه الأمور الثلاثة بترتيبها السابق فلسفة خيالية يرددها كثير من النحاة ؛ كصاحب التصريح ، وعنه أخذ الصبان . ولا شيء منها يعرفه العربي الأصيل ، فليس في إهمالها إساءة .

(١) ص ٢١٧ .

(٢) من المفيد الرجوع إلى ص ٢١٧ .

المسألة ١٠٤ :

(١) الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى لواحد

تعريفها :

نسوق الأمثلة التالية لكشف دلالتها ، وإيضاح ما في معناها من دقة :
سئل أحد الأدباء القُدَامَى أن يصف « أبا نُؤَاس » ؛ فكان مما قال :
« عرفته جميلَ الصورةِ ، أبيضَ اللونِ ، حسنَ العينينِ والمَضْحَكِ ،
حُلُوَ الابتسامةِ ، مَسْنُونَ الوجهِ (٢) ، ملتفَّ الأعضاءِ ، بين الطويلِ والقصيرِ ،
جيدَ البيانِ ، عذبَ الألفاظِ و . . . » .

في هذا الوصف كثير مما يسمى : « صفة مشبهة » ؛ مثل جميل — أبيض — حسن — حلو . . . و . . . فما الذى تدل عليه كل كلمة من هذه الكلمات ، ونظائرها ؟

لنأخذ مثلاً كلمة : « جميل » فإنها اسم مشتق ، يَدُلُّ على أربعة أمور مجتمعة :

أولها — المعنى المجرد الذى يُسَمَّى : « الوصف » ، أو : « الصفة » . وهو هنا : الجمال .

ثانيها — الشخص ، أو غيره من الأشياء التى لا يقوم المعنى المجرد إلا بها ، ولا يتحقق وجوده إلا فيها . وإن شئت فقل : هو الموصوف الذى يتصف بهذا الوصف ، (الصفة) ، ولا يمكن أن يوجد الوصف مستقلاً بنفسه بغير موصوفه . والمراد به فى المثال : الشخص الذى ننسب له الجمال ، ونصيفه به .

(١) فى ص ٢٤٠ و ٢٤٥ سبب هذه التسمية .

(٢) وجه مسنون : أملس جميل .

ثالثها - ثبوت هذا المعنى المجرد (الوصف ، أو : الصفة) لصاحبه في كل الأزمنة ثبوتاً عاماً ؛ أى : تحققه ووقوعه شاملاً الأزمنة المختلفة ؛ فلا يختص بزمان دون آخر ، ولا يقتصر على الماضي وحده ، ولا على الحال وحده ، ولا على المستقبل كذلك ، ولا يقتصر على زمنَيْن دون انضمام الثالث إليهما ؛ فلا بد أن يشمل الأزمنة الثلاثة ؛ وأن يصاحب موصوفه فيها . فوصف شخص بالجمال ، على الوجه الوارد في العبارة السابقة ، معناه أنه جميل في ماضيه . وفي حاضره ، وفي مستقبله . (ولهذا نتيجة حتمية تجيء في الأمر الرابع التالى) .

رابعها : ملازمة ذلك الثبوت المعنوى العام ، للموصوف ، لأنه - كما أوضحناه - يقتضى أن يكون المعنى المجرد ، الثابت وقوعه وتحقيقه ، ليس أمراً حادثاً الآن ، ولا طارئاً جديداً ينقضى بعد زمن قصير . وإنما هو أمر دائم مُلَازِمٌ صاحبه (الموصوف) طول حياته ، أو أطول مدة فيها حتى يكاد يكون بمنزلة الدائم^(١) ، إذ ليس بمقول أن يصحبه في ماضيه وحاضره ومستقبله من غير أن يكون ملازماً له ، أو كالمُلازم^(٢) ؛ فالجمال - مثلاً - لا يفارق صاحبه ، وإن فارقه^(٣) . فزمن المفارقة أقصر من زمن الملازمة الطويلة التى هى بالدوام أشبه . ومن ثمَّ كان هذا الأمر الرابع نتيجة للثالث^(٤) .

فكلمة : « جميل » ، في الكلام السالف - وأشباهه - تدلّ على :

(١) ويشبهها في هذا الدوام والاستمرار « أفل التفضيل » - كما سبق في هامش ص ١٩٥

وكما سيجىء في بابه . ص ٣٢٣

(٢) يدخل في حكم الملازمة بعض الأوصاف التى لا تفارق صاحبها ولكن آثارها لا تظهر إلا في مناسبات خاصة بها فهي مما يطرأ ، ويزول ، ثم يتجدد . . . وهكذا . ومن هذا النوع كثير من العادات والسجايا ؛ كالفرح ، والغضب ، والشبع ؛ نحو : فلان فرح أو : غضوب ، أو شبعان . . . فهذه صفات تظهر في مناسباتها - كما سيجىء في الأمر الأول من ص ٣٣٢ وفى الثالث من ص ٢٥٠

(٣) تكون هذه المفارقة لسبب طارئ مؤقت - فى الغالب - كرض ، أو خوف ، أو شيخوخة .

(٤) ولا بد من النص على هذا الأمر الرابع ؛ إذ لا يلزم من حصول الأمر الثالث وتحقيقه أنه يلازم صاحبه ، فن الممكن حصول الأمر في الماضي وفى الحال وفى المستقبل من غير أن يلازم صاحبه في كل حالة ؛ ومن الممكن أن يقع فيها كلها مجتمعة من غير أن يستمر في المستقبل .

- (١) معنى مجرد (أى : على وصف ، أو : صفة) .
 (٢) وعلى صاحبه الموصوف به .
 (٣) وعلى ثبوت ذلك المعنى له . وتحققه ثبوتاً زمنياً عاماً .
 (٤) وعلى دوام الملازمة أو ما يشبه الدوام^(١) .
 والناطق بتلك الكلمة إنما يُريد الأمور الأربعة مجتمعة ، إن كان خبيراً بدلالة الألفاظ .

ومثل هذا يقال في كلمة : « أبيض » ؛ فهي اسم مشتق يدل على ما يأتي :

- (١) معنى مجرد (أى : وصف ، أو : صفة) ، هو : البياض .
 (٢) الشيء الذى لا يقوم ولا يتحقق المعنى المجرد إلا بوجوده فيه ، أو : الموصوف الذى يراد وصفه بصفة : « البياض » ، وهو هنا الشخص ، الذى نريد أن ننسب له تلك الصفة ؛ ونصفه بها .
 (٣) أن ذلك المعنى المجرد (الوصف ، أو : الصفة) ، ثابت له متحقق في كل الأزمنة ثبوتاً عاماً ؛ فليس خاصاً بزمن من الثلاثة دون غيره ، أو بزمنين ؛ فالبياض ، يصاحب المتصف به في ماضيه ، وحاضره ، ومستقبله .
 (٤) أن هذا الثبوت العام يلزم صاحبه ، ولا يكاد يفارقه ، لأن مصاحبه إياه في الأزمنة الثلاثة تقتضى أن يكون ملازماً له أو في حكم الملازم ؛ برغم أنه قد يفارقه حيناً .

فالناطق بكلمة : « أبيض » في التركيب السابق — ونظائره — إنما يريد بها الدلالة على تلك الأمور الأربعة مجتمعة ، إن كان يفهم أسرار العربية ، ويجيد اختيار الألفاظ التى توضح تلك الأسرار .

وما يقال في كلمتى : « جميل » ، و « أبيض » — يقال فى : « حسن » وحلو ، . . . و . . . وأمثالهما . . .

من كل ما تقدم يتبين المراد من قول النحاة فى تعريف الصفة المشبهة

(١) إلا إن وجدت قرينة تمنع الدوام وشبهه كما سيجىء فى ص ٢٥٠ .

الأصيلة إنها: (اسم مشتق؛ يدل على ثبوت صفة لصاحبها^(١) ثبوتاً عاماً^(٢)). .

أنواعها ، وطريقة صوغ كل نوع :

الصفة المشبهة ثلاثة أنواع قياسية ؛ أولها وأكثرها : «الأصيل» ، وهو المشتق الذى يصاغ أول أمره من مصدر الفعل الثلاثى اللازم المتصرف ، ليدل على ثبوت صفة لصاحبها ثبوتاً عاماً وقد شرحناه بالأمثلة . ولهذا النوع أوزان وصيغ كثيرة خاصة به ، وسنذكر أشهر القياسى منها .
ثانيها : الملحق بالأصيل من غير تأويل ، - ويلى الأول فى الكثرة - وهو : «المشتق الذى يكون على الوزن الخاص باسم الفاعل أو باسم المفعول^(٣)» ، من غير أن يدل دلالتهم على المعنى الحادث وصاحبه ، وإنما يدل - بقرينة - على أن المعنى ثابت لصاحبه ثبوتاً عاماً . وقد عرفنا طريقة صياغته فى الباب الخاص بكل منهما .

وحكم هذا النوع أنه قياسى ، وأنه بمنزلة الصفة المشبهة فله اسمها ، ودلالاتها ، وأحكامها المختلفة ، دون أوزانها ؛ لأنه يظل على صيغته الخاصة باسم الفاعل أو اسم المفعول ، ويلازم وزنه السابق ، على الوجه الذى شرحناه فى باب كل منهما .

ثالثها وأقلها: الجامد المؤول بالمشتق ، وهو «الاسم الجامد الذى يدل دلالة الصفة المشبهة مع قبوله التأول بالمشتق»^(٤) . وحكمه : أنه قياسى يظل على لفظه الجامد القابل للتأويل ، ويؤدى معناها ، ويعمل عملها دون أن تتغير صيغته .

وبالرغم من قياسيته يحسن الإقلال منه قدر الاستطاعة ، وقد يزداد على آخره ياء مشددة للنسب ، فتقربه . من المشتقات ؛ نحو : تناولنا شرباً عسلاً طعمه ، أو : تناولنا شرباً عسلياً طعمه . ويجوز فى معموله (وهو

(١) وقد يقتصرون فى التعريف على : أنها اسم مشتق يدل على ثبوت صفة لصاحبها . أو : اسم مشتق يدل على الثبوت . ولا بأس بالإيجاز إن كان المراد معه واضحاً .

(٢) أى : شاملاً الأزمنة الثلاثة شمولاً مستمراً ثابتاً - كما شرحنا - (٣) سواء أكان فعلهما ثلاثياً أم غير ثلاثى . (٤) ولذا يصح وقوعه نعتاً كما سيجىء فى ص ٣٧٥ «باب النعت» .

هنا كلمة : طعم) ما يجوز في معمول الصفة المشبهة من الرفع ، أو : النصب ،
أو : الجر ، على التفصيل المذكور في إعمالها ؛ فنقول : تناولنا شراباً عسلاً
طعمه ؛ بالرفع — عسلاً طعماً ، بالنصب — عسل الطعم — بالجر بالإضافة .
مع جواز زيادة الياء المشددة في كل حالة .

ومن أمثله قول الشاعر يهجو :
فِرَاشَةُ الْحِلْمِ ، فِرْعَوْنُ الْعَذَابِ ، وَإِنْ تَطَلَّبْ نَدَاهُ فَكَلِّبْ دُونَهُ كَلْبُ
والمراد بفراشة . . . : طائش ، وبفروع . . . : أليم ، أو : شديد .
والمعنيان على التأويل بالمشتق ، وقول الآخر :

فلولا الله والمهرُ المصدى لأبْتَ وَأَنْتَ غِرْبَالُ الْإِهَابِ
والمراد : مُشَقَّبُ الْجِلْدِ . وهذا على التأويل بالمشتق أيضاً والآن نعود إلى
صياغة النوع الأول الأصيل ، وأوزانه :

لما كانت الصفة المشبهة الأصلية لا تصاغ إلا من مصدر الفعل الثلاثي
اللازم المتصرف تَحَسَّمَ أَنْ يَكُونَ فَعْلُهَا كَسَائِرِ الْأَفْعَالِ الثَّلَاثِيَةِ . إما مكسور
العين (أى : على وزن : « فَعْل ») ، وهو أكثر أفعالها المنتصرة التي يقع الاشتقاق
من مصدرها ، وإما مضموم العين ، (أى : على وزن « فَعْلُ ») ويلى الأول
في كثرة الصياغة من مصدره ، وإما مفتوح العين ، (أى : على وزن :
« فَعْل ») ، وهو أقل أفعالها ، بل أندرها .

(١) فإن كان الماضي الثلاثي اللازم على وزن « فَعِلَ » — بكسر العين —
وكان دالاً على فرح ، أو حزن ، أو أمر من الأمور التي تطرأ وتنزل سريعاً ولكنها
تتجدد ، وتتردد على صاحبها كثيراً ، لأنه اعتادها — فالصفة المشبهة على وزن
« فَعِل » للمذكر ، و « فَعِلَة » للمؤنث — ويلاحظ أن هذين الوزنين ليسا
مقصورين على الصفة المشبهة من مصدر الفعل « فَعِل » ، فقد يكونان من
مصدر « فَعْل » أيضاً ، كما سنعرف — نحو : فَرِحَ فهو فَرِيحٌ — طَرِبَ فهو
طَرِيبٌ — بَطِرَ فهو بَطِيرٌ — حَذِرَ فهو حَذِيرٌ — تَعِبَ فهو تَعِيبٌ .
ومن هذا قولهم : الحَذِرُ آمِنٌ ، والضَّجِيرُ مكروبٌ ، والبَطِيرُ مهْدَدٌ
بزوالِ النعم . . .

وإن كان دالاً على خلو، أو امتلاء، ونحو هذا مما يطرأ ويتكرر ولكنه يزول ببطء - فالصفة المشبهة على وزن: «فَعْلَان» ، ومؤنثها - في الغالب - على وزن: «فَعْلَى» - نحو: عطش فهو عطشان - ظمى فهو ظمآن - عَرِيَ فهو عُرِيان - صدى فهو صديان - شبع فهو شعبان - روى فهو رِيَّان - يَقْطُ فهو يقظان - عَرِقَ فهو عَرَقَان - ومن هذا قولهم في الهجاء: فلان شعبان البطن، صديان الروح. نائم العقل، يقظان الهوى . . .

فإن كان دالاً على أمر خَلَقَ يَبْقَى ويدوم، مثل: لون، أو عيب، أو حلية - وكل هذا خَلَقَ يَبْقَى ويثبت - فالصفة - في الغالب - على وزن: «أَفْعَل» للمذكر، و «فَعْلَاء» للمؤنث - ؛ نحو: حمير فهو أحمر - خضير فهو أخضر - عرج فهو أعرج - عور فهو أعور - حور^(١) فهو أحور - كحل فهو أكحل. ومنه قولهم: اشتهرت الخيول العربية برشاقة الجسم، وضمور البطن، وأنها دعجاء^(٢)، المقلدة، كحلاء العين، وطفاء^(٣) الأهداب . . .

فالصفات المشبهة التي ماضيها مكسور العين - تدور معانيها الغالبة حول ثلاثة أشياء ؛ أمور تطرأ وتزول سريعاً ولكنها تتردد كثيراً ، أو أمور تطرأ وتزول ببطء . أو : أمور تثبت وتبقى .

(٢) إن كان الثلاثي اللازم على وزن: «فَعْل» - بضم العين - فالصفة المشبهة كثيرة الأوزان ؛ فقد تكون على وزن: «فَعِيل» ، مثل: شرف فهو شريف - نبيل فهو نبيل - قبح فهو قبيح .

أو : على وزن: «فَعْل» ؛ مثل: ضخم فهو ضخم - شهم فهو شهم - صعب ؛ فهو صعب .

أو على وزن: «فَعْل» ، مثل: حسن فهو حسن - بطل فهو بطل -

(١) الحور: شدة بياض العين مع شدة سوادها .

(٢) الدعج: سعة العين مع شدة سوادها . (دعج، دعجا؛ فهو أدعج، وهي: (دعجاء).

(٣) غزيرة شعر الجفون (وطف وطفاً ؛ فهو : أوطف ؛ وهي : وطفاء).

(٤) صار بطلا .

أو على وزن : « فَعَعَال » ؛ مثل : جَبِينُ فهو جَبِيَّان - رَزُنْتُ المرأة فهي رَزَان^(١) - حَصْنَتْ فهي حَصَّان ، أى : عفيفة .

أو على وزن : « فُعَعَال » ؛ مثل شَجَعُ فهو شُجَاع فَرَّتُ الماءُ (بمعنى : عَدُب) ، فهو فُرَات .

أو على وزن : « فُعُعل » ؛ مثل : صَلَبَ فهو صَلَبٌ - أو على وزن : « فُعُعل » ؛ نحو مَلَحَ الماء فهو مِلَح .

أو على وزن : فَعِل ، مثل : نَجَسَ الصيد فهو نَجِس .

أو على وزن : « فاعِل » ؛ مثل : طَهَّرَ فهو طاهر .

وليست الأوزان السابقة مقصورة على الصفة المشبهة المصوغة من مصدر :

« فَعُعل » بضم العين ، بل بعضها مقصور عليها ؛ وهو : « فَعُعل » كحَسَنَ و « فَعَعَال » ، كجَبِيَّان و « فُعَعَال » كشجاع . . . وبعضها غير مقصور ولا مختص ، لأنه مشترك بين فَعُعل - بضم العين - وفَعُعل بكسرها .

ومن هذا :

« فَعُعِل » ، مثل : بَخِلَ الوضيع فهو بَخِيل . كَرُمَ الماجد فهو كريم -

ومنه : « فَعُعل » ، مثل : سَبَطَ فهو سَبِط^(٢) ، ضَخُمَ فهو ضَخُم .

ومنه « فَعُعل » ، صَفِرَ جيبُ المسرف ؛ فهو صَفَر ، - مَلَحَ ماء البحر فهو مِلَح .

ومنه : « فُعُعل » ؛ مثل حَرَّ القويُّ فهو حُرٌّ ، والأصل : حَرَر -

صَلَبَ الحديد ، فهو صَلَب .

ومنه : « فَعِل » ، كَفَرَ ح المنتصر فهو فَرَحٌ - نَجَسَ الطعام الحرام

فهو نَجِس .

ومنه : « فاعِل » ، مثل : صَحِبَ الدليلُ الرحالة فهو صاحب - طَهَّرَ

الثوب فهو طاهر .

(١) بمعنى متوقرة ، غير طائشة . والأكثر قصر هذا الوزن على المؤنث . (٢) طويل .

(٣) وإن كان الثلاثي اللازم على وزن « فَعَلَّ » بفتح العين وهو أندر أفعالها — فالصفة المشبهة على وزن فيَعْلِل ؛ نحو : مات يموت فهو ميت (١) .
تلك أشهر الصيغ والأوزان القياسية للصفة المشبهة (٢) .

(١) ومثله : ساد يسود ؛ فهو : سيّد . إنما كان ساد ومات على وزن « فعل » بفتح العين ، لأن مضارعهما بضم العين ، وهذا لا يجي إلا من ماضٍ مفتوح العين أو مضموم العين ، ومضمومها لا يصلح هنا ، لأنه — في الغالب — للمدح أو الذم ، على غير ما هنا .

(١) وقد عرض ابن مالك — كما أشرنا في هامش ص ١٩٦ و ٢١٩ — لصياغة الصفة المشبهة في باب مختلط عقده لصياغتها وصياغة اسم الفاعل واسم المفعول ، عنوانه :

« أَبْيْنَةُ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ ، وَالْمَفْعُولِينَ ، وَالصِّفَاتِ الْمَشَبَّهَةِ بِهَا »

ونص ما جاء على حسب ترتيب أبياته :

كفَاعِلٍ صُغِ اسْمٌ فاعِلٍ إِذَا مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ ؛ كَغَذَا

(غذا الماء : سأل — غذت الوليد أطعمته ، أو رببته . فالفعل لازم ، ومتمد) .

يقول : صغ اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المتصرف على مثال « فاعِل » أى : على وزن فاعل . وضرب مثلاً للفعل الثلاثي هو : « غذا » ويصلح مثلاً للثلاثي المتعدى واللازم ، إشارة إلى أن اسم الفاعل لا يختلف وزنه باختلاف تعدى الثلاثي أو لزومه ، فالمهم أن يكون ثلاثياً وعلى وزن « فعل » بفتح العين كما يفهم من المثال ، ومن الكلام الآتي بعد . ثم قال :

وَهُوَ قَلِيلٌ فِي : « فَعَلْتُ » ، و « فَعَلَ » غير معدى ، بل قِيَّاسُهُ « فَعِلٌ »

أى : أن صيغة « فاعِل » قليلة إذا جاءت من مصدر « فَعِل » أو « فَعِل » اللازمين ؛ نحو : حمِضٌ فهو حامض ، وأَمِنٌ فهو آمِن . وبين أن اسم الفاعل من مصدرهما يجي على وزن « فَعِل » ؛ نحو : نجِسَ فهو رنجَس ، — فَرِحَ فهو فَرِحَ ، وبَطِرَ فهو بَطِر . والحق أن هذه الصيغة ليست باسم فاعل ، وإنما هي صفة مشبهة — كما سبق البيان في هامش ص ١٩٥ — وكذلك الصيغ الآتية التي عرضها في البيت التالي وفعلها هو « فَعِل » مكسور العين أيضاً . يقول :

« وَأَفْعَلٌ » « فَعْلَانٌ » نحو : أَشْرَ ونحو : صَدَيَان ، ونحو : الْأَجْهَرُ

يريد : أن « أفعل » و « فعلان » شأنهما كشأن « فعل » فكل من الثلاثة عنده هو اسم الفاعل من مصدر « فَعِل » الثلاثي اللازم مكسور العين ، وضرب لها أمثلة هي أَشْرَ الْأَحْمَقُ فهو أَشْرَ ، وَصَدَى الضال في الصحراء فهو صديان ، (كعطش فهو عطشان ؛ وزناً ، ومعنى ، وحكاً) . وجه الرجل (لم يقدر على الإبصار في الشمس) فهو أجهر وكل هذه صفات مشبهة وليست باسم فاعل كما قد يفهم من ظاهر كلام ابن مالك ولعل قصده أن تلك الأفعال تدل — في الغالب — على معانٍ لازمة أو ما يشبهها ، فيناسها أن يصاغ منها صفات مشبهة بتلك الأوزان لا أسماء فاعلين . ثم قال :

« وَفَعْلٌ » أَوْلى و « فَعِيلٌ » بِفَعْعَلٍ كالضَّخْمِ ، وَالْجَمِيلِ ، وَالْفِعْلُ الْجَمْلُ =

وهناك صيغ أخرى متناثرة في الكلام العربي الفصيح ؛ فإذا عرف المتكلم

= أى : أن الماضى الثلاثى إذا كان على «فعل» بضم العين فالأولى أن يكون اسم فاعله على وزن «فعل» أو «فعليل» ؛ مثل : ضخم الفيل فهو ضخم ، وجمل الغزال فهو جميل . . . ثم بين فى البيت الآتى أن مجيء اسم الفاعل من مصدر ذلك الفعل على وزن : «أفعل» ، أو : «فعل» قليل ، نحو : خضب فهو أخضب . وبطل العربى فهو بطل ، وكذلك بين أن اسم الفاعل - أحياناً قليلة - لا يجيء من مصدر : «فعل» . على صيغة «فاعل» التى هى الغالبة فيه نحو ، شاب الرجل فهو أشيب ، وشاخ الشاب فهو شيخ ، فقد استغنى عن صيغة فاعل بأخرى . وفى هذا كله يقول :

«وأفعل» فيه قليلٌ ، و «فعلٌ» وبِسْوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى «فَعْلٌ»

(غنى يغنى ؛ بمعنى : استغنى .) ونكرر ما سبق أن كل الصيغ التى من مصدر الثلاثى وليست على وزن : «فاعل» ، هى - على غير ما يفهم من كلام ابن مالك - «صفات مشبهة» ، وليست «اسم فاعل» . ثم انتقل بعد ذلك إلى بيان صيغة اسم الفاعل من غير الثلاثى ، فقال إنها : على وزن مضارعة ، مع كسر متلو الأخير (أى : كسر الحرف الذى يتلوه الأخير ، ويجيء بعده) وضم ميم زائدة تجيء أول المضارع بدلا من حرف المضارعة ؛ نحو : ساعد ، يساعِد ، مساعِد - تكرم ، يتكرم ، مُتكرم - واصل ، يواصل ، مواصِل . . . يقول :

وزنة المضارع اسمُ فاعِلٍ من غير ذى الثلاث ؛ كالمواصل
مع كسرٍ متلوٍ الأخير مُطلقاً وضمٍ ميمٍ زائدٍ قد سبقاً

يريد : زنة اسم الفاعل من مصدر الفعل غير الثلاثى هى زنة مضارعه ، بشرط كسر الحرف الذى قبل الأخير فى المضارع ، وضم حرف الميم الزائد الذى يسبق بقية حروف المضارع (لأنه يتصدر الفعل ويحل محل حرف المضارعة) . نحو : المواصل ، والفعل رباعى ؛ هو ؛ واصل ، ومضارعه : يواصل ، واسم الفاعل : مواصِل . وقد تحقق المطلوب ؛ بكسر الحرف الذى قبل الأخير ، وحذف حرف المضارعة من الأول ، وإحلال الميم المضمومة الزائدة محله (وقد تكلمنا على كل ما سبق فى ص ١٩٩) .

ثم انتقل بعد ذلك إلى الكلام على صيغة «اسم المفعول» من مصدر الفعل غير الثلاثى ؛ فأوضح أنها هى صيغة اسم الفاعل من مصدر غير الثلاثى ، ولكن بعد أن يفتح الحرف الذى قبل الآخر . فلا فرق بين صيغتهما وطريقة الوصول إليها إلا فى أمر واحد : هو أن الحرف الذى قبل الآخر مكسور فى صيغة اسم الفاعل ، مفتوح فى صيغة اسم المفعول ، نحو : مساعِد ، متكرم - متكرم - مواصِل ، ومواصِل - منتظر . ومنتظر . . . أما صيغة اسم المفعول من مصدر الفعل الثلاثى فهى على وزن : «مفعول» باطراد ؛ كالوزن الذى نأتى به من : «قصد» فنقول : مقصود . أو من «كتب» فنقول : مكتوب . وفيما سبق يقول :

وإن فتحت منه ما كان انكسر
وفى اسم مفعول الثلاثى اطرَد
صار اسم مفعول : كمثل : المنتظر
زنة مفعول ، كآت من : قصد =

صيغة مسموعة مخالفة للصيغة القياسية جاز له استعمال ما يشاء منهما، ولكن الأفضل الاقتصار على المسموعة ، ولا سيما الصيغة المشهورة . أما إذا لم توجد صيغة مسموعة ، أو وُجدت ولكنه لا يعرفها^(١) فليس أمامه إلا استخدام الصيغة القياسية^(٢) .

= أى : كالوزن الآتى من الفعل : قصد ، وأشار بعد هذا إلى أن اسم المفعول من الثلاثى قد يكون على وزن « فَعِيل » - لا مفعول - فيعمل عمله - بشرطه - وأن هذا نقل عن العرب ، وسماع منهم ؛ فهو مقصور على النقل والسماع ، ولا يجوز القياس عليه ، بل يجب الوقوف عند ما ورد منه ، لا نزيد عليه شيئاً . وقد مثل له : بفتاة كحيل ؛ بمعنى مكحولة العينين ، وفقى كحيل ؛ بمعنى : مكحولها . (ويلاحظ أن صيغة : « فَعِيل » التى بمعنى : « مفعول » يستوى فيها المذكر والمؤنث - غالباً - ، فتستعمل بلفظ واحد لما من غير زيادة تاء تدل على التأنيث ، بشرط وتفصيلات يحىء الكلام عنها فى الجزء الرابع ، (الباب الخاص بالتأنيث) وأهم هذه الشروط ألا يذكر قبلها الشيء الذى نتحدث عنه أو نصفه ، أى : الذى يقوم به معناها ويتحقق فيه مدلولها) يقول :

وَنَابَ نَقْلًا عَنْهُ ذُو فَعِيلٍ نَحْوُ فَتَاةٍ أَوْ فَتًى كَحِيلٍ

وقد تكلمنا على كل ما سبق خاصاً باسم المفعول فى ص ٢١٩ .

(١) تخفأها على العلماء ، لا لقصور وجهل من المتكلم .

(٢) ولا التفات إلى رأى القائل بوجوب الاقتصار على الصيغ السماعية إن وجدت ؛ لأن

الأخذ بهذا رأى معطل للقياس ؛ مناف لمعناه الحقيقى وللغرض منه . فوق ما فيه من إعنات ومشقة لا يحتملها ، جمهرة الخاصة ، بله العامة ؛ إذ يطالب بالرجوع إلى المصادر اللغوية ، وجميع المظان الحاوية لمفرداتها ، للبحث عن الصيغة السماعية قبل استعمال القياسية . فإذا ثبت عدم وجود صيغة سماعية جاز استعمال القياسية . . . وليس هذا بمعقول ولا سائغ ، بل ليس من صالح اللغة تضييقها على هذا الوجه المعوق لها ، الحائل دون استعمالها ، من غير فائدة مرجوة فى هذا التحجير والإرهاق .

وأعجب من هذا رأى آخر يحرم استخدام الصيغ القياسية مطلقاً ؛ (مع وجود أخرى سماعية أو عدم وجودها) . زاعماً أن إيجاد الصيغة القياسية ، إنما هو إيجاد وخلق للفظ لم ينطق به العرب أصحاب هذه اللغة ، المستأثرون بخلق مفرداتها وكلماتها . وهو زعم خاطئ دفعناه مراراً فى أجزاء هذا الكتاب ، وأوضحنا أسباب خطئه ، قاصدين أن نكشف خطره وضرره ، كى لا يجد له فى أيامنا واهماً يأخذ به .

ونزد هـ أيضاً ما سبق أن عرضناه - فى هامش ص ١٥٨ - من إباحة استخدام المصدر استخداماً قياسياً مطرداً ونشير بوجه خاص إلى كلام ابن جنى المدون هناك ، وهو كلام هام مفيد .

زيادة وتفصيل :

وبهذه المناسبة نشير إلى حكم سبق^(١) فنردده لأهميته ؛ وهو : أن الصفة المشبهة قد يراد منها النص على الحدوث ، — لحكمة بلاغية ، مع قيام قرينة تدل على هذا المراد — فتصير اسم فاعل ؛ لها اسم ، ومعناه ، وحكمه وتنقل إلى صيغته الخاصة به ، (وهي صيغة « فاعل » من مصدر الثلاثي) ، فلا بد أن تترك اسمها ، وصيغتها ، ومعناها ، وحكمها ، وتصير إليه في كل شأن من شؤنه بغير إبقاء على حالها السابق . فإذا أردنا أن نصف رجلاً بالفصاحة ، وأن نبين أنها صفة ثابتة ملازمة له ؛ رداً على من قال إنها طارئة عليه ، مؤقتة — أتينا بالصفة المشبهة ، دون اسم الفاعل ؛ لأنها المختصة بهذه الدلالة ، وتخيرنا من صيغها وأوزانها الصيغة الملائمة للمراد . فقلنا : « فصيح » وأجرينا على هذه الصيغة اسم « الصفة المشبهة » وكل أحكامها .

لكن إذا أردنا الدلالة على الحدوث نصّاً ، وأن الفصاحة طارئة غير ملازمة — أتينا باسم الفاعل ، دون الصفة المشبهة ؛ لأنه المختص بهذه الدلالة . وجئنا بصيغته الخاصة من مصدر الثلاثي ، وهي صيغة « فاعل » ، فقلنا : « فاصح » غداً ، مثلاً ، وأجرينا عليها اسمه ، وكل أحكامه وحده . . .

وربما تترك الصفة المشبهة دلالتها على الدوام ، وتدل على المضي — وهذا نادر^(٢) ، أو على الحال ، أو المستقبل — من غير أن تترك صيغتها ، وإنما تظل عليها مع تغيير الدلالة ، وكل هذا حين توجد قرينة تدل على أن المراد هو : المضي ، أو الحال ، أو الاستقبال ، وليس الدوام ؛ بالرغم من بقاء الصيغة ؛ نحو : هذا المتسابق سريع العدو في الساعة الماضية ، بطيء الحركة الآن ، وسيبدو بعد قليل فسيح الخطو ، بعيد القفز ، عظيم الأمل في الفوز .

(١) في ص ١٩٧ .

(٢) لتحقيق هذه المسألة يمكن الرجوع إلى الخصري في أول باب الإضافة عند قول ابن مالك : « وإن يشابه المضاف يفعل... » حيث صرح أنها لا تكون للماض وحده مطلقاً . كما يمكن الرجوع للصبان أول باب الصفة المشبهة حيث صرح بأنها مع القرينة قد تكون للماض وحده أو للحال وحده أو للمستقبل كذلك وساق مثالا هو « كان زيد حسناً فقيحاً ، أو سيصير حسناً ، أو هو الآن فقط حسن » في الحكم خلاف ، واختار ما قرناه من الندرة .

ولكن بقاءها على صيغتها مع تغير دلالتها بسبب اقتصارها على زمن معين خاص ، ولا سيما الماضي - رأى لا يحسن اتباعه بالرغم من وجود القرينة الدالة على تغير الدلالة. أما إذا لم توجد القرينة فيجب تغيير الصيغة بتحويلها إلى صيغة : « فاعِل » ^(١) .

واسم الفاعل إذا أريد به الدلالة على الثبوت صار صفة مشبهة يحمل اسمها دون اسمه ، ويدل دلالتها ، ويخضع لأحكامها وحدها . ولكنه يظل محتفظاً بصيغته التي كان عليها قبل الانتقال ^(٢) ، أى : أنه يتغير وينتقل للصفة المشبهة في كل شيء إلا في صيغته ؛ فتبقى صيغته على حالها . كما في مثل : أهذا الطبيب رحيب الصدر ؟ فيجواب : نعم ، راحب الصدر الآن . وقد بسطنا القول في كل هذا في موضعه من البابين .

(١) كما سيجيء في رقم ٣ من ص ٢٥٠ .

(٢) كما سبق في ص ١٩٧ و ١٩٩ و ٢١٥ .

الصفة المشبهة الأصلية^(١) مشتقة من مصدر الفعل الثلاثي اللازم ؛ فحقها أن تكون كفعالها ؛ ترفع فاعلاً حتماً ، ولا تنصب مفعولاً به . لكنها خالفت هذا الأصل ، وشابهت اسم الفاعل المتعدى لواحد ؛ (فإنه - كفعله - يرفع فاعلاً حتماً ؛ وقد ينصب مفعولاً به) ، وصارت مثله ترفع فاعلاً حتماً ، وقد تنصب معمولاً^(٢) . ولكن معمولها حين تنصبه لا يسمى مفعولاً به ، وإنما يسمى : « الشبيه بالمفعول به »^(٣) ؛ - إذ كيف يعتبر مفعولاً به وفعالها لا ينصب المفعول به ؟ لهذا يقولون في إعرابه حين يكون منصوباً ، إنه : « منصوب على التشبيه^(٤) بالمفعول به » ، ولا تنصب هذا الشبيه إلا بشرط اعتمادها ؛ سواء أكانت مقرونة « بأل » أم غير مقرونة^(٥) . مثل الكلمات : القول - الطبع - القلب . . . في قولهم : إنما يفوز برضا الناس الحلو القول ، الكريم الطبع ، الشجاع القلب . . . ولا يشترط هذا الشرط لعملها في معمول آخر غير الشبيه .

وليست كلمة : « معمول » مقصورة الدلالة على المنصوب . فإن معمولها يجوز فيه ثلاثة أوجه^(٦) ؛ أن يكون مرفوعاً على اعتباره فاعلاً لها ، ويجوز

(١) سبق في ص ٢٣١ أن الصفة المشبهة ثلاثة أنواع : أصيل ، وملحق به ، ومؤول .

(٢) وهذا من أسباب تسميتها بالصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى لواحد . وسيجيء التفصيل في

ص ٢٤٥ م ١٠٥ . (٣) كما سيجيء في ص ٢٤٥ .

(٤) أشرنا إلى هذا في مناسبة سابقة (هامش ص ١٩٨ و ٢١٤) فقلنا إن السبب هو : صوغ الصفة المشبهة من مصدر فعل ثلاثي لازم ، وقد ورد السبب بعدها منصوباً لا يصلح لنوع آخر من المنصوبات ، فأعربوه « شبيهاً بالمفعول به » ولم يعربوه مفعولاً به ؛ لثلاث تخالف فعلها . وأيضاً بالمفعول به يقع عليه أثر فعل الفاعل . أما معمول الصفة المشبهة هذا فلا يقع عليه الأثر ، فلم يجعلوا اسمه « مفعولاً به » كاسم المنصوب الذي نصبه اسم الفاعل مع أن الصفة المشبهة سميت باسمها لشبهها باسم الفاعل في كثير من أحواله ، ومنها عمل النصب . ففي مثل : الحاكم ضارب المذنب ، يعرب « المذنب » مفعولاً به مباشرة ؛ لأنه وقع عليه الضرب . لكن إذا قلنا : الحاكم سمح طبعه ، لا يعرب « الطبع » إلا شبيهاً بالمفعول به ؛ لأن المباحة لم تقع عليه وإنما قامت به ، وفرق كبير بين الاثنين أوضحناه من قبل (في ج ٢ ص ٥٣ م ٦٥) . ومثل هذا حسن الرأي ، جميل المظهر . . . (راجع شرح المفصل ج ٦ ص ٨١) .

(٥) سبق شرح الاعتماد في ص ٢٠٢ .

(٦) هناك معمولات يمتنع فيها الرفع ، وأخرى يجب . وسيجيء ذكرها في ص ٢٤٨ وما بعدها . وهناك معمولات مجبورة وأخرى منصوبة ، غير الشبيه بالمفعول به ، منها : الحال والتمييز والظروف وغيرها مما سيجيء في ص ١٤٦ والمعمولات كلها بحالاتها الإعرابية المختلفة لا تقتضي اعتماد الصفة المشبهة إلا الشبيه بالمفعول به .

أن يكون منصوباً على التشبيه بالمفعول به إن كان هذا المعمول نكرة، أو معرفة ؛ كالأمثلة السابقة ، أو منصوباً على التمييز إن كان (١) نكرة ؛ (نحو : ... الحلو قولاً - الكريم طبعاً - الشجاع قلباً) . ويجوز أن يكون مجروراً بالإضافة : (نحو : ... الحلو القول - الكريم الطبع - الشجاع القلب) أى : أن هذا المعمول يجوز فيه - دائماً - ثلاثة أوجه إعرابية ؛ إما الرفع على الفاعلية (٢) ، وإما النصب على التشبيه بالمفعول به ، إن كان المعمول معرفة أو نكرة ، وعلى التمييز - فقط - إن كان نكرة ، وإما الجر على الإضافة .

ولا فرق في هذه الأوجه الثلاثة بين أن تكون الصفة المشبهة مقرونة « بأل » أو مجردة منها - كما تقدم - ، ولا بين أن يكون المعمول مقروناً بها أو مجرداً منها . وفي جميع حالاتها لا يشترط لإعمالها الاعتماد ، إلا في الحالة الواحدة التي سبقت ، وهي التي تنصب فيها الشبيه بالمفعول به (٣) .

وينشأ من هذا التفرع صور متعددة أكثرها صحيح ، وأقلها غير صحيح . ومن المشقة والإرهاق أن نتصدى لحصر صورهما ، ونحدد عددهما على الوجه الذى فعله بعض الخياليين ؛ فأوصلهما إلى مئات ، بل ألوف (٤) ، وانتهى به التحديد إلى ما لا خير فيه .

وإذا كان التحديد على الوجه السالف خيالياً مرهقاً ، فإن الحرص على سلامة الأداء ، وصحة التعبير - يقتضينا أن نعرف الصور الممنوعة ؛ كى نتجنبها ، ونعصم أنفسنا من الخطأ . وقد وضع لها النحاة ضابطاً نافعاً ، يسهل فهمه واستيعابه ، فقالوا (٥) :

يُمْتَنَعُ جَرُّ الْمُعْمُولِ فِي كُلِّ صَوْرَةٍ جُمِعَتْ مَا يَأْتِي كَامِلًا ؛ حَيْثُ لَا يَصِحُّ إِضَافَةُ الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ إِلَى مَعْمُولِهَا :

(١) إفراد الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ (بأن تكون غير مثناة ، وغير جمع مذكر سالم) .

(٢) اقترانها « بأل » .

(١) لأن التمييز لا يكون إلا نكرة . (٢) في حاشية ياسين أول هذا الباب عند تعريف الصفة المشبهة : « أن نحو : « زيد حسن » ليس صفة مشبهة ، ثم جاء بعد ذلك مباشرة ما نصه : « إن النحاة لا يسمونها صفة مشبهة إلا إذا خفضت أو نصبت . » اهـ .

ويفهم من هذا أنها لا تسمى صفة مشبهة في مثل : « فلان حسن وجهه » ونحوه من كل ما وقع فيه فاعلها اسماً ظاهراً أو ضميراً مستتراً . وهذا رأى مرفوض - بحق - إلا عند ابن هشام .

(٣) راجع رقم ٣ من ص ٢٤٥ .

(٤) راجع حاشية الصبان وغيره من المطولات . (٥) راجع حاشية الخضرى .

(٣) تجرد معمولها من «أل» ، ومن الإضافة إلى ما فيه أل ، ومن الإضافة إلى المختوم بضمير يعود على ما فيه «أل» .

(٤) تجرد الموصوف من «أل» .

فيمتنع الجر في : غرّد محمود الرخيم^(١) صوته ، ولا يمتنع في : غرد الطائرُ الرخيمُ صوته . فإذا كانت الصفة «بأل» ، وكذلك معمولها صح الجر بالإضافة ، مثل : لا تجادل إلا السمحَ الخلقِ ، العَفَّ القولِ ، الأمينَ الزَّلَلِ .

ويجوز الجر بالإضافة أيضاً إذا كانت الصفة مقرونة «بأل» والمعمول مجرداً منها ، لكنه مضاف إلى المقترن بها ؛ مثل : هذا الحكيمَ إعدادِ الخططِ ، الحسنَ تدبيرِ الأمور . كما يجوز الجر إن كانت الصفة مقرونة بأل ومعمولها مجرد من : «أل» ، ولكنه مضاف لمضاف إلى ضمير يعود على المقرون بها ؛ مثل : راقى الطاووس البديعُ لونَ ريشه ؛ فإن الضمير الذى فى آخر كلمة : «ريش» عائد على الطاووس وفيه «أل» .

هذا هو الضابط العام الذى يرشدنا إلى المعمول الذى يمتنع جره بالإضافة ، ويوضح الصور الكثيرة التى لا يجوز فيها إضافة الصفة المشبهة إلى معمولها . وأقرب هذه الصور للخطر : الأربعة الآتية^(٢) ، وهى مقصورة على حالات جَرٍّ ممنوع حين يكون فيها الموصوف مجرداً من : «أل» .

(١) أن تكون الصفة مقرونة «بأل» والمعمول مجرد منها ، مضاف إلى ضمير الموصوف ؛ نحو : هذا النبيلُ خلقه .

(٢) أن تكون الصفة مقرونة «بأل» والمعمول مجرد منها ، مضاف إلى مضاف لضمير الموصوف ؛ نحو : إبراهيم النبيلُ خلق والدِه .

(٣) أن تكون الصفة مقرونة «بأل» والمعمول مجرد منها ، مضاف إلى الخالى من «أل» والإضافة ؛ نحو : هذا النبيلُ خلق والدٍ .

(٤) أن تكون الصفة مقرونة «بأل» والمعمول مجرد منها ، خال من «أل» والإضافة ؛ نحو : هذا النبيلُ خلقٍ .

(١) الضمير عائد على : «محمود» ، وهو خال من : «أل» .

(٢) عدها الأشمونى تسعاً نكتن بالإشارة إليها . وفى الصفحة التالية تقسيم آخر حسن .

زيادة وتفصيل :

١ - سلك بعض النحاة مسلكاً حسناً ، آخر لبيان أكثر الصور الصحيحة والمنوعة التي تتردد على الخواطر ؛ فقال : الصفة المشبهة إما أن تكون مقرونة « بأل » ، وإما أن تكون مجردة منها .

فإذا كانت مقرونة « بأل » فلمعمولها ستة أحوال :
(١) أن يكون مقروناً « بأل » أيضاً مثل : أحب الكتاب العظيم الفائدة .

(٢) أن يكون مجرداً من « أل » ولكنه مضاف للمقرون بها ؛ مثل : أحب الكتاب العظيم فائدة البحوث .

(٣) أن يكون مجرداً من « أل » ولكنه مضاف لضمير يعود على الموصوف ، مثل : أحب الكتاب العظيم فائدته .

(٤) أن يكون مجرداً من « أل » ولكنه مضاف لمضاف للمقرون بضمير يعود على الموصوف ؛ مثل : أحب الكتاب العظيم فائدة بحوته .

(٥) أن يكون مجرداً من « أل » ولكنه مضاف إلى الخالي من « أل » والإضافة ؛ مثل : أحب الكتاب العظيم فائدة بحوث .

(٦) أن يكون مجرداً من « أل » ومن الإضافة معاً ؛ نحو : أحب الكتاب العظيم فائدة .

وهذه الحالات الست قد يكون المعمول في كل واحدة منها مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو مجروراً ، فمجموع الصور ثمانية عشرة صورة . وبعضها يمتنع فيه جر المعمول .

هذه أحوال المعمول وصوره حين تكون الصفة مقرونة « بأل » . فإن كانت مجردة منها فله ست حالات هي الحالات السالفة نفسها مع تجريد الصفة من « أل » وبعد هذا التجريد يكون المعمول في كل حالة مرفوعاً أو منصوباً ، أو مجروراً ، فله ثمانية عشرة صورة أيضاً بعضها يمتنع جره كذلك . فمجموع صورته في حالتي اقتران الصفة « بأل » وعدم اقترانها هو : ست وثلاثون صورة .

وأظهرُ الممنوع منها هو الأربعة التي سبق إيضاحها قبل هذه الزيادة مباشرة^(١). (وهناك غيرها ممنوع ولكن لا حاجة للإثقال بسرده ، لقلة وروده على الأذهان ، ونذكرته في الأساليب الناصعة) .

ب — ما ليس ممنوعاً من الصور يجوز استعماله . ولكنه — مع جواز استعماله — متفاوت في درجته ؛ حسناً وقبحاً ، وقوة وضعفاً :

(١) فمن القبيح أن تدفع الصفة المقروفة « بأل » أو المجردة منها ، فاعلا نكرة ؛ نحو : صلاح الحسن وجه ، أو الحسن وجه أب . . . أو : صلاح حسن وجه ، و . . .

ومن القبيح أيضاً أن تكون الصفة مقترنة بأل ، أو مجردة ؛ ومرفوعها مقروناً « بأل » ، أو مجرداً منها . ولهذا صور أربع .

(٢) ومن الضعيف : أن تكون الصفة المشبهة نكرة ومعمولها معرفة منصوبة أو مجرورة . إلا إذا كان المعمول « بأل » ، أو مضافاً لما فيه « أل » .

ومن الضعيف أيضاً : أن تكون الصفة « بأل » مضافة إلى معمولها الخالي منها . ولكنه مضاف لضمير يعود على المقرون بها .

وما عدا حالي القبح والضعف . — مما ليس ممنوعاً — حسن قوي .

أوجه التشابه والتخالف

بينها وبين اسم الفاعل المتعدى لواحد^(١)

يجدر بنا الآن - وقد عرفنا أحوال كل منهما ، وفرغنا من شرح أحكامها - أن نعرض لموازنة نافعة بينهما .

١ - إنها تشبهه في أمور ، ومن أجل هذه الأمور مجتمعة^(٢) سميت : « الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى لواحد » . وأهم هذه الأمور المشتركة بينهما :
(١) الاشتقاق . فإن لم تكن مشتقة - كما في بعض أنواعها القليلة - فليست بصفة أصيلة مشبهة باسم الفاعل ، وإنما هي صفة مشبهة على وجه من التأويل ، نحو : عرفت رجلاً أسداً أبوه ، أو نمرأ خادمه ، أو ثعلباً حارسه . . . ونحو : هذه قمرٌ وجهُها ، حريرٌ شعرها ، والمعنى التأويلي [شجاع أبوه - غادر خادمه - مكرٌ حارسه - مضى أو جميل وجهها ، ناعمٌ شعرها . . . و . . .]

وهذا النوع المؤول^(٣) قياسيٌ - على قلته - ، ولكن يحسن التخفيف منه قدر الاستطاعة .

(٢) الدلالة على المعنى وصاحبه .

(٣) عملها النصب في « الشبيه بالمفعول به » بشرط اعتمادها . لكن هذا الاعتماد عام في المقترنة « بآل » والمجردة منها . (وقد سبق بيان هذا عند

(١) أما غير المتعدى فلا تشبهه ؛ لأنها تعمل النصب فيما يسمى : الشبيه بالمفعول به . وأما الفعل اللازم فلا ينصب المفعول به ، ولا ما يشبهه . وأما المتعدى لأكثر من واحد فلا تشبهه لأن الصفة المشبهة الأصلية مشتقة من فعل لازم .

(٢) مجموعها كاملاً هو السبب في التسمية ؛ لا بعضها .

(٣) راجع الكلام عليه في ص ٢٣١ .

الكلام على أعمالها، كما سبق^(١) تفصيل الاعتماد وما يتصل به في موضعه المناسب من باب اسم الفاعل^(٢)، ومنه يعلم أن الاعتماد ضرورى لعمل اسم الفاعل النصب إذا كان غير مقترن «بأل»... أما هي فالاعتماد ضرورى لها في الحالتين^(٣)...).

وما تجب ملاحظته أن الاعتماد شرط في نصب الصفة المشبهة لما يسمى : «الشبيه بالمفعول به»، أما غيره فتعمل عملها فيه بدون شرط؛ كالرفع في فاعلها والجر فيما أضيف إليها، والنصب في كل المنصوبات الأخرى؛ ومنها : الحال والتمييز، والمفعول لأجله، والظرف، والمفعول^(٤)، المطلق وكل معمول مرفوع أو مجرور، أو منصوب. إلا المنصوب على «التشبيه بالمفعول به» فلا بد فيه من الاعتماد. (٤) قبول التثنية. والجمع، والتذكير، والتأنيث، مثل : (جميل، جميلة) - (جميلان، جميلتان) - (جميلون، جميلات)، ومثل : (حسن، حسنة) - (حسنان، حسنتان) - (حسنون، حسنات)، وهكذا... و...

فإن لم تصلح للتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث - فليست صالحة لأن تكون صفة مشبهة؛ مثل كلمتي : «قُنْعَان^(٥)»، و «دِلَاص^(٦)» فكلتاهما تستعمل بلفظ واحد للمفرد وفروعه، وللمذكر والمؤنث؛ تقول : رجل، أو رجлан، أو رجال، أو امرأة، أو امرأتان، أو نسوة - قُنْعَان، في كل حالة مما سبق. وهذه درع، هاتان درعان، هؤلاء دروع - دِلَاص، في كل حالة أيضاً. ومثل كلمة : «مُرْضِع» في نحو : ما أعظم حنان مرضع الوليد. فإن هذه الكلمة لا تلحقها علامة التأنيث - غالباً^(٧)، لأنها خاصة بالمؤنث، ولا تستعمل بهذا المعنى في المذكر.

(١) في ص ٢٤٠ و ٢٤١. (٢) في ص ٢٠٣.

(٣) بنا على الرأي القوي الذي يحمل «أل» فيها للتعريف.

(٤) تنصب المفعول المطلق في مذهب يحسن الأخذ به.

(٥) القنعان (بضم القاف، وسكون النون) من يستطيع إقناع غيره بكلامه، ويحمّله على الرضا برأيه. (٦) درع دلاص : براءة لينة.

(٧) لإلحاق التاء بهذه الكلمة أو عدم إلحاقها بيان في هامش ص ٢٠٠.

زيادة وتفصيل :

بمناسبة الإشارة إلى تأنيث الصفة المشبهة وتذكيرها نعرض للحالات التي يجب أن تطابق فيها الموصوف وحده، أو السببي وحده، والحالات التي يجوز فيها مطابقة هذا، أو ذاك. ويشترط أن تكون الحالات السالفة وأحكامها مقصورة على تأنيث الصفة المشبهة وتذكيرها حين ترفع السببي للمنعوت :

(١) إذا رفعت الصفة المشبهة سببياً للمنعوت، وكانت صالحة^(١) في لفظها ومعناها للمذكر والمؤنث جاز أن تطابق هذا أو ذاك، سواء أكانا مذكرين معا، أم مؤنثين معا، أم مختلفين تذكيراً وتأنيثاً، فمثال المذكرين معا. هذا عالم عظيم نفعه. ومثال المؤنثين معا : هذه عالمة عظيمة والدتها. ومثال المنعوت المذكر والسببي المؤنث : هذا عالم عظيم تلميذاته، أو عظيم تلميذاته. ومثال المنعوت المؤنث والسببي المذكر : هذه عالمة عظيم اختراعها، أو عظيمة اختراعها.

وسبب الإباحة في هذه الحالة أن الكلمة صالحة للأمرين - مع زيادة تاء التأنيث في المؤنث - وانتفاء القبح اللفظي والمعنوي^(٢) منها. بخلاف الصور الآتية، فإنه فيها؛ ولذا تمتنع المطابقة.

(٢) إذا كان لفظها - دون معناها - مختصاً بأحدهما وجب أن يكون المنعوت مثلها في التذكير، أو التأنيث، ولا يصح - في الرأي الأغلب - أن تقع نعتاً لما يخالف لفظها في التذكير، أو التأنيث؛ مثل كلمة : عجزاء^(٣) . . . و . . . ، نحو : تلك فتاة عجزاء أختها. فلا يصح : ذلك فتى عجزاء أخته.

(١) صلاحها ألا يكون وزنها أو معناها مختصاً بأحدهما، ولا يستعمل في الآخر.

(٢) « ملاحظة » : بالرغم من جواز الأمرين في الصور السالفة يحسن مراعاة السببي تذكيراً وتأنيثاً. وذلك بوضع فعل مكان الصفة المشبهة وتطبيق ما يجري على هذا الفعل من ناحية التذكير والتأنيث على الصفة المشبهة فإذا وجب تأنيث الفعل أو جاز أو امتنع كان الشأن في حكم الصفة المشبهة مثله. وبهذا يتوحد الحكم هنا وفي باقي أنواع النعت السببي الذي يجيء في ص ٣٦٦.

(٣) امرأة عجزاء : أى : كبيرة العجيزة؛ وهى : المقعدة. ولا يقال في الفصحح : رجل أعجز.

(٣) وكذلك إن كان معناها — دون لفظها — مختصاً بأحدهما ، فلا يصح أن تقع نعتاً لما يخالف معناها في التذكير أو التأنيث ، مثل : كلمتي : خصي ، ومرضع و . . . في قول بعض المؤرخين : يصف بيت أحد المماليك . . .

. . . وشاهدت مملوكاً خصياً خادمه ، وأميرة مرضعاً جاريتها . . . و . . . فلا يصح : مملوكة خصياً خادماً ، ولا أميراً مرضعاً جاريتها .

(٤) وكذلك إن كان لفظها ومعناها مختصين بأحدهما ؛ كأكرمَ (وهو خاص بالذكر) ، ورتقاء (وهو خاص بالنساء) ؛ نحو : انصرف رجل أكرمَ وليده — وعجبت أمٌ رتقاء وليدتها . فلا يصح انصرفت امرأة أكرمَ ابنها ، ولا عجب والدٌ رتقاء بنته . . .

ومن النحاة من يجعل الحالات الثلاث الأخيرة كالحالة الأولى ؛ فيجيز أن تقع الصفة بعد موصوف يخالفها لفظاً فقط ، أو معنى فقط ، أو لفظاً ومعنى معاً ، فلا فرق عنده في جميع الأحوال الأربعة السابقة من حيث التذكير والتأنيث ، فيجيز أن تكون الصفة مطابقة فيهما للموصوف أو للسببي .

وهذا الرأي — على قلة أنصاره — سائغ لما فيه من التيسير ، ومنع التشعيب مع موافقته لبعض النصوص العربية الفصيحة . ولكن الرأي الأول أكثر شيوعاً في النصوص العالية المأثورة التي تمتاز بسمو عبارتها وقوة بلاغتها .

كل ماسبق مقصور على الحالات التي ترفع فيها الصفة المشبهة سببي المنعوت . لكن هناك بعض حالات خاصة تحتاج إلى إيضاح^(١) ؛ ففي مثل : مررت بفتاة حسن الوجه يكون السببي (وهو : الوجه) واجب الرفع ، لا يجوز فيه الجر بالإضافة ؛ لأن الجر بالإضافة يقتضي إزالة الإسناد عنه (بالطريقة التي سبق شرحها في ص ٢١٧ ، . . . والتي ستأتي في « ب » ص ٢٥٨) ، وتحويله إلى ضمير الموصوف وهو الضمير المستتر في الصفة ، ومتى تحملت الصفة المشبهة هذا الضمير المستتر وجب — في المثال السالف وأشباهه — تأنيثها بالتاء ؛ مراعاة للمنعوت فعدم

(١) ما يأتي هو ما أشرنا إليه في رقم ٦ من هامش ص ٢٤٠ .

.....

التأنيث في المثال السابق وأشباهه دليل على أن المعمول ليس « مضافاً إليه » مجروراً .

وقد يتعين عدم الرفع ؛ كما في امرأة حسنة الوجه ؛ لأن « الوجه » لو كان فاعلاً لوجب تذكير الوصف للسبب السالف . وقد يجوز الأمران كما في مررت برجل حسن الوجه .

فالصفة المشبهة إذا تحملت ضميراً مستيراً للموصوف ووجب مطابقتها في التأنيث والتذكير لذلك الموصوف ووجب أن يكون معمولها غير فاعل . . (١)

(١) راجع كل الحالات السابقة وتوابعها في حاشية الصبان ، آخر الباب عند قول ابن مالك : « فارفع بها » . . .

ب - وتخالفه في أمور وأحكام هامة ؛ تُوضّح حقيقة كل منهما ، وتميزه من الآخر. منها :

(١) اشتقاقها من الفعل اللازم حقيقة ، أو من المتعدى الذى هو فى حكم اللازم وفى منزلته . فمثال الأول : حَسَّنْ ، وجميل ؛ فى نحو : الغزال حَسَّنُ الصورة ، جميل العينين ، وفعلهما حَسَّنْ وجمُلْ (بضم عينهما) وهما فعّالان لازمان . ومثال الثانى : هذا ممدودُ القامة ، على الرأس ؛ إذا أُريد بكل من : « ممدود » و « عال » الثبوت والدوام ، لا التجدد والحدوث . وفعلهما : « مدَّ » و« علَّ » وكلاهما متعد . ولكن مجئ الصفة المشبهة من مصدره - عند إرادة الثبوت نصّاً - جعله بمنزلة اللازم ، إذ أنها لا تصاغ أصالة إلا منه ، ولا تصاغ من المتعدى إلا على هذا الاعتبار الذى يجعله بمنزلة اللازم^(١) . أما اسم الفاعل فيصاغ من اللازم والمتعدى بغير تقييد بأحدهما .

(٢) تعدد صيغها القياسية وكثرة الأوزان المسموعة ؛ بخلاف اسم الفاعل فإن له صيغة قياسية واحدة إذا كان فعله ثلاثياً ؛ هى صيغة : « فاعل » . وأخرى على وزن مضارعه مع إبدال أوله ميماً مضمومة وكسر الحرف الذى قبل الآخر - كما عرفنا - إن كان فعله غير ثلاثى . والصيغتان محدودتان مضبوطتان .

(٣) دلالتها على معنى دائم الملازمة لصاحبه ، أو كالدائم ؛ لا يقتصر على ماضٍ وحده ، أو حالٍ وحده ، أو مستقبل ، أو على اثنين دون الثالث ، فلا بد أن يشمل معناها الأزمنة الثلاثة مجتمعة ، كما شرحنا . وهذا يعبر عنه بعض النحاة بأنه : « دلالتها على معنى فى الزمن الماضى المتصل بالحاضر^(٢) مع الدوام » ، لأن اتصال الماضى بالحاضر ، ودوام هذا الحاضر ، وامتداده - يستلزم اتصال الأزمنة الثلاثة حتماً . فغاية العبارتين واحدة . ولكن الأولى

(١) راجع إيضاح هذا وبيان أنواع اللزوم فى هامش ص ٢١٦ ومن تلك الأنواع : أن يحول الثلاثى المتعدى ، إلى صيغة « فَعَّلْ » (بضم العين) بقصد المدح أو الذم أو غيرهما ، فيصير لازماً بالتحويل ؛ (لأن هذه الصيغة لا تكون إلا لازمة) . وعندئذ تجيء الصفة المشبهة من مصدره قياساً ، ومن ثم كان « الرحمن » ، و « الرحيم » ، و « العليم » .. و .. من صفات المولى ، صفات مشبهة « مع أن فعلها : « علم » ، و « رحم » وهما فعّالان متعديان .

(٢) أى : بالزمن الحالى .

أوضح . وعلى هذا لا يصح أن يقال - في الرأي الأقوى الذى يجب الاقتصاد عليه - الوجه حسنٌ أمس - أو الآن - أو غدا . أما على الرأي الضعيف الذى سبق أن أشرنا بإهماله^(١)، فيجوز - بشرط وجود قرينة - بقاء الصفة المشبهة على صيغتها مع تغير دلالتها إلى الماضى ، أو الحال ، أو المستقبل . وأما على الرأي القوى فنقول فى هذه الصور وأمثالها مما يقتصر فيه المعنى على نوع من الزمن دون اكتمال الأنواع كلها : الوجه حاسن أمس - أو : الوجه حاسن الآن - أو : الوجه حاسن غداً ؛ وذلك بتحويل صيغة الصفة المشبهة إلى صيغة اسم الفاعل ، وإخضاعها لأحكامها كلها . وهذا الرأي وحده أحق بالأخذ . وقد سبق أن أوضحنا^(٢) أن من يريد الدلالة على ثبوت الوصف ودوامه نصّاً يجرى بالصفة المشبهة ، ومن يريد الدلالة نصّاً على حدوثه وتقييده بزمن معين دون باقى الأزمنة يجرى باسم الفاعل . وأنه لا بد مع الإرادة من قرينة تبين نوع الدلالة ؛ أهى الثبوت والدوام . أم الحدوث .

ولا فرق فى دلالتها على دوام الملازمة بين أن يكون مستمرّاً لا يتخلله انقطاع ؛ كطويل القامة - حلو العينين ، وأن يتخلله انقطاع أحياناً ، نحو : سريع الحركة ، بطيء الغضب فيمن طبعه هذا ؛ فإن الانقطاع البطأى - ولو تكرر - لا يخرج الصفة عن أنها فى حكم الملازمة لصاحبها ، إذ أنها من عاداته الغالبة عليه^(٣) .

(٤) مجاراتها لمضارعها فى حركاته وسكناته حينئذ^(٤) ، وعدم مجاراته أحياناً إن كان فعلها فى الحالتين . ثلاثياً . والمراد بالمجارة أمران ؛ أن يتساوى عدد الحروف المتحركة والساكنة فى كل منهما ، وأن يكون ترتيب المتحرك والساكن فيهما متماثلاً ، فإذا كان الثانى ، أو : الثالث ، أو : الرابع - أو غيره - فى أحدهما متحركاً كان فى الآخر كذلك ، أو كان ساكناً فهو ساكن فى الآخر . وليس من

(١) فى ص ٢٣٨ .

(٢) فى ص ١٩٧ عند الكلام على اسم الفاعل ، وأحكامه . ثم فى ص ٢٣٨ .

(٣) كما سبق فى هامش ص ٢٢٩ .

(٤) إن كانت فى أصلها اسم فاعل أو اسم مفعول ، وقد تحول كل منهما إليها فى الدلالة .

اللازم أن يتفق نوع الحركة في كل منهما ؛ فقد يكون الأول مفتوحاً في أحدهما ، مضموماً في الآخر — مثلاً — فن أمثلة الحجارة بينهما قولهم في الدم : فلان ساكن الريح^(١) أشأم الطالع ، والمضارع من الثلاثي هو : يسكن — يشؤم ؛ ومن الأمثلة المخالفة : رخيص — ثمين — نجيب — هجين — لطيف ، وغيرها مما في قول شوقي :

« الوطن كالبنيان ؛ فقير إلى الرأس العاقل ، والساعد العامل ، وإلى العتب الوضيعة ، والسقوف الرفيعة . وكالروض محتاج إلى رخيص الشجر وثمينه ، ونجيب النبات وهجينه ؛ إذ كان ائتلافها في اختلاف رياحينه ؛ فكل ما كان منها لطيفاً موقعه ، غير ناب موضعه — فهو من نوايح الزهر قريب ، وإن لم يكن في البديع ولا الغريب . . . »

وأفعالها المضارعة التي لا تجاريها (وهي من الثلاثي) : يرخص — يثمن — ينجب — يهجن — يلطف . . .

أما الصفة من مصدر غير الثلاثي فلا بد من مجاراتها لمضارعها ؛ إذ هي في الأصل اسم فاعل أو اسم مفعول من غير الثلاثي — وهما من غير الثلاثي يجاريان المضارع حتماً . ثم أريد من كل منهما الثبوت ؛ فصار صفة مشبهة على هذا الاعتبار — كما عرفنا — لأن الصفة المشبهة لا تُصاغ أصالة إلا من ثلاثي — فوجب أن تكون من غير الثلاثي مجارية لمضارعها . ومن الأمثلة : فلان مستقيم الخطّة — معتدل النهج — مسدد الرأي . ومضارعها : — يستقيم — يعتدل — يسدد . . . و . . .

أما اسم الفاعل فلا بد أن يجارى مضارعه دائماً^(٢) — نحو : ذاهب ، ويذهب — فاهم ويفهم — سامع ويسمع . ونحو : مكافح ويكافح — مرتفع ويرتفع — متمهل ويتمهل .

(١) أى : ثقیل الظل .

(٢) كما أشرنا في ص ٣٤ وفي هامش ص ١٩٥ .

(٥) امتناع تقديم معمولها عليها إن كان « شبيها بالمفعول به »^(١) ، أما غيره فيصح ؛ كشبه الجملة ، والمنصوبات الأخرى التي ينصبها الفعل القاصر والمتعدى ويجوز تقديمها ؛ كالمفعول لأجله ، والحال ، و . . . و . . . فلا يصح الغزالُ العينَ جميلٌ ؛ بنصب كلمة : « العين » على التشبيه بالمفعول به للصفة المشبهة بعدها .

أما اسم الفاعل فيجوز تقديم معموله عليه في حالات كثيرة إذا كان^(٢) غير مقرون « بأل » مثل : العواصفُ شجراً مقتلعة ، والسحب الكثيفة نورَ الشمس حاجبةٌ . والأصل : مقتلعة شجراً — حاجبة نور الشمس .

وكذلك يجوز في الصفة المشبهة تقديم معمولها عليها إن كان شبه جملة أو فضلة ينصبها العامل المتعدى واللازم ولا يمنع من تقديمها مانع آخر كما قلنا . ومن أمثلة هذا قوله تعالى : « . . . وإن يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير » ، فشبه الجملة : « على كل شيء » متعلق بالصفة المشبهة : « قدير » وكذلك ما ورد في وصفهم عمرَ رضى الله عنه : « كان بالضعفاء رحيم القلب ، لسيِّئ الجانب ، وعلى الطغاة شديد البأس ؛ قاسى الفؤاد . وأمام الشدائد — ثقةً بالله — ثبتَ الجنان ، قوى الإيمان . . . » ، والأصل : كان رحيم القلب بالضعفاء — شديد البأس على الطغاة — ثبت الجنان أمام الشدائد ، ثقةً بالله .

(٦) وجوب سببية معمولها بالجرور ، أو المنصوب على التشبيه بالمفعول به . فلا بدَّ أن يكون معمولها سببياً في الحالتين ، وكذلك إذا كان معمولها مرفوعاً ، والصفة جارية على موصوف ، والمراد بالسببي^(٣) : الاسم الظاهر

(١) وبمقتضى القواعد العامة لا يجوز تقديم معمولها المرفوع ، ولا المضاف إليه .

(٢) وقد عرضنا لتلك الحالات في بابهِ ص ٢١٣ .

(٣) سبق إيضاح السببي مرة أخرى في رقم ٤ من هامش ص ٢١٤ . واشتراط سببية الم معمول مقصور على حالتي نصبه على التشبيه بالمفعول به ، أو جره بالإضافة . أما الم معمول المرفوع أو المنصوب على اعتبار وجه آخر ؛ كباقي المكملات المنصوبة — فلا يشترط فيه السببية ؛ فيجوز أن يكون أجنياً في الحالتين ؛ نحو : أجميل النجمان ؟ وما مظلم الفرقدان ؛ (وهما ، نجان متقاربان) ، والوالد بك فرح . ولكن تجب السببية في مرفوعها إذا جرت الصفة على موصوف أى على شيء يجري عليه معناها ؛ نحو : البلبل جميل تغريده ، وكذلك اسم الفاعل ؛ نحو : الرجل قادم أبوه . . .

المتصل بضمير يعود على صاحبها^(١)، اتصالاً لفظياً أو معنوياً . فمثال اللفظي : لنا صاحب سمحٌ خليقته ، حلوٌ شمائله ، كريمٌ طبعاً ، تهفو القلوب إليه كأنما بينه وبينها نسب ، وقول الشاعر :

لقد كنتُ جلداً قبل أن تُوقِدَ النوى على كبدى ناراً بطيئاً خمودُها
فكل كلمة من الكلمات : خليقة ، شمائل ، طبع ، خمود ... معمول للصفة المشبهة التي قبله ، وهو معمول سببي ، لأنه اسم ظاهر ، متصل بضمير يعود - مباشرة - على المتصف بمعنى تلك الصفة .

ومثال المعنوي قول الفرزدق في مدح زين العابدين :
سهلُ الخليفة - لا تُخشى بؤادهُ تزينه الخَصَلتان : الحليمُ ، والكرمُ
لا يُخلف الوعدَ ، ميمونٌ بغرته رجبُ الفناء ، أريبٌ^(٢) حين يعتزم
والأصل : سهل الخليفة منه - رجب الفناء منه ، أى : من زين العابدين في المثالين . فالضمير محذوف مع حرف الجر ، وهو مع حذفه ملحوظ كأنه موجود ، أو أنه لا حذف في الكلام . وأن « أل » الداخلة على السببي تغني عن الضمير^(٣) .

أما اسم الفاعل فيعمل في السببي والأجنبي كقول شوقي :
فيا ربَّ وجه كصافي التَّمِيرِ تشابهَ حامِلُهُ والنَّمِيرِ
وقولهم : تكريم العظيم تأييد له ، ونصر للفضيلة ، وتكريم الحقير إغراء له ، ومشاركة في جرائمه فستان بين مُكْرَمٍ عظيمًا يستحق التكريم ومُكْرَمٍ صغيراً هو أولى بالزراية والتحقيق . وما الجماعة الناهضة إلا المكرمة عظماءها المنكرة أرادلتها ، العاطفة أقوىهاؤها على ضعفائها .

(١) هو الموصوف ، أى : الذى يتصف بمعناها وقد يغنى عن الضمير « أل » على الوجه الكوفي المبين في رقم ٤ من هامش ص ٢١٤ . وفي رقم ٢ من هامش ص ٢٥٤ .

(٢) واسع العقل .

(٣) كما سبق في ص ٢١٤ و ٢١٨ و ٢٥٣ وهذا الرأى الكوفي أحسن لخلوه من الحذف والتقدير . وكل ما يقال للغض منه مردود ، إذ ليس فيه ضعف . وعلى هذا يكون السببي هو الاسم الظاهر المتصل بضمير صاحب الصفة ، أو بما يغنى عن الضمير .

(٧) استحسان إضافتها إلى فاعلها المعنوي^(١) وجـرّـه بالإضافة^(٢)؛ سواء أكانت الصفة المشبهة من الصفات التي تلازم صاحبها ولا تفارقه^٣، مثل : البدوي طويل القامة ، عريض الجبهة ، أسمر اللون - أم كانت من الصفات التي تلازمه طويلاً وقد تفارقه نحو : العربي قوي السمع^(٣) ، حديد^(٣) البصر خفيف الحركة . . . والأصل : البدوي طويلاً قامته ، عريضة جبهته ، أسمر لونه ، قوي سمعه ، حديد بصره . . . و . . .

أما اسم الفاعل فإضافته إلى مرفوعه ممنوعة في أكثر أحواله التي يدل فيها على الحدوث ، لا على الدوام . وقد سبق تفصيل هذا^(٤) حيث أوضحنا أن اسم الفاعل الذي فعله لازم أو متعد لأكثر من مفعول - لا يجوز إضافته لفاعله ، وأن الذي فعله متعد لمفعول واحد - قد يجوز إضافته لفاعله عند أمن اللبس . . . وإلى آخر ما سردناه هناك ، وأن اسم الفاعل إذا ترك الدلالة على الحدوث إلى الدلالة على الثبوت والدوام لا يبقى له اسمه ، ولا أحكامه ، وإنما ينتقل إلى الصفة المشبهة ؛ فيسمى باسمها ، ويخضع لأحكامها دون أن تتغير صيغته .

(١) المراد بالفاعل المعنوي الاسم الواقع بعدها ، المتصف بمعناها ، الذي يعرب فاعلاً حقيقياً لها لو جعلناها فعلاً .

(٢) سيجيء سبب الاستحسان في ص ٢٥٩ .

(٣) قوي .

(٤) في ص ١٩٧ و ٢١٥ .

زيادة وتفصيل :

١ - بقيت أمور وأحكام أخرى تنفرد بها الصفة المشبهة ^(١) ، ولا يشاركها اسم الفاعل في شيء منها :

(١) فبما سبق من الأحكام الخاصة بإعمال الصفة المشبهة يقول ابن مالك في باب عقدها ؛ عنوانه : « الصفة المشبهة باسم الفاعل » . ولكنه باب مختصر ؛ لم يستوف تلك الأحكام . قال في تعريفها : **صِفَةُ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلٍ مَعْنَى بِهَا الْمُشَبَّهَةُ اسْمُ الْفَاعِلِ** يريد : الصفة التي يستحسن أن يجربها فاعلها في المعنى ، هي : « الصفة المشبهة اسم الفاعل » ، وهي تجر باعتبارها مضافاً . وفاعلها المعنوي هو المضاف إليه . وقد شرحنا هذا الاستحسان (في رقم ٧ من ص ٢٥٤ وفي « ب » من ص ٢٥٨ الآتية) وقال بعد ذلك :

وَصَوَّغَهَا مِنْ لَا زِمٍ لِحَاضِرٍ كَطَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ

أى : أنها تصاغ من مصدر الثلاثي اللازم للدلالة على معنى متصل بالزمن الحاضر ، (أى - الحالى) اتصال دوام وملازمة ؛ فيشمل الأزمنة الثلاثة (على الوجه المشرح في رقم ٣ و ٤ من ص ٢٢٨) ومثل لها بمثاليين ؛ أحدهما : صفة مشبهة ، كانت في أصلها اسم فاعل ، ثم أريد منه الثبوت والدوام ؛ فصارت صفة مشبهة ، في معناه وأحكامه . وبقى على وزنه وصيغته الأولى الخاصة باسم الفاعل ؛ هو : طاهر القلب ، والثاني : صفة مشبهة أصيلة في صيغتها ، وفي معناها ؛ هو : جميل الظاهر . ثم قال :

وعمل اسم فاعل المتعدى لها على الحد الأدنى قد حُذِّا

(قد حذا : أصله : قد حد ، زيدت ألف في آخر الفعل لأجل الوزن الشعرى . والمراد : على الرسم والضبط والتحديد الذي قد حدد لكل منها ، ووضعت له الشروط الخاصة به .) يقول : ما ثبت لاسم الفاعل المتعدى - والمراد : المتعدى لواحد فقط - يثبت لها ؛ بشرط مراعاة الحدود والضوابط التي وضعت لكليهما ، والتي منها : أن منصوبها لا يسمى مفعولاً به ؛ وإنما يسمى : « المنصوب على التشبيه بالمفعول به » . وهذا إن كان المنصوب معرفة ؛ فإن كان نكرة ، فهو تمييز أو منصوب على التشبيه أيضاً ، ومنصوب اسم الفاعل المتعدى لواحد يسمى : « مفعولاً به » وكذا بقية الفوارق بينهما ، فيجب مراعاتها . ثم بين شرطين من شروط إعمالها ؛ هما غدم سبق معمولها عليها . وكونه سببياً ؛ يقول :

وسبق ما تعمل فيه مجتنب وكونه ذا سببية وجب

(أى : مجتنب أن يسبقها ما تعمل فيه ، ووجب كون معمولها ذا سببية) . ولم يذكر التفصيلات اللازمة وانتقل بعد ذلك إلى كيفية ضبط هذا المفعول . فأدججه في ثلاثة أبيات حرمت كثيراً من

(١) عدم تعرفها بالإضافة (في الرأي الراجح بين آراء قوية^(١) أيضاً) .
أما هو فيتعرف بها إذا كان بمعنى الماضي فقط ، أو أريد به الاستمرار فيلاحظ
في هذا الاستمرار جانب المضي وحده .

(٢) «أل» الداخلة عليها قد تعتبر للتعريف وموصولة معا — في رأى —
وأداة تعريف فقط في رأى أقوى .

أما الداخلة عليه فمُعْرِفَةٌ واسم موصول معاً (كما سبق في بابه . وفي
ج ١ ص ٢٧٨ م ٢٧) .

(٣) مخالفتها فعلها اللازم أصالة ، فتنصب معمولها على التشبيه
بالمفعول به دون فعلها ؛ فإنه قاصر لا ينصب المفعول به ، ولا شبهه . أما اسم
الفاعل فلا يخالف فعله في التعدى واللزوم .

(٤) إعراب معمولها المنصوب مُشَبَّهًا بالمفعول به — وليس مفعولاً به —
سواء أكان المعمول معرفة أم نكرة ، وتمييزاً فقط إن كان نكرة . . .

الوضوح والتوفية ؛ هي :

فَارْفَعْ بِهَا ، وَانْصِبْ ، وَجَرِّمْ «أل» وَدُونَ «أل» . مصحوب «أل» وما اتصل ..

يعنى : ارفع بالصفة المشبهة ، أو : انصب ، أو جر . . . وكل هذا جائز مع وجود «أل»
في الصفة المشبهة ، ودون وجودها . لكن ما الذى سترفعه الصفة أو تنصبه أو تجره ؟ بينه بأنه
المعمول المصحوب «أل» (أى : المقترن بها) ، وأنه أيضاً هو المعمول الذى اتصل

بها ، مُضَافاً ، أو مُجَرِّداً ، ولا تَجَرُّرُهَا مَعَ «أل» سَمًا مِنْ «أل» خَلَا :

وَمِنْ إِضَافَةٍ ، لِتَالِيهَا وَمَا لَمْ يَخْلُ فَهُوَ بِالْجَوَازِ وَسَمًا

يريد : أنه المعمول الذى اتصل بالصفة مع إضافته ، أو مع تجريده من «أل» والإضافة — كما
أوضحنا كل هذا بالأمثلة الكثيرة (في ص ٢٤٠) . بانتقل بعد ذلك إلى بيان حالات لا يجوز فيها
الجر . فقال : لا تجر بالصفة المشبهة المقرونة «بأل» سما (اسما) خلا من «أل» أو خلا من الإضافة
إلى تالى «أل» فعنده أن معمول الصفة المشبهة لا يصح أن يكون مجروراً بها وهي مقترنة «بأل» مع
خلوه من «أل» ، أو عدم إضافة لما فيه «أل» فإن لم يخل جاز الجر . وفي هذا الكلام نقص كبير .

(١) انظر ص ٣٢٧ و ٣٢٨ .

أما معموله فمفعول به مباشرة، ما دام منصوباً قد وقع عليه فعل الفاعل .
(٥) تأنيثها بألف التأنيث ؛ نحو : هذه بيضاء الصفحة . أما هو فلا تدخله
ألف التأنيث

(٦) عدم مراعاة محل معمولها المجرور بإضافته إليها ، المتبوع بعطف ،
أو بغيره . بخلاف اسم الفاعل .

(٧) عدم إعمالها محذوفة ؛ فلا يصح هذا حسن القول والفعل ، بنصب
« الفعل » ، على تقدير : وحسن الفعل ، أما هو فيجوز : أنت ضارب اللص
والخائن ، بنصب الخائن . كما يجوز في باب الاشتغال أن يقال : أضعيفاً أنت
مساعدته ، بتقدير اسم فاعل محذوف بعد الهمزة ، ولا يصح أوجهها هذه المرأة
جميلته^(١) .

(٨) عدم الفصل بينها وبين معمولها — المرفوع أو المنصوب^(٢) — بظرف
أو جار ومجرور — في الرأي الأرجح — إلا عند الضرورة .

(٩) وجوب تغيير صيغتها إلى صيغة اسم الفاعل إن تركت الدلالة على
الثبوت — بقرينة — إلى الدلالة على الحدوث . أما هو هو فيبقى على صيغته إن
ترك الدلالة على الحدوث — بقرينة — إلى الدلالة على الثبوت .

(١٠) جواز إبتاع معموله بالنعت أو غيره من باقي التوابع . أما معمولها
فلا يتسبّع بنعت ، أى : لا يصح نعته .

ب — يذكر النحاة تعليلاً جديلاً^(٣) لاستحسان إضافة الصفة المشبهة
لفاعلها دون إضافة اسم الفاعل لفاعله ، ونلخصه هنا (بالرغم من أنه جدل
منقوض يجلد مثله ، ومعارض بأمثلة كثيرة ، أوردها المعترضون ، وضمنوها
بطون المطولات ، وأن التعليل الحق هو استعمال العرب ليس غير) :

إن إضافة اسم الفاعل إلى فاعله ممنوعة — على وجه يكاد يقنع عليه الاتفاق
إذا كان فعله لازماً ، أو متعدياً لأكثر من مفعول به ؛ لأن إضافته في
هاتين الصورتين توقع في اللبس ، فتوهم أنه أضيف ليجارى الصفة المشبهة

(١) يوضح هذا ما سبق في : « ب » ص ٢١٤ .

(٢) أما الفصل بينها وبين معمولها المجرور فحكمه الفصل بين المتضايين ، وقد سبق في ص ٦٤ ؛

(٣) أشرنا إليه في ص ٢١٧ .

— حيث تضاف لفاعلها كثيراً — وأنه ترك دلالة على الحدوث والتجدد ليصير دالا على الثبوت والدوام مثلها ؛ فأضيف إضافتها ليؤدى دلالتها .

أما إن كان فعله متعدياً لواحد ؛ فقد يمتنع إضافته إذا وقعت في لبس . كما في مثل : البارّ مكرم أبوه . فلو قلنا : البارّ مكرم الأب — لحاز أن يقع في الوهم أن الإضافة هي للمفعول ، لا للفاعل ، وأن الأصل : البارّ مكرم أباه ، بل إن إضافته قليلة حين يكون فعله متعدياً لواحد ، ومعناه من المعاني التي لا يقع على الذوات ، (أى : على الأجسام) ؛ حيث اللبس مأمون ، والإيهام غير واقع . مثل : محمد كاتب أبوه ، فلا يصح : محمد كاتب الأب — إلا على قلة كما سبق — مع أنه لا لبس ولا إيهام في الإضافة ؛ إذ الكتابة لا تقع على الذوات .

أما السبب في عدم صحة هذا — إلا على قلة — فلأن الصفة الدالة على الثبوت لا تضاف إلى فاعلها إلا بعد تحويل إسنادها عنه إلى ضمير موصوفها ، واستتار الضمير فيها (كما أشرنا في ص ٢١٧) ، إذ لو لم يتحول الإسناد بالطريقة السالفة للزم إضافة الشيء إلى نفسه ، لأن الصفة هي نفس مرفوعها في المعنى ، وهو غير جائز ، إلا في مواضع^(١) ليس منها الموضع الحالي . ويؤيد هذا — عندهم — تأنيث الصفة المشبهة بالتاء في مثل : مررت بالفتاة الحسنة الوجه^(٢) ؛ فلو لم تكن الصفة مسندة إلى ضمير الفتاة لوجب تذكيرها كما تذكر مع فاعلها المرفوع ؛ لهذا كان من المستحسن — وقيل : من الواجب — في مثل : أقبلت الفتاة الجميلة وجهها — أن تضاف الصفة إلى فاعلها ؛ فيقال : أقبلت الفتاة الجميلة الوجه ، لأن في الإضافة تخفيفاً وتقليلاً من عدة أمور تتشابه في أن كل اثنين منها بمنزلة شيء واحد ففي المثال السابق قبل الإضافة (وهو : مررت بالفتاة الحسن وجهها) — الجار والمجرور بمنزلة الشيء الواحد ، وكذلك الصفة مع الموصوف ، والفعل مع فاعله ، والمضاف مع المضاف إليه . وكل هذه الأمور المتشابهة المجتمعة تقتضى التخفيف ،

(١) سبقت في باب الإضافة ص ٣٥ .

(٢) إيضاح هذا في ص ٢٤٨ .

.....

ولم يمكنهم أن يزيلوا منها شيئاً إلا الضمير حيث تصرفوا في شأنه ؛ فنقلوه ، وجعلوه فاعلاً بالصفة ، فاستتر فيها : لأن الصفة في هذه الصورة تعد بمنزلة الجارية على من هي له ^(١) ؛ حيث رفعت ضميره ، ومن ثمَّ استحسن الإضافة في المثال السالف ، وفي نحو : أقبلت الفتاة الجميلة وجهها ، فيصير : أقبلت الفتاة الجميلة الوجه ، ولم تستحسن ، أو لم تصح في : محمد كاتب الأب (وأصله قبل الإضافة . محمد كاتب أبوه) . لقلة الأشياء المتشابهة التي تقتضى التخفف .

وسبب آخر - عندهم - هو : أن الإسناد في مثل : الفتاة الجميلة الوجه - بإضافة الصفة إلى فاعلها - قد تغير ؛ فصار الجمال مسنداً إلى الضمير العائد إلى الفتاة كلها بعد أن كان الإسناد متجهاً إلى وجهها فقط ، وهو جزء منها : أى : أن الإسناد في ظاهره هو للكل ، ولكن المراد منه الجزء على سبيل المجاز ؛ لأن من جمل وحسن بعضه ساغ أن يسند الجمال والحسن إلى كله ، مجازاً ؛ لحكمه بلاغية ؛ قد تكون المبالغة أو نحوها . . . وهذا لا يستساغ في مثل : محمد كاتب الأب ؛ لأن من كتب أبوه لا يحسن أن تسند الكتابة إليه إلا بمجاز بعيد غير مقبول ، سرى من المضاف ؛ وهو « الأب » إلى المضاف إليه ؛ وهو : « الهاء » . فهو من الإسناد إلى المضاف إليه ، مع إرادة المضاف . وشتان بين الإسنادين والمجازين ؛ فالإسناد في الأول واقع بين الكل والجزء الذى هو بعضه ، فيصح إطلاق كل منهما وإرادة الآخر ، بخلاف الثانى فهو بين الأبوة والنبوة .

هكذا يقولون ^(٢) ، وهو تحليل جدلى محض كما قلنا . وفيه مخالفة لما أجازوه من قبل .

(١) سبق إيضاح الكلام على الضمير العائد على من هوله أو غير من هوله في ج ١ ص ٣٣٥

(٢) راجع حاشية التصريح في هذا المكان .

المسألة ١٠٦ :

اسم الزمان ، واسم المكان^(١)

اسمان يصاغان من المصدر الأصلي للفعل بقصد الدلالة على أمرين معا ؛ هما : المعنى المجرد الذى يدل عليه ذلك المصدر ، مزيداً عليه الدلالة على زمان وقوعه ، أو مكان وقوعه . أو يقال : اسم الزمان ما يدل - بكلمة واحدة - على المعنى المجرد وزمانه^(٢) ، واسم المكان ما يدل - بكلمة واحدة - على المعنى المجرد ومكانه^(٣) .

ومن الميسور الوصول إلى هذه الدلالة بتعابير أخرى خالية من الاسمين السالفين . ولكنها لن تبلغ فى الإيجاز والاختصار مبلغ اسم الزمان واسم المكان ؛ فزينة كل منهما أنه يؤدي بكلمة واحدة مالا يؤديه غيره إلا بكلمات متعددة . وطريقة الوصول إليهما من الماضى الثلاثى تكون بالإتيان بمصدره القياسى - مهما كانت صيغته - ثم جعلها على وزن : « مَفْعَل » - بفتح الميم والعين - فى جميع الحالات ، ما عدا حالتين ، تكون الصيغة فيهما على وزن « مَفْعِل » - بكسر العين - :

الأولى : الماضى الثلاثى صحيح الأحرف الثلاثة ، مكسور العين فى المضارع ؛ مثل : جلس يجلس - رجع يرجع - قصّد يقصّد - حسب يحسب و

(١) لم يعرض لهما ابن مالك فى « ألفيته » .

(٢) وفى حالة نصبه التى يكون مشتركاً فيها مع حروف عامله يعرب ظرف زمان ؛ كقولهم : قعدت مقعد الضيف ، أى : زمن قعوده . فكلمة : « مقعد » ظرف زمان منصوب . (راجع الحضرى والصبان ج ١ أول باب الظرف) .

(٣) وإذا كان منصوباً مشتركاً مع عامله فى حروفه فإنه يعرب ظرف مكان - كما تقدم فى باب الظرف فى الجزء الثانى - ؛ نحو : قعدت مقعد الغائب ، أى : مكان قعوده .

الثانية : الماضى معتل الفاء بالواو^(١) ، صحيح اللام^(٢) ، بشرط أن يكون مضارعه مكسور العين ، تحذف فيه الواو لوقوعها بين الفتحة والكسرة ، مثل :
وَأَلَّ يَثْلُ^(٣) - وَثِقَ يَثِقُ - وَجِمَ يَجِمُ^(٤) - وَخَزَرَ يَخْزُرُ^(٥) - وَعَدَّ يَعِدُّ . . . (٦)

فمن أمثلة « مَفْعَل » - بفتح العين - للزمان : مطلعَ الفجر خير وقت للقراءة والاطلاع النافع - لكثير من الطيور هجرة سنوية ؛ فراراً من البرد . فإذا أقبلَ المشتى ، وحلَّ المؤجر ، تركت موطنها البارد إلى بلد أكثر دفئاً ، وأنسب جواً . والمراد : زمن طلوع الفجر - زمن الشتو (بمعنى : الشتاء) ، زمن المؤجر ؛ (بمعنى الهجرة .) وأفعالها الثلاثية هي : طَلَعَ - شَتَا - هَجَرَ . ومن أمثلة « مَفْعِل » - بكسر العين - للزمان : لغرس الشجر مواسم معينة ؛ فإذا حان المغرس ، وحلَّ مواعده ، أسرع الزرَّاع إلى غرس ما يريدون .
ومن أمثلة « مَفْعَل » - بفتح العين - للمكان : مَدَخَلَ - مَطْعَمَ - مَطْبَخَ

(١) بعض النحاة قد صرح بأن يكون حرف العلة الذى فى أول الفعل الثلاثى هو « الواو » . وبعضهم أطلق ولم يعين نوع الحرف ، مكتفياً بأن يذكر أن الفعل معتل الأول . لكن السيوطى قد نص على أن الماضى المعتل الفاء بالياء ، الصحيح اللام - مثل : يَقِظُ - يَمِنُ - يَسِرُ ، تكون الصيغة منه على وزن : « مَفْعَل » بفتح العين . (الهمع ج ٢ ص ١٦٨) .

(٢) لأن معتل الفاء واللام معاً يجب فيه فتح « العين » تطبيقاً للقاعدة العامة ؛ وهى : أن الثلاثى معتل اللام يجب أن تكون صيغة مصدره الميمى واسم زمانه واسم مكانه على وزن : « مَفْعَل » - بفتح العين - دائماً ؛ سواء أ كان بعض أصوله الأخرى حرف علة أم حرفاً صحيحاً : فاعتلال « لامة » - ولو انفردت بالاعتلال - كاف لتطبيق القاعدة السالفة وجوباً .

(٣) وأل يثل ، بمعنى : التجأ يلتجئ .
(٤) وجم من الأمر وجوباً ، كرهه ، أو : تركه مضطراً . أو : سكت على غيظ .

(٥) طعن برمح ونحوه .

(٦) بعض النحاة لا يشترط فى معتل الفاء بالواو أن يكون مضارعه مكسور العين ، ولا ما يترتب على كسرها من حذف الواو فى المضارع أحياناً كثيرة . فيقولون : « الموجِل والموجِل » ، بالكسر فهما ؛ على اعتبار أن عين الفعل المضارع فهما مفتوحة (أى : وَجِل - يَوْجِل - وحل يوحل) وأمثالهما . وبناء على هذا يجوز فى اسم الزمان واسم المكان من الثلاثى المعتل الأول بالواو أن تكون صيغته على وزن و « مَفْعَل » بفتح العين وكسرها . (وقد قال شارح المفضل ج ٦ ص ١٠٨ إن الفتح أقيس ، والكسر أفصح) .
فالأمران صحيحان قويان .

— مكتب — ملعب — مشرب — منأى — مسرح — مأوى . . . فى قول القائل :
 زرت بيتاً لأحد الرفاق ؛ فراقى جماله ؛ وتما نظافته ، وبراعة تنسيقه ، ووفاءه
 بمطالب الحياة السعيدة ؛ فهذا مدخل للأضياف ، يُسلمهم إلى غرفة
 استقبال أنيقة . وهذا مطعم واسع ، حسن الترتيب ، يُحمل إليه شهى
 الطعام من مطبخ آية فى النظافة . وفى جانب هادئ غرفة واسعة جعلها رب
 البيت مكتباً له ، تُطل على حديقة عامرة بعيون الأزاهير . وفى أحد الأطراف
 ملعبٌ فسيح ، مُهدت طرقه ، وفرشت أرضه بالكلا الناعم الأخضر .
 وفى ركن منه مشربٌ للدافئ والبارد . وفى منأى عنه مسرحٌ ومأوى للطيور
 الأليفة ، وبعض الحيوانات المستأنسة . . .

والمراد : مكان الدخول — مكان الطعام — مكان الطبخ — مكان الكتابة —
 — مكان اللعب — مكان الشرب — مكان النأى ، أى : البعد — مكان
 السرح ، أى : الرعى — مكان الإيواء . . .

ومن أمثلة مفعّل — بكسر العين — للمكان : مجلس — مرجع —
 مقصد — موثق — موئل — مورث ؛ كقولهم ، فى وصف أمير المؤمنين
 على بن أبى طالب : كان واضح الجلال ، عظم الهيبة . مجلسه مجلس
 علم ووقار ؛ لا تسمع فيه لغواً ، ولا تأثيماً ، والإمام فيه مرجع الفتوى ،
 ومقصد المستفهم ، وموثق الشاك ، وموئل اللائد . . .
 أى : مكان الجلوس — مكان الرجوع — مكان المقصد — مكان الوثوق —
 مكان الوأل ، (أى : الالتجاء) .

فإن كان الماضى غير ثلاثى فطريقة صوغهما تكون بالإتيان بمضارعه ؛ ثم
 قلب أوله ميماً مضمومة ، وفتح الحرف الذى قبل الآخر ، فتنشأ صيغة صالحة
 لأن تكون اسم زمان واسم مكان^(١) ، ويكون توجيهها لأحدهما خاضعاً للقرائن

(١) وصالحة أيضاً لأن تكون مصدرأ ميمياً ، ، وأن تكون اسم مفعول — كما سبق فى صفحة
 ١٩٤ و ٢٢٠ — لأن هذه المشتقات الأربعة مشتركة فى صيغتها التى تصاغ ، من مصدر غير الثلاثى ،
 متحدة فى طريقة الوصول إلى إيجاد هذه الصيغة . وعلى هذا يكون التفريق والتمييز المعنوى بينها موكولا
 للقرائن ، خاضعاً لوحها .

اللفظية أو غير اللفظية، فالقرينة وحدها هي التي تتحكم في هذه الصيغة؛ فتجعلها لأحدهما دون الآخر.

فن الأمثلة : مُمَسَّى ومُصْبِح - (أَمَسَى ، يُمَسِّي ، مُمَسَّى - أَصْبَحَ ، يَصْبِحُ ، مُصْبِحًا) ، نحو : الحمد لله مُمَسَّانَا ومُصْبِحُنَا ، ونحو : قول التاجر : متجرى مُصْبِحِي ومُمَسَّاي . والمراد : الحمد لله في وقت الإمساء والإصباح - متجرى مكان إصباحي وإمساى .

ومن الأمثلة : كوخ تملؤه السكينة والطمأنينة والوثام - خير مُسْتَقَرًّا وأعظم مُقَامًا من قصر فخم يسوده القلق ، والفزع ، ودواعي الشقاق . والمراد : خير مكان للاستقرار ، وأعظم مكان للإقامة .

ونحو : الفلك دوّار في حركة دائبة ، فليس له مُتَقَطِّع يتوقف عنده إذا حانَ ، ولا متوقّف يستريح ساعته إذا حلتْ . والمراد : ليس له زمان انقطاع ، ولا زمان توقّف .

هذا واسم الزمان والمكان مشتقان ، ولكنهما لا يعملان شيئاً من عمل فعلهما ؛ فلا يرفعان الفاعل - أو نائبه ، ولا ينصبان المفعول به ^(١) ولا غيره .

(١) لكن يجوز أن يتعلق بهما شبه الجملة ؛ لأن فيهما رائحة الفعل وهي تكفي مسوغاً للتعليق ؛

كما سبق في رقم ٤ من هامش ص ١٩٤ ورقم ١ من هامش ص ٢٠٤

زيادة وتفصيل :

١ - في اللغة أسماء للزمان أو المكان صيغت من مصدر الثلاثي ؛ وقياسها الفتح، ولكنها وردت عن العرب مسموعة بالكسر؛ فيجوز فيها الأمران. وأشهرها: المشرق - المغرب - المطلع - المسجد - المَرْفُق^(١) - المنسك^(٢) - المرفق^(٣) - الحجزر^(٤) - المسقط^(٥) - المنبت - المسكن . . .

ب - وردت صيغ - كثيرة لاسم المكان ، قليلة لاسم الزمان ، - من مصدر الثلاثي على وفاق القاعدة ، ولكنها مختومة بتاء التأنيث . فما ورد في الكلام العربي الفصيح : المَزَلَّة (بكسر الزاي) لموضع الزلل - المَظَنَّة . بفتح الظاء) لمكان الظن - المَشْرِقَة (بفتح الراء) لموضع شروق الشمس والقعود فيها - مَوْقَعَة الطائر (بفتح القاف) ، للمكان الذي يقع فيه - المَشْرِبَة للغُرْفَة - المَدْبَغَة - المَزْرَعَة - المَزْلَقَة - المَنَامَة . . . وكثير مثل هذا يَكَاد يَقْتَضِر على المكان . فهل يجوز القياس على هذا الوارد من المكان ، بزيادة تاء التأنيث على صيغة « مَفْعَل » التي بفتح العين أو التي بكسرها ، لتَصِير « مَفْعَلَة » - بفتح العين أو كسرها - مع بقاء الدلالة على ما كانت عليه ؟ اختلف النحاة في الرأي . وأكثرهم يميل إلى المنع ؛ لتوهمه أن هذا الكثير المسموع المختوم بالتاء في المكان - قليل لا يكفي للقياس عليه .

والحق أن الرأي الذي يبيح القياس عليه سديد موفق ، إذ كيف يوصف الوارد من تلك الأمثلة المكانية بالقلة مع أنه يبلغ العشرات ؟ نعم إنها قلة ، ولكنها نسبية ، (أى : بالنسبة للصيغ الواردة من غير تاء التأنيث) ، والقلة النسبية على هذا الوجه تبيح القياس العام ، وتجزئ المحاكاة من غير تقييد ، وإن كانت لا تبلغ

(١) مكان الرفق . (والرفق : ضد العنف والقسوة) . ويطلق اليوم على المكان الذي يكون مقر المنفعة العامة ، كرفق الكهرباء ، أو مرفق الكوك الحديدية .

(٢) المعبد .

(٣) مكان الفرق في وسط الرأس .

(٤) مكان السقوط .

في درجة القوة والفصاحة مبلغ الأولى^(١)، فاختلفت الدرجة في القوة والفصاحة لا يمنع من صحة القياس والمحاكاة. ولا داعي للتضييق الذي لا يدفع عن اللغة أذى، ولا يجلب لها نفعاً فالأنسب إباحة القياس في صيغة «مفعلة» - بفتح العين أو كسرهما - تبعاً للقواعد السابقة الخاصة بصياغتها، مع الاختصار في القياس على اسم المكان، لأن أمثله الواردة هي التي بلغت في الكثرة حداً يسمح القياس عليها، دون اسم الزمان، حتى لقد علل النحاة واللغويون التأنيث بأنه إرادة البقعة لا المكان^(٢). وهي غير «مفعلة» الآتية في «ج».

ح - قد يصاغ من الاسم الجامد الثلاثي الحسي صيغة على وزن : «مفعلة» - بفتح الميم والعين دائماً - بقصد الدلالة على مكان يكثر فيه الشيء الحسي المجسم. (أى : الذي ليس معنوياً)^(١). فإذا وجد مكان يكثر فيه : «ورق» - مثلاً - صُغنا «مفعلة» من : «ورق» فقلنا : «مورقة» ؛ للدلالة على مكان يكثر فيه ذلك الشيء الحسي المسمى : «بالورق». وإذا وجد مكان يكثر فيه : «عنب» ، صغنا من كلمة : «عنب» «معنب» ، للدلالة على مكان يكثر فيه ذلك الشيء المجسم المسمى : «بالعنب». وإذا وجد مكان يكثر فيه : «بلح» ، صغنا من كلمة : «بلح» ؛ «مبلحة» للدلالة على المكان والبلح الذي يكثر به. وهكذا تصاغ «مفعلة» - من الاسم الثلاثي الجامد للدلالة على أمرين معا ، هما : المكان ،

(١) هذا رأى بعض أئمة العربية من يفسرون القياس (كما جاء في مجلة المجمع اللغوى ج ١ ص ٢٣٢) بأنه الجرى على مقتضى الكثرة في جنسها ، لا الأغلبية العامة . وبه أخذ المجمع اللغوى في كثير من أحكامه وقراراته ، بعد أن بين قوته ، ورجاحة أدلته ، وشدة الحاجة للأخذ به .
(٢) جاء هذا التعليل في بعض المراجع الكبيرة ، (ومنها : شرح المفصل ج ٦ ص ١٠٩ موضوع اسم الزمان والمكان) . وسيبويه أحد الأئمة الذين يميزون في الكلمة ملاحظة لفظها أو ملاحظة معناها ؛ فيعود عليها الضمير ، وأسماء الإشارة ، ونحوها مما تقع فيه المطابقة - بالتذكير أو التأنيث ؛ مراعاة لأحد الاعتبارين السابقين مع وجود قرينة تمنع اللبس والاشتباه . نحو : أثنى كلام أسرها - مراعيًا المعنى ، أى : أثنى رسالة - أو عبارة . أو مقالة . ويصح أثنى كلام أسرها . مراعيًا اللفظ وهو : الكلام . ومثل : « حاشا » يكون حرف جرو ويكون فعلا ما ضيًّا . وإذا كانت فعلا ماضيًّا فالكثير الفصيح ألا تقع بعد « ما » المصدرية . . . فالتأنيث ملحوظ فيه : الكلمة ، والتذكير الملحوظ فيه اللفظ ، أو الحرف . والأفضل - بل الواجب - عدم الأخذ برأى سيبويه والاختصار فيه على المسموع ؛ منعاً لإفساد البيان اللغوى ،^١ وحرصاً على سلامة اللغة (٣) أشرنا لهذا في ص ١٥٤ .

وما يكثر فيه من شيء حسيّ معيّن ، . (كما سبقت الإشارة لهذا ^(١)) .
 فالمراد : هو وصف بُقْعَةٍ ، أو قطعة من الأرض بكثر ما فيها من شيء خاص مجسم . ومن الأمثلة أيضاً : مأسدة ؛ لأرض يكثر فيها الأسد - مَدْأَبَةٌ ؛ لأرض يكثر فيها الذئب - مَدْهَبَةٌ ؛ لأرض يكثر فيها الذهب - مَقْمَحَةٌ ؛ لأرض يكثر فيها القمح - مَرْمَلَةٌ ؛ لأرض يكثر فيها الرمل . إلى غير ذلك من الأسماء الثلاثية الجامدة الحسية . ويسمى الاشتقاق بالطريقة السالفة : « الاشتقاق من أسماء الأعيان ^(٢) » . أما غير الثلاثية فلا يصاغ منها « مفعلة » لهذا القصد . إلا إن كان الاسم مشتملاً على بعض الحروف الزائدة التي يمكن حذفها ، وتجريده منها ، وإبقاؤه على ثلاثة أحرف أصلية تُشتق منها تلك الصيغة بغير لبس ؛ مثل ؛ « مَسْبُطَخَةٌ » لأرض يكثر فيها : « البطيخ » و « مَغْزَلَةٌ » لأرض يكثر فيها الغزال ، و « مَحْصَنَةٌ » لأرض يكثر فيها الحصان . فالأمر في هذه الصيغة مقصور على الثلاثي إمّا أصالة ، وإما تحويلاً بأن يتجرد المزيد من أحرف زيادته ويصير ثلاثياً ؛ اتّباعاً للمأثور الغالب عن العرب .

أما المجرد من غير الثلاثي فيُسلّك معه مسالك أخرى في التعبير عن هذه الدلالة ، على حسب اختيار المتكلم وقدرته البلاغية ، دون استخدام لتلك الصيغة ، إذ لا يكاد يوجد خلاف في منع صياغة : « مفعلة » من المجرد الذي تزيد حروفه الأصلية على ثلاثة ^(٣) .

(١) سبقت الإشارة لهذا في هامش ص ١٥٤ .

(٢) الأعيان ، أو : الذوات : جمع عين وذات ، وهي الشيء والمجسم المشخص .

(٣) قال الرضي في شرحه للكافية في الباب الذي عنوانه : (ما كثر بالمكان بيني على مفعلة) . ما نصه : (لم يأتوا بمثل هذا - يقصد أنهم لم يأتوا بمفعلة - في الرباعي فافوقه ؛ نحو : الضفدع ، والتعلب ، بل استغنوا بقولهم : كثير الثعالب . أو تقول : مكان مثلعب ومعفرّب ومضفدع ومطحلب بكسر اللام الأولى - يريد اللام الأولى في وزن الكلمة الرباعية - على أنها اسم فاعل - قال لبيد :

يَمْمَنُ أَعْدَادًا «بَلْبُنَيَّ» أَوْ «أَجَا» مَضْفِدَاتٍ كُلِّهَا مَطْحَلِبَةً

أهـ ص ١٨٨ من الطبعة التي أخرجها : الزفراف وزميله . وقد جاء في شرحها للبيت السالف أن معنى : « يَمْمَنُ » هو : قصدن - ومعنى الأعداد (بفتح الهمزة) هو : الماء الذي لا ينقطع . المفرد : عد ؛ بكسر أوله - و لبنى وأجا : جبالان - مضفدات : كثيرة الضفادع - مطحلبة : كثيرة الطحالب . . .

يقع أن نشير إلى مسألتين هامتين :

الأولى : أقياسية تلك الصيغة أم مقصورة على السماع ؟ لقد ارتضى المجمع اللغوى القاهرى قياسيتها ، وجاء قراره مسجلا فى الصفحة الثانية عَشْرَةَ من محاضر جلسات الدورة الثالثة المطبوعة بالمطبعة الأميرية سنة ١٩٣٨ ، ونصه : (جاءت أمثلة من تلك الصيغة عن العرب ، ولنا أن نتكلم بما جاء عنهم . وهل لنا أن نقيس عليه ؛ فنقول مثلا : « مَعْزَلَة » للأرض التى يكثُر فيها الغزال ، وقد جرد لفظ : « الغزال » من زيادته ، ومَحْصَنَة للأرض التى يكثُر فيها : الخَسَن ، و « مَتَبَرَة » للأرض التى يكثُر فيها : التبر — إذا كان العرب لم يقولوا هذا ؟

فى المسألة رأيان مبنيان على الاختلاف فى التقدير : أحدهما : أن هذا البناء — مع كثرته — من قبيل المسموع . ومعنى هذا أن الكثرة لم تصل إلى حد أن يقاس عليها . والآخر : أن الكثرة وصلت إلى حد أن يقاس عليها . وله من كلام بعض الأئمة الكبار ما يعضده . وقد أخذ المجمع بالرأى الثانى ؛ لأنه قوى ، والحاجة داعية إلى القياس على ما قال العرب (١) .

(١) للقرار المجمعى السابق ما يشبه التتمة المستقلة ، صدرت بعده بأمد طويل ؛ وفى الجلسة التالية للمؤتمر المجمعى بتاريخ ١٧ / ١٢ / ١٩٥٩ عرض استفسار لأحد الأعضاء ، نصه : « كان المجمع الموقر قد اتخذ القرار الآتى : (تصاغ : « مفعلة » قياساً من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول للمكان الذى تكثُر فيه الأعيان ؛ سواء أكانت من الحيوان ، أم من النبات ، أم من الجهاد .) . وقد يسر هذا القرار لواضعى المصطلحات العلمية وضع كثير من الألفاظ العربية على هذا الوزن أمام أشباهها من الألفاظ الأعجمية ؛ مثال ذلك : ملبنة — مزبدة — مقطنة — — — — — مرقصة . . . وفى أثناء معالجتي لهذه الألفاظ — وما يشبهها — برزت عقبة لم أستطع تذليلها ، ولذلك رأيت عرضها على مؤتمر المجمع الموقر ؛ وهى تلخص بالسؤال الآتى :

إذا لم يكن لاسم العين الثلاثى فعل وكانت عين الاسم حرف علة ؛ (كما فى كلمات : توت — خوخ ، جوز وأشباهها) فما هو حرف العلة فى اسم المكان الذى يصاغ من اسم العين على وزن مفعلة ؟ وبعد . أرجو المذاكرة فى هذا الموضوع ، أو إحالته على اللجنة المختصة ؛ بغية اتخاذ قرار ينير السبيل أمام الباحثين فى المصطلحات العلمية . » اه .

= وقد احيل الاستفسار إلى لجنة الأصول ؛ فدرسته واتخذت فيه قراراً قدمته للمؤتمر فوافق عليه ، ونص القرار : (القاعدة في صوغ : « مفعلة » ما وسطه حرف علة هي : « الإعلال » فيقال في مثل ، « توت » ، و « خوخ » ، و « تين » : متانة ، ومخاخة ، ومتانة ، لكن وردت في اللغة ألفاظ كثيرة بالتصحیح لا الإعلال ؛ مثل : مشوِّبة - مشوِّرة - مصيدة - مقوِّدة - مبيوِّلة . ويرى النحاة أن الاحتفاظ بالأصل يلجأ إليه أحياناً . ولا شك أن بقاء الكلمة من غير إعلال أبين في الدلالة على المعنى . والإعلال في هذا الباب غير مستحكم . وقد نقل عن أبي زيد النحوي إجازة التصحيح في « أفعل » ، و « استفعل » ؛ كأغيم ، وأغيل ، واستحو ، واستقوم ، واستجوب ، واستصوب . . . و . . وإذا أجزى التصحيح في الأفعال فالإجازة في الأسماء مقبولة ؛ لأن الأسماء في هذا الباب محمولة على الأفعال ، في الإعلال) اهـ .

هذا نص الاستفسار وقرار اللجنة والمؤتمر بشأنه ، كما وردت نصوصها الحرفية في ص ٥٠ من مجموعة البحوث ، والمحاضرات لمؤتمر الجمع ، في دورته السادسة والعشرين ، سنة ١٩٥٩ - ١٩٦٠ . وإني ألحظ في هذا القرار غرضاً وتعارضاً يتطلبان التحلية والتوفيق . فالقرار ينص على أن القاعدة هي : الإعلال . وهذا حكم يقتضينا التمسك بالقاعدة ، وعدم الخروج عليها ، ما دامت قد استحققت اسمها : وما خالفها فشاذا يحفظ ولا يقاس عليه ؛ كما يقولون .

لكن القرار يعود بعد ذلك فيقول : وردت ألفاظ كثيرة في اللغة بالتصحیح لا بالإعلال . . . فما مراده بالكثرة ؟ إن كانت قد بلغت الحد الذي يصح القياس عليه لم تكن القاعدة السالفة (وهي قاعدة : « الإعلال ») فريدة يجب الاقتصاد عليها ؛ وإنما تكون إحدى قاعدتين ، يجوز القياس على كل منهما ؛ هما : التصحيح والإعلال . وإن كانت لم تبلغ حد الكثرة المطلوبة وجب الاقتصاد على الأولى عند التطبيق ، واعتبار ما ورد من الثانية شاذاً .

ثم ما المراد من أن الأصل يلجأ إليه أحياناً ؟ أهذا الالتجاء واجب أم جائز ؟ وما تحديد هذه الأحيان ؟ ومن الذي له الحق في تحديدها ؟ . . . و . .

وإذا كان بقاء الكلمة من غير إعلال أبين من غير شك (كما يقول القرار) في الدلالة على المعنى من الإعلال - فلماذا نترك الأبين إلى غيره ؟ وكيف يختار أئمة النحوضابطاً عاماً يؤدي إلى غير الأبين ويتركون ما يؤدي إلى الأبين ؟ وإذا كان الإعلال في هذا الباب غير مستحكم (كما يقل القرار) فلم التمسك به ، وبناء القاعدة عليه ؟ . وإذا كان المنقول عن أبي زيد جواز التصحيح في « أفعل » و « استفعل » ، فهل يجوز التعميم بحيث يشمل التصحيح غيرهما أيضاً ، بالرغم من أبا زيد قصر الأمر عليهما دون غيرهما ؟ وبالرغم أيضاً مما قاله السيوطي - وغيره - في كتابه الأشباه والنظائر عند الكلام على المطرد في الاستعمال مع شذوذه في القياس مثل : استحوذ واستصوب . ؟ فقد قال ما نصه : (اعلم أن الشيء إذا اطرد في الاستعمال وشذ عن القياس فلا بد من اتباع السماع =

.....
 الثانية : أن هذه الصيغة تختلف في مدلولها وفي المراد منها عن صيغتي :
 « مَفْعَل » ، و « مَفْعَلَةٌ » الخاصتين « باسم المكان » فهاتان الصيغتان
 تدلان على المكان وعلى المعنى المجرد الذي يحدث به . أما تلك فتصاغ للدلالة
 على المكان وعلى شئء حسي معين يكثر به ؛ فالفرق كبير بين الداليتين .
 والفرق أكبر وأوسع في الأصل الذي يشتقان منه ، وفي طريقة الصياغة ، ووزن
 الصيغة كما يتبين هذا جلياً في الشرح الخاص بكل .

* * *

د - ملخص ما سبق من أوزان المصدر الميمي ^(١) واسمى الزمان والمكان
 إذا كانت أفعالها الماضية ثلاثية - هو :

(١) إذا كان الماضي الثلاثي معتل اللام ، (مثل : دعا - سعى . . .)
 فالصيغة للمشتقات الثلاث هي وزن : « مَفْعَل » - بفتح ، فسكون ، ففتح -
 تقول : مدعى - مسعى . . .

(٢) إذا كان الماضي الثلاثي صحيح الأحرف ومضارعه مضموم العين
 أو مفتوحها ؛ (مثل : نظر ينظر - فتح يفتح . . .) فالصيغة للثلاثة
 على وزن : « مَفْعَل » أيضاً ؛ كالسابقة .

(٣) إذا كان الماضي الثلاثي صحيح الأحرف ، ومضارعه مكسور
 العين ؛ (مثل : جلس يجلس - عرف يعرف . . .) فالميمي على وزن :

=الوارد فيه نفسه ، لكنه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه . . .) . . . فهل يجوز التعميم برغم كل ما
 سبق مما نقلناه ؟

وما المراد من قول التقرير : إذا أجزى التصحيح في الأفعال فالإجازة في الأسماء مقبولة . . ؟ فهل
 طرد التصحيح في الأفعال حتى تحمل عليه الأسماء فيه ؟ وإذا كان مطرداً أو كثيراً إلى الحد الذي
 يبيح قياس الأسماء عليه فلم منعه القدماء إلا في المسائل المحدودة التي نصوا عليها ؟
 تلك بعض الجوانب التي تحتاج إلى التجلية والبيان مع ترك جوانب أخرى من ذلك القرار يغشها
 الغموض أيضاً .

ويدور بخلدى أن القرار لو اقتصر على سرد القاعدة التي جاءت في صدره ، وزاد عليها بإباحة
 التصحيح في حالة واحدة : هي : أن يخفى معنى الكلمة بالإعلال أو يلتبس بغيره ، ولا منجاة من
 الخفاء واللبس إلا بالتصحيح - لو فعل هذا - لكان سليماً من الغموض ، بعيداً من التعارض .

(١) سبق تفصيل الكلام عليه في ص ١٩٢ .

.....
 «مَفْعِل» أيضاً ، واسما الزمان والمكان على وزن : «مَفْعِل» بكسر العين .

(٤) إذا كان الماضى الثلاثى معتل الفاء بالواو ، صحيح اللام ، ومضارعه مكسوراً العين تحذف فيه الواو ؛ (مثل : وَعَدَ يَعِدُ . . .) فالصيغة للثلاثة هى : «مَفْعِل» بكسر العين .

ويتبين مما سبق أن صيغة الثلاثة لا تختلف إلا فى صورة واحدة هى التى يكون فيها الماضى الثلاثى صحيح الأحرف مكسور العين فى المضارع ، فيصاغ المصدر الميمى على وزن «مَفْعِل» بفتح العين ويصاغ اسما الزمان المكان على وزن «مَفْعِل» . بكسر العين .

كل ما سبق حين يكون الماضى ثلاثياً فإن كان غير ثلاثى فيصاغ الثلاثة — وكذا اسم المفعول — على وزن المضارع مع إبدال أوله ميما مضمومة وفتح الحرف الذى قبل آخره ، وتكون القرائن هى المُمَيِّزَةُ بين الأنواع الثلاثة والدالة على النوع المناسب للسياق دون غيره من الثلاثة الأخرى .

المسألة ١٠٧ :

اسم الآلة

اسم يصاغ - قياساً - من المصدر الأصلي للفعل الثلاثي المتصرف ، بقصد الدلالة على الأداة التي تستخدم في إيجاد معنى ذلك المصدر ، وتحقيق مدلوله . وليس الوصول إلى تلك الدلالة المعنوية مقصوراً على اسم الآلة القياسي ، فمن الممكن الوصول إليها بأساليب مختلفة ، ليس في واحد منها صيغة « اسم الآلة » ولكن هذا يتطلب ألفاظاً ، وكلمات متعددة لا يتطلبها اسم الآلة ؛ فإنه يقوم بهذه الدلالة بكلمة واحدة ، ففائدته أنه يؤدي باللفظة المنفردة ما لا يؤديه غيره إلا بالكلمات المتعددة .

وصياغته القياسية لا تكون إلا من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف ، فلا يصاغ من مصدر الأفعال الجامدة ، أو ، التي ليست ثلاثية .

وأوزان اسم الآلة ثلاثة قياسية ؛ هي : مِفْعَل - مِفْعَال - مِفْعَلَة . وطريقة صوغها أن نجيء بذلك المصدر - مهما كان وزنه - وندخل عليه من التغيير ما يجعله على وزن إحدى الصيغ الثلاث . مثال ذلك :

(١) نَشَرَ النَّجَارُ الخشبَ نَشْراً ، فَآلة النشر هي : مِشْشَر ، أو : مِشْشَار ، أو : مِشْشَرَة .

(٢) بَرَدَ الصانعُ الحديدَ بَرْدًا ، فَآلة البرد هي : مِبرَد ، أو : مِبرَاد ، أو : مِبرَدَة .

(٣) ثَقَبَ سِدَادُ القارورةِ ثَقْبًا - فَآلة الثقب هي : مِثْقَب ، أو : مِثْقَاب ، أو مِثْقَبَة .

(٤) سَخَّنَ الماءَ سَخْنًا وَسَخُونًا - فَآلة التي تتحقق بها السخونة ، هي : مِسخن ، أو : مِسخان ، أو : مِسخنة .

(٥) سَلَكَ الطريقَ سلوكًا ، أَى : ذَهَبَ فِيهِ وَنَفَذَتْ مِنْهُ . فَآلة التي يتحقق بها الذهاب والنفاذ ، هي : مِسْلَك ، أو : مِسْلَاك ، أو : مِسلَكة .

(٦) سمحت للمحتاج ببعض الغلّة سُموحًا ، وَسَمَاحًا وَسَمَاحَةً ، فالآلة التي يتحقق بها السّمّاح وتستخدم في الإعطاء والتناول ، هي : مِسْمَح أو : مِسْمَاح ، أو : مِسْمُوحَة وهكذا .

ومما يلاحظ أن اسم الآلة لا يعمل عمل فعله ؛ فلا يرفع فاعلا أو نائب فاعل ، ولا ينصب مفعولا به ، ولا غيره ؛ فهو واسم الزمان واسم المكان المشتقات الثلاث التي لا تعمل عمل فعلها ^(١) .

ويلاحظ أيضاً أن صيغة « مِفْعَال » مشتركة بين « اسم الآلة » ، و « صيغة المبالغة » ؛ فهي من الأوزان الصالحة لهذه ولتلك — كما سبق — والتمفرقة بينهما تكون بإحدى القرائن اللفظية أو المعنوية ؛ كالشأن في كل صيغة مشتركة ، أو لفظ يصلح لمعنيين أو أكثر ؛ فالقرينة وحدها هي التي تتحكم في التوجيه هنا أو هناك ، . ففي مثل : تخيرت للخشب الجزل مِشَارًا قويًا يمزقه — تكون صيغة « مفعال » اسم آلة . بخلافها في مثل : ما أعجب فلانًا في التحدث عن نفسه ، ونشر أخباره ، وانتهاز الفرص للإعلان عن شئونه !! إنه جدير بأن يسمى : مِشَارًا — فإنها صيغة مبالغة في النشر . ومثل : كلمة : « مِذْياع » ؛ فقد يراد منها الآلة الصماء التي تستخدم في نقل الأخبار المذاعة . وقد يراد منها الشخص المتكلم في تلك الآلة ^(٢) . فمثال الحالة الأولى التي تدل عليها القرينة : توقف المذياع لخلل في أسلاكه . ومثال الثانية التي تدل عليها القرينة أيضاً : ما أفصح المِذْياع ، وما أعذب صوته ؛ لم يتلجلج ، ولم يتردد ، ولم يشوه كلامه بلحن أو خطأ ، مع أنه كان يرتجل بغير إعداد .

(١) وكذلك المصدر المصوغ للدلالة على المرة — كما سبق في ص ١٩٠ — ومع أن هذه الأربعة لا تعمل ، يجوز أن يتعلق بها شبه الجملة لما فيها من رائحة الفعل (راجع هامش ص ٢٠٤) .
(٢) هذا من الوجهة اللغوية . وقد جرى العرف اليوم على تسمية الآلة : « بالمذياع » . وتسمية الشخص : بالمذيع .

زيادة وتفصيل :

١ - وردت ألفاظٌ مسموعةٌ شذت صيغتها عن القياس ؛ منها : **المُنخُل** ؛ للأداة التي يُنخل بها الدقيق . **والمُدُق** ؛ للأداة التي تدق بها الأشياء الصلبة **والمُدْهَن** ؛ للأداة التي تستخدم في الدهان . **والمُكْحَلَة** ؛ للأداة التي تستخدم في الكحل ، أو للوعاء الذي يوضع فيه . **والمُسْعَط** ؛ للأداة التي يُسْعَط بها العليل ، أو الصبي ، أى : يوضع بها الدواء في أنفه (وكل ما سبق بضم أوله وثالثه إلا « المدُق » فيضم أوله وثانيه) ، وإِراثٌ للأداة التي تُوقد النار . . .
ولما كانت تلك الأوزان - وأشباهاها - شاذة ، جاز استعمالها كما وردت عن العرب ، وجاز اشتقاق صيغة قياسية من مصدر أفعالها الثلاثية ، بحيث تجيء الصيغة الجديدة على وزن « مَفْعَل » أو : « مِفْعَلَة » ، أو : « مِفْعَال » وهي الأوزان الثلاثة القياسية لاسم الآلة .

ب - في محاضر جلسات المجمع اللغوى القاهرى ، في دور انعقاده الأول (ص ٣٧١) ، بحث واف عن اسم الآلة ، ونصوص متعددة من المراجع المطولة الأصلية التي تصدرت لبيان أحكامه . ومن ذلك البحث وما تبعه من بحوث فرعية ، وما أثاره من جدل عنيف ، ومناقشات مستفيضة مسجلة هناك - يتبين أن بين العلماء خلافاً شديداً يكاد يتركز في ثلاث مسائل :

أولها : أياكون اشتقاق اسم الآلة من مصدر الثلاثى المتعدى واللازم ، أم من مصدر المتعدى فقط ، كما يميل إليه أكثر السابقين ؟ وهل يشتق من أسماء الأعيان ؟
ثانيها : أيجوز الاشتقاق من مصدر الأفعال غير الثلاثية أم أمره مقصور على الثلاثية وحدها ؟

ثالثها : أيجوز القياس مع وجود صيغة مسموعة تخالفه أم يجب الاقتصار عليها ؟
وخير إجابة عن تلك الأسئلة - وهى إجابة مستمدة فى أكثرها من البحوث والمناقشات التى دارت بالمجمع ، ثم من مراجع واعتبارات أخرى - هى :
(١) جواز الاشتقاق من مصدر الفعل الثلاثى اللازم والمتعدى ، دون مصدر الأفعال غير الثلاثية ، ودون الأعيان . فيجب الاقتصار فى هذين على المسموع وحده .

(٢) ويجوز القياس بصوغ اسم الآلة من مصدر الفعل الثلاثى مع ورود صيغة مسموعة تخالفه . لكن الأحسن الاقتصار على هذه الصيغة المسموعة ؛ وبخاصة إذا كانت شائعة .

المسألة ١٠٨ :

التعجب

معناه :

إذا رأينا في القمر أشباحاً تحاول الاتصال بنا ، أو : شاهدنا بئراً تَغِيضُ^(١) فجأة ، أو : مطراً ينهمر في يوم صحو^(٢) ، أو : سيارة جديدة تتوقف عن المسير بغير سبب معروف — كان هذا أمراً باعثاً للدهش ، وانفعال^(٣) النفس به ؛ واستعظامها إياه ؛ لحفاء سرّه عليها ، وعدم وجود نظير له ، أو قلة نظائره .

وقد يعبر عنه الناس بأنه : أمر عجيب ، أو : غريب ، أو : مثير . . . أو نحو هذا من العبارات التي يريدون منها ما يسميه اللغويون : « التعجب » ، ويعرفونه بأنه :

(شعور داخليّ تنفعل به النفس حين تستعظم أمراً نادراً أو لا مثيل له ؛ مجهول الحقيقة ، أو خفيّ السبب)^(٤) . ولا يتحقق التعجب إلا باجتماع هذه الأشياء كلها .

أسلوبه :

له أساليب كثيرة^(٥) تنحصر في نوعين ؛ أحدهما : لا تحديد له ولا ضابط ؛ وإنما يتركّز لمقدرة المتكلم ، ومنزلته البلاغية ، ويفهم بالقريئة . والآخر : قياسي

(١) يحف ماؤها . (٢) لا غيم فيه ولا مطر ، ولا برد . (٣) تأثّر .

(٤) لهذا يقال : إذا ظهر السبب بطل العجب ؛ ولهذا أيضاً لا يوصف المولى جل شأنه بأنه متعجب ؛ إذ لا يخفى عليه شيء . وإذا ورد في كلامه ، أو في الحديث الشريف ، أو غيرهما ما يدل على أنه يتعجب ، فالمراد : إما توجيه السامعين إلى إظهار العجب والدهشة ، وإما المراد : اللزوم ؛ وهو الرضا والتعظيم ، أو نحو ذلك من الأغراض البلاغية .

(٥) والغرض الأساسي من كل منها هو : التعجب . لكن بعضها قد يتضمن أحيانا كثيرة مع التعجب غرضاً آخر : هو : المدح أو الذم ؛ كما سيتبين في هذا الباب ، وفي باب « نعم وبش » ص ٢٩٨

مضبوط بضوابط وقواعد محددة ، ولا تكاد تختلف في استعماله أقدار المتكلمين .

ومن أمثلة الأول : « لله درّ^(١) فلان » ، في قول القائل :
 لله درك !! أى جُنَّة^(٢) خائف ومتاعِ دنيا أنتَ لِلْحِدْثَانِ^(٣)
 ومنها : « يا لك ، أو يا له ، أو : يالى . . . كقول الشاعر :
 فيالكَ بجرّاً لم أجدْ فيه مَشْرَباً وإن كان غيرى واجداً فيه مَسْبَحاً
 ومنها : « شَدَّ^(٤) » فى نحو : شَدَّ ما يفخر اللّثيم بأصوله إن كانت له
 أصول ، ويتمدح بفعاله إن كان له فعل محمود . ومنها : « عجيب » فى نحو :
 أقاطن^(٥) قومٌ سَلَمَى أم نَوَوَا ظَعْنَا^(٦)
 فإن يَظْعَنُوا فعجيبٌ عيشٌ مَن قَطَنَّا
 ومنها : الاستفهام المقصود منه التعجب كقوله تعالى : « كيف تكفرون
 بالله وكنتم أمواتاً فأحياكم ؟ » ؛ وكقول شوقي يخاطب تيمثال أبى الهول :
 إلامَ ركوبُكَ مَسَنَ الرمالِ لِطَيِّ الأصيلِ ، وجَوِبَ السَّحَرِ ؟
 ومنها : « سبحان الله » التى تصاحبها قرينة تدل على أن المقصود منها
 التعجب ؛ كقول رجل سئل عن اسمه : سبحان الله ! تجهلنى ، والحيل والليل
 والبيداء تعرفنى . . .
 إلى غير ذلك من كل لفظ يدل على التعجب^(٧) . وتفهم منه هذه الدلالة
 بقرينة ، من غير أن يكون من النوع القياسى .

أما القياسى فصيغتان^(٨) . « ما أفْعَلَهُ » — و « أفْعِلْ به » . وهذان

(١) أصل هذا الأسلوب ومعناه مدون فى ج ٢ ص ١٨ م ٦٠ . (٢) وقاية .

(٣) حوادث الدهر ومصائبه . (٤) فعل ماض . يفيد التعجب من شدة الأمر وكثرته

(٥) أمقيم ؟ (٦) ارتحالا وسفراً .

(٧) مثل كلمة : « واهاً » فى نحو : واهاً لسلمى ثم واهاً واهاً !! ومثل حرف النداء فى :

يا جارتى ما أنت جارة !!

(٨) هناك صيغة ثالثة قياسية يأتى الكلام عليها فى (ج) من ص ٢٨٢ .

وزنان يستعملان عند إرادة التعجب من شيء تنفعل به النفس على الوجه الذى شرحناه ؛ فعند التعجب من الجمال الباهر — مثلاً — ، أو الضخامة البالغة ، أو : القصر المتناهى . . . أو . . . نأتى بأحد أسلوبيين قياسيين .

أولهما : ماض ، ثلاثى^(١) ، يشتمل على المعنى الذى يراد التعجب منه ، ثم نجعله على وزن : « أفعلل » . وقبله : « ما » الاسمية التى هى علامة التعجب — ولذا تسمى : « ما التعجبية » — وتقدمها عن هذا الماضى واجب — ، وفاعله ضمير مستتر وجوباً ، يعود على : « ما » ، وبعده اسم منصوب هو فى ظاهره وفى إعرابه مفعول به . ولكنه فى المعنى فاعل ؛ إذ كان فى الجملة — وفى الحقيقة — قبل التعجب فاعلاً ؛ نحو : ما أجمل الوردة الناضرة ! — ما أضخم هرم الجزيرة ! ! ما أقصر سكان المناطق القطبية^(٢) ! ! . . . و . . .

فكلمة « ما » فى هذه الأمثلة وأشباهاها — مبتدأ ، والجملة الفعلية بعدها خبرها ، ثم المفعول به الذى هو فاعل فى المعنى : فالأصل جمملت الوردة — ضخّم الهرم — قصر سكان المناطق القطبية .

وعند إرادة التعجب من كبر قارة آسيا ، وسعتها ، وغزارة سكانها ، وعلو جبالها . . . و . . . نقول : ما أكبرها ! ! وما أوسع رقعتها ! ! وما أغزر سكانها ! ! ! وما أعلى جبالها ! ! ! . . . والإعراب كما سبق تماماً ، وكذلك المفعول به .

و « ما » التعجبية فى هذه التراكيب — ونظائرها — هى نوع من النكرة التامة^(٣) ، وتتضمن — بذاتها^(٤) — معنيين معا ، أو أنها ترمز إليهما معا ؛

(١) وقد يصاغ من الرباعى الذى على وزن : أفعل ، على الوجه الآتى فى ص ٢٨٣ .

(٢) لهذا لا يصح التعجب إن كان المفعول به حقيقياً فى أصله (قد وقع عليه فعل الفاعل) فى مثل : سقى المطر الزرع : لا يصح أن يقال : ما أسقى الزرع ؛ بقصد التعجب الواقع على الزرع ، لأن المفعول هنا حقيقى وليس فاعلاً فى المعنى — انظر « أ » من ص ٢٨٢ .

(٣) يريدون بالتنكير ، أنها بمعنى : شيء أى شيء . وبالتام : أنها لا تحتاج لنت أو غيره بعدها . وتنكيرها أفادها إيهاماً جعلها فى هذا الأسلوب بمعنى : شيء عظيم .

هذا والنكرة المحضة الخالصة تسمى : « نكرة تامة » ، أما المقيدة بنعت أو غير من القيود ، فتسمى : « نكرة

ناقصة » — وبيان هذا فى ج ١ ص ١٧ .

(٤) لا بلفظ ، أو شيء آخر غيرها .

هما : توجيه الذهن إلى أن ما بعدها عجيب ، وأن الذى أوجده أمر عظيم ، ويصفها النحاة بأنها نكرة تامة . والماضى بعدها جامد لا محالة^(١)، مع أنه فى أصله ثلاثى متصرف ، ولكنه يفقد التصرف باستعماله فى التعجب رباعياً على وزن « أفعل »^(٢) .

.....

زيادة وتفصيل :

لسنا بحاجة إلى الأخذ برأى من يقول : إن « ما » التعجبية اسم موصول ، مبتدأ والجملة بعدها صلتها ، والخبر محذوف ، ولا برأى آخر يقول : إنها نكرة ناقصة (تحتاج لنعث بعدها) ، والجملة بعدها نعت لها ، والخبر محذوف ، ولا استفهامية ولا ولا . . . فكل هذه الآراء تحمل فى طياتها كثيراً من التعسف وتقوم على الحذف والتأويل من غير داع ، ومن غير أن تمتاز بمزية تصرفنا عن الإعراب الأول الذى يتضمن كل مزاياها ، ويخلو من عيوبها . فعلياً به وحده ، وأن نختصر فى الإعراب ، فنقول : « ما » تعجبية ؛ قاصدين مع هذا الاختصار أنها نكرة تامة — من غير حاجة للتصريح بما اصطللحنا عليه

(١) ولا يدل على زمن ؛ لأن الجملة التعجبية متجردة لمحض الإنشاء المقصود منه التعجب ، فلا دلالة فيها على زمن مطلقاً — كما سيجىء فى رقم ١ هامش ص ٢٧٩ وفى هامش ص ٢٩٣ — وعدم دلالتها على الزمن مشروط بالألا تشتمل على لفظة : « كان » أو « يكون » أو غيرها من الألفاظ أو القرائن التى تدل على زمن محدد معين (٢٠٢) كما سيجىء فى ص ٢٨٠ و ٢٨٣ و ٢٩٠ .

ثانيهما : فعل ثلاثي لازم مشتمل على المعنى الذى يراد التعجب منه ، ونجعل هذا الفعل على وزن : « أفعل » ، وبعده باء الجر ، تجرّ اسماً ظاهراً ، أو : ضميراً متصلاً بها ، وكلاهما هو الذى يختصّ بمعنى الفعل . فى الأمثلة السابقة يقال : أجمل بالوردة الناضرة - أضخم بهرم الجيزة - أفصر سكان المناطق القطبية !! - أكبر بقارة آسيا !! وأوسع برقعتهما !! ؛ وأغزر سكانها !! وأعلّ بجبالها !! أو : أكبر بقارة آسيا !! وأوسع بها !! وأغزر سكانها !!! وأكثر بهم !!

أما إعراب : « أجمل بالوردة الناضرة » ففيه فى نظائره إعرابان .

أ - أن نقول « أجمل » ، فعل ماض على صورة الأمر ، وعلى شكله الظاهري فقط ^(١) . « بالوردة » الباء ، حرف جر زائد ^(٢) . « الورد » فاعل مجرور بالباء لفظاً ، ولكنه فى محل رفع على الفاعلية . « الناضرة » نعت ، إما مجرور بالكسرة تبعاً للفظ الفاعل المنعوت ، وإما مرفوع بالضممة تبعاً لمحل المنعوت ، ويكون المراد هو : جمّلت الوردة ، أى : صارت ذات جمال عجيب ، وضخم الهرم ، أى : صار ذا ضخامة عجيبة . وقصر سكان المناطق القطبية . أيضاً . . . ؛ وهكذا باقى صيغ « أفعل » التى جاءت فى ظاهرها على صورة الأمر ، وهى فى الحقيقة فعل ماض ؛ يراد منه فى ظاهره وفى حقيقته التعجب .

ب - أو نقول : « أجمل » فعل أمر حقيقى ، وفاعله ضمير مستتر تقديره : أنت ، يعود على مصدر الفعل المذكور (وهو : الجمال) و « بالوردة » الباء حرف جر أصلى ، وهى ومجرورها أصليان متعلقان بالفعل . والمراد :

(١) جاء على صورة الأمر لإنشاء التعجب ؛ فالجملة كلها إنشائية محضة ، ولا دلالة فيها على زمن مطلقاً (إلا إن وجد تقييد يدل على الزمن كما أشرنا فى رقم ١ من هامش ص ٢٧٨ وكما سيجىء فى هامش ص ٢٨٦ و ٢٩٣) - وهو مبنى على السكون حيناً ، وعلى حذف آخره حيناً آخر على حسب أحكام بناء الأمر

(٢) وزيادته فى هذا الموضع لازمة ؛ فلا يمكن الاستغناء عنه بشرط أن يكون المجرور به اسماً صريحاً لا مصدرأ مؤولاً من « أن » أو « أن » وصلتهما ؛ إذ فى هذه الصورة يجوز - لإمعان أن « الناضجة » فى رأى - حذف حرف الجر كما سبق عند الكلام على « باء الجر » ج ٢ ص ٣٧٩ و ٣٥١ م ٩٠ .

(٣) لازمان لا يمكن الاستغناء عنهما ، إلا فى حالة واحدة يمكن فيها حذف الباء - « فى الرأى الأغلب - حين تجر مصدرأ مؤولاً . . (وسيجىء تفصيل الكلام عليها عند بيان الحكم التاسع من أحكام التعجب ص ٢٩٤ م ١٠٩ وسبقت الإشارة لهذا فى ج ٢ ص ١٣٥ م ٧١) .

يا جمالُ أَجْمَلُ بالوردة ؛ أى : لازمها ، ولا تفارقها . فالخطاب مُوجَّهٌ لمصدر الفعل المذكور ؛ بقصد طلب استمراره ، ودوام بقائه معه^(١) . ومثل هذا يقال فى الأمثلة الأخرى . والفاعل المذكور مفرد مذكر للمخاطب دائماً ؛ لأنه ضمير مستتر للمصدر المخاطب فى كل الأحوال .

والإعرابان صحيحان^(٢) . والمعنى عليهما صحيح أيضاً ؛ فلا خلاف بينهما فى تأديسة الغرض . إلا أن الإعراب الثانى أبسر ، وأوضح ، وهو إلى عقول المتعلمين أقرب .

ويلاحظ أن صيغة « أَفْعِلْ » هذه جامدة — كأختها الأولى — مع أن فعلهما الأصلى ثلاثى متصرف ، ولكنه يفقد التصرف بسبب استعماله فى التعجب — كما أوضحنا^(٣) .

(١) ويصبح أن يكون موجهاً للمخاطب الذى يراد منه أن يتعجب . مع وجوب إبقاء الضمير على حاله من الإفراد والتذكير .

(٢) وبهما قال الأقدمون ، ولكل رأى أنصاره وأدلتة المقبولة ؛ فلا معنى لتجريح أحدهما كما يفعل بعض المتسرعين . ومن الإنصاف القول بأن المذهبين مقبولان ، ولكن كثيراً من أدلتها وتعليقاتها مصنوع ، لا يثبت على التمهيص ؛ إذ لا يعرفه العربى صاحب هذه اللغة ، ولا يدور بخلده ، فوق أنه لا يسائر القواعد النحوية الأصلية المنتزعة من كلامه . فن الخير إهمال الجدليات والتعليقات التى تترد فى نواح كثيرة من هذا الباب .

(٣) فى ص ٢٧٨ ، وكما يحى فى ص ٢٨٣ ، ٢٩٠ وفى الأحكام السابقة يقول ابن مالك فى باب عنوانه : « التعجب » .

بِ « أَفْعَلْ » انْطِقْ بَعْدَ « مَا » ؛ تَعَجُّبًا أَوْجِيْ بِ « أَفْعِلْ » قَبْلَ مَجْرُورٍ بِبِ
أى : انطق بصيغة : « أفعل » لأجل التعجب ، بشرط أن تكون هذه الصيغة واقعة بعد كلمة : « ما » (وهى : « ما » التعجبية) وإن شئت فجيء بصيغة أخرى هى : « أفعل » وبعدها المتعجب منه (أى من شئ فيه) . مجرور بالباء . ثم قال :

وَتَلَوْ « أَفْعَلْ » انْصَبْنَهُ ؛ كَمَا أَوْفَى خَلِيلَيْنَا ! وَأَصْدِقَ بِهِمَا !

أى : (انصب ما يحى بعد « أفعل » والذى يحى بعد « أفعل » هو المفعول به المتعجب منه ، أى : من شئ فيه) ثم ساق فى آخر البيت مثالين ؛ أحدهما : للتعجب منه (أى : من شئ فيه) المنصوب بعد « أفعل » ؛ وهو : « خليلينا » . والثانى المتعجب منه المجرور بالباء بعد « أفعل » =

== وهو «أصدق بهما» . ثم ساق بيتاً ثالثاً ضمنه حكماً سنذكره في مكانه من الأحكام بهامش ص ٢٩٣ ؛ هو جواز حذف المتعجب منه إذا دل عليه دليل ، ولم يتأثر المعنى بحذفه ؛ يقول :

وَحَذَفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبَحْ إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذَفِ مَعْنَاهُ يَضِحْ

يضح ، أى : يتضح . والفعل : «وضَحَ يَضِحُ» ، والأصل : يوضح ، ثم حذفت الواو خضوعاً لقاعدة صرفية تقضى بحذفها إذا وقعت ساكنة في المضارع وقبلها فتحة وبعدها كسرة . ثم ذكر بعد هذا بيتاً يقرر فيه أن هذين الفعلين ممنوعان من التصرف ؛ فهما جامدان بحكم قديم محتوم قرره النحاة : ونص البيت :

وَفِي كِلَا الْفَعْلَيْنِ قَدْ مَّا لَزِمًا مَنَعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِمًا

(في ترتيب البيت التواء ، والأصل : ولزم منع تصرف في كلا الفعلين بحكم حتم قدماً ؛ أى : قديماً . وسيجيء ايضاح لهذا البيت في مكانه الآنسب عند الكلام على أحكام التعجب ص (٢٩٠) .

زيادة وتفصيل :

١ - همزة الماضي : « أفعلّ » في التعجب هي لتعدية الصيغة التي يكون فعلها لازماً في الأصل ، أو متعدياً ، ولكنه يفقد التعدية عند أخذ الصيغة منه ؛ فمثال الأولى : ما أظرف الأديب !!! فإن الفعل : « ظرّف » لازم أصالة .

ومثال الثانية : ما أنفع الحذر !!! فإن الفعل : « نفع » متعد في أصله . وتزول تعديته عند أخذ الصيغة منه ، فتتصب مفعولاً مجديداً كان في الأصل فاعلاً ؛ إذ الأصل : نفع الحذر . فكلمة « الحذر » فاعل يصير مفعولاً به بعد التعجب (١) .

أما همزة « أفعلّ » ، فللصيرورة على اعتباره ماضياً على صورة الأمر . . . ويجب تصحيح العين في الصيغتين إن كانت في غير التعجب تستحق الإعلال بالنقل مثل : ما أطول النخلة ، وأطول بها . وكذلك يجب فك « أفعلّ » المضعف ، نحو : أشدّ بحمرة الورد .

ب - يكثر في هذا الباب ذكر : « المتعجب منه » والمقصود الحقيقي هو : « المعمول المتعجب من شيء يتصل به » لأن التعجب في مثل : ما أنفع العلم !!! ، إنما هو من نفع العلم لا من العلم ذاته . ولا بأس بالتعبير السالف على اختصاره المقبول .

ح - هناك صيغ أخرى للتعجب (٢) ؛ وأشهرها : « فَعْلَ » - بضم العين - وهو فعل لازم ؛ نحو : كَبُرَتْ كلمةٌ تَخْرُجُ من فم الجاحد ، وَخَسِبْتُ لفظاً يجري على لسانه .

ومنها : « أفعلّ » بغير « ما » التعجبية ، وأصله فعل ثلاثي زيد في أوله همزة التصيير ؛ نحو : أحسنت قولاً ، وأبرعت عملاً . أى : ما أحسن قولك ، وما أبرع عملك . . . وفعلها الثلاثي حَسَّنَ وبرَعَ . والمشهور أن الصيغة الأولى قياسية ، والثانية سماعية ذكرناها لندرك أمثلتها المسموعة .

* * *

(١) كما سبق في ص ٢٧٧ .

(٢) سيجيء تفصيل الكلام عليها في ص ٣١٤ م ١١١ من باب نعم وبئس .

ما يشترط في الفعل الذى يبنى منه الصيغتان القياسيتان بناء مباشراً :
يشترط فيه ثمانية شروط .

(١) أن يكون ماضياً^(١) .

(٢) ثلاثياً ؛ فلا يصاغان من فعل زادت حروفه على ثلاثة ؛ مثل :

دحرج - تعاون - استفهم . . . إلا إن كان الرباعى على وزن : « أفعلّ »
فيجوز - فى رأى الأنسب - صياغتهما منه ؛ كالأفعال : - أعطى -
أفقر - أظلم - أولى . فيقال : ما أعطى التقيّ - ما أفقر الصحراء
- ما أظلم عقول الجهلاء - ما أولى الناصح بردع نفسه .

ومن الشاذ قولهم : ما أخصر كلام الحكماء ، فبنوه من « اختصر »
الحماسى المبنى للمجهول أيضاً^(٢) .

(٣) متصرفاً فى الأصل تصرفاً كاملاً ، قبل أن يدخل فى الجملة
التعجيبة . (أما بعد دخوله فيها فيصير جامداً^(٣)) . فلا يصاغان من : ليس
- عسى - نعم - بش . ونحوها من الأفعال الحامدة تماماً ، ولا من نحو :
« كاد » التى هى من أفعال المقاربة ؛ لأنها ناقصة التصرف ليس لها إلا المضارع
- فى الأغلب -

(٤) أن يكون معناه قابلاً للتفاضل والزيادة ؛ ليتحقق معنى « التعجب » ؛
فلا يصاغان مما لا تفاوت فيه ، نحو : فى - مات - غرق - عسى ، إذ
لا تفاوت فى الفناء ، ولا فى الموت ، ولا الغرق ، ولا العمى ، وحيث يمتنع
التفاوت والزيادة فى معنى الفعل يمتنع الداعى للتعجب ، إذ يكون المعنى مألوفاً .
(٥) ألا يكون مبنياً للمجهول بناء يطرأ ويزول ، كالأفعال : عُرِفَ
- عَلِمَ - فَهِمَ . . . وغيرها مما يبنى للمجهول حيناً ، وللعلوم حيناً آخر .
أما الأفعال المسموعة التى تلازم البناء للمجهول . (مثل : زُهِىَ -

(١) مع ملاحظة أن الفعل الذى يدخل فى صيغة التعجب يفقد - غالباً - الدلالة على الزمن
ويتجرد منها إلا فى صورة واحدة . وسيجىء الإيضاح فى هامش ص ٢٨٦ وص ٢٩٣ .

(٢) ففيه شذوذان ؛ أنه غير ثلاثى ، وأنه مبنى للمجهول . وسيجىء أنهما لا يصاغان من المبنى للمجهول .

(٣) كما سبق فى هامش ص ٢٧٨ و يجىء فى ص ٢٩٠ .

هَزَلَ . . .)^(١) فالأنسب الأخذ بالرأى الذى يميز الصياغة منها ؛ فيقال :
ما أزهى الطاووس !! وما أهنزل المريض . . . !

(٦) أن يكون تاماً ، (أى : ليس ناسخاً) ؛ فلا يصاغان من كان ،
وكاد ، وأخواتهما . . .

(٧) أن يكون مثبتاً ، فلا يصاغان من فعل منفى ؛ سواء أكان النفي
ملازماً له ، أم غير ملازم ؛ مثل : ما عاج الدواء ، بمعنى : ما نفع ، ومثل ما حضر
الغائب ، فالفعل الأول ، وهو : « عاج » الذى مضارعه : « يَعْجِج » - ملازم
لنفي فى أغلب أحواله ، لا يفارقه إلا نادراً ، والفعل : « حضر » فى هذا التركيب
وأشباهه مسبوق بالنفي ، ويستعمل بغير النفي كثيراً ، وكذلك أفعال أخرى متعددة .

(٨) ألا تكون الصفة المشبهة^(٢) منه على وزن : « أفعل » الذى مؤنثه :
« فَعْلَاء » ، نحو : عَرَج ، فهو : أعرج ، وهى : عرجاء - خَضِر ،
فهو : أخضر ، والزرورع خضراء . . . حَمِرَ الجلد ؛ فهو : أحمر ، والجلود
حمراء . . . حَوِرَ ؛ فهو : أحور ، وهى : حوراء . . . وهكذا من كل
ما دل على لون ، أو : عيب ، أو : حلية ، أو : شىء فِطْرِي^(٣) . . .

(١) تقدم بيانها وحكمها (فى ج ٢ ص ٩٢ م ٦٧) .

(٢) سبق الكلام عليها وعلى أوزانها فى ص ٢٢٨ م ١٠٤ .

(٣) لا ترتاح النفس للتعليلات التى ذكروها لمنع الصياغة من هذا النوع ولا سيما التعليل بخوف
اللبس بين صيغتي : « أفعل » التى تستعمل إحداهما فى التعجب والأخرى فى الصفة المشبهة ؛ فإن
هذا اللبس وهم لا يتحقق ؛ إذ كيف يتحقق واحداهما فعل والأخرى اسم ، ولكل منهما أحكام تغاير
الأخرى . فالقرائن قوية تمنعه . ولا علة إلا علة الاستعمال العربى المجرد . وهو - فيما يبدو لنا - لا يمنع
من صياغة التعجب من تلك الأشياء ، ركذا التفضيل - كما سيحىء فى رقم ١ من هامش ص ٣٢٥ .

وفى الشروط السابقة يقول ابن مالك (سارداً سبعة أما الثامن وهو : « الفعل » ففهوم من السياق) :
وَصَغُوهْمَا مِنْ ذِي ثَلَاثٍ ، صُرْفًا قَابِلٍ فَضْلٍ ، تَمَّ ، غَيْرِ ذِي انْتِفَا
وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَالَ وَغَيْرِ سَالِكِ سَبِيلٍ فُعِلًا
يريد : صغهما من صاحب الحروف الثلاثة (وهو الثلاثى) - المتصرف - القابل للتفاوت -

التام - غير المنفى - والذى صفته المشبهة ليست مثل : أشهل - شهل الرجل ؛ فهو : أشهل ، والأنتى
شلهاء ، أى : قل سواده عينه ، وخالطتها حمرة ، وغير مبنى على صيغة : « فُعِل » ؛ وهى صيغة بناء
الثلاثى للمجهول ، فهذه سبعة شروط لم يذكّر بينها أنهما يصاغان من فعل ، لا من اسم ولا من حرف
لأن هذا الشرط الذى تركه مفهوم بما سرده . ، كما قلنا .

زيادة وتفصيل :

زاد بعض النحاة شرطاً آخر ؛ هو : ألا يُستغنى عن الصياغة منه بصيغة أخرى مسموعة ؛ فلا يصح : ما أقبله !! في التعجب من قيلولته^(١) لأنهم استغنوا عنها بقولهم : ما أكثر قائلته . ولا يصح ما أسكره ، ولا ما أقعده ، ولا ما أجلسه ، لأنهم استغنوا عنها بقولهم : ما أشد سكره — ما أكثر قعوده — وجلوسه .

والحق أن هذا شرط غير مقبول ؛ إذ يقتضينا أن نرهب أنفسنا بالبحث المضني في جميع المظان لمعرفة ما استغنوا به عن الصيغة القياسية ؛ وهذا تكليف لا يطاق ، وفيه تعويق للتعبير ، وتعطيل للقاعدة ، وتحويل للقياس عن معناه السديد .

(١) وهي وقت اشتداد الحر ظهراً . والفعل الماضي : قال .

كيفية التعجب إذا كان الفعل غير مستوف للشروط الثمانية .

- (١) إن كان الفعل جامداً ؛ مثل : نِعم ، وبئس . . . أو غير قابل للتفاوت ؛ مثل : مات - فنى . . . و . . . فلا يصاغ منه صيغة تعجب .
- (٢) إن كان الفعل زائداً على ثلاثة - مثل : انتصرَ وتَغَلَّبَ - أو : كان الوصف منه على « أَفْعَلَ فَعَلَاء » مثل : حَوَّرَ وَخَضِرَ - لم تجزئ منه الصيغة مباشرة . وإنما تجزئ من فعل آخر مستوف للشروط ؛ صالح لما نريده ؛ نحو : قَوَّى - ضَعُفَ - حَسَّنَ - قَبَّحَ - عَظَّمَ . . . فنقول : ما أقوى - ما أضعف - ما أحسن - ما أقبح - ما أعظم - ما أحقر - ما أشد - ما أكبر - ما أصغر . . . ونحو ذلك مما يناسب ؛ أو نقول : أقوِّ - أضعِفْ - أحسِّنْ - أقبِّحْ - أعظِّم - أحقِّر . . .

ثم نجيء بمصدر الفعل الذى لم يستوف الشروط بسبب زيادته على ثلاثة أحرف ، أو بسبب أن الوصف منه على : « أَفْعَلَ فَعَلَاء » ونضعه بعد الفعل الجديد المستوفى الذى جئنا به . وننصب المصدر بعد ما « أَفْعَلَ » ونجروه بالباء بعد « أَفْعَلَ » ؛ ؛ نحو : ما أقوى انتصارَ الحق ، وما أضعِفُ تَغَلَّبَ الباطل - أقوِّ بانتصار الحق ، وأضعِفُ بتغَلَّبِ الباطل . . . ونحو : ما أجْمَلُ حَوَّرَ العيون ، أجْمَلُ بِحَوَّرِ العيون - ما أنْضِرَ خضرةَ الزرع ، أنْضِرَ بِخضرةِ الزرع . والأفعال غير المستوفية هى : انتصرَ - تَغَلَّبَ - حَوَّرَ - خَضِرَ .

- (٣) إن كان الفعل منفيًا أخذنا الصيغة من الفعل الذى نختاره بالطريقة السالفة ، ووضعنا بعدها مضارع الفعل المنفى مسبقاً « بَأْنُ » المصدرية ؛ ففى نحو : ما فاز رأى الضعيف ، نقول : ما أجمل ألا يفوز رأى الضعيف ^(١) .

(١) كان الفعل ماضياً منفيًا قبل التعجب ، فصار بعده مضارعاً منفيًا « مسبقاً » بَأْنُ المصدرية « ؛ وهى تخلصه للاستقبال . فهل بين الصورتين اختلاف فى الزمن ؟ أجابوا : إن الصيغة مع التعجب صارت خالصة لإنشاء التعجب المحض لإنشاء غير طلبى ، وتركت الدلالة على الزمان : كالشأن الغالب فى التعجب عند عدم وجود ما يدل على تقييد زمنى - وقد أشرنا لهذا فى هامش ص ٢٧٨ و ٢٧٩ ويحىء إيضاح لها فى هامش ص ٢٩٣ وفى هذا الهامش صورة مستثناة لا تتجرد من الزمن .

وفي نحو : ما حضر خطيب الحفل ، نقول : ما أبعد ألا يحضر خطيب الحفل . والمصدر المؤول من « أن والفعل » في هذه الأمثلة - وأشباهها - ، في موضع نصب مفعول به .

ولنأخذنا « بأن والفعل » لنستطيع المحافظة على بقاء الفعل الأصلي منفياً ، إذ لو أخذنا منه صيغة التعجب مباشرة لزال نفيه ، ولم يظهر بعد التعجب أهو منفي أم غير منفي ؟

ويجوز أن نقول في الصور السابقة : أجملُ بالأُ يفوز الرأي الضعيف - أبعدُ بالأُ يحضر خطيب الحفل ؛ فيكون المصدر المؤول مجروراً بالباء . فالمصدر المؤول من « أن والفعل » المنفي وفاعله إما أن يكون في محل نصب بعد : « ما أفعل » وإما في محل جر بالباء بعد : « أفعل » .

ويجوز في الفعل المنفي أن نجىء بمصدره الصريح - بدلا من المصدر المؤول - مسبقاً بكلمة : « عَدَم » الصريحة في معنى النفي أو ما يشبهها ؛ ففي مثل : ما صرخ المتكلم وما همس ، نقول : ما أحسنَ عدمَ صراخ المتكلم ، وما أجملَ عدمَ همسه - أحسنَ بعدم صراخ المتكلم ، وأجملَ بعدم همسه .

(٤) إن كان الفعل مبنياً للمجهول بناءً عارضاً يطرأ ويزول أخذنا الصيغة من الفعل الذي نختاره بالطريقة التي شرحناها ، ووضعنا بعدها الفعل المبني للمجهول ، مسبقاً « بما المصدرية »^(١) ، ففي نحو : عُرِفَ الحق ، وهُدِيَ إليه الضال : نقول : ما أحسن ما عُرِفَ الحق ، وما أنفع ما هُدِيَ إليه الضال - أو : أحسنَ بما عُرِفَ الحق - وأنفعَ بما هُدِيَ إليه الضال ؛ فالمصدر المؤول من « ما » وصلتها مفعول به بعد الصيغة الأولى ، ومجرور بالباء بعد الصيغة الثانية .

ولنأخذنا « بما » المصدرية محافظة على بقاء الفعل مبنياً للمجهول ، ولولاها لزال بناؤه للمجهول فلا يتبين في أسلوب التعجب للمجهول هو أم للمعلوم ؟ أما الفعل الملازم للبناء للمجهول سماعاً فقد سبق^(٢) أن الأنسب الأخذ بالرأى الذي يميز الصياغة منه .

(٥) وإن كان الفعل ناسخاً ، (أى : غير تام) فإن كان له مصدر وضعنا مصدره بعد صيغة التعجب التي نأخذها من الفعل الآخر الذي نختاره

(١) وهي الغالبة في هذا الموضوع ، دون غيرها .

(٢) في ص ٢٦٤ .

على الوجه المشروح فيما سلف ، ففي مثل : كان العربيّ رَحَّالًا بطبعه ، نقول :
 ما أَكْثَرَ كَوْنََ العربيّ رَحَّالًا بطبعه — أو : أَكْثَرُ بِكَوْنِ العربيّ رَحَّالًا بطبعه ...
 وإن لم يكن له مصدر أخذنا الصيغة من الفعل الآخر الذى نختاره ووضعنا
 بعدها الفعل الأصلى الذى ليس له مصدر ، وقبله « ما » المصدرية فينشأ منها
 ومن الفعل والفاعل بعدها مصدر مؤول هو مفعول منصوب بعد : « ما أفعل »
 ومجرور بـ « الباء » بعد : « أفعل » . ففي مثل : كاد الكذب يُهْلِكُ صاحبه ،
 نقول : ما أَسْرَعَ ما كاد الكذب يُهْلِكُ صاحبه ... وهكذا ...

هذه هى الطرائق الموصلة للتعجب إذا كان الفعل غير مستوف للشروط .
 أما إذا كان مستوفياً للشروط فإن الصيغتين القياسيتين^(١) تؤخذان منه مباشرة .
 ولا مانع من التعجب منه بالطريق غير المباشر وذلك بالإتيان بفعل آخر
 مناسب . (نحو : حَسُنَ — قَبِحَ — قَوِيَ — وغيرها من الأفعال الثلاثية
 التى تناسب المراد) ، ثم نأخذ منه الصيغة التعجبية ، ونجعل بعدها مصدر
 الفعل المستوفى للشروط ، إمّا منصوباً بعد « ما أفعل » وإمّا مجروراً بالباء بعد
 « أفعل » ، ففي مثل : بَرَعَ الذكى ، وسَبَقَ أُنْدَادَهُ ، نقول : ما أعظم
 براعة الذكى ، وما أوضح سبقه أُنْدَادَهُ ، أو أعظم براعة الذكى ، وأوضح
 سبقه أُنْدَادَهُ ... فليس من اللازم — والفعل مستوف للشروط — أن
 نأخذ منه صيغة التعجب مباشرة ، وإنما يجوز أن نأخذها منه أو من طريق
 فعل مختار آخر كما أوضحنا^(٢) ...

(١) وهناك الثالثة المشار إليها فى « ج » من ص ٢٨٢ .

(٢) وفى طريقة التعجب إذا كان الفعل غير مستوف للشروط يقول ابن مالك :

وَأَشْدِدَ أَوْ أَشَدَّ أَوْ شَبَّهُمَا يَخْلُفُ مَا بَعْضُ الشُّرُوطِ — عَدِمًا

يريد : أن صيغة : « أَشْدِدُ » (على وزن : أفعل) وصيغة : « أَشَدَّ » (على وزن : « أفعل ») ؛
 لأن أصلها قبل الإدغام ؛ « أَشْدَد » (أو شبه هاتين الصيغتين مما يؤخذ من فعل آخر مستوف للشروط ،
 تختلف الصيغة لا يمكن صوغها مباشرة من الفعل الذى عدم بعض الشروط ، أى : فقد بعض الشروط .
 فهى تحل محلها . (وكلمة : « أَوْ » فى البيت : حذفتمزتها ونقلت حركتها للواو الساكنة قبلها ، بحافظة
 على وزن الشعر) .

= ثم بين أن مصدر الفعل العادم للشروط ينصب بعد الصيغة الجديدة التي جئنا بها إن كانت على وزن : « ما أفعل » ، ويمجر بالباء إن كانت على وزن : « أفعل » يقول :

وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ بَعْدُ ، يَنْتَصِبُ وَبَعْدَ : « أَفْعِلْ » جَرُّهُ بِ « أَلْبَا » يَجِبُ

بعد ، أى : بعد الصيغة الجديدة . . . ثم قرر أن ما جاء مخالفاً لما سبق فهو محكوم عليه بالتندور (القلة القليلة جداً) ، وأنه لا يقاس على المأثور منه (أى : المسموع عن العرب) :

وَبِالنُّدُورِ أَحْكَمَ لِغَيْرِ مَا ذُكِرَ وَلَا تَقِسْ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أَثَرُ

المسألة ١٠٩ :

الأحكام الخاصة بالتعجب

أشهر أحكامه ما يأتي :

(١) وجوب اعتبار فعليه جامدين بعد صياغتهما للتعجب^(١). (مع أنهما في أصلهما الثلاثي مشتقان حتماً) ولهذا لا يجوز أن يتقدم عليهما (المتعجب منه)^(٢) ، فلا يصح : العلم ما أنفع !! والجهالة ما أضر !! بتقديم المعمولين : العلم والجهالة . كما لا يصح بالعلم أنفع !! وبالجهالة أضر !!

ولا يصح أن تلحقهما علامة تذكير ، أو تأنيث ، أو إفراد ، أو تشية ، أو جمع ؛ فلا بدّ من بقائهما على صيغتهما في كل الأحوال من غير زيادة . ولا نقص ، ولا تغيير في ضبط الحروف . وإذا اتصل بآخرهما ضمير بارز للتعجب منه وجب أن يكون هذا الضمير مطابقاً لمرجعه ، نحو : الزارع ما أنفعه ، والزارعة ما أنفعها . . .

(٢) وجوب إفراد فاعلهما المستتر ، وتذكيره ، فلا يكون غير المفرد المذكور . (وإذا كان ضميراً مستتراً فهو واجب الاستتار) .

(٣) امتناع الفصل بين فعل التعجب ومعموله إلا بشبه الجملة ، أو بالنداء ؛ — أو « كان » الزائدة بالإيضاح الآتي بعد^(٣) فلا يجوز : ما أضيع — حقاً — المودة عند من لا وفاء له ، وما أبعد — يقيناً — المجاملة ممن لا حياة

(١) كما سبق في ص ٢٧٨ و ٢٨٠ و ٢٨٣ وفي عدم تصرفهما يقول ابن مالك :

وَفِي كِلَا الْفِعْلَيْنِ قِدْمًا لَزِمًا مَنَعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِمًا

وقد سبقت الإشارة لهذا البيت بمناسبة أخرى في ص ٢٨١ .

(٢) لأن الحمد لا يتقدم عليه معموله ، في الأغلب — (٣) في الحكم الثامن ص ٢٩٣ .

عنده . ويجوز : ما أضيع - في بلدنا - المودة عند من لا وفاء له !!! وما أبعد - بيننا - المجاملة ممن لا حياء له . كما يجوز : السماحة تدفع إلى أداء الحقوق ، والشح يصد عنها ؛ فأكرم - يا أخى - بها ، وأقبح يا زميلى به . . . ومن أمثلتهم فى الفصل بالجار والمجرور قول الشاعر :

بني تغلب ، أعزز علىَّ بأن أرى دياركم أمست وليس بها أهل
وياالظرف قول الشاعر :

أقيمُ بدارِ الحزمِ ما دام حزمُها وأحر - إذا حالت - بأن أتحوّلا
ويشترط فى شبه الجملة الذى يجوز الفصل به أن يكون متعلقاً بفعل التعجب^(١) - كالأمثلة السالفة - ، فلو كان متعلقاً بمعموله أو بغيره لم يصح الفصل به - ففى مثل : ما أحسنَ الحليم عند دواعى الغضب ، وما أشجع الصابر على الكفاح - لا يجوز : ما أحسنَ - عند دواعى الغضب - الحليم ، ولا ما أشجع - على الكفاح - الصابر .

وقد يجب الفصل بالجار ومجروره المتعلقين بفعل التعجب ، إذا كان معمول فعل التعجب مشتملاً على ضمير يعود على المجرور ، نحو : ما أليق بالطبيب أن يترقى ، وما أحق بالمرضى أن يصبر ، فالمصدر المؤول من « أن والفعل » هو معمول لفعل التعجب ، ومشتمل على ضمير يعود على المجرور . . . ومنه^(٢) :

(١) قد يتعدى فعل التعجب إلى مفعوله بحرف جر معين تبعاً لفعله الأصل قبل التعجب . وسيأتى بيان هذا فى الزيادة ص ٢٩٥ .

(٢) فى الحكمين السابقين يقول ابن مالك باختصار فى ختام الباب :

وَفِعْلُ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَ مَعْمُولُهُ ، وَوَصْلُهُ بِهِ الزَّمَا

أى : معمول الفعل فى هذا الباب لا يتقدم على فعله . والزَّم وصل المعمول بفعله ؛ بحيث لا يفصل بينهما فاصل إلا ما أشار إليه فى البيت الأخير التالى :

وَقَصْلُهُ بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرٍّ مُسْتَعْمَلٌ ، وَالْخُلْفُ فِي ذَلِكَ اسْتَقَرَّ

أى : أن الفصل بشبه الجملة مستعمل فى الكلام المأثور ، والخلاف بين النحاة ثابت فى أمر القياس عليه . ولكن رأى الرشيد جواز القياس عليه . وكذا الفصل بالتداء فيه خلاف ، والصواب جوازه .

خليلى ما أحرى بذى اللب أن يرى صبوراً . ولكن لا سبيل إلى الصبر
(٤) عدم جواز العطف - مطلقاً - على فاعل «أفعل» في التعجب
وكذلك لا يجوز إتباعه ، فالتوابع كلها ممنوعة إذا كان هو المتبوع .

(٥) وجوب أن يكون المعمول (المتعجب منه) معرفة ، أو نكرة مختصة ،
فمثال المعرفة ما تقدم من الأمثلة الكثيرة ، وقول الشاعر :

ما أصعب الفعل لمن رامه^١ وأسهل القول على من أراد !

ومثال النكرة المختصة بوصف أو إضافة أو غيرهما مما يفيد الاختصاص :
ما أسعد رجلاً عرف طريق الهدى فسار فيه ! وما أشقى إنساناً تبين الرشد من
الغى ؛ فانصرف عن الرشد ، واتبع الضلال !

ولولا هذا الشرط لكان التعجب لغواً ؛ إذ لا فائدة من قولنا : ما أسعد
رجلاً . . . ما أشقى إنساناً . . . ويتساوى في هذا الحكم معمول «أفعل»
وأفعل .

(٦) جواز حذف المعمول المتعجب^(١) منه في إحدى حالتين ؛ (سواء
أكان منصوباً بأفعل ، أم مجروراً بالباء بعد أفعل) .

أولاهما : أن يكون ضميراً يدل عليه دليل بعد الحذف ؛ كقول الشاعر :

جزى الله عنى - والجزاء بفضله - ربعة ، خيراً . ما أعف وأكرمأ !

أى : ما أعفها وأكرمها . وقول الآخر :

أرى أم عمرودمعتها قد تحددراً بكاءً على عمرو . وما كان أصبراً
أى : أصبرها .

ثانيتهما : أن تكون صيغة التعجب هى : «أفعل» وقد حذف
معمولها المجرور وحذف معه حرف الجر ، وقبلها صيغة للتعجب على وزن :
«أفعل» أيضاً ، وهذه الصيغة الأولى معمول مماثل للمعمول المحذوف

(١) سبقت الإشارة - فى «ب» من ص ٢٨٢ - إلى ما يتردد فى هذا الباب من قولهم :
«المتعجب منه» وأنهم يريدون المعمول الذى له صلة بالأمر الذى يدعو للتعجب .

مع حرف الجر... وقد عطف الثانية مع فاعلها على الأولى مع فاعلها؛ عطف جملة على جملة^(١)؛ كقوله تعالى: «أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ» أى: وَأَبْصِرْ بِهِمْ. ونحو: أَحْسِنْ بِصاحب المروءة وأَكْرِمْ؛ أى: أَكْرِمْ بِصاحب المروءة، وقول الشاعر: أَعَزِّزْ بِنَبَا، وَأَكْفِ إِنْ دُعِينَا يَوْمًا إِلَى نَصْرَةِ مَنْ يَلِينَا...^(٢)

(٧) تجرد فعل التعجب - فى الأغلب - من الدلالة على زمن؛ لأن الجملة التعجبية كلها إنشائية محضة، الغرض منها إنشاء التعجب، فتركت الدلالة الزمنية، وانسلخت عنها، واقتصر على تحقيق الغرض الذى أنشئت من أجله، وهو الإنشاء غير الظاهري، المقصود منه إعلان التعجب، كما أسلفنا^(٣).

(٨) جواز الفصل بين «ما» التعجبية وفعل التعجب «بكان» الزائدة^(٤) كقول الشاعر:

ما كان أحوجَ ذا الجمالِ إلى عَيْبٍ يُوقِيهِهِ مِنَ السَّعِينِ
وقد تقع «كان» التامة المسبوقة بما المصدرية بعد صيغة التعجب؛ نحو:
ما أحسن ما كان الإنصاف^(٥).

(١) لم يشترط بعض النحاة شيئاً من هذا كله، واكتفى باشتراط وجود قرينة تدل على المحذوف وقالوا هذا رأى أحسن وأوجه. (٢) وإلى هذا أشار ابن مالك ببيت سبق شرحه فى ص ٢٨١، هو:

وَحَذَفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتُ اسْتَبَحَّ إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذَفِ مَعْنَاهُ يَضْحُ
(٣) انظر رقم ١ من هامش ص ٢٨٦ ورقم ٤ الآتى بعد هذا.

(٤) سبق الكلام على حكم زيادتها تفصيلاً فى (ج ١ ص ٤٢٨ م ٤٤).
(٥) «ما» مصدرية، «كان» فعل ماض تام، بمعنى: وُجِدَ وظهر، «الإنصاف» فاعلها. والمصدر المؤول مفعول فعل التعجب. والتقدير: ما أحسن وجود الإنصاف فى الماضى. فإن قصد الاستقبال جىء بالفعل التام: «يكون» بدلا من الفعل: كان. ووجود الفعل الماضى «كان»، والمضارع: «يكون» يقيّد التعجب بزمن معين، وهذا - وإن كان قليلا - جائز؛ فمن الجائز تقييد فعل التعجب بزمن ماض والمجئى بالفعل «كان»، أو: «أسمى» للنص على هذا التقييد بالمضى، وبكلمة: «الآن»، أو ما بمعناها للنص على التقييد بالزمن الحالى، وبالفعل: «يكون»، ونحوه - كالظروف المستقبلية للدلالة - على الاستقبال، ومنه قوله تعالى «أسمع بهم وأبصر يوم يأتوننا». والمهم وجود قرينة تدل على التثنية. وبغير التقييد تتجرد الجملة التعجبية من الدلالة الزمنية كما رددنا فى هامش ص ٢٧٨ و ٢٨٣ و ٢٨٦. راجع الأشموفى والصبان آخر هذا الباب ثم الهمع ج ٣ ص ٩.

(٩) جواز حذف الباء الداخلة على معمول « أفعل » بشرط أن يكون ما تجره مصدرًا مؤولا من : « أن المصدرية » . و « الفعل » ، أو : « أن » مع معموليها^(١) ، نحو : أحسب أن تكون المقدّم ، وقول الشاعر :
 أهون عليّ إذا امتلأت من الكسرى - أنى أبيت بليلة الملسوع والأصل : بأن تكون . . . وبأنى . . .

(١) يرى بعض النحاة (كما أشرنا في هامش ص ٢٧٩ وكما سبق في ج ٢ ص ١٣٥ م ٧١) أن حذف « الباء » ممنوع هنا قبل المصدر المؤول من « أن » ومعموليها ؛ بحجة أنه غير مسموع بخلاف حذفها قبل المصدر المؤول من « أن والفعل والفاعل » فهو مسموع إلى الحد الذي يبيح القياس عليه . وهذا رأى رفضه آخرون - ورأيهم حق - لأن حذف حرف الجر مطرد قبل : « أن وأن » المصدريتين ؛ فلا معنى لإخراج « أن » هنا ، وبخاصة مع وجود أمثلة مسموعة ، ولو قليلة ، لأن قلتها في موضع بعينه لا يقدح في الاطراد المستمد من أغلب الحالات .

لكن إذا حذف « باء الجر » أتلاحظ وتقدر بعد الحذف ، فيعرب ما بعدها على اعتبارها كالمذكورة ، أم لا تلاحظ ولا تقدر ؛ فيعرب ما بعدها على اعتبار عدم وجودها وعدم ملاحظتها ؟ قولان . ولعل الأول هو الأنسب ، لمسايرته الحالات الأخرى التي ليست للتعجب ، فيكون الأمر مطرداً في التعجب وغيره .

زيادة وتفصيل :

١ - عرفنا أن صيغة : « أفعلّ » تحتاج إلى معمول بعدها منصوب ، وأن صيغة : « أفعلّ ° » تحتاج لمعمول بعدها مجرور بالباء ، وأنهما قد يحتاجان إلى شبه جملة بعدهما يفصل بينهما وبين معمولهما
وقد تحتاج صيغة التعجب إلى معمولات أخرى غير التي سبقت كالحال ، والتمييز ، والاستثناء

وقد تحتاج إلى معمول مجرور بحرف جر معين ، مجارة لفعلها الأصلي قبل التعجب ؛ ويصير الجار والمجرور متعلقين بها . (أى : بصيغة فعل التعجب ^(١)) .
لكن ما هو هذا الحرف المعين من حروف الجر ؟

إن كان فعل التعجب دالا على حب ، أو كره ، أو ما بمعناها ؛ كالود ، والبغض - فحرف الجر المناسب : هو : « إلى » بشرط أن يكون ما بعدها فاعلا في المعنى لا في اللفظ ، وما قبلها مفعولا في المعنى لا في اللفظ ؛ نحو : ما أحبّ العلم إلى النابغين !! ، وما أبغض النقص إلى القادرين !! . ففعل التعجب : « أحبّ » قد نصب مفعوله ، واحتاج إلى جار ومجرور تبعاً لأصله ؛ فجاء بهما . وحرف الجر هو : « إلى » لأن فعل التعجب دال على « الحب » ، وما بعد « إلى » مجرور بها . لكنه فاعل معنوى ، لا نحوى ، لأن النابغين - والقادرين هم الفاعلون لحب العلم ، وبغض النقص . وما قبل إلى : (العلم - النقص) هو المفعول المعنوى - لا النحوى ؛ لأنه الذى وقع عليه الحب والبغض .

ولهذا ضابط سبق بيانه ^(٢) ؛ هو : أن يُحذف فعل التعجب ومعه « ما التعجبية » إن وجدت ، ويوضع مكانه فعل آخر من مادته ومعناه ، يكون فاعله النحوى هو الاسم المجرور بإلى ، ومفعوله هو الاسم الواقع بينها وبين فعل التعجب . فإن استقام المعنى على هذا صح مجيء « إلى » ، وإلا وجب تغييرها . ففى المثال

(١) كما أشرنا فى رقم ١ من هامش ص ٢٩١ .

(٢) ج ٢ ص ٣٤٥ م ٩ .

السابق نقول : أحسب ، أو : يحب النابغون العلم ، ويكره القادرون النقص . وقد استقام المعنى فدللت استقامته على صحة مجيء « إلى » .

فإن كان ما بعدها ليس فاعلا في المعنى ، وإنما هو مفعول معنوى وما قبلها هو الفاعل المعنوى وجب الإتيان « بلام » الجر ، بدلا من : « إلى » ؛ نحو : ما أحبّ الوالدة لمولودها ، فالوالدة هي الفاعل المعنوى — لا النحوى — الذى فَعَلَ الحب أو قام به الحب ، والمولود هو المفعول المعنوى — لا النحوى — الذى وقع عليه الحب . فمعنى : « إلى » ، و « اللام » ، فى مثل هذا الموضع هو : « التبيين » ، أى : بيان الفاعل المعنوى والمفعول المعنوى ، وتمييز كل منهما من الآخر .

وإن كان أصل فعل التعجب فعلا متعديا بنفسه فإنه يصير لازما يتعدى بحرف جر خاص هو : « اللام » كذلك ، مثل : ما أضرب الناس للجاسوس !
وإن كان أصل فعل التعجب فعلا لازما يتعدى إلى معموله بحرف جر معين وجب أن يجارى أصله فى التعدى بهذا الحرف إلى معموله ؛ نحو : ما أغضب الناس على الخائن .

ب — قد يصاغ فعل التعجب من فعل ينصب بنفسه مفعولين ^(١) مثل « كَسَسَا » ، و « ظَنَ » فى نحو : كَسَسَا الغنى فقيرا ثوبيا — ظَنَ البخيلُ الجودَ تبذيرا .

ولفعل التعجب الذى يصاغ من المتعدى لمفعولين أربع حالات ^(٢) .

الأولى : أن يكتفى بفاعل الفعل المتعدى فينصبه مفعولا به ؛ نحو : ما أكسى الغنى !! ، ما أظنَّ البخيلَ !! فكلمتا : « الغنى والبخيل » كانتا فى الأصل قبل التعجب فاعلا ؛ فصارتا بعده مفعولا به لفعل التعجب الذى اكتفى بهذا المفعول به واقتصر عليه .

(١) ليس أصلهما المبتدأ والخبر ؛ كالفعل : « كسا » . أو أصلهما كذلك ، كالفعل : « ظن » .

(٢) كثر الخلاف والاضطراب بين المراجع المطولة بشأن هذه الحالات . وأصفاها — مع إيجازه — ما جاء فى شرح التصريح . وقد نقلنا هنا صفة ما تضمنته المطولات .

الثانية : أن نزيد على الفاعل السابق الذى صار مفعولاً به — أحد المفعولين الأصليين مجروراً باللام ؛ فنقول : ما أكسى الغنى الفقير !! — ما أظن البخیل للجدود !! فكلّمنا : « البخیل » ، و « الجدود » كانتا قبل التعجب مفعولين للفعل المتعدى لاثنتين ، ثم صارتا بعد التعجب مجرورين باللام ، ومتعلقين مع مجرورهما بفعل التعجب .

الثالثة : أن نزيد على الحالة السابقة المفعول الأصلى الثانى ؛ فنقول ما أكسى الغنى للفقير ثياباً — ما أظن البخیل للجدود تبذيراً .

الرابعة : حذف لام الجر السابقة ونصب الثلاثة مباشرة بشرط أمن اللبس ، نحو : ما أكسى الغنى الفقير الثياب !! — ما أظن البخیل الجدود تبذيراً . فإن خيف اللبس أدخلت لام الجر على المفعولين الأصليين ؛ نحو : ما أظن الرجل لأخيك ، لأبيك ، والأصل : ظن الرجل أخاك أباك . . .

لكن « أفعل » فى التعجب لا ينصب إلا مفعولاً به واحداً ، وفى الأمثلة السابقة استوفى حقه بنصبه المفعول به الذى كان فى الأصل فاعلاً . فما الذى نصب المفعول الثانى ، وكذلك الثالث إن وجد ؟

إن البصريين يقدرّون فعلاً — أو ما يشبهه — ينصب المفعول الثانى وكذلك الثالث إن وجد ؛ ويستترشدون فى تقديره بفعل التعجب المذكور قبله ، فيقولون فى تأويلهم : ما أكسى الغنى يكسو الفقير !! — أو : ما أكسى الغنى يكسو الفقير ثياباً !! — ما أظن الغنى ! . . . يظن الجدود . . . — أو ما أظن الغنى يظن الجدود تبذيراً !! . . .

والكوفيون لا يقدرّون محذوفاً ولا يتأولون ، ويقولون : حقاً أن « أفعل » فى التعجب لا ينصب إلا مفعولاً به واحداً — لكنه فى هذه الصور وأمثالها ينصب أكثر من مفعول به واحد .

ولا أثر للخلاف فى المعنى ، ولكن فى رأى الكوفيين يسرّ وقبول . لبعده من التكلف والحذف والتقدير .

المسألة ١١٠ :

ألفاظ المدح والذم . . .

(ومنها : « نِعِم » ، و « بَيْئَس »^(١) ، وما جرى مجراهما)

في اللغة ألفاظ وأساليب كثيرة ؛ تدل على المدح ، أو الذم . بعضها يؤدي هذه الدلالة صريحة ؛ لأنه وُضع لها من أول الأمر نصًّا ، وبعضها لا يؤديها إلا بقرينة^(٢) . فمن الأولى : أمدحُ - أثني - أستحسن . . . - أذم ، أهجو ، أستقبح . . . وأشباهها ، وما يشاركها في الاشتقاق ، نحو : أمدح في الرجل تجلده وحسن بلائه ، وأذم فيه يأسه ، وفثور عزيمته - أثني عليك بما أحسنت ، وأهجو من قبض يده عن الإحسان . . .

ومنها : الجميل - العظيم - الفاضل - الماجد - البخيل - الحقود - الخائن . . . وغيرها من ألفاظ المدح والذم الصريحين .

ومن الثانية : وفرة لا تكاد تعدّ ؛ في مقدمتها : أساليب النفي ، والاستفهام ، والتعجب^(٣) ، والتفضيل ، ونحوها ؛ فإنها قد تضم إلى معناها الخاص دلالتها على المدح أو الذم بقرينة ؛ كقولك في إنسان يتحدث الناس بفصائله ومزاياه ، أو : بنقائضه وعيوبه : ما هذا بشرًّا . تريد في الحالة الأولى : أنه ملسك ، مثلاً ، وفي الثانية : أنه شيطان . ومثل قول شوقي :

هل الملسك إلا الجيـشُ شأنًا ومظهرًا ؟ ولا الجيـشُ إلا ربُّه حين يُنسبُ

(١) فيهما لغات ؛ أشهرها : كسر الأول مع سكون الثاني ، وفتح الأول مع كسر الثاني ، وفتح الأول مع سكون الثاني ، وكسر الأول والثاني معاً .

والأفصح والأشهر عند استعمالها في المدح والذم الاختصار على اللغة الأولى .

(٢) الحالية ، أو كلامية . (٣) انظر رقم ٥ من هامش ص ٢٧٥ .

وقوله :

إلامَ (١) الخُلُفُ بينكم؟ إلامَ ؟ وهذه الضَّجَّةُ الكُبْرَى علامًا (٢) ؟
وفيمَ يَكِيدُ بعضكمو لبعض ؟ وتُبْدُونُ العداوةَ والخصاما ؟
وقول المتنبي :

* ما أبعدَ العيبَ والنقصانَ من شرِّ في *

وقوله في ذم قائد الجيش الرومى :

فأخْبِثْ به طالبًا قَهَرَهُمْ !! ! وأخْصِبْ به تاركًا ما طلب !!
وقول أعرابى سئل عن حَيَاكِمينَ : أمَّا هذا فأحْرَصُ الناسُ على الموت
فى سَبِيلِ الله ، وأما ذاك فأحْرَصُ الناس على الحياة فى سَبِيلِ الشيطان . . .

ومن النوع الأول الصريح : « نِعَم » ، و « بئس » وما جرى مجراها من
الألفاظ التى تدلّ نصًّا على المدح ، أو : الذمّ العام (٣) ، ولكنها تمتاز من
باقى نوعها بأحوال وأحكام تختص بها ، دون نظائرها من هذا النوع الصريح ،
وأشهر هذه الأحوال والأحكام ما يأتى :

(١) دلالة « نِعَم » على المدح العام ، و « بئس » على الذم العام
واعتبار كل منهما فى هذه الحالة وحدها فعلا ماضياً جامداً ، لا بد له من

(١) إلى أى شئ ؟ فكلمة : « م » أصلها : « ما » الاستفهامية التى تحذف ألفها عند الجر
وعدم الوقف عليها . أما عند الوقف فتحذف الألف ، وتحل محلها « هاء » السكت . ولكنها لم تحذف
فى آخر البيتين ؛ مراعاة لقواعد القافية ، كى تماثل آخر الأبيات التالية لها :

(٢) على أى شئ ؟ ويقصد بالضجة الخلاف الحزبى الطاغى ، والخصومات العنيفة بسبب بعض
المشروعات السياسية ، ومنها : المشروع الذى كان سبباً فى احتدام النزاع ؛ وهو : تصريح ٢٨
فبراير سنة ١٩٢٢ . الذى اعترفت فيه إنجلترا - وكانت تحتل البلاد إذ ذاك - باستقلال البلاد المصرية
ولكن بقيود وشروط .

(٣) المراد بالعموم هنا فى المدح وفى الذم أنه ليس مقصوراً على شئ معين ، ولا على صفة
خاصة ، ولا يتجه إلى أمر دون آخر ؛ بل يتجه إلى كل أمور الممدوح أو المذموم ؛ فالمدح العام
يشمل الفضائل كلها ، ولا يقتصر على بعض منها ؛ كالعلم ، أو الكرم ، أو الشجاعة . . . والذم
العام يشمل العيوب كلها ، ولا يقتصر على بعض منها ؛ كالكذب ، أو الجهل ، أو السفه . . .
وإنما يستفاد العموم عند إطلاقهما ؛ فإن وجد تقييد زال التعميم ؛ نحو : نعم الغنى محسناً .

فاعل . ومع أن كلا منهما يعرب فعلاً ماضياً فإنه متجرد من دلالة الزمنية ، ومنسلخ عنها بعد أن تكوّنت منه ومن فاعله جملة إنشائية غير طلبية ؛ يقصد منها مجرد إنشاء المدح العام ، أو الذم العام ، من غير إرادة زمن ماض أو غير ماض . . . فكلاهما انتقل إلى نوع خاص من الإنشاء المحض غير الطلبى لا دلالة فيه على زمن مطلقاً ، نحو : نعم أجر المخلصين - بشئ مصير المتجبرين .

ولجمودهما في هذه الحالة وحدها لا يكون لهما مضارع ، ولا أمر ، ولا شيء من المشتقات . . . وتلحقهما تاء التأنيث - جوازاً - إذا كان فاعلهما مؤنثاً ؛ نحو : نِعِمَّتْ فتاة العمل والنشاط ، وبُثِّت فتاة البطالة والحمول . أما في غير هذه الحالة أخصاً بالمدح والذم فهما فعلا ماضيان متصرفان ، دالان على زمن المضى ، نحو نِعِمَّ العيش ينعم ، فهو ناعم ؛ أى : لان واتسع . وبُثِّسَ المريض يبأس ؛ فهو : بائس . . .

(٢) قَصُرَ فاعلهما على أنواع معينة ، أشهرها ما يأتي :

أ - المعروف « بأل » الجنسية^(١) ، أو : : العهدية ، نحو : نِعِمَّ الوالد الشفيق ، وبُثِّسَ الولد العاق .

ب - المضاف إلى المعروف « بأل » السابقة ، نحو : نِعِمَّ رجل الحرب خالد ، وبُثِّسَ رجل الجبن والكذب مُسَيِّلُمة . . .

ج - المضاف إلى المضاف إلى المعروف بها ؛ نحو : نِعِمَّ قارئ كتب الأدب ، وبُثِّسَ مهمل أمر اللغة .

د - الضمير المستتر وجوباً بشرط أن يكون ملتزماً بالإفراد والتذكير ، وعائداً على تمييز بعده^(٢) ، يفسر ما في هذا الضمير من الغموض والإبهام ؛

(١) هي الداخلة على نكرة لإفادة العموم والشمول مع التعريف ، ويغلب أن يصلح في مكانها كلمة : « كل » فلا تدخل على ما لا يقبل التعريف ، مثل « غير - مع ملاحظة ما سبق في هامش ص ٢٣ - » ، ولا على المعرفة مثل : « الله » . (وانظر صفحة ٣٠٦) .

وقد سبق الكلام على أنواع « أل » وأحكامها في باب المعارف من الجزء الأول ص ٣١٣٠٩ .

(٢) هذا أحد المواضع التي يجوز أن يعود الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبة . وقد تقدم تفصيل الكلام عليها في الجزء الأول ص ١٨٤ م ٢٠ . ثم انظر رقم ١ من هامش الصفحة الآتية .

نحو : نعم قومًا العرب ، وبئس قومًا أعداؤهم . ففي كل من : « نعم » و « بئس » ضمير مستتر وجوبًا تقديره : « هو » ، يعود على التمييز (قومًا) ، أى : نعم القوم قومًا . . . - وبئس القوم قومًا . . .

ولا بد من مطابقة هذا التمييز لمعناها ، (أى : لا بد من مطابقتها لما يسمى : « المخصوص » بالمدح أو الذم ، بحيث يتطابقان تذكيرًا ، وتأنيسًا وإفرادًا ، وغير أفراد) نحو : نعم رجلين : القائد والجندي - نعم رجالا : الحليم ، والصبور ، والمتواضع - نعم ، أو : نعمت ، فتاة : المجاهدة - نعم ، أو : نعمت ، فتاتين : المجاهدتان - نعم ، أو : نعمت - فتيات المجاهدات .

ولا بد أن يكون صالحًا لقبول « أل » المعرّفة^(١) ، فلا يصلح أن يكون من الكلمات المتوغلة في الإبهام ؛ ككلمة : غير ، ومثل : وشبه^(٢) . . .

(١) ومن أحكام هذا التمييز أنه - على الصحيح - لا يجوز حذفه مع استتار الضمير الفاعل العائد عليه ؛ لكيلا يبقى الفاعل الضمير مبهماً ، ليس له ما يفسره . فالتمييز بمنزلة عوض عن الفاعل المستتر . فإن وجدت قرينة تدل على التمييز بعد حذفه ، وتكون عوضاً عنه صح الحذف ؛ كالتاء في قولهم : إن زرت الصديق فيها ونعمت ؛ أى : نعمت زيارةً زيارتُك ، ومنه قوله عليه السلام : من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فالفعل أفضل ، أى : فبالرخصة خذ ، ونعمت رخصةً الوضوء .

ولا يصح تقديمه على « نعم وبئس » ، ولا تأخيره عن المخصوص بالمدح والذم ؛ ولهذا حكموا بالشذوذ على مثل : نعم محمد رجلاً ، باعتبار « محمد » هو المخصوص . أما باعتباره فاعلاً فلا يصح ؛ لأنه ليس من الأنواع التي تقع فاعلاً في هذا الباب .

ويصح أن يكون لهذا التمييز نعت أو غيره من التوابع ، كما يصح أن يفصل بينه وبين الفاعل ، كقوله تعالى : (بئس للظالمين بدلا) ويجوز بثنيته وجمعه - كما أشرنا - وبسبب هذا الجواز امتنع إبراز الفاعل المستتر وثنيته وجمعه ، اكتفاءً بثنية التمييز وجمعه ؛ فلا يصح : نعمنا - ونعمموا . . . - في الرأي الراجح .

(٢) فيما سبق يقول ابن مالك بإيجاز :

فِعْلَانِ غَيْرٌ مُتَصَرِّفَيْنِ « نِعَمٌ » وَ « بَيْسٌ » رَافِعَانِ اسْمَيْنِ
مُقَارِنَيْنِ « أَلْ » أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا قَارَنَهَا : كَنِعَمٍ عُقْبَى الْكُرْمَا
وَيَرْفَعَانِ مُضَمَّرًا يُفْسَرُهُ مُمَيِّزٌ ؛ كَنِعَمٍ قَوْمًا مَعْشَرُهُ
تضمنت الأبيات الثلاثة أن « نعم وبئس » فعلاّن جامدان ، وأنها يرفعان فاعلين مقترنين ؛ « أَل »

ويجوز - في الرأي الراجح - أن يجتمع في أسلوب المدح أو الذم الفاعل الظاهر والتمييز ؛ نحو : نِعَم الشجاعُ شجاعاً يقول الحقَّ غيرَ هَيَّابٍ ، وقول الشاعر :

نَعَمْ الْفَتَاةُ فَتَاةٌ هَنْدُ لَوْ بَدَلْتُ رَدَّ التَّحِيَّةِ نَطْقًا أَوْ بِإِيْمَاءٍ ^(١)
 ه - كلمة : « ما » ^(٢) أو : « مَنَّ » ^(٣) ، نحو : نِعَم ما يقول
 الحكيم المجرب ، وبئس ما يقول الغرَّ الأحمق ، ونحو : نعم من تصحبه
 عزيزاً . . . وقيل : إن « ما » تمييز ، والفاعل ضمير مستتر تفسره « ما »
 وكذلك : « مَنَّ » .

و - « الذى » (اسم موصول) ؛ نحو : نعم الذى يصون لسانه عما
 لا يحسن ، وبئس الذى يغتاب الناس .

أو مضافين للمقترن بـ « أل » أو ضميراً يفسره ميز (تمييز ، كنعم قوماً معشره) ، وترك الناظم بقية
 أنواع الفاعل .
 (١) وفي هذا يقول ابن مالك :

وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَقَاعِلٍ ظَهَرَ فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمْ قَدْ اِشْتَهَرَ
 (٢) وفيها يقول ابن مالك :

وَ « مَا » مُيِّزٌ ، وَقِيلَ : فَاعِلٌ فِي نَحْوِ : نِعَمَ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ

يقول علماء رسم الحروف إن « ما » إذا كانت معرفة تامة فقد تكون : « تامة » ، عامة ومعناها :
 الشيء ، ولفظ : « الشيء » يلاحظ عند التقدير . وعلامتها ألا يكون قبلها اسم تكون هى وعاملها صفة له
 فى المعنى ، كقوله تعالى : (إن تبدوا الصدقات فنعىما هى) التقدير : نعم الشيء هى ...
 وقد تكون معرفة « تامة » خاصة ، وعلامتها : أن يسبقها اسم تكون هى وعاملها صفة له فى المعنى ،
 وتقدر من لفظ ذلك الاسم ؛ نحو : أصلحت الخط إصلاحاً نِعَمًا ، التقدير : نعم الإصلاح .
 هذا كلامهم . ويقول أكثرهم إن : « ما » فى الصورتين توصل خطأ بآخر الفعل : « نعم وبئس »
 وتدغم هى « وميم » نعم ، وتكسر عندئذ « العين » للتخلص من السكون الناشئ من الإدغام .

غير أن الحمزة فى هذا الاتصال الكتابى غير سائغة عند فريق آخر ؛ إذ هى : مجرد المحاكاة
 للسابقين من كتبوها فى الطور الأول وقت استحداث الخط . فالخير فى فصلها ، بالرغم من أننا هنا
 فصلناها مرة ، ووصلناها أخرى إلى أن يستقر الاصطلاح على وضع جديد موحد . ومثلها عندهم فى
 الاتصال « بنعم » كلمة « ما » النكرة النافضة ، وهى النكرة الموصوفة التى معناها الذى تقدر به « شيء »
 مثل : إن قراءة الكتب الأدبية نعماً يقومُ الألسنة ... والحكمة والرأى هنا مثلها فيما سبق .
 (٣) وتكون : « من » موصولة ، أو نكرة تامة ، أو نكرة موصوفة ، ولا تكون معرفة تامة هـ

ز - النكرة المضافة لنكرة أو غير المضافة ؛ كقول الشاعر :

فَنِعَمُ صَاحِبِ قَوْمٍ لَا سِلَاحَ لَهُمْ وَصَاحِبِ الرِّكْبِ عِثْمَانُ بْنُ عُفَّانَا

ومثل : نعم قائد أنت . . .

والنوعان الأخيران (وهما : الذى والنكرة) ، أقل الأنواع استعمالاً ،

وسُمِّوْا بلاغيّاً ، مع جوازهما .

زيادة وتفصيل :

١ - إذا كانت : « أل » جنسية في مثل : نعم الوالد على - ونظائره - فقد يراد منها الدلالة على الجنس حقيقة ؛ فكأنك تمدح كل والد . ويدخل في هذا التعميم على ، ثم تذكره بعد ذلك خاصة ؛ فكأنك مدحته مرتين ؛ إحداهما مع غيره ، والآخرى وحده .

وقد يكون المراد الجنس مجازاً ؛ فكأنك جعلت الممدوح بمنزلة الجنس كله للمبالغة في المدح .

وإذا كانت « أل » للعهد ، فقد تكون لشيء معهود في الذهن لم يذكر خلال الكلام ؛ فتكون للعهد الذهني . فإن ورد في الكلام فهي للعهد الذكري . و « أل » الجنسية أقوى وأبلغ في تأدية الغرض ، والعهدية أوضح وأظهر .

ب - إذا وقعت كلمة : « ما » بعد : « نعم وبش » جاز فيها إعرابات كثيرة ؛ وأشهرها ما يأتي :

(١) إعرابها حين يليها اسم منفرد (مثل : الزراعة نعم ماهي) - إما نكرة تامة فاعلاً ، وإما نكرة تامة ؛ تمييزاً ، وفاعل « نعم » ، و « بش » في هذه الصورة ضمير مستتر يعود على هذا التمييز ، وتعرب الكلمة المنفردة التي بعدها (وهي : الاسم المنفرد) خبراً لمبتدأ محذوف ، أو مبتدأ والجملة قبلها خبر عنها - كما سنعرف في إعراب المخصوص - .

(٢) إعرابها حين يليها جملة فعلية ، مثل نعم ما يقول العقلاء ، وبش ما يقول السفهاء . إما نكرة ناقصة ، تمييزاً ، والفاعل ضمير مستتر يعود عليها . والجملة بعدها صفة لها . وإما معرفة^(١) ناقصة ، فاعلاً ، والجملة بعدها صلتها .

(٣) إعرابها حين تنفرد فلا يليها شيء ؛ نحو : الرياضة نعماً ، والإسراف فيها بشماً . إما نكرة تامة فاعلاً ، وإما تمييزاً ، والفاعل ضمير مستتر يعود عليها .

(١) اسم موصول .

ففي كل الأحوال السابقة يجوز أن يكون الفاعل ضميراً مستتراً يعود على « ما » . لا فرق بين أن تكون نكرة تامة ، وناقصة ، ومعركة تامة . كما يجوز أن تكون « ما » باعتباراتها المختلفة فاعلاً .

فإذا اعتبرناها نكرة ناقصة فالجملة بعدها صفتها ، وإذا اعتبرناها معرفة ناقصة فالجملة بعدها صلتها ، وإذا وقع بعدها كلمة منفردة ، أو لم يقع بعدها شيء ، فهي تامة ، تعرب فاعلاً أو تمييزاً والفاعل ضمير .

ولما كان كل نوع من أنواع « ما » مختلفاً في دلالة الوضعية عن النوع الآخر ، كان تعدد هذه الأوجه الإعرابية جائزاً حين لا توجد قرينة توجه المعنى إلى أحدها دون الآخر ؛ فإذا وجدت القرينة وجب الاختصار على ما تقتضيه ، فليس الأمر على إطلاقه كما قد يتوهم بعض المتسرعين ؛ ففي مثل : لا أجد ما أتصدق به إلا اليسير ؛ فيجب السامع : نعم ما تجود به . تكون « ما » هنا نكرة موصوفة ؛ فكأنه يقول : نعم شيئاً أى شيء تجود به ، وفي مثل : أعطيتك الكتاب الذي طلبته ، فتقول : نعم ما أعطيتني ، فكلمة « ما » موصولة ، وهكذا . . . وإلا كانت الألفاظ ودلالاتها فوضى ، والقرائن والأسرار اللغوية لا قيمة لها ، ومثل هذا يقال في « أل » السابقة ، — من ناحية أنها للعهد أو الجنس . . . — وفي غيرها من كل ما يجوز فيه أمران ، أو أكثر وتقوم بجانبه قرينة توجه إلى واحد دون غيره .

(٣) امتناع تأكيد فاعلهما المفرد الظاهر تأكيداً معنوياً ، فلا يصح :

نعم الرجل كلهم^(١) محمد ، ولا بنس الرجل أنفسهم على . كما لا يصح :

نعم الرجل كله محمد ، ولا بنس الرجل نفسه على^(٢) . . . فإن كان مثنى أو جمعاً

جاز ، نحو : نعم الصديقان كلاهما ، محمد وعلى — نعم الأصدقاء كلهم

محمد وعلى وحامد . . . ومثلهما المثنى والجمع للمؤنث . . .

أما التوكيد اللفظي فلا يمتنع ، وكذلك البدل ، والعطف . وأما النعت

فيجوز إذا أريد به الإيضاح والكشف ، لا التخصيص^(٣) ، كقول الشاعر :

لعمري — وما عسري على بيهين لبئس الفتى المدعو بالليل حاتم

وقال الآخر :

نعم الفتى المرى^(٤) أنت ، إذا هو حضر وا لدى الحجرات^(٥) نار الموقد

(١) « كلهم » — بالجمع — مراعاة لمعنى الفاعل — لا لفظه — لأنه بمعنى الجنس المشتمل على

أفراد كثيرة ، كما سبق في « ١ » من ص ٣٠٠ . (انظر رقم ٢ التال)

(٢) لا يصح التوكيد المعنوي إذا كان لفظه للجمع ، كالمثاليين الأولين ؛ لأن فيه تناقضاً

بين ظاهره اللفظي الدال على الجمع ، وظاهره الفاعل الدال لفظه على الأفراد . كما لا يصح أيضاً إذا كان لفظه للمفرد ؛ منعاً للتناقض بين ظاهره اللفظي ومعنى الفاعل الملحوظ فيه الجنس كله ، وأنه بمنزلة الجنس كله .

هذا على اعتبار « أل » جنسية ؛ أما على اعتبارها للعهد فلم يقطعوا فيه برأى وإنما قالوا

لا يستبعد جوازه (راجع الصبان — وغيره — في هذا الموضوع) ، وهذه فتوى مضطربة . والأحسن الأخذ بالرأى الذى لا يبيح التوكيد المعنوي مطلقاً ؛ لأن الغرض منه لا يتحقق هنا « أل » ؛ العهدية ؛ إذ مقام المدح والذم لا يتطلب الإحاطة والشمول فنأتى له بلفظ : كل أو جميع ، أو عامة ، أو نحوها من ألفاظ التوكيد الدالة على الشمول وليس المقام بمقام رفع احتمال الشك عن ذات الفاعل فنأتى له بلفظ التوكيد الذى يزيل الشك عنها ؛ مثل كلمة : « نفس » ، أو ما يشبهها . . .

(٣) لأن تخصيصه مناف للشمول والتعميم عند من يجعل « أل » جنسية ، فإذا أريد به

الكشف والإيضاح على تأويل أنه الجامع لكل الصفات ، صح النعت به . وأما القائلون بأنها للعهد فلا يشترطون هذا ويبيحون النعت . فهنا صورتان ؛ يجوز النعت مع التأول في إحداها وعدم التأول في الأخرى ، ومن الخير ترك هذا العناء كله ، والاقتصار على النتيجة النافعة التى ينتهى إليها الرايان وهى : إباحة النعت ، وإهمال ما يحف به من جدل .

(٤) المنسوب لقييلة مرة . والمقصود به : سنان بن أبى حارثة المرى .

(٥) الحجرات ، جمع : حجرة (بفتح الحاء والجيم) وهى شدة برد الشتاء . وقد تقرأ :

حجرات ؛ جمع : حجرة : بضم فسكون .

فإن كان الفاعل ضميراً مستتراً فلا يجوز أن يكون له تابع من نعت ، أو عطف ، أو توكيد ، أو بدل .

(٤) حاجتهما - في الغالب - إلى اسم مرفوع بعدهما هو المقصود بالمدح أو الذم ، ويسمى : « المخصوص بالمدح والذم » . وعلامته : أن يصلح وقوعه مبتدأ ، خبره الجملة الفعلية التي قبله مع استقامة المعنى ، نحو : نِعِمُّ المغرد البلبل - بثس الناعب الغراب ؛ فالبلبل : هو المخصوص بالمدح ، والغراب هو : المخصوص بالذم ، وكلاهما يصلح أن يكون مبتدأ ، والجملة الفعلية قبله خبره فنقول : البلبل نعم المغرد - الغراب بثس الناعب .

ويشترط في المخصوص أن يكون معرفة ، أو نكرة مختصة بوصف ، أو إضافة ، أو غيرهما من وسائل التخصيص ... (١) وأن يكون أخص من الفاعل ، لا مساوياً له ، ولا أعم منه (٢) ؛ وأن يكون مطابقاً له في المعنى ، فيكون مثله تذكيراً وتأنيثاً وإفراداً وتثنية وجمعاً ... وأن يكون متأخراً عنه (٣) كما يجب تأخره عن التمييز إذا كان الفاعل ضميراً مستتراً له تمييزاً ؛ نحو : نعم رجلاً المخترعُ . أما إذا كان الفاعل اسماً ظاهراً فيجوز تقديم « المخصوص » على التمييز وتأخيرها ، فنقول : نِعِمُّ العالمُ رجلاً إبراهيمُ ، أو : نِعِمُّ العالمُ إبراهيمُ رجلاً .

* * *

وإذا كان المخصوص مؤنثاً جاز تذكير الفعل وتأنيثه ، وإن كان الفاعل

(١) أو يصلح أن يكون خبراً إذا جعلنا الفاعل مبتدأ موصوفاً بكلمة : « الممدوح » أو كلمة : « المذموم » على حسب المعنى ؛ (لأن مفسر الفاعل كالفاعل) ، نحو : نعم الصانع خليل ، وبثس المصنوع النسيج ، أى : الصانع ، الممدوح خليل ، المصنوع ، المذموم النسيج وسيجىء الكلام على إعراب المخصوص في ص ٣٠٨ .

(٢) حجتهم في أن يكون أخص : أن يحصل التفصيل بعد الإجمال ؛ ليكون أوقع في النفس . . والحجة الحقيقية وحدها هي استعمال العرب ، كالتأني في باقي الحجج التالية .

(٣) يزعم أن هذا أدعى للتشويق ، لكن يجوز أن يتقدم على الفعل والفاعل وفي هذه الصورة لا يسمى : مخصوصاً . والسبب في المنع هو استعمال العرب - ليس غير - ويجب إهمال مثل هذه التعليلات .

مذكراً ؛ نحو : نعم الشريك الزوجة ، أو نعمت . . . والتذكير في هذه الحالة أحسن لي مطابق الفاعل .

حذف المخصوص :

يجوز حذف : « المخصوص » ، إن تقدم على جملته لفظ يدل عليه بعد حذفه ، ويغنى عن ذكره متأخراً ، ويمنع اللبس والخلفاء في المعنى ؛ ويسمى هذا اللفظ : بـ « المُشعرِ بالمخصوص » ؛ سواء أكان صالحاً لأن يكون هو « المخصوص » أم غير صالح ؛ ويعرب على حسب الحالة ؛ مثل : سمعت شعراً عذباً لم أتعرف صاحبه ، ثم تبين أنهُ البُحترى ؛ فنعم الشاعر . أى : فنعم الشاعر البُحترى . وقوله تعالى في نبيه أيوب : « إنا وجدناه صابراً ، نعم العبد . . . » ، أى : نعم العبد الصابر ، ويصح : نعم العبد أيوب . وعلى التقدير الأول يكون « المشعر » — وهو كلمة : « صابراً » — من النوع الذى لا يصلح أن يكون « مخصوصاً » : لأنه نكرة غير مختصة ، بخلافه على « التقدير الثانى » .

إعراب المخصوص :

المشهور إعرابان ؛ أحدهما : أن يكون مبتدأ مؤخرًا ، والجملة الفعلية التى قبله خبر عنه .

وثانيهما : اعتباره خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره : « هو » ، أو : هى أوغيرهما مما يناسب المعنى ، ويقتضيه السياق ، فيكون فى المثالين السابقين^(١) مثلاً : نعم المغرد هو البلبل ، وبش الناعب هو الغراب . أى : الممدوح البلبل ، والمذموم الغراب . فالمراد من الضمير : الممدوح أو المذموم .

وهناك إعراب ثالث ؛ هو : أن يكون مبتدأ وخبره محذوف ؛ تقديره : الممدوح أو المذموم .

تلك هى الأوجه الثلاثة المشهورة ، ويلاحظ أن كلا منها قائم على الحذف والتقدير ، أو التقديم والتأخير ، مع الركائز والضعف مع أن هناك رأياً قديماً آخر ، أولى بالاعتبار ؛ نخلوه من تلك العيوب وغيرها ؛ هو : إعراب

المخصوص « بدلا » ^(١) من الفاعل ؛ فيكون : « البلبل » بدلا من : « المغرد » ،
ويكون : « الغراب » بدلا من : « الناعب » وهكذا . . .

وحبذا الأخذ بهذا الرأي السهل الواضح .

ويجوز في هذا المخصوص أن تعمل فيه النواسخ ؛ نحو ؛ نعم مداوياً
كان الطبيب فهو اسم « كان » والجملة قبلها خبرها . ^(٢)

* * *

ومن النوع الأول الصريح ^(٣) : الفعل : « حَبَّ » ويكون للمدح العام مع
الإشعار بالحُبِّ ، ويكثر أن يكون فاعله كلمة : « ذا » التي هي اسم إشارة ^(٤)
نحو ؛ حبذا الموسيقى إسحاق . فإن جاء بعده الفاعل « ذا » ، وقبله : « لا »

(١) الأحسن أن يكون بدل كل من كل على جميع الاعتبارات ، لأن المراد من البديل هو المراد
من المبدل منه . ومن العجيب أن يكون هذا رأى قلة من النحاة ، مع وضوحه ، وقوة انطباق قواعد البديل
عليه ، وعدم تناقضه مع قاعدة أخرى . وأما ما وجه إليه من عيب فقد دفعه العائون أنفسهم ، وانتهوا
إلى خلوه من العيوب (كما يدل على هذا ما ورد في المطولات ، ومنها حاشية الصبان في هذا الموضع ،
وقد نقل عن بعض المحققين جواز البدلية ، وبجمله في آخر باب عطف البيان) فلماذا لم يجملوه في قوة غيره ؟
بل لماذا لم يقدموه على غيره ؟ ولا نريد أن نسجل هنا تلك العيوب وطرق دفعها ؛ كي لا نسجل ما لا
طائل وراءه . ومن شاء أن يطلع عليها فليرجع إليها في مظانها التي ذكرناها والتي لم نذكرها .
(٢) وفي المخصوص وإعرابه يقول ابن مالك :

وَيَذْكُرُ « الْمَخْصُوصُ » بَعْدُ مَبْتَدَأً أَوْ خَبَرَ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدًا
أى : يذكر المخصوص بعد الفاعل ، ويعرب مبتدأ ، أو خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً ، لا يجوز
أن يظهر . ويقول في حذفه :

وَأِنْ يُقَدِّمَ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى كَالْعِلْمِ نِعَمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَنَى

يريد : إن تقدم على المخصوص ما يشعر بمعناه ويدل عليه من غير لبس ، أو فساد - كنى
وأغنى عنه وجاز حذفه ، كالأمثلة التي سبقت في الشرح . أما مثال : العلم نعم المقتنى والمقتنى -
فالمخصوص قد تقدم فصار في الظاهر هو الشعر ، والأصل : نعم المقتنى والمقتنى العلم ، فأغنى عن المخصوص ،
منعاً للتكرار الذي لا فائدة منه هنا ، و « المقتنى » : الشيء الذى يتخذ قسمة ، أى : الشيء العالى ، الذى يحرس
الناس على ادخاره والاحتفاظ به . و « المقتنى » الذى يقتنى ؛ أى : يتبع وتراعى أحكامه

(٣) أى : الذى يدل على المدح أو الذم صراحة بغير قرينة . . (انظر ص ٢٩٨) .

(٤) وعندئذ تتصل بآخره في الكتابة .

النافية كان للذم العام ؛ نحو : لا حبذا البخلُ ما در^(١).

ولأنما كان معنى الفعل : « حَبَّ » هو : المدح مع الإشعار بالحب والقرب من القلب لأنه فعل مشتق من مادة : « الحب » وفاعله اسم إشارة للقريب . وهو ينفرد بهذه المزية دون « نِعَم » .

ومما يدل على الذم العام الصريح أيضاً الفعل : « ساء » تقول : ساء البخلُ ما در . كما تقول : بشس البخلُ ما در . فعناهما واحد ، هو : الذم العام^(٢) وكذلك أحكامهما .

ومما تقدم نعلم أن « حبذا » جملة فعلية - على الرأي الأرجح - الفعل : فيها : « حَبَّ » وهو ماض جامد^(٣) ، وفاعله هو : « ذا » الإشارية ، مبنية على السكون في محل رفع . « الموسيقى » هو المخصوص بالمدح ، ويعرب مبتدأ خبره الجملة التي قبله ، أو خبر لمبتدأ محذوف ، أو غير هذا مما فصلناه^(٤) في إعراب مخصوص : نعم وبشس « إلا البدل فلا يصح هنا^(٥) .

ومن أحكام هذا المخصوص أيضاً أنه لا يصح تقدمه على الفاعل وحده ،

(١) اسم رجل يضرب به المثل قديماً في البخل .

(٢) إلا إن لاحظ في الفعل « ساء » أنه محول من أصله إلى صيغة « فَعِلَ » بقصد الذم الخاص مع التعجب ، كما سيجيء عند الكلام على تحويل الأفعال الثلاثية إلى هذه الصيغة ص ٣١٤ .
(٣) هو في الأصل مشتق . ولكنه صار جامداً ، كامل الجمود بعد انتقاله إلى حالته الجديدة التي قصد بها إنشاء المدح ، فصار مع فاعله جملة إنشائية خالية من الدلالة الزمنية على الوجه الذي شرحناه في ص ٢٩٩ .

(٤) ص ٣٠٨ .

(٥) كثير من النحاة يمنع أن يكون للفاعل « ذا » تابع من التوابع الأربعة شأنه في هذا شأن فاعل « نعم » وبشس ، إذا كان ضميراً مستتراً فإذا وقع بعد « ذا » اسم فهو « المخصوص » وهذا الرأي شديد هنا ؛ لأن حاجة اسم الإشارة للمخصوص الذي يوضحه ويزيده جلاء أشد من حاجته للبدل ويجب الأخذ به في صورتى « حب » ؛ المنفية وغير المنفية ، مادام الأسلوب لإنشاء المدح أو الذم . لهذا يقولون في كلمة : « المجاهد » في مثل : حبذا المجاهد - إنها المخصوص ، ويعربونها إعرابه ، ولا يعربونها بدلا . لكن يجوز تأكيد جملة : « حبذا » تأكيداً لفظياً ، ومنه قول الشاعر :

ألا حبذا ، حبذا ، حبذا حبيبٌ تحملتُ منه الأذى

ولاعلى الفعل والفاعل معاً ، فلا يصح على حبذا ، لأن تقدمه غير مسموع في الكثير الفصيح من كلام العرب ؛ فصارت : « حبذا » معه ثابتة الموضع والصورة كالمثل ؛ والأمثال لا تتغير مطلقاً . هذا إلى أن تقدمه قد يوهم في مثل الصورة السابقة التي يكون فيها المخصوص مفرداً مذكراً - أن الفاعل ضمير مستتر ، وأن « ذا » مفعول لا فاعل . وفي هذا إفساد للمعنى . لكن يصح أن يتقدم على التمييز أو يتأخر عنه ؛ نحو : حبذا رجلا العصامي ، أو : حبذا العصامي رجلا . ويصح الفصل بالنداء بينه وبين « حبذا » كما يصح حذفه إن دلّت عليه قرينة لفظية أو حالية . كقول الشاعر :

ألا حبذا . لولا الحياء ، وربما مَنَحْتُ الهوى ما ليسَ بالمتقارب

والأصل : ألا حبذا أخبار الحُبِّ والنساء لولا الحياء ، ولا يصح أن تعمل فيه النواسخ ، بخلاف مخصص « نعم » كما سبق ^(١) .

ومثل الإعراب السابق يقال في : لا حبذا البخيل مادر ، مع إعراب « لا » حرف نفى ، فليس ثَمَّة ، خلاف بين الصيغتين إلا في وجود « لا » النافية قبل : « حبذا » وبسببها تصوير الجملة لإنشاء الذم لا المدح . ولا يصح أن يحل حرف نفى آخر محل : « لا » في هذا الموضع . . . ^(٢) ومن الأمثلة الجامعة للصورتين قول الشاعر :

(١) في ص ٣٠٩

(٢) ويصح وقوع الحرف « يا » قبل « حبذا » . وفيما سبق خاصاً بالفعلين : « ساء وحب » يقول ابن مالك :

وَاجْعَلْ كِبِشْسَ سَاءٍ . وَاجْعَلْ : فَعْلًا مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ - كَنِعَمَ ، مُسْجَلًا

وسيجىء شرح هذا البيت في ص ٣١٩ ، ثم يقول بعده :

وَمِثْلُ «نِعَمَ» : «حَبْذَا» ، الْفَاعِلُ «ذَا» وَإِنْ تُرِدْ ذِمًّا فَقُلْ . « لَا حَبْذَا »

أى : مثل : « نعم » مع فاعلها في إنشاء المدح ، جملة ، « حبذا » وهى جملة فعلية ، الفاعل فيها هو كلمة : « ذا » . أما عند إرادة الذم فقل : « لا حبذا » بزيادة « لا » النافية .

أَلَا حَبْذَا عَاذِرِي فِي الْهَوَىٰ وَلَا حَبْذَا الْجَاهِلُ الْعَاذِلُ
وقول الآخر :

أَلَا حَبْذَا أَهْلَ الْمَلَا، غَيْرَ أَنَّهُ إِذَا ذُكِرَتْ مَيُّ فَلَا حَبْذَا هِيَا
وإذا كان فاعل : « حَبَّ » - في حالتى النفى وعدمه - هو كلمة :
« ذا » وجب أمران ؛ فتح الحاء في « حب^(١) » . . . وأن يبقى الفاعل :
« ذا » على صورة واحدة لا تتغير في الحالتين ؛ هى صورة الإفراد والتذكير مهما
كان أمر المخصوص من الإفراد ، أو : التثنية ، أو : الجمع ، أو : التذكير ،
أو : التأنيث . . . نحو : حبذا الطيبة فاطمة - حبذا الطبييتان الفاطمتان -
حبذا الطبييات الفاطمات - حبذا الطبيب محمد - حبذا الطبييان المحمدان -
حبذا الطبييون - أو الأطباء - المحمدون ، فلا يصح إخراج « ذا » عن الإفراد
والتذكير ؛ لأنها دخلت في أسلوب يشبه المثل ، والأمثال لا تتغير مطلقاً ،
ولا تخالف الصورة الأولى التى وردت عن العرب^(٢) . . .

فإن كان فاعل : « حَبَّ » اسماً آخر غير كلمة : « ذا » فإنه لا يلتزم
صورة واحدة ، وإنما يساير المعنى ، فيكون مفرداً أو غير مفرد ، مذكراً ،
أو غير مذكر ، كل هذا على حسب ما يقتضيه المعنى . وعندئذ يجوز رفعه
أو جره بباء زائدة في محل رفع ، كما يجوز في « حاء » الفعل : « حَبَّ » أن
تضبط بالفتحة أو الضمة ، مثل : حَبَّ المضيءُ القمرُ - حَبَّ المضيئان

(١) يشترط وصلها : بـ « ذا » كتابة .

(٢) يقول ابن مالك :

وَأَوَّلُ : « ذَا » الْمَخْصُوصُ ، أَيَّا كَانَ ، لَا تَعْدَلُ بِـ « ذَا » فَهَوَ يَضَاهِي الْمَثَلَا

(أول ذا . . . : أتبع كلمة « ذا » . . . وجيء بعدها بالمخصوص ، أي كان : في أى مكان وصورة
وجد من الأساليب الخاص بالمدح والذم ، أى : سواء أوجد للمفرد وفروعه أم للمذكر وفروعه - لا تعدل
بذا : أى : لا تمل به إلى غيره ، ولا تنصرف عنه إلى سواء . المراد لا تدخل عليه تغييراً مطلقاً -
يضاهي : يشابهه) .

القمران - حُبَّتْ المضيتات الأقمار . . . وهكذا . . . (١) لأنه يجري على « حب » من ناحية ضبط فائتها وعينها ما يجري على مثلهما من الفعل الذي يحول إلى « فعل » وسيجيء الكلام عليه (٢).

(١) يقول ابن مالك في الفاعل إذا كان غير كلمة « ذا » وفي رفعه أوجره بالباء الزائدة ، وفي ضبط « حاء » الفعل معه ومع « ذا » :

وَمَا سَوَى : « ذَا » اَرْفَعُ بِحَبٍّ ، أَوْ : فَعَجْرُ بِأَلْبَا ، وَدُونَ « ذَا » انْضِمَامُ الْحَا كَثُرُ

(الفاء في : « فاجر » زائدة ، أو في جواب شرط مقدر ، أي إن شئت فاجر ، لأن حرف العطف لا يدخل على « مثله ») : يقول : ارفع الفاعل إذا كان اسماً غير كلمة « ذا » ، أو : جره بالباء الزائدة . ودون « ذا » أي : في غير الفاعل : « ذا » ، كثر انضمام الحاء في فعله : « حب » ويفهم من هذا أن ضم الحاء لا يصح إذا كان الفاعل هو كلمة : « ذا » كما شرحنا .

المسألة ١١١ :

الأفعال^(١) التي تَجَرَّى مَجْرَى : « نَعَمْ ، وبش »

لكل فعل معنى خاص يؤديه ، ولا يتخلَّى عنه ، وأكثر الأفعال يؤدي معناه الخاص من غير دلالة على مدح ، أو : ذم . أو : تعجب ؛ كالأفعال : فرح - قعد - أسرع - تفاهم . . . و . . . ومئات غيرها - فإنها تؤدي معناها الخاص ؛ وهو : الفرح ، القعود ، الإسراع ، التفاهم . . . تأدية مجردة من الإشعار بمدح ، أو ذم ، أو تعجب ؛ فلا صلة لها بشيء من هذه المعاني الثلاثة .

لكن من الممكن أن تؤدي هذه الأفعال - وأشباهها - معناها الخاص ، مع زيادة في الدلالة تتضمن المدح بهذا المعنى الخاص ، أو الذم به ، كما تتضمن - في الوقت نفسه - الإشعار بالتعجب في الحالتين . فالزيادة على معنى الفعل تتضمن الأمرين معا . وإن شئت فقل : إن الفعل بعد تحويله بهذه الصورة يؤدي ثلاثة أمور مجتمعة ؛ هي معناه الخاص ، مزيداً عليه التعجب ، والمدح بهذا المعنى ، أو الذم به على حسب دلالة

والمدح والذم هنا خاصان ؛ لأنهما يقتصران على ما يؤديه معنى الفعل ، من أمر معين محدود ، يقع بسببه المدح أو الذم مع إفادة التعجب في كل حالة ، فلا تعميم ولا شمول ، ولا خلط من التعجب ، فالأمر هنا مختلف عنه مع « نعم وبش » حيث يكون معهما المدح والذم عامَّين شاملين ، وخاليتين مع إفادة التعجب . وإنما يقوم الفعل بتأدية معناه الخاص مع تلك الزيادة في الدلالة إذا اجتمع فيه أمران :

(١) قد نضيق بهذه الأفعال وأحكامها ، وننفر من جرسها بعد تحويلها للمدح أو الذم وما يصحبهما مع أن هذا التحويل قياسي . فحبذا الاقتصار على فهم الوارد منها ، والاستغناء عن محاكاته ؛ نزولاً على الدواعي البلاغية العالية .

أولهما : أن يكون مستوفياً كل الشروط التي يجب اجتماعها في الفعل الذي يصلح أن تصاغ منه صيغته التعجب^(١).

ثانيهما : أن يكون على وزن : « فَعْلٌ » - بضم العين - ؛ سواء أكان مَصْنُوعاً على هذا الوزن من أول الأمر ؛ كَشَرُفٌ ، وَكُرُمٌ ، وَحَسَنٌ . . . و . . . أم لم يكن ؛ كَفَهْمٌ ، وَبَرَعٌ ، وَلَسَعِبٌ ، وَجَهْلٌ ؛ فيصير : فَهْمٌ - بَرَعٌ - لَسَعِبٌ - جَهْلٌ . . .

(ومعلوم أن الفعل الثلاثي لا يخرج - في الغالب^(٢) - عن ثلاثة أوزان تنشأ من تحريك عينه بالفتح ، نحو : ذَهَبَ ، أو بالكسر ؛ نحو : عَلِمَ ، أو بالضم ؛ نحو : ظَرُفٌ . أمّا أوله ففتوح في كل الحالات والأوزان التي يكون فيها مبنياً للمعلوم ، ومعلوم أيضاً أن الثلاثي مضموم العين لا يكون إلا لازماً ؛ ولهذا يصير الفعل المتعدي لازماً إذا تحول من صيغته الأصلية إلى صيغة : فَعْلٌ) .

وصوغه على وزن : « فَعْلٌ » - بقصد تأديته لمعناه ، مع المدح الخاص به ، أو الذم الخاص ، ومع الإشعار التعجب^(٣) فيهما - يقتضى الأحكام والتفصيلات الآتية :

١ - اعتبار الفعل بعد تلك الصياغة لازماً مجرداً من الدلالة الزمنية وجامداً كامل الجمود (فلا مضارع له ، ولا أمر ، ولا غيرهما من بقية المشتقات) .
ب - صحة تحويل الفعل الثلاثي الصحيح^(٤) ، غير المضعف^(٥) ،

(١) سبق بيانها وشرحها في باب التعجب ؛ ص ٢٧٥ م ١٠٨ وليس من اللازم لتحقيق الأمر الأول أن يكون الفعل المراد تحويله حلق الفاء ؛ - كما يرى بعض النجاة - فقد يكون ، أو : لا يكون (وحروف الحلق ستة ؛ هي : الهمزة - العين - القين - الخاء - الخاء - الهاء .) .

(٢) هناك أفعال صحيحة العين ، ساكنتها أصالة وهي قليلة العدد ، ومنها : « نعم وبش » وليس منها الأفعال المعتلة العين ؛ مثل : غاب - قام - نام - ... ؛ فإن سكونها طارئ لأن عينها في الأصل متحركة .

(٣) وبدلالته على معناه مزيداً عليه التعجب مع المدح أو الذم الخالصين ، يختلف عن : نعم وبش كما شرحنا .

(٤) ما ليس في أصوله حرف علة . أما المعتل فتجىء أحكامه في ص ٣٢٠

(٥) مضعف الثلاثي ما كانت عينه ولاه من جنس واحد .

تحويلاً - مباشراً - إلى صيغة : « فَعَلَّ » بضم العين ؛ فيفيد بعد التحويل المدح أو الذم الخاصين بمعناه ، مع التعجب ؛ تبعاً لمعناه الأصلي قبل التحويل ؛ ففي مثل : فَهَيْمَ المتعلم - عدل الحاكم ، نقول : فَهَيْمَ المتعلم - عدل الحاكم ؛ فيفيد التركيب الجديد معنى الفعل ومدح المتعلم بالفهم فقط ، ومدح الحاكم بالعدل فقط مع التعجب في الحالتين . وفي مثل : جَهْلٌ^(١) المهمل - حَسَدُ الأحمق ... نقول جَهْلٌ المهمل ، وحَسَدُ الأحمق ؛ فيفيد الأسلوب معنى الفعل ، مزيداً عليه ذم المهمل بسبب جهله فقط ، وذم الأحمق بسبب حسده فقط . مع التعجب في الصورتين ولا فرق في هذا التحويل بين الثلاثي مفتوح العين ، أو مكسورها ، أو مضمومها .

ويجوز في الفعل بعد تحويله إبقاؤه على صورته الجديدة أو تسكين عينه . كما يجوز تسكين عينه ونقل حركتها (وهي الضمة) ، إلى أوله ؛ فنقول : فَهَيْمَ المتعلم - عدل - الحاكم - جهل - المهمل - حسد الأحمق ... أو : فَهَيْمَ - عدل - جهل - حسد .

وإذا تَمَّ تحويل الفعل على الوجه السالف صار بمنزلة : « نعم وبئس » في أصل دلالتهما وهي المدح أو الذم - مع مراعاة الفارق بينهما^(٢) - ، ويجرى عليه من الأحكام النحوية المختلفة ما يجرى عليهما ؛ فيحتاج إلى فاعل من نوع فاعلهما الذي سبق بيانه ، وقد يحتاج إلى تمييز ، وإلى « مخصوص » كما يحتاجان . ويسرى على فاعله وتمييزه ومخصوصه كل الأحكام^(٣) التي تسرى حين يكون الفعل : نعم أو بئس . فإذا قلت في المدح : فَهَيْمَ المتعلم حامد ، وفي الذم : خبث الماكر سعيد ، فكأنك قلت : نعم الفاهم حامد ، وبئس الماكر سعيد - مع ملاحظة الفرق المعنوي الذي أوضحناه . وهكذا يُطبَّق على الفعل الصَّحَّ الثلاثي غير المضعف^(٤) ، بعد تحويله إلى :

(١) يرى بعض النحاة : أنه لا يجوز تحويل علم ، وجَهْلٌ ، وسمْعٌ إلى : « فَعْلٌ » بحجة أن هذا التحويل غير مسموع . وفي هذا الرأي تفسير لا داعي له ، لمعارضته حكمة القياس ، والغرض منه (٢٢) مع ملاحظة الفوارق الآتية في الزيادة ص ٣١٧ وهي مختصة بالفاعل .
(٣) سيجيء الكلام على المضعف في ص ٣١٨ .

«فَعَلَّ» جميع ما يطبَّق على : «نِعَم وبُش» ، ويخضع النوعان لأحكام واحدة عدا ذلك الفرق المعنوي السابق وبعض فوارق في فاعله^(١) .

زيادة وتفصيل :

ينفرد «فاعل» الفعل الذي تم تحويله بأمور لا تكون في فاعل : «نعم وبُش» منها : صحة وقوعه اسماً ظاهراً خالياً من «أل» وما يشترط في فاعل نِعَم ... ، نحو : قوله تعالى : «وَحَسِّنْ أَوْلَئِكَ رَفِيقًا» ، ومثل فَهَمَّ عُمَرُ . ومنها : كثرة جره بالباء الزائدة إن كان اسماً ظاهراً ، فيجر لفظاً ويرفع مَحَلًّا ، نحو : حَمْدَ بِالْجَارِ مَعَاشِرَةً ، وسعدُ بِالرَفِيقِ مَزَامَلَةً . أى : حَمْدَ الْجَارِ مَعَاشِرَةً ، وسعدُ الرَفِيقِ مَزَامَلَةً .

ومنها : صحة رجوعه — إن كان ضميراً — إلى شيء سابق ؛ فيطابقه وجوباً ، أو إلى التمييز المتأخر عنه فلا يطابقه . تقول : الأمين وثَّق رجلاً ؛ ففي الفعل : «وثَّق» ضمير يجوز عودته على : «الأمين» المتقدم ، أو : على التمييز : «رجلاً» المتأخر عنه ، ولهذا الرجوع لأحدهما أثره في المطابقة بين الفاعل الضمير ومرجعه ؛ إذ نقول عند رجوعه للسابق ومطابقته : الأمينان وثَّقا رجلين — الأمناء — وثَّقوا رجالاً — الأمانة وثَّقت فتاةً — الأمينتان وثَّقتا فتاتين — الأمينات وثَّقن فتيات . إما عند عودته إلى التمييز المتأخر فلا مطابقة ؛ بل يلتزم الأفراد والتذكير ؛ شأنه في هذا شأن فاعل نعم وبُش إذا كان ضميراً مستتراً ، فنقول في كل الصور السَّالفة : «وثَّق» ، بغير إدخال تغيير عليه يدل على تأنيث أو تثنية أو جمع .

(١) وهى الآتية في الزيادة .

ح - فك الإدغام إن كان الفعل : « مضعفاً » ، مثل : فرّ - لَجَّ . . .
ويرد إلى أصله قبل الإدغام ، فيصير : فرَرَ^(١) - لَجَجَ^(٢) ، ثم يحول إلى :
« فَعَلَّ » : فيصير : فرَّر - لَجَّجَ . . . ثم يعود إلى الإدغام ، فيصير كما
كان^(٣) : « فرَّ » - لَجَّ ، تقول في الدم - مثلاً - فرَّ الرجلُ جباناً - لَجَّ
القطُّ مواءً ، أو : فرَّ بالرجلِ جباناً - لَجَّ بالقط مواء . ويجوز حذف
الفتحة من أول الفعل لتحل مكانها الضمة التي في عين الفعل عند تحويله
إلى : « فَعَلَّ » ، وتسكن عين الفعل^(٤) ؛ فتصير الجملة : فرَّ الرجلُ جباناً ،
لَجَّ القط مواءً - أو : فرَّ بالرجلِ جباناً ، لَجَّ بالقط مواء .

ومن المضعف الذى تجرى عليه هذه القواعد - الفعل ؛ « حَبَّ »^(٥) عند
تحويله إلى : « فَعَلَّ » بقصد المدح ، بشرط ألا يكون فاعله كلمة : « ذا »
في مثل : « حَبَّنَا » لأنَّ « حَبَّ » في هذه الصورة المركبة يجب فتح الحاء
فيها ، وبقاء « ذا » على حالها من الأفراد والتذكير في كل الأساليب ،
مهما كان حال المدح من ناحية إفراده ، وعدم إفراده وتذكيره أو تأنيثه ،
كما يجب في هذه الصورة أيضاً وصل الفعل : « حب » بفاعله : « ذا »
كتابة ، وتركيبهما معاً تركيباً خطيئاً . كما سبق^(٦) .

أما إن كان الفاعل اسماً ظاهراً غير كلمة « ذا » فإن الفعل « حَبَّ »
يخضع لما أشرنا إليه من فتح الحاء أو ضمها كما يجرى على فاعله الأحكام
الخاصة بالحوّل ، والتي أوضحناها . تقول حبَّ الجندى رجلاً ، أو : حبَّ
بالجندى رجلاً . ومنه قول الشاعر :

(١) من باب : ضرب .

(٢) من بات : تعب .

(٣) ويكون التمييز بين دالتي الفعل بالقرائن الأخرى ؛ فهي التي تدل على أنه باق يؤدى

معناه الأصلي ، أو أنه انتقل إلى « فَعَلَّ » لِيؤدى معنى المدح أو الذم . (٤) كما سبق في ص ٣١٦ .

(٥) تفصيل الكلام عليها في ص ٣٠٩ .

(٦) ص ٣١٢ ، ٣١٣ .

حَسْبَ (١) بِالزَّوْرِ (٢) الَّذِي لَا يُرَى مِنْهُ إِلَّا صَفْحَةٌ (٣) وَلِمَامٌ (٤) وَهَكَذَا (٥) . . .

- (١) بضم الحاء أو فتحها ؛ طبقاً لما شرحناه .
 (٢) الزور : (يستوى فيه المفرد وغيره) ، ومعناه الزائر (٣) صفحة الشيء : جانبه .
 (٤) جمع لمة (بكسر اللام وتشديد الميم) ، وهى شعر الرأس الذى يصل إلى شحمه الأذن .
 (٥) وإلى ماسبق من الكلام على تحويل الفعل إلى « فَعُل » على الوجه الذى شرحناه يقول ابن مالك بيتاً مختصراً سبقت الإشارة إليه (فى ص ٣١١) ؛ هو :

وَاجْعَلْ كِبَيْسَ «سَاءً» وَاجْعَلْ «فَعُلًا» مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كَنَعَمَ ، مُسَجَّلًا
 (مسجلا : حراً لا يعوقه ولا يقيد قيد) .

يطلب أن تكون : « ساء » مثل : « بئس » فى معناها وأحكامها . وأن يكون « فَعُل » (وقد زاد فى آخره ألفاً لوزن الشعر) ، من كل فعل ثلاثى ، مثل : « نَعِم » فى معناها وفى أحكامها من غير تقييد يجعل بينهما فرقاً فيما سبق . هذا رأيه وليس غرضه « نعم » وحدها ، وإنما مثلها : « بئس » أيضاً . والحق أن هناك فروقاً بين « نَعِم » وهذا الفعل المحول . أما « ساء » فالتخلاف شديد فيه ؛ أهو مثل : « بئس » تماماً فى المعنى والأحكام ، أم هو مثلها فى المعنى ، ولكنه فى الأحكام كالأفعال المحولة ؟

زيادة وتفصيل :

إن كان الفعل المراد تحويله معتل « الفاء » مثل : وثَّقَ - وفَدَ . . . فحكمه حُكْمُ الصحيح . وإن كان معتل العين بالألف ، مثل صام - هام - نام - بقى على حاله ، وقدّر فيه التحويل تقديرًا عقليًا محضًا ليكون لهذا التقدير أثره الواقعي في الفاعل ، وفي المخصوص . . . ، وإن شئت فقل : إن حكمه هو حكم الصحيح أيضًا مع نية التحويل ، ويدخل في هذا النوع الفعل : « ساء » فيصح أن يلاحظ فيه التحويل ؛ فيستعمل استعمال الأفعال التي تحولت ، ويصح ألا يلاحظ فيه ذلك ؛ لأنه موضوع في أصله للذم ؛ فتجرى عليه أحكام « بنس » من نواحيها المختلفة .

وإن كان الفعل معتل اللام - فقط - بالواو ، أو بالألف التي أصلها الواو : مثل : سَرَوُ^(١) غزا . . . ظهرت الواو في الكلام مفتوحة وقبلها الضمة إن لم تكن موجودة من الأصل - ويجوز تسكين ما قبل الواو مباشرة ؛ فنقول : سَرَوُ - غَزَوُ ، أو : سَرَوَ - غَزَوَ .

وإن كان الفعل معتل اللام بالياء ؛ نحو : خَشِيَ ، قلبت الياء واوًا قبلها ضمة ، ويجوز تسكين ما قبلها فتصير : خَشَسُو ، أو خَشَسَوْ . . .

وإن كان الفعل معتل العين واللام معًا ، وحرف العلة فيهما : « الواو » ، مثل : قَوِيَ (من القوة ، أصله : قَوَوْ) ، فإن الواو الأولى تتحرك بالكسرة لتقلب بعدها الواو الثانية ياء فتصير : « قَوِيَّ » فكأن الفعل بقى على حاله ، وإن كان معتل العين واللام معًا بالواو فالياء ، نحو : شَوِيَ : قلبت الياء واوًا ؛ لوقوعها متطرفة بعد ضمة ثم أدغمت الواو في الواو ؛ فتصير : « شَوَوَ » . ويجوز عدم القلب واوًا فتبقى الياء مع تسكين ما قبلها فنقول : شَوِيَ . وكذلك نقول في قَوِيَ : قَوِيَّ ، ولا يجوز القلب والإدغام في هذه لأن السكون ليس أصليًا .

(١) سَرَوَ الرجل : صار سريًا ، أى : غنيًا شريفًا .

.....
 وإن كان معتل العين واللام معاً بالياء ؛ نحو : حَتَّى ، وَعَتَّى . . . لم يصح تحويله^(١) . . .

هذا ملخص ما جاء في المطولات خاصاً بتحويل الفعل المعتل . ولم أجد لأكثر هذه الصور أمثلة مسموعة تؤيد كل صورة منها . فهل هي صور خيالية تدريبية ؟

لا يحسن اليوم استعمال شيء منها سواء أكانت خيالية محضة أم لها ما يؤيدها ؛ وفي الميادين اللغوية الأخرى ما يغنى عنها تماماً .

(١) راجع الجمع ، وشرح التصريح في باب : « نعم وبئس » عند الكلام على تحويل الثلاث إلى : « فَعِلْ » . وكذلك الصبان في هذا الموضع ، ثم حاشية ياسين على شرح التصريح في أول باب التعجب .

المسألة ١١٢ :

أَفْعَلُ التفضيل (١)

يتضح معناه من الأمثلة الآتية :

في هذه الأمثلة كلمات مشتقة على وزن : «أَفْعَلُ» ؛ (هي : أَكْبَرُ - أَقْدَمُ - أَوْسَعُ - أَسْرَعُ - أخطر . . .) فما المعنى الذى تؤديه كل واحدة فى جملتها ؟	}	الشمس أَكْبَرُ من الأرض . الهرم أَقْدَمُ من مدينة القاهرة . المحيطات أَوْسَعُ من اليابسة . الطائرات أَسْرَعُ (٢) وسائل الانتقال . المنافق أخطر من العدو والظاهر .
--	---	---

إن كلمة : «أكبر» - فى المثال الأول - تدل على أمرين معاً ؛ هما : اشتراك الشمس والأرض فى معنى معين ؛ هو : «الكبير» ، وأن الشمس تزيد على الأرض فى هذا المعنى .

وكلمة : «أقدم» - فى المثال الثانى - تدل على أمرين معاً ؛ هما : اشتراك الهرم والقاهرة فى معنى معين ؛ هو : «القديم» وأن الهرم يزيد عليها فى هذا المعنى .

وكلمة : «أوسع» - فى المثال الثالث - تدل على اشتراك المحيطات واليابسة فى معنى معين ؛ هو السعة ، والمحيطات تزيد عليها فيه . . . ومثل هذا يقال فى الباقي . . . وفى نظائره .

فكل كلمة من هذه الكلمات المشتقة ونظائرها - تسمى : «أَفْعَلُ التفضيل (٣)» وتعريفه : «أنه اسم مشتق على وزن : «أَفْعَلُ» يَدُلُّ - فى الغالب - على أن شيئين اشتركا (١) فى معنى ، وزاد أحدهما على الآخر فيه . فالدعائم أو

(١) ربما كان الأنسب أن يذكر مع المشتقات . ولكننا وضعناه هنا اتباعاً لترتيب ابن مالك فى ألفيته .

(٢) الماضى : سَرْعَ مثل : صَغُرَ .

(٣) أى : الصيغة التى على وزن : «أَفْعَلُ» ؛ لتدل على التفضيل أو المفاضلة ؛ (وهى : الزيادة فى أمر حسن أو قبيح ؛ كما سيجىء عند تعريفه) .

الأركان التي يقوم عليها التفضيل الاصطلاحي - في أغلب حالاته - ثلاثة :

- (١) صيغة : « أفعل » ، وهي اسم مشتق .
 - (٢) شيثن يشتركان في معنى خاص .
 - (٣) زيادة أحدهما على الآخر في هذا المعنى الخاص .
- والذي زاد يسمى : « المفضَّل » ، والآخر يُسمَّى : « المفضَّل عليه » ، أو : « المفضول » . ولا فرق في المعنى والزيادة فيه بين أن يكون أمراً حميداً ، أو ذميمة .
- ويدل أفعل التفضيل - في أغلب صوره - على الاستمرار والدوام^(٢) ، ما لم توجد قرينة تعارض هذا ، فشأنه في الدوام والاستمرار شأن الصفة المشبهة على الوجه المشروح في بابها^(٣) .

* * *

طريقة صياغته :

يضاغ « أفعل التفضيل » من مصدر الفعل الذي يراد التفضيل في معناه بشرط أن يكون هذا الفعل مستوفياً كل شروط « التعجب » التي عرفناها^(٤) في بابها . . . (بأن يكون فعلاً ثلاثياً^(٥) ، متصرفاً ، تاماً . . . و . . .) .

فالشروط التي يجب توفرها لصياغة « أفعل » التفضيل هي - نفسها - الشروط التي لا بد من توفرها لصوغ فِعْلَتَي التعجب ؛ مثل الأفعال : سَمِعَ - عَدَلَ - فَهَمَ - بَعُدَ - بَقِيَ - خَبِثَ . . . و . . . ومن الأخيرين جاء « أَبْقَى - وَأَخْبَث » في قول الشاعر :

(١) في الزيادة والتفصيل - ص ٣٣١ - بيان مفيد عن المقصود بالاشتراك وعن الزيادة وأن « أفعل » التفضيل قد يفيد البعد لا الاشتراك ، ثم أمور أخرى هامة .

(٢) نص على هذا صاحب التسهيل (راجع هامش ص ١٩٥ م ١٠٢)

(٣) في ص ٣٢٨ م ١٠٤ .

(٤) ص ٢٨٣ .

(٥) إن كان الفعل رباعياً على وزن « أفعل » ففيه الخلاف السابق في التعجب ص ٢٨٣ . ومن المسموع الذي فعله رباعي : هو أعطاهم للدراهم ، وأولاهم بالمعروف . وهذان شاذان عند من يمنع ذلك مطلقاً ، وعند من يمنعه إذا كانت الهمزة للنقل . أما قولهم : هذا المكان أقفر من غيره فشاذ عند من يمنعه مطلقاً ، لأن همزته ليست للنقل .

الخَيْرُ أَبْقَى، وَإِنْ طَالَ الزَّمَانُ بِهِ - وَالشَّرُّ أَخْبَثُ مَا أُوْعِيَتْ مِنْ زَادٍ
فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ غَيْرَ مُسْتَكْمَلٍ الشَّرْطِ وَكَانَ السَّبَبُ هُوَ جُمُودُهُ أَوْ عَدَمُ قَبُولِ مَعْنَاهُ
لِلْمُفَاذِلَةِ (كَالْفِعْلِ : مَاتَ - فَتَنَى - عَدِمَ -) لَمْ يَجْزِ التَّفْضِيلُ مِنْهُ مُطْلَقًا
(بِطَرِيقٍ مُبَاشِرٍ ، أَوْ غَيْرِ مُبَاشِرٍ) ؛ لِأَنَّهُ بِجُمُودِهِ لَا مَصْدَرَ (١) لَهُ ، وَلِأَنَّهُ بَعْدَ قَبُولِهِ
الْمُفَاذِلَةِ يَفْقَدُ الْأَسَاسَ الْغَالِبَ الَّذِي يَقُومُ عَلَيْهِ التَّفْضِيلُ .

أَمَّا إِنْ كَانَ السَّبَبُ فَقَدْ شَرَطَ آخَرَ غَيْرَ الشَّرْطَيْنِ السَّابِقَيْنِ (١)
فَإِنْ صِيَاعَةُ « أَفْعَلْ » تَمْتَنِعُ مِنْ مَصْدَرِهِ مُبَاشَرَةً (٢) ، وَتَصَاغُ
- كَالْتَعْجَبِ - مِنْ مَصْدَرِ فِعْلِ آخَرَ مُنَاسِبٍ لِلْمَعْنَى ، وَمُسْتَوْفٍ
لِلشَّرْطِ ، وَيُوضَعُ بَعْدَ صِيَغَةِ « أَفْعَلْ » مَصْدَرُ الْفِعْلِ الْأَوَّلِ - الَّذِي
لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْفِيًا لِلشَّرْطِ ، - مُنْصُوبًا عَلَى التَّمْيِيزِ . فَثَلَا الْفِعْلُ : تَعَاوَنَ ،

(١٠١) يَرَى بَعْضُ النُّحَاةِ أَنَّ الْفِعْلَ الْمُنَى كَالْجَامِدِ لَا يَجِيءُ مِنْهُ التَّفْضِيلُ مُطْلَقًا - بِطَرِيقَةِ مُبَاشَرَةٍ
أَوْ غَيْرِ مُبَاشَرَةٍ - لِأَنَّ الْمَصْدَرَ الْمَوْزُولَ يَكُونُ فِي حَالَةِ النُّفْيِ مَعْرُوفَةً فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ تَمْيِيزًا . لَكِنْ
التَّحْقِيقُ صَحْهُ جِيءَ التَّفْضِيلُ فِيهِ بِالطَّرِيقَةِ غَيْرِ الْمُبَاشَرَةِ ؛ إِمَّا لِصَحَّةِ جِيءَ كَلِمَةً : « عَدِمَ » قَبْلَهُ
وإِمَّا لِصَحَّةِ تَنْكِيرِهِ ، فَلَيْسَ مِنَ الْإِجْزَامِ أَنْ يَكُونَ مَعْرُوفَةً فِي كُلِّ الْأَحْوَالِ .
(٢) وَمَنْ شَاذَ اسْتِعْمَالُ كَلِمَتِي « خَيْرٌ » وَ « شَرٌّ » فِي التَّفْضِيلِ ؛ لِأَنَّ صِيَغَتَهُمَا تَخَالَفُ صِيَغَتَهُ
نَحْوُ : الْكَسْبُ الْقَلِيلُ خَيْرٌ مِنَ الْبَطَالَةِ ، وَالْبَطَالَةُ شَرٌّ مِنَ الْمَرَضِ .
وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :

وَشَرُّ الْعَالَمِينَ ذُووُ خُمُولٍ إِذَا فَاخَرْتَهُمْ ذَكَرُوا الْجُدُودَا
وَخَيْرُ النَّاسِ ذُو حَسَبٍ قَدِيمٍ أَقَامَ لِنَفْسِهِ حَسَبًا جَدِيدَا

أَيُّ : آخِرٍ وَأَشَرٍّ ؛ حَذَفَتْ هَمْزُهُمَا لِكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ حَذْفًا شَاذًا . وَمِنْ الْجَائِزِ إِرْجَاعُهَا عِنْدَ
اسْتِعْمَالِهَا ، فَقَدْ وَرَدَ الْكَلَامُ الْفَصِيحُ مُشْتَمِلًا عَلَيْهَا . وَفَعَلَهُمَا « خَارِ يَخِيرُ » وَشَرُّ يَشُرُّ ، وَيَرَى بَعْضُ
اللُّغَوِيِّينَ أَنَّهُمَا اسْمَانِ جَامِدَانِ لِأَفْعَلٍ لَوَاحِدٍ مِنْهُمَا فَجِيءَ التَّفْضِيلُ مِنْهُمَا شَاذٌ عِنْدَهُ . فَفِيهِمَا عَلَى هَذَا الرَّأْيِ
شَذَوْنٌ ؛ صَوغَهُمَا مِنَ الْجَامِدِ ، وَسَقُوطُ هَمْزِهِمَا . أَمَّا عَلَى الرَّأْيِ الْأَوَّلِ - وَهُوَ الصَّحِيحُ - فَفِيهِمَا شَذَوُذٌ
وَاحِدٌ ؛ هُوَ سَقُوطُ هَمْزِهِمَا ، لِأَنَّ لِكُلِّ مِنْهُمَا فِعْلًا . وَمِثْلَهُمَا فِي حَذْفِ الْهَمْزَةِ شَذَوُذٌ ؛ حَبٌّ فِي قَوْلِ الْقَائِلِ .
(وَحَبٌّ شَيْءٌ إِلَى الْإِنْسَانِ مَامِعًا) ، أَيُّ : أَحَبُّ شَيْءٍ ، وَشَذْ كَذَلِكَ صَوغَهُمَا مِنْ اسْمِ الْعَيْنِ ، (أَيُّ : مِنْ
الْإِسْمِ الدَّالِّ عَلَى ذَاتٍ ، وَشَيْءٍ مُجَسَّمٍ) فَقَدْ وَرَدَ : « هُوَ أَحْنَكُ الْبَعِيرَيْنِ » أَيُّ : أَكْثَرُهُمَا أَكْلًا ؛ فَبِنَا
« أَفْعَلْ » مِنْ شَيْءٍ مُجَسَّمٍ ، هُوَ : الْحَنْكُ . كَمَا شَذَّ قَوْلُهُمْ : هَذَا الْكَلَامُ أَخْصَرَ مِنْ ذَاكَ فَبِنُوهُ مِنَ الْفِعْلِ :
« اخْتَصَرَ » الْمَبْنَى لِلْمَجْهُولِ الزَّائِدِ عَلَى ثَلَاثَةٍ فَاجْتَمَعَ فِيهِ شَذَوْنٌ . . . وَهَكَذَا . . . وَكُلُّ مَا جَاءَ مُخَالَفًا
لِلشَّرْطِ فَإِنَّهُ يَحْكُمُ عَلَيْهِ بِالشَّذَوُذِ ؛ فَيُسْتَعْمَلُ كَمَا وَرَدَ ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يُقَاسَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ .

لا يُصاغ من مصدره « أفعل » التفضيل مباشرة ؛ لأنه فعل خماسى ؛ فنصوغه من مصدر فعل آخر مناسب (مثل كَبَّرَ - كَثُرَ - نَفَعَ . . .) ونجعل بعده مصدر الفعل الأول (وهو التعاون) تمييزاً منصوباً ؛ فنقول : فلان أكبر تعاوناً من أخيه ، أو : أكثر تعاوناً ، أو : أنفع تعاوناً ، أو : أقل : أو : أضعف ، أو ما شاكل هذا مما يساير المعنى . والفعل : « خَصِرَ » لا يصاغ من مصدره « أفعل » للتفضيل ؛ لأنه يدل على لون ظاهر ؛ فنصوغه - بالطريقة السالفة من مصدر فعل آخر مناسب ، ونجعل بعده مصدر الفعل الأول ، وهو : « الخضرة » منصوباً على التمييز . فنقول : ورق الليمون أشدُّ خضرةً من ورق القصب (١) . . .

والفعل : عَرَجَ ، لا يصاغ من مصدره « أفعل » - مباشرة - ، لأنه فعلٌ يدل على عيب ظاهر ، وإنما نصوغ « أفعل » بالطريقة السالفة غير المباشرة ؛ فنقول : هذا القتي أوضح عَرَجاً من غيره . وبهذه المناسبة نذكر أن الأفعال الدالة على الألوان والعيوب لا يصاغ من مصدرها « أفعل التفضيل » مباشرة إذا كانت الألوان والعيوب حسية ظاهرة . أما إن كانت معنوية داخلية فيصح أن يصاغ منها مباشرة ؛ مثل : فلان أبْلَسُهُ من فلان ، أو : أحرق من فلان ، أو : أرعن منه ، أو : أهوج منه ، أو : أخرج منه ، أو : أعجم منه ، أو : أبيض سريرة منه ، أو : أسود ضميراً منه (٢)

(١) ومن المسموع في الألوان : أسود من حَمَلَك الغراب - أبيض من اللبن ، وكل هذا من الشاذ عندهم يحفظ ولا يقاس عليه . وحكم الشذوذ هنا غير مفهوم ما دامت الكلمة نفسها قد استعملت نصاً في المفاضلة اللونية ؛ فهل يراد عدم التوسع في استعمالها في سواد شيء أو بياض شيء غير الشيء الذى وردت فيه نصاً ؟ نعم ، وهذا تضييق لا داعى له . بل إن منع التفضيل من كل ما يدل على لون تضييق لا داعى له أيضاً ، ولا سيما بعد ورود السماع به . والحجة التى يحتجون بها لمنعه - وهى : أن صيغة « أفعل » هى أيضاً صيغة الصفة المشبهة القياسية للألوان ؛ فيلتبس الأمر بين المعنيين - حجة واهية ؛ إذ لا لبس مع وجود القرائن التى تعين المراد ، وتوجه إلى أحد المعنيين دون الآخر كما يحصل في غير هذا الباب ، وبخاصة بعد موافقتهم على قياسية المعنوى منه - وسيأتى بعد هذا الكلام مباشرة - ومن ثم كان المذهب الكونى الذى يبيح الصياغة أقرب للسداد والتيسير . (انظر رقم ٣ من هامش ص ٢٨)

(٢) راجع حاشية « ياسين » على شرح التصريح ، أول باب أفعل التفضيل .

يتبين من كل ما تقدم أننا نتوصل بالطريقة غير المباشرة ، إلى التفضيل إذا فُتِّدَ الفعلُ المتصرف القابل للمفاضلة ، بعض الشروط الأخرى . — ولا مانع من استخدامها أيضاً مع الفعل المستوفى — وأن هذه الطريقة نفسها هي التي أوصلتنا إلى التعجب مما لم يستوف فعله بعض الشروط كذلك . وقد سبق شرحها في باب ، فنستعين بها هنا على الوجه السالف لتوصلنا إلى التفضيل كذلك . ويجب أن يلاحظ أن صيغة « أفعل » التفضيل ، ومعناها ، وأحكامها ، تختلف اختلافاً كبيراً عن صيغتي « التعجب » ومعناها ، وأحكامها في أمور عرضنا لها هنا وهناك . ومنها : أن المصدر هنا ينصب على اعتباره ، تمييزاً ، ويُنصب هناك على اعتباره مفعولاً به ^(١) .

ومتي تمت صيغة « أفعل » على الوجه السالف صارت اسماً جامداً ؛ ويترتب على جموده أمران :

أولهما : ألاّ توجد له صيغة أخرى تدل على التفضيل الاصطلاحي ؛ فليس له بعد هذه الصياغة — ماض ، ولا مضارع ، ولا مصدر ، ولا اسم فاعل ، ولا اسم مفعول . . . ولا شيء آخر من المشتقات أو غير المشتقات ؛ لأن التفضيل الاصطلاحي مقصور على صيغة : « أفعل » وحدها ، وهي جامدة ؛ كما أوضحنا .

ثانيهما : ألا يتقدم عليه شيء من معمولاته ^(٢) ، إلا حالة واحدة سيجيء الكلام عليها في القسم الأول الآتي .

(١) وفي صياغة « أفعل » يقول ابن مالك في باب خاص عقده باسمه :

صُغَّ مِنْ مَصْوَغٍ مِنْهُ لِلتَّعْجُبِ أَفْعَلٌ لِلتَّفْضِيلِ ، وَابَ اللَّذْ أَيْ

أى : « أفعل » — للدلالة على التفضيل — من مصدر الفعل الذى يصاغ منه التعجب . وامنع هنا الصياغة من مصدر الفعل الذى منع الصوغ منه هناك (فعنى : أب الذ أبى : امنع الذى منع) . ثم قال :

وَمَا بِهِ إِلَى تَعْجُبٍ وَصِلَ لِمَانِعٍ — بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلَ

يريد : ما يتوصل به — من طريق غير مباشر بسبب مانع يمنع التعجب المباشر — صل به إلى التفضيل عند وجود مانع .

(٢) وهذا حكم عام فى كل العوامل الجامدة إلا بعض حالات معدودة نصوا عليها فى مواضعها الخاصة بمناسبتها ، ومنها الحالة الآتية فى ص ٣٢٩ .

أقسامه وحكم كل قسم :

هو ثلاثة أقسام :

- (١) مجرد من « أل » والإضافة . (٢) ومقترن « بـأل » . (٣) ومضاف .
فأما القسم الأول المجرد من « أل والإضافة » . فمثل : « أفضل » ، و « أنفع »
في قول بعضهم لطريف : لا أدري ! أجيدُك أفضلُ من مزحك ، أم مزحكُ
أنفعُ من جديك . ومثل : « أحسن » في قول الشاعر :
وإني رأيت الضرَّ أحسنَ منظرًا من مرأى صغيرٍ به كِبَرُ
وحكم هذا القسم أمران :
- (١) وجوب إفراده وتذكيره .

(٢) وجوب دخول « من » جارة للمفضَّل عليه (أى : للمفضول) .

١ - فأما الأمر الأول (وهو : وجوب إفراده وتذكيره) ، فيقتضى أن تكون
صيغته واحدة في كل استعمالاته ولو كان مستنداً لمؤنث ، أو لمثنى ، أو لجمع ،
فلا بد أن تلازم هذه الحالة دائماً ؛ نحو : الجسمَل أصبر من غيره على
العطش - الجسمَلان أصبر من غيرهما . . . - الجسمال أصبر من غيرها . . .
- الناقة أصبر من غيرها . . . - الناقتان أصبر من غيرهما . . . - النوق أصبر
من غيرهن . . .

ب - وأما الأمر الثانى وهو وأما دخول : « مِن » ^(١) جارة للمفضَّل عليه
(أى : للمفضول) فأمر واجب أيضاً بشرط أن يكون قصد التفضيل باقياً .
ولهذا كان وجودها دليلاً على إرادة التفضيل ، وعدم انسلاخ « أفعلل » عنه .
وهى مختصة بهذا القسم وحده وبدخولها على المفضول دون غيره ، ولا وجود لها
في القسمين الآخرين . - كما سيجىء عند الكلام عليهما - ولا يجزئ المفضول
غيرها من حروف الجر .

(١) ومعناها الابتداء أو المجاوزة ، فإذا كانت للابتداء فهى لا ابتداء الارتفاع إذا كان السياق
للمدح ؛ نحو النشيط أفضل من الخامل . ولا ابتداء الإنحطاط إذا كان السياق للذم ؛ نحو : المتأفق
أضر من العدو . وإذا كانت للمجاوزة فعناها أن المفضل جاوز المفضول فى الأمر المحمود أو المذموم .

ومن الأمثلة - غير ما سبق - قول المتنبي :

وما ليلٌ بأطولَ من نهارٍ يَظَلُّ بلحظِ حسّادى مَشُوباً
وما موتٌ بأبغضَ من حياةٍ أرى لهمو معى فيها نصيباً

ودخول « مِنْ » جارة للمفضل عليه يستلزم أحكاماً لهما : منها :
جواز حذفهما معا عند وجود دليل يدل عليهما ؛ كقوله تعالى : « وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى » ، أى : والآخرة خير من الحياة الدنيا ، وأبقى منها . وقد اجتمع الحذف والإثبات فى قوله تعالى : « أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً » ، وأعزُّ نفراً » ، أى : أعز نفراً منك . وإذا حذفنا من اللفظ كانا ملحوظين فى النية والتقدير ؛ وصاروا بمنزلة المذكورين (١) . . .

وأكثر مواضع حذفهما حين يكون « أَفْعَلُ » خبر مبتدأ ، أو خبر ناسخ ، أو مفعولاً ثانياً لفعل ناسخ (مثل ظن وأخواتها . . .) أو مفعولاً ثالثاً لفعل ينصب ثلاثة (كأعلم وأرى . . .) ؛ نحو : قَرَعَ الحِجَّةَ بالحِجَّةِ أنفع . . . وهو بالعالم أليقُ . . . - ربّما كان ازدراءُ السفهية أنجعَ فى إصلاحه . . . - فلو طالعتَ أحداثَ الليالى وجدتَ الفقرَ أقربَها انتياباً (٢) وأنَّ البرَّ خيرٌ فى حياةٍ وأبْقَى بعد صاحبه ثواباً - أعلمتُ الجازعَ احتمالَ المشقةِ أجدرَ بأصحاب العزائم والهمم . . .

ويقل حذفهما إذا كان « أَفْعَلُ » حالا ، نحو : تَوالتِ النغماتُ أنعشَ للقلب ، وأندى للفؤاد ، وأذهبَ للأسى . . . ومثل قول الشاعر :

دَنَوْتُ وَقَدْ خِلْنَاكَ كَالْبَدْرِ - أَجْمَلًا فَظَلَّ فؤادى فى هوائِ مَضَلَّلًا

(١) يقول ابن مالك فى (أفعال التفضيل المجرد ، ووصله بالحرف « من » لفظاً أو تقديرًا) .

وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ صَلُّهُ أَبَدًا تَقْدِيرًا ، أو لفظاً « مِنْ » إِنَّ جُرْدًا
ثم يقول فى بيت سيماد ذكره فى ص ٣٣٨ :

وإنَّ لِمَنْكُورٍ يُضَفُّ أو جُرْدًا أُلْزِمَ تَذْكِيراً وَأَنَّ يُوحَدًا

(٢) ترددوا على الناس ، ذهاباً ومجيئاً عليهم .

يريد : دَنوتَ أجملَ من البدر ، وقد خلنناكَ كالْبدر ، فكلمة « أجمل »
حال من الفاعل : « التاء » وهذا — على قلته — قياسى تجوز محاكاته .

وكذلك يقل حذفهما إن كان « أفعل » نعتاً لمنعوت محذوف مع عامله لقرينة ،
نحو : اتجه . . . أوسع مساحةً ، وأكثرَ خصباً ، وأرحبَ للغريب صدرأ .
والأصل : اتجه ، واقصد بلدأ أوسع مساحة . . . و . . . والأحسن
عدم جواز القياس على هذا النوع ؛ لكثرة الحذف فيه ، وتوقع اللبس فى
فهمه . .

ومنها : وجوب تقديمهما — أحياناً — على عاملهما وحده ، وهو : « أفعل »
دون تقديمها على الجملة كلها . وإنما يجب التقديم إذا كان المحرور اسم استفهام ؛
كهذا السؤال : فلان ممن أفضل ؟ . والأصل : فلان أفضل ممن ؟ أو
كان المحرور مضافاً إلى اسم استفهام ، نحو : فلان من ابن من أفضل ؟
والأصل : فلان أفضل من ابن من ؟

ولا يجوز التقديم فى غير حالتى الاستفهام السالفتين إلا للضرورة الشعرية
كقول القائل :

إذا سائرت أسماءُ يوماً ظعينة^(١) فأسماءُ — من تلك الظعينة أملحُ
والأصل : فأسماءُ أملحُ من تلك الظعينة . فقد تقدم الحرف « من » مع
محروره ، مع أن الكلام خبرى وليس إنشائياً استفهامياً^(٢) . . .

ومنها : امتناع الفصل بينهما وبين « أفعل » إلا بمعموله ، أو : « لو »

(١) المرأة فى هودجها ، (تكرىماً وصيانة لها) .

(٢) وفى تقديم « من » مع محرورها فى حالتى الاستفهام يقول ابن مالك فى بيتيه السابع والثامن

— وسيذكران لمناسبة فى ص ٣٤١ — :

وَإِنْ تَكُنْ بَيْتِلُو « مِنْ » مُسْتَفْهَمًا فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمًا - ٧
كَمَثَلٍ : مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ؟ وَلَكْدَى إِنْخَبَارِ التَّقْدِيمِ نَزْراً وَرَدًا - ٨

أى : إن تكن مستفهماً بالاسم التالى : « مِنْ » ، وهو محرورها فقدمها وجوباً فى كل الحالات .
ثم قال : ورد التقديم نزراً فى حالة الإخبار . أى فى حالة الكلام الخبرى ، لا الإنشائى الذى شرحناه .

وما يتبعها ، أو : النداء — فمثال الفصل بالمعمول قوله تعالى : « النبيّ أوّلَى بالمؤمنين من أنفسهم » . ومثال الفصل بكلمة : « لو » وما يتبعها قول الشاعر :

ولفؤكٍ أطيبُ — لو بذلتِ — لنا — من ماء مَوْهَبَةٍ^(١) على خَمَرٍ
ومثال النداء : أنت على أداء المَهَامَ الجِسَامَ أقدرُ — يا صديق — من صفوة الأخلاء . وقول الشاعر :

لم ألقَ أَخْبَثَ — يافرزدقُ — منكمو ليلا ، وأخْبَثَ بالنهار نهارا
فلا يجوز الفصل بينهما بأجنبي (وهو الذى ليس معمولاً لأفْعَل) ولا بشيء غير ما سبق . ولهذا حكموا بالخطأ على مثل : ممن أنت أفضل ؛ لأن الجار والمجرور : (مِمَّن) متعلقان « بأفضل » ، و « أنت » مبتدأ خبره : « أفضل » وقد فَصَّلَ المبتدأ بين « أفضل » والجار مع مجروره ، مع أن المبتدأ أجنبي من أفضل ، (أى : ليس معمولاً له) .

« ملاحظة » : قد يصاغ « أفعل التفضيل » من مصدر فعل يتعدى بحرف الجرّ « مِن » ؛ كالفعل : قَرُبَ ، بَعُدَ . . . فعند التفضيل يجيء هذا الحرف مع مجروره ، إمّا متقدمين على « مِن » الجارة للمفضول ومتوسطين بينها وبين « أفعل » ؛ نحو : المجرَّبُ أقرب من الصواب من الناشئ ، وإمّا متأخرين عنهما ؛ نحو : المجرب أقرب من الناشئ من الصواب^(٢) . . .

(١) نقرة في جوف الصخر يخزن فيها الماء ليبرد .

(٢) وهذا النوع الخاص بالتعدى يخالف النوع الذى سبق في ص ٣٢٧ وهو الخاص بالدخول

على المفضل عليه — كما ستجىء الإشارة لهذا في ص ٣٣٦ .

زيادة وتفصيل :

١ - عرفنا^(١) أن : « أفعل » التفضيل يدل على اشتراك شيئين في معنى خاص . فما ضابط الاشتراك ؟ ليس للاشتراك ضابط معين يحدد أنواعه ، وإنما يكفي أن يتم على وجه من الوجوه يكون به واضحاً ومفهوماً للمتخاطبين ، ولو كان اشتراكاً ضدياً ، أو : تقديرياً ، كقول إنسان في عدوين له : هذا أحسب إلى من ذلك . وفي نوعين من الشر : هذا أحسن من هذا . يريد : هذا أقل بغضاً ، أو : أقل شراً من الآخر ؛ فليس في نفس المتكلم قدر مشترك من الحب والحسن ، لهذا ، أو لذلك . وإنما القدر المشترك هو الكره والقبح اللذان يضادان الحب والحسن . فالاشتراك إنما هو في أمر مضاد في معناه لمعنى : « أفعل » المذكور في الجملة ، مع تفاوت النصيب بينهما . ومع وجود الزيادة في أحدهما ؛ فأحدهما : عدو خفيف العداوة أو القبح ، والآخر : شديدتهما ، فالزيادة موجودة في أحد الأمرين المشتركين في معنى مضاد لمعنى : أفعل .

ومن غير الغالب ألا يكون بينهما اشتراك مطلقاً إلا على نوع جائز من التأول توضحه القرائن ؛ كقولهم : - الثلج أشد بياضاً من المسك - الصيف أحرّ من الشتاء - السكر أحلى من الملح - العسل أحلى من الخل . يريدون : أن بياض الثلج أشد في ذاته من سواد المسك في ذاته - والصيف في حرارته أشد من الشتاء في برده - والسكر في حلاوته أقوى من الملح في ملوحته - والعسل في حلاوته أشد من الخل في حموضته ، وهكذا . . . ؛ فليس بين كل اثنين مما سلف اشتراك في المعنى إلا في مطلق الزيادة المجردة ، ودرجتها الذاتية المقصورة على صاحبها . . . ؛ فالصلة بين كل اثنين مقصورة على هذه الزيادة المجردة ، وبينهما بعد ذلك تباين تام يختلف عن التضاد السابق الذي يقوم بجانبه نوع من الاشتراك في أمر يتصف به الاثنان ، وإن كان هذا الأمر مخالفاً لمعنى « أفعل » .

(١) في ص ٣٢٣ وأشرنا في رقم ١ من هامشها إلى أهمية ما يأتي هنا في الزيادة والتفصيل

ب - من الأساليب الصحيحة : فلان أعقل من أن يكذب - مثلاً -
 فهل معناه تفضيل فلان في العقل على الكذب ؛ وهذا معنى فاسد ؟
 خير ما يقال في هذا وأمثاله : أن « أفعل » التفضيل يفيد هنا معناه اللغوي ،
 مزيداً عليه إفادة البعد مع بيان سبب البعد ، فالمراد : فلان أبعد الناس من
 الكذب ؛ بسبب عقله وفضله . وفي مثل : فلان أجمل من الرياء ، وأعظم
 من الخيانة . . . يكون المقصود فلان أبعد الناس من الرياء ؛ بسبب جلاله ،
 وأبعد من الخيانة ؛ بسبب عظمته . . . فالغرض إعلان البعد عن تلك الأشياء
 مع بيان سبب البعد . وأفعل التفضيل في تلك الأساليب ونظائرها يفيد ابتعاد
 الفاضل من المفضول ، ولا تكون « مِّن » تفضيلية ، وإنما هي مع مجرورها
 متعلقان « بأفعل » الذي هو بمعنى : متباعد ؛ لأنها حرف الجر الذي يتعدى به
 الفعل « بعُد » وباقي المشتقات التي من مادته ؛ ومنها هنا : « أفعل » لتضمنه
 معنى « أبعد » بمعنى : « بعُد » ؛ فهي متعلقة به من غير أن يدل على تفضيل
 كنظيرتها في قولنا : أنا بعيد من الظالمين ، بمعنى : متباعد .
 وقيل إنه مستعمل في بعض مدلوله دون بعض ؛ فهو يدل على زيادة البعد ،
 دون أن يكون هناك مفضول حقيقي ولا « مِّن » الداخلة عليه . . .
 ومضمون الرأيين واحد .

ح - يجب تصحيح عين أفعل التفضيل إذا كانت قبل التفضيل
 مستحقة للإعلال ، ونحو : الأديب أقوم لساناً ، وأبين قولاً من غيره ،
 فيجب أن تسلم الواو والياء .

د - إذا كان أفعل التفضيل المجرد^(١) واجب الأفراد والتذكير فما بال العرب
 تقول : مرّ بنا سرب من الأطباء ، بعده أسراب أخر ؟ فيأتون بكلمة :
 « أخر » مجموعة مؤنثة مع أنها مجردة ، (إذ هي جمع مفردة : « أخرى » ،
 « وأخرى » : مؤنث لكلمة « آخر » الذي أصله ؛ « أخر » على وزن : « أفعل »
 المذكور الدل على التفضيل ؛ فهو من القسم المجرد) . فلم كانت « أخر »
 مجموعة مؤنثة في المثال السالف - وأشباهه - مع أن القاعدة تقتضي الأفراد
 والتذكير ، وأن يقال : أسراب « آخر » (التي أصلها : « أخر » كما
 أسلفنا . . .) (٢) ؟

(١) الكلام عليه في ص ٣٢٧ .

(٢) أي : أن الأصل أن يقال مثلاً : هذا ظي آخر (وأصلها : الآخر) وهذه ظلية آخر =

أجاب النحاة : إن كلمة : « أُخِرَ » ليست مما نحن فيه ؛ لأسباب ثلاثة مجتمعة :

أولها : أنها في استعمالاتها المختلفة - ومنها المثال السالف وأشباهه - لا تدل على التفضيل ؛ (أى : لا تدل على المشاركة والزيادة) وإنما تدل على المغايرة المحضة ، والمخالفة المجردة من كل معنى زائد عليها ، فالكلام الذى تكون فيه يقتضى معنى المغايرة وحدها ، لا معنى المفاضلة ، أو نحوها . وهذا شأنها فى الاستعمالات الواردة .

وثانيها : أنها - فى كلام العرب - لا يقع بعدها : « مِنْ » الجارة للمفضل ، لا لفظاً ولا تقديرًا .

وثالثها : أنها - فى كلامهم تطابق وهى نكرة ^(١) .

فلهذه الأمور الثلاثة لا تكون من القسم الأول الذى يدور فيه الكلام ؛ بل إنها ليست للتفضيل مطلقاً ؛ وإنما هى كلمة معدولة ، (أى : محسّولة) عن كلمة : « آخَرَ » التى أصلها « آخَرَ » جاءت لتؤدى معنى ليس فيه تفضيل ، ذلك أن العرب حين أرادوا استخدام كلمة : « آخَرَ » فى معناها الأصلى - وهو المغايرة المحضة الحالية من معنى التفضيل عدّلوا بها عن وزنها الأول ، بأن أدخلوا عليها شيئاً من التغيير ، وحولوها إلى هذا الوزن الجديد - وهو : أُخِرَ - لتؤدى معنى خالياً من التفضيل لا يمكن أن تؤديه إذا بقيت على الصيغة الأولى . ويقول السيوطى ^(٢) ، قولاً أشبه بهذا ؛ نصه :

(كان مقتضى جعل « أُخِرَ » من باب « أفعل التفضيل » أن يلزمه

= (أُخِرَ) لكنهم تركوا الأصل ، وقالوا ظبية أخرى ؛ فأتوا بكلمة : « أخرى » التى هى المفردة المؤنثة لكلمة : آخر

والأصل أيضاً أن يقال : هذان ظبيان آخَرَ (وأصلها : أُخِرَ) وهاتان ظبيتان آخر (أُخِرَ) ولكنهم تركوا الأصل ، وقالوا : آخران ، فى تثنية المذكر ، وأخريان فى تثنية المؤنث .

وكذلك الأصل أن يقال : هؤلاء ظباء آخر (أُخِرَ) وهؤلاء ظبيات آخر (أُخِرَ) .

لكنهم تركوا الأصل أيضاً ، وقالوا : أُخِرَ ، التى هى جمع مؤنث ، مفردة : أخرى .

(١) أى : أنها لو كانت للتفضيل وهى نكرة ، لوجب عدم مطابقتها ؛ كى تسائر المسموع

الكثير . (٢) الهمع ج ٢ ص ١٠٤ .

في التنكير لفظ الأفراد والتذكير ، وألا يؤنث ، ولا يثنى ، ولا يجمع ، إلا معرفاً ، كما كان أفعل التفضيل ؛ فَمَسْنَعُ هذا المقتضى ، وكان بذلك معدولاً عما هو به أولى ؛ فلذلك منع من الصرف) .

فالذى دعا النحاة لهذا التحليل والتعليل هو ما رأوه من جمعها وتأنيثها مع انطباق أوصاف القسم الأول عليها — فى الظاهر — فلجئوا إلى مسألة العدول والتحويل ليتغلبوا على هذه العقبة ويجعلوا قاعدة : « أفعل التفضيل المجرد » مطردة .

قد يكون كلامهم سائغاً من الوجهة الجدلية المحضة ، لكنه من الوجهة الحقيقية مردود ، ذلك أن العرب لا تعرف شيئاً مما قالوه ، ولم يدُرْ بخلدها قليل أو كثير منه حين نطقوا بالتعبير السابق وأشباهه . فإبعاداً لهذا التكلف ومسايرة للأمر الواقع ، يحسن الأخذ بما قاله النحاة — بحق — : أنها ليست للتفضيل فلا تنطبق عليها أحكامه ، أو أنها خالفت القاعدة ؛ فهي من الشاذ الذى يحفظ ، ولا يقاس عليه . ولا عبرة بما عرضه من تلك الأمور الثلاثة لتأييد العدول والتحويل ، لأنها أسباب ضعيفة لا تثبت على التمهيص ومن السهل دفعها ؛ وقد دفعها بعض النحاة فعلاً بما يسهل سرده من غير نفع عملي . فخير لنا أن نقرر الواقع ، من غير تكلف ، ولا جدل زائف .

د — ونزولاً على قاعدة الأفراد والتذكير السالفة عاب بعض النحاة على أبى نواس ذكر كلمتي : « صُغْرَى » و « كُبْرَى » مؤنثتين للتفضيل ، مع أنهما مجردتان فى قوله :

كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَتَقَاتِهَا حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ

والقياس أصغر — وأكبر . . . لأنهما صيغتان للتفضيل ، مجردتان . والقاعدة تقضى بالتزام التذكير والأفراد فى هذه الحالة . . .

وقد قيل فى دفع هذا العيب : إن الشاعر لم يقصد التفضيل مطلقاً ، ولا الحديث عن شيء أصغر أو أكبر من شيء آخر ؛ وإنما قصد صُغْرَى أو كُبْرَى من حيث هى : لا باعتبار موازنتها بغيرها ؛ كمن يُشاهد طفلة

تُحاول الركوب فيُساعدها ويقول : ساعدتها لأنها : « صُغرى » ، أى صغيرة ، ولكن يُشاهد سيدة عجوزاً ؛ فيُعاونها فى النزول من السيارة ، ويقول : عاونتها لأنها كُبُرى ؛ أى : كبيرة السن ؛ فليس فى كلامه هذا ، ولا فى المقام ما يدل على تفضيل أو موازنة بين اثنين .

وإذا كان الأمر على ما وصفنا فليس التأنيث لحنناً ، لأن « أفعل » إذا كان مجرداً غير مقصود منه التفضيل « فالأكثر فيه عدم المطابقة ؛ حملاً على أغلب أحواله ، وقد يطابق ، لخلوه من : « من » لفظاً ومعنى . وعلى هذا يُخرج بيت أبى نواس السالف ، وقول العروضيّين فاصلة صغرى وكبرى ، خلافاً لمن جعله لحناً^(١) .

وهذا دفع حق ، وهو خير من القول بأن فى الكلام حذفاً وزيادة يؤدىان إلى إخراج الكلمتين من هذا القسم ، وإدخالهما فى قسم آخر — كالمضاف^(٢) إلى المعرفة — من أقسام « أفعل » التفضيل ؛ بحيث يؤدى هذا إلى الحكم بصحتهما ، وأن الأصل : « كأن صغرى فقاقعها وكبرى من فقاقعها » ... فكلمة : « من » زائدة (مع أنها — فى الغالب — لا تزداد إلا بعد نفي بشرط أن يكون مجرورها نكرة) ، و« فقاقعها » الأولى محذوفة للدلالة الثانية عليها ، ففى الكلام حذف من جهة ، وزيادة من جهة أخرى . . . وما أشد حاجتنا إلى إهمال مثل هذا مما لا داعى له .

وأعجب منه قولهم فى الدفاع عن الشاعر : « إن أفعل التفضيل المجرد يصح تأويله بما لا تأويل فيه ؛ فيطابق حينئذ كما فى المضاف إلى المعرفة » ، وقد جاء هذا الكلام فى التسهيل « ولا أدرى : أيعيب عن أحد وجه ضرره وأثره السيئ فى اللغة ؟ إذ كيف تؤدى اللغة مهامها — وما أجلكها — إذا كان من الجائز تأويل اللفظ بما لا تأويل فيه ، من غير داع معنوى لذلك ؟

(١) حاشية الخضرى — فى هذا الباب عند الكلام على أفعل التفضيل المضاف والمقرون بآل .

(٢) سيجىء الكلام عليه فى ص ٣٣٨ .

* * *

القسم الثاني أن يكون أفعَل التفضيل مقرونًا « بأل » وهذا يوجب أمرين :
 أحدهما : أن يكون مطابقًا لصاحبه في التذكير ، والتأنيث ، والإفراد ،
 وفروعه نحو : قوله تعالى : « سَبِّحْ اسمَ رَبِّكَ الأعلى » - اليد العلوية
 خيرٌ من اليد السفلى ^(١) . الشقيقتان هما الأفضلان - الشقيقتان هما الفضليتان ^(٢) -
 - الأشقاء هم الأفضلون - الشقيقتان هن الفضليتان . . .
 والآخر : عدم مجيء « مِن » الجارة « للمفضل عليه » ؛ لأن « المفضل
 عليه » لا يذكر في هذا القسم ^(٣) . أما الجارة لغيره فتجىء ؛ كقول الشاعر :
 فهمُ الأقربون من كل خير وهمُ الأبعدون من كل ذمٍ -
 فالجار والمجرور - في الشطرين - لا شأن له بالتفضيل : لأن « مِن »
 المذكورة هي التي تدخل على المجرور للتعدية ^(٤) ، إذ : « الأقرب » و « الأبعد »
 يحتاجان إلى معمول مجرور « بمن » كفعلهما : قَرُبَ وبعُدَ ؛ فليست :
 « مِن » بعدهما هي التي تدخل على المفضل وتجره ؛ وإنما هي ومجرورها نوع
 آخر .

(١) العليا : مؤنث الأعلى ، والسفلى : مؤنث الأسفل والألفاظ الأربعة صيغ تفضيل .

(٢) تثنية : فُضِّل ، مؤنث أفضل .

(٣) فلا يصح أن يقال : على الأفضل من أمين . وأما قول الشاعر :

ولستَ بالأكثرَ منهم حصًى وإنما العزّة للكثيرِ

فقول عندهم بتأويلات مختلفة منها : زيادة « أل » في لفظ : « الأكثر » ، ومنها : أن الجار والمجرور

متعلق بكلمة محذوفة تماثل المذكورة ، والأصل : بالأكثر أكثرَ منهم . . . ومنها أن « من » بمعنى
 « في » وكل هذه التأويلات مرفوضة لا يعرف عنها الشاعر (الأعشى) شيئاً فهي إما لغة وإما للضرورة .

(٤) وهي التي سبقت الإشارة إليها في ص ٣٣٠ وتخالف الداخلة على المفضل عليه ، والتي

سبق بيانها في ص ٣٢٧ .

زيادة وتفصيل :

(١) جاء في شرح التصريح : أن « أفعل التفضيل » المقترن « بأل » لا يصبح جمعه ولا تأنيثه إلا بملاحظة السماع وموافقته ؛ أى : أنه لا يمكن في جمع التكسير^(١) أو في التأنيث الاستغناء عن السماع ؛ فالأشرف والأظرف لم يسمع فيهما : الأشارف والأظارف جمعاً ، ولا الشرفى ، والظرفى للمفردة المؤنثة ؛ كما سمع ذلك في الأفضل والأطول . وقد سمع في الأكرم والأعجد جمعهما : فقيل فيهما : الأكارم والأماجد ، ولكن لم يسمع فيهما : « الكرمى » ، و « المسجدى » ؛ للمفردة المؤنثة . هذا ما قيل هناك .

قد يكون من السداد إهمال هذا رأى ؛ ففيه تضيق وتعسير ؛ إذ يفرض على المتكلم أن يبحث جهد طاقته عن الصيغة المسموعة ؛ فإن اهتدى إليها بعد العناء استعملها ، وإن لم يجدها — مع شدة حاجته لها — لا يستخدم القياس .

وشىء آخر : أنه لو صحّ هذا رأى ما كان للقياس حكمة ولا فائدة ، فالقياس مستمد من الكثير المسموع ، فكيف نعطله في بعض صور ينطبق عليها ؛ بزعم أنها غير مسموعة ؟ لم الاستنباط ووضع القواعد العامة إذا ؟ إن الحرص على سلامة اللغة أمر محمود ، بل مفروض . ولكن بشرط ألا يكون بوسائل تعوّق وتزهّد فيها من غير فائدة ترجى ، أو ضرر يدفع . نعم قد يقع جرس هذه الصيغ الجديدة غريباً أول الأمر على الأسماع . ولكن تداولها بعد ذلك كفيل بصقلها . وإزالة غرابيتها . وسيكون تداولها سريعاً ؛ لشدة الحاجة إلى استخدامها^(٢) ؛ فلن يطول زمن الغرابة .

(١) المفهوم من سياق الكلام في « التصريح » أن مراده بالجمع السماعي مقصور على « جمع التكسير » دون غيره ؛ إذ لا خلاف في قياسية جمعى التصحيح .

(٢) مما يؤيد هذا ما سبق أن قلناه في قياسية مصدر الفعل الثلاثى — ص ١٥٨ — وما بسطه ابن جنى وغيره ، في الجزء الأول من كتابه الخصائص في الفصل المحكم السديد الذى نشر إليه كثيراً ؛ وعنوانه : اللغة تؤخذ قياساً . وقد نشرناه في آخر الجزء الثانى .

* * *

القسم الثالث : أن يكون مضافاً^(١) ، ويشترط في هذا القسم شرطان عامان لا بد منهما في « أفعل التفضيل » المضاف مطلقاً (أى : سواء أكانت إضافته للمعرفة أم للنكرة) ..

أحدهما : ألا يقع بعد أفعل التفضيل « مِن » الجارة للمفضول ، فلا بد أن يخلو الكلام منها ومن مجرورها ؛ فلا يصح : محمود أفضل الطيارين من حامد . أما الجارة لغيره فتوجد ؛ نحو : أبى أقرب الناس منى .

ثانيهما : أن يكون المضاف بعضاً من المضاف إليه ، بشرط إرادة التفضيل ، وبقاء معناه وجوده ؛ فلا يصح : الطيار أفضل امرأة .

فتى تحقق الشرطان العامان ، وكانت إضافته لنكرة ، وجب حكمان : أولهما ؛ إفراده وتذكيره — كالمجرد^(٢) — .

والآخر ؛ مطابقة المضاف إليه لصاحب^(٣) أفعل التفضيل ، (أى : للموصوف الذى يتجه إليه معنى : « أفعل » ، ويتصف به) . فى التذكير ، والتأنيث ، وفى الأفراد وفروعه ، وفى جنسه أيضاً . . .

ومن أمثلته قولهم فى المدح : فلان ذو أصل شريف ، ومغرس كريم ؛ استقى نبله من أصفى منسج ، وورث شمائله من أظهر منسج . . .

وقول المتنبي :

وأحسن وجه في الورى وجهٌ مُحسَنٌ وأيمَن كَفٍّ فيهمو كَفٌّ منعِمٌ

(١) إذا أضيف كانت إضافته غير محضة ، وقيل : محضة على الوجه المبين فى ص ٦ . وقد سبق بيانها وتفصيل أحكامها أول هذا الجزء . وسيجىء فى الزيادة (ص ٣٤٣) اشتراط أن يكون ، أفعل « بعض المضاف إليه ، مع بيان المراد من هذه البعضية .

(٢) وفى حكم أفعل التفضيل المجرد من « أل » والإضافة ، أو المضاف إلى نكرة — وأن هذا الحكم هو الأفراد والتذكير — يقول ابن مالك فى بيت سبق ذكره فى ص ٣٢٨ :

وإن لمَنكُورٍ يُضَفْ أو جُرِّداً ألزِمَ تذكيراً ، وأن يُوحَّداً

(٣) المضاف هو : « أفعل » الذى يتجه إليه معناه هو صاحبه الذى يتصف به ؛ فكلاهما واحد .

وتقول : هذان الوجهان أحسن وجهين . . . وهاتان الكفتان أيمن كفتين - وجوه الشرفاء أحسن وجوه ، وأكفهم أيمن أكف^(١) .

وقد جاءت هذه المطابقة نتيجة لاشتراط أن يكون المضاف بعض المضاف إليه (فلا يقال : سعيد أفضل امرأة . . .) لما تقرر من أن أفعال التفضيل المضاف لنكرة لا بد أن يكون بعضها مما يضاف إليه - في الأصح - بشرط أن يكون معنى المفاضلة قائماً^(٢) .

فالأمور التي يجب اجتماعها كاملة عند إضافته للنكرة - أربعة هي :

(١) امتناع « من » الجارة للمفضول .

(٢) كون المضاف بعض المضاف إليه عند إرادة التفضيل .

(٣) إفراد « أفعال » وتذكيره .

(٤) مطابقة المضاف إليه لصاحب « أفعال » .

وإن كانت إضافته لمعرفة وجب تحقق الشرطين العاملين المشار إليهما آنفاً . وتجوز فيه بعد ذلك من ناحية التذكير والإفراد وفروعهما - المطابقة وعدمها ، بشرط أن يكون الغرض من « أفعال التفضيل » باقياً . (وهو : المفاضلة ، وبيان زيادة شيء على آخر ، أي : أن تكون المفاضلة مقصودة وقائمة) .

(١) اشترط بعضهم لوجوب هذه المطابقة أن يكون المضاف إليه جامداً ؛ ليخرج مثل قوله تعالى : « أسفل سافلين » ، لعدم وجود صاحب « أفعال » والأحسن إهمال هذا الشرط أما الآية « فأسفل » صفة لجمع محذوف .

ومن المهم فهم هذه الأساليب التي يكون فيها « أفعال التفضيل » مضافاً لنكرة مطابقة للموصوف ، فإن المراد يكون إثبات المزية للمفضل على جنس المضاف إليه واحداً واحداً إن كان المضاف إليه مفرداً ، واثنين اثنين إن كان المضاف إليه مثنى ، وجماعة جماعة إن كان جمعا . وما يزيد الأمر وضوحاً الأمثلة الآتية :

المصلح أفضل رجل - المصلحان أفضل رجلين - المصلحون أفضل رجال - المصلحة أفضل امرأة - المصلحتان أفضل امرأتين - المصلحات أفضل نساء .

فالمراد : المصلح أفضل من جميع الرجال إذا فُضِّلوا رجالا رجالا - والمصلحان أفضل من جميع الرجال إذا فضلوا رجالا رجالا - والمصلحة أفضل من جميع النساء إذا فضلن امرأة امرأة ، والمصلحتان أفضل من جميع النساء إذا فضلن امرأتين امرأتين ، والمصلحات أفضل من جميع النساء إذا فضلن نساء نساء مجتمعات . . . وهكذا الأمثلة الأخرى ونظائرها . (انظر ص ٣٤٣ الآتية لإدراك الفرق بين ما هنا ، وما هناك) .

(٢) انظر حكم العطف على النكرة في ص ٣٥٣ .

ولكن ترك المطابقة في الثنية والجمع هو الأكثر ، إذ الأفصح أن يكون مفرداً
مذكراً في جميع استعمالاته . فمثال المطابقة : عمر أعدل الأمراء — العمران^(١)
أعدلا الأمراء — الخلفاء الراشدون أعدلو الأمراء — فاطمة فضلى الزميلات —
الفاطمتان فضلياً الزميلات — الفاطمات فضليات الزميلات . . .

ومثال عدم المطابقة : عمر أعدل الأمراء — العمران أعدل الأمراء —
الخلفاء الراشدون أعدل الأمراء . . . فاطمة فضلى الزميلات — الفاطمتان
فضلياً الزميلات — الفاطمات فضلياً الزميلات . . .

أما إن كان الغرض الأصلي هو عدم المفاضلة مطلقاً^(٢) أو : كان الغرض
هو بيان المفاضلة المجردة^(٣) فتجب المطابقة للموصوف في الصورتين^(٤) في الأفراد
والتذكير وفروعهما ، مع جواز أن يكون أفعال التفضيل المضاف بعضاً من
المضاف إليه ، أو غير بعض . فمثال ما لا يراد منه المفاضلة مطلقاً قول أحد
الرحالين يصف مدينة الأقزام في المناطق الشمالية :

(. . . رأيت أهلها صغار الأجسام ، قصاراً ، لا يكاد أحدهم يزيد
على خمسة أشبار ، وليس لهم حكومة ، ولكن عندهم قاض واحد يرجعون
إليه ، ويحترمون رأيه . وقد قابلته مرة فقال لى المترجم : هذا أفضل القضاة
عندنا وأوسعهم خبرة قضائية وأرجحهم عقلاً . . .)

فالمراد : فاضل — واسع — راجع . . . ولا يراد التفضيل ، إذ لا وجود
لقاض آخر يكون هو المفضل . . . وفي غير المفرد نقول : هذان أفضل
القضاة — هؤلاء أفضلو القضاة . أو : أفاضلهم . . . هذه فضلى القاضيات

(١) عمر بن الخطاب ، وعمر بن عبد العزيز

(٢) أى : عدم إرادة الزيادة ، وأن « أفعل » بمعنى الفاعل ، أو الصفة المشبهة
وهذا يقتضى ألا يوجد المفضل ، ولا « من » الجارة له . فقد سبق أن « أفعل » لا يمكن تجريده من معنى
المفاضلة مع وجود « من » الجارة للمفضل .

(٣) أى : إثبات الزيادة المحضة التى لا يقصد منها زيادة شيء على المضاف إليه وحده ، وإنما
يقصد منها مجرد الزيادة عليه وعلى غيره .

(٤) والأحسن الأخذ بالرأى القائل بقياسيتهما (بشرط وجود القرينة الموضحة للمراد منهما
لكثرة مجيئهما ، في أفصح الكلام ، وأخذاً بالأيسر الذى لا ضرر فيه) .

— هاتان فضليا القاضيات — هؤلاء فضليات القاضيات . . . بالمطابقة في كل ذلك . ومثلها عند إرادة المفاضلة المطلقة نحو : الحق أحقّ الأقوال بالإتباع . والدين أولى الأصول بالتمسك به . فليس المراد في هذا المثال وأشباهه المفاضلة بين الأقوال بعضها وبعض ، أو بينها وبين الأفعال ، ولا بين الحق والباطل وأن كلا منها جدير بالإتباع ولكن الحق أجدر . ولا بين أصول الدين والكفر وفروعهما ، وأن كلا منهما يستحق التمسك به ولكن الدين أولى . . . ليس هذا هو المراد ، وإلا فسد الغرض ، وإنما المراد أن الحق في ذاته ، والدين في ذاته ، من غير نظر لشيء آخر غيرهما — هما الأحقّان والأوليان .

ومثل هذا يقال : الوالد أعلى الناس منزلة — والوالدان أعليا الناس منزلة — والوالدون أعلى الناس منزلة ، أو : أعلمو الناس منزلة — والوالدة عاليا النساء منزلة — والوالدان عاليا والنساء منزلة — والوالدات علياوات النساء منزلة^(١) . . .

(١) يقول ابن مالك في بيان أن المقرون « بأل » يطابق وجوباً ، وأن ما أضيف إلى معرفة يجوز فيه وجهان ، المطابقة وعدمها بشرط أن تنوى من* ، أى : بشرط إرادة التفضيل ، (أما عند عدم إرادة التفضيل فالواجب المطابقة كما شرحنا) :

وتَلَوْ « أَل » طَبَقُ ، وَمَا لِمَعْرِفَةِ أَضِيفَ — ذُو وَجْهَيْنِ . عَنْ ذِي مَعْرِفَةٍ

أى : أن « أفعل » الذى يتلو « أَل » ويقع بعدها تجب مطابقتها لصاحبه ، وأن . ما أضيف لمعرفة — فيه وجهان ، منقولان عن صاحب رأى ومعرفة بلفظ العرب وأحكامها . ثم قال :

هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى « مِنْ » وَإِنْ لَمْ تَنْوِ فَهُوَ طَبَقُ مَا بِهِ قُرْنُ

(فهو طبق . . : مطابق للذى قرن التفضيل به ، أى : للموصوف الذى يقصد به التفضيل ، وبعد ذلك ذكر بيتين سبق شرحهما بالإشارة لهما (فى ص ٣٢٩) ؛ وهما :

وإِنْ تَكُنْ بَتَلَوْ « مِنْ » مُسْتَفْهِمًا فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمًا
كَمَثَلِ مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ؟ وَلَكِنِ إِيخْبَارِ التَّقْدِيمِ نَزْرًا وَرَدًا

وفي الصورتين المذكورتين لا يلزم - كما سبق - أن يكون المضاف بعض
المضاف إليه^(١)

(١) لهذه المسألة إيضاح واف سيجيء في الزيادة والتفصيل (آخر ص ٣٤٤) ، فثال دخوله في
جنس المضاف إليه وأنه بعضه : محمد عليه السلام أفضل قریش : تريد أفضل رجالهم واحداً واحداً ،
وأفضل الناس من بينهم . ومثال عدم دخوله في المضاف إليه ، وأنه ليس بعضاً منه : يوسف أفضل
إخوته (بوجود الضمير في إخوته ، يعود عليه) ، أى : أنه أفضلهم واحداً واحداً ، لأننا إذا قلنا :
من أخوة يوسف ؟ لا يدخل فيهم يوسف ، ولا يعد من بينهم ؛ فلا يكون أفضلهم ؛ لأن إضافة الإخوة
للضمير تمنع أن يراد بهم ما يشمل يوسف . بخلاف ما لو قلنا : يوسف أفضل الأخوة ، أو أفضل أبناء
يعقوب (راجع ص ٣٤٤ من الزيادة والتفصيل) .

زيادة وتفصيل :

لا يضاف « أفعَل » الدال على التفصيل إلا إذا كان بعضاً من المضاف إليه المفضول (كما سبق)^(١) . وهذه « البعضية » تتحقق بإحدى صورتين :

(١) أن يكون « أفعَل » جزءاً^(٢) والمضاف إليه كلا ، نحو : الرأس

أنفعُ الجسم - والمخ أعظم الرأس . . .

(٢) أن يكون « أفعَل » فرداً من بين أفراد كثيرة يشملها المضاف إليه . ولا بد في هذه الصورة أن يكون المضاف إليه جنساً يندرج تحته أفراد متعددة نحو : الهرم المدرج أقدم الأهرام^(٣) - أبو الهول أجمل التماثيل . يكاد النيل يكون أكبر الأنهار العالمية . فكل من : الأهرام - التماثيل - الأنهار - ... جنس يشمل أفراداً كثيرة .

وليس من اللازم لتحقيق « البعضية » أن يكون المضاف إليه معرفة ؛ فقد يكون نكرة ، نحو : الهرم المدرج أقدم هرم - أبو الهول أجمل تماثيل - القلب أعظم عضو . وإذا كان المضاف إليه مفرداً نكرة - كهذه الأمثلة - كان معناه معنى الجمع ومنزلة منزلة الجنس متعدد الأفراد ، فيتحقق الشرط الأساسي السالف الذي يقتضى أن يكون « أفعَل » بعضاً من المضاف إليه ، أى : أنه بمنزلة قولك : الهرم المدرج أقدم الأهرام كلهن هرمًا هرمًا - أبو الهول أجمل التماثيل واحداً واحداً - القلب أعظم الأعضاء عضواً عضواً . فالمراد بالمضاف إليه المفرد النكرة إنما هو جنسها ؛ ولهذا قطعوا بأن المراد من فلان أفضل رجل هو أنه أفضل الناس إذا عُدوا رجلاً رجلاً . أى : أفضل من كل رجل^(٤) . . .

ويقول الصبان عند الكلام على إضافة « أفعَل » للنكرة ما نصه :

(زيد أفضل رجل ، أصله : زيد أفضل من كل رجل فحذف : « من كل » اختصاراً وأضيف : « أفعَل » إلى : « رجل » وجاز كونه مفرداً

(١) في ص ٣٣٨ وما بعدها .

(٢) الجزء ما يتركب منه ومن أمثاله « كل » ولا وجود للكل الحقيقي إلا بجمع أجزائه .

(٣) جمع هرم .

(٤) راجع ص ٣٣٩ وهامشها رقم : ١ لإدراك الفرق بين الحالتين .

مع كون « أفعل » بعض ما يضاف إليه — فالأصل أن يكون جمعاً — لفهم المعنى ، وعدم التباس المراد . ويجب تنكيهه ؛ لأن القاعدة أن كل مفرد وقع موقع الجمع لا يكون إلا نكرة ؛ فإن جئت بأل رجعت إلى الجمع ، وإن جمعت أدخلت « أل » .

ثم انتقل إلى مسألة هامة ، هي العطف على « أفعل » ، فقال ما نصه :
(إن عطف على المضاف إلى النكرة مضافاً آخر إلى ضميرها قلت : هذا أفضل رجل وأعقله ، وهذه أكرم امرأة وأعقله ، بتذكير الضمير وإفراده في المفرد وضده ، والمذكر وضده على التوهم ؛ كأنك قلته من أول الكلام ^(١) . فإن أضفت « أفعل » إلى معرفة ثنيت ، وجمعت ، وأثبت ؛ وهو القياس . وأجاز سيبويه الإفراذ تمسكاً بقوله :

ومية أحسن الثقلين جيداً وسالفةً وأحسنه قَدْ أَلَا ^(٢)
أى : أحسن من ذكر . . . وظاهره وجوب تذكير الضمير وإفراده في نحو : هذه أكرم امرأة وأعقله وهذان أكرم رجلين وأعقله . . . وهكذا . . .) ٥١ .

ثم قال : « والوجه عندى جواز المطابقة إن لم تكن واجبة ، أو أولى » ، قال ياسين في حاشيته على التصريح تعليقاً على رأى سيبويه : « وحاصله أن إفراذ الضمير مع عوده على غير مفرد إنما هو على تأويله باسم الموصول ، وعليه يتخرج ما يقع في عبارات المصنفين » .

ورأى الصبان أقرب إلى السداد ؛ لموافقته القواعد العامة الخاصة بالمطابقة ، ولأن الآراء الأخرى لم تدعّمها النصوص التى تكفى لتأييدها فيما اطلعنا عليه من مراجع . ويتصل بتلك المسألة الهامة أمر آخر هو حكم أفعل التفضيل المعطوف في الصورة السالفة — من ناحية ضبطه والأوجه الأعرابية الجائرة فيه وقد سبق بيانها ^(٣) . وما يجب التنبيه له أن هذه البغضية لا تكون حتمية إلا إذا كان « أفعل » باقياً على دلالة التفضيل الخاص — كما قدمنا — ^(٤) وعندئذ يكون المضاف إليه هو : « المفضول » ويتعين أن يكون « أفعل » . بعضاً منه . أما إذا لم تكن الدلالة على التفضيل باقية ، أو كانت عامة يقصد منها الزيادة على المضاف

(١) يريد : كأن المعطوف ليس معطوفاً ، وكأنك نطقت به ابتداء كما تنطق بأفعل المضاف للنكرة . (٢) مؤخر الرأس . (٣) في : « ب » ص ١٣ — باب الإضافة .

(٤) في ص ٣٣٨ ، الشرط الثانى .

إليه وعلى غيره فإن المضاف إليه لا يكون مفضولاً ، ولا يشترط في المضاف حينئذ أن يكون بعضاً منه ؛ فقد يكون بعضاً أو لا يكون ؛ ومثال ما ليس بعضاً : يوسف أحسن إخوته . تريد : أنه فاضل فيهم ، ولا تريد التفصيل ، ولا أنه يزيد عليهم في الفضل^(١) . قال شارح المفصل ما نصه^(٢) .

(. . .) قد علم أن « أفعل » إنما يضاف إلى ما هو بعضه ، فليعلم أنه لا يجوز أن تقول : « يوسف أحسن إخوته » ، وذلك أنك إذا أضفت الإخوة إلى ضميره خرج من جملتهم ، وإذا كان خارجاً منهم صار غيرهم ، وإذا صار غيرهم لم يجوز أن تقول : يوسف أحسن إخوته ، كما لا يجوز أن تقول : الياقوت أفضل الزجاج ؛ لأنه ليس من الزجاج . فحينئذ يلزم من المسألة أحد أمرين كل واحد منهما ممتنع ؛ أحدهما : ما ذكرناه من إضافة « أفعل » إلى غيره ، إذ إخوة زيد غير زيد . والثاني : إضافة الشيء إلى نفسه ، وذلك أنا إذا قلنا إن زيداً من جملة الإخوة — نظراً إلى مقتضى إضافة « أفعل » — ثم أضفت الإخوة إلى ضمير زيد ، وهو من جملتهم — كنت قد أضفته إلى نفسه ؛ بإضافتك إياه إلى ضميره ؛ وذلك فاسد ، فأما على النوع الثاني^(٣) وهو أن يكون « أفعل » فيه للذات بمعنى : « فاعل » فإنه يجوز أن تقول يوسف أحسن إخوته ولا يمتنع فيه كاستناعه من القسم الأول ؛ إذ المراد أنه فاضل فيهم ؛ لأنه لا يلزم في هذا النوع أن يكون أفعل بعض ما أضيف إليه . وعليه جاء قولهم لنصيب الشاعر : أنت أشعر أهل جلدتك ، لأن أهل جلدته غيره ، وإذا كانوا غيره لم تسعْ إضافة « أفعل » — إذا كان هو إياه — إليهم ؛ لما ذكرته ، ويجوز على الوجه الثاني ؛ لأنه بمعنى الشاعر فيهم ، أو شاعرهم (. . .) هـ .

* * *

(١) سبقت إشارة لهذا ص ٣٤١ وهامش ص ٣٤٢ (٢) ج ٣ ص ٨ لابن يعيش .

(٣) : « أفعل » على قسمين :

أولها : ما يدل على التفصيل . والثاني ما لا دلالة فيه على تفصيل ، وإنما يدل على وصف قائم بالذات خال من المفاضل خلواً تاماً . كالذي سبقت الإشارة إليه في : « د » من ص ٣٣٤ وفي ص ٣٤٠

وفيما يلي بيان الأقسام السالفة ، وملخص أحكامها :

القسم	حكم : « أفعل » وما يتصل به
الأول : المجرد من « أل » والإضافة :	(١) إفراده وتذكيره . (٢) دخول « من » جارة للفضول . (٣) جواز حذف « من » مع مجرورها ، بشرط وجود دليل يدل عليهما بعد الحذف . (٤) وجوب تقديمهما في صورتين . (٥) عدم الفصل بينهما وبين « أفعل » إلا ببعض أشياء معدودة . هي معمول « أفعل » ، أو : « لو » وما دخلت عليه ، أو النداء .
الثاني المقترن « بأل » :	(١) وجوب مطابقته . (٢) عدم مجيء « من » والمفضول معاً . ولا مانع من مجيء « من » التي للتعدية .
الثالث المضاف :	(١) عدم إدخال « من » على المفضول . (٢) أن يكون المضاف بعض المضاف إليه إن كانت المفاضلة باقية على حقيقتها . (٣) وجوب إفراد « أفعل » وتذكيره إن كان مضافاً
لنكرة ، وأن تكون هذه النكرة من جنس موصوفه ، بشرط وجود المفاضلة . وأن تكون مطابقة لصاحب أفعل التفضيل . في الإفراد والتذكير ، وفروعهما . فإن كانت إضافته لمعرفة مع دلالة على التفضيل وجب تحقق الشرطين العامين . أما مطابقته لصاحبه في الإفراد والتذكير وفروعهما فجائزة لا واجبة ؛ فإن لم تكن المفاضلة قائمة عند إضافته للمعرفة وجبت مطابقته في الإفراد والتذكير وفروعهما ، وجازت مطابقة المضاف إليه لصاحب الوصف — في الجنس وعدم مطابقة . (٤) جواز المطابقة وعدمها إن كانت الإضافة لمعرفة ، وإرادة التفضيل باقية . (٥) وجوب المطابقة في الإفراد والتذكير وفروعهما إن لم تكن المفاضلة موجودة . وجواز تطابق المضاف إليه والموصوف في الجنس وعدم تطابقهما .	

من هذا الملخص وما سبقه يتبين ما يأتي فيما يختص « بأفعل » .

- (١) وجوب إفراده وتذكيره إن كان مجرداً ، أو مضافاً لذكره .
 (٢) جواز مطابقتها وعدمها في الإفراد وفروعه والتذكير والتأنيث إن كان مضافاً لمعرفة ، والمفاضلة باقية . وتجب البعضية في هذه الصورة .

- (٣) وجوب مطابقتها في باقي الأحوال . (أى : حين يقترن « بأل » ، أو يضاف لمعرفة والمفاضلة غير قائمة . وفي هذه الإضافة الحالية من المفاضلة يجوز أن يكون بعضاً من المضاف إليه وغيره بعض .

المسألة ١١٣ :

عَمَل « أَفْعَل » التفضيل

« أَفْعَل » التفضيل أحد المشتقات التي يصح أن يتعلق بها شبه الجملة ،
والتي يصح أن تعمل ؛ فيكون معمولها مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو مجروراً .

فمثال تعلق شبه الجملة به ما قاله أحد الوصافين في على : « سمعته قبيل
المعركة يخطب في جنوده ، فكان أفصح في القول لساناً ، وأعلى في الكلام
بياناً ، ورأيت يهوى الوغى ؛ فكان أجراً عند الإقدام قلباً ، وأقوى لدى
شداتها عزماً » . . . فالحار والمجورور : (في القول) ، متعلقان بأفصح .
والحار والمجورور : (في الكلام) ، متعلقان بأعلى . والظرف : « عند » متعلق :
« بأجراً » . والظرف : « لدى » متعلق « بأقوى » .

أما عمله الرفع أو النصب أو الجر ، ففيه البيان التالي :
أولاً : الرفع :

(١) يرفع الضمير المستتر باتفاق ، نحو : العظيم أنبل نفساً ، وأشرف
قصداً ، وأكثر تعلقاً بجلائل الأمور ، ففي كل من « أنبل » و « أشرف » ،
و « أكثر » ضمير مستتر يعود على : العظيم .

(٢) ويرفع الضمير البارز أحياناً - وهذا قياسي - نحو : مرت
بزميل أفضل منه أنت ، بجر كلمة : « أفضل » ، على اعتبارها نعتاً لزميل ،
و « منه » : جار ومجرور متعلق بأفضل . و « أنت » : فاعل ^(١) أفعل
التفضيل .

(٣) وقد يرفع الاسم الظاهر - قياساً - إذا صح أن يحل محل « أفعل »

(١) ويجوز رفع أفضل على اعتباره خبراً مقدماً ، و « أنت » مبتدؤه . والجملة من المبتدأ
والخبر في محل جر صفة لزميل . وعلى هذا الإعراب لا يكون « أفعل » قد رفع ضميراً بارزاً .

التفضيل **فِعْلٌ** بمعناه من غير فساد في المعنى أو في تركيب الأسلوب . فإن لم يصبح كان رفعه الظاهر نادراً لا يحسن القياس عليه .

وقد وضعوا للحالة الأولى ضابطاً مطرداً ، هو : أن يكون « أفعل التفضيل » نعتاً والمنعوت اسم جنس ، قبله نفي أو شبهه ^(١) . وأن يكون الاسم المرفوع بأفعل التفضيل أجنبيّاً ^(٢) منه ، ومفضلاً على نفسه ومفضولاً أيضاً — باعتبارين مختلفين — نحو : ما رأيت رجلاً أكملَ في وجهه الإشراقُ منه في وجه العابد الصادق . فكلمة « أكمل » أفعل تفضيل ؛ نعت . والمنعوت قبلها اسم جنس منقًى في جملة ، وهو : « رجل » « الإشراقُ » فاعل لأفعل التفضيل ، وهذا الفاعل مفضَّل ومفضول معاً ؛ فهو مفضَّل باعتباره في وجه العابد ، ومفضول باعتباره في وجه غير وجه العابد . وهذا معنى قولهم : مفضل على نفسه ومفضول باعتبارين . وقد تحقق الضابط في المثال السالف ؛ ومن ثَمَّ رفع أفعل التفضيل الاسم الظاهر . ومن الأمثلة : ما شاهدت عيوناً أجملَ فيها الحورُ منه في عيون الأطباء . . .

فأفعل التفضيل هو : « أجمل » ، ومنعوته : « عيوناً » اسم جنس منقًى في جملة ، وفاعله الظاهر هو : « الحور » ولهذا الفاعل اعتباران ، فهو مفضل إن كان في عيون الأطباء ، ومفضول إن كان في عيون غيرها . فقد تحقق في هذه الصورة الضابط الخاص كما تحقق في سالفتها . وفي صورتين يمكن أن يحل محل « أفعل » فعلٌ بمعناه من غير أن يترتب على هذا فساد ، نحو : ما رأيت رجلاً يكمل في وجهه الإشراق . . . وما شاهدت عيوناً يحمل فيها الحور . . .

فإن لم يصلح أن يحل الفعل محله لم يرفع اسماً ظاهراً — إلا نادراً لا يقاس عليه ، كما سبق — وإنما يرفع ضميراً مستتراً ؛ نحو : المشى أنفع من السباحة ففي « أنفع » ضمير مستتر وجوباً يعود على المشى ، ولا يجوز في الرأي الراجح

(١) كالنهي والاستفهام . وسيجيء التمثيل لهما في « أ » من ص ٣٥١ .

(٢) بأن يكون خالياً من الضمير الذي يعود على الموصوف ويدل على صلة بين « أفعل » ،

ومنعوته .

(٣) أى : من الإشراق (انظر « ب » في الزيادة) .

أن يرفع اسماً ظاهراً ؛ لأنه لا يصح أن يحل محله فعل بمعناه ؛ كما لا يصح أن يقال - في رأى الراجح أيضاً - استمعت إلى فتى أعلم منه أبوه برفع كلمة « أبوه » على أنها فاعل لأفعل التفضيل ^(١) : « أعلم » إلا على لغة ضعيفة مرجوحة .

ومن الأمثلة التي يرفع فيها الظاهر ، وينطبق عليها الضابط ؛ ما سمعت ببلاذ أكثر فيها الشراء المدفون منه في البلاد العربية . ومنها مثالم المردّد منذ عهود بعيدة حتى سمّوا مسألة الرفع باسمه ، وهو : ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين فلان ... ويرمزون لكل ما سبق بقولهم : إن أفعل التفضيل لا يرفع الظاهر إلا في مسألة : « الكحل » . يريدون المثال السالف المشتمل على كلمة : « الكحل » وغيره مما يشابهه من الأمثلة التي ينطبق عليها الضابط العام كما ينطبق على مثال الكحل ^(٢) . . .

(١) لا يصح هذا : لأن أفعل التفضيل - في المثال وأشباهه - ليس مفضلاً على نفسه ، وإنما هو مفضل على غيره .

(٢) يقول ابن مالك فيما سبق من رفع أفعل التفضيل للظاهر كثيراً إذا صح أن يحل محله فعل بمعناه ، وقليل لا يقاس عليه إذا لم يصح :

وَرَفَعَهُ الظَّاهِرَ نَزَرٌ . وَمَتَى عَاقَبَ فِعْلاً فَكَثِيرٌ ثَبَتَا

يريد : أن رفع « أفعل » التفضيل للاسم الظاهر نزر (قليل) فلا يصح القياس عليه . لكن متى عاقب أفعل التفضيل فعلاً ، (أى : وليه « أفعل » وأتى بعده فعل مكان الفعل) ، فإن رفعه الظاهر في هذه الصورة قد ثبت نقله كثيراً عن العرب . وضرب لهذا الكثير مثلاً :

كَلَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقٍ أَوْلى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصَّدِيقِ
والأصل : لن ترى في الناس من رفيق أولى به الفضل منه الفضل بالصديق ثم دخله الحذف الذي شرحنه والذي سيجيء في الزيادة . ومن الممكن أن يحل محله فعل بمعناه هو : يحق .

زيادة وتفصيل :

١ - من أمثلة النهي : لا يكن غيرك أحبَّ إليه الخير منه إليك . ومن الاستفهام : هل امرأة أحق بها الحمدُ منه بالأم ؟

ب - من كل الأمثلة السالفة يتبين أيضاً أن الاسم الظاهر الذى هو فاعل لأفعل التفضيل يقع بين ضميرين .
أولهما : يعود للمنعوت .

وثانيهما : يعود للفاعل الظاهر ، ويجوز حذف أولهما فقط ، أو ثانيهما فقط ، أو : هما معاً .

فيجوز حذف الأول العائد على الموصوف - إن دل دليل على حذفه^(١) مثل : ما رأيت رجلاً أكملَ الإشراقُ منه في وجه العابد - ما شاهدت عيوناً أجملَ الحورُ منه في عيون الطباء ... والتقدير : أكملَ الإشراقُ في وجهه ... وعيوناً أجملَ فيها الحورُ ... والمخدوف هنا ملحوظ كأنه مذكور .

ومن الأمثلة الدقيقة الواردة عن القدماء : ما رأيت قوماً أشبهَ بعضُ ببعضٍ منه في قومك . التقدير : ما رأيت قوماً أبينَ فيهم شبه بعض ببعضٍ منه في قومك . ويجوز حذف الضمير الثانى العائد على فاعل اسم التفصيل بشرط أن تدخل « مِن » الجارة . على واحد مما يأتى :

(١) إما على اسم ظاهر مماثل للفاعل في لفظه ومعناه ، فنقول : ما رأيت رجلاً أكملَ في وجهه الإشراقُ من إشراق وجه العابد - ما شاهدت عيوناً أجملَ فيها الحورُ من حورَ عيون الطباء ... و

(٢) وإمّا على المحل - أى : المكان - الذى يقوم به الفاعل ؛ ويحل فيه ، كالوجه في المثال السابق ؛ فإنه المحل الذى يقوم به الإشراق ، ويحل فيه . وكالعيون ؛ فإنها محل الحور ومكانه ... و تقول ما رأيت رجلاً أكملَ في وجهه الإشراقُ من وجه العابد - ما شاهدت عيوناً أجملَ فيها الحورُ من عيون الطباء

(١) لأن المخدوف لدليل يدل عليه يعد بمنزلة المقدر ، والمقدر كالملفوظ .

و ... ففي هذه الصورة حذف مضاف ؛ إذ الأصل : من حور عيون الطباء .
ومن إشراق وجه العابد .

(٣) وإما : على صاحب ذلك المحل الذى يقوم به الفاعل ، ويحل فيه .
(أى : على شئء كلى له أجزاء متعددة ، منها المحل الذى يحل فيه الفاعل) .
كالوجه فى المثال الأول ، والظباء فى المثال الثانى ... و ... تقول ما رأيت
رجلاً أكمل فى وجهه الإشراق من العابد — ما شاهدت عيوناً أجمل فيها
الحور من الطباء . وفى هذه الصورة حذف مضافان ؛ إذ الأصل : من إشراق
وجه العابد ... ومن حور عيون الطباء .

ويجوز حذفهما معاً إذا حذف من الجملة كل ما يحىء بعد الفاعل
الظاهر فلا يذكر بعده شئء منها . وهذا بشرط أن يتقدم المفضل نفسه على
« أفعل » التفضيل ؛ فيستغنى « أفعل » بفاعله عما يكون بعده ؛ نحو : ما شئء
كالغزال أحسن به الحور^(١) . أو يتقدم محل المفضل على « أفعل » ؛ نحو :
ما شئء كعين الغزال أحسن بها الحور .

وربما دخلت « من » فى اللفظ على المفضل (لا المفضول) ، نحو :
ما أحد أحسن به الصبر من المتعلم .

وحبذا التخفيف من استعمال هذه الأساليب الأخيرة ، بل تركها قدر
الاستطاعة .

* * *

(١) ويقولون إن الأصل : ما شئء أحسن به الحور من حسن حور الغزال ، حذف المضاف
وهو : « حسن » ، وحل المضاف إليه : (حور) محله ، فصار الكلام من حور الغزال . ولما كان
الحور منسوباً للغزال ، ومتصلاً به ملابساً له صح حذفه استغناء عنه بالمضاف إليه الذى سيحل محله
أيضاً فصار الكلام : ما شئء أحسن به الحور من الغزال .

ثانيًا : النصب :

ينصب أفعال التفضيل المفعول لأجله ، والظرف ، والحال ، . . . وبقيّة المنصوبات فتكون معمولة له ، إلا المفعول به ، والمفعول المطلق ، والمفعول معه . أما التمييز الذى هو فاعل فى المعنى فيصح أن يكون منصوبًا بأفعال التفضيل ؛ نحو : المتعلم أكثر إفادة وأعظم نفعًا . فإن لم يكن فاعلا فى المعنى وكان « أفعال » التفضيل مضافًا صح أن ينصبه ، نحو : المتنبى أوفر الشعراء حكمة (وقد سبق ضابط كل ^(١)) .

ثالثًا : الجر :

يعمل الجر فى المفضول إذا كان مضافًا إليه ، نكرة كان أم معرفة . نحو : الجندى أسرعُ رجلٍ للدفاع عن وطنه — القائد أقدرُ الجنودِ على إدارة رحي الحرب . . .

* * *

تعديّة أفعال التفضيل بحروف الجر .

١ — إذا كان أفعال التفضيل ^(٢) من مصدر فعل متعدّد بنفسه ، دال على الحب أو البغض أو ما بمعناهما . كانت تعديته باللام بشرط أن يكون مجرورها مفعولا به فى المعنى ^(٣) وما قبل : « أفعال » هو الفاعل المعنوى ؛ نحو : الشرق أحبّ للدين من الغربى ، وأبغض للخروج على أحكامه . إذ التقدير : يجب الشرق الدين ، ويُبغض الخروج على أحكامه .

وتجىء « إلى » بدل اللام إن كان المجرور هو الفاعل المعنوى وما قبل

(١) ج ٢ م ٨٨ باب التمييز .

(٢) التعجب والتفضيل سيان فى أكثر ما يأتى . (راجع ص ٢٩٥) .

(٣) وذلك بإحلال فعل مناسب مكان أفعال التفضيل ، يكون بمعناه . (وقد سبق شرح هذا وما يجىء ، بعده فى ج ٢ باب حروف الجر عند الكلام على معنى : اللام وإلى . ص ٣٤٤ وما بعدها و ٣٤٧ م ٩٠) .

« أفعل » هو المفعول المعنوي ؛ نحو المال أحب إلى الشحيح من متع الحياة .
والتقدير : يحب الشحيحُ المال أكثر من متع الحياة .

ب - وإن كان فعله متعدياً بنفسه ، دالاً على : « علم » كانت تعديته بالباء ؛ نحو : صديقي أعلم بي ، وأنا أعرف به وأدرى بأحواله . فإن كان دالاً على معنى آخر كانت تعديته باللام ، نحو : الحر أطلبُ للثأر وأدفع للإهانة ، إلا إن كان الفعل يتعدى بحرف جر معينٍ فإن « أفعل » يتعدى به كذلك ؛ نحو : كان أبو بكر أزهد الناس في الدنيا ، وأبعدهم من التعلق بها ، وأشفقهم على الرعية ، وأنحاهم عن الظلم ، وأذلهم لنفسه في طاعة ربه .

وإن كان فعله متعدياً لاثنتين عدتَي لأحدهما باللام ونصب الآخر مفعولاً به لعامل محذوف يفسره المذكور ؛ (لأن « أفعل » التفضيل لا ينصب المفعول به كما سبق) . نحو : فلان أكسى للفقراء الثياب . التقدير : أكسى للفقراء يكسوهم الثياب .

(١) لم لا يكون منصوباً هنا « بأفعل » استثناء من عدم نصبه المفعول به مباشرة ، قياساً على الرأي الذي سبق في ص ٢٩٦ في صيغة : « أفعل » التي للتعجب ، وهي صيغة لازمة أيضاً . ونستريح من التقدير ؟ الحق أن كلا الإعرابين معيب إما لتعدية « أفعل » وهو لازم ، وإما لتقدير محذوف . ولكن الأول أخف نوعاً ؛ لسرعة اتجاه الخاطر إلى العامل الظاهر ، وأنه صاحب العمل لا المقدر .

التوابع الأربعة^(١)

١ - النعت . (ويسمى الصفة ، أو : الوصف)

(١) « التابع : لفظ متأخر دائماً ، يتقيد في نوع إعرابه ، بنوع الإعراب في لفظ معين متقدم عليه ، بحيث لا يختلف اللاحق عن السابق في ذلك النوع . فإذا كان النوع الإعرابي في اللفظ المعين السابق ، هو : الرفع ، أو النصب ، أو الجر ، أو الجزم ، وجب أن يكون الثاني مسائراً له في هذا ، سواء أكان النوع الإعرابي في الأول لفظياً ، نحو : أقبل الأخ الوفي . أم : تقديرياً ، نحو : أقبل الفتى الوفي ، أم محلياً ، نحو : أقبل سيبويه الوفي . فلفظ : « الوفي » متقيد بالرفع في الأمثلة الثلاثة ؛ بحالة لفظ خاص قبله . ونقول : أكبرت الأخ الوفي - أكبرت الفتى الوفي - أكبرت سيبويه الوفي - بنصب : « الوفي » في الأمثلة الثلاثة مسائراً لذلك اللفظ الخاص ، كما نقول : قدرت في الأخ الوفي مروءته - قدرت في الفتى الوفي مروءته - قدرت في سيبويه الوفي مروءته ... بجر : « الوفي » في الأمثلة الثلاثة أيضاً ؛ مجازة لذلك اللفظ السابق .

ونقول : أفرحُ وأطربُ برؤية الأوفياء ولن أفرحَ وأطربَ برؤية الأعداء ، ولم أفرحُ وأطربُ بسماع السوء ؛ فالفعل : « أطرب » ، قد رفع مرة ، ونصب أخرى ، وجزم ثالثة ؛ تبعاً لفعل سابق ، وتقيداً به . . .

وهكذا يتقيد اللاحق بالسابق في نوع الإعراب ؛ فيكونان معاً مرفوعين ، أو : منصوبين ، أو : مجرورين ، أو مجزومين . ثم هما بعد ذلك يشتركان في الاسمية ، أو الفعلية ، أو الحرفية (كالتركيد اللفظي للحرف) . وقد يختلفان أحياناً ، (كما في بعض حالات العطف وستجىء في ص ٥٢٠) ، والمتقدم ، يسمى : « المتبوع » ، والمتأخر يسمى : « التابع » . ولا بد من تأخره عن متبوعه دائماً . والتوابع أربعة ؛ النعت ، والتركيد ، والعطف بقسميه ، والبديل . (وسيجىء هنا تفصيل الكلام على كل واحد منهما في باب خاص)

وإذا كان من الواجب اتفاق التابع والمتبوع في نوع الإعراب فن الواجب اختلافهما - حتماً - . في سببه ؛ فسببه في الأول قد يكون الفاعلية ؛ أو : الابتدائية ؛ أو : الخبرية ؛ أو : المفعولية ؛ أو : الجر بالإضافة ؛ أو : بالحرف ، أو : الجزم بالحرَف ... أو غير ذلك من الأسباب المؤدية إلى الرفع ، أو النصب ، أو الجر ، أو الجزم ، أما الثاني فسببه واحد ، هو : التبعية (لأنه نعت ، أو عطف ، أو تركيد ، أو بدل) ، ويتبين مما سبق أن التابع لا يجوز تقديمه على المتبوع مطلقاً . لكن قد يجوز تقدم معمول التابع في بعض الحالات التي ستجىء في أبوابها .

ومن أحكام التوابع صحة القطع في ثلاثة منها ، هي : النعت - إلا كلمة : كل - ، وعطف البيان ، وكذا البديل على الوجه الموضح في ص ٥٣٨ : وفي ص ٣٩١ إيضاح القطع ، وبيان المراد منه . ومن أحكامها أيضاً أنها إذا اجتمعت ، أو اجتمع عددها ، وجب مراعاة الوجه الأفضل في ترتيبها ؛ وذلك بتقديم النعت ، يليه عطف البيان ، فالتركيد ، فالبديل ، فعطف النسق كما في البيت التالي :

قدّم النعت ، فالبيان ، فأكدُ ثم أبدل ، واختم بعطف الحروف

تعريفه :

تابع يُكَمَّلُ متبوعه ، أو سببي^(١) المتبوع ، بمعنى جديد يناسب السياق .
وأشهر المعاني التي يفيدها ما يأتي : (٢)

(١) الإيضاح^(٣) ، إن كان المتبوع معرفة ؛ كقول شوقي في الرسول عليه السلام :

ومن أحكامها أيضاً ما نصوا عليه - في غير واو العطف بفائه ، كما في ص ٥٢٦ - من جواز الفصل بين التابع والمتبوع بفواصل غير أجنبي محض ؛ كعمول الوصف في قوله تعالى : «ذلك حشر علينا يسير» ، وعمول الموصوف في نحو : يعجبني معاونتك ضعيفاً الكبيرة ، وعامله ، نحو ، المريض أكرمت الجريح ، ومفسر عامله ؛ كقوله تعالى : « إن امرؤ هلك ليس له ولد » ، وعمول عامل الموصوف ؛ كقوله تعالى : « سبحان الله عما يصفون عالم الغيب » ، والمبتدأ الذي يشتمل خبره على الموصوف : كقوله تعالى : « أفي الله شك فاطر السموات والأرض » ، والخبر نحو : الصانع ناجح المخلص ، والقسم ؛ نحو - الولد - والله ، البار محبوب . وجواب القسم ، كقوله تعالى : « بلى وربى لتأتينكم » ، عالم الغيب والشهادة ، والاعتراض كقوله تعالى : « وإنه لقسم - لو تعملون عظيم » ، والاستثناء ، نحو : ما عرفت أحداً - إلا الوالدين - كامل الشفقة . ولا يجوز فصل المنعوت المبهم - كاسم الإشارة - من نعته الذي لا يستغنى عنه ؛ فلا يقال : أكرمت هذا عليا التابع . وليس من اللازم في التابع ولا في المتبوع أن يكون لفظاً مفرداً ، فقد يكون مفرداً ، أو جملة ، أو شبه جملة على التفصيل الموضح في أبواب التوابع . والصحيح أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع . ولا تختلف التوابع في هذا .

وكل ما تقدم إنما هو خاص بالتابع والمتبوع من ناحيتهما اللفظية . أما حكمهما من ناحيتهما المعنوية فقد يتفقان تماماً في معناها ؛ كبذل الكل من الكل ، وقد يختلفان تماماً كما في حالة العطف بالحرف : « لا » وقد يتفقان مع تفاوت يسير ، كالنعت الذي للتوضيح ... وفيما سبق يقول ابن مالك :

يَتَّبِعُ فِي الإِعْرَابِ الْأَسْمَاءَ الْأُولَى نَعْتُ ، وَتَوَكِيدٌ ، وَعَطْفٌ وَبَدَلٌ

أى : أن هذه الأربعة تتبع في إعرابها الأسماء الأولى (التي سبقتها ، وتقدمت عليها) ، وهي الأسماء المتبوعة . واقتصر على الأسماء دون غيرها ، لأنها هي الأكثر .

(١) السببي هو الاسم الظاهر المشتمل على ضمير يعود على المتبوع ، ويدل على ارتباطه به بنوع من الارتباط ؛ كالبثوة ، أو : الأخوة ، أو : الصداقة (انظر ص ٣٦٦) .

(٢) وما عداها - كالتفصيل والإبهام .آ.آ. - ، لا أهمية له ؛ بل إنه داخل فيما سأتى .

(٣) الإيضاح : إزالة الاشتراك اللفظي الذي يكون في المعرفة ، ورفع الاحتمال الذي يتجه إلى معناها ؛ فكلمة مثل : أحمد ، أو محمود ، أو غيرهما من المعارف ، قد يشارك في التسمية بها أكثر من شخص ؛ فهي - مع أنها معرفة تدل على معين - قد تحمل أحياناً نوعاً من الإبهام أو الإجمال يحتاج إلى مزيد بيان وإيضاح ؛ فيجىء النعت لتحقيق هذا الغرض ، فنقول أحمد العالم محترم ، ومحمود المحسن محبوب .

أَشْرَقَ النُّورُ فِي الْعَوَالِمِ لِمَا بَشَّرَتْهَا بِأَحْمَدِ الْأَنْبَاءِ
الْيَتِيمِ ، الْأُمِّيِّ ، وَالْبَشِيرِ الْمَوْحِيِّ إِلَى الْعُلُومِ وَالْأَسْمَاءِ
أَشْرَفِ الْمُرْسَلِينَ ، آيَتُهُ الْنَظَرُ قُ مَسِينَا ، وَقَوْمُهُ الْفَصَحَاءُ
وَنَحْوُ : فَتَحَ مِصْرَ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ ، الصَّائِبُ رَأْيُهُ ، الْمُحْكَمُ تَدِيرُهُ ...

(٢) التَّخْصِيصُ ^(١) : إِنْ كَانَ الْمُتَبَوِّعُ نَكْرَةً ؛ كَقَوْلِ الْمُتَنَبِّئِ :
لَا يَدْرُكُ الْمَجْدَ إِلَّا سَيِّدُ فَطْنٍ لِمَا يَشْتَقُّ عَلَى السَّادَاتِ - فَعَالٌ
وَنَحْوُ : كَسَمَ مِنْ كَلِمَةٍ خَفِيفٍ وَزْنُهَا ، أَوْدَتْ بِجَمَاعَةٍ وَفِيهِ عَدَدُهَا !!

(٣) مَجْرَدُ الْمَدْحِ ^(٢) ؛ كَقَوْلِهِمْ : مَنْ أَرَادَ مِنَ الْمُلُوكِ وَالْوَلَاةِ ، أَنْ يُسْعِدَ
أُمَّتَهُ ، وَيُقَوِّى دَوْلَتَهُ - فَلْيَسْلُكْ مَسَالِكَ الْخَلِيفَةِ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ ، الْعَادِلِ .
وَنَحْوُ : رَضِيَ اللَّهُ عَنْ هَذَا الْخَلِيفَةِ الشَّامِلِ عَدْلُهُ ، الرَّحِيمِ قَلْبُهُ ...

(٤) مَجْرَدُ الذَّمِّ ^(٢) ؛ كَقَوْلِهِمْ : مَنْ أَرَادَ مِنَ الْوَلَاةِ أَنْ يَمْلَأَ النُّفُوسَ
حَسَنَةً ، وَالْقُلُوبَ بُغْضًا - فَلْيَسْنُجْ نَهْجَ وَالِي الْأُمُويِّينَ الْحِجَاجِ بْنِ يَوْسُفَ ،
الطَّاعِيَةَ .

وَنَحْوُ : كَانَ الْحِجَاجُ الْوَالِي الْقَاسِي قَلْبُهُ ، الطَّائِشَ سَيْفُهُ ، الْجَامِحَ
هُوَاهُ ...

(٥) التَّرْحِمُ ^(٣) ؛ نَحْوُ : مَا ذَنْبُ الْبَائِسِ الْجَرِيحِ قَلْبُهُ يَقْسُو عَلَيْهِ

= هذا والنعت يوضح العرضية الطارئة على الذات ، كالعلم والفهم والذكاء ... أما توضيح الذات
نفسها فن اختصاص عطف البيان (كما سيحىء في بابهِ ، في ص ٤٣٨) .

(١) النكرة كرجل ، وشجرة ، وكوكب ... تشمل أفراداً كثيرة قد يصعب حصرها ؛ فإذا
وصفت أمكن تقليل أفرادها ، وتضييق عدد ما تشتمل عليه تضييقاً نسبياً ، (أى : بالنسبة لحالتها
قبل النعت) ؛ فكلمة : رجل ، تشمل ما لا يعد من الرجال ، عالمهم ، وجاهلهم ، غنيهم ، وفقيرهم ،
صحيحهم ومريضهم ... و ... لكن إذا قلنا هذا رجل عالم ، تخصصت الكلمة بنوع
معين من الرجال دون غيره ، بعد أن كانت تشملها ، وتشمل أنواعاً كثيرة معه . (راجع ص ٢٢) .

(٢ و ٢) يتجرد النعت للمدح الخالص أو الذم الخالص ، حين يكون معناه اللغوي أو المراد
الأصل منه غير مقصود ، وتقوم القرينة الدالة على أن المقصود أمر آخر ، هو : المدح أو الذم ؛ فشبهة
عمر بالعدل ، والحجاج بالطغيان ؛ شبهة لا تكاد تخفى على أحد جعلت المقصد من كلمتي : « العادل »
و « الطاغية » في المثالين ، إنما هو أمر آخر غير معناها اللغوي الأصيل ؛ ذلك الأمر هو : المدح في
الأول ، والذم في الثاني ، ولولا هذا لكان الكلام مشتملاً على لفظ لا يفيد معنى جديداً . وهذا معيب بلاغة .
(٣) إظهار الرحمة والحنان لغيرك .

الزَّيْمُ^(١) ، والطائر المَهْضُ^(٢) جَنَاحُهُ يَعَذُّبُهُ الشَّرِيرُ . . . ؟
(٦) التوكيد؛ نحو : كان خالدُ بنُ الوليدِ يضرب خصمه الضربة^(٣) الواحدة فتقضى عليه .

ونحو : أُعْجِبْتُ بِخالد الواحدة ضربته ، الفريدة^(٣) طعنته^(٤) . . .
(٧) وقد يتمم النعتُ الفائدةَ الأساسيةَ بالاشتراك مع الخبر . مع أن في الأصل الخبر أن يتمم هذه الفائدة وحده . لكنه في بعض الأحيان لا يتممها إلا بمساعدة لفظ آخر كالنعت ؛ كقوله تعالى في المعارضين (بل أنتم قوم عادون ..) أى : ظالمون . وقوله تعالى : (بل أنتم قوم تجهلون . . .)^(٥) .

* * *

تقسيم النعت ، وحكم كل قسم :

(١) ينقسم النعت باعتبار معناه إلى : نعت حقيقي ، وإلى نعت سببي^(٦) .
١ - فالحقيقي هو : ما يدل على معنى في نفس منعوته الأصلي ؛ أو فيما هو في حكمه .

(١) اللّيم المعروف بلؤمه وشره . (٢ ، ٢) المكسور .
(٣ ، ٣) إنما كان النعت في هذا المثال - وأشباهه - للتوكيد ، لأن صيغة «فَعِلْمَة» التي فيه تدل على المرة الواحدة من غير حاجة إلى كلمة أخرى . فإذا جاء بعدها كلمة : « الواحدة » لم تغد معنى جديداً ، وإنما تؤكد المعنى القائم . ومثلها كلمة : الفريدة ؛ لأنها بمعنى : المنفردة ، أى : الواحدة . وكذلك ما أشبهها من الكلمات الأخرى . ومن أمثلة النعت الدال على التوكيد قولهم : أمس الدابر لا يعود وغد القادِمُ لن يتوقف . « فالدابر » و « القادِم » نعتان للتوكيد ؛ لأن « أمس » لا بد أن يكون دابراً ، (أى : منقضيّاً) ، والغد لا بد أن يكون قادماً . . . أما تأنيث النعت هنا فراجع فيه ص ٢٤٧ و ٣٦٦ .

(٤) وفي تعريف النعت بنوعيه يقول ابن مالك :

فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقَ بِوَسْمِهِ ، أَوْ وَسَمٍ مَا بِهِ اعْتَلَقَ

(بوسمه : أى : بزيادة سمة عليه ، وهى الزيادة المعنوية الناشئة من النعت ، والمنصبة على المنعوت . « اعتلق » : بمعنى اتصل به بعلاقة ، والذي يتصل بالنعت بعلاقة هو : سببيه . فالمراد : أن النعت تابع يتمم المنعوت الذى سبقه ، أو : يتمم ما اتصل بالمنعوت .
(٥) إيضاح هذا في باب المبتدأ والخبر ج ١ ص ٣١٩ م ٣٢ .
(٦) سيجىء في الزيادة ص ٣٧٠ تقسيم معنوى آخر .

وعلامته : أن يشتمل على ضمير مستتر - أصالة ، أو تحويلاً - يعود على ذلك المنعوت .

ولبيان هذا نسوق الأمثلة التالية .

يقول بعض الشعراء في وصف نوع من حكم الملوك إنه :

نكّـدٌ خالـدٌ ، وبؤسٌ مقيمٌ وشقاءٌ يجـدٌ منه شقاءٌ
فكلمة : « خالـد » نعت حقيقى ، منعوته الأصلـى هو : « نكـد » . وهذا
النعت يؤدى معناه فى نفس منعوته الأصلـى مباشرة ، ويشتمل على ضمير
مستتر يعود إليه .

وكلمة : « مقيمٌ » نعت حقيقى ، ومنعوته الأصلـى هو : « بؤسٌ » وهذا
النعت يؤدى معناه فى نفس منعوته الأصلـى مباشرة ، ويشتمل على ضمير مستتر
يعود إليه . . .

وتقول : استمعت إلى خطيب فصيح اللسان ، عذب البيان ، قوى الحجـة .
أو : استمعت إلى خطيب فصيح لساناً ، عذب : بياناً ، قوى حجـة .
فكلمة : « فصيح » نعت حقيقى ، والمنعوت هو : خطيب ، وليس منعوتاً
أصلياً ؛ ولكنه فى حكم الأصلـى ، لأن الجملة كانت فى أساسها الأول :
استمعت إلى خطيب فصيح لسانه^(١) . . . فالفصح هو اللسان لا الخطيب .
لكن جرى على الجملة تغيير اقتضى أن يترك الضمير البارز مكانه ، وينتقل
إلى النعت ، ويستتر فيه ، ويصير مسنداً إليه^(٢) ، فاعلاً ، ويعرب الاسم

(١) لأن الأصل أن ترفع الصفة المشبهة فاعلها . . . فهى محتاجة إليه كالفعل . أشد من

احتياجها لغيره .

(٢) مجازاً ؛ وذلك للسبب الذى تكرر إيضاحه فى إضافة اسم الفاعل لفاعله (ص ١٩٧ و ٢١٧
و ٢٣٨ وفى إضافة اسم المفعول ص ٢٢٤ و ٢٢٧ والصفة المشبهة ص ٢٥٨) ومن ثم كانت تسمية
النعت فى هذه الحالة نعتاً حقيقياً هى تسمية « مجازية » للسبب الذى شرحناه فى الأبواب المذكورة ،
وهو جريانه على غير من هو له ؛ إذ حول فيه الإسناد عن الظاهر إلى ضمير الموصوف ، وصار
الظاهر مجروراً بالإضافة . ويجوز نصبه تمييزاً إن كان نكرة . كما يجوز نصبه على التشبيه بالمفعول به
إن كان نكرة أو معرفة . أما النعت الحقيقى الأصلـى فيجرى فيه الضمير على الموصوف الذى هو له
مباشرة ، فليس فيه رائحة مجاز ، أى : أن النعت يرفعه أصالة . أما فى الأخرى فيرفعه بعد التحويل .

الظاهر بعده مضافاً إليه مجروراً ، ويصح أن يعرب تمييزاً منصوباً ، إن كان نكرة . أو منصوباً على التشبيه بالمفعول به إن كان نكرة أو معرفة . وصارت كلمة : « فصيح » - وهي النعت - مشتملة على ضمير مستتر محوّل ، (أى : منقول) إليها من مكان آخر ، وبسبب انتقال هذا الضمير إلى مكانه الجديد صار النعت يدل على معنى فى المنعوت بعد أن كان يدل على معنى فى شيء آخر له صلة بالمنعوت . فالمنعوت فى الحالة الجديدة صار منعوتاً بعد حذف وإسناد جديدين ، حين تسمّاً اتجه المعنى إليه ، مع أنه ليس المقصود فى الحقيقة . لكن الصلة بينه وبين الاسم الظاهر قوية ؛ ومن أجلها كان بمنزلة الاسم الظاهر ، وفى حكمه المعنوى .

ومثل هذا يقال : فى عذب البيان ، وقوى الحجة . . .

وحكم النعت الحقيقى وجوب مطابقتها للمنعوت فى التذكير والتأنيث ، وفى التعريف والتنكير ، وفى الإفراد وفروعه ^(١) ، وفى حركات الإعراب الثلاث . نحو : هذا خطيبٌ فصيحٌ - هذان خطيبان فصيحان - هؤلاء خطباء فصحاء - هذه خطيبة فصيحة - هاتان خطيبتان فصيحتان - هؤلاء خطيبات فصيحات ... وكذا الباقى .

وعلى هذا لا بد أن يطابق النعت الحقيقى منعوته فى أربعة ^(٢) أمور تجتمع فيه من العشرة السالفة ^(٣) . وأن يكون رافعاً ضمير الموصوف ، أصالة أو تحويلاً .

(١) إلا فى المسائل الآتية فى الزيادة والتفصيل . (ب - ص ٣٦٢)

(٢) واحد من حركات الإعراب الثلاث ، وواحد من التعريف والتنكير ، وواحد من التذكير والتأنيث ، وواحد من الإفراد وفروعه .

(٣) ما عدا المسائل الآتية فى « ب » من الزيادة والتفصيل .

زيادة وتفصيل :

١ - هناك منعوتات معارف تقتضى أن يكون نعتها معرفة أيضاً ولكن من نوع معين من المعارف لا يصلح لها غيره ، مثل كلمة : « أى » ، وأية » عند نداءئهما ، فإنهما يتعرفان بالنداء ، ولا يوصفان إلا باسم معرف « بأل » ، أو باسم موصول ، أو باسم إشارة مجرد من كاف الخطاب ؛ نحو : يأيتها الوفى ما أنبلك ، - يأيتها التى أحسنت - يأيهذا الوفى

ومثل اسم الإشارة ، فإنه لا يوصف مطلقاً - منادى وغير منادى - إلا بمعرفة ، مبدوءة « بأل » ؛ نحو : يا هذا الناقد تلطف - وسيجىء بيان هذا الحكم فى باب النداء ج ٤ ص ٣٦ و ٣٧ م ١٣١ (١) . . . -

(١) بهذه المناسبة نقل بعض ما جاء فى الموضع المذكور خاصاً بكلمة : « أى وأية » عند نداءئهما من وجوب إفردهما ؛ سواء أكانت صفتها مفردة أم غير مفردة ؛ نحو : يأيتها الناصح اعمل بنصحك أولاً - يأيتها المتنافسان ترفعا عن الحقد - يأيتها الطلاب أنتم ذخيرة البلاد . و . . . أما من جهة التأنيث والتذكير فالأفضل الذى يحسن الاختصار عليه عند النداء - وإن كان ليس بواجب - هو أن تماثل كل منهما صفتها . فثالث التذكير ما سبق . ومثال التأنيث : يأيتها الفتاة أنت عنوان الأسرة - يأيتها الفتاتان أنتا عنوان الأسرة - يأيتها الفتيات أنتن عنوان الأسرة . ويجوز فى « أى » عدم المائلة لنعتها المؤنث ؛ فيصح أن تستعمل معه ومع نعتها المذكر بصورة واحدة خالية من تاء التأنيث ولا يصح هذا فى « أية » فيجب تأنيثها مطابقة لنعتها

ولا بد من وصف « أى وأية » عند نداءئهما إما باسم تابع فى حركته لحركتها اللفظية الظاهرة وحدها ، - ويحيز بعض النحاة النصب مراعاة للمحل ورأيه مردود - معرف « بأل » الجنسية فى أصلها ، وتصير بعد النداء للعهد الحضورى . وإما باسم موصول مبدوء بـ «أل» . وإما باسم إشارة مجرد من كاف الخطاب . ويتحتم فى رأى الأشهر والأولى أن يكون اسم الموصول واسم الإشارة تابعين فى حركتهما لحركة المنادى الشكلية الظاهرة ، أو المحلية ؛ طبقاً للرأى السالف المردود ، فيكون كل منهما فى محل رفع فقط ؛ تبعاً لصورة المنعوت المنادى ؛ نحو : يأيتها العلم الخفاق تحية ، ويأيتها الراية العزيزة سلمت على الأيام ، أو : يأيتها الذى يخفق فوق الرؤوس تحية ، ويأيتها التى ترفرفين سلمت . . . ونحو :

أيتها ذا الشاكي وما بك داء كن جميلا تر الوجود جميلا

فإن كانت : « أل » غير جنسية ؛ بأن كانت زائدة للعهد ، أو للمح الأصل ، أو للغلبة . . . لم يصح النعت بما دخلت عليه ، فلا يقال : يأيتها السيف ، ولا يأيتها الحرب . . . لرجلين اسمهما =

ب - يستثنى من المطابقة الحتمية أمور :

منها : بعض ألفاظ مسموعة لا مطابقة فيها في الجمع فلا يزداد عليها ؛
مثل : ثوبٌ أخلاقٌ - بُرمةٌ أعشارٌ - نطفةٌ أمشاجٌ^(١)
ومنها : الألفاظ التي تلزم صيغة واحدة في التذكير والتأنيث ، كصيغة :
« فَعُولٌ » بمعنى : « فاعل » ؛ مثل صَبُورٌ ؛ بمعنى : صابرٌ ؛ فهذه
لا تلحقها علامة تأنيث مطلقاً ، وإنما تلازم التذكير ؛ إفراداً ، وتثنية
وجمعاً - بالشروط الآتية في باب « التأنيث » - ٤ - تقول : هذا رجل
صبور - هذه فتاة صبور ، هذان رجلان صبوران ، هاتان فتاتان صبوران ،
هؤلاء رجال صبورٌ - وفتيات صبورٌ .

ومنها : أن يكون المنعوت جمع مذكر غير عاقل^(٢) ؛ فيجوز في نعته

= سيف و حرب . ولا : يأياها الحمدان ... أو الحمدون ... وكذلك لا يقال : يأياها ذاك الرجل ؛
لإشتمال الإشارة على كاف الخطاب ، إذ لا يصح اشتغال الجملة الواحدة على خطابين لشخصين مختلفين
(طبقاً لما في ٤ رقم ٦ من هامش ص ٢٤ .

وإذا وصفت « أى وأية » باسم الإشارة السالف فالأغلب وصفه أيضاً باسم مقرون « بآل »
كأليت المتقدم . . . اه المنقول من المرجع والموضع السالفين .

(١) الأخلاق : جمع خَلِيقٍ ، وهو : البالي . والأعشار جمع عُشْرٍ . والأمشاج جمع مَشْجٍ ،
أو : مَشَج . . . ، وهو المختلط .

(٢) المراد بجمع المذكر لغير العاقل ما يشمل جمع التكسير للمذكر غير العاقل ، (أى : جمع
التكسير الذى يكون مفردة مذكراً غير عاقل ؛ مثل : كتب - أقلام - مياه . . .) وما يشمل أيضاً
الملحق بجمع المذكر السالم مما يكون مفردة مذكراً غير عاقل أيضاً . . . مثل : وابلون ؛ جمع :
وايل ؛ بمعنى : مطر غزير ، وعمليون ، جمع : عملىٌّ للمكان العالى . . . فلا يدخل فيما سبق جمع
المذكر السالم الأصيل ؛ لأن مفردة عاقل - فى الأغلب -

رتد اشتراطنا أن يكون المنعوت جمع مذكر غير عاقل ، لأن هذا هو المفهوم من النص الوارد في
حاشية ياسين أول باب : « النعت » - ج ٢ - وهو أيضاً المفهوم من أمثلته ، حيث قال ما نصه :
(بقى أشياء مستثناة من المطابقة - أى : مطابقة النعت للمنعوت - كما بيناه في حواشى الألفية
ومن ذلك صفة مذكر ما لا يعقل ؛ قال ابن الحاجب فى أمالى القرآن : « أنت فيها بالخيار ؛ إن
شئت عاملتها معاملة الجمع المؤنث ؛ وإن شئت عاملتها معاملة المفرد المؤنث ؛ فتقول : هذه الكتب
الأفاضل ، والفُضليات ، ووالفُضَل ، والفُضلى على لفظه فى التذكير . « والفضليات والفضَل :
إجراء له مجرى جمع المؤنث ؛ لكونه لا يعقل . و « الفُضلى » إجراء له مجرى الجماعة . وهذا جار فى

.....
الحقيقي أن يكون مفرداً مؤنثاً ، وجمع مؤنث سالماً ، وجمع تكسير للمؤنث ،

=الصفات والأخبار ، والأحوال ؛ ولذلك جاء: «أُخِرَ» نعنا للأيام - يعنى فى قوله تعالى : «فعدة من أيام أخر» جمع: أخرى - ولولا ذلك لم يستقم . ولذلك لو قلت: «جاءنى رجال ورجال أُخِرَ» لم يجوز حتى تقول: أوأخِر أو أخرون ؛ لأنه ممن يعقل . - يريد : أن مفردة آخر للعاقل - . «
اه كلام ابن الحاجب (ومن معاملة جمع ما لا يعقل من المذكر معاملة مفرد المؤنث قوله تعالى : «ولا تعطوا السفهاء أموالكم التي جعل الله...» فى قراءة الجمهور ، وقراءة: «اللوات» شذوذاً من معاملته معاملة جمع المؤنث ... » اه كلام ياسين .

ذلك هو نص كلامه ومفهومه واضح . لكن المفهوم الواضح من بعض المراجع الأخرى أن الحكم السالف يسرى كذلك على الجموع الدالة على المؤنث إذ كان مفرداً مؤنثاً لا يعقل ؛ سواء أكانت تلك الجموع للتكسير أم كانت مختومة بالألف والتاء المزيدين ؛ نحو السفن جارية ، أو : جاريات ، أو : جوار . والسفينات جارية ، أو جاريات ، أو جوار ... وكذلك ورد الحكم السالف فى تلك المراجع خالياً من التقييد بالمذكر ، مقتصرأ على أنه جمع لما لا يعقل ؛ فيشمل الجموع المختلفة لغير العاقل ؛ تكسيرا كانت أم غير تكسير .

أما الجموع التي يكون مفرداً مذكراً عاقلاً فحكمها ما يأتي :

(أ) إن كانت جموع تكسير لمذكر عاقل جاز فى نعتها أمران ؛ أحدهما : أن يكون النعت جمع تكسير مناسباً ، أو جمع مذكر سالماً ، نحو : ما أنفع العلماء الأعلام ، أو : ما أنفع العلماء العاملين . والآخر : أن يكون مفرداً مؤنثاً مناسباً ؛ نحو : ما أعظم الرجال المكافحة فى ميادين الإصلاح .

(ب) إن كانت جمع مذكر سالماً أصلياً فنعته جمع مذكر سالم ، أو جمع تكسير ؛ نحو إن المصلحين العظام الجديرين بالإكبار هم الذين يرفعون شأن بلادهم ، ويبتغون بالإصلاح رضا الله .

(ج) إن كانت جمع مؤنث سالماً للعقلاء فالتحقيق أنه يجوز فى نعته - وكذا فى خبره وحاله - أن يكون مفرداً مؤنثاً أو جمعاً للتكسير مؤنثاً ، أو جمعاً مختوماً بالألف والتاء المزيدين للتأنيث ؛ فقد جاء فى تفسير البيضاوى لقوله تعالى : «لهم فيها أزواج مطهرة» ما نصه :

(مطهرة ، وقرئ: «مطهرات» وهما لغتان فصيحتان ، ويقال: النساء فعلت ، وفعلن ، وهن فاعلة ، وفواعل ، قال الشاعر :

وإذا العذارى بالدخان تقنعت واستعجلت نصب القدور فقلت

وجاء فى حاشية الشهاب على البيضاوى ما نصه : «قوله هما لغتان فصيحتان» يعنى أن صفة جمع المؤنث السالم والضمير العائد إليه مع الفعل يجوز أن يكون مفرداً مؤنثاً ، وجمعاً مؤنثاً ؛ فنقول : النساء فعلت والنساء فعلن ، ونساء قانتات ونساء قانتة . اه . والجموع المؤنث يشمل جمع التكسير للمؤنث ، كما يشمل المجموع بالألف والتاء المزيدين

هذا والبيت السابق منسوب فى ديوان الحماسة ج ١ ص ٢١٣ للشاعر : سلمى بن ربيعة .

هذا حكم المؤنث للعقلاء ، وينطبق على غيرهم انطباقاً أتم وأقوى . أى : أنه ينطبق على الجمع الذى مفردة مؤنث مطلقاً ، - عاقلاً وغير عاقل - بالرغم من أن الشائع بين كثير من النحاة أن المطابقة واجبة بين النعت ومنوعته ، إذا كان جمعاً مفرداً مؤنث عاقل ، ولا قوة لأربهم أمام النص الصريح السالف .

.....
 نحو : اقتنيت الكتب الغالية ، أو : اقتنيت الكتب الغاليات ، أو الغوالى .
 كما يجوز أن يكون جمع تكسير للمذكر إن لاحظنا مفردة المذكر غير العاقل :
 نحو : اقتنيت الكتب الأحاسن ، جمع الأحسن ^(١) .

ومنها : أن يكون المنعوت معرفةً بأل « الجنسية » ^(٢) ؛ فيجوز نعته بالنكرة
 المختصة ^(٣) ؛ (لقرب درجته منها) وبما يقوم مقامها ؛ وهو الجملة ^(٤) ومن أمثلة
 ذلك قوله تعالى : « وآيةٌ لهم الليلُ نسلخُ منه النهار » ، فجملة : « نسلخُ »
 المكونة من المضارع وفاعله - صفة ، والموصوف هو : « الليل » المعروف
 « بأل » الجنسية . ومثل جملة « يسب » في قول الشاعر :
 ولقد أمرت على اللثيم يسبني فأعفت ، ثم أقول لا يعنيني -
 وقولهم : ما ينبغي للرجل مثلك أن يفعل كذا . لأن كلمة : « مثل »
 لا تتعرف إلا بالطريقة الموضحة في هامش ص ٢٣ .

ومنها : النعت إذا كان اسم عدد ، وكان منعوته معدوداً محذوفاً أو مذكوراً
 نحو : اشترت عدة كتب ، قرأت منها في هذا الأسبوع ثلاثاً أو ثلاثة
 فيجوز في النعت أن تلحقه تاء تأنيث وأن يتجرد منها أى : كتباً ثلاثاً ، أو ثلاثة ^(٥)
 وكذا قرأت كتباً ثلاثاً أو ثلاثة .

ومنها : النعت إذا كان منعوته تمييزاً منصوباً مفرداً لأحد الأعداد المركبة ،
 أو : العقود ، أو ، المعطوفة ؛ فيجوز في النعت الإفراد ، مراعاة للفظ
 المنعوت (التمييز) كما يجوز فيه الجمع ؛ مراعاة لمعنى المنعوت ؛ تقول : هنا
 خمسة عشر رجلاً عالمًا ، أو : علماء ، وعشرون طالباً ذكياً ، أو أذكياً ،
 وثلاثة وعشرون كاتباً ، أو كتبة ^(٦) .

ومنها : أفعل التفضيل إذا كان مجرداً من « أل » والإضافة ، أو كان
 مضافاً لنكرة ؛ فإنه في هاتين الصورتين يلتزم الإفراد والتذكير - بالإيضاح الذى
 سبق في بابه ^(٧) - : تقول : استمعت لخطيب أفصح من غيره - لخطيبين

(١) وهذا الحكم - بصورة المختلفة السالفة - ليس مقصوراً على النعت وإنما يشاركه فيه
 الخبر والحال ؛ بشرط أن يكون المبتدأ وصاحب الحال جمعين لمذكر غير عاقل كما في المنعوت .
 (راجع حاشية ياسين في هذا الموضع) (٢) في ص ٣٠٨ ج ١ م ٣٠ تفصيل الكلام عليها .
 (٣) هى التى قل شيوعها وإبهامها بسبب إضافتها أو إعمالها أو نعتها ، أو شيء آخر يقلل عمومها .
 (٤) السبب في ص ٢٦ و ٣٨٦ . (٥) انظر رقم ٩ من ص ٣٧٥ .
 (٦) راجع باب العدد - ص ٤ ص ٣٩٧ م ١٦٤ و ص ١٦٥ م ٤٠٥ . (٧) ص ٣٢٧ .

أفصح من غيرهما - لخطباء أفصح من غيرهم - لخطيبة أفصح من غيرها .
الخطيبين أفصح من غيرهما - لخطيبات أفصح من غيرهن كما تقول :
استمعت لخطيب أفصح خطيب - لخطيبة أفصح خطيبة . . .
وكذلك باقى الصور من غير تغيير فى كلمة : « أفصح » التى هى نعت واجب
الإفراد والتذكير مهما كان المنعوت . . . (١)

ومنها أن يكون المنعوت منادى نكرة مقصودة فيجوز فى نعته أن يكون معرفة
أو نكرة ؛ بالتفصيل الذى سبق فى مكانه (٢) .

ح - قد يكون النعت مجروراً لمجاورته لفظاً مجروراً ، لا المتابعة المنعوت .
ويذكرون لهذا مثالا كثر ترديده حتى ابْتَدَلَ ، وهو : (هذا جحرُ ضبٍ
خرب) . يعربون كلمة : « خرب » صفة « لَجَحْرُ » ، لا لضب ؛ كى لا يفسد
المعنى ، ويجرون النعت تبعاً للفظ : « ضب » الذى يجاوره . وقد أولوه
تأويلات أشهرها : أن الأصل : هذا جحرُ ضبٍ خربٍ جحره ، ثم طرأ حذف ،
وغير حذف ، ويطيلون الكلام والجدل .

والحق أن هذا النوع من الضبط بسبب المجاورة كالنوع الآخر الذى
سببه : « التوهم » جديران بالإهمال ، وعدم القياس عليهما ، بل عدم الالتفات
إليهما مطلقاً . وقد أشرنا إلى هذا فى مواضع مختلفة من أجزاء الكتاب (٣) .

د - تقدم أن المطابقة واجبة بين « النعت الحقيقى » ومنعوته فى الإفراد وفروعه
التى هى : « التثنية والجمع » . والمراد هنا : التثنية والجمع الاصطلاحيين عند
النحاة ؛ بأن يكون المثنى مختوماً « بالالف والنون » ؛ أو : بالياء والنون ، ويسمى
« المثنى غير المفرق » . وأن يكون جمع المذكر السالم - مثلاً - مختوماً « بالواو
والنون » ، أو الياء والنون ، ويسمى : « غير المفرق » ، أيضاً . أما المثنى
المفرق ، مثل : محمد ومحمد - العاقل والعاقل ، والجمع المفرق ؛ مثل : محمد
ومحمد ومحمد ، العاقل والعاقل والعاقل - فلهما حكم آخر ؛ يجىء الكلام عليه
عند تعدد النعت (٤)

(١) وما يستثنى من وجوب المطابقة أيضاً بعض صور للصفة المشبهة سبقت الإشارة إليها
فى ص ٢٤٧ . (٢) سقى بيان هذا وإيضاحه فى رقم ٢ من هامش ص ٢٩ .

(٣) منها : ج ١ ص ٤٥٤ م ٤٩ و ج ٢ ص ٣٢٠ م ٨٩ و ج ٣ باب الإضافة .

(٤) ص ٣٨٨ .

ب - سببي ، وهو الذى يدل على معنى فى شئ بعده ، له صابة وارتباط بالمبتوع ؛ نحو : هذا بيت متسع أرجأؤه ، نظيفة غرفه ، بديعة فُرشه .
وعلامته : أن يذكر بعده اسم ظاهر - غالباً^(١) - مشتمل على ضمير يعود على المنعوت مباشرة ، ويربط بينه وبين هذا الاسم الظاهر الذى ينصب عليه معنى النعت . كما فى الأمثلة السالفة .
وحكمه^٢ : أنه يطابق المنعوت فى أمرين :

(١) حركة الإعراب . (٢) والتعريف والتنكير .

ويطابق سببيه فى أمر واحد ؛ هو : التذكير ؛ والتأنيث ، شأن النعت فى هذا شأن الفعل الذى يصح أن يحل محله ويكون بمعناه ؛ فإذا أمكن أن يوضع مكان النعت فعل بمعناه مسند للسببي ، وصحّ فى هذا الفعل التأنيث والتذكير ، أو وجب أحدهما - كان حكم النعت كذلك^(٣) .

أما من جهة إفراده وتثنيته وجمعه ، فيجب إفراده إن كان السببي مفرداً أو مثنى ؛ إذ لا تتصل بالنعت السببي علامة تثنية ؛ وشأنه فى هذا أيضاً شأن الفعل الذى يصلح لأن يحل محله .

فى مثل : يعجبني الحقل الناضر زرعه ؛ يجب فى كلمة « الناضر » الرفع ، تبعاً للمنعوت^(٣) وهو : (الحقل) ؛ كما يجب فيها التعريف تبعاً له أيضاً .
ولو كان المثال : يعجبني حقل ؛ لوجب أن يقال فى النعت : ناضر زرعه ؛ بالرفع ، وبالتنكير ؛ تبعاً للمنعوت .

وفى مثل : هذا رجل عاقلة أخته ، وهذه فتاة محسنة أختها - يجب^(٣) الإفراد

(١) ومن غير الغالب أن يرفع ضميراً بارزاً ؛ نحو جاءنى خادم امرأة مكرمتها هى - جاءتنى خادمة رجل مكرمها هو - فكرمة - فى المثال الأول - بالرفع صفة للمضاف (خادم) وقد جرى الضمير على غير من هو له ؛ لأن الخادم ليس هو المكرم فى الحقيقة ، وإنما المكرم هو : المرأة . لذلك وجب إبراز الضمير لعودته على غير من هو له : إذ لو لم يبرز لحصل اللبس فى صور كثيرة بسبب أن الوصف فى ظاهره للمضاف إليه والغرض كونه للمضاف . (وقد سبق إيضاح الكلام على الضمير الجارى على صاحبه فى ج ١ ص ٣٣٥ م ٣٥ عند الكلام على أقسام الخبر) .

(٢) يجب عند تطبيق هذه القاعدة ملاحظة الحكم الخاص بالنعت إذا كان صفة مشبهة .
وقد سبق إيضاحه فى ص ٢٤٧ . (٣) فى رأى الأحسن .

والتأنيث فيهما ؛ مراعاة للسببي ^(١) ؛ بالرغم من أن كلمة : « عاقلة » هي نعت
لرجل ؛ المذكر . إذ لو حل مكان النعت فعل لوجب تأنيثه . فتقول هذا رجل
عقّلتْ أخته — هذه فتاة أحسنت أختها .

ويجب التذكير والإفراد في مثل : هذا رجلٌ محسنٌ أخوه — وهذه فتاة
محسنٌ أخوها ، بالرغم من أن كلمة : « محسن » الثانية . هي نعت ، للفتاة —
لأنه لو حل الفعل محل النعت لوجب تذكيره ؛ فنقول هذا رجل أحسن أخوه —
هذه فتاة أحسن أخوها .

أمّا في مثل : هذا حقلٌ ناضرٌ زروعه ، فيصح ناضر ، أو ناضرة ؛
لأنه لو حل مكان النعت فعلٌ لقلنا : هذا حقلٌ نضرتْ زروعه ، أو نضر
زروعه ؛ بوجود علامة التأنيث أو بعدمها .

ونقول عند إفراد السببي وتثنيته : هذا زميلٌ مجاهدٌ أبوه — هذان زميلان
مجاهدٌ أبواهما — هذه زميلةٌ مجاهدٌ أبوها — هاتان زميلتان مجاهدٌ أبواهما . . .
فلا يتصل بالنعت علامة تثنية ؛ إذ الفعل الصالح لأن يحل محله لا يتصل به
علامة تثنية ^(٢) .

وهكذا يكون إحلال الفعل محل النعت السببي ، وإسناده للسببي — مرشداً
إلى الطريقة التي تراعى في النعت مع سببيه من جهة تذكيره ، وتأنيثه ، وإفراده
وعدم إفراده .

أما من جهة جمعه ، فإن كان السببي مجموعاً جمع تكسير جاز في النعت
الأمران ، الإفراد ، ومطابقته للسببي ، نحو : هؤلاء زملاءٌ كرامٌ آباؤهم ،
أو : هؤلاء زملاءٌ كريمٌ آباؤهم . فإن كان مجموعاً جمع مذكر سالمًا ، أو
جمع مؤنث سالمًا فالأفصح إفراد النعت وعدم جمعه ، نحو : هؤلاء زملاء

(١) مع وجوب مطابقة النعت للمنعوت في الأمرين الآخرين اللذين تجب فيهما المطابقة .
(٢) إلا إذا راعينا اللغة التي تجوز أن يتصل بالفعل علامة تثنية أو جمع ؛ تبعاً للفاعل
المسند إليه أو لثائب الفاعل . فبمقتضى هذه اللغة يجوز أيضاً أن يكون النعت مثنى ، أو مجموعاً ؛ مطابقاً
لسببيه فيهما . ومن الخير العدول عن هذه اللغة ؛ لما أبديناه عند الكلام عليها في باب الفاعل ج ٢ .

كريم والدوهم — هؤلاء زميلات كريمة والداتهن . . .
أما تعريف النعت أو تنكيره ، وحركة إعرابه — فيتبع في هذا كله المنعوت
من غير تردد ، كما أسلفنا .

* * *

وملخص ما سبق :

١ — انقسام النعت باعتبار معناه إلى قسمين : حقيقي وسببي .
ب — النعت الحقيقي هو : ما يدل على معنى في نفس متبوعه الأصلي ،
أو فيما هو في حكمه . وإن شئت فقل : هو ما أسند إلى ضمير مستتر يعود إلى
المنعوت أصالة ، أو : تحويلاً .

وحكمه : أنه يتبع المنعوت في أربعة أشياء :

(١) حركات الإعراب . (٢) الإفراد وفروعه .
(٣) التعريف والتنكير . (٤) التذكير والتأنيث . . .
ج — النعت السببي : ما رفع اسماً ظاهراً — في الغالب — به ضمير يعود
على المنعوت مباشرة .

وحكمه : أنه يتبع المنعوت في أمرين محتومين ؛ هما :

حركات الإعراب ، والتعريف والتنكير . . .
أما التذكير والتأنيث فيتبع فيهما السببي ؛ وجوباً في حالات ، وجوازاً في غيرها .
وأما التثنية فلا يثنى .

وأما الجمع فيجوز جمعه وإفراده في كل الحالات إلا أن الأفراد أفصح
وأقوى^(١) حين يكون السببي جمع مؤنث سالماً ، أو جمع مذكر سالماً .

د — فحكم النعت بنوعيه من جهة المطابقة وعدمها هو : المطابقة الحتمية
في أمرين :

أحدهما حركات الإعراب ، والآخر : التعريف والتنكير .
أما التذكير والتأنيث فحكمه فيهما حكم الفعل الذي يصلح أن يحل محله .

(١) والاعتصار عليه أفضل .

وأما الأفراد وفروعه ، فالحقيقي يطابق فيها جميعاً . والسببي يطابق — حتماً —
 في الأفراد ، ولا يصح أن يطابق في التشية . ويجوز في جمع التكسير المطابقة
 وعدمها ، وأما في غيره فالأحسن الأفراد . . . (١) . . .

(١) وهذا ما يريده ابن مالك بقوله :

وَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا لِمَا تَلَا : كَأَمْرُزْ بِقَوْمٍ كَرَمًا
 وَهُوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ سِوَاهُمَا كَالْفِعْلِ : فَاقْفُ مَا قَفَوْا

(ما لماتلا ؛ أى : ما ثبت للذى تلاه النعت . والذى تلاه النعت هو المنعوت : « أقف :
 اتبع . ما قفوا : ما اتبعوه . أى : اتبع ما اتبعه العرب في ذلك) .

يريد : أن النعت يعطى في التعريف والتذكير حكم ما تلاه ؛ فهو فيهما كالمنعوت ، وضرب لهذا
 مثلا : هو امرر بقوم كرماء ، فكرماء : نكرة ؛ لأن المنعوت وهو « قوم » ، نكرة أيضاً .

أما حكم النعت لدى التوحيد ، أى : عند الأفراد ، وعند التذكير وسواهما من فروعهما — فهو
 حكم الفعل ؛ فاتبع في ذلك ما اتبعه العرب في أمر النعت المذكور أو في أمر الفعل مع تطبيقه على
 النعت وكلامه هذا يحتاج لتفصيل ضرورى . . وقد عرضناه في الشرح .

زيادة وتفصيل :

ينقسم النعت باعتبار معناه أيضاً إلى ما يأتي :

(١) نعت تأسيسى ، (أو : مؤسس) وهو الذى يدل على معنى جديد لا يفهم من الجملة - بغير وجوده ، نحو : راقى الخطيب الشاعر . فكلمة : « الشاعر » نعت أفاد معنى جديداً لا يستفاد إلا من ذكرها .

(٢) نعت تأكيدى ، (أو : مؤكّد) ، وهو الذى يدل على معنى يفهم من الجملة بدون وجوده ، نحو : تخيرت للعلاج النطاسى البارع . فالبارع نعت مفهوم المعنى من كلمة : « النطاسى » ومن الجملة قبله أيضاً ؛ لأن التخير ، لا يكون إلا للبارع .

(٣) نعت التوطئة ، أو التمهيد ؛ بأن يكون النعت جامداً وغير مقصود لذاته ، والمقصود هو ما بعده ، وإنما ذكر السابق ليكون توطئة وتمهيداً لنعت مشتق بعده بتجده القصد له ، نحو : استعنت بأخٍ أخٍ مخلص . فكلمة : « أخ » الثانية نعت غير مقصود لذاته وإنما المقصود هو المشتق الذى يليه ، ولذا يسمى النعت الجامد هذا بالنعت الموطئ^(١) كما سلف وسبقت له الإشارة فى ج ١ باب « لا » وستجىء فى ص ٣٧٣ .

(١) فى مثل هذا التركيب يختلف النحاة فى إعراب الكلمة الثانية (وهى « أخ » ونظائرها الواقعة موقعها من مثل هذا الأسلوب) . فكثرتهم لا تجيز إعرابها توكيداً لفظياً ، ولا بدلاً مطابقاً ؛ بحجة أن هذه الكلمة مقيدة بالنعت والكلمة الأولى المتبوعة مطلقة خالية من التقيد ، وإذا لا تصلح الثانية توكيداً لفظياً لأولى ؛ لأنها ليست مرادفة لها . وكذلك لا تصلح بدلاً مطابقاً ، لأنها ليست مساوية للأولى ، ولأن النعت مقدم فى الترتيب على البدل كما سبق فى ص ٣٥٥ - وصحح فريق آخر أن تكون بدلاً مطابقاً مستدلاً بقوله تعالى : « (لنسفعن بالناصية ، ناصية كاذبة خاطئة) » فالثانية عنده بدل كل (انظر ص ٥٣٦) . وصحح آخرون أن تكون عطف ببيان أو بدل بعض ولكل أدلته الجدلية العنيفة وردوده القوية التى يحتاج بها على غيره نشهد هذه الجدليات ملخصة فى آخر باب « لا » النافية للجنس (ج ١ من كتابي : التصريح والصبان ، ومختصرة فى حاشية الخضرى) وصفوة ما نستخلصه من تلك المناقشات الدقيقة جواز تلك الإعرابات كلها ، وأن الأحسن إعراب الثانية نعتاً موطئاً .

(٢) تقسيم النعت باعتبار لفظه :

ينقسم النعت باعتبار لفظه إلى مفرد ، وجملة ، وشبه جملة .

١ - الأشياء القياسية التي تصلح أن تكون نعتاً مفرداً هي :

الأسماء المشتقة^(١) العاملة أو ما في معناها^(٢) (ونعني بالعاملة : اسم الفاعل - صيغ المبالغة - الصفة المشبهة - اسم المفعول^(٣)) - أفعال التفضيل . أما غير العاملة كاسم الزمان ، واسم المكان ، واسم الآلة ، فلا تقع نعتاً .

ونعني بما في معناها : كل الأسماء الجامدة التي تشبه المشتق في دلالتها على معناه ، والتي تسمى : الأسماء المشتقة تأويلاً . فإنَّها تقع : نعتاً أيضاً . وأشهرها :

(١) أسماء الإشارة غير المكانية ؛ مثل : « هذا » وفروعه ، وهي معارف فلا تقع نعتاً إلا للمعرفة ؛ نحو : استمعت إلى الناصح هذا . أى : إلى الناصح المشار إليه ؛ فهي تؤدي المعنى الذي يؤديه المشتق^(٤) .

أما أسماء الإشارة المكانية (مثل : هُنا - ثَمَّ) . . . فظروف مكان ، لا تقع بنفسها نعتاً ؛ لأن مهمتها تختلف عن مهمة النعت ؛ ولكنها تتعلق بمحذوف يكون هو النعت ؛ مثل : أسرع العِطاش إلى ماء هنا ، أى : موجود هنا . . . أو : نحو ذلك . . . ومن التيسير المقبول أن يقال للاختصار : « الظرف نعت » . . . كما سبق إيضاح هذا في مواضع مختلفة^(٥) . . .

(٢) ذو ، المضافة ، بمعنى : صاحب كذا - فهي تؤدي ما يؤديه المشتق من المعنى . ولا تكون نعتاً إلا للنكرة ؛ نحو : أنست بصحبة عالمٍ ذى

(١) ما أخذت من المصدر للدلالة على معنى وصاحبه . وقد سبق تفصيل الكلام عليها وعلى أنواعها وأحكامها . . . في هذا الجزء ص ٣٤ و ١٥٣ وما بعدها .

(٢) قال اللامي : « (المتبادر من هذا أنه يشترط في النعت كونه مشتقاً ، أو مؤولاً به ، وهو رأى الأكثرين . وذهب جمع محققون - كابن الحاجب - إلى عدم الإشتراط ، وأن الضابط هو دلالة على معنى في متبوعه ؛ كالرجل الدال على الرجولية . . .) » ه راجع حاشيتي الصبان والحضري . لكن المثال المعروض بالدلالة التي ذكروها هو نوع من المؤول بالمشتق فلا جديد في رأيهم

(٣) وما بمعناه ؛ كفعيل في مثل : أمين ؛ بمعنى : مأمون ، وجريح « مجروح » .

(٤) انظر « ح » من ص ٣٧٧ - وانظر ص ٣٤٧ ج ١ .

(٥) في ج ١ ص ٣٤٦ م ٣٥ وفي ج ٢ ص ٢٠١ م ٧٨ وص ٣٢٨ م ٨٩ .

خلق كريم . ومثل « ذو » فروعها ؛ (ذوّا . . . ذوّى . . . ذوّو . . .
— ذوّى . . . ذات — ذاتا — ذوات . . .)

(٣) الموصولات الاسمية المبدوءة بهزة وصل ؛ مثل : الذى — التى —
اللائى . . . و . . . بخلاف : « أى » الموصولة^(١) .

أما « مَنْ » ، و « ما » فى النعت بهما خلاف ، والصحيح جوازه — كما
سيجىء^(٢) .

ولما كانت الموصولات معرفة وجب أن يكون منعوتها معرفة . ومن الأمثلة :
الضعيف الذى يحترس من عدوه ، أقرب إلى السلامة من القوى الذى ينخدع ،
أو يستهين . والتأويل : الضعيف المحترس من عدوه ، أقرب إلى السلامة من
القوى المنخدع . . . فعناها معنى المشتق . . .

(٤) الاسم الجامد الدالّ على النسب قصداً^(٣) . وأشهر صوره أن
يكون فى آخره ياء النسب ، أو : أن يكون على صيغة : « فعّال ، أو غيرها
من الصيغ^(٤) الدالة على الانتساب قصداً كما تدل ياء النسب ، فهو يؤدى
المعنى الذى يؤديه لفظ : المنسوب لكذا » ، نحو : أُلْمِحْ فى وجه الرجل
العربى كثيراً من أمارات الصراحة ، والشجاعة ، والكفاح . أى : المنسوب إلى
العرب . ومثل : اشتهر اليونانى بالنشاط والهجرة إلى حيث يتسع الرزق أمامه ،
وفى بلادنا ألوف من يونانيين تمارس الحِرَف والصناعات المختلفة . وما أكثر أن
أن تجد فيهم البَقّال ، واللّبان والنجار والحداد . . . أى : المنسوب للبقل .

(١) أى : الموصولة معرفة ، وهى لا تقع نعتاً ، أما « أى » التى تقع نعتاً فهى نكرة ، ومنعوتها
نكرة بالتفصيل الذى سبق عند الكلام عليها فى باب الإضافة ص ٩٧ والذى يجىء أيضاً فى ص ٣٧٨
(٢) فى ص ٣٧٧ .

(٣) إذا لم يكن النسب مقصوداً لم يكن الاسم بمعنى المشتق ، ويظل على جموده الكامل ،
فلا يصلح نعتاً ، كن اسمه ؛ بدوى ، أو مكى . . .

(٤) ومنها صيغة : « فاعل » للمنسوب إلى شئ معين . مثل : « سائس » ، الذى ينسب اليوم
لمن يسوس الخيل ويتولى شئونها . ومثل : لابن ، وتامر ، لمن يشتغل بالبن والتمر ، ويتولى شئونها . . .
— كما سيجىء فى باب النسب .

واللبن ، والنَّجْر (النِّجَارَة) ، والحديد . . . وإنما ينسب إليها لأنه يلزم العمل فيها والتفرغ لها ^(١) . . .

وهذا النوع من الأسماء الجامدة يصلح نعتاً للنكرة والمعرفة ؛ ولا بد أن يطابقهما تنكيراً ، وتعريفاً . تقول : الملح في وجه الرجل العربي النبل . . . أو : الملح في وجه رجل عربي النبل . -

(٥) المصغر : لأنه يتضمن وصفاً في المعنى ؛ فهو في هذا كالنسب ، ومن ثمَّ يلحقان بالمشتق ، نحو : هذا طفل رُجَيْلٌ ، في المدح ، وهذا رَجُل طُفَيْلٌ ، في الذم .

(٦) الاسم الجامد المنعوت بالمشتق : نحو : اقتديت برجلٍ رجلٍ شريفٍ وهذا النوع من النعت هو المسمى « بالنعت الموطئ » - ، وقد سبق إيضاحه ^(٢) - ومنه قولهم الوارد عنهم : ألا ماءً ماءً بارداً . . .

(٧) المصدر : بشرط أن يكون منكراً ^(٣) ، صريحاً ^(٤) غير ميجى ، وأن يكون فعله ثلاثياً ، وأن يلتزم صيغته الأصلية من ناحية الأفراد والتذكير وفروعهما ؛ (والأغلب أن تكون صيغته ملازمة الأفراد والتذكير ، فإن كانت كذلك في أصلها لم يحز تثنيتهما ، ولا جمعها ، ولا تأنيثها ، ولا إخراجها عن وزنها الأول) ^(٥) . . . تقول : رأيت في المحكمة قاضياً عادلاً ، وشهوداً

(١) وفي النعت بالمشتق وشبهه يقول ابن مالك :

وَأَنْعَتَ بِمُشْتَقٍّ ؛ كَصَعْبٍ ، وَذَرَبٍ وَشَبِيهِهِ : كَذَا ، وَذَى ، وَالْمُنْتَسِبِ

(رجل ذرب : حاد اللسان في الخير والشر . أو الحاد مطلقاً فيما يتناوله من الأمور . المنتسب : المنسوب الذي يفيد النسبة إلى غيره) . (٢) في ص ٣٧٠ وفي ج ١ باب « لا » النافية للجنس .

(٣) انظر « ١ » من الزيادة الآتية في ص ٣٧١ ولم يذكر كثرة النحاة هذا النص الذي صرح به « الحضري » وغيره . والأمثلة الكثيرة المسموعة عن العرب تؤيد أصحاب النص . (٤) غير مؤول (٥) إلا في حالات أشهرها أن يكون المصدر مسموعاً بالتأنيث أصلاً ؛ نحو : رحمة - شفقة . . .

فإن تاء التأنيث ملازمة لها . أو أن يشيع الوصف بالمصدر ويشتهر استعماله نعتاً ، فيجوز تثنيته وجمعه قياساً ؛ لغلبة الوصف عليه كقول الشاعر :

وبايعتُ ليلي في الخلاء ولم يكن شهودٌ على ليلى ، عدولٌ مقانِعُ

المفرد : عدلٌ ، ؛ بمعنى : عادل .

صدقاً ، ونظاماً رِضاً ، وجموعاً زَوْرًا^(١) بين المتقاضين ... تريد : قاضياً عادلاً — وشهوداً صادقين ، ونظاماً مرضياً ، وجموعاً زائرة بين المتقاضين ...

فالغنى على تأويل المصدر باسم مشتق كالسابق ، ويصح أن يكون على تقدير مضاف محذوف هو النعت ، ثم حُذِفَ وحلَّ المصدر محله ، وأعرب نعتاً مكانه . والأصل : قاضياً صاحب عدل — شهوداً أصحاب صدق — نظاماً داعى رضا — بجموعاً أصحاب زور ، (أى : أصحاب زيارة) ، والداعى للنعت بالمصدر مباشرة وترك المشتق ، أو المضاف المحذوف على الوجه السالف — أن النعت بالمصدر أبلغ وأقوى ؛ لما فيه من جعل المنعوت هو النعت . أى : هو نفس المعنى ؛ مبالغة .

وقد اختلف رأى النحاة فى وقوع المصدر نعتاً ؛ أقياسى هو أم مقصور على السماع ؟ وأكثرهم يميل إلى قصره على السماع ، مع اعترافهم بكثرته فى الكلام العربى الفصيح وأنه أبلغ فى أداء الغرض من المشتق . وهذا الاعتراف يناقض أنه مقصور على السماع . والأحسن الأخذ بالرأى الذى يجعله قياسياً . ولا خوف من اللبس المعنوى أو خفاء المراد ، لأن القرائن والسياق يزيلان هذا كله ، ويبقى للنعت بالمصدر مزيته التى انفرد بها دون المشتق^(٢) .

(١) الزور هنا : الزيارة .

(٢) وفوق هذا قرر علماء البلاغة أن النعت بالمصدر يكون من باب المبالغة ، أو : من مجاز الحذف ، أو المجاز المرسل ، وأن الثلاثة قياسية . فهل يتناقض علماء لغة واحدة ؟ وهل يقول البلاغيون إن النعت بالمصدر أبلغ من النعت بالمشتق فى الوقت الذى يقول فيه بعض النحاة إن النعت بالمصدر لا يصح ؟ ...

وفى النعت بالمصدر يقول ابن مالك (بعد أن تكلم ، على النعت بالجملة وسيأتى فى ص ٣٨٠) .

وَنَعْتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا فَالْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَ

أى : نعت العرب بالمصدر كثيراً فى أساليبهم ، ولم يخرجوا المصدر عن صيغته الملازمة للإفراء والتذكير ، فهو يلازمها دائماً ، ولو كان المنعوت غير مفرد وغير مذكر ، تقول : هذا أمر رضا — هذان أمران رضا — هذه أمور ، رضا—هذه حالة رضا ، هاتان حالتان رضا—أولئك حالات رضا

(٨) اسم المصدر إذا كان على وزن من أوزان مصدر الثلاثي ؛ ككلمة « فِطِرَ » اسم مصدر للفعل : « أفطر » ، وهي بمعنى : مفطر ، أو صاحب إفطار ؛ تقول : هذا رجل فطر ، ورجلان فِطِرَ ، ورجال فِطِرَ . . .

(٩) العدد ، نحو : قرأت كتباً سبعةً ، وكتبت صحفاً خمسةً^(١) . . .

(١٠) بعض ألفاظ أخرى جامدة مؤولة بالمشتق معناها بلوغ الغاية في الكمال أو النقص ، كلفظة كل^(٢) مثل : عرفت العالم كل العالم

و . . .

(١١) الجامد الذى يدل دلالة الصفة المشبهة مع قبوله التأويل بالمشتق^(٣) .

ومن أمثلته : فلانٌ رجلٌ فراشةُ الحلم ، فِرْعَوْنُ العذاب ، غِرْبالُ الإِهاب .
فكامة : فراشة ، وفِرْعَوْن ، وغِرْبال . . . تعرب نعتاً بالمشتق ، لأنها بمعنى أحرق ، وقاسٍ ، وحقير .

(١) يكون العدد هنا صفة إذا أريد تحقيق غرض من أغراض النعت . ويصح أن يكون بدلا إذا أريد به تحقيق غرض من أغراض البدل المذكورة في بابيه . وإذا ذكر المنعوت المعلوم جاز في النعت مطابقته في التأنيث والتذكير وعدم مطابقته . وكذلك لو حذف المعلوم المنعوت كما أشرنا في ص ٣٦٤ وكما يجيء في ج ٤ باب العدد .

(٢) سبق الكلام في ص ٦٢٥ و ٦٢٨ على حكمها إذا أضيفت ؛ ويجيء تفصيل الكلام على حكمها في النعت ص ٣٧٨ و ٤٠٤ و ٤١٥ وفي التوكيد ص ٤١١ ولا يجوز فيها القطع إذا كانت نعتاً أو توكيداً .

(٣) سبق بيان هذا في مكانه ص ٢٣١ .

زيادة وتفصيل :

١ - سبق^(١) أن المصدر يقع نعتاً بشرط أن يكون منكراً ... لكن ورد في الأساليب المسموعة وقوع المصدر نعتاً مع إضافته لمعرفة ؛ كقولهم : مررت برجل حسبك^(٢) من رجل ، أو : شرّعتك من رجل ، وهما مصدران بمعنى : كافيك ... أو : همّك من رجل ، بمعنى : مهّمك ؛ أو : نحوك من رجل ؛ بمعنى : مماثلك ومثابهك ...

فهى مصادر مضافة لمعرفة ، وكان حقها أن تكتسب التعريف من المضاف إليه ، ولكنها لم تكتسبه ؛ بسبب أنها بمعنى المشتق الذى لا يكتسب التعريف من المضاف إليه - وقد سبق التفصيل فى أول باب الإضافة^(٣) - ومن الأمثلة لهذا المشتق الذى لا يكتسب التعريف قوله تعالى : « هذا عارضٌ ممّطرنا » ، فقد وصِفَ « عارض » ، بكلمة : « ممطر » المضافة إلى الضمير فلم تكتسب منه التعريف ؛ إذ لو اكتسبت منه التعريف لم يصح وقوعها نعتاً للنكرة . (عارض) وكقول الشاعر :

يا ربّ غابطنا لو كان يطلبكم لاقى مباحدةً منكم وحِرامانا
فقد دخلت « رب » على اسم الفاعل المضاف إلى الضمير ، ودخلها عليه دليل على أنه لم يكتسب التعريف من المضاف إليه ؛ لأن « رب » لا تدخل إلا على النكرات ، ومثل قول امرئ القيس فى وصف حصانه :
وقد أغتدى والطيرُ فى وكُنّاتها بمنجرد قيدِ الأوابدِ هيكَلِ
« فقيد » مضاف لمعرفة ، ولم يكتسب منها التعريف ؛ بدليل وصفه بالنكرة :
(هيكَلِ)^(٤) .

ب - كذلك ورد فى الأساليب المسموعة بعض أمثلة وقع النعت فيها من أنواع غير التى سلفت ، كأن يكون مصدرًا لغير الثلاثى ؛ نحو : الحازم لا يعالج الأمر

(١) فى ص ٣٧٣ .

(٢) سبق الكلام مفصلاً على « حسب » فى ص ١٢٧ .

(٣) ص ٥ .

(٤) راجع شرح الفصل ج ٣ ص ٥٠ .

.....
 علاجاً ارتجالاً ، أو دالا على المقدار ، نحو : اشترت من الفاكهة الخمسَ
 الأفتقَ ، أو دالا على جنس الشيء المصنوع ، نحو : لبست الثوبَ الحريرَ ،
 أو دالا على بعض الأعيان التي يمكن تأويلها ، نحو : حصدت الحقل القمحَ ،
 أى : المزروع قمحاً ، والأحسن الأخذ بالرأى السديد الذى يمنع القياس على
 هذه الأشياء ؛ ضبطاً للأمور ؛ ومنعاً للخلط بينها وبين غيرها مما ليس
 نعتاً .

ج - (١) من الأسماء ما يصلح أن يكون : « نعتاً » فى بعض الأساليب ؛
 لاستيفائه شروط النعت ، و « منعوتاً » فى أخرى ؛ لاستيفائه شروط المنعوت
 كذلك ، فحكمه مختلف على حسب الدواعى الإعرابية ؛ كأسماء الإشارة ؛
 نحو : احتفت بالمصلح هذا ، أو : بهذا المصلح .
 واسم الإشارة معرفة ؛ فلا يكون نعتاً إلا للمعرفة ؛ وإذا وقع منعوتاً وجب
 أن يكون النعت مقروناً بأل ، (والأحسن أن يكون مشتقاً ؛ فإن كان جامداً
 فالأفضل اعتباره عطف بيان) . ووجب أيضاً أن يطابق منعوته فى الأفراد والتذكير
 وفروعهما ، وألاً يفصل منه مطلقاً ^(١) ، وألاً يُقطع ^(٢) منه فى إعرابه ^(٣) .
 ومن هذه الأسماء الصالحة للأمرين أسماء الموصولات . (حتى « من »)
 و « ما » - فى الرأى الصحيح ^(٤) ، نحو : وقف من خَطَبَ الفصيح ،
 واستمع الحاضرون إلى ما قيل الرائع . أو : وقف الفصيح من خطب ، واستمع
 الحاضرون إلى الرائع ما قيل .

(٢) ومن الأسماء ما لا يصلح أن يكون نعتاً ولا منعوتاً كالضمير ،
 والمصدر الدال على الطلب ؛ (نحو : تَكْرِيماً الوالدين ؛ بمعنى : كَرَّمْ
 الوالدين . . .) ، وكثير من الأسماء ^(٥) المتوغلة فى الإبهام ؛ كأسماء الشرط ،

(١) كما سيجى فى رقم ١ من هامش ص ٣٩٢ .

(٢) سيجى القطع وبيان أحكامه فى ص ٣٩١ و ٣٩٤ .

(٣) أما كونه جنساً لا وصفاً فأمر غالب لا لازم .

(٤) كما سبق فى رقم ٣ ص ٣٧٢ راجع المجمع ج ٢ ص ١١٨ . باب النعت . وفى هذا الرأى

تيسير .

(٥) سبق شرحها فى هذا الجزء ص ٢١ و ٥٤ ، ٦٣ ، ٧٠ ، ٧٣ ، ١٠٢ ، وفى ج ٢

.....
 وأسماء الاستفهام ، و « كم » الخبرية ، و « ما » التعجبية ، وكلمة : الآن
 الظرفية ، وكثير من الظروف المبهمة ، مثل : قبل وبعد . . . ويستثنى من
 الأسماء المتوغللة في الإبهام بعض ألفاظ تقع نعتاً ؛ منها غير ، وسوى . . .
 و « من » و « ما » النكرتان التامتان .

(٣) ومنها : ما يصلح أن يكون منعوته ، ولا يصلح أن يكون نعتاً ،
 كالعاسم^(١) ، مثل : إبراهيم ، على ، فاطمة . . . وكالأجناس الباقية على
 دلالتها الأصلية ، كرجل^(١) ، ونمر ، وفيل .

(٤) ومنها ما يصلح أن يكون نعتاً ، ولا يصلح أن يكون منعوته ؛
 وهى ألفاظ مضافة ، معناها الدلالة على بلوغ الغاية فى معنى المضاف إليه .
 والفصيح الذى يحسن الاختصار عليه أن يكون المضاف إليه اسماً ظاهراً نكرة ،
 أو معرفة على حسب المنعوت . ومن أشهرها : « كل »^(٢) ؛ نحو : أنت الأمين
 كلّ الأمين ، وذاك هو الخائن كل الخائن ، بمعنى : المتناهى فى الأمانة
 أو الحيانة .

ومنها : جدّ ، وحق ؛ نحو : سمعنا من الخطباء كلاماً بليغاً جدّ بليغ ،
 وأصغينا لهم إصغاء حق إصغاء .

ومنها : « أى »^(٣) بشرط أن يكون المنعوت بها نكرة ، وكذلك المضاف

(١ ، ١) يجوز أن يكون العلم نعتاً وكذلك اسم الجنس إذا خرجا عن دلتهما الأصلية ، وأريد
 بهما معنى اشتراكه ، كدلالة حاتم على : الكرم ، والرجل على : الكامل ، والنمر على : الغادر .
 و . . . فعلى هذا القصد مع ما يؤيده من قرينة يصح تأويلهما بالمشتق ، ووقوعهما نعتين .

وقد تضاف كلمة رجل إلى : صدق . أو : سوء ، فتكون بمعنى : المشتق ؛ مثل : إني أحرص
 أن أعرف رجلاً رجل صدق ، أى : صالحاً ، وأتخاشى رجلاً رجلاً سوء ، أى : فاسداً ، وليس المراد
 بالصدق هنا : صدق اللسان ، ولا بالسوء الشر إنما المراد بالأول الكمال والصلاح ، وبالثانى : الفساد ،
 (انظر رقم ٣ من ص ٣٧٠)

(٢) سبقت الإشارة إلى إضافتها فى ص ٥٨ و ٦٢ و ٩٨ ولوقوعها نعتاً فى ص ٣٧٥ ، وأيضاً :
 سيجىء الكلام على وقوعها نعتاً فى ص ٤٠٤ و ٤١٥ ، ومنه يعلم أنه لا يجوز فيها القطع ؛ سواء أكانت
 نعتاً أم توكيداً .

(٣) انظر ص ٩٧ خاصاً بكلمة : « أى » النعتية لأهميته . وقد سبق الكلام عليها أيضاً فى
 ج ١ ص ٢٦٣ ، م ٢٦ باب الموصول عند الكلام على : « أى » الموصولة . كما سبق فى ج ٢ ص ١٧٣
 م ٧٥ عند الكلام على حذف المصدر الصريح .

إليه ، نحو : الذى بنى الهرم الأكبر عظيم ، أى : عظيم . . . وقد سبق بيان رأى لا يشترط هذا^(١) .

ومنها : الكلمات التى لا تستقل بنفسها ، ولا تكون فى إعرابها إلا تابعة ، وليس لها محل إعرابى آخر ؛ مثل : حَسَنَ بَسَنَ - شَيْطَانُ نَيْطَانُ - عَفْرِيَتُ نَفْرِيَتُ . . . وهى كلمات مسموعة لا تستعمل إلا تابعة لكلمة قبلها بمعناها ، والمشهور أنه لا يصح القياس ولا الزيادة على ما ورد منها . وهذا رأى حسن كى لا تجد كلمات كثيرة لا يعرف مدلولها إلا الفرد الذى نطق بها ، وهذا مناقض لطبيعة اللغة ، والغرض منها ، وطريقة نشرها . أما الذى حدا بالقدماء إلى ذلك النوع - فهو فى الغالب - : التمليح ، أو المدح ، أو الذم . أو السخرية .

ومما يصلح نعتاً ولا يصلح منعوتاً الاسم المعروف « بأل العهدية »^(١) ، لأنه يشبه الضمير ، وواقع مع « أل » موقعه ، نحو : اشتريت كتاباً نفيساً : فنفعنى الكتاب . التقدير : فنفعنى . . . والفاعل ضمير مستتر فكلمة « الكتاب » الثانية حلت محل الضمير الفاعل المستتر .

(١) فى ص ٩٨ تفصيل الكلام على « أل » ومنها : « أل العهدية » فى ج ١ ص ٣٠٤ م ٣٠ .

ب - الجملة التي تصلح نعتاً^(١) لا بد أن تجمع الشروط الأربعة الآتية :
 (١) أن يكون منعوها نكرة محضة ، أو غير محضة . فالنكرة المحضة هي :
 الخالصة لفظاً ومعنى من شائبة التعريف . ويتحقق هذا بخلوها من « أل »
 الجنسية ، ومن كل شيء آخر يُخَصَّص ويُقَلل الشيوع ؛ كالإضافة ، والنعت ،
 وسائر القيود التي تفيد التخصيص ؛ نحو : قوله تعالى : « واتقوا يوماً تَرْجَعُونَ
 فيه إلى الله » .

وغير المحضة : هي التي لم تتخلص مما سبق ؛ بأن يكون المنعوت إمياً :
 مشتملاً على « أل » الجنسية التي تجعل لفظه معرفة ، ومعناه نكرة ، كقول
 الشاعر :

ولقد أمرَّ على اللثيم يسبني فأعِفُّ ثم أقول لا يعنيني
 فجملة : « يسب » ، يصح إعرابها نعتاً في محل جر مراعاة للناحية
 المعنوية والمنعوت هو كلمة : اللثيم ، ويصح أن تكون حالاً في محل نصب
 مراعاة لوجود « أل » .

وإما : مقيداً بقيد يفيد التخصيص ؛ نحو : استمعت لمحاضرة نفيسة
 ألقاها عالم كبير زار بلادنا .

ومما يلاحظ أن المنعوت إذا كان نكرة غير محضة ، فإن الجملة بعده - وكذا
 شبهها^(٢) - لا تتعين نعتاً . وإنما يجوز أن تكون نعتاً ، وأن تكون حالاً
 والمنعوت يصير صاحب الحال ، (وقد سبق^(٣)) بيان هذا بإسهاب

(٢) أن يكون المنعوت مذكوراً ؛ نحو : إن رجلاً يصاحب الأشرار
 لا بد أن يحترق بأذاهم . ويجوز حذف المنعوت بشرط أن يكون مرفوعاً ، وبعض
 اسم متقدم مجرور بالحرف : « من » ، أو : « في » ، والنعت جملة أو شبهها ؛
 مثل : نحن الشرقيين أصحابُ مجد تليد ؛ مناً^(٤) سَبَقَ إلى كشف نظريات

(١) في ص ٣٨٦ الرأي في الجملة من ناحية أنها نكرة ، أو معرفة .

(٢) كما سيجيء في ص ٣٨٣ وانظر « أ » في ص ٣٨٤ . حيث البيان الخاص بهذا .

(٣) في مواطن متفرقة ، والأصيل منها في باب المعارف ج ١ ص ١٤٥ م ١٧ .

(٤) مع إعراب الجار والمجرور في هذه الأمثلة وأشباهاها - هو الخبر ؛ لتكون الجملة

الفعلية نعتاً - وكذا شبهها -

العلوم الكونية ، ومنا استخدمها في الاختراع والابتكار ، ومنا اهتدى قبل غيره إلى مساجل كوكبه ، ومنا هتدى البشرية إلى أقوم السبل لإسعادها ؛ فليس فينا إلا كَشَف ، أو : اخترع ، أو اهتدى ، أو : هدى . . . تريد : منا فريق سبق ، — منا فريق استخدم ، — منا فريق اهتدى ، — منا فريق هدى ، — ليس فينا إلا فريق كشف . . . (وسيجيء الكلام مفصلاً على مواضع حذفه ، قريباً)^(١).

(٣) أن تكون الجملة خبرية ؛ فلا تصلح الإنشائية (بنوعها الطلبي وغير الطلبي) ، فلا يصح : رأيت مسكيناً عاونه ، وشاهدت محتاجاً هل تساعده ؟ أو : لا تهنه . . . ولا يصح : هذا كتاب بعته ؛ تريد : إنشاء البيع الآن (وقت النطق) ، والموافقة عليه ، لا أنك تخبر بأن البيع حصل قبل النطق^(٢).

(٤) اشتمال الجملة الخبرية على ضمير يربطها بالمنعوت ، فيجعل الكلام والمعنى متماسكين متصلين . ولذا يسمّى : « الرابط » . والأغلب أن يكون مذكوراً كالأمثلة السالفة ، ومنها قوله تعالى : « واتَّقُوا يوماً تَرْجَعُونَ فيه إلى الله » ، ومثل : نصيحة يتبعها عاقل قد تجلب خيراً يتغمّر ، وتدفع بلاءً يَنقُتُل .

وقد يكون محذوفاً^(٣) إذا كان معروفاً بقرينة من السياق ، أو غيره ، ولا لبس في حذفه ، كقول القائل :

وما أدري أغيّسهم تناءٍ وطولُ الدّهر ، أم مالٌ أصابوا

(١) ص ٣٩٨ .

(٢) هذا الشرط هام ، لأن النعت يفيد منعوته إيضاحاً ، أو تخصيصاً ، أو . . . أو . . . كما سبق أول الباب فلا بد أن يكون معلوماً للسامع من قبل . والمعنى الإنشائي غير معلوم للسامع من قبل ، إذ لا وجود له في الخارج الواقعي قبل النطق . فكيف يفيد الإيضاح ، أو التخصيص أو غيرهما والمنعوت لم يوجد قبل النطق ؟ وما ورد مخالفاً لهذا الشرط فهو سماعي لا يقاس عليه . وبعضهم يؤوله بحذف منعوت تكون الجملة الإنشائية نعتاً له .

(٣) سيجيء تفصيل لحذفه في ص ٣٨٥ .

التقدير : أصابوه . ومثل : وما شيء حميت بمستباح . أى : حميته .
وقول الآخر :

قال لى : كيف أنت ؟ قلت : عليلٌ (سهرٌ دائمٌ) (ليلٌ طويلٌ)
أى : أنا عليل ؛ سهره دائم ، وليله طويل . . . (١)
وقد يغنى عنه وجوده فى جملة معطوفة (٢) بالفاء أو : بالواو ، أو : ثم -

(١) وفى النعت بالجملة يقول ابن مالك :

وَنَعْتُوا بِجُمْلَةٍ مُنْكَرًا فَأَعْطَيْتَ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرًا

يريد : أن العرب نطقوا بالجملة نعتاً للمنكر ، (أى : أن المنعوت بها منكر ، لا بد من تنكيره) ،
وإذا وقعت نعتاً فإنها تعطى من الحكم ما أعطيته وهى خبر . يشير إلى ضرورة الرابط الذى يربطها
بالمنعوت . وليس المقصود أنها تأخذ ، وهى نعت - جميع الأحكام التى تستحقها إذا وقعت خبراً .
ذلك أن الجملة التى تعرب خبراً تصاح أن تكون إنشاء طلبياً وغير طلبى ، على الصحيح فيهما ، مع أن
جملة النعت لا تصاح أن تكون إنشاء طلبياً أو غير طلبى ؛ ولذا تدارك الأمر فقال :

وَأَمْنَعُ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ وَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْلُ أَضْمِرُ تُصِبِ

أى : أ منع هنا (فى باب النعت ، لا فى باب الخبر) ، وقوع الجملة الطلبية ، وهذا تقييد
قد يفهم منه أن الجملة الإنشائية غير الطلبية قد تقع نعتاً ، مع أنها كالطلبية لا تصلح نعتاً ؛ إذ
الجملة الإنشائية بنوعها الطلبى وغير الطلبى لا تصاح هنا . أما الذى يصلح فهو ما عداها . ولم يبق
من الجمل بعدها إلا الجمل الخبرية . ثم هو يقول : إن ورد فى الكلام القديم جمل إنشائية وقعت
نعتاً - وهذه لا يصح محركاتها ، ولا القياس عليها ؛ لدورها ، ومخالفتها الغرض من النعت - فأولها
والتأويلات مختلفة ، أشهرها إضمار « قول » محذوف هو النعت ، تكون الجملة الإنشائية مقولاً له . فى
مثل : أكلت فاكهة ؛ هل ذقت السكر ؟ (وليس هذا من الكلام القديم المسموع) يقدر أن
الأصل : أكلت فاكهة مقولاً فيها : هل ذقت السكر ؟ فكلمة : « مقولاً » المحذوفة هى النعت .
والجملة الإنشائية بعدها فى محل نصب مفعول به للقول . ومثل : لمست ماء هل لمست الثلج ؟ أى : لمست
ماء مقولاً فيه : هل لمست الثلج ؟ . . . أما الأمثلة المسموعة فيها البيت الذى يردونه ؛ وهو :

حتى إذا جنَّ الظلامُ واختلط . جاءوا بِمَدَقٍ . هل رأيت الذئبَ قط ؟

(قاله رجل استضافه قوم ، وطال انتظاره للطعام حتى دخل الليل ؛ فقدموا له المدق « وهو اللبن
المختلط بالمياه التى تغير لونه » . وهو يصف هذا التغير فى اللون بأنه صار فى لون الذئب) .

ثم قال ابن مالك بعد ذلك بيتاً سبق شرحه فى مكانه المناسب (ص ٣٧٤) هو :

وَنَعْتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا فَالْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَ

(٢) (راجع الصبان ج ١ باب المبتدأ عند الكلام على الخبر الجملة ورابطه) .

على الجملة النعتية الحالية منه ؛ نحو : مررت برجل تقصف الرعود ؛ فيرتجف ؛
أو : ويرتجف - أو : ثم يرتجف . التقدير : « هو » في كل ذلك .
ج - وشبه الجملة (الظرف ، والجار مع مجروره) ، يصلح أن يكون
نعتاً بشرطين :

أولهما : أن يكون تاماً ، أى : مفيداً . وإفادته ^(١) تكون بالإضافة ، أو
بتقييده بعدد أو غيره من القيود التي تجعله يحقق غرضاً جديداً ؛ فلا يصح
أقبل رجل عنك - ولا أقبل رجل عَوْضٌ . . .
ثانيها : أن يكون المنعوت نكرة محضة ^(٢) ، مثل : أقبل رجل في سيارة . أقبل رجل
فوق الجبل .

فإن كانت النكرة غير محضة ؛ بسبب اختصاصها بإضافة ، أو غيرها
مما يخصها ؛ فشبه الجملة يصلح نعتاً وحالاً ^(٣) . نحو : هذا رجل وقور في
سيارة - أو أمامك ، فهو كالجملة في هذا الحكم ^(٤) .

(١) تكرر معنى الإفادة في عدة مواضع من الكتاب (في ج ١ باب الموصول ص ٢٧٢ م ٢٧ ،
باب المبتدأ والخبر ص ٣٤٦ م ٣٥ ج ٢ باب الحال ص ٢٩٤) .
(٢) انظر « ا » من الزيادة والتفصيل ، حيث البيان الخاص بعدم اشتراط المحضة .
(٣) كما سبق في ص ٣٨٠ .
(٤) تكرر بيان هذا ، أما تفصيله في مكانه المناسب ج ١ ص ١٤٥ م ١٧ .

زيادة وتفصيل :

١ - يجوز اعتبار شبه الجملة بنوعيه (الظرف والجار مع مجروره) صفة بعد المعرفة المحضة ؛ على تقدير متعلقه معرفة . وقد نص « الصبان » على هذا في - ج ١ أول باب : « النكرة والمعرفة » حيث قال : أسلفنا عن الدماميني جواز كون الظرف - ويراد به هنا شبه الجملة بنوعيه - بعد المعرفة المحضة صفة بتقدير متعلقة معرفة « ١ . ه .

أى : أن المتعلق المعرفة سيكون هو الصفة لمطابقتها الموصوف في التعريف . هذا ولا مانع أن يكون شبه الجملة نفسه - بنوعيه - هو الصفة إذا استغنيا عن ذكر المتعلق اختصاراً وتيسيراً أو تسهيلاً ، طبقاً لما سبق في هامش ٣٤٦ ج ٢ ، بالإيضاح والشرط المسجلين هناك .

وإذا كان شبه الجملة - بنوعيه - بعد المعرفة المحضة صالحاً صفة على الوجه السالف ، وهو صالح أيضاً لأن يكون حالاً بعدها ؛ كصلاحه للحالية والوصفية بعد النكرة غير المحضة - أمكن وضع قاعدة عامة أساسية هي : « شبه الجملة - بنوعيه - يصلح دائماً أن يكون حالاً أو صفة بعد المعرفة المحضة وغير المحضة ^(١) ، وكذلك بعد النكرة ، بشرط أن تكون غير محضة : أو يقال : « إذا وقع شبه الجملة بعد معرفة أو نكرة ، فإنه يصلح أن يكون حالاً أو صفة إلا في صورة واحدة ؛ هي : أن تكون النكرة محضة فيتعين أن يكون بعدها صفة ليس غير .

وجدير بالملاحظة أن جواز الأمرين فيما سبق مشروط بعدم وجود قرينة توجب أحدهما دون الآخر ، حرصاً على سلامة المعنى ، فإن وجدت القرينة وجب الخضوع لما تقتضيه ، كالأشأن معها في سائر المسائل الأخرى .

ب - من أدوات الاستثناء ما يكون فعلاً فقط ، وهو : « ليس ، ولا يكون » ومنها ما يصاح أن يكون فعلاً تارة وحرف جر تارة أخرى ؛ وهو : « خلا ، و عدا ، وحاشا ، والنوع الأول - وهو الذى يكون فعلاً فقط - يصح وقوع جملة الفعلية نعتاً ؛ بالتفصيل الذى سبق بيانه (فى ج ٢ ص ٢٦٣ م ؟ باب الاستثناء) .

(١) كالمعروف بأل الجنسية .

أما النوع الثانى الذى يصلح للفعلية والحرفية فلا يكون نعتاً .

ح - يحذف الرابط بشرط أمن اللبس - كما سبق - (١) والمحذوف قد يكون مرفوعاً أو منصوباً كأمثلة السالفة (١) . وقد يكون مجروراً « بنى » إذا كان المنعوت بالجملة اسم زمان ؛ كقوله تعالى : « واتقوا يوماً لا تتجزى نفس عن نفس شيئاً » ، أى : لا تتجزى فيه . . . فلا يصح الحذف فى مثل : زرت حديقة رغبْتُ فيها ، إذ لا يتَّضح المحذوف ؛ أهو : رغبْتُ فى هوائها - أم فى رياحيتها - أم فى فواكهها ، أم فى جداولها ؟ ولا يتَّضح أهو : رغبْتُ فيها ، أم رغبْتُ عنها ؟

وقد يكون مجروراً « بمن » بشرط أن يكون فى أسلوب تتعين فيه ؛ سواء أكان الضمير عائداً على ظرف أم على غيره ؛ نحو : مرَّ صيف قضيت شهراً على السواحل ، وشهراً فى الريف . أى : قضيت شهراً منه على السواحل ، وشهراً منه فى الريف . . . ومثل : اشتريت فاكهةً ، نوع بعشرين ، ونوع بثلاثين ، أى : نوع بعشرين منها ، ونوع بثلاثين منها . . .

فإن لم يكن الحرف « مِن » متعيناً فى الأسلوب لم يجوز حذفه ؛ لئلا يحدث لبس ؛ نحو : نفعتنى شهر صمت منه ، فلو حذف الجار والمجرور لورد على الذهن احتمالات متعددة ؛ منها : صمته ، وهو معنى غير المقصود .

د - يرى بعض النحاة أن : « أل » قد تغنى عن الضمير الرابط إذا دخلت على الجملة الاسمية الواقعة نعتاً ؛ نحو : رأيت كتاباً ؛ الورق ناعم مصقول ، والطباعة جيدة نظيفة (٢) ؛ والغلاف متين جذاب . فكأنك قلت : رأيت كتاباً ورقه ناعم مصقول ، وطباعته . . . وغلافه . . . وهذا رأى حسن ، مستمد من أمثلة كثيرة مسموعة تبيح القياس عليه بشرط أمن اللبس .

ه - لا تُربط الجملة الواقعة نعتاً إلا بالضمير أو بما يقوم مقامه فى

(١٠١) فى ص ٣٨١ .

(٢) هذه الجملة الاسمية . والى تليها - معطوفة على الأولى ، فهى فى حكم النعت ، كالمعطوف عليه . إلا إن قامت قرينة تقضى بأنها ليست معطوفة ، وأنها شىء آخر : كأن تكون حالية ، أو مستأنفة .

الربط ويغنى عنه وهو «أل» كما مرّ في : «هـ» ولا تصلح الواو التي تسبق الجملة الواقعة نعتاً أن تكون للربط ، فإنها واو زائدة تلتصق بهذه الجملة ، لتقوى دلالتها على النعت ، وتزيد التصاقها بالمنعوت ، ويسمونها لذلك : «واو اللصوق» ، ومن أمثلتها ، في القرآن الكريم قوله تعالى : «وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم» ، والأصل : «إلا لها كتاب معلوم» زيدت الواو للغرض السالف ، ولا تفيد شيئاً أكثر منه ... (١)

وقد اختلف النحاة : أزيادتها قياسية أم سماعية ؟ والأرجح عندهم برغم مجيئها في القرآن - أنها سماعية . وقد يكون من الأنسب اليوم أيضاً الوقوف بها عند حدّ السماع ؛ تجنباً لإساءة فهمها والخلط بينها وبين الأنواع الأخرى .^١ ولا ضرر ولا تضيق في الأخذ بهذا الرأي .

و - الجملة لا تقع نعتاً إلا للنكرة . فاحكم الجملة نفسها من حيث التعريف والتنكير ؟

أجابوا : «يجرى على الألسنة كثيراً أنها نكرة . ولكنها تؤول بالنكرة ، قال الرضى ؛ لأن التعريف والتنكير من خواص الأسماء . والجملة من حيث هي جملة ليست اسماً ، وإن كانت تؤول به ، فنحو : جاء رجل قام أبوه أو أبوه قائم . . . في تأويل : جاء رجل قائم أبوه . ونحو : جاء رجل أبوه محمد في تأويل : كائن أبوه محمد» .

ويقول شارح المفصل^(٢) : إن وقوع الجملة نعتاً للنكرة دليل على أن الجملة نفسها نكرة ؛ إذ لا يصح أن توصف النكرة بالمعرفة^(٣) . . .

سواء أكانت نكرة أم مؤولة بالنكرة وفي حكمها فالخلاف شكلي لا أثر له

(١) راجع التصريح وحاشية ياسين ج ١ باب الحال - عند الكلام على صاحب الحال النكرة .

(٢) ج ٣ ص ١٤١ .

(٣) سبقت إشارة لبعض ما ذكر في ص ٢٤ و ٣٨٠ وأيضاً في ج ٢ ص ٢٩٤ م ؟ باب النكرة والمعرفة وكذا في ج ١ ص ١٤٢ م ١٧ .

ز - يقول الكوفيون : إذا وقع بعد الجملة الواقعة نعتاً لنكرة ، جملة أخرى مضارعية ، مترتبة على الجملة النعتية كترتب جواب الشرط على الجملة الشرطية - إذا وقع هذا صح في المضارع الجزم جواباً للنعت مع جملته ؛ حملاً له على المضارع المجزوم في الجملة الواقعة جواباً للشرط . فني مثل : كل رجل يعمل الخير يرتفع شأنه يجوزون جزم المضارع : « يرتفع » . لكن رأيهم ضعيف ؛ إذ لا تؤيده الشواهد القوية الصحيحة .

فالواجب إهماله والاقتصار فيه على المسموع ، دون القياس عليه ^(١) .

(١) سبقت الإشارة لهذا في باب الموصول ج ١ ؟ وسيجيء البيان في ج ٤ ص ٣٥١ م ١٥٧ عند الكلام على جواب الشرط .

المسألة ١١٥ :

تعدد النعت ، وقطعه

١ - تَعَدُّدُ النعت في الحالات التي يكون فيها العامل واحداً :

(١) إذا تعدد النعت ، والمنعوت واحد وجب تفريق النعوت^(١) ، مسبوقاً بواو العطف^(٢) أو غير مسبوق ، إلا الأول ؛ فلا يسبق بها . نحو : لا شيء يقبُح في العين كروية عالم مختال ، مغرور ، أو : عالم زريّ وضعيع . ويصح كروية عالم مختال ومغرور ، أو : عالم زريّ ووضعيع . وتمتنع واو العطف إذا كان المعنى المراد لا يتحقق بنعت واحد ، ولا يستفاد إلا من انضمام نعت إلى آخر ينشأ من مجموعهما المعنى المقصود ؛ نحو : الفصول أربعة ؛ أطيبها الربيع البارد الحار ، أى : المعتدل في درجة حرارته وبرودته ، ولا يجوز البارد والحار ؛ لأن المعنى المراد لا يؤخذ إلا من اشتراك الاثنين ، وانضمام أحدهما إلى الآخر ؛ فكلاهما جزء يتمم نظيره ، وهما بمنزلة كلمة واحدة لا يفصل بين شطريها حرف عطف أو غيره . ومثل : شرب المريض الدواء ، الحلوى المرّة ، أى : المتوسط في حلاوته ومرارته ، ومثل : اشترت صوفاً ناعماً خشناً ، ومثل : هذا زجاج صُلْبٌ هَشٌّ . . .

(١) أى : ذكرها واحداً واحداً ؛ على غير صورة المثني والجمع ؛ إذ يمتنع أن يكون النعت مثني ، أو جمعاً ، والمنعوت واحداً .

وسيتكرر هنا لفظ « المفرّق » ، و « التفريق » مراداً به هذا التعدد على صورة فردية ، ليس فيها علامة التثنية أو الجمع الاصطلاحيين ، فإن كانت الكلمة دالة على التثنية أو على الجمع بدون تفريق الأفراد أو بتفريق فهي المتعددة . فنعدنا كلمتان اصطلاحيتان ؛ هما : تفريق وتعدد . فالتفريق خاص بذكر الأفراد واحداً فواحداً ، والتعدد يكون مثله أو بذكرها على هيئة التثنية أو الجمع . وانظر ما يختص بالنعوت المتعدد لواحد لأهيئته ص ٣٩٤ .

(٢) ويجوز اختيار حرف غير « الواو » ، يناسب السياق ، إلا : « حتى » ، و « أم » .

كما سيجيء في ص ٤٠٢ ؛ وفيها بيان مفيد يختص بعطف المنعوت .

وإذا وقع النعت بعد الواو وغيرها من حروف العطف المناسبة ، فإنه يترك اسم النعت وأحكامه ، ويصير معطوفاً يجري عليه اسم المعطوف وكل أحكامه ، كما سيجيء في ص ٤٠٢ .

(٢) وإذا تعدد النعت والمنعوت متعددٌ بغير تفريق فإن كانت النعوت متحدة في لفظها ومعناها معا وجب عدم تفريقها ، وأن تكون مثناة أو جمعاً على حسب منعوتها . نحو : ما أعجب الهرمين القديمين ! ولا يصح : ما أعجب الهرمين القديم والقديم . ونحو : ما أجمل الزهرات الياനعات ، ولا يصح : الياينة ، واليانعة ، واليانعة .

فإن كانت مختلفة في لفظها ومعناها معاً أو في أحدهما وجب التفريق بالواو العاطفة ؛ فمثال الاختلاف في اللفظ والمعنى قول الشاعر :

بكيْتُ ، وما بكى رجل حزينٍ على ربّعينٍ ؛ مسلوب^(١) ، وبالِ
وقول أحد المؤرخين : . . . ولما انتهت الموقعة بهزيمة الأعداء بحثنا عن
قادة جيشهم ؛ فعرفنا القادة ؛ القتيل ، والجريح ، والأسير ، والمذهول من
هول ما رأى وسمع . . .

ومثال الاختلاف في اللفظ دون المعنى : أبصرت سيارتين : ذاهبةً ومنطلقةً -
قاومت طوائفَ ، باغيةً ، ومعتديةً ، وظالمةً .

ومثال المختلفة في المعنى دون اللفظ : نصحت رجلين هاوياً وهاوياً ؛
فأحدى الكلمتين فعلها : « هوى » بمعنى : « أحسب » والأخرى فعلها :
« هوى » بمعنى سقط على الأرض . ولا بد من قرينة تدل على هذا الاختلاف
المعنوي .

ومثل : عرفت رجلاً ؛ كاسية ، وكاسية ، وكاسية ، بمعنى : كاسية
وغيرها ، وبمعنى : مكسوة ، وبمعنى : غنية .

(١) مسلوب : نعت . وتصلح أن تكون عطف بيان ، لكن الأفضل في المشتق أن يكون
نعتاً ، وفي الجامد أن يكون عطف بيان ، كما في صفحة ٣٧٧ وفي هامش ص ٣٩٠ ، وكا سيأتى في بابه .
(٢) وفي هذا النعت المتعدد المختلف وفي منعوته المتعدد يقول ابن مالك :

وَنَعْتُ غَيْرٍ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفَ فِعَاظُفًا فَرَّقُهُ لَا إِذَا اتَّخَلَفَ

أى : أن النعت المتعدد المختلف في لفظه ومعناه معاً ، أو : في أحدهما ، يجب أن تفرقه بالعطف إذا
كان المنعوت متعددًا . أما إذا اختلف النعت (اتفق معنا ولفظه) لا تفرقه . (فرقه عاطفاً : أى : حالة
كونك عاطفاً ، مستعملاً في التفريق حرف العطف ، وهو هنا : الواو ، ليس غير - كما في ص ٤٠٢) .

وإذا كان المنعوت المتعدد اسم إشارة لم يحجز في نعته المتعدد التفريق لأن نعت أسماء الإشارة لا يكون مختلفاً عنها في المطابقة اللفظية ؛ فلا يصح مررت بهذين الطويل والقصير على اعتبارهما نعتين ، (أما على اعتبارهما بدلاً أو عطف بيان فقد يصح)^(١) .

(٣) إذا تعدد النعت والمنعوت متعدد متفرق فإن كانت النعوت متحدة في ألفاظها ومعانيها وجب عدم تفريقها ؛ مثل : سافر محمود وعلى وحامد المهندسون . وإن كانت مختلفة وجب أحد أمرين :

إمّا تقديم المنعوتات المتفرقة كلها متوالية ، يليها النعوت كلها متوالية متفرقة أيضاً ومرتبة ؛ بحيث يكون النعت الأول للمنعوت الأخير ؛ والنعت الثاني للمنعوت الذى قبل الأخير . . . ، وهكذا ، حتى ينتهى الترتيب بأن يكون النعت الأخير للمنعوت الأول (فملخص هذه الطريقة أن يكون كل نعت مقصوراً على أقرب منعوت إليه) .

وإما : وضع كل نعت عقب منعوته مباشرة . فعلى الطريقة الأولى نقول : ما أعظم الثمار التى نجنيها من الكتب ، والصحف ، والمجلات ، والإذاعة . . . المختارة ، الرفيعة ، الحرة ، النافعة . . .

فالمختارة : نعت للإذاعة ، والرفيعة : نعت للمجلات ، والحرة : نعت للصحف ، والنافعة : نعت للكتب .

وعلى الطريقة الثانية نقول : ما أعظم الثمار التى نجنيها من الكتب النافعة . والصحف الحرة ، والمجلات الرفيعة ، والإذاعة المختارة . . . وللمتكلم أن يختار من الطريقتين ما يراه أنسب للمقام .

* * *

(١) لما أشرنا إليه - فى هامش ص ٣٨٩ - من أن الأفضل فى النعت الاشتقاق بخلاف البديل والبيان . مع ملاحظة أن المعنى يختلف فى كل اعتبار إذ فائدة النعت غير فائدة البديل ، أو العطف ...

ب- تعدد النعت ، والمنعوت ، والعامل ، وما يترتب على هذا من الإتيان ^(١) والقطع :
(١) إذا تعدد النعت بغير تفريق ، وتعدد المنعوت ، والعامل ، وكانت

(١) المراد بالإتيان هنا : أن يكون النعت مماثلاً للمنعوت في رفعه ، ونصبه ، وجره ، أما القطع فتمهد لتوضيحه بالأمثلة الآتية ، أما أحكامه الخاصة فستجيء في ص ٣٩٤ :

ا- في مثل : جاء محمد العالم ، يصح إعراب كلمة : « العالم » نعتاً مرفوعاً - كالمنعوت ، وعلامة رفعه الضمة . ويصح لسبب بلاغي سنعرّفه أن يقال : جاء محمد العالم ، بالنصب - ولا يجوز الجر - وفي الحالة الجديدة تعرب كلمة : « العالم » مفعولاً به لفعل محذوف تقديره : أمدح ، أو : أخص ، أو ما شاكل ذلك مما يناسب الغرض . وبهذا الإعراب تنتقل الكلمة من حالة النعت التي كانت عليها إلى حالة أخرى مخالفة لها ، ولا تسمى فيها نعتاً ، فقد انقطعت صلتها بالنعت ؛ ولهذا يسمونها « نعتاً مقطوعاً » أو « منقطعاً » . يريدون أنها كانت في أصلها الأول نعتاً ، ثم انقطعت منه ، وانصرفت عنه إلى شيء آخر ؛ فتسميتها الآن : « نعتاً » فقط تسمية غير صحيحة مطلقاً . وكذلك المنعوت . وإنما يصح تسميتها : « نعتاً منقطعاً » باعتبار الماضي ؛ إذ كانت نعتاً في أول أمرها ، ثم انقطعت عنه الآن .
ب- وفي مثل : رأيت محمداً العالم ، تعرب كلمة : « العالم » نعتاً منصوباً ؛ تبعاً لنصب المنعوت ويجوز : رأيت محمداً العالم - بالرفع ، وفي الصورة الجديدة التي يدعو لها داع بلاغي ، تعرب كلمة : « العالم » خبراً ، لمبتدأ محذوف ، والتقدير - مثلاً - : هو العالم . ولا يصح إعراب « العالم » نعتاً مطلقاً . لكن يصح تسميتها : « نعتاً مقطوعاً » ، أو : « منقطعاً » ، لما بيناه ، ولا يصح القطع إلى الجر .

ج- وفي مثل : انتفعت من محمد العالم ، تعرب « العالم » نعتاً مجروراً . ولكن يجوز - لسبب بلاغي - بعباده عن النعت ؛ بأن نرفعه ، أو ننصبه ؛ فنقول : انتفعت من محمد العالم ، أو العالم ، على اعتباره في حالة رفعه خبراً لمبتدأ محذوف ، وفي حالة نصبه مفعولاً به لفعل محذوف . ولا يجوز القطع إلى الجر مطلقاً . فوجز القول : (١) أن النعت يتبع منعوته في نوع إعرابه .

(٢) ويجوز - لسبب بلاغي - أن يتخلى النعت عن مهمته ليعرب شيئاً آخر تشتد الحاجة إليه ، ويخالف نوع إعراب المنعوت .

(٣) في هذه الحالة التي يتخلى فيها قد ينصب باعتباره مفعولاً به لفعل محذوف بشرط أن يكون المنعوت السابق مرفوعاً ، أو مجروراً . وقد يرفع باعتباره خبراً لمبتدأ محذوف ، بشرط أن يكون المنعوت السابق منصوباً أو مجروراً ، أى : أن المنعوت السابق إن كان مرفوعاً فالواجب نصب النعت المقطوع ، وإن كان منصوباً فالواجب رفع النعت المقطوع ، وإن كان مجروراً جاز في النعت المقطوع الرفع أو النصب . فلا بد عند القطع من اختلاف حركة النعت المنقطع عن حركة المنعوت ؛ منعاً للبس .

أما السبب البلاغي للقطع فيكاد ينحصر في توجيه الذهن إلى النعت المنقطع ، وتركيز فيه ؛ لأهمية خاصة تستدعي هذا التوجيه . وإذا كان النعت المنقطع في أصله مسوقاً لغرض المدح ، أو الذم . أو الترحم ، فإن عامله المحذوف بعد القطع لا يصح ذكره ؛ لأنه من العوامل الواجبة الحذف ، سواء أكان مبتدأ ، أم فعلاً - كما سيجيء في ص ٣٩٦ - أما إن كان النعت المنقطع مسوقاً لغرض آخر غير ما سبق فإن عامله يجوز حذفه وذكره . وقد تقدم في ص ٣٣٦ بيان الغرض من النعت . =

المنعوتات متفرقة ، متحدة في تعريفها وتنكيرها ^(١) والعوامل المتعددة متحدة في معناها ، وعملها ، - جاز في النعوت الإبتاع والقطع ؛ نحو حضر الصديق ، وحضر الضيف الطيبان . أو : الطيبين . ونحو : نظرتُ القمرَ . وأبصرتُ الميرْيَخَ المستديرين ، أو المستديران . ولا فرق في هذه العوامل بين المتحدة في ألفاظها والمختلفة - كما في المثالين - إذا المهم أن يتقفا معنى وعملًا .

ويجب القطع إن اختلفت العوامل معنى ، أو عملاً ، أو هما معاً . فمثال الاختلاف المعنوي فقط : أقبل الضيفُ ، وانصرف الزائرُ السائحين ، ونحو : جَمَدَت عَيْنُ الحزين وجمدت عَيْنُ القاسي المشاهدين المأساة . (إذا كانت « جمدت » الأولى بمعنى : جفت دموعها بسبب البكاء الكثير . والثانية بمعنى : لم تبك من القسوة) .

ومثال اختلافهما في العمل فقط : مررت بالضيف ولاقيت الزائر الغريبان .

ومثال اختلافهما في المعنى والعمل : قابلت الرسول وسلمت على الزميل الظريفان ^(٢) .

= (وقد سبق بيان لكل هذا بمناسبة أخرى في باب المبتدأ والخبر ج ١ ص ٣٧٥ وسيجيء له مناسبة أخرى في هذا الباب) .

(١) لا ممتناع أن تكون النكرة نعتاً للمعرفة أو المعرفة نعتاً للنكرة . ويشترط كذلك ألا يكون أول المنعوتات اسم إشارة ، نحو : جاء هذا وجاء على . فلا يصح العاقلان ، لأن نعت اسم الإشارة لا يفصل منه ، كما سبق في ص ٣٧٧ .

(٢) وفي نعت معمولين لعاملين متحدين في المعنى والعمل يقول ابن مالك مشيراً بالإبتاع تاركاً الحكم الثاني وهو القطع :

وَنَعَتَ مَعْمُولِي وَحِيدِي مَعْنَى وَعَمَلٍ - أَتَّبِعُ بِغَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ

يريد : أتبع بغير استثناء نعت معمولي عاملين وحيدين في معنى وفي عمل معاً أى : متحدين فيهما .

زيادة وتفصيل :

مما يتصل بهذه الحالة : نعت معمولين عاملهما واحد . . . والحكم كما
سطروه هو :

أنه إذا اتحد عمله ونسبته المعنوية إليهما في المعنى جاز الإتيان والقطع
بشرطه^(١) ؛ كقام محمود وعلى العاقلان ، أو العاقلين . وإن اختلف العمل
والنسبة ؛ — كأكرم محمود عليا العاقلين — وجب القطع . وكذا إن اختلفت
النسبة المعنوية دون العمل ؛ كأعطيت الولد أباه العاقلان^(٢) .
وإن اختلف العمل دون النسبة ؛ — نحو : مخاصمة الأخ أخاه النيران —
وجب القطع على الرأي الأغلب .

فلخص الرأي أنه يجب القطع في جميع الصور إلا واحدة يجوز فيها
القطع وعدمه ؛ هي : التي يتحد فيها عمل العامل ، ونسبته المعنوية إليها .

(١) هو أن يكون المنعوت متعيناً بدون النعت ، كما سيحيى في ص ٣٩٤ .

(٢) فإن الممولين مفعولان ، ولكن أحدهما بمنزلة الفاعل في المعنى لأنه الآخذ ، والآخر
بمنزلة المفعول ؛ لأنه المأخوذ .

أحكام خاصة بالقطع :

لا يصح القطع مطلقاً ، إلا بعد تحقق شرط أساسي ؛ هو : أن يكون المنعوت متعيناً بدون النعت ؛ سواء أكان النعت واحداً أم أكثر وعلى هذا الأساس تقوم الأحكام الآتية :

(١) لا يجوز القطع^(١) إذا كان النعت وحيداً . (أى : غير متعدد) والمنعوت نكرة محضة ، لشدة حاجتها إليه ، لتخصص به . نحو : كرّمت جنوداً أبطالا .
(٢) إذا تعدّد النعت لواحد ، وكان المنعوت نكرة محضة وجب إتيان النعت الأول لها ؛ لتستفيد به تخصيصاً هى فى شدة الحاجة إليه ، ولا يجوز قطعه . أما ما عداه فيجوز فيه الإتيان والقطع ؛ نحو : أقبل رجلٌ شجاعٌ أمينٌ تقيٌّ ، فيجب رفع كلمة : « شجاع » إتياناً للمنعوت : (رجل) لأنه نكرة محضة . ويجوز فى كلمتى : « أمين » و « تقي » الرفع إتياناً للمنعوت ، أو : النصب على القطع ، مفعولين لفعل محذوف . والإتيان واجب فى النعت الأول وحده ؛ ليقع به التخصيص كما قلنا . ويجوز فى الباقي الأمران ، سواء أكان المنعوت قد تعين مسماه أم لم يتعين ؛ لأن المقصود من نعت النكرة هو تخصيصها ، — لا تعيينها — وقد تحقق بإتيان النعت الأول لها .

(٣) إذا تعدّدت النعوت لواحد معرّف فإن تعين مسماه بدونها كلها جاز إتيانها جميعاً ، وقطعها جميعاً ، وإتيان بعضها وقطع بعض آخر ، بشرط تقديم النعت التابع على النعت المقطوع ؛ نحو : عرفت الإمام أبا حنيفة ، المجتهد ؛ الذكى ، العبقرى . . . فيصح فى النعوت الثلاثة النصب على الإتيان والرفع على القطع ، ويجوز النصب على الإتيان فى بعض منها ، والرفع على القطع فى غيره ، وفى هذه الحالة يجب تقديم التابع على المقطوع .

وإن لم يتعين مسماه إلا بها مجتمعة وجب إتيانها ، وامتنع القطع ؛ نحو : غاب المصرى حافظ ، الضابط ، الشاعر ، الناثر ، بالرفع ؛ تبعاً للمنعوت :

(١) إلا فى ضرورة الشعر .

« حافظ » إذا كان هناك ثلاثة غيره كل منهم اسمه : « حافظ » ، وأحدهم ضابط فقط ، والآخر شاعر فقط ، والثالث ناثر فقط ، فلا يتعين الأول تعييناً يميزه من هؤلاء الثلاثة إلا بالنعوت المتعددة مجتمعة ، وإتباعها له .

وإن تعين ببعضها دون بعض وجب إتباع الذى يتعين به ، ويجاز فى غيره الإتيان والقطع ، مع وجوب تقديم التابع على المقطوع^(١) . . .

(٤) إذا لم يتعدد النعت وكان المنعوت معارفاً معاً وبدونه جاز فى النعت الإتيان والقطع ، نحو : أنت الشريك الوديع ، برفع كلمة : « الوديع » ، إتباعاً ، أو نصبها على القطع .

ولا يجوز القطع إن كان النعت للتوكيد^(٢) ، أو : كان من الألفاظ التى أكثرت العرب من استعمالها نعتاً بعد كلمات معينة^(٣) . . . ، أو كان :

(١) وفى النعوت المتعددة التى تتلو منعوتاً يفتقر إلى ذكرهن فى تعيين مسماه فيجب إتباعها له ، يقول ابن مالك :

وَإِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ

أى : إن كثرت وتعددت النعوت التى تجيء بعد منعوت - غير معين ، لأنه غير معرفة - محتاج إليها فى تعيين مسماه ، أتبع له ، أى : وجب إتباعها فى نوع حركته الإعرابية : ثم قال :

وَاقْطَعْ أَوْ اتَّبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنًا بِدُونِهَا - أَوْ بَعْضُهَا اقْطَعْ مُعَلَّنًا

أى : إن كان المنعوت معيناً بدونها كلها فاقطع أو اتبع النعوت كلها وكذلك إن كان معيناً ببعضها فقط فأتبع أو اقطع هذا الجزء فقط ، وأتبع ما عداه .

ثم انتقل بعد ذلك إلى بيان حركة النعت المقطوع وعامله فقال :

وَارْفَعْ أَوْ انْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرًا مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَ

يعنى أن المقطوع يُرفع أو يُنصب ، فالرفع ، على إضمار مبتدأ خبره : المقطوع ، أى : على تقدير ضمير محذوف يعرب مبتدأ ، والنصب على تقدير عامل محذوف ينصبه (كالفعل مثلاً) والنعت المقطوع مفعول به لهذا العامل . والعامل فى الحالتين (مبتدأ كان فعلاً) لن يظهر ، لأنه محذوف وجوباً ، واقتصر على هذا من غير أن يذكر التفصيل . (٢) وقد شرعناه ؛ لأن القطع ينافى التوكيد .

(٣) المراد : أن هناك كلمات يشيع استعمالها نعتاً لمنعوتات خاصة معينة فى الغالب ؛ ككلمتى « العبور » و « الغفير » فى الأساليب الفصيحة الشائعة ؛ حيث يقول العرب : جاء القوم الجماء الغفير وسرتنى الشعرى العبور فقد وقعت الكلمتان - وما أكثر وقوعهما - نعتين لمنعوتين معينين ، قل أن =

نعتاً لاسم إشارة ؛ نحو : أهلك الله بعض الأمم بالرجفة الواحدة — جاء القوم الجسماء الغفير^(١) — امتدحت هذا الوفى . ومن الأمثلة للثلاثة أيضاً : « وقال الله لا تتخذوا إلهين اثنين » — يسرنى رؤية الشعري العبور — ما أكبر تقديرنا لهذا النايغ .

(٥) قلنا^(٢) إن النعت المقطوع لا بد أن يخالف في حركته حركة المنعوت السابق ؛ فإن كان المنعوت مرفوعاً وأردنا قطع النعت لداع بلاغى وجب أن ينقطع إلى النصب مفعولاً به لفعل محذوف تقديره : أمدح أو أذم ، أو . . . على حسب السياق ، وإن كان المنعوت منصوباً وأردنا قطع النعت قطعناه إلى الرفع . خبراً لمبتدأ محذوف تقديره — مثلاً — : هو . ولا يجوز القطع إلى الجر مطلقاً فيهما . وإذا كان المنعوت مجروراً واقتضى المقام القطع وجب القطع إلى الرفع أو النصب على الإعرابين السابقين . ولا بد في جميع حالات القطع أن يكون المنعوت متعيناً . كما قلنا إذا تعددت النعوت ، وكان المنعوت المتعين مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو مجروراً — جاز فيها عند قطعها أن يكون بعضها منقطعاً إلى الرفع ، وبعض آخر إلى النصب ؛ إذ ليس من اللازم أن تنقطع النعوت كلها إلى الرفع فقط ، أو إلى النصب فقط ؛ وإنما اللازم ألا تنقطع إلى الجر ، وألا يتفق نوع حركتها مع نوع حركة المنعوت السابق نحو : ما أسفت لشيء قدر أسفى لزيملى المتعلم ، المتكاسل ، الحامل ، المستهين . . . فيجوز في هذه النعوت قطعها إما إلى الرفع فقط ، وإما إلى النصب فقط . وإما توزيعها بين هذا وذاك .

وإذا كان النعت المقطوع مرفوعاً لأنه خبر مبتدأ ، أو منصوباً لأنه

= يستعمل نعتاً لغيرها . فليس المراد أن تلك المنعوتات لا تستعمل إلا منعوتة ، ولا أن نعتها لا يكون إلا من بين تلك الكلمات ، وإنما المراد أن تلك الألفاظ إذا وقع بعدها وصف أو ما يشبهه فهو نعت لها ، لا أنها يلزم لها النعت دائماً .

(١) الجماء ، مؤنث الأجم بمعنى الكثير . الغفير : الذى يستر لأرض ويعطى وجهها بكثرتها . وهذا تعبير قديم سبق أن شرحناه . وتناولنا نواحي التأنيث والتذكير والإعراب وغيره في ج ٢ ص ٢٧٨ م ٨٤ (باب الحال) . (٢) في ص ٣٩١ .

مفعول لفعل محذوف — فإن هذا المحذوف واجب الحذف لا يصح ذكره بشرط أن يكون النعت في أصله لإفادة المدح، أو: الذم، أو: الترحم، فإن كان في أصله لغرض آخر جاز حذف العامل وذكره^(١). وقد سردنا أول الباب^(٢) الأغراض المختلفة التي يؤديها النعت.

(٦) مما تجب ملاحظته أن جملة النعت المقطوع (وهي: الجملة المكونة من المبتدأ المحذوف وخبره النعت، أو من الفعل المحذوف وفاعله) — جملة مستقلة مستأنفة. وقد تسبقها الواو أحياناً، وهذه الواو زائدة للاعتراض قبل النعت المقطوع؛ سواء أكان مقطوعاً إلى الرفع، أم إلى النصب. ويرى بعض النحاة أن هذه الجملة المشتملة على النعت المقطوع ليست مستقلة ولا مستأنفة، وإنما هي «حال» إذا وقعت بعد معرفة محضة، و«نعت» إذا وقعت بعد نكرة محضة وتصلح للأمريين إذا وقعت بعد نكرة مختصة، فشأنها كغيرها من الحمل التي تعرب «حالا» بعد المعارف المحضة، و«نعتاً» بعد النكرات المحضة وللأمرين بعد النكرة المختصة. والرأى الأول^(٣) أقوم وأحسن.

(٧) سبب القطع بلاغى محض — كما قلنا — هو التشويق، وتوجيه الأذهان بدفع قوى إلى النعت المقطوع؛ لأهمية فيه تستدعى مزيداً من الانتباه الخاص إليه، وتعلّق الفكر به، وأنه حقيق بالتنويه وإبراز مكانته. وجعلوا الأمانة على هذا كله إضمار العامل، وتكوين جملة جديدة الغرض منها: إنشاء المدح أو الذم أو الترحم... و... فهي جملة إنشائية من نوع الحمل الإنشائية غير الطلبية. (وقد سبقت الإشارة لهذه الأغراض^(٤)).

وإذا كان سبب القطع بلاغياً فمن البلاغة أيضاً ألا نلجأ إلى استخدامه مع من يجهله؛ فيحكم بالخطأ على الضبط الحادث بسببه.

* * *

(١) كما أشرنا لكل ما ذكر في رقم ٣ من هامش ص ٣٩١. (٢) ص ٣٣٦.

(٣) لأن هذه الجملة الجديدة إنشائية للمدح أو الذم أو غيرهما — كما سيجيء بعد هذا مباشرة — والجملة الإنشائية لا تكون نمتاً — إلا مع التأويل الذي سبق في ص ٣٨١ — ولا تكون حالا.

(٤) في ص ٣٥٦ وفي ج ١ ص ٣٧٧ م ٣٩.

حذف النعت ، أو المنعوت ، أو هما معاً :

١ - قد يحذف النعت - أحياناً - إن كان معلوماً بقرينة تدل عليه بعد حذفه ؛ كقوله تعالى : « أما السفينةُ فكانت لمساكينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ ؛ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَاءَ هَمِّ مَلِكٍ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا » ، والأصل : كل سفينة صالحة ؛ بقرينة قوله : « أَنْ أَعِيبَهَا » ؛ فهي تدل على أنها قبل هذا خالية من العيب ، أى : صالحة للانتفاع بها ، وبقرينة أخرى ؛ هى : أن الملك الغاصب لا يغتصب ما لا نفع فيه .

ومثل قول شاعر أخذ نصيبه من غنائم الحرب فلم يرض به :

وقد كنتُ في الحربِ ذا تُدْرَأُ^(١) فلمْ أعطَ شيئاً ولمْ أُمْنَعِ

والتقدير : فلم أعط شيئاً نافعاً ؛ بدليل قوله : ولم أُمْنَعِ ، وبدليل الأمر التاريخي المعروف ، وهو أنه أخذ - فعلاً - نصيباً . ولكنه لم يقنع به .
ومثل قول الشاعر يصف فتاة بالجمال :

وربَّ أسيلةٍ^(٢) الخدينِ بكُرٍ مُهْفَهْفَةٍ^(٣) ، لها فرعٌ ، وجيدٌ
المراد : لها فرع فاحم^(٤) ، وجيد طويل ، والقرينة : أن مدح الفتاة لا يكون بمجرد فرع لها ، وجيد ، فهذان أمران ملازمان كل فتاة ، وإنما المدح يكون بمزايا خاصة تتحقق فيهما ؛ كشدة سواد الشعر ، أو نعومته ، أو طوله . . .
و . . . وكطول الجيد باعتدال ، أو استدارته ، وعدم غلظه كذلك . . .

* * *

ب - حذف المنعوت^(٥) .

يجب حذف المنعوت في كل موضع اشتهر فيه النعت اشتهاراً يغنى عن المنعوت غنساءً تاماً ؛ بحيث لا يتجه الذهن إليه ؛ نحو : جاء الفارس .
والأصل : جاء الرجل الفرس ؛ أى : راكب الفرس . ومثل : جاء الصاحب

(١) قوة وعدة حربية .

(٢) مصقولة ناعمة . .

(٣) رشيقة ، ضامرة البطن ، دقيقة الخصر . (٤) أى : شديد السواد ، كلون الفحم .

(٥) أشرنا في ص ٣٨١ إلى حذف المنعوت وقتلنا إن بسط الكلام عليه هنا .

أى : الرجل الصاحب . فلا يجوز فيهما وفي أشباههما أن يقال : جاء الرجل الفارس ، ولا جاء الرجل الصاحب . والنعت في الحالة السالفة يحل محل المحذوف في إعرابه .

ويجوز حذفه أيضاً - كما أوضحنا^(١) - إن كان مصدراً مبيناً نابت عنه صفته ؛ نحو : جلست أحسن الجلوس ، وأصغيت أى^(٢) : إصغاء بمعنى : جلست أحسن الجلوس ، وأصغيت إصغاء أى إصغاء ، والأكثر أن تضاف لمصدر كالمصدر المنعوت المحذوف .

ويجوز بكثرة حذف المنعوت - سواء أكان النعت مفرداً ، أم جملة ، أم شبه جملة - بشرط أن يصلح النعت لأن يحل محل المنعوت المحذوف ، فيعرب إعرابه . فلا يصح حذف المنعوت إن كان فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو مجروراً ، أو مبتدأ . . . وكان النعت جملة أو شبهها ؛ لأن الجملة وشبهها لا تقع شيئاً مما سبق ، فلو حذف المنعوت وهو أحد الأشياء السالفة لم يوجد في الكلام ما يصلح أن يحل محله في إعرابه ، ولهذا لا يصح حذفه ما دام الأمر على ما وصفنا^(٣) .

أمّا إن كان المنعوت واحداً مما سبق والنعت مفرداً ، فيجوز حذف المنعوت ، لوجود ما يصلح أن يحل محله في إعرابه ، وهو : المفرد . ويشترط لحذفه أيضاً أن يكون معلوماً . ومن وسائل العلم به اختصاص معنى النعت به وقصره عليه ، مثل : أعجبت براكب صاهلاً ، أى : براكب فرساً صاهلاً ؛ لأن الصهيل مختص بالخيول . وبسبب هذا الاختصاص الصريح يكون الحذف واجباً عند بعض النحاة - لا جائزاً ، ورأهم سيدي ومن وسائل العلم به أيضاً أن يتقدم على النعت ما يدل على المنعوت المحذوف

(١) في ص ٩٧ و ٣٧٨ .

(٢) هذا التعبير صحيح . وبيان الكلام عليه وعلى ما يصلح للنيابة عند حذف المصدر المؤكد والمبين مسجل في موضعه من الجزء الثاني ص ١٧٣ م ٧٥ عند الكلام على حذف المصدر الصريح . وفي ج ١ ص ٢٦٢ م ٢٦ باب الموصول ، عند الكلام على : « أى » .

(٣) يعبرون عن هذا : بأن النعت يكون صالحاً لمباشرة العامل ، فيكون مفرداً إن كان المنعوت فاعلاً أو مفعولاً مثلاً ، وجملة مشتملة على الرابط إن كان المنعوت خبراً .

نحو: ألا ماءً ، ألا باردًا (١) ؟

أو : وجود عامل نحوى يحتاج إلى المنعوت المحذوف ليكون معموله الذى يتم به المعنى حيث لا يستطيع العمل المباشر فى النعت ، ولا يجد النعت عاملاً آخر ؛ كقوله تعالى : « فليَضْحَكُوا قليلاً ، وليَبْكُوا كثيراً ؛ جزاءً بما كانوا يكسبون » ، والتقدير : فليَضْحَكُوا ضحكاً قليلاً ، وليبكوا بكاءً كثيراً ... فالفعلان فى : (يضحكوا - يبكوا) محتاجان لمعمولين يتممان المعنى ، ولا يستطيع فعل منهما أن يؤثر فى النعت الذى بعده مباشرة إلا من طريق منعوت محذوف يستقيم به المعنى . ولا يجد كل من النعتين (قليلاً - وكثيراً) عاملاً له إلا الفعل اللازم الذى قبله ، ولكن اتصاله به مباشرة غير سائغ لغوياً ؛ فلم يكن بد من تقدير المنعوت المحذوف على الوجه السالف . . .

وأيضاً : يحذف جوازاً إن كان النعت جملة أو شبهها وكان المنعوت مرفوعاً وبعضاً من اسم متقدم عليه ، وهذا الاسم المتقدم مجرور « بمن » أو « فى » . نحو : الأحرار الوطنيون لا ينكر فضلهم أحداً ؛ ففهم أنفق ماله فى سبيل وطنه ، ومنهم أفنى عمره مناضلاً فى الحفاظ على حريته . ومنهم قضى نحبه دفاعاً عنه . والأصل : ففهم فريق أنفق . . . ومنهم فريق أفنى عمره . . . ومنهم فريق قضى نحبه . . . ومثل قولهم : لما مات عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ لم يكن فى الناس إلا بكى ، أو صرخ ، أو صُرعَ حزناً ، أو انعقد لسانه ، أو زاغ بصره . . . والتقدير : لم يك فى الناس إلا إنسان بكى ، أو إنسان صرخ ، أو إنسان صُرع ، أو إنسان انعقد لسانه ، أو إنسان زاغ بصره . . .

فالمنعوت فى الأمثلة السابقة كلها محذوف ، وهو مرفوع ، وبعض من كل مجرور بالحرف « مِنْ » أو : « فى » ؛ ذلك لأن الضمير : « هم » المجرور

(١) من هذا النوع قوله تعالى فى نبيه داود : « وَالَّذِى لَهُ الْحَدِيدُ أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتِ » ، أى : دروعاً واسعات طويلات تصل إلى الأرض . فالسابغات فى أصلها ليست نعتاً مختصاً بشئ معين دون غيره ، وإنما تصلح لوصف كل واسع طويل . غير أن تقدم كلمة : « الحديد » قبلها جعل المراد منها فى هذا السياق مختصاً بموصوف معين هو : الدروع .

بِمِنْ° فى الأمثلة الأولى « كل » والمنعوت (فريق) بعض منه ، والناس
المجروور « بنى » فى الأمثلة الأخيرة « كل » والمنعوت المحذوف « إنسان » ،
بعض منه (١) . . .

* * *

ج - حذف النعت والمنعوت معا :

قد يحذفان معاً - وهذا قليل - إذا قامت القرينة الدالة عليهما ؛ كقوله
تعالى : فى الأشقى الذى يدخل النار : « ثم لا يموتُ فيها ولا يَحْيَا » ، أى :
لا يحيا حياة نافعة (٢) . وكقولك للمتعلم الذى لا يَسْتَفْع بعلمه : هذا غير متعلم ،
أى : غير متعلم تعلماً مثمرًا . . .

* * *

الترتيب بين النعوت المتعددة .

إن كانت النعوت المتعددة مفردة جاز تقديم بعضها على بعض من غير
ترتيب محتوم ؛ فالأمر فيها للمتكلم ؛ يقدم ما يشاء ويؤخر ، على حسب ما يرى
من أهمية . وكذلك إن كانت جُمْلًا أو أشباه جُمْل ؛ نحو : راقى الورد
النَّاصِرُ ، العطرُ ، البهى - أبصرت رجلا فى سيارة ، على أريكة - أقبل رجل
(وجهه مُتهلِّل) (ثغرهُ باسم) .

أما إذا اختلفت أنواعها فالأغلب تقديم المفرد على شبه الجملة ، وشبه الجملة
على الجملة ؛ نحو : هذا عصفور حزين ، على شجرة ، يشكو ما أصابه . . .
وقوله تعالى : « وقال رجلٌ مؤمنٌ من آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ . . . » ،
وقد تتقدّم الجملة أيضاً على غيرها كقوله تعالى : « وهذا كتابٌ أنزلناه مبارك . . . »

(١) سبقت الإشارة لهذا فى ٣٨٠ وفى حذف النعت والمنعوت يقول ابن مالك مصرحاً بقلة حذف النعت :

وَمَا - مِنَْ الْمُنْعُوتِ وَالنَّعْتِ - عَقِلُ يَجُوزُ حَذْفُهُ وَفَى النَّعْتِ يَقِلُ

يريد ؛ ما عقل (أى : علم بدليل) ، من النعت أو المنعوت يجوز حذفه . وليست درجة حذفهما
متساوية فى الكثرة ، فإن حذف المنعوت أكثر من حذف النعت .

(٢) لأنه لا واسطة بين الحياة والموت . ويصح أن يكون المراد : لا يموت فيها موتاً دائماً ، ولا

يحيا حياة نافعة .

وهذا النوع من التقدم فصيح يجوز القياس عليه وإن كان الأول أكثر .

* * *

عطف النعوت المختلفة المعاني بعضها على بعض :

يجوز عطف النعوت بعضها على بعض مع ملاحظة ما يأتي :

(١) أن تكون النعوت المتعددة مختلفة المعاني وليست جملاً ؛ فلا يصح العطف في مثل : هذا رجل غني ثري ؛ لأن الثرى بمعنى الغنى ، ولو عطف عليه لعطف الشيء على آخر بمعناه ، والعطف يقتضي المغايرة المعنوية ، غالباً^(١) .

ولا فرق في منع العطف في النعوت المتفقة المعاني بين أن تكون كلها تابعة في إعرابها للمنعوت ، وأن تكون مقطوعة ، وأن يكون بعضها تابعاً وبعضها مقطوعاً .

أما إذا كانت النعوت المتعددة جُملاً فالأفضل عطفها ؛ ولا يشترط اتفاقها في المعنى أو اختلافها نحو : أحترم رجلاً يرفع عن الصغائر ، ويتوق مواطن السوء ، ويُجنب نفسه الهوان .

(٢) ألا يكون حرف العطف هو : « أم » ، أو : « حتى » ؛ إذ لا تُعطف النعوت بواحد منهما^(٢) .

وإذا كانت النعوت مختلفة المعاني والمنعوت مُثنى أو جمعاً وجب - في الأكثر - العطف بحرف الواو دون غيره - كما سبق^(٣) - نحو : تحدثت المتعلمات النائرة والشاعرة والخطيبة ، والماهرة في نظمها ، والمتفنتة في كتابتها . فإن كان المنعوت واحداً لم تجب « الواو » وصح أن يجيء الحرف المناسب أو لا يجيء .

(١) إلا إن كان العطف للتفسير الذي يراد به إيضاح الغامض ، أو المجهول ، كما قد يحصل أحياناً - ولا غامض مجهول هنا . هذا ، وإنما يحسن العطف عند تباعد المعاني المختلفة ، كقوله تعالى « (هو الأول ، والآخر ، والظاهر ، والباطن) » بخلافها إذا تقاربت ؛ كقوله تعالى : « (هو الله الخالق البارئ المصور) »

(٢) سبقت الإشارة لهذا في هامش ص ٣٨٨ . (٣) في رقم ٢ من هامش ص ٣٨٩ .

وحرف العطف الذى يستخدم هنا يؤدى - مع العطف - معنى من المعانى التى اختص بتأديتها على الوجه المشروح فى باب العطف من أن الواو تفيد كذا ، والفاء كذا ، ثم . . . و . . .

وعند ما يتم عطفها تصير معطوفات يتجرى عليها اسم المعطوف وأحكامه الآتية فى بابه ، وتتخلّى عن اسم : « النعت » وأحكامه الخاصة به ^(١).

* * *

تقدم النعت على المنعوت :

لا يجوز تقدم النعت على المنعوت وبقاء إعرابه نعتاً كما كان قبل التقدم ^(٢). فإذا تقدم زال عن كل منهما اسمه ؛ فإن كانا معرفتين ، وكان النعت صالحاً لمباشرة العامل ^(٣) وجب عند تقدمه إعرابه على حسب حاجة الجملة ويصير - فى الغالب - : « مبدلاً منه » ، ويعرب المنعوت بدلاً . فى مثل : استعنت بمحمد الماهر فى تذليل العقبات ؛ فأعاننى ، وشاركه فى هذا : على الصديق - نجد كلمتى : « الماهر » و « الصديق » نعتان وهما متأخرتان ، فإذا تقدمتا وقلنا : بالماهر محمد ، والصديق على صارتا بدلين ، وصار المنعوتان السابقان مبدلاً منهما .

فإذا كانا نكرتين فالغالب - إن لم يوجد مانع آخر - نصب النعت على الحال عند تقدمه ويزول عنه اسم النعت ؛ كما يزول عن المنعوت اسمه ويصير اسمه الجديد صاحب الحال ؛ فى مثل : أينع زهر رائع . وفاح عطرٌ جميل . تقول : أينع رائعاً زهر ، وفاح جميلاً عِطْرٌ . . .

(١) سبقت الإشارة لهذا فى هامش ص ٣٨٨ .

(٢) بل لا يجوز - فى الصحيح - تقدم النعت على معمول المنعوت إذا كان المنعوت وصفاً عاملاً ؛ نحو : ظهر بيننا مبتكرٌ نظريةً علميةً عبقرى . (راجع حاشية ياسين فى باب الحال عند الكلام على صاحبها) .

(٣) انظر رقم ١ من هامش ص ٣٩٩ .

زيادة وتفصيل :

١ - قد يقتضى المعنى أن يقع قبل النعت : « لا » النافية ، أو : « إِمَّا » .
وعندئذ يجب تكرارهما ؛ نحو : زاملت أخاً لا غادراً ، ولا خائناً
تخييراً مصيغاً ، إما ساحلياً ، وإما جبلياً ^(١) . . .

ب - يجوز نعت النعت عند سيبويه وبمنعه آخرون . والحق أن النعت قد يحتاج إلى نعت أحياناً ؛ مثل : هذا ورقٌ أبيضٌ ناصعٌ ، (أى : شديد البياض) ، فالورق يشتمل على جسم ولون ، والنصاعة إنما هي لونه . . .
ونحو : هذا وجهٌ مشرقٌ أى إشراقٌ !! ناضرةٌ وجنتاهُ كاملة النضرة .
بل إن من النعت ما لا يسمى نعتاً إلا إذا كان موصوفاً ؛ وهذا هو :
النعت « المَوْطِئُ » - وقد سبق الكلام عليه ^(٢) - ومن أمثله الواردة : ألاماء ماءً بارداً

ج - إذا وقع النعت بعد المركب الإضافى (كعبد العزيز - شمس الدين - سيف الله . . .) ، فهو للمضاف ؛ لأن المضاف هو المقصود الأساسى بالحكم إلا فى حالتين .

الأولى : أن يقوم دليل على أن المقصود بالنعت هو المضاف إليه . نحو :
أسرع إلى معاونة الصارخ الملهوف ، ولا تتوان فى بذل الجهود الصادقة لإنقاذه .

الثانية : أن يكون المضاف هو لفظ : « كل » - فالأحسن فى هذه الحالة مراعاة المضاف إليه ؛ لأنه المقصود الأساسى ؛ أما المضاف « كل » فجاء به لإفادة الشمول والتعميم ، نحو : كل فتاة مهذبة هى دعامة لرقى وطنها ، وإسعاد أهلها ^(٣) .

(١) سبق تفصيل الكلام على مواضع تكرار « لا » فى بابها الخاص آخر الجزء الأول .

(٢) ص ٣٧٠ .

(٣) سبقت الإشارة إلى إضافتها فى ص ٥٨ و ٦٣ و ٩٨ ولوقوعها نعتاً فى ص ٣٧٥ و ٣٧٨

وتجئ أيضاً فى ص ٤١٥ .

المسألة ١١٦ :

التوكيد (١)

التوكيد قسمان : معنوى ، ولفظى :

١ - المعنوى :

إذا سمعنا من يقول : « وصل أحد العلماء إلى القمر » ، خطر بالبال عدة احتمالات ؛ منها : أنه وصل إلى قرب القمر ، دون الوصول ، إلى جِرمه وذاته الحقيقية ، أو : أنه وصل إلى مداره ، أو إلى أسرارهِ العلمية والفلكية . . . أو . . . ونتوهم أن المتكلم أراد أن يقول : - مثلاً - وصل أحد العلماء إلى قرب القمر ، أو إلى مدار القمر . أو إلى أسرار القمر . . . فحذف المضاف ؛ لأن حذفه هنا يؤدي إلى المبالغة أو المجاز (٢) ، وكلاهما أبلغ وأقوى في تأدية المعنى من الحقيقة . هذا بعض ما يخطر بالبال عند سماع تلك العبارة . . . فلو أنه قال : وصل أحد العلماء إلى القمر نفسه ، لزالَت تلك الاحتمالات وغيرها ، ولم يبق مجال لتوهم المبالغة ، أو المجاز بالحذف ، أو بغيره ؛ ولتركزَ الفهم في معنى حقيقى واحد : هو الوصول إلى جِرم القمر ذاته ، بسبب كلمة : « نفس » التى منعت أن يكون هناك لفظ محذوف كالمضاف - مثلاً - تنشأ عن ملاحظته وتخيله احتمالات مختلفة .

كذلك إذا سمعنا من يقول : حفظت ديوان « المتنبي » يخطر على البال سريعاً أنه حَقِظَ أكثرَهُ ، أو أحسنه ، أو حَكَمَهُ . . . وأنه لم يقصد الشمول الحقيقى حين قال « حفظت » ديوان المتنبي ؛ وإنما قصد : حفظت أكثر ديوان المتنبي ، أو أحسن ديوان المتنبي ، أو أحكم ديوان المتنبي . . . فحذف المضاف ؛ لما في حذفه هنا من مبالغة ، أو مجاز ؛ وكل منهما في

(١) ويسمى أيضاً : التأكيد . والأول أشهر في استعمال النحاة . كما سيجىء في ص ٤٠٧

(٢) مجاز بالحذف ، أو : مجاز مرسل .

تأدية المعنى أبلغ وأقدر .

فلو أنه قال : « حفظت ديوان المتنبي كله » ما ترك حول الشمول الكامل مجالاً لشيء من تلك الاحتمالات ، ولا لتخيّل شيء محذوف ؛ كالمضاف إليه ، ولا لمبالغة أو مجاز ، ولا توجه الفهم إلى معنى واحد ، هو حفظ الديوان كاملاً غير منقوص . وقد نشأ هذا التركيز والاقتصار في الفهم على المعنى الواحد من كلمة ؛ « كل » .

فكلمة : « نفس » في المثال الأول وما شابهه ، وكلمة « كل » في الثاني وما شابهه ، — تسمى : توكيداً معنوياً ، فهو :

« تابع ^(١) يزيل عن متبوعه ما لا يراد من احتمالات معنوية تتجه إلى ذاته ^(٢) مباشرة ، أو إلى إفادته العموم والشمول » .

وإن شئت فقل : تابع يدلّ على أن معنى متبوعه حقيقى ؛ لا مبالغة فيه ، ولا مجاز .

ألفاظ التوكيد المعنوى :

ألفاظه الأصلية سبعة ، وقد تلحق بها — أحياناً — ألفاظ فرعية أخرى سنعرّفها ^(٢) . والسبعة الأصلية ثلاثة أنواع :

(١) نوع يراد منه إزالة الاحتمال عن الذات ، وإبعاد الشك المعنوى عنها . وأشهر ألفاظه الأصلية : نفس ، وعين .

(١) سبق في ص ٣٥٥ بيان معنى التابع . وأحكامه ، كل ما يتصل به . ومن أهم أحكامه : أنه مثل متبوعه في حركات الإعراب ، وجواز الفصل بينه وبين المتبوع على الوجه المشروح هناك ، وأن النعت يجوز قطعه كما تقدم في بابه — كذا عطف البيان ؛ كما سيحىء عند الكلام عليه في بابه ص ٤٤٠ — أما التوكيد فلا يجوز فيه مطلقاً ؛ حتى كلمة : « كل » حين تصير نعتاً في بعض حالاتها التي تجيء في ص ٤١٥ وقد أشار الصبان في آخر « باب البدل » إلى رأى يجيز في التوكيد القطع وهو رأى جدير بالإهمال . وأما البدل فيصح فيه القطع على الوجه الذى يأتى في بابه ص ٥٣٨

(٢) المراد بالذات هنا : حقيقة الشيء الأصلية وجملته كاملاً ، فتشمل بالذات الحسية ؛ كالجسم ، وبقاى المحسّات ، كما تشمل الحقائق المعنوية المحضة ؛ كذات العلم ، وذات الفهم ، وذات الأدب . . .

(٣) في ص ٣١٧ .

ومن الأمثلة قول أحد الرجالين : (. . . رأيت الساحر الهندي نفسه - وهو المعروف بالأعبيه وحيثه - يقبض على الجمرة عينها بأصابعه العارية ، ويظل كذلك دقائق كثيرة . . .) ، فكلمة : « نفس » أزلت الشك والحجاز عن ذات الساحر ، فلم تترك مجالاً لتوهم أن المقصود شيئاً آخر غيرها ؛ كخادمه ، أو صبيه ، أو : أدواته . أو شبيهه ، وإنما المقصود هو ذاته ، دون مبالغة ، أو مجاز ، ودون إرادة سواها .

وكذلك كلمة : « عين » فإنها أفادت النص على الذات ، وأبعدت عنها كل احتمال يقوم على تلك المبالغة ، أو المجاز ، أو إرادة معنى لا يتصل بصميمها مباشرة . وهذا معنى قولهم : إن التوكيد بالنفس أو بالعين يقتصر المعنى الحقيقي على الذات وحدها ، ويركزه فيها ، ويزيل كل احتمال عنها .

وإذا وقعت كلمة : عين ، أو نفس ، تابعة على هذا الوجه ، سميت في اصطلاح النحاة « توكيداً » . أو : تأكيداً : أو « مؤكّدة » - بكسر الكاف - والأول هو الأشهر وسمى متبوعها مؤكّداً - بفتح الكاف - وهذا هو الشأن في جميع ألفاظ التوكيد .

وإذا كانتا للتوكيد فلا بد أن يسبقهما المؤكّد ، وأن تضاف كل واحدة منهما إلى ضمير مذكور - حمّا - ^(١) يطابق هذا المؤكّد في التذكير والإفراد وفروعهما ؛ ليربط بين التابع والمتبوع . تقول : صافحت والى نفسه - صافحت واليَيْن أنفسَهُما - صافحت الولاة أنفسَهُم - صافحت الولاية عينها - صافحت واليَتَيْن أعينَهُما - صافحت والياتٍ أعينهن . وهذا الضمير لا يجوز حذفه ولا تقديره ^(١) . . .

وما يلاحظ أن المطابقة ، حين يكونُ المؤكّد جمعاً تقتضى أن يجمعا

(١) في توكيد الاسم بالنفس أو بالعين مع اشتغالها على ضمير مطابق للمؤكد - يقول ابن مالك :

بِالنَّفْسِ ، أَوْ بِالْعَيْنِ الْأَسْمُ أُكِّدَا مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمُؤَكِّدَا

(١) هذا الضمير لا بد من ذكره هنا وفي كل نوع من أنواع التوكيد المعنوي الآتية . ولا يصح

جمع تكسير للقلة على وزن : « أَفْعُلْ » ، فقط ، ومنع أكثر النحاة الجموع الأخرى للقلة والكثرة ؛ فلا يصح : نفوسهم ، ولا عيونهم وعلى هذا لا بد أن تكون صيغتهما على وزن « أَفْعُلْ » مع إضافتهما لضمير الجمع .

أما إذا كان المؤكّد مثنى فالأفصح جمعهما على وزن : القلة السابق وهو : « أَفْعُلْ » فيقال أنفسهما - أعينهما . لكن يصح إفرادهما وتثنيتهما ؛ فيقال : نفسهما - عينهما - أو : نفساهما - عيناهما . ومهما كان وزن الصيغة في التثنية فلا بد من إضافتهما إلى ضمير المثنى ؛ ليطابق المؤكّد^(١)

هذا ، ويصح التوكيد بالنفس والعين معاً ولكن بغير حرف عطف^(٢) ، ويجرى عليهما مجتمعتين من حكم الإضافة للضمير المطابق وتقدم المتبوع وباقي أحكام التابع - ما يجرى على إحداها منفردة ؛ نحو : قابلت الوالى نفسه عينه - قبض الساحر على الجمرة نفسها عينها . ولا بد - في الرأي الأقوى - عند اجتماعهما من تقديم النفس على العين .

(١) وفي هذا يقول ابن مالك :

وَأَجْمَعُهُمَا « بِأَفْعُلٍ » إِنْ تَبِعَا مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعًا

أى : إن كانا تابعين (مؤكّدين) لغير الواحد ؛ وهو المثنى والجمع - قجىء بهما مجموعين على صيغة : « أَفْعُلْ » لتكون متبعا للنهج الصحيح .

(٢) لا يصح وجود حرف عطف قبل التوكيد المعنوى . لأن وجوده يستلزم معنى غير مقصود من التوكيد ويزيل عما بعده اسم التوكيد . (كما سيجىء في ص ٤١٩) .

زيادة وتفصيل :

تنفرد كلمتا : « نفس » ، و « عين » دون بقية ألفاظ التوكيد المعنوي^(١) ،
بجواز جرهما بالباء الزائدة ؛ تقول : ذهب الوالى نفسه ، أو بنفسه ، لمحاربة
الخوارج - أبصرت الوالى نفسه ، أو بنفسه - يحارب الخوارج - نظرت إلى
الوالى نفسه ، أو بنفسه ، وهو في الميدان . . . فكلمة : « نفس » توكيد
مجرور بالباء الزائدة في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب حالة
المتبوع ، ويصح في - الأمثلة السالفة - وضع كلمة : « عين » مكان :
« نفس » فلا يتغير الحكم ، وتعرب مثلها توكيداً مجروراً في لفظه ، ولكنه في
المحل تابع للمؤكد (أى : للمتبوع)^(٢) .

(١) وسيجىء في ص (٤٢٠) عند الكلام على ألفاظ الشمول دخول هذه الباء على « أجمع »
ولكنها هناك الباء الزائدة وجوباً اللازمة ؛ كالدخول على أفعل في التعجب من جهة وجوب زيادتها ،
وعدم مقارنتها . .

أما « الباء » الزائدة هنا فدخولها جائز ، وبقاؤها غير لازم . وفي ص ٤١٤ بعض أحكام عامة
تنطبق على النفس والعين .

(٢) سبقت الإشارة لهذا عند الكلام على زيادة « الباء » الجارة ج ٢ ص ٣٧٩ م ٩٠ باب
حروف الجر .

(٢) نوع يراد به إزالة الاحتمال والحجاز عن التثنية ، وإثبات أنها هي المقصودة حقيقة . وله لفظان : « كلاً » للمثنى المذكر ، و « كلتا » للمثنى المؤنث ، نحو : أفاد الخبيران كلاهما ، ونفعت الخبيرتان كلتاهما . فلو لم تُذكر « كلا » ، و « كلتا » لكان من المحتمل اعتبار التثنية غير حقيقية ، وأن المقصود بالخبيرين والخبيرتين أحدهما . . . فحجىء « كلاً » بعد المثنى المذكر ، و « كلتا » بعد المثنى المؤنث - قطع في التثنية بفهم لا شك فيه ولا احتمال ، ودل على أن المراد هو الدلالة على التثنية الحقيقية التي تنصبّ على اثنين معاً أو اثنتين معاً^(١) .

ولا بد عند استعمالهما في التوكيد أن يسبقهما المؤكّد ، وأن تُضاف كل واحدة منهما إلى ضمير مذكور يطابقه في التثنية - ليربط بينهما - كما في الأمثلة السالفة . وهذا الضمير لا يصح حذفه ولا تقديره . فإذا تحقق الشرطان ، وصارتا للتوكيد - تابعين للمؤكّد - وجب إعرابهما إعراب المثنى^(٢) ؛ فرفعان بالألف ويُنصبان ويجران بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها ؛ نحو : أفادني الوالدان كلاهما - أحببت الوالدين كليهما - دعوت الله للوالدين كليهما . . . نفعني الجدّان كلتاهما - أطعت الجدّتين كليتهما - استدعت إلى نصيح الجدّتين كليتهما .

ولما كان الغرض من التوكيد بكلا وكلتا هو ما سلف ، كان من المستبح بلاغة أن يقال : تخاصم الرجلان كلاهما ، والمرأتان كلتاهما ، حيث لا مجال

(١) ولا فرق بين أن تكون التثنية على سبيل التفريق - ولا تسمى هذه تثنية اصطلاحاً - أو على غير سبيله ؛ نحو : فاز الأول والثاني كلاهما ، وفازت الأولى والثانية كلتاهما - وفاز السابقان كلاهما وفازت السابقتان كلتاهما .

(٢) هما من الألفاظ الملحقة في إعرابها بالمثنى . وقد سبق تفصيل شامل لحالات إعرابها . ومن المفيد الرجوع إليه (في الجزء الأول ص ٧٩ م ٩ عند الكلام على المثنى وملحقاته) . من ذلك التفصيل تبين أمور هامة ؛ في مقدمتها : أنه لا يصح إعرابها توكيداً إلا بعد تحقيق الشرطين . لكن لا يلزم من تحقيق الشرطين إعرابها توكيداً ؛ فقد يعربان توكيداً أو لا يعربان على حسب ما تقتضيه الدواعي الأخرى .

لاحتمال التخاصم من أحدهما دون الآخر ؛ لأن التخاصم لا يتحقق معناه إلا بوقوعه من اثنين حتمًا ؛ فلا فائدة من صيغة التوكيد هنا ، ومثله : تَقَاتَل اللصان ، وتَحَارَبَ العدوان ، وأشباه هذا من كل ما يدل على « المفاعلة » ، أى : المشاركة الحتمية بين شيئين . . .

(٣) نوع يراد منه إفادة التعميم الحقيقى وإزالة الاحتمال عن الشمول الكامل وأشهر ألفاظه ثلاثة : كل - جميع - عامة . وأقواها فى التوكيد ، وأكثرها أصالة ، هو : كل ، ثم جميع ، ثم عامة - نحو : قرأت ديوان المتنبي كله ، واستوعبت قصائده كلها . فلو لم نأت بكلمة : « كل » لكان من المحتمل أن المراد من المقروء ومن المستوعب ، هو : الأكثر ، أو الأقل ، أو النصف ، أو غير ذلك ؛ إذ ليس فى الكلام ما يدل على الإحاطة الكاملة ، والشمول الوافى فجىء لفظ : « كل » منع الاحتمالات ، وأفاد الإحاطة والشمول بغير مبالغة ولا مجاز .

ومثل هذا : غردت العصافير جميعها ؛ لاستقبال الصبح . فلو لم تذكر كلمة : « جميع » لكان من المحتمل أن المراد هو تغريد أكثرها ، أو بعض منها . . . وليس فى الكلام ما يقطع بالدلالة على الإحاطة والشمول ، فلما جاءت كلمة : « جميع » أزلت الاحتمال ، وأفادت العموم القاطع . ومثلها كلمة : « عامة » (والتاء فى آخرها زائدة لازمة لا تفارقها فى إفراد ، ولا فى تذكير . ولا فى فروعهما ، وهى للمبالغة ، وليست للتأنيث) ، تقول : حضر الجيش عامته - حضر الجيشان عامتاهما - حضر الجيوش عامتهم - حضرت الفرقة عامتها - حضرت الفرقتان عامتاهما - حضرت الفرق عامتهن . . .

ولا بد فى استعمال كل لفظ من هذه الثلاثة فى التوكيد أن يسبقه المؤكّد ، وأن يكون مضافاً إلى ضمير مذكور حتمًا ، يطابق المؤكّد فى الإفراد والتذكير وفروعهما ؛ ليربط بينهما ، وأن يكون المؤكّد إما جمعاً له أفراد ، وإما مفرداً

يتجزأ بنفسه ، أو بعامله^(١) . فمثال : الجمع المؤكّد : حضر الزملاء كلّهم ،
أو : جميعهم ، أو عامتهم - كرّمت الزميلات كلّهن - أو جميعهن ،
أو عامتهن ، ومنه قول الشاعر :

لولا المشقة ساد الناس كلّهم
الجد يُفقر ، والإقدام قَسَّالٌ

ومثال المفرد الذى يتجزأ بنفسه : قرأت الكتاب كلّّه ، أو : جميعه ، أو :
عامته . ومثال المفرد الذى يتجزأ بعامله اشترت الحصان كله ، أو : جميعه ،
أو : عامته .

لما سبق كان من المستقيم أن يقال : جاء الأخ كله - مثلاً - لعدم الفائدة
من التوكيد ؛ إذ استحيل نسبة الجىء إلى جزء منه دون آخر^(٢) . . . ومال أكثر
النحاة إلى منع هذا وأمثاله .

(١) المراد بما يتجزأ بنفسه ما يتكون من جملة أجزاء يمكن أن يستقل كل جزء منها وحده
بتحقيق الفائدة منه من غير توقف على انضمامه إلى المجموع ؛ كالفضة - مثلاً - فإنها تكون من
أجزاء كل جزء منها ينفع - بنفسه - فى شيء مطلوب ، وكذلك المال فإنه يتكون من دراهم ودنانير ،
كل درهم أو دينار يؤدى منفعة من غير حاجة إلى انضمامه لنظير له . أما الذى يتجزأ بعامله فهو
الذى له أجزاء لا ينفع الواحد فى أداء مهمته إلا باتصاله بجزء آخر ؛ لأن أجزاءه متأسكة متصلة ،
لا يصلح واحد منها لتحقيق الفائدة إلا حين يكون متصلاً بباقي نظرائه . لكنه يتجزأ باعتبار آخر
خارج عن ذاته الأصلية ، وذلك الاعتبار حين يقع عليه أثر عامل نحوى ومعناه ، ويكون هذا المعنى
ما يتجزأ . خذ - مثلاً - الحصان ؛ فإنه لا يمكن أن يتجزأ أجزاء يؤدى كل منها عمله بعد التجزئ ،
فإذا قلت : اشتريت الحصان ، أو بعت الحصان . . . فإن الحصان معمول للفعل : اشترى ، أو :
باع ، وكل من الشراء والبيع يتجزأ ؛ إذ يمكن شراء نصف الحصان ، أو ربه ، أو ثلثه
وكذلك بيعه ، فالعامل - كما نرى - يتجزأ ؛ لهذا يصح أن يقال : اشتريت الحصان كله ، واستأجرت
الخادم كله . والساقية كلها ، والسيارة كلها . . .

(٢) وفى ألفاظ الشمول الخمسة الأصلية يقول ابن مالك :

و«كَلَّا» اذْكَرْ فى الشُّمُولِ و«كَلَّا» «كَلْتَا» ، جَمِيعًا - بالضَّبِّيرِ مَوْصَلًا
وَأَسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كَكُلٍّ : «فَاعِلُهُ» مِنْ : «عَمٍّ» فى التَّوَكِيدِ ، مَثَلٌ : النَّافِلَةُ

يريد : اذكر عند إرادة الشمول لفظة التوكيد الدالة عليه ، وهى : كل - كلا - كمتا (وهما =

وكل واحد من الثلاثة لا يفيد اتحاد الوقت عند وقوع المعنى على أفرادهِ^(١)؛
ففي مثل : حضرت الوفود كلها - يصح أن يكون حضورها في وقت واحد ،
أو في أوقات متباينة ، ومثلها : غاب الجنود كلهم . . . وهكذا ، فهي تفيد
العموم المطلق من غير زيادة محتومة عليه ، أما ما زاد عليه فلا يفهم إلا بقريضة
أخرى .

ويلحق بهذا النوع ألفاظ العدد التي تفيد العموم^(٢) تأويلاً ، لا صراحة
وهي الأعداد المفردة (وتتركز في ٣ و ١٠ وما بينهما) فهذه الأعداد قد تضاف
أحياناً إلى ضمير المعداد ، نحو : مررت بالإخوان ثلاثتهم ، أو خمستهم
أو سبعتهم ، بالنصب في كل ذلك على الحال : بتأويل : مثلثاً إياهم أو :
مخمساً ، أو مسبعا . . .

ويصح إتباع اسم العدد لما قبله فلا يعرب حالا ، وإنما يعرب تأكيداً
معنوياً بمعنى : جميعهم ، ويضبط لفظ العدد بما يضبط به التوكيد المعنوي .
والصحيح أن هذا ليس مقصوراً على العدد المفرد (كما يقول كثير من النحاة) ،
بل يسرى على العدد المركب أيضاً ؛ نحو : جاء القوم خمسة عشرهم بالبناء
على فتح الجزأين في محل نصب . على الحال ، أو في محل آخر يطابق فيه المتبوع .

= لإفادة الشمول في المثنى) جميعاً. ولا بد من وصل لفظ التوكيد بالضمير المطابق . ثم قال بعد ذلك :
إن العرب استعملت في الدلالة على الشمول لفظاً آخر يفيد لفظ « كل » وهذا اللفظ الآخر على وزن :
« فاعلة » من الفعل : عم ؛ وهو : عامة ؛ (لأنها - من غير ملاحظة الإدغام - على وزن : فاعلة) ،
وأراد بقوله : « مثل النافلة » ، أنها على مثال : « نافلة » في الوزن ، وفي ثبات التاء في جميع الأحوال ؛
تذكيراً ، وتأنيساً وإفراداً ، وغير أفراد . فهذه التاء زائدة لازمة لا تتغير بحال .

(١) وله في هذا نظائر ستجيء في ص ٤١٧ .

(٢) ما سنذكره سبق تدوينه في باب الحال ج ٢ ص ٢٩٦ م ٨٤ ويحيى كذلك في ج ٤

زيادة وتفصيل :

١- في قوله تعالى : « خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا » ، تعرب كلمة : « جميعًا » حالا ، ولا يصح إعرابها توكيدًا ؛ لعدم وجود الضمير الرابط .

وفي قراءة من قرأ قوله تعالى : « إِنَّا كُنَّا فِيهَا » ، لا يصح إعراب : « كُنَّا » ، للتوكيد ، لعدم وجود الضمير ، وإنما تعرب بـ « لا » من الضمير « نا » اسم : « إن » بدل كل من كل . وهذا هو الإعراب الأحسن ؛ إذ لا ضعف فيه ، ولا مانع يمنع من إبدال الاسم الظاهر من الضمير الحاضر^(١) بدل كل من كل . . . كما سيبيء في باب البذل^(٢) - ومنه : قَتَمَ ثَلَاثَتُكُمْ . وبذل الكل من الكل لا يحتاج لرابط من ضمير أو غيره .

ب - إذا اجتمع أكثر من مؤكد معنوي فلا ترتيب بين النفس والعين ، ويستحسن تأخير كلمة « كل » ، ويليهما كلمة « جميع » ثم كلمة : « عامة »
ح - قد تقع ألفاظ التوكيد المعنوي السبعة (وهي : نفس - عين - كلا - كلنا - كل^(٣) - جميع - عامة) معمولة لبعض العوامل ؛ فتعرب على حسب حاجة ذلك العامل ، فاعلا ، أو مفعولا ، أو مبتدأ ، أو خبرًا ، . . . و . . . ولا يصح إعرابها توكيدًا . وبالرغم من امتناع إعرابها توكيدًا - تظل في حالتها الجديدة تؤدي معنى التوكيد كما كانت تؤديه من قبل ، مع أنها في حالتها الجديدة لا تسمى في اصطلاح النحاة توكيدًا ، ولا تعرب توكيدًا . وهذا كثير في : « جميع » ، و « عامة » ؛ نحو : الزائرون انصرف جميعهم ، أو : عامتهم - الزائرون رأيت جميعهم ، أو : عامتهم - الزائرون مررت بجميعهم ، أو بعامتهم . . .

أما : « كل » فيكثر وقوعها بعد عامل الابتداء ، ويقل بعد غيره ، فمثال الأول : الحاضرون كلهم نابه - ومثال الثاني قول الشاعر :

(١) أي : ضمير المتكلم أو المخاطب . (٢) ص ٥٣٩ .

(٣) « ملاحظة » : قد تكون كلمة : « كل » للتوكيد من غير أن تفيد الشمول والعموم الحقيقي . كما في قوله تعالى : (ولقد آتيناها آياتنا كلها) ، فإن الله لم يطلعه على جميع آياته . وهذا لأن كلمة : « كل » - كما يذكرون - قد يراد منها الكل المجموعي كالأية ، وقد يراد منها الكل الجمعي الذي يشمل الأفراد فرداً فرداً (كما سيبيء في ص ٤١٧) .

يَمِيدُ^(١) إذا والت عليه دِلَاؤُهُمْ فيصْدُرُ عنه كُلُّهَا ، وهوَ نَاهِلٌ وهذا من القليل الذي لا يحسن محاكاته ، لوقوعها فاعلا مع إضافتها للضمير^(٢) .

ومن الأمثلة : الحاضرون تكلمَ كُلُّهُمْ - الحاضرون سمعتُ كُلَّهُمْ ، وأعجبتُ بِكُلِّهِمْ .

وكلمة : « كل » مفردة مذكرة دائماً ، وإذا وقعت مبتدأ ، وأضيفت إلى نكرة - وجب في الأغلب - عند المطابقة مراعاة معنى النكرة في خبر : المبتدأ : « كُلٌّ » كقوله تعالى : « كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ » ، وقوله تعالى : « كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ » ، فإن أضيفت لمعرفة لم يلزم اعتبار المعنى ، وإنما يصح اعتباره أو اعتبار لفظ « كل » المفرد المذكر ؛ نحو : « كُلُّكُمْ رَاعٍ » ، وكلُّكُمْ مسئول عن رعيته » - كُلُّكُمْ هُدَاةٌ لِلْخَيْرِ ، وكلُّكُمْ داعون إليه .

وقد تقع بدلا كالتى فى الآية السابقة على قراءة من قرأها « إنا كُلًّا فيها . وقد تقع نعتاً بشرط إضافتها إلى اسم ظاهر ، مماثل للمنعوت فى لفظه ، وفى معناه - وهو الغالب - أو مماثل لشيء له صلة قوية به ، فمثال الأول قول الشاعر :

كم قد ذكرت لك لو أجزى بذكرِكُمُ . يا أشبه الناس كل الناس بالقمر
فكلمة : « كل » نعت للناس . ومثال الثانى قول الآخر :

وإن كان ذنبى كل ذنب فإنه محاذى الذنب كل المحو من جاء تائبا
فكلمة : « كل » الثانية نعت للذنب .

وإذا وقعت كلمة : « كل » نعتاً صارت من الجامد المؤول بالمشتق ، ريصير معناها : « الكامل » فى كذا^(٣) . . . وهو معنى يختلف عن معناها فى التوكيد .

(١) يميد ، أى : يضطرب : والضمير عائد على ماء البئر .

(٢) وهناك سبب آخر ، هو أنه قد يحدث لبساً فى بعض الصور التى يحذف فيها المؤكدة الضمير (وسمى فى ص ٤٢١) مثل : الأسرة أكرمت كلها ، أى : أكرمتها .

(٣) راجع ما له صلة بهذا فى ص ٥٨ و ٣٧٥ و ٣٧٨ و ٤٠٤ .

ولا يجوز فيها القطع في حالتي استعمالها نعتاً أو توكيداً كما سبقت الإشارة لهذا^(١) ولا داعي للأخذ بالرأى الذى يبيح استعمالها توكيداً في الصورة السالفة التي تضاف فيها لاسم ظاهر مماثل لما قبلها على الوجه الذى شرحناه ، لأن في الأخذ به خروجاً على الكثير الفصيح من كلام العرب الذى يضيفها عند التوكيد إلى ضمير مطابق للمؤكد^(٢) (المتبوع) — أما المضافة للظاهر فلها معنى آخر ، وتأويل مغاير ؛ كما رأينا .

وأما « كلا » و « كلتا » فيكثر وقوعهما بعد عامل الابتداء ويقل بعد غيره (فهما من هذه الناحية مثل : « كُلِّ ») ؛ فثال الأول : الحاضران كلاهما نابه — الحاضرتان كلتاهما نابهة . . . ومثال الثانى ما قاله بعض الأعراب وقد خسر بين شيئين : « كليهما وتسمرا » . يريد : أعطى كليهما وتمرا^(٣) .

وأما « نفس » و « عين » فالصحيح وقوعهما معمولين — أحياناً — لبعض العوامل ، وإفادتهما التوكيد المعنوى مع امتناع إعرابهما توكيداً^(٤) ، ومن الأمثلة قوله تعالى : « كتب ربكم على نفسه الرحمة » ، ونحو : جاءنى عين الكتاب . . . والعرب تقول : نزلت بنفس الجبل ، ونفس الجبل مقابلي^(٥) .
د — فى جميع أنواع التوكيد الممنوى لا يصح اتحاد توكيد المتعاطفين إلا إذا اتحد عاملهما معنى ، فلا يقال غاب المسافر ، وحضر الغائب كلاهما . فإن اتحد معنى العاملين صح اتحاد توكيد المتعاطفين ، ولو كان لفظ العاملين مختلفاً ؛ نحو : ذهب المسافر ، وانطلق الصانع كلاهما .

هـ — يجوز الفصل بين المؤكد والمؤكد بغير أجنبي محض من العامل ؛ ومنه قوله تعالى : « لا يحزنن ، ويرضين بما آتيتهن ، كلهن . . . » ، وقد اختلفت النحاة فى الفصل بالحرف : « إماً » ، والأحسن الأخذ بالرأى الذى يبيحه فيقول : مررت بالقوم إماً أجمعين ، وإما بعضهم . . .
و — سبقت الإشارة إلى أنه لا يجوز — فى أصح الآراء — قطع التوكيد المعنوى ، حتى كلمة : « كل » إذا صارت نعتاً وجب إتباعها وعدم قطعها .

* * *

(١) فى رقم ٢ من هامش ص ٣٧٥ و ٣٧٨ وقد تقدم فى باب النعت (ص ٣٩١) شرح القطع، بيان أحكامه . (٢) فى هامش ص ٤٠٦ . (٣) كما جاء فى معجم : « لسان العرب » . (٤) وكذلك باقى السبعة كما أسلفنا فى ص ٤١٤ . (٥) انظر الزيادة فى ص ٤٠٩ .

ألفاظ التوكيد الملحقة^(١) بالثلاثة :

هناك ألفاظ ملحقة بالثلاثة السالفة الدالة على الإحاطة والشمول ، هي :
أجمع - جمعاء - أجمعون - جُمعَ - .

وإنما سميت ملحقة لأن الكثير الفصيح في استعمالها أن تقع مسبقة بلفظة :
« كل » التي للتوكيد أيضاً ، ومطابقة لها ، ومقوية لمعناها^(٢) ؛ وذلك بأن تقع :
« أجمع » بعد كُلِّ ، و « جمعاء » بعد : « كلها » و « أجمعون » ، بعد :
« كلهم » ، و « جُمعَ » بعد « كلهن » ، مثل حصدت الحقل كله أجمعَ -
سافرت الأسرة كلها جمعاءً - أقبل الضيوف كلُّهم أجمعون - أقبلت الفتيات
كلُّهن جُمعُ^(٣) . . .

ومن الجائز أن تستقل كل واحدة من هذه الألفاظ الملحقة ، فتقع توكيداً غير
مسبقة بكلمة : « كل » التي أوضحناها . نحو : استوعبت النصحَ - أجمعَ - استظهرت
القصيدةَ جمعاءً - صافحت الزائرَين أجمعين^(٤) - أكرمت الزائرَاتِ جُمعَ
ولا تدل كلمة : « أجمعين » وأخواتها على اتحاد الوقت عند وقوع المعنى على
الأفراد ؛ فهي مثل : « كل » وأخواتها ، في إفادة العموم المطلق دون زيادة

(١) وهي التي أشير لها في ص ٤٠٦ .

(٢) وقد تزيل عنها احتمال عدم الشمول الكامل ؛ لأن لفظة : « كل » قد يراد منها : « الكل
المجموع » وليس « الكل الجمعي » على الوجه السابق في رقم ٣ من هامش ص ٤١٤ .
(٣) وفيما سبق يقول ابن مالك :

وَبَعْدَ كُلِّ أَكْدُوا بِأَجْمَعَا جَمْعَاءَ ، أَجْمَعِينَ ، ثُمَّ جُمَعَا

أى : بعد لفظة : « كل » التي للتوكيد استعمل العرب الألفاظ التي تيجي بعدها لتقوية التوكيد بها ،
وسرد تلك الألفاظ . . . علماً بأن كل واحد منها يستعمل مع مؤكّد (متبوع) يخالف ما يستعمل
مع الآخر . . .

(٤) من الجائز إعراب : « أجمعين » حالا ، ولكن المعنى يختلف عن إعرابها توكيداً ، فعل
إعرابها حالاً يكون المعنى : « مجتمعين » أى : في حالة اجتماعهم ، وعدم تفرقهم . وعلى إعرابها توكيداً
يكون المعنى على الشمول والإحاطة ، وأن الإكرام شملهم فرداً فرداً . فبين المعنيين فرق واضح . ومن
الواجب عند الإعراب ملاحظة المعنى المراد دائماً ، لأن الإعراب لا بد أن يجارى المعنى المقصود .

عليه^(١). فإذا قلنا : قابلت الزائرين أجمعين فقد تكون المقابلة في وقت واحد أو في أوقات مختلفة .

والفصح الذي يحسن الاختصار عليه عدم تثنية : « أجمع » و « جمعاء » ، فلا يقال : أفادني الكتابان أجمعان ، ولا أنشدت القصيدتين جمعاوين ، لأن أكثر العرب استغنوا « بكلا » و « كلتا » عن تثنية أجمع وجمعاء^(٢) . . .

وهنا ألفاظ أخرى للتوكيد ، تجيء بعد « أجمع » وفروعها وهي بمعناها ، وتُعد من الملحقات أيضاً مثلها ، وتفيد فائدتها في تقوية معنى : « كل » . وإزالة الاحتمال عن شمولها ؛ فيجىء بعد « أجمع » لفظ بمعناه وفائدته هو : « أكتنع » ، وإن شئنا الزيادة جئنا بعد « أكتنع » ، بلفظ : « أبصع » ، ثم إن شئنا الزيادة جئنا بلفظ : « أبتع » أخيراً . ونأتى بعد : « جمعاء » ، بلفظ : كتعاء ، ثم بصعاء ، ثم بتعاء . ونأتى بعد : أجمعين ، بلفظ : أكتعين ، ثم أبصعين ، ثم أبتعين — مجموعة جمع مذكر سالما . وبعد : « جُمع » بلفظ : كتَّع — بُتَّع — بُصَّع . . . مجموعة على وزن : « فَعْل »^(٣) فالمثل الذي يجمع لفظ التوكيد الأصلي وهو : « كل » ويليه ملحقاته المختلفة على الترتيب السالف هو : سافر الوفد كله ، أجمع ، أكتع ، أبصع ، أبتع — سافرت الكتيبة كلها جمعاء ، كتعاء ، بصعاء ، بتعاء — حضر المدعوون كلهم ، أجمعون ، أكتعون ، أبصعون ، أبتعون ، وحضرت المدعوات كلهن جُمع — كتَّع — بُصَّع — بُتَّع . ويقاس على هذا غيرها من الصور التي تستعمل في الأفراد والتذكير وفروعهما .

(١) على الوجه المشرح في ص ٤١٣ .

(٢) وفي هذا يقول ابن مالك مبيناً أن ألفاظ التوكيد الفرعية قد تستقل بنفسها ، فلا تجيء بعد لفظة : « كل » :

وَدُونَ كُلِّ قَدْ يَجِيءُ أَجْمَعُ جَمْعَاءُ ، أَجْمَعُونَ ، ثُمَّ جُمِعُ

ثم يذكر بعد بيت آخر الحكم بمنع تثنية « أجمع » ، وجمعاء ، استغناء عن تثنيتهما بكلا وكتلتا :

وَأَغْنَى بِكِلْتَا فِي مُثْنَى وَكَلَا عَنْ وَزْنِ «فَعْلَاءَ» وَوَزْنِ «أَفْعَلَا»

(اغن ، بمعنى : استغنى) . وسيجيء هذا البيت لمناسبة أخرى في ص ٤٢١ .

(٣) وهذا هو الحكم الغالب — كما سيجيء في باب المنوع من الصرف ج ٤ ص ١٩٤ م ١٤٧ .

ويجب ملاحظة ما يأتي :

(١) أن جميع ألفاظ التوكيد الملحقة بالثلاثة الأصلية لا تضاف مطلقاً (لضمير ولا لغير ضمير^(١)) بخلاف ألفاظ التوكيد المعنوية الأصلية مثل : « كَلَّ » وسواها ؛ فلا بد من إضافتها لضمير مطابق للمؤكد كما عرفنا .

(٢) أن جميع ألفاظ التوكيد المعنوية الأصلية والملحقة — معارف ؛ فأما الأصلية فإنها معارف بسبب إضافتهما إلى الضمير الرابط ؛ فهي تكتسب منه التعريف .

وأما الملحقة فإنها معارف بالعلمية، لأن كل لفظ منها هو « علم جنس » على الإحاطة والشمول ؛ ولهذا لا يجوز نصبه على الحال — في الرأي الصحيح — كما أن منع الصرف واجب في : « أجمع » و « جمعاء » و « جُمع » ، وكل ما كان من تلك الملحقات على وزن : فُعِّلَ^(٢) .

(٣) أن ألفاظ التوكيد الملحقة إذا اجتمعت وجب ترتيبها على الوجه السابق ، وقبلها لفظة : « كَلَّ » غالباً ، ويجب إعراب لفظة : « كل » توكيداً للمؤكد الذي قبلها . وكذلك ببقية ما بعدها من الملحقات التي تجيء لتقويتها ، وإزالة الاحتمال عن شمولها ؛ فتعرب كل واحدة منها توكيداً معنوياً للمؤكد (المتبوع) وليس التالي توكيداً للتوكيد الذي سبقه — في الرأي الأنسب^(٣) — ولا يصح عطف هذه الملحقات بعضها على بعض . أو على شيء قبلها ما دامت مستعملة في التوكيد ؛ لأن جميع ألفاظ التوكيد المعنوية لا يصح أن يسبقها عاطف ؛ — كما سلف^(٤) — .

(١) إلا كلمة : « أجمع » المسبوبة بالباء الجارة الزائدة لزوماً كما سيبيء في ص ٤٢٠ .

(٢) كما سيبيء في باب المنوع من الصرف ج ٤ ص ١٩٤ م ١٤٧ .

(٣) راجع الأشموني . (٤) في هامش ص ٤٠٨ .

زيادة وتفصيل :

١ - من الأساليب الصحيحة - كما سبقت الإشارة^(١) - جاء القوم بأجمعهم (بفتح الميم ، أو ضمها) . فكلمة : « أجمع » هذه من ألفاظ التوكيد القليلة ، ولا بد أن تضاف إلى ضمير المؤكّد ، وأن تسبقها الباء الزائدة الجارة . وهي زائدة لازمة لا تفارقها . وتعرب كلمة : « أجمع » توكيداً مجرور اللفظ بالباء الزائدة اللازمة ، في محل رفع أو نصب أو جر على حسب حالة المؤكّد (المتبوع) . وهذا الإعراب أوضح وأيسر من إعرابها بدلاً من المتبوع مجرورة اللفظ بالباء في محل رفع أو نصب أو جر ، لأن صاحب هذا الإعراب لا يجعل « أجمع » هنا من ألفاظ التوكيد برغم أنها - عنده - تؤدي معناه وتضاف إلى ضمير مطابق للمؤكّد .

* * *

ب - تلخص أهم الأحكام السابقة الخاصة بألفاظ التوكيد المعنوي فيما يأتي :

- (١) وجوب تقدم المؤكّد (المتبوع) .
- (٢) وجوب إضافة لفظ التوكيد إلى ضمير مطابق للمؤكّد إذا كان لفظ التوكيد أساسياً ، لا ملحقاً . وهذا الضمير لا يصح حذفه ولا تقديره .
- (٣) وجوب تطبيق أحكام التابع التي سبق بيانها ، في ص ٣٥٥ . على ألفاظ التوكيد .
- (٤) امتناع وجود عاطف يدخل على لفظ التوكيد .
- (٥) عدم قطعه .

* * *

(١) في هامش ص ٤٠٩ و ٤١٩ .

توكيد النكرة :

ألفاظ التوكيد المعنوى معارف^(١) بذاتها، أو بإضافتها إلى الضمير المطابق للمؤكد . (المتبوع) . والنكرة تدل على الإبهام والشيوع ؛ فهما متعارضان تعريفاً وتنكيراً .

لكن يجوز - فى رأى الأصح - توكيدها إذا أفادها التوكيد شيئاً من التحديد والتخصيص ؛ إذ يقربها من التعريف نوعاً . وإلا لا يجوز ، لأنه لا فائدة منه . وتحقق استفادتها من التوكيد إذا اجتمع فيها أمران : أولهما : دلالتها على زمن محدود بابتداء وانتهاء معينين معروفين ، كيوم وأُسبوع ، وشهر . . . أو على شىء معلوم المقدار ؛ كدرهم ، ودينار . . . وثانيهما : أن يكون لفظ التوكيد من ألفاظ الإحاطة والشمول التى عرفناها ؛ تقول عملت يوماً كله - وسافرت أسبوعاً جميعه - وتنقلت شهراً عامته . . . وتبرعت بدينار كله . . . وكقول الشاعر^(٢) :

لكنه شاقه أن قيل ذا رجب يا ليت عدة حوّل كله رجب
وعلى ما تقدم لا يصح : عملت زمناً كله - ولا أنفقت مالا كله ؛ لأن النكرة غير محدودة الوقت ، ولا معلومة المقدار . كما لا يصح ؛ عملت يوماً نفسه ، أو عينه ؛ لأن لفظ التوكيد ليس من ألفاظ الإحاطة والشمول^(٣) . . .

* * *

حذف المؤكد (المتبوع) توكيداً معنوياً :

منعت جمهرة النحاة حذف المؤكد (المتبوع) بحجة أن الحذف مناف للغرض من توكيده توكيداً معنوياً . وأجاز آخرون الحذف ، بشرط أن يكون المؤكد (المتبوع) ضميراً رابطاً فى جملة الصلة ، أو : الصفة ، أو : الخبر ؛

(١) سبق البيان فى ص ٤١٩ . (٢) فى بعض الروايات .

(٣) وفى جواز توكيد النكرة التى يفيدها التوكيد يقول ابن مالك مبيناً أنه جائز إن أفاد ، وأن البصريين لا يبيحونه مطلقاً :

وإن يفيد توكيداً منكوراً قبل وعن نحاة البصرة المنع شمل

ثم سرد بعد هذا بيتاً سبق تسجيله وشرحه فى مكانه الأنسب (ص ٤١٨) هو :

واغن بركلتا فى متنى ، وكلاً عن وزن : «فعلاً» وزن : «أفعلاً»

نحو : جاء الذى أكرمتُ نفسه ، أى : أكرمته نفسه - جاء قوم أكرمت كلَّهم أجمعين ، أى : أكرمتهم كلَّهم أجمعين - الأسرَّةُ أكرمتُ^(١) كلَّها أجمعين ، أى : أكرمتها كلَّها أجمعين ، وحذفه - عند هؤلاء - فى الصلة أكثر من الصفة ، وفى الصفة أكثر من الخبر .

والأحسن الاقتصار على الرأى الذى يمنع الحذف بجهد الاستطاعة ، لأن حجتهم أقرب إلى العقل ، ورأيهم أبعد من اللبس والشك ، ولم يستند الموافقون على الحذف - إلى الأدلة الماثورة التى تكفى لتأييد رأيهم .

* * *

توكيد الضمير المرفوع المتصل والمنفصل توكيداً معنوياً . . .

١ - إذا أريد توكيد الضمير المتصل ، المرفوع ، المستتر أو البارز - توكيداً معنوياً يزيل الاحتمال عن الذات - جىء بلفظ التوكيد الذى يحقق هذا الغرض وهو : «نفس» ، أو : «عين» ، بشرط أن يَفْصِلَ بينه وبين المؤكِّد إما ضمير منفصل يُعربُ توكيداً^(٢) لفظياً للضمير السَّالف ، (أى : للمؤكِّد) ، وإما فاصل آخر ليس ضميراً ، نحو : أسرعْ أنت نفسك للصارخ . ونحو : رغبتَ أنت نفسك فى الخير - رغبتما أنما أنفسكما فى الخير - رغبتما أنفسكما فى الخير - رغبتن أنتن أنفسكن فى الخير . ويجوز : رغبتَ - حقاً - نفسك فى الخير - رغبت يوم الجمعة نفسك أن تسافر - رغبتما - حقاً - أنفسكما فى الخير . . . وهكذا . فالفصل واجب ، ولكن الفصل بالضمير المنفصل أحسن وأفصح^(٣) . . .

(١) راجع ما سبق خاصاً بهذا المثال فى رقم ٢ من هامش ص ٤١٥ ومن المراجعة يتبين أن هذا الأسلوب صحيح ، ولكن إعراب كلمة : «كل» مختلف باختلاف الرأىين : فهو هنا لا يحتمل إلا التوكيد المفيد للشمول ، بسبب وجود كلمة : «أجمعين» بعده ، الدالة على الكل «الجميعى» ، لا المجموعى ، وقد أوضحنا نوعى «الكل» فى رقم ٢ من هامش ص ٤١٤ . (٢) انظر إعرابه فى ص ٤٢٧ . (٣) وقد يكون من فائدة الفصل على الوجه السالف منع احتمالات معنوية غير مقصودة فى بعض الصور ؛ ففى مثل : خرجت البقرة ، عينا ، أو نفسها - قد يخطر بالبال أن المراد هو خروج عينا التى تبصر بها ، وخروج نفسها التى بها حياتها ، وهى : الروح ؛ فإذا جاء الفاصل منع هذا الاحتمال ، أو أضعف شأنه - وهذا صحيح - . ويقولون : حملت الصور الأخرى التى لا احتمال فيها - على هذه !! والحق أن السبب هو استعمال العرب ليس غير .

وعلى أساس ما سبق لا يصح : تكلم الحمدون هم أنفسهم على اعتبار الضمير : (هم) توكيداً ، لأن المؤكّد (الحمدون) ليس ضميراً متصلاً مرفوعاً ، وإنما هو اسم ظاهر لا يؤكد الضمير (إلا في مسألة تجيء^(١)) ؛ والاسم الظاهر أقوى في الدلالة من الضمير ؛ إذ لا يحتاج إلى مرجع يفسره ، بخلاف الضمير .

أما في نحو : الحمدون أكرمتمهم هم أنفسهم فالفصل جائز لا واجب ؛ لأن المؤكّد ضمير متصل ، ولكنه ليس مرفوعاً فيؤكد الضمير بالضمير ، ويجوز : الحمدون أكرمتمهم أنفسهم بغير توكيد بالضمير . وأما في نحو : الحمدون قاموا هم كلّهم ، فالفصل جائز أيضاً لا واجب ؛ لأن لفظ التوكيد وهو : « كل » ليس : « النفس » أو « العين »^(٢) . . .

ب - وإذا أريد توكيد الضمير المرفوع المنفصل ، بالنفس « أو : « بالعين » ، فحكمه حكم توكيد الاسم الظاهر بهما ؛ كلاهما لا يحتاج إلى فاصل ؛ تقول : أنت نفسك سافرت - أنما أنفسكما سافرتما - أنتم أنفسكم سافرتم . . . وهكذا . . .

* * *

(١) في ص ٤٢٦ . (٢) فيما سبق يقول ابن مالك :

وَإِنْ تَوَكَّدَ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ الْمُنْفَصِلِ

عَنِتُّ ذَا الرَّفْعِ ، وَأَكْذَبَا بِمَا سِوَاهُمَا ، وَالْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا

يقول : إذا أردت أن تؤكد الضمير المتصل بواحد من لفظي التوكيد : « النفس » أو « العين » صح التوكيد بأحدهما بعد أن يسبقه التوكيد اللفظي بضمير منفصل يفصل بين التابع والمتبوع . ولما كان البيت السابق لا يبين نوع الضمير المتصل الذي يراد توكيده ؛ أهو مرفوع ، أم غير مرفوع - تدارك الأمر في البيت الذي يليه فقال : عنيت ذَا الرَّفْعِ ، أى : قصدت بالضمير المتصل صاحب الرفع .

أى : الضمير المتصل المرفوع . وأوضح بعد ذلك جواز التوكيد المعنوي بلفظ آخر مناسب ، غير « نفس » و « عين » ، ويفصل غير ذلك الضمير المنفصل أو بلا فاصل . فالتقييد بالنفس والعين غير لازم عند توكيد الضمير ، وكذا التقييد بالفاصل غير لازم ما دام المتبوع ليس ضمير رفع متصل .

ب - التوكيد اللفظي :

هو تكرار اللفظ السابق بنصه^(١) ، أو بلفظ آخر مرادف^(٢) له .
والمؤكد (المتبوع) ، قد يكون اسماً ، نحو : الشمسُ الشمسُ أم
الأرض . وقد يكون فعلاً ، نحو : تتحرك تتحرك الأجرام السماوية ؛ وقد يكون حرفاً ؛
نحو : نعم نعم أيها الداعي إلى الهدى . وقد يكون جملة فعلية أو اسمية ؛ نحو :
(الخير محمود المعجزة - تواتيك عواقبه) . (الخير محمود المعجزة - تواتيك
عواقبه) . وقد يكون اسم فعل ؛ نحو :

هي الدنيا تقول بِمِثْلٍ فيها حَذَارُ حَذَارٍ مِنْ بَطْشِي وَغَدْرِي
ولا يصح تكرار اللفظ السابق (المؤكد) ، أكثر من ثلاث مرات ؛ نحو :
قول الشاعر :

أَلَا ، يَا اسْلَمِي ، ثُمَّ اسْلَمِي ، ثُمَّ اسْلَمِي
ثلاثَ تَحِيَّاتٍ ، وَإِنْ لَمْ تَكَلَّمِي ...
ومثال التوكيد اللفظي بالمرادف : الذهب التبر مخبئ في صحارينا ...

(١) ولا يضر أن يدخل على نصه بعض تغيير يسير ؛ كقوله تعالى : « قَهْلُ » الكافرين
أمهلهم رويداً . فكلمة : « أمهل » توكيد لفظي للفعل السابق . والضمير : « هم » عائد على :
« الكافرين » لاجل لمن الإعراب (انظر الأحكام التي في ص ٢٥) ؛ ومن هذه الآية يفهم أنه يجوز
في التوكيد اللفظي الفصل بين المؤكد والمؤكد .
وشيء آخر قاله النحاة في باب تابع النادى ، عند بيت ابن مالك :

فِي نَحْوِ : سَعْدُ سَعْدِ الْأَوْسِ يَنْتَصِبُ ثَانٍ وَضَمٌّ وَأَفْتَحُ أَوَّلًا تُصَبُّ
إن ضمت كلمة : « سعد » الأولى كانت الثانية منصوبة ، على اعتبارها توكيداً لفظياً ، أو
مفعولاً به لفعل محذوف ، أو بدلاً ، أو عطف بيان ، أو منادى ... ثم قالوا : كيف تعرب توكيداً
لفظياً مع اتصالها بما لم يتصل به المتبوع ، ومع اختلاف جهتي التعريف بينهما ؟ إذ تعريف المتبوع
هنا بالعلمية ، أو بالنداء - على الخلاف في ذلك - وتعريف التابع بالإضافة ؛ لأنه لا يضاف حتى
يجرد من العلمية . . . ؟

أجابوا : قد يكتفى في التوكيد اللفظي بظاهر التعريف ، وإن اختلفت جهته وتباين المعرف ،
أو اتصل به شيء . (راجع حاشية الخضرى عند البيت السالف وستجى الإشارة لهذا أيضاً في ج ٤ رقم ٢
من هامش ص ٤٠ .

(٢) المرادف هو : لفظ يؤدي معنى لفظ آخر تماماً ، ويخالفه في حروفه . فن الأسماء :
الفضة واللجين - الذهب والتبر - . . . ومن الأفعال قعد وجلس . . . ، ومن الحروف : نم وجير . . .
ومن المرادف قولهم : أنت بالخير حقيق قمين . . . ، أى : جدير .

أما الغرض من التوكيد اللفظي ؛ فأمور ؛ أهمها :

تمكين السامع من تدارك لفظ فاتة سماعه ، أو لم يتبينه . وقد يكون الغرض التهديد ؛ كقوله تعالى في خطاب المعاندين بالباطل : « كلاً سوف تعلمون ، ثم كلاً ، سوف تعلمون » .

وقد يكون التهويل : كقوله تعالى : « وما أدراك^(١) ما يوم الدين^(٢) ؟ ثم ما أدراك ما يوم الدين ؟ » .

وقد يكون التلذذ بترديد لفظ مدلوله محبوب مرغوب فيه ، نحو : الصحة ، الصحة !! ، هي السعادة الحقة . الجنة الجنة !! ما أسعد من يفوز بها . . .

الأم ، الأم !!! أعذب لفظ ينطق به الفم^(٣) . . .

هذا ، والأغراض السالفة هي أهم ما يميز التوكيد اللفظي بالمرادف من عطف البيان ، كما سيجيء في باب^(٤) . . .

* * *

أحكامه :

للتوكيد اللفظي أحكام تختلف باختلاف المؤكّد (المتبوع) من ناحية أنه اسم ، أو فعل ، أو حرف ، أو جملة ، أو اسم فعل ، وتتلخص هذه الأحكام فيما يأتي ، (والأول منها عام ينطبق على جميع أنواع التوكيد اللفظي ، ولا يختلف فيه نوع عن نوع) :

١ - اللفظ الذي يقع توكيداً لفظياً ، ممنوع من التأثير والتأثير ، أي : لا تؤثر فيه العوامل ، ولا يؤثر في غيره ، فلا يكون مبتدأ ، ولا خبراً ، ولا فاعلاً ، ولا مفعولاً . . . و . . . فليس له محل من الإعراب مطلقاً ، وليس له تأثير

- (١) ما أعلمك ؟ ما أخبرك ؟ - أدري : فعل ماض . في هذا البيت وفي الآيتين بعده توكيد لفظي لبعض الحروف والأسماء والأفعال والجمل . فراجع الحكم في ص ٤٢٥ وص ٤٣٤ وما بعدها .
- (٢) يوم الجزاء والحساب ، وهو يوم القيامة .
- (٣) وقد اقتصر ابن مالك فيما سبق على تعريف التوكيد بقوله :

وَمَا مِنَ التَّوَكِيدِ لَفْظِيٌّ يَجِيءُ مُكْرَرًا : كَقَوْلِكَ : اذْرُجِي اذْرُجِي

- أي : والذي هو لفظي من التوكيد يجيء مكرراً . . . فالتوكيد اللفظي عنده هو ما يجيء مكرراً .
- سواء أكان تكراره باللفظ والمعنى معاً أم بالمعنى مع اختلاف اللفظ .
- (٤) إيضاح الفرق بينهما في ص ٤٣٩ .

في غيره مطلقاً ؛ فلا يحتاج لفاعل ، أو مفعول ، أو مجرور ، أو غيره^(١) . . .
ولنما يقال في إعرابه : « إنه توكيد لفظي لكذا . » ؛ فهو تابع له في ضبطه
الإعرابي ، من غير أن يكون فاعلاً كالمتبوع ، أو مفعولاً ، أو مبتدأ ، أو غير ذلك .
ولا فرق في هذا الحكم بين أن يكون اسماً ، أو فعلاً ، أو حرفاً ، أو جملة ،
أو اسم فعل ؛ ففي مثل : إن الشمس إن الشمس قاتلة للجرائم . تُعرب : « إن »
الثانية : توكيد لفظي ، وليس لها عمل ولا محل . كما تعرب « الشمس » ،
الثانية توكيد لفظي وليس لها عمل ولا محل . و « قاتلة » خبر « إن » الأولى ؛ فهذه
وحدها التي لها العمل ، وهي التي تحتاج إلى الاسم والخبر ، دون الثانية .

ويصح أن يقال — كما سيجيء — : إن الشمس لأنها قاتلة للجرائم .
فكلمة « إن » الثانية توكيد لفظي لا عمل لها ، و « ها » ضمير عائد على
الشمس لا محل له من الإعراب فليس اسماً لـ « إن » . ولا لغيرها ولا معمولا لشيء
مطلقاً ، وإنما هو مجرد رمز يحاكي^(٢) اسم « إن » الأولى ، ويعرب توكيداً
لفظياً له .

ب — إن كان المؤكّد اسماً :

(١) فإن كان اسماً ظاهراً (ومثله اسم الفعل) . فتوكيده يكون بمجرد
التكرار ، نحو : النجومُ النجومُ معلقة في الفضاء ، والشمسُ واحدة منها ،
والأرضُ الأرضُ كالحصاة الصغيرة بين آلاف الآلاف من الكواكب
الأخرى .

فكلمة : « النجوم » الثانية ، وكذلك كلمة : « الأرض » الثانية — توكيد

(١) سبق هذا الحكم لمناسبة أخرى في باب «التنازع» ج٢ ص ١٥٤ م ٧٣ ويعارضه رأى آخر
مدون هناك ، ثم بيان الفصيل في الأمر .

(٢) يقولون في إعراب هذا إنه جاء بقصد محاكاة الاسم السابق ؛ فإلزاماً بالمحاكاة من الناحية
الإعرابية ؟ أم التوكيد اللفظي أم شيء غيره ؟ فإن كانت هي التوكيد اللفظي فكيف نوفق بينها وبين
ما نصوا عليه في هذا الباب — وغيره — ص ٤٢٣ من أن الضمير لا يؤكد الاسم الظاهر ؛ إذ الاسم
الظاهر أوضح منه ، لعدم حاجته إلى مرجع يفسره ؟ أهذه الحالة مستثناة ، والقاعدة السالفة أغلبية ؟
نعم هذا الذي يفهم من كلام في حاشية ياسين ، على شرح التصريح في أول بحث التوكيد اللفظي .

لفظي ، وكلتاها تُضبط كالأولى ، لأنها تابعة لها في الضبط من غير أن يقال عن الثانية إنها مبتدأ ، أو خبر ؛ إذ لا محل لها من الإعراب ؛ فليست مبتدأ ، ولا خبراً ولا فاعلاً ، ولا غير ذلك . ويستثنى من هذا الحكم الأسماء الموصولة ، فإنها لا تُؤكَّد توكيداً لفظياً إلا بإعادة لفظها وصلته معه ، فلا يجوز تكرار اسم الموصول وحده دون تكرار صلته . نحو : الذى سمك السماء . الذى سمك السماء — قادر على ذلك عروش الظالمين . . .

(٢) وإن كان المؤكَّد ضميراً متصلاً — مرفوعاً ، أو غير مرفوع — فمن الممكن توكيده توكيداً لفظياً بضمير يماثله في معناه لا في لفظه ؛ فيكون توكيده بالضمير المنفصل المرفوع المناسب له في الأفراد والتذكير وفروعهما ؛ نحو : أ رأيت أنت الخير وافي خاملاً — يفرحك أنت وصول الحق إلى صاحبه — هل لك أنت في عمل الخير فتؤجّر . . . ونحو : أ رأيتما أنتما . . . أ رأيتم أنتم . . . أ رأيتن أنتن . . .

ففي الأمثلة السالفة وقع الضمير المنفصل المرفوع (أنت ، وفروعه) ، توكيداً لفظياً لضمير قبله متصل ، مرفوع ، أو : منصوب ، أو مجرور ؛ وفي كل حالة من الثلاث يعرب الضمير « أنت » ، وفروعه — توكيداً لفظياً مبنياً على الفتح أو غيره ، ولا يقال فيه إنه مبنى في محل رفع ، أو : نصب ، أو : جر ، إذ ليس له محل إعرابي ، لأن المحل الإعرابي لا يكون إلا للمبتدأ ، أو الخبر ، أو الفاعل ، أو غيرها مما له موضع إعرابي لا يقوم على التوكيد اللفظي .

ومن الضمير المرفوع المتصل ما هو بارز كالأمثلة السابقة ، وما هو مستتر كالفاعل لكل من الأفعال الآتية في قوله عليه السلام : « كُلْ واشربْ ، والبسْ في غير مَخِيْلَةٍ ^(١) ولا كِبَرٍ » . . . فكل فعل من هذه الأفعال له فاعل ضمير مستتر مرفوع ، تقديره : أنت . فإذا أريد توكيد هذا الفاعل المستتر توكيداً لفظياً فتوكيده بالضمير المرفوع البارز « أنت » ، وهو غير الفاعل المستتر . فنقول :

(١) اختيال ، كبر .

كُلُّ أَنْتَ ، واشربْ أَنْتَ ، والبسْ أَنْتَ ، « فَأَنْتَ » الضمير الظاهر هو توكيد لفظي للمستتر ، ومثله قول الشاعر :
 إِذَا مَا بَدَتْ مِنْ صَاحِبِ لَكَ زَلَّةٌ فَكُنْ أَنْتَ مُحْتَالًا لِرَزَلَتِهِ عُدْرًا
 فالضمير : « أَنْتَ » البارز توكيد لاسم : « كَانَ » المستتر ، وتقديره : أَنْتَ ،
 أَيْضًا .

والضمير : « أَنْتَ » المؤكَّد ، هو في أصله أحد ضمائر الرفع البارزة فحقه أن يؤكَّد الضمير المرفوع فقط ، لكنه — على الرغم من هذا — قد يكون أحيانًا كثيرة توكيدًا لفظيًا لضمير غير مرفوع كما علمنا ، فيخالف بهذا ما يناسب أصله الأول ، ولكن هذه المخالفة مقبولة وقياسية قوية .

(٣) فَإِنْ كَانَ الْمُؤَكَّدُ (المتبوع) ضميرًا متصلًا — مرفوعًا ، أو غير مرفوع — وأريد توكيده بضمير مثله في اللفظ والمعنى معًا ، وفي الاتصال ، وفي النوع الإعرابي^(١) — فلا بد أن يعاد مع التوكيد اللفظ الذى يتصل — مباشرة — بالمؤكَّد (المتبوع) ، أى : أنه لا بد من تماثل الضميرين (التابع والمتبوع) فى اللفظ ، وفى المعنى ، وفى الاتصال وفى أن يسبق كل ضمير منهما — مباشرة — لفظ يماثل الذى يسبق الآخر فى نصّه ومعناه ، نحو : انساب حولى صوت غنائى ساحر ؛ فجعلت جعلت ، أسمع أسمع ، وأصغى إليه ، فامتلائت النفس سرورًا ، ولا يصح إعادة المؤكَّد (المتبوع) وحده ؛ لأن هذا يخرج عن الاتصال .

ففى الأمثلة المذكورة أريد توكيد الضمير المتصل المرفوع ؛ وهو : « التاء » التى فى آخر الفعل الأول : « جَعَلَ » فأكدناه بمثله فى كل ما أوضحناه وهو « التاء » الثانية التى هى ضمير متصل للرفع مسبق بفعل كالفعل الذى سبق المؤكَّد (المتبوع) . كما أريد توكيد الضمير المتصل المنصوب ؛ وهو : « الهاء » التى فى آخر الفعل الأول : « أسمع » فأكدناه « بالهاء » الثانية التى تماثله فى لفظه ، ومعناه ، واتصاله ووقوعه بعد فعل كالفعل الذى سبق المؤكَّد (المتبوع) . وكذلك الضمير

(١) المراد : أن يكونا معاً من نوع واحد ؛ كأن يكونا من ضمائر الرفع التى للمتكلم ، أو التى للمخاطب ، أو للغائب مع ملاحظة أن الضمير الذى للتوكيد اللفظي لا يعرب شيئاً ، ولا محل له : كما شرحنا .

الثالث المجرور ، وهو « الهاء » الأولى التي بعد الحرف إلى ... (وكل لفظ تكرر - بعد الأول - لا يكون له محل إعرابي كما سبق)^(١) . . .

(٤) فإن كان المؤكّد (المتبوع) ضميراً منفصلاً مرفوعاً أو منصوباً^(٢) فتوكيده اللفظي يكون بتكراره بغير شرط . (أى : أن توكيده يكون بضمير يماثله لفظاً ومعنى) فمثال المرفوع : أنت أنت مفطور على حب الخير . ومثال المنصوب قول الشاعر :

إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ^(٣) ؛ فإنه إلى الشَّرِّ دَعَاءٌ ، وللشَّرِّ جَالِبٌ

ويتضح من هذا أن المنفصل المنصوب لا يصح توكيده بالمنفصل المرفوع ؛ فلا يقال إياك أنت أكرمت ، ولا ما أكرمت إلا إياك أنت ، على اعتبار كلمة : « انت » للتوكيد في صورتين .

ح - إن كان المؤكّد فعلاً - ماضياً أو مضارعاً^(٤) - فإن توكيده اللفظي يكون بتكراره وحده دون تكرار فاعله^(٥) ولا يكون للفعل المؤكّد (التابع) فاعل إنما الفاعل للأول (المتبوع) كقول أعرابي ، وقد سئل : أتقول الحق ؟ فأجاب : وهل يقول يقول غيري الحق ؟ وأنا من معشر ولد ولد الحق معهم ، ولم يفارقهم . (فلفظ « يقول » الثانية ومثلها : « ولد » لا محل لها من الإعراب) .

(١) في ص ٤٢٥ وما بعدها . وفي توكيد الضمير المتصل توكيداً لفظياً ، ووجوب أن يعاد معه عند توكيده الاسم الظاهر المتصل به - يقول ابن مالك :

وَلَا تُعَدُّ لَفْظًا ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وُصِّلَ

ثم يقول في آخر الباب :

وَمُضْمَرُ الرَّفْعِ الَّذِي قَدْ انْفَصَلَ أَكْثَرُ بِهِ كُلِّ ضَمِيرٍ اتَّصَلَ

ولم يذكر ابن مالك بقية التفاصيل .

(٢) ولا وجود لضمير منفصل مختص بالجر . (٣) المجادلة بالباطل .

(٤) أما فعل الأمر فلا يمكن توكيده وحده بغير فاعله - في الأصح -

(٥) إذ لو تكرر الفاعل مع فعله لخرج الأمر من توكيد الفعل وحده توكيداً لفظياً إلى

توكيده مع فاعله ؛ فتدخل المسألة في توكيد الجملة الكاملة . وفرق بين التوكيديين .

د - وإن كان المؤكّد حرفاً :

(١) فإن كان حرف جواب^(١) عن سؤال مثبت أو منفي فتوكيده يكون بتكراره فقط ؛ كقول أعرابي لأخيه الخزين : فيم الأسف على ما فات وليس على الأرض باق ؟ نَعَمْ نعم ، ليس في طول الحزن إلا إطالة الشقاء ، واستدامة العذاب . . . وقول آخر ، وقد سئل : لم تحاذر فلاناً وهو يلاينك ؟ فأجاب : لا . لا ؛ فليس المنافق بالصادق . ورب صداقة ظاهرة ، باطنها عداوة كامنة ، وهي أشد ضرراً ، وأعمق خطراً من العداوة السافرة . . .

(٢) وإن كان المؤكّد حرفاً غير جوابيّ وقد اتصل به ضمير - فتوكيده لا يكون بتكراره وحده ، وإنما يكون بتكراره ومعه الضمير المتصل به . ويجب الفصل بين المؤكّد والمؤكّد بفاصل ما ؛ نحو : لك^(٢) لك منزلة الشقيق البار ، وبلك بعد الله بلك أستعين . . . وكقول الشاعر :

أَيَا مَنْ لَسْتُ أَقْلَاهُ^(٣) وَلَا فِي الْبُعْدِ أَنْسَاهُ
لَكَ اللَّهُ عَلَيَّ ذَاكَ لَكَ اللَّهُ لَكَ اللَّهُ

(٣) وإن كان المؤكّد حرفاً غير جوابيّ - أيضاً - وقد اتصل باسم ظاهر فتوكيده يكون بتكراره ومعه الاسم الظاهر ، أو ضمير هذا الاسم الظاهر - وإعادة الضمير أفصح - ، وفي الحالتين يجب الفصل بين الحرفين ؛ المؤكّد والمؤكّد . ويصح في الفصل الاكتفاء بذلك الاسم الظاهر ، نحو : إن العاقل إن العاقل أحرص على إمامة الحق من تنمية أسبابه ، أو : إن العاقل إنه أحرص على إمامة الحق . . . ومثل : آفة النصح أن يكون جهاراً ؛ فليت

(١) سيجيء في الزيادة والتفصيل ص (٤٣٣) بيان يفيد أن هذا الحكم ليس مقصوراً على حروف الجواب وحدها . وإنما يشمل بعض حروف أخرى .

وحروف الجواب نوعان : ما يجاب به للموافقة على الشيء المستول عنه وأنه ثابت واقع ومحقق ، مثل نعم - أجل - جدير - إى . . . وما يجاب به لبيان عدم الموافقة عليه ، وأنه غير واقع ، مثل : لا - بلى .

(٢) قد فصلت الكاف الأولى بين اللامين . والأحسن أن يكون الفاصل لفظاً غير داخل فيما تكرر

(٣) أكرهه وأبغضه (قَلَمِي ، يَقِلِّي ، كَرَمِي يَرِي - وَقَلَمِي يَقَلِي كَتَبَ يَتَعَب ، لغة بمعنى : كره يكره) .

الناصح ليت الناصح ألا يعلنه ، أو : ليت الناصح ليته . . . ومن هذا قول الشاعر :

فَتِلْكَ وَلاَةُ السُّوءِ قَدْ طَالَ مَلِكُهُمْ فَحَسَّامٌ^(١) حَسَّامُ الْعَنَاءِ الْمُطَوَّلُ
ولو كان الحرف المؤكَّد (المتبوع) داخلا على مضاف فالحكم السابق أيضا
فيتكرر المؤكَّد (المتبوع) ومعه الاسم المضاف والمضاف إليه أو ضمير
المضاف إليه : والأحسن إعادة الضمير مع الفصل بينهما في الحالتين .
نحو : الكريم يود الكريم ، واللئيم يود الناس على رجاء الفائدة . على رجاء
الفائدة . أو : على رجاء الفائدة على رجائها^(٢) . . .

هذا ، وتوكيد الحروف توكيداً لفظياً على غير الوجه السالف ضعيف ، بل
شاذ ، لا يصح القياس عليه ، كقول القائل :
إِنَّ الْكَرِيمَ يَحْلُمُ مَا لَمْ يَرَيْنَ مِنْ أَجَارِهِ قَدْ ضِيَمَا
فقد تكرر الحرف : « إِنَّ » بغير فصل ولا إعادة شيء .

ومثل قول الآخر :

حتى تراها^(٣) وكأنَّ وكأنَّ^(٤) أعناقها مشدداتٌ بقرن^(٥)
فقد تكرر الحرف « كأنَّ » من غير إعادة شيء معه ، ولكن وجد فاصل

(١) إلى متى . . . والفاصل هو : « ما » الاستفهامية المجرورة ، التي حذفت « ألفها » وصلا .

(٢) في توكيد الحروف يقول ابن مالك :

كَذَا الْحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحْصَلَا بِهِ جَوَابٌ ؛ كَنَعَمْ ، وَكَبَلَى

يشير بقوله : « كذا » إلى ما سبق في بيت قبل هذا من أن توكيد الضمير المتصل لا يكون إلا
بإعادته وإعادة الاسم الذي اتصل به . وكذا الحروف لا يعاد لفظها - إن كانت لغير الجواب - إلا
بإعادة الاسم الظاهر المتصل بها - أو الضمير - ، أما حروف الجواب فتعاد وحدها . ثم ختم الباب
ببيت سبق تسجيله وشرحه في مكانه الأنسب (ص ٤٢٩) وهو قوله :

وَمُضْمَرُ الرَّفْعِ الَّذِي قَدْ انْفَصَلَ أَكْثَرُ بِهِ كُلِّ ضَمِيرٍ اتَّصَلَ

(٣) الضمير للمطايا .

(٤) أصلها : « كأن » المشددة النون ، ثم خففت نونها .

(٥) بجبل .

بين الحرفين . وهو : « واو » العطف ، فكان الضعف هنا أخف منه في البيت السابق ^(١) . ومثل قول الآخر يشكو حاله وحال أتباعه :

فلا والله لا يُلْقَى ^(٢) لما بي ولا لليمسا بهم أبدا دواءُ
فقد تكرر الحرف اللام (لليمسا) بغير فصل ولا إعادة شيء والتوكيد
هنا واضح الثقل ؛ لأن الحرفَ فَرْدِيَّ ؛ فتكراره مباشرة يزيد ثقله
ويوضحه ^(٣) . وأخف منه في الثقل لاختلاف الحرفين مع منعهم إياه إلا في

المسموع قول الشاعر :

فأصبحنَ لا يسألنَّه عن بيمابهِ أَصَعَدَ في علو الهوى أم تصوبنا
فقد أتى « بالباء » بعد « عن » وهما يستعملان في معنى واحد ؛ إذ يقال :
سألت به وسألت عنه ^(٤) .

والحق أن هذه الأمثلة ثقيلة ، فوق أن الدافع إلى أكثرها قد يكون الضرورة
الشعرية . فاستبعادها أفضل .

(١) سيجىء في الزيادة أن حرف العطف يعتبر من الفواصل المبيحة للتكرار مباشرة . لكن
حرف العطف الفردى - كالواو والفاء - يعتبر مسوغاً مشوباً بالضعف .

(٢) لا يلنى : لا يوجد .

(٣) في كتاب معاني القرآن للفراء أمثلة متعددة لتكرار الحرف الفردى وغير الفردى - ج ١

ص ٦٧ .

(٤) ومن المسموع اجتماع : « كى » و « أن » المصدرية وقبلهما « اللام » في مثل :
عاونت الضعيف لكى أن تشيع المودة بين الناس ، فقد أجازوا أن تكون اللام جارة و « كى » جارة ،
توكيداً لها . كما أجازوا أن تكون « كى » مصدرية ، و « أن » مصدرية توكيداً لها . وما سبق
بالرغم من إباحته - غير مستحسن . وسيجىء التفصيل في ج ٤ باب إعرب الفعل .

زيادة وتفصيل :

عرفنا أن توكيد الحروف الجوابية توكيداً لفظياً لا يتطلب أكثر من تكرار الحرف ، وأشرنا^(١) إلى أن هذا الحكم ينطبق على بعض حروف أخرى ؛ فقد قالوا^(٢) : لا يشترط شيء عند توكيد الحرف توكيداً لفظياً إن كان الحرف للجواب كقول الشاعر :

لا - لا - أبوحُ يحُبُّ بَشْنَةً ؛ إنها أخذت على موثقاً وعهوداً

وكذلك إن كان مفصّلاً من المؤكّد بسكّنة^(٣) ؛ كقول الشاعر :

لا يُنْسِيكَ الأَسَى تَأْسِيّاً ؛ فَهَمّاً مَسَامِينُ حِمَامٍ أَحَدٌ مُعْتَصِمَا^(٤)

أو : كان مفصّلاً بجملة اعتراضية ؛ نحو : إن - وأنت تعرف ما أقول - إن شر الإخوان من يخذل أخاه عند الشدائد . أو : كان مفصّلاً بعاطف^(٥)

كقول الشاعر :

ليت شعري !! هل ، ثُمَّ هَلْ آتِيهِمْ أَمْ يَحُولَنَّ دُونَ ذَلِكَ حِمَامٌ ؟

(١) في هامش ص ٤٣٠ .

(٢) راجع حاشية ياسين على شرح التصريح في هذا الموضع .

(٣) ترك الكلام .

(٤) تحققت السكّنة في هذا البيت بالسكوت المؤقت الذي حصل بعد قراءة الشطر الأول ،

وقبل البدء في قراءة الشطر الثاني .

(٥) انظر رقم ١ من هامش الصفحة السالفة .

هـ - وإن كان المؤكّدُ جملة اسمية أو فعلية جاز تكرارها بعطف أو بغير عطف . والأكثر أن يكون بالعطف ، بالحرف « ثُمَّ » . ومن الأمثلة قوله تعالى : « كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ، ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ » ، وقوله تعالى : « وما أدراك ما يومُ الدينِ ، ثم ما أدراك ما يومُ الدينِ » . وقولهم للتّقى : الثواب عظيم ، الثواب عظيم . ولاشقى : الحساب عسير ، الحساب عسير .

ويجب ترك العطف بين الجملتين إذا أوقع في لبس ، نحو : عاقب الحاكم اللصوص ، عاقب الحاكم اللصوص . فلو قلنا : عاقب الحاكم اللصوص ثم عاقب الحاكم اللصوص - لوقع في الوهم أن العقاب تكرر ، وأنه مرتان ، إحداهما بعد الأخرى . مع أن المراد مرة واحدة .

* * *

حذف المؤكّد (المتبوع) في التوكيد اللفظي .

لا يكاد يوجد خلاف في منع حذف المؤكّد توكيداً لفظياً ، لأن حذفه مناف - حقاً - لتكراره^(١) .

(١) هناك مسائل يجوز فيها حذف عامل المصدر الذي يحىء المصدر لتوكيده ومسائل أخرى يجب فيها حذفه . وقد انعقد للحذف بنوعيه - الجائز والواجب - بحث مستفيض عنوانه : حذف عامل المصدر ... في المكان المناسب له ، وهو باب المفعول المطلق ج ٢ ص ١٧٨ م ٧٦ .

المسألة ١١٧ :

جـ - العطف بنوعيه

العطف نوعان : عطف بيان ، وعطف نسق^(١) ، وفيما يلي بيانهما :

(١) عطف البيان

نسوق بعض الأمثلة لإيضاحه :

(١) قال أحد المؤرخين : (طرق الحسين بن عليّ - رضى الله عنهما - باب سيد كريم في قومه ؛ هو امرؤ القيس الكلبى ، وخطب بنته : « الرباب » فرحب به أبوها ، وملأت الفرحة جوانب نفسه ؛ إذ علم أن هذه المصاهرة ستربطه ببيت الرسول « محمد » عليه السلام ، وتسجل له شرفاً خالداً على الأيام . . . وتمّ الزواج ، وأنجبت الرباب ، فكان من ذريتها : الأديبة المتفكّهة « سكينة » إحدى شهيرات النساء فى الصدر الأول ، والتى قيل فيها : كانت « سكينة » تملأ الدُّنيا ، وتهزأ بالرواة رَوَتْ الحديثَ وفسّرتْ آىَ الكتابِ البيناتِ)

فلو أن المؤرخ قال : طرق « الحسين » باب سيد كريم لتساءلنا : من هو « الحسين » ؟ ولشعرنا أن هذا الاسم - برغم أنه معرفة بالعلمية - يحتاج إلى مزيد من الإيضاح والتبيين يزيل عن حقيقة صاحبه ، وعن ذاته^(٢) شائبة الإبهام ؛ إذ لا ندرى أهو الحسين بن عليّ ، أم غيره ؛ لاشتراك هذا الاسم بين أفراد متعددة ، كل منها يسمى : « الحسين » لكن حين قيل : « الحسين بن عليّ » زالت تلك الشائبة بسبب كلمة : « ابن » الجامدة^(٣) التى وضحت المقصود ،

(١) سيجى فى ص ٤٥٠ .

(٢) المقصود بصاحبه ، أو بذاته المستقلة ، أو بحقيقته شىء واحد ؛ هو : ذاته الأصلية بكيانها الحسى ، أو المعنوى ، لا الأوصاف العارضة التى تطرأ على تلك الذات ، ولا يمكن أن تستقل بنفسها . (راجع إيضاح هذا فى ص ٤٣٨ و ٤٣٩ وهامشهما) . (٣) غير المشتقة .

وعينت المراد ، والتي معناها معنى : « الحسين » ؛ لأن « الحسين » المقصود هو « ابن علي » ، « وابن علي » المقصود هو : « الحسين » فالمراد من الكلمتين واحد ، ولكن الثانية أوضحت الأولى كما قلنا مع أنها تخالفها لفظاً .

وكذلك خطب : « بنته » فإن كلمة : « بنت » هنا معرفة ؛ بإضافتها إلى الضمير ، لكنها — بالرغم من تعريفها — مَغْشَاةٌ بشيء من الشيوع والإبهام يجعلنا لا ندري حين نسمعها : أي بنات الرجل هي ؟ أتكون ذات « الرباب » أم ذات غيرها ؟ . . . فلما قال : « الرباب » — تحدد الغرض ، وتعينت ذات واحدة دون غيرها ؛ بسبب كلمة : « الرباب » الجامدة التي أزلت الإبهام ، وأوضحت المراد ، وبينته بمعناها الذي هو معنى : « الرباب » لأن حقيقة البنت المقصودة في الكلام هي حقيقة « الرباب » وذات « الرباب » المقصودة هي ذات البنت التي يدور بشأنها الكلام فهما مختلفتان لفظاً ، مع اتفاقهما معنى .

ومثل هذا يقال في بيت « الرسول » . فها حقيقة الرسول المراد ؟ وماذاته ؟ إن كلمة : « الرسول » — برغم تعريفها — تحتاج إلى تعيين أكمل . وإيضاح أشمل ، لانطباقها على عدد من الأفراد فلما جاء اسم : « محمد » ^(١) تمّ التعيين وزال ما قد يحوم حول الكلمة من شيوع وإبهام . بفضل كلمة : « محمد » التي هي بمعناها والتي أوضحتها .

ومثل هذا كلمة : « الأدبية » . فهذه الكلمة — برغم تعريفها — لا تدل دلالة دقيقة على ذات واحدة معينة دون غيرها ، وإنما تصدق على أدبيات متعددة ، فلما جاء بعدها كلمة بمعناها ، هي : « سَكِينَة » الجامدة تركز المراد : في ذات أدبية معينة ، لا ينصرف الذهن إلى سواها .

فلنحظ مما سبق أن كل كلمة من الكلمات التي عرضناها (وهي : « ابن » — « الرباب » — محمد — سَكِينَة . . .) جامدة قد أزلت عن المعرفة التي قبلها ما يشوبها من غموض ، وشيوع وأوضحت المقصود منها إيضاحاً لا يكاد يترك أثراً لإبهام أو اشتراك ، وهي في الوقت نفسه بمعنى تلك المعرفة دون لفظها .

(١) ردّدنا في مناسبات مختلفة أن المشتق إذا صار علماً دخل في عداد الأسماء الجامدة ، وخضع لأحكامها وحدها .

(٢) كتب أحد الأدباء إلى خطيب :

«عرفتك قبل اليوم عذب الكلام ، حلّو الحديث ، وسمعتك الليلة خطيباً بارعاً عبقرياً . . . ولقد أصغيتُ إلى ما قلت ؛ فإذا كلمة ، «خطبة» استهوت الأفتدة ، وأداء» «تمثيل» خلّب الألباب ، وجرّس «نغم» جسم المعاني ، وكشف للعيون دلالات الألفاظ ؛ حتى كدنا نراها بيننا تروح وتغدو . . .) .

فلو أن الكاتب كتب : أصغيت إلى ما قلت فإذا «كلمة» . . . لذهبت بنا الظنون ، مذاهب عدة في الذات المرادة من هذه الكلمة المصوغة بصيغة النكرة . أهى ذات كلمة واحدة ؟ أهى شعر أم نثر ؟ أخطبة أم مقالة . . . ولكن الكاتب أزال كثيراً من الظنون حين قال بعد ذلك : «خطبة» ومعناها هنا ، والمراد من ذاتها هو معنى : «كلمة» وذاتها ؛ فحدد المراد من : «كلمة» بعض التحديد ، وحصر النكرة في دائرة أضيق من الدائرة الأولى الواسعة الإبهام والشيوع ، وصارت النكرة مخسّصة بعد أن كانت مطلقة كاملة الإبهام والشيوع وكذلك كلمة : «أداء» ؛ فإنها نكرة مطلقة ، قد يراد منها ذات الأداء البلاغيّ في تكوين الأسلوب أو : ذات الأداء في الثبات ، وعدم الاضطراب ، أو : ذات الأداء في استيفاء المعاني . . . أو . . . فجاءت بعدها كلمة . «تمثيل» التي هي بمعناها هنا ؛ فحددت — بعض التحديد — المراد من حقيقة الأداء ، وقللت الاحتمالات في فهم المراد من تلك النكرة ، أو : بعبارة أخرى : خصّصتها ، وقيدت شمولها بعض التقييد . ومثلها كلمة : «نغم» بعد النكرة : «جرّس» .

فكل كلمة من الثلاث : (خطبة — تمثيل — نغم) — وأمثالها — جامدة ، وقد خصّصت النكرة التي قبلها بعض التخصيص ، وحددت شيوعها وإبهامها بعض التحديد . وهي في الوقت نفسه بمعناها ، دون لفظها . وكل واحدة من هذه الثلاث ، ومن الأربعة التي سبقتها في المثال الأول — ونظائرها — تسمى . عطف بيان : ويقولون في تعريفه :

لأنه تابع ^(١) جسامد — غالباً — يخالف متبوعه ^(٢) في لفظه ^(٣) ، ويوافقه في معناه ، مع توضيح الذات إن كان المتبوع معرفة ، وتخصيصها ^(٤) إن كان نكرة ^(٥) . . .

* * *

أوجه التشابه والتخالف بين عطف البيان والتوابع الأخرى :
من التعريف السابق يتبين أن عطف البيان يشبه بعض أنواع النعت الحقيقي في إيضاح المتبوع أو تخصيصه ، على الوجه المشروح في باب النعت (وقد يشبهه في القطع) — كما أسلفنا — والفارق بينهما أن النعت الحقيقي لا بد من اشتماله على ضمير مستتر « يعود على المنعوت ، وأن الغالب على النعت الحقيقي : « الاشتقاق » وأنه لا يوضح ولا يخصص الذات الأصلية نفسها ، وإنما يوضح حالة عرضية وأمرًا طارئًا عليها ؛ كالفهم ، والحسن ، والطول ، والقصر . . أما عطف البيان فإنه يوضح أو يخصص الذات نفسها ، لا أمرًا عرضيًا طارئًا عليها ، فهو بمنزلة التفسير للأول باسم آخر مرادف له يكون أشهر منه في العرف والاستعمال من غير أن يتضمن حالة من الحالات العرضية التي تطرأ على الذات وتوصف بها .

(١) سبق شرح معنى « التابع » وبيان أحكامه العامة أول باب النعت ص ٣٥٥ . ومن أحكامه المدونة هناك جواز الفصل بين التابع والمتبوع بشيء ما أوردناه .
(٢) والصحيح أن متبوعه لا يكون ضميرًا : فإن جاء ضميرًا وجب إعراب التابع بدلا . وليس عطف بيان . كما سيجيء في هامش ص ٤٤٠ ، وفي ص ٤٤٥ .
(٣) لا بد من المخالفة اللفظية ؛ فلو اتحد لفظاً ومعنى لم يصلح أن يكون عطف بيان ؛ لأن الشيء لا يوضح نفسه ، ولا يبينها . (راجع حاشية الصبان ج ٣ عند آخر بيت في باب تابع المنادى .)
وستجيء إشارة لهذا في ج ٤ ص ٤١ م ١٣٠ .

(٤) سبق في أول باب النعت — ص ٣٥٧ — وفي غيره معنى إيضاح المعرفة ، وتخصيص النكرة ، بما ملخصه أن المعرفة تدل على معين . ولكنها — بالرغم من ذلك — قد يصيها شيء من الشيوخ بسبب تعدد مدلولها . فأحمد ، ومحمد ، وعلى ، والناطقة . . . معارف ، ومدلولها كل منها متعدد يحتاج — أحيانا — إلى ما يزيل عنه الإبهام والشيوخ ، ويوضح المراد دون غيره . وهذا هو الإيضاح والموضح . أما النكرة فمدلولها شائع كامل الشيوخ ، نحو : رجل ، طائر ، حيوان . . . فايحيى لتحديد شيوخها وتقليله يسمى : المخصص إلا أن الإيضاح والتخصيص ينصبان في النعت على أمور معنوية عرضية طارئة على الذات ، دون الذات نفسها ، بخلافهما في عطف البيان ؛ فينصبان على الذات نفسها

(٥) وقد يكون المدح مثل : البيت في قوله تعالى : « جعل الله الكعبة البيت الحرام قياماً للناس . . » .

ولهذا يغلب أن يكون عطف البيان جامداً—غير مشتق—فيكون كالعلم المجرد، والكنية . فلا ضمير فيه ؛ لأن الغالب عليه الجمود . ومن الجائز ألا يتحقق فيهما هذا الفارق الأغلب ؛ إذ يصح — بقله — وقوع النعت جامداً مؤولاً بالمشتق ، ووقوع عطف البيان مشتقاً ، ولكن الأولى مراعاة الأغلب .

كما يتبين أن عطف البيان قد يشابه التوكيد اللفظي بالمرادف (مثل : تَبَرُّ ذَهَبٌ) في أن كلا منهما كتبوعه في معناه ، دون لفظه . إلا أن الغرض من عطف البيان هو : الإيضاح أو التخصيص^(١) . أما الغرض من التوكيد اللفظي — بتكرار اللفظ أو مرادفه — فأمر آخر أوضحناه في باب^(٢) ، وعلى ملاحظة هذا الغرض الذي تدل عليه القرائن يتعين أحدهما في موضع لا يصلح له الآخر .

أما المشابهة بين عطف البيان وبدل الكل من الكل^(٣) (من ناحية معناهما ، وإعرابهما ، وجمودهما دون لفظهما) ، فغالية^(٤) ، ويصح في أكثر حالاتهما أن يحل أحدهما محل الآخر من غير أن يتأثر الكلام بهذا التغيير — كما سيجيء في باب البدل — نحو : ما أعجب ملكة النحل ؛ (اليعسوب) . تدبير مملكتها بحزم ومهارة ، وتراقب رعيتهما بيقظة واهتمام ، ولا تستقر في قصرها (خليتها) ، إلا فترات قصيرة للراحة والهدوء .

فكلمة : « اليعسوب » ، عطف بيان ، أو بدل كل من كل ، من النحلة . وكلمة : « خلية » عطف بيان ، أو بدل كل من كل ، من : قصر . . .

* * *

(١) بمعناها السالف ، والذي سيجيء أيضاً في رقم ٦ من هامش الصفحة التالية (وراجع ص ٧١ ج ٣ من شرح المفصل) .

(٢) ص ٤٢٥ ، وبينهما فروق أخرى ستجيء في ص ٤٤٥ ؛ منها أن عطف البيان لا يكون فعلاً ولا جملة . . . وغير هذين مما سنذكره . . .

(٣) وهو الذي يكون فيه التابع مطابقاً في المعنى لمتبوعه تمام المطابقة . . . مع اختلافهما لفظاً . كما سيجيء في ص ٥٣٠ .

(٤) راجع التحقيق في ص ٤٤١ ، ٤٤٥ .

حكم عطف البيان :

عطف البيان تابع يطابق متبوعه^(١) في أربعة أمور محتومة^(٢) :

أولها : في ضبطه الإعرابي (من ناحية الرفع ، والنصب ، والجر) . ويجوز فيه القطع^(٣) ؛ كالنعت . وثانيها : في تعريفه وتنكيره^(٤) . وثالثها : في تذكيره وتأنيثه . ورابعها : في إفراده ، وتثنيته ، وجمعه .

أى : أنه لا بد أن يطابقه في أربعة أمور من عشرة^(٥) . . . كما في الأمثلة التي سلفت^(٦) . . . وقد يقع عطف البيان بعد أى (بفتح الهمزة

(١) ويلاحظ ماسبق في رقم ٢ من هامش ص ٣٨ وما سيجىء في ص ٤٤٥ وهو أن متبوعه لا يكون ضميراً - في رأى الأصح - فإن جاء ضميراً وجب إعراب التابع بدلا - وسيجىء هنا أيضاً - (٢) وتجوز عليه فوق ذلك جميع الأحكام العامة المشتركة التي على تجزئ على التواضع الأربعة والتي سبقت لها الإشارة في هامش ص ٣٥٥ م ١١٤ .

(٣) سبقت الإشارة لهذا في هامش ص ٤٠٦ أما بيان القطع وأحكامه ففي ص ٣٩١ .

(٤) الصحيح أن عطف البيان قد يكون نكرة كالمبتوع ومن أمثله قوله تعالى : « يؤخذ من شجرة مباركة زيتونة . . . » ، وقوله تعالى : « ويسقى من ماء صديد » ويصح تخالفهما تعريفاً وتنكيراً بشرط أن يكون التابع هو المعرفة ؛ ليتحقق الغرض من « عطف البيان » وقد نص على صحة التخاليف بعض النحاة - ومنهم الرضى ، كما جاء في « الصبان » آخر هذا الباب - ولكنهم لم يقيّدوا المخالفة بتعريف التابع ، وهذا الإطلاق غير مفهوم .

(٥) العشرة هي : علامات الإعراب الثلاث - التعريف والتنكير - التذكير والتأنيث - الإفراد والتثنية والجمع .

(٦) فيما سبق من تقسيم العطف إلى نوعين يقول ابن مالك في أول باب خاص عقده بعنوان : العطف :

العطف : إما ذو بيان ، أو نسق والغرض الآن - بيان ما سبق
والذى سبق في التقسيم هو « ذو البيان » أى : صاحب البيان ويقول في تعريفه :

فَدُوّ الْبَيَانِ تَابِعٌ شَبَهُهُ الصِّفَةُ حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَةٌ

يريد : أن عطف البيان تابع ، يشبه الصفة (النعت) فليس هو الصفة ؛ لأن بينهما فوارق متعددة ، منها : أن عطف البيان يبين حقيقة متبوعه ، ويكشف ذاته المقصودة . أما النعت فيبين معنى عارضاً في متبوعه ، أو في سببيه ، ففي مثل « كلمت الرجل العالم » - تبين كلمة : « العالم » ، (وهى : النعت) معنى من المعاني العارضة التي تتصف بها ذات العالم ؛ فقد تتصف بالعلم ، أو بالأدب ، أو بالاختراع . . . أو . . . أما عطف البيان فلا يبين صفة من الصفات التي تنظر على الذات ، وإنما يبين الذات نفسها . سواء أكانت ذاتاً حسية . أم معنوية ؛ أى : يبين ما يسمى : حقيقة الشيء ، ومادته الأصلية - كما شرحناها من قبل - في ص ٤٣٨ - فنقول كلمت الرجل ، إبراهيم ، فكلمة : « إبراهيم » بينت ذات الرجل ، وحقيقته الأصلية ، لا وصفاً طارئاً من أوصافه ، ولذا تسمى : عطف بيان ، لأنها بينت الحقيقة المقصودة ، أو ذات الحقيقة ، ثم قال في حكمه :

وسكون الياء)، التي هي حرف تفسير^(١)، فلا يتغير من حكمه شيء؛ نحو:
هذا الخاتم لُجَيِّنٌ، أى: فضة. وفي هذه الصورة يتعين عطف البيان
أو بدل الكل؛ إذ لا يقع سواهما بعد: «أى» التفسيرية.

* * *

الارتباط بين عطف البيان وبدل الكل من الكل^(٢):

أشرنا^(٣) إلى أن المشابهة غالبية بين عطف البيان وبدل الكل من الكل، في
ناحية معناهما، وإعرابهما، وجمودهما، ودون حروفهما والأحسن القول بأن
المشابهة بينهما كاملة فيما سبق، لا غالبية؛ إذ التفرقة بينهما قائمة على غير أساس
سليم، فمن الخير توحيدهما، لما في هذا من التيسير، ومجارة الأصول اللغوية العامة.

= فَأَوَّلِيْنَهُ مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ مَا مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِيْ

أى: أعطه من موافقة الأول (المتبوع) مثل ما تولاه النعت من موافقة منوعته، وهو الأمور
السابقة. (فعلئ: أوليته: أعطه، ومعنى: ولي: تولى وأخذ)، ثم نص على أن عطف البيان ومتبوعه
يتمانلان تعريفاً وتنكيراً، وأنهما يكونان من هذا النوع، أو ذلك، ولا يقتصران على أحدهما:

فَقَدْ يَكُونَانِ مُنْكَرَّيْنِ كَمَا يَكُونَانِ مُعَرَّفَيْنِ

وهو هذا النص الصريح يرد على ما يقول: إن عطف البيان لا يكون إلا معرفة؛ بحجة أن الغرض
منه البيان والإيضاح، وهما من شأن المعرفة لا النكرة؛ إذ النكرة مجهولة، والمجهول لا يبين المجهول
وأن ما نتوهمه من النكرات عطف بيان فليس به؛ ولكنه بدل كل من كل... والرائى الراجح
المقبول أنه يكون نكرة أيضاً، لأن النكرة تخصص متبوعها، والتخصص نوع من البيان والإيضاح.
وإن شئت فقل: إن الأخص يبين غير الأخص.

(١) انظر رقم ٣ من هامش ص ٤٥٠ وورقم ٢ من هامش ٤٥٧ - ويصح إعراب ما يقع
بعد «أى» التفسيرية بدل كل إلا في المسائل التي يفترقان فيها (وسيجىء في باب البدل).

وقد يتعين أن يكون ما بعد «أى» بدلا وليس عطف بيان، ذلك أن عطف البيان لا يكون متبوعه
ضميرا - كما سبق في رقم ٢ من هامش ص ٤٣٨ وفي رقم ١ من هامش ص ٤٤٠؛ كما سيجىء في
ص ٤٤٥ - فإذا وقع المتبوع ضميرا وجب إعراب التابع بدلا، لا عطف بيان. (راجع حاشية ياسين
في باب النسب عند الكلام على النسب إلى ما حذفته فافهم، أو عينه...).

(٢) قد يكون من المستحسن تأخير مبحث الارتباط بين عطف البيان وبدل الكل إلى ما بعد
الانتهاء من البدل، ولكننا في التقديم سايرنا ابن مالك حيث تعرض لهذا الارتباط وللموازنة في باب عطف
البيان. (٣) في ص ٤٣٩. وانظر ص ٤٤١ و ٤٤٥.

أما الرأي الذى يفرق بينهما فى بعض حالات فرأى قام على التخيل ،
والحذف ، والتقدير ، من غير داع ، ومن غير فائدة ترتجى . ومن السداد
إهماله وإغفاله . على أنا نشير هنا إلى بعض الصور التى يتحتم فيها العطف
البيانى بناء على ذلك رأى ؛ ويمتنع بدل الكل ، مُرَدِّدين بعد ذلك عدم
الالتفات إلى رأى السالف . منها (١) :

(١) أن يكون التابع مفرداً ، معرفة ، منصوباً ، والمتبوع منادى ،
مبنياً على الضم ؛ مثل : يا صديقُ علياً^(٢) . فيجب عندهم إعراب : « عليا »
عطف بيان ، ولا يصح إعرابه بدل كل ؛ لأن البدل لابد أن يلاحظ معه فى
التقدير تكرار العامل الذى عمل فى المتبوع ، بحيث يصح أن يوجد العامل قبل التابع
وقبل المتبوع معاً ، من غير أن يترتب على هذا التكرار فساد فى المعنى ، أو مخالفة
لضابط نحوى . فإن ترتب عليه فساد لم يصح إعراب الكلمة « بدل كل »
ووجب الاختصار على إعرابها « عطف بيان » فقط . وهذا معنى قولهم إن
البدل على نية تكرار العامل . فتقدير الكلام فى المثال السالف : يا صديقُ يا عليا
؛ بتكرار العامل ، وهو « يا » ووجوده قبل المتبوع حقيقة ، وقبل التابع تخيلاً .
وهذا التكرار يؤدى إلى خطأ النصب فى كلمة « علياً » المذكورة ، لأنها
فى التخيل : منادى مفرد علم ؛ فيجب بناؤها على الضم طبقاً لأحكام المنادى ،
ولا يجوز نصبها . إلا على اعتبارها عطف بيان^(٣) ؛ لأن عطف البيان لا يلاحظ
فيه تكرار العامل ، ولا أنه مقدّر قبل التابع ، وإنما يكتفى بوجوده قبل
المتبوع فقط . فإعراب الكلمة المذكورة : (عليا) بدلاً ، يؤدى إلى فساد
نحوى يجب توقيه ، بالعدول عن البدل إلى عطف البيان ، أو غيره إن أمكن .

(١) انظر الزيادة والتفصيل - ص ٤٤٦ - .

(٢) وهذا الإعراب بالنصب جائز فى النداء - بشروط تذكر فى باب - على اعتبار « علياً » -
المنصوبة عند استيفاء الشروط - تصلح « بدلاً » من كلمة « صديق » المبنية لفظاً ، المنصوبة
محلاً ؛ لأنها منادى مبنى على الضم فى محل نصب .

(٣) وهو منصوب مراعاة لمحل المنادى المتبوع ؛ لأن كلمة : « على » مبنية على الضم فى محل
نصب - كما قلنا .

(٢) أن يكون التابع خالياً من «أل»، والمتبوع مقترناً بها مع إعرابه مضافاً إليه، والمضاف اسم مشتق، وإضافته غير محضة^(١)؛ نحو: نحن المكرومُ التابعة هند؛ فيجب - عندهم - إعراب «هند» عطف بيان، لا بدلاً؛ لأن البدل على نية تكرار العامل، وملاحظة وجوده قبل التابع كوجوده قبل المتبوع، - كما أسلفنا - وعلى هذا يكون الأصل المتخيل للمثال: نحن المكروم التابعة المكروم هند. فلو أعربنا كلمة: «هند» التي في المثال الأصلي - بدلاً لأدى الإعراب إلى فساد؛ هو: أن يكون المضاف مشتقاً مقترناً «بأل» والمضاف إليه غير مقرون بها، أو بما يصحح هذه الإضافة، مع أن الإضافة غير محضة؛ يمتنع فيها مثل هذا.

ولا سبيل للفرار من الفساد إلا بإعراب «هند» عطف بيان، لا بدلاً؛ إذ عطف البيان لا يشترط فيه صحة تكرار العامل^(٢)...

(١) سبق شرحها وتفصيل الكلام عليها في هذا الجزء ص ٣. وما بعدها.

(٢) وفي صلاحية عطف البيان لأن يكون بدل كل من كل إلا في صورتين السالفتين - وأشباههما -

يقول ابن مالك :

وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى فِي غَيْرِ نَحْوٍ : يَا غَلَامُ يَعْمرُ
وَنَحْوٍ : بِشَرٍ تَابِعِ الْبَكْرَى وَلَيْسَ أَنْ يُبَدَلَ بِالْمَرْضَى

يريد: أن عطف البيان يصلح للبدلية في غير الصورة التي تشبه في تركيبها: يا غلام يعمر (يعمر: علم شخص - والألف الأخيرة زائدة للشعر -) حيث وقعت «يعمر» منصوبة مراعاة لمحل المنادى المبنى على الضم في محل نصب. فلو أعربت: «يعمر» بدلاً - لكان التقدير: يا غلام يا يعمر؛ على نية تكرار العامل؛ فتنبص الكلمة مع أن نصبها مع نداءها غير جائز؛ فيتعين إعرابها عطف بيان، فراراً من هذا الخطأ.

ويشير إلى المسألة الثانية بكلمة «بشر» التابعة لكلمة: «البكرى» في قول الشاعر (المَرَّارُ الفَقْعَسِيُّ):

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشَرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَوُقُوعًا

فالتابع هو: «بشر» والمتبوع هو: «البكرى» المضاف إليه المقترن «بأل» والمضاف الذي إضافته غير محضة هو: التارك (من إضافة الوصف لمفعوله) فيتعين عندهم إعراب كلمة «بشر»، عطف بيان، إذ لو أعربت «بدلاً» لكان التقدير على نية تكرار العامل: أنا ابن التارك البكرى، التارك بشر، فيضاف الوصف المقرون بأل إلى غير المقرون بها وغير الصالح هنا أن يكون مضافاً إليه. وهذا غير جائز في الإضافة غير المحضة. وللفرار من هذا تعرب عندهم «بيئاً».

هذا رأى المانعين . وفيه ما فيه من إرهاق وتعسير بغير طائل ؛ لأن المعنى واضح على البدلية ؛ كوضوحه على عطف البيان ، وليس أحدهما أبلغ من الآخر ، ولا أكثر تداولاً واستعمالاً ، ولا مخالفاً لأصل لغوى واقعى . فقيم الحذف ، والتقدير ، والنية ، والملاحظة . . . ؟ وبخاصة مع ما سجله النحاة فى هذا الباب — وغيره — من أنه قد يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الأوائل ؛ أى : يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع . وذكروا لتأييد هذا الأمثلة الكثيرة الفصيحة . فليس من ضرر مطلقاً ألا يصلح العامل لوقوعه قبل التابع ، إنما الضرر فى عدم صحة وقوعه قبل المتبوع وحده . فلم العناء ؟ وفيم التعسير ؟

نعم قد تكون التفرقة بينهما سائغة ، ولكن من ناحية أخرى دقيقة غير تلك التى تصدى لها المانعون ؛ هى أن لعطف البيان غرضاً معنوياً هاماً ؛ هو : إيضاح الذات نفسها ، أو تخصيصها على الوجه الذى شرحناه ^(١) . ولبدل الكل غرض آخر يختلف عن هذا تماماً ؛ هو الدلالة على ذات المتبوع بلفظ آخر يساويه فى المعنى ؛ بحيث يقع اللفظان على ذات واحدة ، وفرد معين واحد فى حقيقته — كما سيجى فى باب — ولا يضر أن يختلفا فى المفهوم بعض الاختلاف اليسير مادامت حقيقة الذات المقصودة واحدة ؛ كالاختلاف الذى فى نحو : عرفت سعيداً أخاك ، ولا شأن لبدل الكل بالإيضاح والتخصيص ، فحيث اقتضى المقام إيضاح حقيقة الذات أو تخصيصها — والإيضاح والتخصيص هنا ذاتيان ، أى : يقعان وينصبان على الذات — فاللفظ عطف بيان ليس غير ، بشرط أن تجتمع فيه بقية الشروط الواجبة فى عطف البيان ، ومنها : مطابقتها للمتبوع فى الأمور الأربعة السالفة ؛ ولهذا كانت كلمة : « سيد » الثانية عطف بيان فى قول الشاعر :

إذا سيد منّا مضى لسبيله أقام عمود الدين آخر سيد

وحيث اقتضى المقام الدلالة على ذات المتبوع نفسها بلفظ آخر يساويه فاللفظ « بدل كل من كل » ، وبخاصة إذا فقد شرطاً من شروط عطف البيان .

(١) فى ص ٤٣٨ وفى رقم ٦ من هامش ص ٤٤٠ .

هذه هي ناحية التفرقة الحقة التي يجب الاقتصاد عليها ؛ نزولا على أحكام اللغة ، وتقديرًا لخصائصها ، وكشفًا لأسرارها ، بل أن هذه التفرقة نفسها قد يمكن رفضها^(١) .

ملحوظة : وما يمتاز به عطف البيان من بدل الكل أن عطف البيان لا يكون ضميرًا^(٢) ، ولا تابعًا لضمير ، ولا مخالفًا لمتبوعه في تعريف وتنكير — على الرأي الصحيح — ولا يقع جملة ، ولا تابعًا لجملة^(٣) ، ولا فعلا ، ولا تابعًا لفعل ، ولا يكون ملحوظًا في النية لإحلاله محل الأول — كما شرحنا — ، ولا يُعمَد متبوعه في حكم الطرح . ولا يُعمَد في جملة أخرى مستقلة عن جملة متبوعه^(٤) بخلاف بدل الكل في جميع هذا^(٥) .

(١) وهي تفرقة دقيقة — كما قلنا — ولا تكاد تدرك ، ومن الممكن الاكتفاء بجعل عطف البيان وبدل الكل قسما واحدا . ويمكن أن علما محققا كالرضى يقول ما نصه : أنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وعطف البيان ، بل ما أرى عطف البيان إلا البديل ؛ كما هو ظاهر كلام سيويه (راجع الصبان آخر باب عطف البيان) .

(٢) سبقت الإشارة لهذا في رقم ٢ من هامش ص ٤٣٨ وفي رقم ١ من هامش ص ٤٤٠ .

(٣) أى : لا يصح أن يكون متبوعه جملة مع أن البديل يصح أن يكون بدل جملة من جملة كما

سيجيء في ص ٥٤٣ .

(٤) انظر أمثلة الحالة الأولى الآتية في الزيادة .

(٥) وبخلاف التوكيد اللفظي (كما سبقت الإشارة في هامش ص ٤٣٨) ما عدا الموافقة

للمتبوع في التعريف والتنكير فإنهما يتشابهان فيه ؛ إذ التوكيد اللفظي يطابق متبوعه فيهما — غالباً —

زيادة وتفصيل :

الذين بمنعون البديل في المسألتين السالفتين، وفي بعض مسائل أخرى ، ويحتمون أن تكون عطف بيان—يضعون لهذه المسائل كلها ضابطاً عاماً ينطبق عليها جميعاً . وسنعرضه فيما يلي ليتبين ما فيه من إرهاق وإعنات لا داعي لهما . يقولون: يصح في عطف البيان — إذا قصد به ما يقصد ببديل الكل — أن يعرب بدل كل ، إلا في حالتين :

أولاهما : ألا يمكن الاستغناء عن عطف البيان لما منع يحول دون صحة البديل .
وثانيتهما : ألا يمكن إحلال عطف البيان — لو صار بدلاً — محل متبوعه ، لما منع يحول دون البدلية ، ودون وضع البديل مكان المبدل منه . . .

(١) ومن أمثلة الحالة الأولى أن يكون الاسم (التابع) واقعاً بعد جملة تعرب خبراً ، أو : صلة ، أو : نعتاً ، وليس فيها رابط يربطها بالمبتدأ ، إنما الرابط ضمير — أو نحوه — في ذلك الاسم التابع ؛ فمثاله بعد الجملة الواقعة خبراً : هند حضر صالح ولدها . فلو أعربنا كلمة : « ولد » بدلاً — والبديل عندهم على نية تكرار العامل — لكان التقدير: هند حضر صالح ، حضر ولدها ؛ فتخلو جملة الخبر من الرابط ؛ لأن الضمير المتصل بالاسم صار في جملة أخرى مستقلة عن الجملة الخبرية ؛ إذ الكلام جملتان : الأولى هي الخبر ، ولا رابط فيها ؛ والثانية مستقلة عن الأولى ، استثنائية ، والضمير الذي بها لا يربط الأولى بمبتدئها .

ومثال الجملة الواقعة صلة : أجاد الذي تكلم على خاله . فلو أعربنا كلمة : خال « بدلاً » لكان التقدير : أجاد الذي تكلم على تكلم خاله ؛ فتكون الجملة الثانية مستقلة عن الجملة الأولى ، وتصير جملة الصلة خالية من الرابط فلا تصلح أن تكون صلة .

ومثال الجملة الواقعة نعتاً : أجاد رجل تكلم على خاله ؛ فإعراب كلمة « خال » بدلاً يقتضي تكرار العامل ، وأن الأصل : أجاد رجل تكلم على تكلم خاله ؛ فتكون الجملة الأولى الواقعة نعتاً (وهي تكلم على) خالية من الرابط الذي يربطها بالمنعوت ؛ وهذا غير جائز . أما الضمير المتأخر فإنه في

جملة مستقلة بنفسها لا يصلح رابطاً في الأولى ... لاستقلال كل جملة بكيانها .
وفي الحق أن المعنى وسلامة الأسلوب لن يتغيرا بإعراب الاسم بدل كل
أو عطف بيان .

(٢) ومن أمثلة الحالة الثانية التي لا يصح فيها إحلال البدل محل المبدل
ما تقدم من أن يكون التابع مفرداً معرفة منصوباً والمتبوع منادى، مبنى على
الضم أو أن يكون التابع خالياً من «أل» والمتبوع مقترناً بها ... بالصورة
التي شرحناها . وهذان هما الأمران المعروفان أولاً في ص ٤٤٢ و ٤٤٣ .

ومن أمثلة الأمر الثاني أيضاً: أن يكون المتبوع منادى والتابع اسم إشارة، أو مقرونًا
«بأل» : نحو : يا إبراهيم هذا ، أو يا إبراهيم الحسين ، إذ يترتب على إحلال
البدل محل المبدل منه في المثال الأول صحة يا إبراهيم يا هذا ، مع أن الفصحح
أن يكون لاسم الإشارة تابع مقرون «بأل» . ويترتب على إحلاله في المثال
الثاني : صحة يا إبراهيم يا الحسين مع أن دخول «أل» على المنادى ممنوع .

وكل هذا وكل ما يأتي مما هو ممنوع إنما يقوم على أساس توهمهم أن البدل لا بد
أن يكون على نية تكرار العامل . أى على أساس أن يصح وقوع البدل مكان
المبدل منه .

ومنها : أن يكون التابع مثنى أو جمعاً ، مع التفريق فيهما بالعاطف ،
والمتبوع غير مفرق ؛ كقول الشاعر :

أيا أخويننا عبيدَ شمس ونوفلاً أعيدُ كما بالله أن تُحدِثنا حرباً

فيتعين كونهما عطف بيان ؛ لان التقدير على البدلية : يا عبد شمس
ونوفلاً ، بنصب كلمة : «نوفلاً» مع أن المعطوف المفرد في النداء لا يجوز
نصبه ، وإنما يجزى عليه حكم المنادى المستقل^(١) .

(١) لقد صرحوا أن عطف البيان يصلح بدل كل من كل ، واستثنوا من هذا الحكم مسائل ،
منها المسألة التي جاء هذا البيت شاهداً لها . لكني ألاحظ أن كلمة : «عبد» من : «عبد شمس»
هي بدل بعض من : «أخويننا» فلا يقع فيها اللبس بين عطف البيان وبدل الكل ؛ لأنها لا تصلح
بدل كل فما المراد من بدل الكل ؟ أليكون اللفظ وحده هو البدل الكلي أم هو مع ما عطف عليه ، ويؤيد
هذا خلوه من الضمير ؛ كالشأن في بدل الكل ؟

لو صح هذا الاعتبار فلم يربو به بدل بعض ، ويدخلونه في حكمه ؟

ومنها : أن يكون المنادى « أَى » الموصوفة بما فيه « أل » بعدها ، وتابعه خال من « أل » ، نحو : يأبها القائد سعيد . فلو أعربت كلمة : « سعيد » بدلا لكان التقدير : يأبها القائد يأبها سعيد ، وهذا خطأ ؛ لأن تابع « أَى » فى النداء لا بد أن يكون مقروناً « بأل » أو اسم إشارة له تابع مقرون بها . . .

ومنها : أن يكون اسم الإشارة المنادى أو غير المنادى متبوعاً بما فيه « أل » والتابع خال منها ، بغير وجود ما يغنى عنها ؛ نحو : يا ذا الرجل غلام حامد ، أو جاء هذا الرجل حامد . فلو أعرب : « غلام » أو « حامد » بدلا لكان التقدير : يا ذا الرجل يا ذا غلام حامد — وجاء هذا الرجل جاء هذا حامد ، وتابع اسم الإشارة لا يكون مجرداً من « أل » .

ومنها : أن يكون المتبوع مضافاً إليه والمضاف هو : « كلا » أو « كلتا » والتابع مثنى مفروق ؛ نحو : أسرع كلا المتنافسين محمود وحامد — أسرع كلتا المتنافستين — فاطمة وزينب . فلو أعرب التابع : (وهو : محمود وفاطمة) بدلا لكان تقدير الكلام أسرع كلا المتنافسين ، أسرع كلا محمود وحامد — أسرع كلتا المتنافستين ، أسرع كلتا فاطمة وزينب ، فيتترتب على نية تكرار العامل إضافة كلا وكلتا للمثنى المفروق ؛ وهما لا يضافان إليه إلا شذوذاً .

ومنها : أن يكون التابع مثنى مفروقاً ، أو جمعاً مفروقاً كذلك ، والمتبوع مثنى أو جمعاً غير مفروق فى الصورتين ، وهو مضاف إليه . والمضاف هو : « أَى » . نحو : بأى الزميلين جعفر وحسن مررت ، فلو أعرب « جعفر » وما عطف عليه بدلا من الزميلين لكان التقدير : بأى الزميلين ، بأى جعفر وحسن مررت ؛ وهذا ممنوع ؛ لما فيه من إضافة : « أَى » للمفرد المعرفة ، وهى لا تضاف إليه إلا بالشروط التى عرفناها عند الكلام عليها فى باب الإضافة ^(١) وهى غير متحققة هنا .
ومنها : أن يضاف « اسم التفضيل » إلى عام ، وبعده تابعه ذوقسمين ؛ أحدهما

= لم أهتم إلى من تعرض لهذا . ويبدو أنهم يعتبرونه « كلا » إذا نظروا له من جهة المظوفات عليه التى تشمل كل أنواع المبدل منه كاملة . و « بعضا » إذا نظروا إليه من غير اعتبار للمظوفات التى تحصر تلك الأنواع . ومثل هذا يقال فى بعض الحالات الآتية المستثناة (انظر ص ٥٣٠ و ٥٣٧) ..

لا يكون المفضل بعضاً منه ؛ نحو : الرسل أفضل الناس الرجال والنساء ،
فلو أعرب التابع بدلاً لكان التقدير : الرسل أفضل النساء ؛ لأن اسم التفضيل
إذا بقي على دلالة من التفضيل والزيادة على المضاف إليه فلا بد أن يكون بعضاً
من هذا المضاف إليه — كما سبق في بابه — ولهذا أخطأ من قال : أنا أشعر
الإنس والجن ، إذا أراد التفضيل على الوجه السالف .

إلى هنا انتهت أشهر الأمثلة للنوع الثاني وهي — كنظيرتها من صور النوع
الأول — خيالية ، مصنوعة ، أساسها توهم أن البديل لا بد أن يكون على نية
تكرار العامل ، وهذه دعوى لا تستند إلى أساس قوى . والعرب . أصحاب اللغة
لا تدرى من أمرها شيئاً^(١) . فالجهد فيها ضائع لا محالة .

(١) بل إن كثيراً من النحاة يقول : (قد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع) كما سلف
هنا وفي نواح متعددة من أجزاء الكتاب .

المسألة ١١٨ :

(٢) - عطف النسق^(١)

هو : تابع^(٢) يتوسط بينه وبين متبوعه حرف من حروف عشرة^(٣) ، كل منها يسمى : « حرف العطف » ، ويؤدى معنى خاصاً . وفيما يلي هذه الحروف ومعانيها :

(١) النسق - بفتح السين وسكونها - مصدر نسقت الكلام أنسقه (بفتح السين فى الماضى ، وضمها فى المضارع) بمعنى : واليت أجزاءه ، وربطت بعضها ببعض ، ربطاً يجعل المتأخر متصلاً بالمتقدم . وكان الأفضل الاقتصار على كلمة : « النسق » بمعنى : « المنسوق » من إطلاق المصدر على المفعول . أى : الكلام المنسوق بعضه على بعض .

والنسق : اصطلاح كوفى ، وقد اشتهر حتى لا يكاد غيره يذكر . وسيبويه وكثير من البصريين يعبرون عنه فى كلامهم : « بالشركة » وعليها اليوم أن نساير المشهور . وفى ص ٥٢٤ أحكام عامة لعطف النسق .

(٢) سبق بيان معنى التابع ، وسرد أحكامه العامة ، فى أول باب النعت ص ٣٥٥ .

« ملاحظة » : التابع هنا - وهو المعطوف - قد يتعدد ويتعدد معه حرف العطف ، نحو : قرأت الكتاب ، والرسالة ، والخطاب ، فيكون - فى غير الحالة الآتية - المعطوف عليه واحداً فقط ، هو الأول دائماً ؛ مهما تعددت المعطوفات وقبل كل منها حرف عطف ؛ كالمثال السالف ؛ فإن المعطوفات المتعددة هى : الرسالة - المجلة - الخطاب . . . وقبل كل واحد حرف عطف . والمعطوف عليه واحد ؛ هو : الكتاب . ومثل قول المتنبي يفتخر :

الخَيْلُ وَاللَّيْلُ وَالْبَيْدَاءُ تَعْرِفُنِي
وَالسَّيْفُ وَالرُّمْحُ وَالْقِرْطَاسُ وَالْقَلَمُ
فالمعطوف عليه هو الأول (أى : الخيل) وما جاء بعده هو المعطوفات : (الليل - البداء - السيف - الرمح - القِرطاس - القلم) وقبل كل معطوف هنا حرف العطف : الواو . ومن الجائز أن يكون حرف العطف غير الواو أيضاً بالشروط الخاصة بكل حرف . ولا يجوز أن يتعدد حرف العطف لمعطوف واحد ، لأن حرف العطف لا يدخل مباشرة على حرف عطف آخر .

وهناك حالة لا يكون فيها عطف المعطوفات المتعددة على الأول وهى الحالة التى تقع فيها أحد هذه المعطوفات بعد حرف عطف يفيد الترتيب (مثل : الفاء ، وثم) فيكون المعطوف عليه هو الذى قبل العاطف مباشرة ؛ مثل ؛ أقبل صالح ، وحامد ، و خليل ، فحمد ثم إبراهيم . فحامد و خليل معطوفان على الأول : « صالح » أما محمد فمعطوف على : « خليل » ، وأما إبراهيم فمعطوف على : محمد .

(٣) ليس من حروف عطف النسق - عند أكثر النحاة - الحرف « أى » - بفتح الهمزة وسكون الياء - الذى هو حرف تفسير ويعرب ما بعده بدل كل ، أو - عطف بيان - كما سبق فى بابه ص ٤٤٠ وفى رقم ٢ من هامش ص ٤٥٧ - وليس هناك حرف يدخل على عطف البيان أو البدل - ويتركه على اسمه وإعرابه إلا « أى » فكلاهما يظل على اسمه وحكمه الإعرابى كما كان قبل دخول « أى » عليه . والكوفيون يعدون هذا الحرف من حروف عطف النسق ، ومعناه : التفسير ، كعنى واو العطف أحياناً فيزداد عددها واحداً . ورأيهم حسن وواضح لا ضرر فى الأخذ به ، بل إنه يبعدنا - أحياناً - من مشكلات نحوية لا سبيل للتغلب عليها إلا بالتأويل والتكلف ؛ منها : أن عطف البيان - كما =

١ - الواو :

معناها : إفادة مطلق الاشتراك والجمع في المعنى بين المتعاطفين ^(١) إن كانا مفردين ^(٢).

والمراد من الاشتراك المطلق والجمع المطلق أنها لا تدل على أكثر من التشريك ؛ فلا تفيد الدلالة على ترتيب ^(٣) زمني بين المتعاطفين وقت وقوع المعنى ، ولا على مصاحبة ، ولا على تعقيب ، أو مهلة .

« وهي إنما تتجرد للتشريك المطلق حيث لا توجد قرينة تدل على غيره ، وحيث لا تقع بعدها « إما » الثانية . فإن وجدت قرينة وجب الأخذ بما تقتضيه ، وإن وقعت بعدها « إما » الثانية كانت الواو لمعنى آخر غير التشريك والجمع - كما سيجيء ^(٤) .

ففي مثل : وصل القطار والسيارة - تفيد الواو مجرد اشتراك المعطوف (وهو :

= سبق في ص ٤٣٨ و ٤٤٠ و ٤٤٥ - لا يكون متبوعه ضميراً . فإذا جاءت أمثلة فيها المتبوع ضميراً وجب اعتبار التابع بعد « أي » بدلا لا عطف بيان (راجع حاشية ياسين على التصريح في باب النسب عند الكلام على النسب إلى ما حذف فؤؤه أو عينه .)

(١) هما المعطوف (الذي بعد حرف العطف) والمعطوف عليه (وهو المتبوع) . ويسبق حرف العطف . . .

(٢) المفرد في باب العطف : ما ليس جملة ولا شبه جملة . فهو كالمفرد في باب الخبر ، والنعت ، والحال . . . ويدخل في عطف المفرد هنا عطف الفعل وحده بدون مرفوعه على فعل آخر . أما عطف الفعل مع مرفوعه على فعل آخر مع مرفوعه فهو عطف جمل - وسيجيء البيان الخاص بهذا في ص ٥١٥ م ١٢١ .

وأما العطف بالواو إذا كان المعطوف غير مفرد فقد يفيد مطلق التشريك ، نحو : نبت الورد ونبت القصب ، أو لا يفيد ؛ نحو : حضرت الطائرة ، ولم تحضر السيارة . أما نحو : ما قام على ولكن محمود ... فليس من عطف المفردات ؛ وإنما هو من عطف الجمل ، وقد حذف الفعل ، كما سيجيء في ص ٤٩٦ . وقد تكون الواو للعطف والمعية معاً فتفيد الأمرين مجتمعين ؛ وهي « الواو » التي ينصب المضارع بعدها بأن المصدرية المضمرة وجوباً ؛ فإنها تجمع الأمرين العطف والدلالة على المصاحبة والاجتماع ، أي : الدلالة على أن المعنى بعدها مصاحب في تحققه وحصوله للمعنى قبلها ؛ فزمن تحققها واحد . وسيجيء بيان هذا في مكانه الأنسب ج ٤ باب النواصب .

(٣) الترتيب الزمني يقتضي تقدم أحدهما على الآخر وقت وقوع المعنى . والمصاحبة تقتضي اشتراكهما في المعنى في وقت واحد . أي : انطباق المعنى عليهما معاً في زمن واحد . والتعقيب وقوع المعنى على المعطوف بعد وقوعه على المعطوف عليه مباشرة ، أي : بغير مهلة ، ولا انقضاء وقت طويل عرفاً . . .

(٤) في ص ٤٥٣ .

السيارة) مع المعطوف عليه ؛ (وهو : القطار) فى المعنى المراد ، وهو : الوصول ، من غير أن تزيد على هذا شيئاً آخر ؛ فلا تدل على : « ترتيب » بينهما يفيد أن أحدهما سابق ، وأن الآخر لاحق به ، ولا على : « مصاحبة » تفيد اشتراكهما فى الزمن الذى وقع فيه اشتراكهما فى المعنى^(١) ولا على « تعقيب » يدل على أن المعنى تحقق فى المعطوف بعد تحققه فى المعطوف عليه مباشرة ، من غير انقضاء وقت طويل بينهما ، ولا على : « مهلة » تدل على أن تحققه كان بعد سعة وقت من الوقت وفُسحة فيه .

فى المثال السابق قد يكون وصول القطار أولاً وبعده السيارة ، وقد يكون العكس ، وقد يكون الزمن بين وصول السابق واللاحق طويلاً أو قصيراً ، وقد يكون وصولهما اصطحاباً معاً (أى : فى وقت واحد) ، فلا سبق لأحدهما ولا زمن بين وصولهما . فكل هذه احتمالات صحيحة ، لا يزيلها إلا وجود قرينة تدل على واحد منها دون غيره . كأن يقال : وصل القطار والسيارة قبله ، أو بعده ، أو معه . . .

فمن أمثلة الترتيب والمهلة — بقرينة — قوله تعالى : « ولقد أرسلنا نوحاً وإبراهيم .. » فقد أفادت الواو الاشتراك ، والترتيب الزمنى ، والمهلة ؛ فعطفت المتأخر كثيراً فى زمنه (وهو إبراهيم) على المتقدم فى زمنه ، (وهو : نوح) وكانت إفادتها الترتيب والإمهال مستفادة من قرينة خارجية يجب احترامها ، هى التاريخ الثابت الذى يقطع بأن زمن إبراهيم متأخر كثيراً عن زمن نوح ، ولولا هذه القرينة ما أفادت الواو الترتيب الزمنى وفسحة الوقت . وهذه الفسحة أو المهلة يُقدّرُها العُرف بين الناس ، فهو — وحده — الذى يحكم على مدة زمنية بالطول ، وعلى أخرى بالقصر ، تبعاً لما يجرى فى العرف الشائع .

ومن الأمثلة أيضاً قوله تعالى مخاطباً النبي محمداً عليه السلام « كذلك يُوحى إليك وإلى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم » فالواو قد أفادت الاشتراك والجمع فى المعنى المراد ؛ وهو : الإيحاء ، وأفادت — أيضاً — الترتيب

(١) أى : أنها لا تفيد اشتراكهما فى الزمن والمعنى معاً وإنما تقتصر على الاشتراك فى المعنى وحده .

الزمني والمهلة بعطف المتقدم في زمنه على المتأخر كثيراً في زمنه بقرينة خارجية عنها ، هي : « من قبلك » فهذا النص صريح في أن « المعطوف » سابق في زمنه على « المعطوف عليه » ولولا هذه القرينة لاقتصرت الواو على إفادة الجمع المطلق في المعنى ، والاشتراك المجرد فيه ، دون إفادة ترتيب زمني ، وأما المهلة فقد دل عليها التاريخ .

وكقوله تعالى في نوح عليه السلام حين ركب السفينة هو وأصحابه المؤمنون ، فراراً من الغرق بالطوفان « فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ . . . » فالواو تنفيذ الجمع والاشتراك في المعنى ؛ وتنفيذ معه الاتحاد في الزمن بين المعطوف : (أصحاب . . .) والمعطوف عليه : (الماء) فقد نجا نوح وأصحابه في وقت واحد — معاً — بدليل النصوص القرآنية الأخرى^(١) وروايات التاريخ القاطع ، فلا ترتيب ولا مهلة .

ومن أمثلة الترتيب والتعقيب : جرى الماء وأروى الزروع . وإذا فُقيدت القرينة الدالة على الترتيب الزمني أو على المصاحبة فالأكثر اعتبارها للمصاحبة ، وبلى هذا اعتبارها للترتيب فيكون المعطوف متأخراً في زمنه عن المعطوف عليه . ومن النادر العكس ، — ويراعى في هاتين الحالتين عدم التعقيب إلا بقرينة .

وإن وقعت « واو » العطف قبل : « إما » الثانية لم تفد معنى الجمع والتشريك ، وإنما تفيد معنى آخر : كالتخيير^(٢) مثل : استسْرِضْ إما مشياً وإما ركوباً . . . وقد تكون للتخيير مباشرة بغير « إما » ؛ نحو : سافر بالقطار والطائرة . وقد يكون معناها التقسيم ؛ نحو : الكلمة اسم ، وفعل ، وحرف .

(١) القصة كاملة في سورة هود وفيها النص على نجاة نوح وركاب السفينة حيث قال تعالى :

« وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ ، وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيَضَ الْمَاءُ ، وَقُضِيَ الْأَمْرُ ، وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ » .

أى : استقرت السفينة بعد كل ما سبق على جبل معروف : يسمى « الجودي » .

(٢) معناه في ص ٤٨٨ .

ومن أحكام «واو» العطف ، التي تشارك فيها بعض أخواتها ، أنها تعطف المفردات ، والجمع ، وأشباهاها^(١) . وأنها يجوز حذفها هي ومعطوفها بشرط أمن اللبس^(٢) ، مثل قولهم : راكبُ الناقة طليحان^(٣) .
والأصل : راكبُ الناقة والناقة طليحان . (أى : مُتَعَبَّان) .
وتنفرد الواو بأحكام نحوية تكاد تستأثرُ بها^(٤) :

منها : أنها الحرف المختص بعطف اسم على آخر حين لا يكتفى العامل في أداء معناه بالمعطوف عليه ؛ نحو : تَقَاتِلَ النَّمِرُ وَالْفِيلُ . فإن العامل : (تقاتل) لا يتحقق معناه المراد بالمعطوف وحده ؛ فلو قلنا : « تقاتل النمر » ، ما تمَّ المعنى ؛ لأن المقاتلة لا تكون من طرف واحد ؛ وإنما تقتضى معه وجود طرف

(١) ومن تلك الأحكام : أن الضمير بعدها تجب مطابقتها - في الأصح - للمعطوف والمعطوف عليه معاً ؛ ولا يراعى فيه حالة المعطوف وحده ؛ يقال : جاء السائل والغريب ، فعاونتهما . وفازت فاطمة وسعاد وعائشة فهنأتهن وهكذا . . . (انظر رقم ٣ من هامش ص ٤٨٩ حيث الإيضاح ، وبيان المرجع) . (٢) كما سيجيء في ص ٥١٠ .

(٣) ومثل هذا كل مبتدأ مضاف أخبر عنه بخبر مطابق في التثنية ، أو الجمع ، للمضاف مع المضاف إليه من غير عطف . (وقد سبق إيضاح هذا المناسبة أخرى في الجزء الأول ص ٤٦٦ م ٣٧ باب المبتدأ والخبر) .

وحذف حرف العطف مع معطوفه ليس مقصوراً على الواو مع معطوفها وإنما يشا ركها فيه « أم » (كما سيجيء في « ب » من ص ٤٨٠ ، و ٥١١) وكذا « الفاء » مع معطوفها كقوله تعالى في أحكام الصوم :

« فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ » .

الأصل فن كان منكم مريضاً أو على سفر فأفطر فعدة من أيام آخر .

وإلى هذا يشير ابن مالك آخر الباب بقوله :

وَالْفَاءُ قَدْ تُحَذَفُ مَعَ مَا عَطَفَتْ وَالْوَاوُ إِذَا لَا لَبْسَ ، وَهِيَ انْفَرَدَتْ :

بِعَظْفٍ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِيَ مَعْمُولُهُ دَفْعاً لِيَوْهَمِ اتَّقَى

مزال : قد حذف من موضعه وأزيل منه (راجع ص ٥١٠) .

يقول : إن الفاء قد تحذف مع معطوفها ، وكذلك الواو مع معطوفها ، بشرط ألا يترتب على الحذف في الحالتين لبس : وتنفرد الواو بأنها تعطف عاملاً محذوفاً قد بق معموله على الوجه الذى سنشرحه في الصفحة التالية . ويريد بقوله : « دفعا ليوهم » بيان العلة في الحذف والتقدير ؛ وأنها دفع ليوهم يقودنا للوقوع في خطأ .

(٤) ومنها : أنها يجوز حذفها وحدها ، كما يجوز حذف المعطوف عليه قبلها وسيأتى الإيضاح في مكانه المناسب ص ٥١٣ و ٥١٤ .

آخر - حتمًا - كى يتحقق معناها . وكذلك : تنازع الظالم والمظلوم ، فإن المنازعة لا تقع إلا من طرفين وكذلك : تصالح الغالب والمغلوب . ومثل : سكنت بين النهر والحدائق - ومثل : تضيق الكرامة بين الطمع والبخل ، لأن معنى « بين » لا يتحقق بفرد واحد تضاف إليه ^(١) ، وهكذا غيرها من الكلمات التى تؤدى معنى نسبياً ^(٢) ؛ مثل : تشارك - تعاون - اختصم - اصطف .

ومنها : اختصاصها بعطف عامل قد حُذِفَ وبقي معموله . نحو : قضينا فى الحديقة يوماً سعيداً ؛ أكلنا فيه أشهى الطعام ، وأطيب الفاكهة ، وأعذب الماء . فكلمة : « أطيب » معطوفة على أشهى : أى : أكلنا أشهى الطعام ، وأكلنا أطيب الفاكهة . أما كلمة : « أعذب » فلا يصح فى رأى الأغلب - عطفها على أشهى ، إذ لا يصح أن يقال : أكلنا أعذب الماء ؛ لأن أعذب الماء لا يؤكل ، وإنما يشرب ، ولهذا كانت كلمة : « أعذب » معموله لعامل محذوف ، تقديره : شرب ، أى : وشربنا أعذب الماء ، والجملة بعد الواو معطوفة على الجملة التى قبلها وهى : أكلنا - ؛ فالعطف عطف جملة على جملة . ومثل : اشتد البرد القارس فى ليلة شاتية ، فأغلقت الأبواب والنوافذ ، وأوقدت ناراً للدفء والملابس الصوفية ؛ فلا يصح عطف كلمة : « الملابس » على « الأبواب » ولا على « ناراً » لفساد المعنى على هذا العطف : إذ لا يقال : أغلقت الملابس الصوفية ، ولا أوقدت الملابس ، وإنما هى معمول لعامل محذوف تقديره : وليست الملابس الصوفية ، أو أكثر الملابس الصوفية ، أو نحو هذا مما يناسب الملابس ، والجملة بعد الواو معطوفة على جملة : أغلقت . فالعطف عطف جملة على جملة ، لا عطف مفرد على مفرد - كما سبقت الإشارة

(١) لهذا قالوا فى بيت امرئ القيس :

قِفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ بَسِيقُطِ اللّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْملِ

إن التقدير : بين أماكن الدخول فحومل (الدخول وحومل موضعان) وقبل إن الرواية هى : بين الدخول وحومل . فلا تقدير .

(٢) هو المعنى الذى لا يتحقق إلا بنسبته إلى اثنين (أو أكثر) يشتركان فيه ؛ ويقع عليهما .

من قبل^(١). ولا فرق في المعمول الباقي بين المرفوع ؛ نحو : قوله تعالى : (اسكن أنت وزوجك الجنة) ، والمنصوب ؛ نحو : قوله تعالى : (والتذين تبوءوا الدارَ والايمانَ من قبلهم يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَىٰهِمْ . . .) ، أى : سكنوا الدارَ ، وألِفُوا الايمانَ . والمجرور نحو قولهم : ما كل بيضاء شحمة ، ولا سوداء فحمة . والأصل في المثال المرفوع : (اسكن أنت وليسكن زوجك الجنة) ؛ إذ لا يصح عطف « زوج » على الضمير المستتر الفاعل ؛ وإلا كان فاعلا مثله فيترتب على هذا أن يقال : اسكن زوجك ، بوقوع الاسم الظاهر فاعلا للأمر وهذا لا يصح^(٢). كما أن الأصل في المنصوب : (وألِفُوا الايمانَ) ؛ لأن الايمان لا يُسكن . والأصل في المجرور : (ما كل بيضاء شحمة ، ولا كل سوداء فحمة) لثلا يترتب على العطف المباشر من غير تقدير المحذوف ، عطف شيئين على معمولى عاملين مختلفين بحرف عطف واحد ، وهذا ممنوع . والعاملان هما : (ما-وكل) والمعمولان هما : (بيضاء ، وشحمة)^(٣). هذا ما يقوله كثير من النحاة . ولكن الصحيح أنها لا تختص بهذا الحكم وحدها ، وإنما تشاركها فيه « فاء » العطف — كما سيجيء عند الكلام عليها^(٤) — مثل : أحسن بدينار فصاعدا . . . أى فاذهب صاعداً بالعدد . . .^(٥) ومنها : جواز حذفها عند أمن اللبس^(٦) ؛ نحو : زرت أقاربى فى العيد ، وقابلت منهم العم ، العممة ، الخال ، الخالة ، أبناءهم . . . أى : العم والعممة ، والخال والخالة ، وأبناءهم . ومثل قرأت اليوم : الصحف — المجلات —

(١) فى الجزء الثانى ، باب المفعول معه ص ٢٣٢ م ٨٠ .

(٢) يبيحه فريق من النحاة بحجة أنه يفتقر فى التابع مالا يفتقر فى المتبوع . وفيه تيسير . ولا يجوز إعرابه بدلا من الفاعل المستتر ؛ لأن الضمير لا يبدل من الضمير — كما فى ص ٥٤٠ وسنعود لهذا الموضوع فى ص ٥٠٦ و ٥١١ .

(٣) سبق إيضاح هذا المثال فى آخر باب الإضافة ص ١٣٧ وسيعاد فى آخر هذا الباب ص ٥١٢ .

(٤) فى ص ٤٦٥ .

(٥) سبق إيضاح هذا فى مكانه الأنسب ج ٢ ص ٣٠٤ م ٨٦ باب الخال وحذف عامله .

(٦) الصحيح أن « الفاء » تشاركها فى هذا الحكم . وكذا : « أو » ، (كما سيجيء فى

ص ٤٦٥ ، ٤٩٣ ، ٥١٤ . غير أن حذف الواو هو الأكثر .

الرسائل - المحاضرات ... أى : الصحف - والمجلات ، والرسائل ،
والمحاضرات ...

ومثل هذا يقال فى سرد الأعداد ، نحو : من الأعداد : عشر ، -
عشرون - ثلاثون - أربعون ...

ومنها : عطف الشئ على مرادفه ؛ ^(١) كقولهم : الصمت والسكوت عن
غير السداد سداد . وقولهم : يعود البغى والطغيان وبالا على صاحبه ، فالمعطوف
وهو : « السكوت » بمعنى المعطوف عليه : « الصمت » ، وكذلك الطغيان
والبغى ... ومن هذا قوله تعالى : (إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ) ،
فالبث هو الحزن ^(٢) ...

(١) قد تشاركها : « أو » فى هذا أحياناً ؛ كقوله تعالى : « وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً
أَوْ إِثْمًا ... » فالخطيئة هى الإثم ولهذا إشارة تجىء فى ص ٩٣ .

(٢) فيما سبق من تعريف عطف النسق يقول ابن مالك :

تَالِ بِحَرْفٍ مُتَّبِعٍ عَطْفُ النَّسَقِ كَاخْصُصْ بَوْدٌ وَثَنَاءٌ مَنْ سَبَقَ
يقول : إنه هو التالى لحرف متبع ما بعده لما قبله ، أى : مشترك للثانى مع الأول فى الحكم الإعرابى .
وساق مثلاً للتشريك فى الحكم هو : اخصص من صدق بود وثناء ، فحرف العطف هو : الواو ، والتالى
المشارك فى الحكم هو الثناء . ومعنى : « تال بحرف متبع » : أنه تال (تابع) بسبب حرف يتبع ما بعده لما
قبله : فليس منه « أى » المفسرة ، لأنها لا تتبع ما بعدها لما قبلها - إلا على رأى الكوفى الحسن
الذى أشرنا إليه فى ص ٤٤٠ ورقم ٣ من هامش ص ٤٥٠ . ثم ساق بيتين ضمنهما أكثر حروف العطف
التي سنشرحها فى المكان الأنسب هما :

فَالْعَطْفُ مُطْلَقًا بِوَائٍ - ثُمَّ - فَحَتَّى - أَمْ - أَوْ ؛ كَفَيْكَ صِدْقٌ وَوَفَاً
وَأَتَّبَعْتَ لَفْظًا فَحَسَبُ : بَلْ - وَلَا ... لكن ؛
ثم عاد للكلام على أحكام الواو فقال :

فَاعْطِفْ بِوَائٍ سَابِقًا ، أَوْ لَاحِقًا فى الْحُكْمِ أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقًا
وَاخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لَا يُغْنَى مَتَّبِعُهُ ، كَاصْطَفَ هَذَا وَابْنِي
واقصر على ما سبق ، ولم يذكر بقية أحكام الواو .

زيادة وتفصيل :

١- وما انفردت به الواو :

(١) عطف العام على الخاص^(١) ؛ نحو : زرت القاهرة ، والحواضر الكبرى . وقوله تعالى : (رَبِّ اغْفِرْ لِي ، ولوالدَيَّ ، ولن أدخل بيتيَ مؤمناً ؛ وللمؤمنين ، والمؤمنات) .

(٢) وقوعها في كلام منى عاطفة مفرداً . وبعدها « لا » النافية ؛ نحو : شجاع النفس لا يحب الجبن ، ولا الكذب ، ولا الرياء ؛ (أى : لا يجب كل واحدة من الصفات المذكورة) . فتكرار « لا » يفيد أن النفي واقع على كل واحدة وحدها من غير توقف على غيرها . ولو لم تتكرر « لا » لتوهمنا أنه مقصور على حالة اجتماعها مع غيرها^(٢) . فإن لم يوجد نفي قبلها ، أو قصدت المعية لم يصح مجيء « لا » .

(٣) وقوعها بعد نهى عاطفة لمفرد ، وبعدها : « لا » النافية ؛ التي تؤكد الغرض السالف ؛ نحو : لا تصدق الحلاف ، ولا النسمام ، ولا الخاسد .

(٤) جواز الفصل بينها وبين معطوفها بظرف ، أو جار مع مجروره ؛ نحو : قوله تعالى : (وجعلنا من بين أيديهم سداً ، ومن خلفهم سداً) ، ونحو أينعت حديقتان ؛ حديقة أمام البيت ، وخلفه حديقة .

(٥) عطف العقدة^(٣) على النيف ، نحو : واحد وعشرون . . . سبعة وثلاثون . . . خمسة وأربعون . . .

(١) وأما عكسه وهو عطف الخاص على العام فتشاركها فيه « حتى » - كما سيجيء في ص ٤٧٠ - نحو قوله تعالى : « حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى » . ونحو : لا يأمن الناس الأيام حتى الملوك . والصلوة الوسطى : هي صلاة وسط النهار . والمراد بها : الظهر والعصر . وكل ما سبق شروط بألا يتطلب المعنى حرفاً آخر يفيد الترتيب أو غيره . . .

(٢) راجع التصريح عند الكلام على : « لكن » العاطفة ، ثم المغنى عند الكلام على « الواو » .
(٣) العقد هو : العدد الذي يجرى ترتيبه عاشراً بين الأرقام المتسلسلة المرتبة قبله . وتنحصر العقود في لفظ : عشرة - عشرين - ثلاثين - أربعين - خمسين - ستين - سبعين - ثمانين - تسعين - والصحيح تسمية : « مائة » وألف ومركباتهما عقداً أيضاً . . . أما « النيف » فكل عدد يكون ترتيبه المتسلسل بين عقدين ؛ ومنه أحد عشر - اثنان وعشرون - ثلاثة وثلاثون - ، خمسة وأربعون . . .

(٦) اقترانها بالحرف: لكن ؛ كقوله تعالى : (ما كان محمدٌ أباً أحد من رجالكم ، ولكن رسول الله ^(١) ونحاً تسم النسيين) .

(٧) وقوعها قبل الحرف « إما » المسبوق بمثله ؛ نحو المنّ بالمعروف إما جهالة ، وإما سوء أدب .

(٨) العطف بها في أسلوب الإغراء والتحذير ؛ نحو : الرفق والملاينة جهد طاقتك ، وإياك والعنف ما وجدت سبيلاً للفرار منه .

(٩) عطف النعوت المتعددة المفرقة التي منعوتها متعدد غير مفرق : نحو : تنقلت في بلاد زراعية وصناعية وتجارية . . . والواقع بعد هذه « الواو » يسمى معطوفاً ، ولا يصح تسميته - الآن - نعتاً .

(١٠) عطف المفردات التي حقها التثنية أو الجمع ، نحو قول الحجاج وقد مات محمد ابنه ، ومحمد أخوه : محمد ومحمد في يوم واحد . وقول الشاعر الفرزدق :

إن الرزية لا رزية بعدها فقـدانٌ مثل محمدٍ ومحمدٍ
وقول الآخر :

أقمنا بها يوماً ، ويوماً ، وثالثاً ويوماً له يوم الترحلِ خامسٌ
يريد : أياماً ثمانية . . .

(١١) عطف السببي على الأجنبي في الاشتغال ؛ نحو : محمداً أكرمت عمراً وأخاه . ومثل : محمد مررت بأخيك وأخيه .

(١٣) عطف كلمة : « أي » على مثلها ^(٢) ، كقول الشاعر :

(١) الواو هي العاطفة أما : « لكن » فحرف استدراك محض ، ومعناه وأحكامه في صفحة ٩٦ ؛ - وكلمة : « رسول » بالنصب ، خبر « كان » المخذوفة ، والجملة من « كان » ومعموليها معطوفة بالواو على الجملة قبلها . وهذا على الرأي الأشهر القائل إن كلمة : « لكن » الاستدراكية لا يقع بعدها إلا الجملة دائماً ولا تكون عاطفة . أما على رأي من يميز وقوع المفرد بعدها فالواو حرف عطف وكلمة : « رسول » معطوفة على كلمة : « أباً » كما ستأتي في ص ٩٦ .

(٢) وكذلك عطف المعرفة المفردة (أي : التي لا تدل على العدد) المعطوفة على مثلها الواقع مضافاً إليه ، والمضاف هو : « أي » بالتفصيل الذي سبق في ص ٩٥ .

فَلْيَنْ لَقَيْتُكَ خَالِيَيْنِ لَسَعَلَمَنْ أَيْبَى وَأَيْتُكَ فَارِسُ الْأَحْزَابِ
(١٤) عطف السابق على اللاحق ؛ نحو قوله تعالى : (كَذَلِكَ يُوحِي
إِلَيْكَ ، وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) .

(١٥) المتعاطفان بالواو لا يختلفان بالسلب والإيجاب إذا كانا مفردين
فلا يصح : لا الشمس طالعة والقمر .

ب — يرى الكوفيون من خصائص الواو وقوعها زائدة ؛ كالتى فى قوله
تعالى : (وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا . حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا ،
وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ . . .) فالواو التى قبل :
« فُتِحَتْ » زائدة عندهم . ومثل قوله تعالى : (فَلَمَّا أَسْلَمْنَا وَتَلَّهٗ لِلْجَبِينِ . . .
أَي : تَلَّهٗ لِلْجَبِينِ ^(١) .

والبصريون يؤولون الآيتين وشبههما — بتأويلات منها : أن الواو عاطفة
أصلية وجواب « إذا » و « لما » محذوف . . . لكن التأويل عسير فى قول
الشاعر :

ولقد رمتك فى المجالس كلها فإذا وأنت تعين من يبغينى
أى : فإذا أنت

وقول الآخر :

فها بال من أسعى لأجبر عظمه حفاظا ، وينوى من سفاهته كسرى
أى : ينوى من سفاهته .

ولأنما كان التأويل هنا عسيراً لأن ما بعد إذا الفجائية لا يقترن بالواو . ولأن
جملة (ينوى) على تأويلها بأنها حالية هى جملة مضارعية مثبتة وصاحب
الحال هو « مَنْ » والجملة المضارعية المثبتة لا تقع حالاً مقترنة بالواو إلا على
تقديرها خبراً لمبتدأ محذوف ، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره هى الحال . . .
فهى محتاجة للتأويل والحذف .

(١) بمعنى صرعه وألقاه على الأرض حتى لمسها جبينه . والقصة عن إبراهيم حين أراد أن يحقق
رؤيا منامية ؛ مضمونها أنه يذبح ابنه . ففهم منها أن هذا إيحاء من الله يجب تنفيذه ؛ فهم به ؛ ورضى
الولد بقضاء الله . ولكن الله أوحى إلى نبيه تركه ، والتضحية بدله بشئ آخر .

ولا داعي لهذا أو لغيره من التأويلات فذهب الكوفيين أوضح وأقل تعسفاً ،
والأخذ به هنا أبسر ، والأفضل التخفيف من الزائدة قدر الاستطاعة .

ج - تختص همزة الاستفهام دون باقي أخواتها بالدخول على ثلاثة -
فقط - من حروف العطف هي : (الواو - الفاء - ثم) فثالثها قبل الواو قوله
تعالى : (أَوْ لَسَمُ يَتَفَكَّرُوا ؟) ما يصاحبه من جنة ، إن هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ
مُبِينٌ . أَوْ لَسَمُ يَنْظُرُوا فِي مَلَائِكَةِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وما خلقَ اللهُ من
شَيْءٍ . . .) وقبل « الفاء » ، قوله تعالى في المشركين (أَفَلَسَمُ يَسِيرُوا فِي
الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ، وَلِدَارُ الْآخِرَةِ
خَيْرٌ لِلَّذِينَ آتَوْهَا ، أَفَلَا تَعْقِلُونَ . . .) - وقبل « ثم » قوله تعالى :
(قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُهُ بَيَّاتًا أَوْ نَهَارًا مَاذَا يَسْتَعْجِلُ
مِنْهُ الْمَجْرُمُونَ ، أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ) . . . ولا بد أن يكون
المعطوف بعد الثلاثة جملة .

وقد اشتهر للنحاة في هذا رأيان ^(١) .

أولهما : وهو رأى جمهورهم - أن الهمزة تركت مكانها بعد حرف العطف ،
وتقدمت عليه تنبيهاً على أصالتها في التصدير ؛ - كما يقولون - فالجملة بعد
العاطف معطوفة على الجملة التي قبله وقبل الهمزة . ما لم يمنع من هذا العطف
مانع (كأن تكون إحدى الجملتين لإنشائية والأخرى خبرية عند من يمنع
العطف بين الجملتين المختلفين خبراً وإنشاء . مثل هذه الصورة . فتكون الجملة
عنده بعد العاطف معطوفة على أخرى محذوفة مماثلة لها في الخبرية أو
الإنشائية . . .) .

ثانيهما : وهو رأى الزنخشري - أن الجملة بعد العاطف معطوفة على جملة
محذوفة موقعها بين الهمزة والعاطف . والأصل مثلاً ، أنسُوا ولم يتفكروا ؟ -
أغمضوا عيونهم ولم ينظروا ؟ - أقعدوا ولم يسيرا . . . ؟ - أكفرتهم ثم إذا وقع
آتمتم به . . . ؟ والرأى الأول أشهر . وبالرغم من ذلك فإن كلا الرأيين
معيب ؛ لقيامه على الحذف والتقدير ، أو التقديم والتأخير ، ولعدم انطباق

(١) كما ستجىء الإشارة في ص ٥١٣ .

كل منهما على بعض الصور الأخرى التي يدور حولها وحول ما سبق جدل طويل واعتراضات مختلفة^(١).

فما السبب في هذا التكلف والالتجاء إلى الحذف والتقديم ، وعندنا ما هو أوضح وأيسر ، وأبعد من التأويل وذلك باعتبار الهمزة للاستفهام ، وبعدها « الواو » و « الفاء » ، و « ثم » حروف استئناف داخلية على جملة مستأنفة . وقد نص النحاة على أن كل واحد من هذه الثلاثة يصلح أن يكون حرف استئناف . ولا مانع أيضاً أن تدخل الهمزة — هنا — على حرف العطف مباشرة مسيطرة للنصوص الكثيرة الواردة في القرآن وغيره . ولن يترتب على أحد هذين الرأيين إخلال بمعنى ، أو تعارض مع ضابط لغوي .

«ملاحظة» في غير الهمزة من أدوات الاستفهام يجب تقديم حرف العطف وتأخير أداة الاستفهام عنه ، لأن هذا هو قياس جميع الأجزاء في الجملة المعطوفة، نحو: قوله تعالى: (وكيف تكفرون وأنتم تتسلى عليكم آيات الله وفيكم رسوله) — وقوله تعالى: (فهل يهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ) . . .

(١) نراها في بعض المراجع ، كالمفني وحواشيه ، باب الهمزة .

٢ - الفاء :

معناها - الغالب - الترتيب بنوعيه المعنوي والذكري، مع التعقيب فيها وإفادة التشريك . والمراد بالترتيب المعنوي : أن يكون زمن تحقق المعنى في المعطوف متأخراً عن زمن تحققه في المعطوف عليه ؛ نحو : نفعنا بذر القمح للزراعة ، فإنباته ، فنضجته ، فحصاده ، . . . و . . . فزمن البذر سابق على زمن الإنبات ، والنضج ، وما بعده .

والمراد : بالترتيب الذكري : أن يكون وقوع المعطوف بها بعد المعطوف عليه بحسب التحدث عنهما في كلام سابق ، وترتيبها فيه ، لا بحسب زمان وقوع المعنى على أحدهما ؛ كأن يقال لمؤرخ : حدثنا عن بعض الأنبياء ؛ كآدم ، ومحمد ، وعيسى ، وزوح ، وموسى . فيقول : أكتفى اليوم بالحديث عن محمد ، فعيسى . فوقوع « عيسى » بعد الفاء لم يقصد به الترتيب الزمني التاريخي ، لأن زمن عيسى أسبق من زمن محمد ، وإنما قصد به مراعاة الترتيب اللفظي الذي ورد أولاً في كلام السائل ، وتضمن ذكر « محمد » قبل « عيسى »^(١) . والمراد بالتعقيب عدم المهلة ، أى : قصر المدة الزمنية التي تنقضي بين وقوع المعنى على المعطوف عليه ووقوعه على المعطوف ، نحو : وصلت الطائرة فخرج المسافرون . وأول من خرج النساء فالرجال . . . فخرج المسافرون - في المثال - يجمع سريعاً بعد وصول الطائرة ، وخروج الرجال يكون بعد

(١) ويدخل في الترتيب الذكري عطف المفصل على الجمل ؛ كقوله تعالى : * « ونادى نوح ربه فقال رب إن أبنى من أهلى ، وإن وعدك الحق وأنت أحكم الحاكمين . . » وقوله تعالى : « فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ ، فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً » . وقوله تعالى : « فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا ، فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ » .

ومن الترتيب الذكري : الترتيب الإخباري ؛ وهو الذى يقصد به مجرد الإخبار وسرد المعطوفات بغير ملاحظة ترتيب كلامي سابق ، ولا ترتيب زمني حقيقي ، وإنما يقصد منه - بشرط وجود قرينة - ذكر المعلومات واحدة بعد واحدة ، فالفاء - في هذا - كالواو التي لطلق الجمع ؛ نحو : تغير الجو واشتدت الرعود ، والبرق ، فتراكم المياه في المنحنيات ، فالأمطار . . . ونحو : هذا عالم فأبوه ، فجده . . .

خروج النساء مباشرة من غير انقضاء وقت طويل في الصورتين . . . وقصر الوقت متروك تقديره للعرف الشائع ؛ إذ لا يمكن تحديد الوقت القصير أو الطويل تحديداً عاماً يشمل كل الحالات . فقد يكون الوقت قصيراً في حالة معينة ، ولكنه يعد طويلاً في أخرى .

وبمناسبة إفادتها الترتيب نشير إلى قاعدة عامة سبقت^(١) ؛ هي : أن المعطوفات المتعددة تقتضى أن يكون لها جميعاً « معطوف عليه » واحد هو الأول الذى يسبقها ، وقبل كل معطوف حرف عطف خاص به . فإذا كان حرف العطف يفيد الترتيب ؛ (مثل : « الفاء » و « ثم ») وجب أن يكون المعطوف عليه هو السابق عليهما مباشرة ، ولو لم يكن هو الأول ؛ نحو : تكلم فى النادى الرئيس والوكيل والمحاضر ، فالناثر ثم الشاعر . فالوكيل والمحاضر معطوفان على الرئيس . وكلمة : « الناثر » معطوفة على : « المحاضر » ، وكلمة : « الشاعر » معطوفة على : « الناثر » . . .

وتفيد - كثيراً - مع الترتيب والتعقيب ، التسبب ؛ أى : الدلالة على السببية^(٢) ؛ (بأن يكون المعطوف متسبباً عن المعطوف عليه) ويغلب هذا فى شيئين ؛ عطف الجمل ، نحو : رى الصياد الطائر فقتله ، وفى المعطوف المشتق ، نحو : أنتم - أيها الجنود - واثقون بأنفسكم ، فهاجمون على عدوكم ؛ ففاتكون به ، فنتصرون عليه . . .

ومن أحكام الفاء : أنها لا تنفصل من معطوفها بفواصل^(٤) مطلقاً ، فلا بد من اتصالهما فى غير الضرورة الشعرية ، وأنها تعطف المفردات والجمل كما فى الأمثلة السالفة^(٣)

(١) فى أول الباب فى هامش ص ٤٥٠ .

(٢) ولكنها لا تسمى فى هذه الحالة « فاء السببية » إلا إذا دخلت على مضارع منصوب « بأن المصدرية » المضرة التى تنصبه بشروط معينة مدونة فى موضعها الأنسب وهو : باب إعراب الفعل ، أول الجزء الرابع .

(٣) ويجوز عند عطفها الجمل أن تسبقها همزة الاستفهام - إن اقتضى المعنى ذلك - على الوجه المشرح فى ص ٤٦١ فهى « كالواو » ، و « ثم » فى هذا ، ولا يقع من حروف العطف بعد همزة الاستفهام مباشرة غير هذه الثلاثة . (٤) كما سيحى فى رقم ٤ من ص ٥٢٦ .

وأنه يجوز حذفها بقرينة - كما أن « الواو » و « أو »^(١) كذلك - نحو : قطعت سنوات التعلم ؛ الأولى ، الثانية ، الثالثة ، الرابعة . . . ونحو : أنفقت المال درهماً - درهمين - ثلاثة - وأنها قد تحذف مع معطوفها كآلية التي سلفت^(٢) .
وتختص الفاء : بأنها - كما سبق في مكانه - تعطف جملة لا تصلح صلة ، ولا خبراً ، ولا نعتاً ، ولا حالا - على جملة تصلح لذلك ، والعكس ؛ بأن تعطف جملة تصلح لتلك الأشياء على جملة لا تصلح . (وسبب عدم الصلاحية في الصور السالفة كلها : خلو الجملة من الرابط ووجوده في الجملة الصالحة) .

فمثال عطفها جملة لا تصلح صلة على جملة أخرى تصلح : الذي عاونته ففرح الوالد - مريض . ومثال العكس : التي وقف القطار فساعدتها على النزول - عجوز ضعيفة .

ومثال عطفها جملة لا تصلح خبراً على أخرى تصلح : الحديقة يرعها البستاني فيكثر الثمر . ومثال العكس : الحديقة أهمل البستاني فنقل ثمرها .
ومثال عطفها جملة لا تصلح نعتاً على أخرى تصلح : هذا حاكم سهر على خدمة رعيته ؛ فسعدت الرعية . ومثال العكس : هذا حاكم شكوا الناس فأزال أسباب الشكوى .

ومثال عطفها جملة لا تصلح حالا على أخرى تصلح ؛ أقبل المنتصر يتهلل وجهه فتشرح القلوب . ومثال العكس : أقبل المنتصر تنشرح القلوب فيتهلل وجهه .
هذا ، والفاء كالواو في أنها تعطف عاها لا قد حذف ، وبقى معموله ؛ نحو : اشتريت الكتاب بدينار فصاعداً ،^(٣) والأصل : فذهب الثمن صاعداً .

* * *

(١) انظر « ج » من ص ٤٩٣ ثم ص ٥١٤

(٢) في رقم ٣ من هامش ص ٤٦٤ وهي قوله تعالى : (فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَر . . . » أى : فأفطر ، فعدة من أيام أخر .
(٣) انظر ص ٤٥٦ .

ومعناها الترتيب مع عدم التعقيب ، أى : الترتيب مع التراخى ؛ وهو : انقضاء مدة زمنية طويلة بين وقوع المعنى على المعطوف عليه ووقوعه على المعطوف . وتقدير المدة الزمنية الطويلة متروك للعُرف الشائع - كما رددنا - ؛ فهو وحده الذى يحكم عليها بالطول أو القصير ، ولا يمكن وضع ضابط آخر يحددها ؛ لأن ما يعتبر طويلاً فى حادثة معينة قد يكون قصيراً فى غيرها ؛ فردّ الأمر للعُرف . ومن الأمثلة : زرعت القطن ، ثم جنيته . . . - دخل الطالب الجامعة ثم تخرج ناجحاً - كان الشاب طفلاً ثم صبيّاً ، ثم غلاماً ؛ ثم شاباً فتياً . ومن أحكامها : أنها تعطف المفردات والجمل كما فى الأمثلة السالفة ^(١) . . . وقد تدخل عليها تاء التأنيث ^(٢) لإفادة التأنيث اللفظى فتختص بعطف الجمل ؛ نحو : مَنْ ظَفِرَ بحاجته ثُمَّتْ قَصَرَ فى رعايتها كان حزنه طويلاً ، وغُصَّتْ شديدة .

ومنها : - وهذا قليل - أنها قد تكون بمعنى واو العطف ؛ فتفيد مطلق الجمع والاشتراك ، بشرط وجود قرينة ؛ نحو : لما انقضى الليل ، واستتار الكون ثم طلعت الشمس واقترب ظهور الفجر - سارع الناس إلى أعمالهم . . . ويدخل فى هذا القليل أن تكون للترتيب الذِّكْرَى الإخبارى ، (وهو :

(١) اقتصر ابن مالك فى الكلام على الفاء ثم على ما بأتى :

و « الفاء » لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالٍ وَ « ثُمَّ » لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالٍ

« اتصال » : أى : بغير مهلة زمنية . « بانفصال » : بمهلة زمنية ، (والمهلة هى ما يعبرون عنها بالتراخى . وعدم المهلة ، هو : التعقيب) ثم قال فى الداء .

وَاخْصُصْ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صِلَةً عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصَّلَةُ

يريد : تختص الفاء بأنها تعطف جملة لا تصلح أن تكون صلة ؛ لخلوها من الروابط - على جملة أخرى تصلح صلة لاشتراكها على الرابط ، ولهذا الحكم أشباه وتفصيلات شرحناها (فى ص ٤٦٥) وسيدكر فى آخر الباب ص ٥١٤ اختصاصاً آخر لها أشرنا إليه من قبل (فى ص ٤١٤) هو أنها - كالواو - يجوز حذفها مع معطوفها .

(٢) وهذه التاء الداخلة على الحروف يجوز تسكينها أو تحريكها بالفتحة . أما كتابتهما

بفتوحة (غير مربوطة) .

الذى سبق لإيضاحه (١) فى « الفاء » نحو : بلغنى ما صنعت اليوم ، ثم ما صنعت
أمس أعجب . أى : ثم أخبرك أن الذى صنعته أمس أعجب .

ومنه قول الشاعر :

إنَّ مَنْ سَادَ ثم سَادَ أبوه ثم قد سَادَ قبل ذلك جدُّه
ومنها : أنها تكون بمعنى « الفاء » أحياناً فتفيد الترتيب مع التعقيب ؛ نحو
شرب العاطش ثم ارتوى .

.....

زيادة وتفصيل :

١ - أشار النحاة إلى وهم يقع فيه من يعرب : « ثُمَّ » حرف عطف
فى قوله : « أَوَلَمْ يَسِيرُوا كَيْفَ يُسَبِّدِ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ . . . » لأن « ثُمَّ »
لا تصلح عاطفة هنا ؛ إذ إعادة الخلق لم تقع ، وإذا لم تقع فكيف يقرون
برؤيتها ؟ لهذا كانت « ثُمَّ » للاستئناف فى الآية . ويؤيد كونها للاستئناف
فى الآية قوله تعالى بعد ذلك : « قل سِيرُوا فى الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق .
ثم الله ينشئ النشأة الآخرة » ؛ فمن المستحيل أن يسيروا فينظروا بدء الخلق ثم
إنشاء النشأة الآخرة . والاستئناف أحد المعانى التى يؤديها حرف الواو والفاء ،
و « ثُمَّ » ، وحين يكون الحرف للاستئناف لا يكون للعطف .

ب - « ثُمَّ » تصلح للوقوع بعد همزة الاستفهام مباشرة إذا كان المعطوف
بها جملة ، واقتضى المعنى الاستفهام على الوجه المشروح فى « ح » من ص ٤٦١
فهى كالواو والفاء فى هذا . ولا يقع بعد الاستفهام مباشرة من حروف العطف
غير هذه الثلاثة .

(١) فى هامش ص ٤٦٣ .

٤ - حتّى :

معناها الدلالة على أن المعطوف بلغ الغاية في الزيادة أو النقص بالنسبة للمعطوف عليه^(١)؛ سواء كانت الغاية حسية أم معنوية، محمودة أم مذمومة؛ نحو : لم يبخل الغنيُّ الورعُ بالمال حتى الآلاف، ولم يُتَصَرَّ في العبادة حتى التَّهْجِدُ^(٢). ومثل : حبسَ البخيلُ ماله حتى الدرهمَ، وارتضى لنفسه المعاييب حتى الاستجداء. ولا تكون عاطفة إلا باجتماع شروط^(٣) أربعة :

١ - أن يكون المعطوف بها اسماً (فلا يصح أن يكون فعلاً ولا حرفاً)^(٤) ولا جملة) ، نحو : استخدمت وسائل الانتقال حتى الطائرة ، فلا يجوز على العطف : صفحت عن المسيء حتى خجل ، وتركته لنفسه حتى ندم^(٥).
ب - أن يكون الاسم المعطوف بها اسماً ظاهراً ، لا ضميراً ؛ وصريحاً لا مؤولاً ؛ فلا يجوز اعتبارها حرف عطف في مثل : انصرف المدعوون حتى أنا . وقد ارتضى بعض المحققين الاستغناء عن هذا الشرط ، وأجاز المثل السالف . وفي الأخذ برأيه توسعة وتيسير . كما لا يجوز اعتبارها عاطفة في مثل : « أحب المقالات الأدبية حتى أن أقرأ الصحف » ؛ لما يترتب على هذا من وقوع معطوفها مصدرراً مؤولاً . وهذا لا يصح .

ح - أن يكون المعطوف بعضاً حقيقياً^(٦) من المعطوف عليه ، أو شبيهاً

(١) بمعنى أن المعطوف عليه لو استمر متجهاً في صعوده أو في انخفاضه لكان غاية ما يصل وينتهي إليه هي الدرجة التي وصل إليها المعطوف . (وكل هذا بحسب التخيل العقلي المحض ، لا الواقعي لأن الواقع قد يعارضه) . (٢) الصلاة بالليل . (٣) زاد بعضهم شرطاً آخر ؛ هو : أن يكون المعطوف بها مشتركاً مع المعطوف عليه في عاملها ؛ فلا يصح : صمت الأيام حتى يوم عيد الفطر : لأن يوم عيد الفطر لا يباح صومه شرعاً . (٤) لأن الحرف - في الغالب - لا يدخل على نظيره في اللفظ والعمل إلا في التوكيد اللفظي ، أو في الضرورة الشعرية . (٥) البعض الحقيقي - هنا - إما أن يكون جزءاً من الكل بحيث لا يوجد الكل الكامل بغيره ؛ نحو : أفاد الدواء الجسم حتى الأصبع ، وإما أن يكون فرداً في مجموع ؛ نحو : سهر الجيش حتى القائد ، وإما أن يكون نوعاً من جنس يشمل أنواعاً كثيرة ، نحو : النبات نافع حتى المتسلق . (٦) إذا دخلت « حتى » على جملة فعلية فعلها ماض أو على جملة اسمية ، فهي حرف ابتداء (فإن دخلت على مضارع مرفوع فابتدائية ، أو منصوب فجارة . كما سيجيء في باب إعراب الفعل . . . - ج - ٤ -

بالبعض^(١) ، أو بعضاً بالتأويل^(٢) . فمثال البعض الحقيقي : بالرياضة تقوى الأعضاء حتى الرجل ، ومثال الشبيه بالبعض : أعجبني العصفور حتى لونه^(٣) ومثال البعض بالتأويل : تمتعت الأسرة بالعيد حتى طيورها .
د - أن تكون الغاية الحسية أو المعنوية محققة لفائدة جديدة ، فلا يصح :
قرأت الكتب حتى كتاباً ، ولا سافرت أياماً حتى يوماً . . .

أحكامها :

منها : أنها لمطلق الجمع - كواو العطف عند عدم القرينة ؛ فلا تفيد الترتيب الزمني بين العاطف والمعطوف - نحو : أكملت الصلاة حتى الركوع ، وكقول الشاعر :

رجالى حتى الأقدمون ، تمالسوا على كل أمرٍ يورثُ المجدَ والحمداً
ومنها : إعادة حرف الجر وجوباً بعد « حتى » إذا عطف بها آخر شيء على معطوف مجرور بمثل ذلك الحرف ، ويلتبس المعنى بعدم إعادته ؛ نحو : سافرت في الأسبوع الماضى حتى في آخره ، إذا كان المراد السفر في أوقات متقطعة من الأسبوع ، وبعضها في آخره . فلو لم تذكر كلمة : « في » مرة ثانية بعد : « حتى » لكان من المحتمل فهم المراد بأنه السفر المتصل من أول الأسبوع إلى آخر لحظة فيه . وهذا غير المقصود . فمن الواجب أن يعاد بعدها حرف الجر إذا كان « المعطوف عليه » مجروراً به ؛ نكيلاً لتلبس بالجار . فإن تعين^(٤) العطف بحيث يمتنع اللبس المعنوى كانت الإعادة جائزة لا واجبة ،

(١) هو العرض الملازم للكل من غير أن يدخل في تكوين ذاته الأصلية ؛ كالجمل والعلم ، واللون ، والخلق ، والصوت ، نحو : راقتى الخطيب حتى ابتسامته . . .

(٢) أى : بتقدير أنه كالبعض ، وافترض ذلك . والمراد به : ما يصاحب « الكل » ويرافقه في أحيان كثيرة دون أن يكون جزءاً حقيقياً منه ، ولا ملازماً له ملازمة دائمة . . . نحو : حضر القطار فنزل المسافرون ، حتى الحقايب . وهذا يقتضى أن يكون البعض التأويل ملاحظاً في نفس المتكلم عند النطق بالكل ، وداخلاً في نيته وتقديره أنه بمنزلة البعض ؛ لأهميته وشدة اتصاله .

(٣) ولا يصح : حتى : نظيره ، أو فرخه ، كما لا يصح أعجبني الأخت حتى جارها .

(٤) ضابط تعين للعطف وعدم تعينه هو : أنه متى صح إحلال الحرف « إلى » محلها كانت

محتملة للأمرين ، وإلا تعينت العطف .

نحو: فرحت بالقادمين حتى أولادهم ، وقول الشاعر :
 جودُ يُمنّاك فاضَ في الخلقِ حتّى بائسٍ دانَ بالإساءةِ دينًا
 ومنها : أن استعمالها عاطفة أقل من استعمالها جارة ، فإعرابى هذا في كل
 موضع يصلح فيه الأمران ، نحو: قرأت الكتابَ حتى الخاتمة . فيجوز نصب
 « الخاتمة » باعتبارها معطوفة « بحتى » على : « الكتاب » . ويجوز جرّها باعتبارها
 « حتى » حرف جر ، والأحسن الجرّ ؛ لأنّ العطف بالحرف : « حتّى » أقل
 في كلام العرب ^(١) من استعمالها جارة ^(٢) .

زيادة وتفصيل :

- ١ - ومن أحكامها أنها لا تعطف نعتاً على نعت كما تقدم ^(٣) .
 ب - أشرنا إلى أن « حتى » « حتى » العاطفة - كالواو - لمطلق الجمع
 لا للترتيب الزمني في الحكم ، نحو : مات كل الأنبياء حتى نوح . واستدلوا على
 هذا بأمثلة مختلفة منها قوله عليه السلام : « كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز ،
 والكيّس » إذ لا يتأخر تعلق القضاء والقدر بهما عن غيرهما . لكنها - في مثل
 هذه الحالة - تفيد ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنياً ؛ أى : تفيد تدريجها من
 الأضعف إلى الأقوى وعكسه . وتكون كالواو أيضاً في عطفها الخاص على العام ^(٤) .

(١) وبما سبق خاصاً بالحرف : « حتى » يقول ابن مالك :

بعضاً بحتى اعطف على كلّ ، ولا يكون إلا غاية الذى تلاً

أى : اعطف بحتى بعضاً على كل (فالمعطوف جزء من المعطوف عليه) ولا يكون المعطوف إلا
 غاية للذى تلاه . (والذى تلاه هو المعطوف أى : جاء بعده المعطوف) هو : المعطوف عليه . يريد
 أن المعطوف لا بد أن يكون غاية للمعطوف عليه في الزيادة أو النقص بحيث نتخيل المعطوف عليه
 يستمر في زيادته أو نقصه حتى يصل في درجته للمعطوف . (كما أوضحنا في رقم ١ من هامش ص ٤٦٨)

(٢) وبسبب هذه القلة لا يوافق الكوفيون على استعمالها حرف عطف مطلقاً . ويستثنى .
 من الحالة السابقة التي يكون فيها الجر أحسن ، صورة الاشتغال في مثل : صافحت القوم حتى طفلاً
 صافحته ، من كل اسم وقع تالياً « حتى » وبعده فعل مشغول بنصب ضمير ذلك الاسم ، كالمثال
 السالف . فكلمة : « طفلاً » تعرب معطوفة بالحرف « حتى » والمعطوف عليه هو : القوم . والفعل :
 « صافح » الثانى ، توكيد للأول ، فإن اشتغل برفع الضمير نحو : حضر القوم حتى طفل حضر امتنع
 النصب ، وجاز الرفع في هذا المثال . وإنما كان النصب أحسن في الحالة الأولى لتكون بين الضمير ومرجعه
 مشابهة في الإعراب . (٣) في ص ٤٠٢ . (٤) كما سبق في رقم ١ من هامش ص ٤٥٨ .

٥ - أم : نوعان ؛ متصلة ، ومنقطعة ، (أو : منفصلة) .

١ - المتصلة : هي المسبوقة بكلام إما مشتمل على همزة التسوية ^(١) ، وإما على همزة استفهام يراد منها ومن « أم » التعيين . (ويكون معناهما في هذه الحالة : « أي » الاستفهامية) .

١ - وعلامة « أم » المتصلة بهمزة التسوية أن تكون متوسطة بين جملتين قبلهما معاً همزة التسوية ^(٢) ، وكلتا الجملتين صالحة لأن يحل محلها هي والأداة التي تسبقها ^(٣) مصدر مؤول ؛ فهما جملتان في تأويل مفردين - وبينهما « واو » عاطفة ، كقولهم : على العقلاء أن يعملوا برأى الخبير الأمين ، فإن العمل برأيه غنم ؛ سواء أوافق الرأي هواهم أم يخالفه . والتقدير : موافقة الرأي هواهم ومخالفته سواء . ومثل : سؤال الناس مذلة وهوان ؛ سواء أكان المسئول قريباً أم كان غريباً . أي : سواء كون المسئول قريباً وكونه غريباً . فقد حل محل الجملة الفعلية الأولى في المثالين

(١) سميت همزة التسوية لوقوعها بعد لفظ : « سواء » ، أو « لا أبالي » أو ما يشبهها في دلالاته على أن الجملتين الواقعتين بعدها متساويتان في حكم المتكلم ، أي : في تقديره لأثرهما ؛ لافرق عنده بين أن يتحقق معنى هذه أو معنى تلك ، إذ لا تفضيل لأحدهما على الآخر ؛ فالأمران سيان ؛ نحو : لن أتخلف عن عملي ؛ سواء على أكان الجو معتدلاً أم منحرفاً ، ونحو : لن يتخلى الشريف عن حريته ؛ سواء عليه أيلقى الإعانت والشقاء أم يلقى الإكبار والتقدير ، ومثل قول الشاعر :

أَكْرُرُ عَلَى الْكَتِيبَةِ لَا أَبَالِي أَحْتَفِى كَانَ فِيهَا أَم سِوَاهَا

(وانظر رقم ص ٣ من هامش ص ٤٧٣) ورقم ١ من هامش ص ٤٧٨) فكلمة : « أم » توسطت بين جملتين معناهما مختلف ؛ وقبلهما همزة التسوية التي تدل على أن المعنيين المختلفين منزلتهما واحدة عند المتكلم ، وفي تقديره ؛ فيتساوى عنده اعتدال الجو وانحرافه ، ويتساوى عنده الإعانت والشقاء ، والإكبار والتقدير . وكذلك الموت في كتيبة يهجم عليها ، أو غيرها .

وما تجب ملاحظته أنها لا تحتاج إلى جواب محتم - كما سيحيى في ص ٤٧٨ - وأن التسوية مستفادة من كلمة « سواء » أو مما يدل دلالتها ؛ مثل : « لا أبالي » . وليست مستفادة من الهمزة ، وإنما فائدة الهمزة هي تقوية التسوية ، وتأكيدها . ويصح الاستغناء عن هذه الهمزة بقريضة تدل عليها كما سيحيى في ص ٧٤٨٠ . (٢) إذا كانت إحدى الجملتين منفية وجب تأخيرها عن « أم » كما سيحيى في ص ٤٧٨ . (٣) الأداة هنا هي : « الهمزة » و « أم » .

ومعها همزة التسوية ، مصدر مؤول من الهمزة والجملة معاً ؛ هو مصدر الفعل (١) المذكور فيها مع إضافته إلى فاعله . وحل محل الجملة الفعلية الثانية في المثالين ومعها « أم » مصدر مؤول هو مصدر الفعل المذكور فيها مع إضافته إلى مرفوعه (فاعلاً أو اسماً . . .) وجاءت «الواو» بدلاً من «أم» في المثالين ؛ لتعطف المصدر الثاني المؤول على نظيره المصدر الأول . ويعرب المصدر الأول على حسب حاجة الجملة . فيعرب في المثالين السالفين خبراً مبتدؤه كلمة : « سواء » . أو العكس . وقد يعرب في غيرهما مفعولاً به ، أو . . . أو . . . على حسب الموقع . . . ويعرب المصدر المؤول الثاني معطوفاً على الأول .

والجملتان إما فعليتان كما رأينا — وهو الأكثر ومنه قوله تعالى : « سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم » والتقدير : إنذارك وعدمه سواء . وقوله تعالى : « سواء علينا أجزعنا أم صبرنا » ، والتقدير : جزعنا وصبرنا سواء^(٢) وإما اسميتان كقول الشاعر :

وَلَسْتُ أَبَالِي بَعْدَ فَقْدِي مَالِكًا
أَمْوَتِي نَائِي أَمْ هُوَ الْآنَ وَاقِعٌ

(١) فإن لم يكن في الكلام فعل أغنى عنه مشتق آخر من المشتقات ؛ كاسم الفاعل . واسم المفعول ؛ فيصاغ المصدر المؤول عندئذ من المشتق مع مرفوعه . ويوضح هذا النوع من الإضافة والسبك ما سبق في ص ٢٦ و ٧٣ وكذلك ما سبق في ج ٢ ص ٥٥ م ٦٥ وفي ج ١ ص ٢٩٥ م ٢٩ آخر باب الموصول حيث الكلام في كل ذلك على المصدر المؤول من غير سابق . (انظر رقم ٢ التالي) .

(٢) في تأويل هذا المصدر وباقي الأمثلة المشابهة ، وإعراب الآية معه ، جدل طويل احتوته المطولات . وقد خصه « الحضري » في حاشيته تلخيصاً دقيقاً نافعا ، وإنا نسوقه هنا لفائدة النحوية واللغوية . قال :

(أعرب الجمهور لفظ « سواء » — في الآية — خبراً مقدماً عن الجملة التي بعده لتأويلها بمصدر . أي : جزعنا وصبرنا سواء علينا ، أو عكسه — وهو إعراب « سواء » مبتدأ والمصدر المؤول خبره — لأن الحار والمجرور المتعلق بسواء يسوغ الابتداء به . وجعلوه (أي : لفظ سواء) من مواضع سبك الجملة بلا سابق ؛ كهذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ، مما أضيف فيه الظرف إلى الجملة — وقد سبق الإشارة إليه في باب الإضافة ص ٢٦ و ٧٣ — وكقولهم : تسمع بالمعيدي خير من أن تراه : مما أخبر فيه عن الفعل بدون تقدير : « أن » . ولا يرد أن : « سواء » لاقترانها التعدد تنافياً : « أم » التي لأحد الشئيين ؛ لانسلاخ « أم » عن ذلك ، وتجردها للعطف والتشريك كما انسلخت الهمزة عن الاستفهام ، واستعيرت للإخبار باستواء الأمرين في الحكم ، بجامع استواء المستفهم عنهما في عدم التعيين ، فالكلام معها خبر لا يطلب =

والتقدير : لست أبالي نساءً^(١) موتى ووقوعه الآن . وإما مختلفتان بأن تكون الأولى (وهي المعطوف عليها) فعلية : والثانية (المعطوفة) اسمية كقوله تعالى عن الأصنام : «سواء عليكم ، أدعَوْهُمْ وَهُمْ صَامِتُونَ» ، والتقدير سواء عليكم دعاؤكم إياهم وصمتكم . أو العكس ، نحو : لا يبالي الحرُّ في إنجاز العمل رئيسه حاضر أم يغيب . والتقدير : لا يبالي الحرُّ حضورَ رئيسه وغيبه^(٢) . والمصدر المؤول هنا مفعول به . . . والجملة بمعنى : سواء على

=جواباً ، ولذا لم يلزم تصديراً بعدها ، فجاز كونه مبتدأ مؤخرأ . وعلى هذا يتمتع بعدها العطف «بأو» لعدم انسلاخها عن : الأحد ، كـ «أم» - التي انسلخت عنه - ولذا لحن في المغنى قول الفقهاء سواء كان كذا أو كذا ، وصوابه : «أم» لكن نقل الدمامي عن السيرافي ، أن «أو» لا تتمتع في ذلك إلا مع ذكر الهمزة لا مع حذفها . قال وهذا نص صريح يصحح كلام الفقهاء - راجع أيضاً رأى سيبويه في «ب» من ص ٩٣ - وأما التنافي المذكور فيتخلص منه بما اختاره الرضى من أن «سواء» خبر مبتدأ محذوف : أى : الأمران سواء ، والهمزة . بمعنى : «إن» الشرطية . لدخولها على أمر غير متيقن ، وحذف جوابها لوجود ما يدل عليه ، وجيء بها لبيان الأمرين ؛ أى : إن قمت أوقعت فالأمران سواء ؛ «فأم» للأحد مثل : «أو» في أن الأصل فيها أن تكون لأحد الشيئين ، أو الأشياء ، - كما سيذكر في ص ٩٣ وفيها بعض حالات مستثناة - والجملة غير مسبوكه ونقل عن السيرافي مثله . اهـ .

وواصل الخضرى كلامه قائلاً ؛ وإذا تأملت ذلك علمت أنه على إعراب الجمهور لا تصح «أو» مطلقاً ، لما فاتها من التسوية إلا أن يدعى انسلاخها عن «الأحد» مثل «أم» . أما على إعراب الرضى فتصح مطلقاً ؛ فلا وجه لقصر جوازها على عدم الهمزة ؛ إذ المقدر كالثابت . على أن التسوية كما قاله المصنف مستفادة من «سواء» لا من الهمزة . وإنما سميت همزة التسوية لوقوعها بعد ما يدل عليها ، وحيث أن الإشكال في اجتماع : «أو» مع «سواء» لا الهمزة . (اهـ . بتصرف يسير في بعض كلمات أزيل غم وضها . . .

ومثل هذا في حاشية الصبان مع اختلاف يسير في القاعدة . والأفضل الأخذ بما جاء في الخضرى لأنه يساير أكثر الكلام المأثور . ويدل دلالة واضحة على إباحة استعمال : «أو» في كل الحالات . وقد صحح اجتماع أو وهمزة التسوية بعض المحققين ، ومنهم صاحب حاشية الأمير على «المغنى» ج ١ . عند الكلام على «أم» المتصلة ، والعطف بالحرف : «أو» بعد الهمزة . هذا إلى قراءة بعضهم قوله تعالى : (سواء عليهم أأنذرتهم أو لم تنذرهم) بدلا من : «أم لم تنذرهم» . ولا يقال إن هذه القراءة شاذة . لأن ما يجوز في القرآن الكريم يجوز في غيره ، من باب أولى ، كما نص عليه الثقات ، أما إعراب «الرضى» فعوضه ويسره حين تكون الجملتان فعليتين يحتاج إلى تأويل وتقرير محذوفات حين تكون الجملتان اسميتين أو مختلفتين . (١) أى : بُعِدَ مجيئه ، وتأخر زمنه .

(٢) العطف في الآلة يؤيد رأى الأرجح الذى يبيح عطف الجملة الاسمية على الفعلية والعكس .

(انظر ص ٥٢٣) .

الحرّ أُرثيسه حاضر أم غائب .

وليس من اللازم أن تكون همزة التسوية مسبوقة بكلمة « سواء » فقد يغنى عنها ما يدل دلالتها في التسوية ؛ نحو : « ما أبالي » . . . أو ما يشبهها من هذه الناحية^(١) . فاللازم أن تكون مسبوقة بكلمة : « سواء » أو بما يؤدي معناها ؛ كما في بعض الأمثلة السابقة . هذا ، ولا شأن لهمزة التسوية بالاستفهام ، فقد تركته نهائياً وتمحضت للتسوية .

ومما سبق يتبين أن « أم » المتصلة المسبوقة بهمزة التسوية لا تسعطف إلا جملة على جملة ؛ ولا شأن لها بعطف المفردات إلا نادراً ؛ فمن القليل الذى لا يقاس عليه أن تتوسط بين مفرد وجملة^(٢) ؛ كقول القائل :

سواء عليك النقر أم بتّ ليـلمةً بأهل القباب من عُمَيْر بن عامر
(٢) وعلامة : « أم » المسبوقة بهمزة التّعين أن تكون متوسطة بين شيئين ، ينسب لأحدهما أمر يعلمه المتكلم ؛ ولكنه لا يعلم صاحبه منهما ؛ وقبلهما معاً همزة استفهام ، يراد منها ومن « أم » تعيين أحد هذين الشيئين^(٣) ،

(١) يرى بعض النحاة أن همزة بعد : (ليت شعري - لا أعلم - ما أدري . . .) تطلب التّعين فقط ، لأن تلك الألفاظ ليست في حكم : « لا أبالي » التى تكون بعدها همزة للتسوية ؛ فكأن القائل يريد : لا أدري جواب هذا الاستفهام . . . ويخالفهم آخرون ؛ فيرون الألفاظ السالفة كلها خاضعة لحكم واحد هو اعتبار همزة بعدها للتسوية . والحق أن المراد من هذه الألفاظ يتوقف على القرينة - وأهمهما السياق - فهى التى تحدّد الغرض ؛ فيتعين نوع همزة ، أهى للتسوية أم للتّعين . فإن لم توجد القرينة فالرأى الأول هو الأصح . هذا وسيبويه يجيز العطف « بأم » و « بأو » بعد ليت شعري وما أدري إذا سبقتهما همزة . ولرأيه تكملة تجيء في « ج » من ٤٨٠ وفي « ب » من ص ٤٩٣ .
(٢) راجع حكم عطف الجملة على المفرد في مكانه ص ٥٢٦ ويضعف أن يكون العطف في البيت عطف ماض على مصدر (انظر ص ٥٢٠) . وأحسن من هذين أن تكون الجملة بعد « أم » في تأويل مصدر معطوف على المصدر السابق عطف مفردات وأن تكون « أم » العاطفة بمعنى الواو ، طبعاً لما سبق في ص ٤٧١

(٣) يكون المراد من التّعين إما طلب تعيين أحد شيئين مجسمين ، وتخصيص الأمر المعلوم للمتكلم بأحدهما الشيئين المجسمين ؛ كافي مثال : أعلمك مسافراً أم أخوك؟ فالحكم المعلوم هو : السفر ، والمجهول المراد تعيينه هو الشخص الذى ينسب له الحكم السالف . وإما طلب تعيين أحد أمرين معنويين وتخصيصه بذات معلومة ، نحو : أمسافر أخوك أم مقيم ، فالحكم - أى : السفر - هو المجهول . والشخص (أى الذات) هو المعروف . هذا ، ويصح الاستغناء عن هذه الهمزة على الوجه المبين في ص ٤٨٠ .

وتحديد المختص منهما بالأمر الذى يعرفه المتكلم ، ويسأل عن صاحبه الحقيقى ؟
 ليعرفه على وجه اليقين لا التردد والشك . نحو : أَعَمَّتْكَ مَسَافِرُ أُمِّ أَخَوِكَ ؟
 فقد وقعت « أُمُّ » بين شيئين هما : « عم » و « أخ » وقبلهما همزة استفهام يريد
 المتكلم بها و « بَأُمِّ » أن يعين له المخاطب أحد الشخصين تعييناً يدل على
 المسافر منهما دون الآخر ، فالتكلم يعلم يقيناً أن أحدهما مسافر ؛ لكن مَنْ
 منهما ؟ هذا هو ما يجمله المتكلم ، ويريد أن يعرفه ؛ إذ لا يدري ؛ أهو :
 العم أم الخال ؛ ومن أجله يطلب من المخاطب أن يعين له المسافر ، ويحدد
 اسمه ، ليتمكن تحديد ذاته ؛ فالسفر الجرد - كما قلنا - ليس موضع السؤال ،
 لأنه غير مجهول للمتكلم ، إنما المجهول الذى يسأل عنه ويريد أن يعرفه - هو تعيين
 أحدهما ، وتخصيص فرد منهما بالأمر دون الآخر .

ومن الأمثلة أيضاً : أعادل واليكُم أم جائر ؟ فقد وقعت « أُمُّ » بين
 شيئين هما : عادل وجائر ، وقبلهما معا همزة الاستفهام التى يريد المتكلم بها
 وبأُمِّ استبانة أحد هذين الشيئين ، وتحديدده ، وتعيينه ، ليقتصر المعنى
 عليه . ذلك أن المتكلم يقطع بأن هناك والياً ، ولا يشك فى وجوده ، ولكن
 الذى يجمله ويريد أن يعرفه من المخاطب هو : تعيين الوالى ، وتحديد
 أمره ؛ بحيث يكون واحداً محدداً من هذه الاثنين لا يتجه الفهم إلى غيره
 مطلقاً . وتسمى هذه الهمزة : « بالمغنية عن كلمة : أى » - لأنها مع « أُمِّ »
 يغنيان عن كلمة : « أى » فى طلب التعيين ، وليست الهمزة وحدها - فعنى :
 أَعَمَّتْكَ مَسَافِرُ أُمِّ أَخَوِكَ ؟ هو : أيهما المسافر ؟ ومعنى أعادل واليكُم أم جائر :
 أى : الأمرين واقع ومحقق ؟ ويشترط فى : « أُمِّ » هذه - كما سبق - أن تتوسط بين
 الشيئين اللذين يراد تعيين أحدهما ؛ فيقع قبلها واحد منهما ، ويقع بعدها الآخر ^(١) ؛
 كما فى الأمثلة ^(٢) .

(١) وإذا كان أحد الشيئين منفياً تعين تأخيرها عن « أُمِّ » دون الآخر - وسيجىء هذا فى
 ص ٤٧٨ . (٢) وفى « أُمِّ » المتصلة بنوعيتها يقول ابن مالك :

و « أُمِّ » بِهَا عَطِيفٌ إِثْرُ هَمْزِ التَّسْوِيَةِ أَوْ هَمْزَةٍ عَنِ لَفْظِ « أَى » مُغْنِيَةٍ

ولما كان التعيين والتحديد هو الغرض من الإتيان « بأم » هذه مع همزة الاستفهام التي قبلها - وجب أن يحىء الجواب مشتملاً على ما يحقق الغرض ؛ فيتضمن النص الصريح بذكر أحد الشئين وحده . فيقال في المثال الأول : العم . . . ، أو : الخال . . . ويقال في المثال الثاني : عادل ، أو جائر ولا يصح أن يقال في الإجابة عن السؤالين وأشباههما : نعم ، أو : لا ، لأن الإجابة بأحد هذين الحرفين - أو بأخواتهما من أحرف الجواب - لا تفيد تعييناً ، ولا تحديداً ، وإنما تفيد الموافقة على الشيء المسئول عنه أو المخالفة . وهذه الموافقة أو المخالفة لا تحقق الغرض المقصود من استعمال « أم » المتصلة المسبوقة بهمزة الاستفهام على الوجه الذي شرحناه (١) .

ولهذا النوع من نوعي « أم » المتصلة صور مختلفة ؛ منها : أن تقع بين مفردين متعاطفين بها ، وبينهما فاصل لا يسأل عنه المتكلم - وهذه الصورة هي الغالبة - كأن يقول قائل : شاهدت اليوم سباق السباحين ؛ أحمد هو الذي فاز أم محمود ؟

فالمراد من السؤال تعيين واحد من الاثنين وقد توسط بينهما أمر ليس موضوع الاستفهام ، لأنه أمر معروف للمتكلم ، وهو الفوز : أما المجهول له فهو الفائز .

وقد تقع بين مفردين تعطفهما ، مع تأخر شيء عنهما لا يسأل عنه المتكلم ؛ تقول في المثال السالف : أحمد أم محمود هو الذي فاز ، وكأن يقول قائل : كتاب العقد الفريد كتاب أدبي نفيس ، فتقول : نعم سمعت اسمه

(إثر : بعد) والهمزة المغنية عن لفظ : « أى » هي الهمزة التي يقصد بها وبأم التعيين على الوجه الذي شرحناه . وهذه الهمزة لا تنفى وحدها عن « أى » ، وإنما تنفى بشرط انضمام « أم » إليها ؛ فهما معاً يغنيان عن « أى » التي تسد مسددهما .

(١) قد يجاب بالحرف : « لا » - وغيره مما يفيد جواباً منفيّاً - إذا كان المقصود من « لا » نفى وقوع أحد الشئين ، أو الأشياء . وإظهار خطأ السائل في اعتقاده ثبوت أحد الشئين ، أو الأشياء . وقياساً على حالة النفي السابقة ، يرى بعض النحاة أن يجاب بالحرف : « نعم » - أو غيره مما يفيد جواباً مثبتاً - إذا كان المقصود إثبات وقوع كل من الشئين أو الأشياء ، وإظهار خطأ السائل في اعتقاده ثبوت شيء واحد فقط .

يتردد كثيراً . ولكن أغال أم رخيص "كتاب العقد الفريد ؟ فأنت تسأل عن غلوّه ورخصه ، وتطلب بسؤالك تعيين أحدهما ، ولست تسأل عن الكتاب ذاته ، فإنك تعرفه . . .

ومن الأمثلة السالفة يتبين أن الذى يلى الهزمة مباشرة هو واحد مما يتجه إليه الاستفهام يراد معرفته وتعيينه ، أمّا الذى لا يتجه إليه الاستفهام فيتوسط أو يتأخر^(١) وهذا الحكم هو الأكثر والأولى ، فليس بالواجب أن يلى الهزمة الأمر الذى يتجه إليه الاستفهام ، وإن كانت مراعاة الأكثر هى الأحسن . . .

ومنها : أن تقع بين جملتين ليستا فى تأويل مصدر ،^(٢) وتعطف ثانيتهما على الأولى ، وهما إمّا فعليتان ؛ نحو : أزراعةً مارست ؟ أم زاولت التجارة ؟ وإما اسميتان ؛ نحو : أضيفك مقيمٌ غداً أم ضيفك مسافرٌ ؟ وإما مختلفتان ؛ نحو : أأنت كتبت رسالة لأخيك الغائب أم أبوك كاتبها ؟
ومنها : أن تقع بين مفرد وجملة ؛ كقوله تعالى : « وإن^(٣) أدري أقرب أم بعيد ما تُوعدون ، أم يجعل^(٤) له ربي أمداً » .

(١) لزيادة الإيضاح قالوا : إن الشرط الذى يغلب تحققه فى الهزمة المعادلة « أم » - كما سبق - هو أن يليها أحد الأمرين المطلوب تعيين واحد منهما ، وأن يلى الآخر « أم » ليفهم السامع من أول الأمر نوع الشيء الذى يطلب المتكلم تعيينه . تقول إذا استفهمت بالهزمة عن تعيين المبتدأ دون الخبر : أعلى قائم أم سعيد ، وإن شئت قلت : أعلى أم سعيد قائم . فقد توسط الخبر أو تأخر ؛ بسبب أنه غير المسئول عنه بالهزمة . وتقول إذا استفهمت عن تعيين الخبر دون المبتدأ : أقائم سعيد أم قاعد ، وإن شئت قلت : أقائم أم قاعد سعيد ؟ فقد توسط المبتدأ أو تأخر بسبب أنه غير المسئول عنه . والحكم على المتقدم أو المتأخر بأنه المبتدأ وعلى الآخر بأنه الخبر خاضع للقريئة ؛ كالتعريف أو التنكير هنا . فما كان منهما معرفة فالأحسن اعتباره هو المبتدأ ولو كان متأخراً واعتبار النكرة هى الخبر ، فإن كانا معرفتين فأقواهما فى درجة التعريف هو المبتدأ . . .

(٢) لعدم وجود ما يقتضى سبك الجملة ، وتأويلها بالمصدر .

(٣) إن حرف نفي ، بمعنى : « ما » .

(٤) الفعل : « يجعل » معطوف على الاسم المشتق الذى يشبهه ، وهو : « قريب » وكلمة : « أم » متوسطة بينهما فليس فى الكلام عطف جملة على مفرد ؛ وسيجىء الكلام على مثل هذا العطف فى ص ٥٢٠ . ولا يصح أن تكون الجملة (من المضارع « تجعل » وفاعله) هى المعطوفة على زعم أنه يمكن تأويلها بمفرد يعطف على مفرد - كالذى سيجىء فى رقم ٦ من ص ٥٢٦ - لا يصح هذا ؛ لأن « أم » التى للتعيين لا يصح تأويل إحدى جملتيها بمفرد - كما سيجىء فى ص ٤٧٩ .

فلنخص ما يقال في « أم » المتصلة أنها تنحصر في نوعين ؛ نوع مسبق بهمزة التسوية ، ولا تعطف فيه إلا الجمل ، ونوع مسبق بهمزة استفهام يُطلب بها وبأمّ التعيين ، وتعطف فيه المفردات حيناً والجمل حيناً آخر ، أو المفرد والفعل .

وإنما سميت « أم » في النوعين : « متصلة » لوقوعها بين شيئين مرتبطين ارتباطاً كلامياً وثيقاً ، لا يستغنى أحدهما عن الآخر ، ولا يستقيم المعنى إلا بهما معاً . لأن التسوية في النوع الأول وطلب التعيين في النوع الثاني — لا يتحققان إلا بين متعدد ، وهذا التعدد لا يتحقق إلا بما قبلها وما بعدها مجتمعين .

وتسمى كذلك في هذين النوعين « أمّ المعادلة » للهمزة ؛ لأنها في النوع الأول تدخل على الجملة الثانية المعادلة للجملة الأولى في إفادة التسوية ، وهذه الجملة الثانية هي التي تفيد المعادلة في التسوية^(١) ، وليست « أم » . غير أن « أمّ » تعتبر معادلة للهمزة بسبب الدخول على الجملة المعادلة للأولى التي دخلت عليها الهمزة . — ولا دخل للهمزة ولا « أمّ » في إفادة التسوية المباشرة . ولأنها في النوع الثاني تعادل الهمزة في إفادة الاستفهام .

ويجب في النوعين أن يتأخر عنها المنى ؛ — كما أشرنا^(٢) — مثل : سواء على أغضب الظالم أم لم يغضب . ولا يصح : سواء على ألم يغضب الظالم أم غضب^(٣) . وفي مثل : أمطر نزل أم لم ينزل ؟ لا يصح : ألم ينزل مطر أم نزل ؟

* * *

الفرق بين نوعي أمّ

تختلف « أمّ » التي بعد همزة التسوية عن « أمّ » التي يراد بها وبهمزة الاستفهام التعيين في أربعة أمور :

(١) أي : أن الكلام مشتمل على جملتين متعادلتين (متساويتين) من ناحية المراد من كل واحدة . فكأنهما كفتان متساويتان في ميزان واحد ، لا ترجح إحداهما الأخرى . أو أنهما نصفان لشيء واحد ؛ فلا بد أن يكونا متساويين . — انظر رقم ١ من هامش ص ٤٧١

(٢) في رقم ١ من هامش ص ٤٧٥ .

أولها : أن الواقعة بعد « همزة التسوية لا تستحق جواباً حتمياً ^(١) ، لأن المعنى معها على الإخبار ؛ وليس على الاستفهام ؛ فقد تركت الاستفهام إلى الإخبار بالتسوية ؛ بخلاف الأخرى ، فإنها باقية على الاستفهام ، فتنحتاج للجواب .

ثانيها : أن الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب ^(٣) ؛ إذ هو خبر - كما أسلفنا - بخلاف الأخرى ؛ فإن الكلام معها إنشائي ؛ لا دخل للتصديق والتكذيب فيه ؛ لبقاء الاستفهام على حقيقته في الغالب .

ثالثها : أن الواقعة بعد همزة التسوية لا بد أن تقع بين جملتين - ومن النادر ألا تكون كذلك - كما سبق - أما الأخرى فقد تكون بين الجمل أو المفردات .

رابعها : أن الجملتين اللتين تتوسطهما « أم » الواقعة بعد همزة التسوية لا بد أن تكونا في تأويل مفردين ؛ لأن كلا منهما في تأويل مصدر منسبك .

بخلاف اللتين تتوسطهما « أم » الأخرى ، فلا يصح تأويل واحدة منهما بمفرد ؛ لعدم وجود سبب . . .

(١) المراد : أنها لا تستحق الجواب استحقاقاً لازماً ، ولا مانع أن يكون لها جواب ، لأن الخبر - وهو ما يحتمل الصدق والكذب لذاته ، كما سيبيء في رقم ١ من هامش ص ٨٩ - بخلاف الإنشاء - يجوز أن يجاب ، « بنعم » تصديقاً له ، أو : « بلا » تكذيباً له ، لكن هذا جائز لا واجب .

(٢) ذلك أن جملة مثل ، سواء على أرضى أم سخط ، أو : لست أبالي أرضى الحقودأم سخط - وأشباهها - تقبل التصديق والتكذيب ؛ لأنها خبر ، بخلاف جملة مثل : أسعد مقبل أم على ؟ أو : ما أدري أشاعر خطيبنا أم نائر ؟

وما يلاحظ : أن مجموع : « ما أدري أشاعر خطيبنا أم نائر ؟ » هو كلام خبري محتمل للتصديق والتكذيب ، ولكنه من غير الجملة التي في صدره وهي : « ما أدري » يكون إنشائي . لأنه استفهام .

زيادة وتفصيل :

١ - يصح في الأسلوب المشتمل على « أم » المتصلة الاستغناء عن الهمزة بنوعيهما إن علم أمرها ، ولم يوقع حذفها في لبس . فمثال حذف همزة التسوية : سواء على الشريف راقبه الناس أم لم يراقبه ؛ فلن يرتكب إثمًا ، ولن يقع في محذور . والأصل : أراقبه الناس . . . ومثال حذف الأخرى قول الشاعر :
لعمرك ما أدري - وإن كنت داريًا بسبع رمتين الجمر أم بثمان
يريد : أبسبع أم بثمان ؟ وتظل حالات : « أم » وأحكامها بعد حذف الهمزة كما كانت قبل حذفها^(١) .

ب - من النادر الذي لا يقاس عليه أن تحذف « أم » المتصلة مع معطوفها ؛ كقول الشاعر :

دعاني إليهما القلب إني لأمره سميع فما أدري أرشد طلابها . . .
وقيل : إن الهمزة للتصديق فلا تحتاج لمعادل .

- وستجيء إشارة للحذف في ص ٥١٠ - ويجوز حذف المعطوف عليه قبلها - كما سيجيء في موضعه المناسب ص ٥١٣ - .

ح - سبقت الإشارة في (ص ٤٧٤) إلى أن الهمزة الواقعة بعد : « لا أبالي » هي للتسوية بخلاف الواقعة بعد : (لا أدري ، أو لا أعلم ، أو ليت شعري) فإنها للتعيين على الأرجح ، وأن سيبويه يجيز العطف بأو وأم بعد هذه الألفاظ إذا سبقتها الهمزة^(٢) .

* * *

(١) وفي حذفها يقول ابن مالك :

ورُبَّمَا أُسْقِطَتِ الهمزةُ إِنْ كَانَ خَفَا المعنى بِحذفِهَا أَمِنْ

(أسقطت : حذفت) يريد : : قد تحذف الهمزة بشرط ألا يؤدي حذفها لخفاء المعنى ، والوقوف في اللبس .

(٢) ولرايه تكللة تجيء في ص ٤٩٣ .

ب - « أم » المنقطعة ، (أو : المنفصلة) :

هى التى تقع - فى الغالب - بين جملتين مستقلتين فى معناهما ، لكل منهما معنى خاص يخالف معنى الأخرى ، ولا يتوقف أداء أحدهما وتامامه على الآخر ، فليس بين المعنيين ما يجعل أحدهما جزءاً من الثانى . وهذا هو السبب فى تسمية : « أم » بالمنقطعة ، أو : بالمنفصلة ، وفى أن يكون معناها - فى غير النادر - الإضراب دائماً^(١) فتكون فى هذا بمعنى : « بل »^(٢) . وقد تفيد معه معنى آخر أحياناً^(٣)

وعلاقتها ألا تقع - مطلقاً^(٤) بعد همزة التسوية ، ولا بعد همزة الاستفهام التى يطلب بها و « بأم » التعيين وقد شرحناها - وإنما تقع بعد ما يأتى :

(١) الخبر المحض ؛ كقوله تعالى فى الكفار : « وإذا تُسَلَّى عليهم آياتنا بينات قال الذين كفروا للحق لما جاءهم هذا سحر مبين » ، أم يقولون افتراه . . . » أى : بل يقولون افتراه ، فقد وقعت « أم » بين جملتين هما : (هذا سحر مبين) ، و (يقولون افتراه) وكل واحدة منهما مستقلة بمعناها عن الأخرى ، ومن الممكن عند الاكتفاء بها أن تؤدى معنى كاملاً . و « أم » هنا بمعنى : « بل » الدالة على الإضراب المحض الذى لا يشاركه معنى آخر .

(٢) وقد تقع بعد أداة استفهام غير الهمزة ؛ كقوله تعالى : « هل يستوى

(١) المقصود به هنا : إبطال الحكم السابق والقطع بأنه غير واقع ، والحكم على مدعيه بالكذب ، والانصراف عن ذلك الحكم إلى ما بعدها . وهذا هو الإضراب الإبطالى (كما سيجىء فى ص ٥٠١) . نحو : سمعت ترجيع بلبل صداح ، أم أصغيت لإيقاع موسيقى بارع تبينت الناس حوله مجتمعين . وقد يكون المراد به الانتقال من غرض إلى آخر يخالفه ويسمى : الإضراب الانتقالى ؛ نحو : فاز من حاسب نفسه ، وتدارك عيبه ، أم حسب المرء أن المجد سهلاً إدراكه ، قريباً مثاله . . . والأول هو الأكثر . وسيجىء الإضراب بنوعيه فى ص ٥٠١ .

(٢) « أم » مثل « بل » فى الإضراب المجرد لكنهما يختلفان بعد ذلك فى أمور منها : أن الذى بعد « بل » يقين غالباً ، أما الذى بعد « أم » فظن وشك . وسيجىء الكلام على « بل » فى ص ٥٠١ .

(٣) كما سيجىء فى : « ب » ص ٤٨٤ .

(٤) أى : لا لفظاً ولا تقديراً .

الأعمى والبصير ، أم هل تستوى الظلمات والنور . . . »^(١) والشأن في هذه الآية كسالفاتها . في الدلالة على الإضراب المحض .

(٣) وقد تقع بعد همزة ليست للتسوية ولا لطلب التعيين ، وإنما هي للاستفهام الذى بمعنى الإنكار والنفي ؛ كقوله تعالى فى الأصنام ، « أَلَسَ لَهُمْ آرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا ، أَمْ لَهُمْ آلِهَةٌ تَمْنَنُ أَيْدِيَهُمْ يَبْطِشُونَ بِهَا ، أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يَبْصُرُونَ بِهَا ، أَمْ لَهُمْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا . . . » فلا استفهام هنا غير حقيقى والمراد منه ما سبق .

(٤) وقد تقع بعد همزة استفهام غير حقيقى^(٢) يراد منه التقرير ، أى : الحكم على الشيء بأنه ثابت مقرر ، وأمر واقع ، كقوله تعالى فى المنافقين : « أَفَبِعَيْنِهِمْ مَرَصٌ ، أَمْ ارْتَابُوا ، أَمْ يَخَافُونَ أَنْ يَحْجِفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ . . . » ، فكلمة « أم » فى جميع الأنواع السالفة منقطعة بمعنى : « بل » . ومن الأمثلة أيضاً للإضراب المحض^(٣) : هذا صوت مغنية بارعة ، أم هذا صوت مغن مقتدر ، فقد تبينت لحيته وشاربه . هنا وقعت « أم » بين جملتين تفيد الأولى منهما أن الصوت للمغنية ، وتدل الثانية على أن المتكلم أضرب ، أى : عندك عما قرره أولاً ، وتركه إلى معنى آخر هو أن الغناء لرجل ، لا لمغنية والذى يدل على إضرابه وعدوله عن المعنى الأول إلى الثانى ، هو ذكر اللحية والشارب ، فهما قرينة على الإضراب . وأداة الإضراب هى : « أم » .

ومن الأمثلة : استيقظت فى الصباح الباكر فرأيت ورق الشجر مُبْتَلا ؛ فقد سقط المطر ليلاً ، أم تكاثر الندى عليه ؛ فإني أجِدُ الطرق والمسالك جافة ،

(١) قلنا إن المنقطعة لا يفارقها الإضراب فى النادر ، ولكنها قد تفيد معه استفهاماً حقيقياً أو غير حقيقى ؛ طبقاً لما سيجىء فى : « ب » من ص ٤٨٤ و « أم » هنا فى الآية لا تفيد استفهاماً حقيقياً أو غير حقيقى . لأن أداة الاستفهام لا تدخل على أداة استفهام .

(٢) الاستفهام الحقيقى : هو الذى يقصد به السؤال عن شيء مجهول للمتكلم حقيقة ، ويريد أن يعرفه .

(٣) فى ص ٨٥ ؛ أمثلة أخرى غير الآتية .

لا أثر فيها للمطر . فهنا وقعت « أم » بين جملتين ؛ الأولى منهما تفيد أن بلل الورق من سقوط المطر ، وتدل الثانية منهما على أن سبب البلل شيء آخر ؛ هو : الندى ، فعدل المتكلم عن المعنى الأول ، وانصرف عنه إلى الثاني ؛ بدليل يؤيده ؛ هو : جفاف الطرق والمسالك . والأداة المستعملة في الإضراب هي : « أم »^(١) . . .

والرأى الراجح أن « أم » المنقطعة ليست عاطفة ، وإنما هي حرف ابتداء يفيد الإضراب ، فلا تدخل إلا على الجمل ، أما الرأى المرجوح فإنها حرف عطف لا يعطف إلا الجمل .

(١) وفي « أم » المنقطعة يقول ابن مالك :

وَبَانْقِطَاعٍ ، وَبِمَعْنَى : « بَلَّ » وَفَتْ إِنْ تَكُ مِمَّا قِيْدَتْ بِهِ خَلَتْ

يريد : أن « أم » تكون منقطعة إذا خلت مما قيدت به في النوع السابق ، إذ قيدت فيه بأن يسبقها همزة التسوية : أو همزة مغنية عن لفظ « أى » فإذا خلت من هذا التقييد وفّت بالانقطاع . بمعنى وفّت به ، وكانت كافية فيه ، مفيدة له . وإذا أفادت الانقطاع كانت بمعنى « بل » ؛ أى : لزم تورتب على ذلك أن تكون بمعنى : « بل » (وهذا معنى قولهم : العطف في قول ابن مالك : « وبمعنى بل » هو عطف شيء لازم على ملزومه) .

زيادة وتفصيل :

١ - من نوع المنقطعة « أم » الواقعة بعد همزة الاستفهام الحقيقي بشرط أن يكون ما بعدها نقيض ما قبلها ؛ نحو : أفأكهة عندك أم لا ؟ لأن المتكلم لو اقتصر على الجملة الأولى لكان المعنى المستقل كافياً مستغنياً عن معنى الجملة الثانية - كالشأن في : « أم » المنقطعة - ، ولكان الجواب : نعم ، أو : لا ، من غير حاجة إلى الثاني . وإنما ذكر لبيان أن المتكلم عرض له ظن الانتفاء فاستفهم عنه ، ضارباً عن الثبوت ، ولولا ذلك لضاع قوله : « أم لا » بغير فائدة - كما نص على هذا سيبويه - فإن لم يكن الثاني نقيض الأول ؛ نحو : أفأكهة أكلت أم خبزاً ، كانت « أم » محتملة للاتصال والانقطاع ؛ فإن كان السؤال عن تعيين المأكول مع تيقن وقوع الأكل على أحدهما فتصلة - طبقاً لما شرحناه عند الكلام عليها - وإن كان السائل قد عرض له الظن بأن المأكول هو الخبز بعد ظنه أنه الفأكهة فاستفهم عن الثاني مضرباً عن الأول فهي منقطعة .

فلاحتمال إنما يقع عند عدم القرينة الدالة على أحدهما ، وهي القرينة التي تعين الاتصال وحده ، أو الإضراب وحده ، فإذا وجدت وجب الأخذ بها ، وامتنع الاحتمال ^(١) .

ب - قلنا إن : « أم » المنقطعة لا يفارقها معنى الإضراب ، إلا نادراً .. لكنها قد تفيد معه استفهاماً حقيقياً ؛ وفي هذه الصورة تفيد الإضراب والاستفهام معاً من غير وجود همزة استفهام معها . كأن ترى كوكباً يضطرب ويهتز فتقول : هذا كوكب الميرخ . ثم تعدل عن هذا الرأي لسبب يداخلك ؛ فتقول هذا كوكب الميرخ . أم هو كوكب سهيل ؛ فإن هذه أمارات سهيل التي تعرفها أنت ؟ . فقد قررت أولاً أن هذا هو الميرخ ، ثم عدلت عنه إلى كوكب آخر أردت أن تستوثق من اسمه فكأنك قلت : بل أهو كوكب سهيل ؟ ومثل هذا قول العربي حين رأى أشباحاً بعيدة حسبها إبلا ، ثم عدل عن رأيه إلى رأى آخر ،

(١) راجع الخضرى . ومثل هذه الأساليب لا يخلو من لبس أحياناً ، فالأحسن العدول عنه قدر الاستطاعة .

هو أنها شاء^(١) ، وأراد أن يستوثق من رأيه الجديد ؛ فقال : إنها لإبل ، أم شاء . يريد إنها لإبل ، بل أهي شاء ؟ والهمزة داخلة على مبتدأ محذوف ، لأن « أم » المنقطعة لا تدخل إلا على جملة كما أسلفنا^(٤) .
وقد تفيد مع الإضراب استفهاماً إنكارياً^(٢) بغير أن تسبقها أداة استفهام ؛ كقوله تعالى : « أم له البنات ولكم البنون » ، أى : بل أله البنات ولكم البنون ، لأنها لو كانت للإضراب المحض الذى لا يتضمن الاستفهام الإنكارى لكان المعنى محالاً ؛ إذ يترتب عليه الإخبار بنسبة البنات إلى المولى جل شأنه .
وقد تتجرد للإضراب المحض الذى لا يتضمن استفهاماً مطلقاً لا حقيقياً ولا إنكارياً كالأمثلة الأولى^(٣) ، وكقوله تعالى : « هل يستوى الأعمى والبصير ؟ أم هل تستوى الظلمات والنور » ، أى : بل هل تستوى الظلمات ؛ ولا يصح أن يكون التقدير : بل أهل تستوى الظلمات لأن أداة الاستفهام لا تدخل على أداة استفهام — كما أسلفنا — .

ومثل الآية فى الإضراب المحض قول الشاعر :
فليت سليمى فى الممات ضجيعتى هنالك أم فى جنة^(٥) أم جهنم
أى : بل فى جهنم . ولا يصح التقدير : بل أفى جهنم ، إذ لا معنى للاستفهام هنا ؛ لأن الغرض من الكلام التمنى .
وقد تتجرد — نادراً — للاستفهام الخالى من الإضراب كقول الشاعر :
كسد بتلك عينك ، أم رأيت بيواسيط^(٦) غلّس الظلام من الرباب خيالا

- (١) جمع شاة ، وهى الواحدة من الغنم ، يقال للمذكر والمؤنث . ويرى بعض النحاة : أن كلمة « شاء » جمع لا واحد له من لفظه . ولا داعى للجدول عن الرأى الأول .
(٢) الاستفهام الإنكارى ويسمى الإبطالى هو : ما كان مضمونه غير واقع ، ولا يمكن أن يحصل ، ومدعيه كاذب ، وهو بمعنى النفى ، فأداته بمنزلة أداة النفى ، والكلام الذى دخلت عليه منى ، كقوله تعالى : « ومن أصدق من الله قيلا » — وقد سبقت الإشارة إليه فى ج ٢ ص ٢٣٤ م ٨١ .
(٣) وبعضها فى صفحتى ٤٨١ و ٤٨٢ . (٤) فى رقم ٥ من هامش ص ٤٨١ .
(٥) لما كانت « أم » المنقطعة غير عاطفة فى الرأى الأرجح ، وأنها حرف ابتداء للإضراب لا يدخل إلا على جملة ، وجب إعراب « فى جنة » متعلقة محذوف ، والتقدير : ليتها ضجيعتى فى جنة ، ووجب لهذا أيضاً تقدير الحرف : « فى » قبل « جهنم » . هذا ، وفى بعض الروايات : « فى المنام » بدلا « من الممات » التى هى أكثر مسaire لمعنى البيت وما فى آخره من جنة وجهنم .
(٦) بلد فى العراق .

إذ المراد : هل رأيت ؟ وهذا أقل استعمالاتها ومن المستحسن عدم القياس عليه ؛ لغموض المراد معه .

ح - يجوز أن تجاب « أم » المنقطعة . وجوابها يكون بحرف من أحرف الجواب ؛ مثل : نعم ، أو : لا ، أو : أخواتهما . . . ففي نحو قوله تعالى في الأصنام : « ألهم أرجل يمشون بها ، أم لهم أيدي يبطشون بها . . . » يكون الجواب عند عدم الموافقة والتصديق : « لا » ، أو ما يدل دلالتها . وفي مثل : قوله تعالى : « أم له البنات ولكم البنون » يكون الجواب عند المخالفة ؛ « لا » أو ما يدل دلالتها .

وإذا تكررت « أم » المنقطعة متضمنة في كل مرة استفهاما ، بحيث تتوالى بها الاستفهامات - كان الجواب للأخير ؛ مراعاة للانصراف إليه ، لأن المتكلم أضرب عما سبقه ، وانصرف إليه تاركاً ما قبله .

د - تقسم « أم » إلى المتصلة والمنقطعة هو المشهور^(١) . وزاد بعضهم نوعاً ثالثاً ؛ هو الزائدة ؛ كقول الشاعر :
يا ليت شعري ولا منسجى من الهرم أم هل على العيش بعد الشيب من ندم
وهذا نوع لا يقاس عليه .

(١) وكلاهما لا يصح أن يعطف نعتاً على نعت كما أسلفنا في ص ٤٠٢ . و ٤٧٠

٦ - أو :

حرف يكون في أغلب استعمالاته عاطفياً ؛ فيعطف المفردات والجمل .
 فن عطف المفردات قول أحد الأدباء : طلع علينا فلان طلوع الصبح المنير ،
 أو الشمس المشرقة ، وأقبل كاللدينا المواتية ، أو السعادة المرتجاة .
 فقد عطف الحرف « أو » كلمة : الشمس ، على كلمة : الصبح ، كما
 عطف كلمة : السعادة ، على كلمة : الدنيا ، وكل هذه المعطوفات وما عطففت
 عليه مفردات ، وأداة العطف هي : « الواو » .

ومثال الجمل قول الشاعر :

أعوذُ بالله من أمرٍ يُزَيِّنُ لي شَتَمَ العشيّةِ ، أو يُدْنِي مِنّ العَمارِ
 فالجمله المضارعية المكونة من الفعل : « يُدْنِي » وفاعله ، معطوفة على
 نظيرتها السابقة : (يُزَيِّنُ) والعاطف هو : « أو » .

ولهذا الحرف معان واردة ، يحددها السياق وحده ؛ فيعين المعنى المناسب لكل
 موضع ، ومن ثَمَّ اختلفت معانى الحرف « أو » باختلاف التراكيب ، وبما
 يكون قبله من جملة طلبية أمرية^(١) ، أو غير أمرية ، أو جملة خبرية
 على الوجه الذى يجىء :

١ - فن معانيه : « الإباحة » ، و « التخيير » ، بشرط أن يكون الأسلوب
 قبلهما مشتملا على صيغة دالة على الأمر^(١) . فمثال الإباحة : تمتع بمشاهدة
 آثار الفراعين فى الصعيد الأعلى ، أو الخيزة ، وانعم بشتاء أسوان^(٢) ،
 أو حلوان^(٣) .

ومعنى الإباحة : ترك المخاطب حراً فى اختيار أحد المتعاطفين^(٤) فقط ،
 أو اختيارهما معاً ، والجمع بينهما إذا أراد . . .

(١ ، ١) سبب الاختصار على « الأمر » أن الإباحة والتخيير لا يتأتيان فى الاستفهام ولا فى باقى
 الأنواع الطلبية - على الرأى الراجح - وفى كثير من المراجع . الطلب ، بدلا من الأمر ، لكن فى حاشية
 ياسين ما يمنع هذا . ولا فرق بين معنى الأمر الذى تدل عليه صيغة فعل الأمر ، والذى تدل عليه أداة أخرى ؛
 مثل : لام الأمر الداخلة على المضارع . ولا فرق كذلك بين الأمر الملفوظ والملاحظ كما سيجىء فى
 رقم ٣ من هامش الصفحة التالية . . . (٢) بلد على الحدود المصرية الجنوبية .
 (٣) بلد من ضواحي القاهرة . (٤) المعطوف والمعطوف عليه - كما سبق -

ففي المثال السالف يصح أن يختار زيارة آثار الصعيد فقط ، أو آثار الحيزة فقط ، أو يجمع بين زيارتهما من غير أن يقتصر على واحدة . وكذلك أن ينعم بشتاء أسوان وحدها ، أو حلوان وحدها ، أو ينعم بالشتاء في هذه وفي تلك . فالإباحة تترك للمخاطب كامل الحرية في أن يختار أحد المتعاطفين ، ويقتصر عليه ، وفي أن يجمع بينهما .

ومثال التخيير : من أتم دراسته الثانوية العلمية فليدخل كلية الطب أو الهندسة ؛ لإتمام تعلمه .

ومعنى التخيير : ترك المخاطب حراً يختار أحد المتعاطفين فقط ويقتصر عليه ، دون أن يجمع بينهما ؛ لوجود سبب^(١) يمنع الجمع . ففي المثال السالف يدخل الطالب ليتعلم في إحدى الكليتين المذكورتين دون الأخرى . وليس له أن يدخلهما معا ؛ لوجود ما يمنع الجمع ؛ وهو أن القوانين الجامعية الحالية تحرم هذا ، وتمنعه .

ومن أمثلة التخيير أن يقول الوالد لابنه : هاتان أختان ذيلتان ، فتزوج هذه أو تلك . فمعنى : « أو » هنا ، الترخيص له بزواج إحدهما فقط ولا يجوز التزوج بالاثنتين ، لأن الدين يحرم الجمع بين الأختين في الحياة الزوجية القائمة^(٢) .

وما تقدم يتبين أن الإباحة والتخيير لا يكونان إلا بعد صيغة دالة على الأمر^(٣) دون غيره ، كما يتبين وجه الشبه والتخالف بين الإباحة والتخيير ؛ فهما يتشابهان في أن كلا منهما يعجز للمخاطب أن يختار أحد المتعاطفين . ويختلفان في أن التخيير يمنع الجمع بين المتعاطفين ، أما الإباحة فلا تمنع .

(١) لا فرق في هذا بين المانع العقلي ، أو العرفي المأخوذ به .

(٢) بل إنه يحرم - عند أبي حنيفة - مجرد العقد على الثانية إذا سبقها الأولى إلى عقد الزواج مع هذا الرجل ولم يطلقها .

(٣) قلنا في هامش الصفحة السالفة . إنه لا فرق بين الأمر بصيغته الخاصة الصريحة ، وهي صيغة فعل الأمر « وأداة أخرى تؤدي معناه ؛ كلام الأمر الداخلة على المضارع . ولا فرق كذلك في الأمر بين أن يكون ملفوظاً . ومقدراً ملحوظاً . ومثال المقدور قوله تعالى للحجاج : « فن كان منكم مريضاً ، أو به أذى من رأسه ففدية من صيام ، أو صدقة ، أو نسك » أي : فلتقضى فدية من صيام ، أو صدقة ، أو نسك . . .

ب - وقد يكون معناه الشك من المتكلم في الحكم بشرط أن يكون قبل « أو » جملة خبرية ^(١)؛ نحو : قضيت في السباحة ثلاثين دقيقة، أو أربعين .
 ح - وقد يكون معناه الإبهام ^(٢) من المتكلم على المخاطب ، بشرط أن يكون قبله جملة خبرية أيضاً : كمن يسأل : متى تسافر لأشاركك ؟ فإذا كنت لا ترغب في مصاحبته أجبت : قد أسافر يوم الخميس ، أو الجمعة ، أو السبت . . . وإذا سألك : أين كنت يوم الأحد - مثلاً - ؟ أجبت : كنت في البيت ، أو المتجر ، أو الضيعة . تقول هذا عند الرغبة في إخفاء المكان عنه . فالشك والإبهام إنما يقعان لغرض مقصود ، ويحيث تكون « أو » بعد جملة خبرية ^(٣) .

د - وهناك معان أخرى غير التي سبقت في : (ا ، ب ، ح) ولا يشترط لتحقق هذه المعاني الأخرى أن تكون : « أو » مسبوقه بنوع معين من الجمل ، فقد يتحقق المعنى والجملة السابقة طلبية مطلقاً ، أو خبرية .
 ومن هذه المعاني : التفصيل ^(٤) بعد الإجمال (أى : التقسيم وبيان الأنواع) ؛

(١) الخبر : هو الذي يحتمل الصدق والكذب لذاته - كما سبق في رقم ٣ من هامش ص ٤٧٨ - .
 (٢) المراد به : أن يخفى المتكلم الحقيقة المعروفة له ، ويكتمها عن المخاطب بطريقة خاصة . قد يكون القصد منها عدم إثارتها أو إقلاقه ، أو الكذب عليه . . . فالحكم عند الإبهام معلوم للمتكلم دون المخاطب ؛ بخلاف الشك ؛ فإن المتكلم والمخاطب مستويان في شأن الأمر المشكوك فيه . (والشك : هو ما ينشأ في النفس من تعارض دليلين في أمر واحد ، بغير ترجيح لأحدهما . وقد سبق إيضاحه في ج ٢ ص ٦٥ م ٦٠) .

(٣) « ملاحظة » : الغالب الفصحح - بل قيل : الواجب - في الضمير بعد « أو » التي للشك أو الإبهام أن يكون مفرداً مثل : أبصرت ثعلباً أو ذئباً يجرى ، ونحو : محمد أو علي أو محمود لم أقابله . فإن كانت « أو » التنويعية (أى : التي لبيان الأنواع والأقسام كالتى ستجىء في : « د ») فالغالب - وقيل : الواجب - في الضمير بعدها المطابقة ؛ - كالضمير بعد واو العطف - وقد سبق في رقم ١ من هامش ص ٤٥٤ - كقوله تعالى « إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما » (راجع شرح التصريح وحاشية ياسين في الجزء الأول ، « باب : ظن » عند الكلام على : « زعم » ، وحاشية ياسين في « باب النسب » إلى ما حذفته فإؤه أو عينه .)

(٤) طال الجدل في معنى التقسيم والتفصيل ؛ أهمها مترادفان ، معناهما واحد ، أم لكل منهما معنى خاص ؟ وكذلك بين التقسيم والتفريق . . . ولا داعى اليوم للرجوع إلى هذا الجدل ، ولا إلى ما يذكرونه من أن التفصيل تبيين للأُمُور الجملة بلفظ واحد ؛ كواو الجماعة في المثال الثاني ، =

نحو : الكلمة : اسم أو فعل ، أو حرف ، والاسم : مشتق ، أو جامد . والفعل : ماض ، أو مضارع ، أو أمر ... ومن هذا النوع قول القائل : اجتمع في النادي ثلاث طوائف ممن يمارسون أعمالاً حرة مختلفة يحبونها . فسألتهن : ما أفضل الأعمال الحرة للشباب ؟ قالوا : أفضلها الزراعة ، أو التجارة ، أو الصيدلة . فالجملة الفعلية : (قالوا) جملة خبرية ، مكونة من الفعل : « قال » الدال على القول ، من غير تفصيل للكلام الذى قيل : ومن الضمير : (واو الجماعة) العائد على الطوائف المحدودة بالثلاث^(١) ، وهو ضمير مجمل يدل على مرجعه دلالة خالية من التفصيل . وبسبب الإجمال فى دلالة الفعل والضمير جاء بعدهما التفصيل الذى يعدّ طوائفهم ، وأنهم زراعيون . وتجاريون ، وصيادلة ، كما تبين كلام كل طائفة ؛ أى : قال الزراعيون : أفضلها الزراعة ، وقال التجاريون : أفضلها التجارة ، وقال الصيادلة : أفضلها الصيدلة .

ومن هذه المعانى أيضاً : الإضراب^(٢) ؛ ومن أمثلته : أن يتهيأ المرء للخروج ، وتبدو عليه أماراته ، ثم يعدل عنه ، قائلاً : أنا أخرج . أو أقيم . فينطق بالجملة الأولى ، ولا يلبث أن يغير رأيه ، وينصرف عما قرره ، فيسارع إلى إردافها بقوله : أو : « أقيم » ويجلس جلسة المقيم ، فيكون جلوسه قرينة على أن معنى « أو » هو : الإضراب . فكأنه قال : أخرج ؛ لا ، بل أقيم . ومثله قول القائل : أقيم فى البيت أو أخرج ؟ فإن ورأى عملاً لا متناصاً من إنجازهِ

= وفى قوله تعالى : « وقالوا كونوا هوداً أو نصارى تهتدوا » أى : قالت اليهود : كونوا هوداً ، وقالت النصارى كونوا نصارى ، ولا ما يذكرونه من أن التقسيم تبين لما دخل تحت حقيقة واحدة ، فى الآية جمعت اليهود والنصارى فى لفظ واحد ؛ وهو الضمير (واو الجماعة) الذى هو فاعل الفعل : « قال » ، وهو الفعل الذى جمع فى لفظه ما نطق به اليهود والنصارى . . . إلى غير هذا مما أثاروه من جدل عنيف يغنينا عنه الرأى القوى الذى لا يفرق بينهما ، ويرى أن المسألة هنا اصطلاحية محضة ؛ فلا ضرر فى توحيد معنهما وجعلهما مترادفين .

« ملاحظة » إذا كانت « أو » لإفادة التفصيل والتقسيم جاز أن تحل محلها الواو العاطفة - كما هو مذكور فى ص ٤٩١ - بل إن استعمال الواو هو الأجود والأفصح .

(١) يعود على الطوائف باعتبار المعنى ، إذ المراد من الطوائف هنا : أفرادها من الرجال .

(٢) سبق شرحه فى رقم ١ من هامش ص ٤٨١ .

فى الخارج . فقد أخبر بالإقامة فى البيت ثم بدا له أن ینصرف عن هذا الرأى
وینخرج ؛ فكأنه قال : « لا . بل أخرج » .

ویحسن فى : « أو » التى تفید الإضراب أن یشبقها أمران معاً ؛ أولهما :
نفى أو نهى . وثانیهما : تکرار العامل ، ونحو : ما زارنى عمى أو ما زارنى
أخى . ولا ینخرج حامداً ، أو لا ینخرج إبراهيم . والمراد : بل ما زارنى أخى
— بل لا ینخرج إبراهيم . ونحو : لا ترجئ عملک الناجز ، أو لا تهمل
عملک . ونحو : لیس المنافق صاحباً أو لیس مأموناً على شىء . . .
والمراد : بل لا تهمل — بل لیس مأموناً . . .

وإذا كانت « أو » للإضراب فالإحسان اتباع الرأى الذى یعتبرها حرفاً
لمجرد الإضراب لا للعطف ؛ فابعدھا جملة مستقلة عما قبلھا . شأنها فى هذا
شأن « أم » المتجردة للإضراب وحده ؛ فلیست عاطفة — فى الرأى الراجح ، كما
أسلفنا^(١) — ویرى فریق آخر أنهما مع الإضراب حرفا عطف ، فابعدهما
معطوف على ما قبلهما . . . والخلاف شکلى ، ولكن الأول أوضح وأنسب .

وقد ینكون معنى الحرف : « أو » الدلالة على الاشتراك ومطلق الجمع^(٢) بین
المتعاطفين ؛ فكأنه الواو العاطفة فى هذا ، ویصح أن یحل محله الواو^(٣) ؛
كقول الشاعر :

وقالوا لناثنتان لا بدّ منهما : صدور رّمّاحٍ أُشْرِعت^(٤) ، أو سلاسل^(٥)

ونحو : جلس الضیف بین صاحب الدار أو ابنه . أى : جلس بین
صاحب الدار وابنه : لأن كلمة : « بین » إذا أضيفت لاسم ظاهر اقتضت
— فى الغالب — أن ینكون ما بعدها متعدد الأفراد ، وهذا التعدد لا یتحقق

(١) فى ص ٤٨٣ .

(٢) سبق شرحه فى ص ٤٥١ .

(٣) راجع « الملاحظة » التى فى هامش ص ٤٩٠ .

(٤) وجهت وصوبت نحو العدو ، یقصد الطعن بها فى صدور الأعداء .

(٥) یرید السلاسل التى تقيد الأسرى . وهذا کنایة عن هزيمة الأعداء ، ووقعهم فى الأسر ،

وتقييدهم بهذه السلاسل .

« بأو » إلا إذا كانت بمعنى الواو الدالة على الجمع والمشاركة^(١) . . .

ومثل قول الشاعر :

وقد زَعَمْتَ ليسلى بأنى فاجرٍ لنفسى تُقَافها ، أو عليها فجورها

* * *

وملخص ما سبق من معانى « أو » : أن هذه المعانى المسموعة خاضعة للسياق والقرائن خضوعاً تاماً كى تُحدد وتبين نوع كل منها . وأن التخيير والإباحة لا يكونان إلا بعد أمر ، والشك والإبهام لا يكونان إلا بعد جملة خبرية ، أما المعانى الأخرى التى تخالف ما سبق (كالتفصيل ، والإضراب ، ومعنى الواو) . . . فتكون بعد الجمل الخبرية ، والطلبية ، و . . . والأفضل فى الإضراب أن يسبقه نى أو نهى ، وأن يتكرر العامل معه^(٢) . . .

(١) إذا كانت « أو » للإباحة جاز للمخاطب أن يختار أحد المتعاطفين ويقتصر عليه . وجاز له أن يجمع بينهما ، ويختارهما معاً - كما شرحنا - وإذا جاز الجمع فى حالة « أو » التى للإباحة فما الفرق بينه وبين الجمع فى حالة « أو » التى بمعنى « واو » العطف ؟
الفرق أن « أو » التى بمعنى واو العطف لا بد فيها من الجمع كالواو ، ولا يصح الاختصار على واحد ، بخلاف الجمع فى حالة الإباحة فإنه جائز .
(٢) وفى معانى : « أو » يقول ابن مالك :

خَيْرٌ ، أَيْحَ ، قَسَمٌ بِأَوْ ، وَأَبْهَمَ . وَأَشْكُكَ ، وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضاً نَمِي
(نى ، أى : نسب إليها ، بمعنى أنها تؤديه) وقد تضمن البيت ستة معان ؛ هى : التخيير - الإباحة - التقسيم - الإبهام - الإضراب . وسيجىء فى البيت التالى معنى سابع « هو : أنها تكون بمعنى الواو :

وَرَبِّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوُ إِذَا لَمْ يُلَفِّ ذُو النُّطْقِ لِلْبَسِّ مَنفَذًا

(يلف : يجد . ذو النطق : المتكلم) . يقول : « أو » تعاقب الواو (أى : يصح أن تحل محلها وتؤدى معناها - وهو مطلق الجمع والاشتراك) بشرط ألا يجد المتكلم منفذاً للالتباس ، أى : بشرط ألا يكون استعمالها موقفاً فى اللبس ، بسبب خفاء معناها المراد ، وعدم إدراك السامع أنها بمعنى الواو .

زيادة وتفصيل :

١ - الأصل في «أو» أن تكون لأحد الشيئين أو الأشياء^(١) . لكنها إذا وقعت بعد نفي أو نهى كانت لنفي العموم الذي يشمل كل فرد مما في حيز النفي قبلها وبعدها . وللهي العام الذي ينصب على كل فرد كذلك ، نحو لا أحب منافقاً أو كاذباً ، وقوله تعالى : « ولا تطعْ مِنْهُمْ آثِمًا أو كَفُورًا » .

ب - يقول سيبويه : إذا ذكرت همزة التسوية بعد كلمة : « سواء » فلا بد من مجيء «أم» العاطفة ، لا فرق في هذا الحكم بين أن يكون بعد الهمزة اسمان أو فعّالان ؛ نحو : سواء على أمقيم ضيفي أم هو مرتحل . ونحو : سواء على أبقى الضيف أم ارتحل . فإن كان بعد : « سواء » فعّالان بغير همزة التسوية عطف الثاني منهما على الأول بالحرف : «أو» . نحو : سواء علينا رضى العدو أو سخط .

وإن كان بعدها اسمان بغير همزة التسوية عطف الثاني على الأول بالواو نحو : سواء على حَسْمَزَة وعامر ، وكذلك إن كان بعدها مصدران ؛ نحو : سواء علينا اعتدال الجو وانحرافه^(٢) . . .

ج - يصبح حذف «أو» عند أمن اللبس^(٣) ؛ نحو : وسائل السفر متنوعة ؛ فسافر بالطيارة - القطار - الباخرة - السيارة . . .

د - وقد تعطف الشيء على^(٤) مرادفه ؛ كقوله تعالى : (وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أوْ إِثْمًا . . .) فالإثم هو : الخطيئة . . .

(١) سبقت الإشارة لهذا الرأي مع تفصيلات أخرى في هامش ص ٧٢ لمناسبة هناك .

(٢) راجع الجزء الثاني من الهمع باب العطف ؛ عند الكلام على «أو» . وقد سبقت الإشارة

لرأيه في هامش ص ٧٢ وفي ج من ص ٨٠ .

(٣) كما سبقت الإشارة في ص ٦٥ وكما سجيء في ص ٥١٤ .

(٤) وقد سبقت الإشارة لهذا في ص ٥٧ .

يرى بعض النحاة أن كلمة : « إِمَّا » الثانية في مثل : اِمنح السائل إِمَّا دِرهما وإِمَّا دِرهمين - حرف عطف بمعنى : « أو » وأنها تشارك « أو » في خمسة من معانيها^(١). هي : « التخيير والإباحة » ، بشرط أن تكون « إِمَّا » الثانية ، مسبوقة بأمر . « والشك والإبهام » ؛ بشرط أن تكون مسبوقة بمجمل خبرية . « والتفصيل » بعد الخبر أو الطلب . ولا تكون « إِمَّا الثانية » للإضراب ، ولا بمعنى « واو » العطف ؛ فهذه المعنيين تختص « أو » دونها . والمعاني الخمسة السابقة هي لكلمة : « إِمَّا » الثانية وتشاركها الأولى فيها ؛ لأنهما حرفان^(٢) متلازمان . فن أمثلة الشك : احتجبت الشمس وراء الغمام إِمَّا ساعتين ، وإِمَّا ثلاثا . ومن الإبهام قوله تعالى : « وآخِرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ اللَّهِ ؛ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ^(٣) » . والتخيير كقوله تعالى : « إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ ، وإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا » ، والإباحة ، نحو : إِمَّا أَنْ تزرع فاكهةً وإِمَّا قَصَبًا . والتفصيل ، كقوله تعالى في الإنسان : « إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وإِمَّا كَفُورًا » .

وإذا كانت « إِمَّا » الثانية عندهم حرف عطف « فالواو » التي قبلها زائدة لازمة لها . والأولى لا عمل لها في عطف أو غيره .

ويرى آخرون : أن « إِمَّا » الثانية والأولى متشابهتان الحرفية ، وفي تأدية معنى من تلك المعاني الخمسة ، وأن كلا منهما ليس حرف عطف ، لأن الأولى لا يسبقها معطوف عليه مطلقاً ، ولأن الثانية تقع دائماً بعد الواو العاطفة بغير فاصل بينهما . ومن المقرر أن حرف العطف لا يدخل على حرف عطف مباشرة ، إذ لا يصح أن يتوالى حرفان للعطف من غير فاصل . والفريقان متفقان على أن الأولى ليست عاطفة . ولكن الخلاف في الثانية . والرأي الأرجح الذي يجدر الأخذ به هو : أن الثانية كالأولى في المعنى ، وفي أنها ليست حرف عطف . والعاطف هو الواو

(١) سبق شرح المراد من كل معنى من الخمسة عند الكلام على : « أو » ص ٨٧ .

(٢) راجع حاشية الأمير على المغنى ، عند الكلام على : « أما » .

(٣) يتعين الإبهام في الآية ؛ مراعاة لما سبق في تحديد معناه - رقم ٢ من هامش ص ٨٩ - .

زيادة وتفصيل :

١ - ليس من اللازم أن تتكرر إمّا ، ولكن الأغلب تكرارها ، فقد تحذف الثانية ؛ لوجود ما يغني عنها ويغلب أن يكون أحد شيئين : (وإلا) - (أو) . نحو : إما أن يتكلم المرء ليُحْمَد ، وإلا فليسكت . ومنه قول الشاعر :
فإمّا أن تكون أخى بصدق فأعرف منك غشّي من سَمِينِي
وإلا فاطرِ حنّى واتخذنيَّ عدوّاً أتقيك وتستقيني . . .

وقول الشاعر :
وقد شَفَنِي ألا يزالُ يرَوَعُنِي خيالك إمّا طارقاً أو مُعادياً
وقد يستغنى عن الأولى اكتفاء بالثانية كقول الشاعر :
تَلِمُ بدارِ قَدِّ تَقْصادِمَ عهدُها وإمّا بأمواتِ أَلَمٍ خِيساً لُهِمّا
أى : إمّا بدار . . . والفراء يقيس هذا الاستغناء ؛ فيجيز : فيضآن
النَّهْرُ معتدل وإما خطير .

و « إمّا » السالفة تختلف عن « إمّا » المركبة من « إن » الشرطية التي تجزم فعلين ومن « ما » الزائدة ، في مثل : إمّا يَعْدِلُ الوالى تجتمع حوله القلوب . أى : إن يعدل . كما تختلف اختلافاً واسعاً عن : « أمّا » الشرطية التي سيجيء الكلام عليها ^(١) .

ب - من اللهجات النَّادِرَة أن يقال « أَيْمَمّا » بدلا من « أمّا » ، وكذلك حذف واو العطف قبل « إمّا » الثانية ^(٢) ، وقد اجتمع النَّادِران في قول الشاعر :
يا ليتما أمّنا شالت ^(١) نعامتها أَيْمَمّا إلى جَنّة ، أَيْمَمّا إلى نار
ح - الفرق بين « إمّا » و « أو » في المعاني الخمسة السالفة أن « إمّا » مكرّرة ؛ فيدل الكلام معها من أول النطق بها على الغرض الذي جاءت من أجله ؛ أهو شك ، أم تخيير ، أو : غيرهما . يخلاف « أو » فإن الكلام معها يدل أولاً على الجزم واليقين ثم تجيء « أو » فتدل على المعنى الذي جاءت من أجله .

(١) في ج ٤ ص ٣٧٩ م ١٦١ . (٢) وفيما سبق يقول ابن مالك :

وَمِثْلُ «أَوْ» فِي الْقَصْدِ «إِمّا» الثَّانِيَّةُ فِي نَحْوِ : إِمّا ذِي ، وإِمّا النَّائِيَّةُ
أى : اقصد - مثلاً - إمّا هذه البلدة وإمّا النائية ، أى : البعيدة .

(٣) شالت ، بمعنى ارتفعت - النعامة باطن القدم . وارتفع النعامة كناية عندهم على الموت لأن من يموت ترتفع في الغالب قدماءه ، وينخفض رأسه ، فتظهر نعامة .

٨ - لكن :

حرف عطف معناه الاستدراك^(١) نحو : ما صاحبت الخائن لكن^٠ الأمين ؛ « فالأمين » معطوف على « الخائن » . ولا يكون عاطفياً إلا باجتماع شروط ثلاثة :

أولها : أن يكون المعطوف به مفرداً ، لا جملة ، مثل : ما قطفت الزهر لكن^٠ الثمر . فإن لم يكن مفرداً وجب اعتبار « لكن » حرف ابتداء واستدراك ، لا عاطفة ، ووجب أن تكون الجملة بعدها مستقلة في إعرابها عن الجملة التي قبلها ، نحو : ما قطفت الزهر لكن^٠ قطفت الثمر . . . فكلمة : « لكن » حرف ابتداء واستدراك ، والجملة بعدها مستقلة في إعرابها ؛ لأن « لكن^٠ » الابتدائية لا تدخل إلا على جملة جديدة مستقلة .

ثانيها : ألا يكون مسبقاً بالواو مباشرة^(٢) ؛ نحو ما صافحت المسىء لكن^٠ المحسن . فإن سبقته الواو مباشرة لم يكن حرف عطف ، واقتصر على أن يكون حرف استدراك وابتداء كلام ، ووجب أن تقع بعده جملة تُعطف بالواو على الجملة التي قبلها ؛ نحو : ما صافحت المسىء ولكن^٠ صافحت المحسن ، « فالواو » حرف عطف . « لكن » ، حرف استدراك وابتداء كلام . والجملة بعدها معطوفة بالواو على الجملة التي قبلها^(٣) .

ثالثها : أن تكون مسبقة بنفي أو نهى ؛ كما في الأمثلة السابقة . ونحو : لا تأكل الفاكهة الفجّة لكن^٠ الناضجة . فإن لم تُسبق بذلك كانت حرف ابتداء واستدراك لا عاطفة ، ووجب أن يقع بعدها جملة مستقلة في إعرابها ، نحو : تكثر الفواكه شتاء ، لكن^٠ يكثر العنب صيفاً .

(١) الاستدراك : تعقيب الكلام بإزالة بعض الخواطر والأوهام التي ترد على الذهن بسببه . وهو يقتضى أن يكون ما بعد أداة الاستدراك مخالفاً لما قبلها في الحكم ؛ نحو : ما قطفت الزهر . فعنى هذه الجملة نفي القطف عن الزهر . فقد يتسرب إلى الذهن من هذا المعنى أن الثمر لم يقطف أيضاً ، فإزالة هذا الوهم واستبعاده تأتي بأداة تبعده ، مثل : « لكن^٠ » ؛ فنقول : ما قطفت الزهر لكن الثمر . فكلمة : « لكن » أداة من أدوات الاستدراك . أزلت ذلك الوهم ، وأثبتت أن الثمر قُطِف وقد سبق إيضاحه وتفصيل الكلام عليه في ج ١ ص ٤٧٢ م ٥١ .

(٢) وهذا الشرط هو الأرجح والأقوى .

(٣) لهذا إشارة في ص ٥٩٤ .

ويؤخذ مما سبق أن الحرف « لكن » حرف استدراك دائماً ؛ سواء أكان عاطفياً أم غير عاطف . وأنه لا يعطف إلا بشروط ثلاثة مجتمعة ، فإن فُقدَ منها شرط أو أكثر لم يكن عاطفياً ، ووجب دخوله على الجُمْل ، واعتباره حرف استدراك وابتداء معاً .

والاستدراك يقتضى أن يكون ما بعد أداته مخالفاً لما قبلها في حكمه ، كما في الأمثلة السالفة ، وكما في نحو : لا أصحاب المناق لكن الشهم . فمعنى الجملة التي قبل « لكن » منى ، أو منهى ، عنه ، وهذا المعنى في الجملة التي بعدها مثبت وغير منهى عنه ؛ فهما مختلفان فيه نفيّاً وإيجاباً ، ونهياً وغير نهى .

ولما كان الكلام قبل « لكن » العاطفة منفيّاً دائماً ، أو منهيّاً عنه ، وجب أن يكون الكلام بعدها مثبتاً دائماً ، وغير منهى عنه ، وتظل كل جملة على حالها هذا (١) . . .

* * *

٩- لا :

حرف عطف يفيد نفي الحكم عن المعطوف بعد ثبوته للمعطوف عليه ؛ نحو : يفوز الشجاع لا الجبان . فكلمة : « لا » حرف عطف ونفى . و « الجبان » معطوف على الشجاع ، والحكم الثابت للمعطوف عليه هو : فوز الشجاع ، وقد نفى الفوز عن المعطوف (الجبان) بسبب أداة النفي : « لا » .

(١) أما غير العاطفة ، أو « لكن » المشددة فقد يكون الأول فيهما هو المثبت ، والمتأخر هو المنفى أو العكس - كما سبق في ج ١ ص ٤٧٢ - فالذى تجب مراعاته مع أداة الاستدراك (مثل : « لكن » - ولكن) هو مخالفة ما قبلها لما بعدها في الحكم نفيّاً وإيجاباً وغيرهما .

وفيما سبق يقول ابن مالك بيتاً يشتمل بإيجاز على حكم : « لكن » و « لا » العاطفتين (وسيجيء الكلام على « لا ») .

وَأَوَّلُ « لَكِنْ » نَفْيًا ، أَوْ نَهْيًا . « وَلَا » نِدَاءٌ أَوْ أَمْرًا ، أَوْ اثْبَاتًا تَلَا « أَوَّلَ لَكِنْ نَفْيًا » : اجعلها والية نفيّاً وواقعة بعده ، وذلك بأن يتقدم النفي وتليه لكن ، أى تجيء بعده . هذا كل ما تعرض له البيت . وهو تعرض مبتور ، أما باقيه فليس خاصاً بلكن .

ولا يكون هذا الحرف عاطفًا إلا باجتماع خمسة شروط :

أولها : أن يكون المعطوف مفردًا — لا جملة — كقول الشاعر :

قل لبانٍ بقولٍ رُكِّنَ مملكةٍ على الكتائبِ يُبْنَى الملكُ لا الكتُبُ

« فالكتب » معطوفة على : « الكتائب » ، وهذا المعطوف ليس جملة . فإن لم

يكن مفردًا لم يصح اعتبار « لا » عاطفة ؛ وعندئذ يجب اعتبارها حرف نفي

فقط ، والجملة بعدها مستقلة ؛ نحو : تصان الممالك بالحيوش والأعمال

لا تصان بالخطب والآمال .

ثانيها : أن يكون الكلام قبله موجبًا لا منفيًا ويدخل في الموجب

— هنا — الأمر والنداء ؛ كقول بعضهم : الملتقُ وضاعة لا وداعة ، وخسنة

لا كياسة . فكُنْ أبيضًا لا ذليلًا ، مصُونًا لا متبذلًا ، وتذكر يا بن العرِّ

البسهال^(١) لا السفلة^(٢) الأوغاد^(٣) أن الكرامة في الإباء ، والعزة في

التصون ، ولا سعادة بغير عزّة وكرامة .

ثالثها : ألا يكون أحد المتعاطفين داخلًا في مدلول الآخر ، ومعدودًا

من أفرادها التي يصدق عليها اسمه ؛ فلا يصح مدحت رجلًا لا قائدًا ؛ لأن

الرجل (وهو المعطوف عليه) ينطبق على أفراد كثيرة تشمل المعطوف (وهو

القائد) وتشمل غيره . ولا يصح أكلت تفاحًا لا فاكهة ، لأن الفاكهة (وهي

المعطوف) تشمل المعطوف عليه (وهو : التفاح) ويصدق اسمها عليه ... وهكذا .

لكن يصح : مدحت رجلًا لا فتاة ، وأكلت فاكهة لا خبزًا ؛ إذ لا يصدق

أحد المتعاطفين على الآخر^(٤) . . .

(١) جمع : بهلول ، وهو : السيد الجامع لكل خير .

(٢) أراذل الناس وأسافلهم .

(٣) جمع : وغد ، وهو الرجل الدنيء الحقير .

(٤) وقد أشار ابن مالك إلى حكم « لا » في جزء من بيت سبق في ص ٩٧ ؛ يتضمن حكمها

وحكم لكن . هو :

وأول « لكن » نفيًا ، ونهياً . و « لا » نداءً ، أو أمرًا أو إثباتًا تلا

وقد سبق شرح الجزء الخاص بالحرف : « لكن » . أما الخاص بالحرف « لا » فتقدير كلامه :

رابعها : ألا تقترن بعاطف ؛ كالذى فى نحو : أسابيع الشهر ثلاثة ، لا بل أربعة ، فالعاطف هو « بَلْ »^(١) ، وقد عطف أربعة على ثلاثة . أما « لا » فليست هنا عاطفة ، وإنما هى مجرد حرف نفي لإبطال المعنى السابق وردّه . ومثل هذا : سبقت السيارة ، لا بل القطار . فليست « لا » هنا بعاطفة ، وإنما هى حرف نفي يسلب الحكم السابق ويزيله ويرده . و « بل » هى العاطفة .

خامسها : ألا يكون ما يدخل عليه مفرداً صالحاً لأن يكون صفة لموصوف مذكور ، أو لأن يكون خبراً ، أو حالا . فإن صلح لشيء من هذا كانت للنفي المحض ، وليست عاطفة ، ووجب تكرارها ؛ فمثال المفرد الصفة : هذا بيتٌ لا قديمٌ ولا جديدٌ . فكلمة : « لا » نافية — « وقديم » نعت لبيت . ومثال الخبر : الغلامُ لا صبيٌّ ولا شابٌّ ، والشابُّ لا غلامٌ ولا كهلاً . . . ومثال الحال . عرف العاطل لا نافعاً ولا منتفعاً . . .

— « لا » ، تلا نداء ، أو أمراً ، أو إثباتاً : فكلمة : « لا » مبتدأ — ولا يصح أن يكون معطوفاً على : لكن ، منعاً لفساد المعنى — خبره الجملة الفعلية المكونة من الفعل « تلا » وفاعله . يريد : أن حرف « لا » العاطف يتلو النداء . أو الأمر أو الإثبات . ويحىء بعد واحد من هذه الأشياء ، ولا يكون عاطفاً إلا إذا وقع بعد أحدها . وفى البيت قصور ونقص كبيران .

(١) فى مثل : سافر الأخ بل الوالد . تفيد كلمة : « بل » الإضراب عن الحكم السابق ، ونفيه كأن لم يكن ، والسكوت على صاحبه مع إثبات هذا الحكم لما بعدها ؛ فالذى سافر فى المثال السالف هو الوالد ، أما الأخ فمسكوت عنه لا يتحدث عنه بشيء من سفر أو غيره — كما سيحىء تفصيل هذا عند الكلام على « بل » (ص ٥٠١ و ٥٠٣) وقياساً على هذا يكون المراد : أسابيع الشهر أربعة . . . إلا أن وجود : « لا » يجعل الحكم منفياً صراحة لا مسكوتاً عنه .

زيادة وتفصيل :

١ - اختلف النحاة في وقوع « لا » العاطفة بعد الدعاء والتحضيض ، نحو: أطال الله عمرك لا عُمِّرَ الأعداء ، وحرستك عنايته لا عناية الناس . . . ونحو : ألا تُكثِرَ النَّبَاهَ لا الحامل ، وهَلَّا تُقَدِّرَ الذكي لا الغبي . . . والأحسن الأخذ بالرأى الذى يبيح هذا ؛ تيسيراً وموافقة للمأثور . ويزيد بعضهم فيبدى اطمئنانه لصحة وقوع « لا » العاطفة بعد الاستفهام أيضاً ، نحو : أفرغت من كتابة الرسالة لا الخطبة . ولا بأس بهذا الاطمئنان .

ب - إذا كانت « لا » عاطفة فقد يجوز حذف المعطوف عليه ، نحو : عودت نفسى أن أتكلم . . . لا شراً ، وأن أنفع . . . لا قليلاً . . . تريد : أن أتكلم خيراً لا شراً - وأن أنفع كثيراً لا قليلاً .

ج - لا يجوز تكرار « لا » العاطفة فلا يقال حضر هاشم ، لا محمود - لا أمين - لا حامد - ، بل يجب الإتيان بالواو العاطفة قبل المكرر ، وتقتصر « لا » على توكيد النفي .

١٠ - بل :

حرف يختلف معناه وحكمه باختلاف ما يجيء بعده من جملة أو مفرد .

١ - فإن دخل على جملة فعناه إما الإضراب^(١) ، وإما الإضراب الانتقالي : فالإبطالي هو الذى يقتضى نفي الحكم السابق ، والقطع بأنه غير واقع ، ومدعيه كاذب ، نحو : الأجرام السماوية ثابتة . بل الأجرام السماوية متحركة . فالحرف « بل » (بمعنى « لا » النافية) أفاد الإضراب الإبطالي الذى يقتضى نفي الثبات وعدم الحركة عن الأجرام السماوية ، وأن هذا أمر غير حاصل ، ومن يدعيه كاذب ، فكأن المتكلم قال : الأجرام السماوية ثابتة . لا ، فالأجرام السماوية متحركة وليست ثابتة ؛ فأبطل الحكم الأول ونفاه ، وعرض بعده حكماً جديداً . ومن الأمثلة قوله تعالى فى المشركين : « وقالوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلِداً . بل عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ » ، أى : بل هم^(٢) عباد مكرمون . فقد أبطل الحكم السابق ، ونفاه ، وأثبت حكماً آخر بعده ؛ فكأن الأصل : وقالوا اتخذ الرحمن ولداً . لا : فإن الذين اتخذهم هم عباد مكرمون . ومثل قوله أيضاً ترديداً لما يقوله الكفار عن الرسول عليه السلام : (أم يقولون به جِنَّةٌ^(٣)) . بل جاءهم بالحق) .

والانتقالى هو : الانتقال من غرض إلى غرض جديد مع إبقاء الحكم السابق على حاله ، وعدم إلغاء ما يقتضيه . كقوله تعالى : « قد أَفْلَحَ من تَزَكَّى وذكَّرَ اسمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ، بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ، وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى . . . » .

فالغرض الذى يدور حوله الكلام قبل : « بل » هو : الطاعة ، (بالطهارة من الذنوب ، وبعبادة الله ، وبالصلاة . . .) ، والغرض الجديد بعدها هو حب الدنيا ، وتفضيل الآخرة عليها . . . وكلا الغرضين باق على حاله

(١) سبقت الإشارة إلى معناه فى رقم ١ من هامش ص ٤٨١ .

(٢) الدليل على أن الحرف : « بل » داخل على جملة اسمية المبتدأ فيها محذوف هو : رفع كلمة

« عباد » إذ لا وجه لإعرابها غير ما سلف ، وهو الذى يقتضيه المعنى أيضاً . (٣) جنون .

وكفوله تعالى : « وَلَسَدَيَسْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ ، وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ .
بل قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ (١) . . . »

وحكم حرف « بل » الدّاخل على الجملة أنّه حرف ابتداءٍ محض يفيد الإضراب — كما أسلفنا — ولكن لا يصح اعتباره حرف عطف ، فالجملة بعده مستقلة في إعرابها عما قبلها . ولا يصح إعرابها خبراً ولا غير خبر عن شيء سابق عليه (٢) . . .

ب — وإن دخل على مفرد فحكمه أنّه حرف عطف ؛ يختص بعطف المفردات وحدها . أما معناه هنا فيختلف باختلاف ما قبله من كلام مثبت ، أو مشتمل على صيغة أمر ، أو كلام منفي ، أو مشتمل على صيغة نهى .

(١) فإن سبقه كلام موجب أو صيغة أمر — نحو : (أعددتُ الرسالة

بل القصيدة — ليست المعطف بل الثياب) — (عاون المحتاج بل الضعيف — ساعف الصديق بل الصارخ .) — كان معناه أمرين معاً ، أساسيين :

أولهما : الإضراب عن الحكم السابق بنفي المراد منه نفياً تاماً ، وإبطال أثره كأن لم يكن ، وسلبه عن صاحبه ، وترك صاحبه مسكوتاً عنه مهملاً . أي غير محكوم عليه بشيء مطلقاً بمقتضى هذا الكلام الذي أزال عنه الحكم السالف ، وتركه بغير حكم جديد يقع عليه ؛ وإن شئت فقل : إن الكلام السابق صار كأنه لم يذكر (٣) .

ثانيهما : نقل الحكم الذي قبل « بل » نقلاً تاماً إلى ما بعدها من غير تغيير شيء فيه . فتسلب الأول الحكم لتثبته للثاني ، ففي الأمثلة السابقة يقع الإضراب على إعداد الرسائل ؛ فينفي الإعداد لها ، ولكنه يثبت للقصيدة بعدها .

(١) غفلة ، أو انهماك في الباطل ، ووصفت القلوب بهذا مسaire لا اعتقاد العرب أن القلب هو مقر العقل والغرائز ، ومصدر الخير والشر .

(٢) يقول السيوطي في الهمع — ج ١ ص ٩٦ — ما نصه خاصاً بالخبر : « لا يسوغ الإخبار بجملة ندائية نحو زيد يا أخاه ، ولا مصدرة ولكن ، أو : بل ، أو : حتى . . . بالإجماع في كل ذلك » .

(٣) ففي الأمثلة السابقة ماذا جرى للرسالة ، وللعطف ، ولليتيم ، وللصديق ، بعد أن سلبنا الحكم الواقع على كل منها ؟ ليس في الكلام ما يدل على حكم جديد بعد الحكم المسلوب الذي نفيته . فكل واحد منها بمنزلة كلمة مفردة نطقنا بها وحدها من غير أن نسد إليها شيئاً .

ويقع الإضراب على لبس المعطف ، فلا يُلْبَس ، وإنما ينتقل اللبس إلى الثياب . وكذلك ينصب الإضراب على معاونة المحتاج ؛ فلا يحصل ؛ وإنما تنتقل المعاونة إلى الضعيف وتثبت له . وتُلْغَى مساعفة الصديق ، ولكنها تثبت للصارخ وهكذا .

٢- وإن سبقه كلام منى أو مشتمل على صيغة نهى ؛ نحو : (ما زرع القمح بل القطن - ما أسأت مظلوماً بل ظالماً) - (لا يتصدر مجلسنا جاهلٌ بل عالمٌ - لا تصاحب الأحمق بل العاقل) . لم يكن معناه الإضراب وإنما معناه أمران معاً .

أولهما : إقرار الحكم السابق وتركه على حاله من غير تغيير فيه .

ثانيهما : إثبات ضده لما بعد « بل » .

ففي المثال الأول : نفينا زراعة القمح ، وأقررنا هذا الحكم المنفى ، وتركناه على حاله ، وفي الوقت نفسه أثبتنا الزراعة للقطن ونفينا وقوع الإساءة على المظلوم وأثبتنا وقوعها على الظالم . وكذلك نفينا عن تصدر الجاهل للمجلس ، وأمرنا بهذا التصدر للعالم . ونهينا عن مصاحبة الأحمق ، وأمرنا بها للعاقل ، وهكذا فالحكم الأول باقٍ على حاله لم يقع عليه إضراب ، والحكم بعد « بل » مضاد لما قبلها ، فالحكمان متضادان ؛ ما يُسْقَى أو يُنْهَى عنه قبل « بل » يثبت أو يؤمر به بعدها (١) . . .

(١) في حكم « بل » يقول ابن مالك :

و« بَلْ » كـ « لَكِنْ » بَعْدَ مَصْحُوبَيْهِمَا كَلِمَ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ ، بَلْ تَيْهًا (المراد بالمصحوبين : النفي والنهي ، والمربع : المكان الذي ينزل فيه القوم زمن الربيع . والتهيا : هي التيهاء ؛ أى : الصحراء) يقول : إن « بل » بعد النفي والنهي مثل « لكن » في أنها تقرر ما قبلها ، وتركه على حاله ، وتثبت ضده لما بعده ، فلا تفيد معهما إضراباً . لكنها بعد الكلام الموجب وبعد صيغة الأمر تفيد الإضراب عن الأول ، وتنتقل حكمه إلى الثاني ، حتى يصير الأول مسكوتاً عنه مهملًا . وفي حالتي الإيجاب والأمر يقول ابن مالك متمماً كلامه عن « بل » :

وَأَنْقُلْ بِهَا لِلثَّانِي حُكْمَ الْأَوَّلِ فِي الْخَبَرِ الْمُثْبِتِ وَالْأَمْرِ الْجَلِيِّ

وقد سبق الكلام على : « لكن » . ص ٤٩٦ .

زيادة وتفصيل :

١- لا يجوز العطف بالحرف « بل » ، الواقع بعد الاستفهام ؛ فلا يصح :
أحفظت قصيدة بل خطبة .

ب - تقع « لا » النافية قبل « بل » ^(١) بنوعيهما ؛ العاطفة (وهي المستوفية للشروط ^(٢)) ؛ وفي مقدمتها الدخول على المفرد) وغير العاطفة (وهي غير المستوفية للشروط كالداخلية على الجملة) فإذا دخلت على العاطفة المسبوقة بكلام مثبت ، أو بصيغة أمر - كان معنى « لا » النافية تقوية الإضراب المستفاد من « بل » ، وتوكيده . وإن دخلت على العاطفة المسبوقة بنفي أو نهى كان معنى « لا » تقوية النفي والنهى المستفادين من « بل » . فمثالها بعد كلام مثبت قول الشاعر :

وجْهْكَ الْبَدْرُ ، لَا بِلِ الشَّمْسِ لَوْلَمْ يُقْضَ لِلشَّمْسِ كَسْفَةٌ وَأَقُولُ

ومثال وقوعها بعد النفي ما عاقني البرد ، لا بل المطر .

ومثالها بعد النهي : لا تُغْفِلِ الرياضة ، لا بل العناية بجسمك .

وإن دخلت على غير العاطفة كان معناها تقوية الإضراب المستفاد من :
« بل » وتوكيده ؛ كقول الشاعر :

وما هجرْتُكَ ، لا ، بل زَادَنِي شَغَفًا

هَجَرٌ ، وَبُعْدُ تَرَاخٍ لَا إِلَى أَجَلٍ

(١) كما أشرنا في هامش ص ٤٩٩ .

(٢) بيان هذه الشروط في ص ٥٠٢ .

من كل ما تقدم من الكلام على أدوات العطف يتبين :

- (١) أنها حروف .
 (٢) وأنها - في أغلب الحالات - تُشرك المعطوف مع المعطوف عليه في الضبط الإعرابي ؛ رفعاً ، ونصباً ، وجراً ، وجزماً وهذا هو التشريك اللفظي .

أما من جهة التشريك المعنوي فبعضها يشركه أيضاً في معنى المعطوف عليه ؛ وينحصر هذا في أربعة حروف : (الواو - الفاء - ثم - حتى) ؛ فهذه الأربعة تشرك المعطوف مع المعطوف عليه في المعنى كما تشركه في اللفظ إشراكاً إعرابياً - كما أسلفنا - .

وبعضها يشركه في اللفظ دون المعنى ؛ فيثبت للمعطوف ما انتقى عن المعطوف عليه ، وهو : (بل - لكن) أو العكس ، فيثبت للمعطوف عليه ما انتقى عن المعطوف ، هو : (لا) .

وبعض ثالث هو (أو) (٢) - أم) بشركان في اللفظ كما يشركان في المعنى ولكن بشرط ألا يقتضيا إضراباً (٣) .

(٣) وأن المعطوفات إذا تكررت كان المعطوف عليه واحداً هو الأول .
 إلا إذا كان حرف العطف يفيد الترتيب (مثل : الفاء ، و ثم) ، فإن المعطوف عليه واحد ، هو ما قبل حرف العطف مباشرة مما يقتضيه المعنى (٤) .

(١) وهناك حالات لا تشريك فيها في الضبط الإعرابي ، كعطف الماضي على المضارع وعكسه .
 وعطف أحدهما على المشتق والعكس - كما سيجيء في ص ٥١٥ و ٥٢٠ و ٥٢٢ .
 (٢) وتشبهها «إما» من وجوه أوضحناها عند الكلام عليها - في ص ٤٩٤ - . لكن الصحيح اعتبارها غير عاطفة .

(٣) قالوا في بيان هذا التشريك المعنوي (إن القائل : أحمد في الدار أم محمود - يعرف أن الذي في الدار هو أحد المذكورين ولكنه لا يعلم - على وجه التعمين - من هو . فالذي بعد « أم » مساو للذي قبلها في صلاحه لثبوت الاستقرار في الدار وانقائه . وحصول المساواة إنما هو بواسطة « أم » فقد أشركتهما في المعنى كما أشركتهما في اللفظ . وكذلك : « أو » تشرك ما بعدها لما قبلها فيما جاءت لأجله من شك ، أو تخيير ، أو غيرها . فإن اقتضيا إضراباً كانا مفيدين للتشريك في اللفظ لا في المعنى ...)
 راجع شرح التصريح ، أول باب العطف . (٤) انظر رقم ٢ من هامش ص ٤٥٠ و ص ٥٢٠ .

المسألة ١١٩ :

الفصل بين المتعاطفين

يجوز عطف الاسم الظاهر على مثله أو على الضمير . ويجوز عطف الضمير على مثله ، أو على اسم ظاهر . وفي كل هذه الصور يصح الفصل بين المتعاطفين بما يقتضيه المعنى ويتطلبه السياق . وهذا الفصل جائز لا واجب ، والأمر فيه متروك للمتكلم ، إن شاء فصل ، وإن شاء لم يفصل ، مراعيًا في الحالتين دواعي المعنى ، ومقتضيات المقام .

غير أن هناك حالتين يستحسن فيهما الفصل ؛ لأنه الأكثر في الفصحح - وليس بواجب - .

الأولى : أن يكون المعطوف عليه ضميرًا مرفوعًا متصلًا ، سواء أكان مستترًا أم بارزًا ؛ فيستحسن عند العطف عليه فصله بالتوكيد^(١) اللفظي أو المعنوي ، أو غيرهما أحيانًا . فالفصل بالتوكيد اللفظي يتحقق بضمير منفصل مناسب^(٢) ؛ نحو : لقد كنت أنت ورفاقتك طلائع الإصلاح ، وكنتم أنتم السابقين إليه . فكلمة : « رفاق » معطوفة على : « التاء » وهي الضمير المتصل المرفوع البارز بعد توكيد لفظه بالضمير المنفصل : « أنت » . وكذلك كلمة : « السابقين » معطوفة على الضمير البارز (التاء والميم) ، في « كنتم » بعد توكيده توكيدًا لفظيًا بالضمير المنفصل : « أنتم » .

ومثال العطف على الضمير المتصل المرفوع المستتر مع الفصل : انتفع

(١) وهناك حالة ثالثة يكون الفصل فيها واجبًا - في أرجح الآراء - هي التي يكون فيها المعطوف عليه مصدرًا له معمولات ، فلا يجوز العطف عليه إلا بعد استيفائه كل معمولاته . نحو : ما أحسن تقدير الأمة العاملين الخالصين لها ، وإكبارهم . (راجع حاشية التصريح ج ٣ باب العطف عند الكلام على عود الحافض . . .) .

(٢) لا فرق في هذا بين أن يكون المعطوف اسمًا ظاهرًا أو ضميرًا .

أنت وإخوانك^(١) بتجارب السابقين .

والفصل بالتوكيد المعنوي يتحقق بوجود لفظ من ألفاظه بين المتعاطفين ؛
ومن الأمثلة قول الشاعر :

ذُعِرْتُمْ أَجْمَعُونَ وَمَنْ يَلِيكُمْ بِرؤيتنا ، وكنا الظافرينا

ويُغْنِي عن التوكيد بنوعيه - كما أسلفنا - وجود فاصل آخر أى فاصل

بين المتعاطفين كالضمير «ها» في قوله تعالى في المؤمنين الصالحين : «جَنَّاتُ

عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وذُرِّيَّتِهِمْ...» ، ... ،

ومثل «لا» النافية في قوله تعالى : «سيقول الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا

ولا آباؤنا» ، وقد اجتمع الفصل بالتوكيد اللفظي وبحرف النفي «لا» في

قوله تعالى : «وَعَلَّمْتُمْ ما لَمْ تَعَلَّمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ...»

ومن غير المستحسن في النثر - مع جوازه - العطف على الضمير المستتر

المرفوع بغير فاصل على الوجه السالف ، نحو قَاوِمٍ ونظراؤك أعوان السوء ؛

فقد عطفت كلمة : «نظراء» على الضمير المستتر : (أنت) بغير فاصل ،

ومنه العبارة المأثورة : مررت برجل سواء والعدم . أى : متساو هو والعدم ،

فكلمة ، «سواء» اسم بمعنى المشتق ، وهي متحملة للضمير المرفوع . والعدم

(بالرفع) معطوفة على الضمير المستتر بغير فاصل بينهما .

أما الشعر فقد يجوز فيه عدم الفصل ؛ اضطراراً ، ومراعاة لقيوده الكثيرة

التي قد تقهر الشاعر على ترك الفصل . . . ومن الأمثلة قول جرير يهجو

الأخطل :

وَرَجَا الْأَخْيَطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ

مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبُّ لَهُ لَيْنَالَا

(١) كلمة : «إخوان» ، معطوفة على الفاعل المستتر وتقديره : «أنت» . أما كلمة :

«أنت» ضمير المخاطب المذكورة فتوكيد لفظي للفاعل المستتر ؛ ولا يصح إعرابها فاعلاً ؛ لأن فعل

الأمر للواحد لا يرفع ضميراً بارزاً . ولا يصح إعرابها بدلاً من الفاعل المستتر : لأن الضمير لا يبدل

من الضمير - كما في ب من ص ٥٤٠ ب -

وهناك إعراب آخر يفصله النحاة على هذا وقد سبق في ص ٤٥٦ حيث البيان والإيضاح .

فقد عطف كلمة : « أب » على اسم « يكن » المرفوع المستتر بغير فاصل بينهما^(١) . . .

الثانية : أن يكون المعطوف عليه ضميراً مجروراً بحرف أو بإضافة ؛ فيستحسن عند أمن اللبس^(٢) إعادة عامل الجر مع المعطوف ، ليفصل بين المتعاطفين ، فثال المعطوف المجرور بحرف جرمُعاد : ما عليك وعلى أضرابك من سبيل إن أديتم الواجب . فكلمة : « أضراب » معطوفة على الضمير الكاف المجرور بالحرف : « علكى » . وقد أعيد هذا الحرف مع المعطوف . والأصل ما عليك وأضرابك ، ومثل هذا قوله تعالى عن نفسه : « ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ » فقال لَهَا وَلِلْأَرْضِ اثْتِيَامًا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا ؛ قَالَتَا أَتَيْنَنَا طَائِعِينَ » . فكلمة : « الأرض » معطوفة على الضمير : « ها » المجرور باللام وقد أعيدت اللام مع المعطوف : والأصل : فقال لها والأرض . . . ومثال إعادة عامل الجر وهو اسم مضاف^(٣) قوله تعالى : « قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهِكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ . . . » . فكلمة : آباء معطوفة في الأصل على الضمير المضاف إليه ، وهو : « الكاف الأولى » فأعيد المضاف وهو : « إله »

(١) وفيما سبق من العطف على الضمير المرفوع المتصل مع الفصل بين المتعاطفين يقول ابن مالك :

وَأَنَّ عَلَى ضَمِيرٍ رَفَعٍ مُتَّصِلٍ عَطَفْتَ فَأَفْصَلَ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ
أَوْ فَأَفْصَلَ مَا . وَبَلَا فُضِّلَ يَرِدُ فِي النَّظْمِ فَاشِيَاءً . وَضَعْفُهُ اعْتِقِدْ

وملخص البيتين : افصل بالضمير المنفصل بين المتعاطفين إذا كان المعطوف عليه ضميراً مرفوعاً متصلاً . ولا يتعين أن يكون الفصل بالضمير وإنما يكفي الضمير أو غيره . ثم بين أن عدم الفصل فاش (أى : كثير) في الشعر وأنه مع كثرته ضعيف لا يقاس عليه . لكن كيف يكون كثيراً وفاشياً والقياس عليه ضعيف ؟ إن الكثرة تعارض الضعف ؛ ولذا كان القياس هنا سائغاً في الشعر بغير ضعف خلافاً لابن مالك .

(٢) الرأي المختار أنه إذا أعيد عامل الجر فالمعطوف هو الجار والمجرور معاً ، وليس المجرور على المجرور ، لئلا يلزم إلغاء عامل ، أى : تركه زائداً مهماً ، لا أثر له إلا مجرد الفصل .
(٣) إنما يعاد العامل الاسمي (وهو المضاف) بشرط ألا توقع إعادته في لبس ، فإن أوقع في لبس لم يجوز إعادته ، نحو : جاءتنى سيارتك وسيارة محمود ، وأنت تريد سيارة واحدة مشتركة بينهما . وهذا المنع إذا لم توجد قرينة تزيل اللبس .

وذكر قبل المعطوف . وأصل الكلام : نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَآبَائِكَ . . .
 هذا هو الكثير . وترك الفصل جائز أيضاً ، ولكنه لا يبلغ في قوته وحسنه
 درجة الكثير . ومن هذا قراءة قوله تعالى : « فَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ
 وَالْأَرْحَامَ » . والتقدير : الذي تساءلون به وبالأرحام . أى : تستعطفون به وباسمه ،
 وبالأرحام . يعطف كلمة : « الأرحام » على الضمير المجرور بالباء - وكقول
 الشاعر :

اليوم قد بَتَّ تهجونا وتشتُمنا فاذهبْ، فابيكَ والأيامِ من عَجَبِ
 أى : وبالأيام . وقول بعض العرب : ما في الدار غيره وفرسه ، بحر
 كلمة : « فرس » المعطوفة على الهاء من غير إعادة الجار وهو الاسم المضاف^(١) .

(١) يقول ابن مالك في تكرار الخافض مع المعطوف إذا كان المعطوف عليه ضميراً مجروراً :
 وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرٍ خَفِضَ لَازِمًا قَدْ جُعِلَا
 وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِمًا : إِذْ قَدْ أَتَى فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُشَبَّهًا
 يقول : جعل عود الخافض على المعطوف الذي وصفناه - أمراً لازماً عند النحاة ، ولكنه ليس بلازم
 في رأيي وحكمي ، لأن عدم إعادته أمر ثابت محقق في النظم والنثر الوارد عن العرب . أى : أمر تؤيده الأمثلة
 الصحيحة نظماً ونثراً ، وتثبت أن إعادته ليست باللازمة .

المسألة ١٢٠ :

صور من الحذف في أسلوب العطف

حذف بعض حروف العطف مع معطوفها :

من حروف العطف ثلاثة يختص كل منها بجواز حذفه مع معطوفه بشرط أمن اللبس . — كما سبق عند الكلام عليها^(١) — وهذه الثلاثة هي الواو ، والفاء ، وأم المتصلة . فمثال حذف الواو مع معطوفها للدليل : أنفذت الغريق ولم يكن بين الموت إلا لحظات . أى : لم يكن بين الموت وبينه . . .

وقول الشاعر :

فما كان بين الخير لو جاء سالماً أبو حُجْرٍ^(٢) إلا لَيَالٍ قلائلُ
أى : بين الخير وبينى . وما يصلح لهذا أيضاً قول بعض العرب : راكب الناقة طليحان^(٣) ، والتقدير : راكبُ الناقة والناقة طليحان .

ومثال حذف الفاء مع معطوفها للدليل قوله تعالى : « وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ إِذِ اسْتَسْقَاهُ^(٤) قَوْمُهُ — أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْبَجَسَتْ^(٥) مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا » ، الأصل : فضرِبْ فَانْبَجَسَتْ^(٦) . وقوله تعالى : « وَإِذِ اسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ ، فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا . . . » ، أى : فضرِبْ فانفجرت ، وتسمى

(١) ص ٤٥٤ و ٤٦٥ و ٤٨٠ .

(٢) كنية رجل اسمه النعمان بن الحارث .

(٣) أصابهما التعب والإعياء . (وقد سبقت الإشارة لهذا في ص ٤٥٤) .

(٤) طلبوا منه الماء للسق .

(٥) تفجرت .

(٦) هذه الجملة الفعلية المكونة من الفعل : « انبجس » وفاعله ، معطوفة على الجملة الفعلية المكونة من الفعل : « ضرب » المحذوف مع فاعله . وإنما لم يكن العطف على الأول (أو حيناً) لما سبق تقريره (في ص ٤٥٠ و ٥٠٥) من أن المعطوفات المتعددة يكون معطوفها واحداً هو الأول . إلا إذا كان حرف العطف يقتضى الترتيب ؛ فيكون المعطوف عليه هو ما قبله مما يقتضيه المعنى .

هذه الفاء المذكورة في الكلام ، والتي تَعَطِفُ ما بعدها على الفاء المحذوفة مع معطوفها : بقاء الفصيحة (١) .

ومثال حذف « أم » المتصلة ومعها معطوفها بدليل - وحذفهما ، قليل - قول الشاعر :

وقالَ ، صحابي : قد غُيِّبَتْ ، وُحِّلَتْ نِي
غُيِّبَتْ . فما أدري أشكلكم (٢) شكلي

والأصل أشكلكم شكلي أم غيره ، وكقول الآخر :

دعاني إليها القلبُ ؛ إني لأمره

سميعٌ ؛ فما أدري : أرشد طلابها ؟

والتقدير : أرشد طلابها أم غي (٣) ؟

* * *

حذف المعطوف :

تنفرد الواو بجواز عطفها عاملاً قد حذف وبقي معموله المرفوع أو المنصوب أو المجرور ، فمثال المعمول المرفوع قوله تعالى لآدم : « اسكن أنت وزوجك الجنة » ، فكلمة : « زوج » فاعل بفعل محذوف والجملة من الفعل المحذوف وفاعله المذكور معطوفة على الجملة الأمرية المكونة من فعل الأمر : « اسكن » وفاعله . والتقدير : اسكن أنت ، وليسكن زوجك (٤) ، والسبب في هذا أننا لو أعربنا كلمة : « زوج » معطوفة بالواو على الفاعل المستتر لفعل الأمر لكان العامل في المعطوف (زوج) هو العامل في المعطوف عليه ، أي : في الفاعل المستتر . فيكون الفعل : « اسكن » عاملاً في فاعله ، وفي كلمة : « زوج » ،

(١) لأنها أفصح أي : بينت عن المحذوف ، ودلت عليه وعلى مانثاً عنه . ولأنها - أحياناً - تفصح عن جواب شرط مقدر ؛ ففي الآية الأولى دلت الفاء على المحذوف وعلى أن الضرب كان سبباً في الانبجاس . أو يقال : إن كان موسى قد أطاع الأمر وضرب الحجر فاذا تم بعد ذلك ؟ فالجواب : انبجست منه اثنتا عشرة عيناً . (٢) طريقكم .

(٣) وقيل إن الهمزة للتصديق ، فلا تحتاج لمعادل - كما سبق في ص ٤٨٠ -

(٤) قد سبق (في ص ٤٥٦) إعراب آخر بمقتضاه تكون . . . « زوجك » معطوفة على الضمير المستتر الفاعل . وأنه لا يصح إعرابه بدلاً من الفاعل المستتر ، وتجيء له مناسبة في ص ٥٢٤ .

فهو الذى رفع كلمة « زوج » وهى بمنزلة الفاعل بسبب عطفها على الفاعل .
ويترتب على هذا أن يكون فاعل فعل الأمر اسماً ظاهراً مع أن فعل الأمر
لا يرفع الظاهر .

هذا تعليلهم . وهو تعليل مرفوض يعارضه ما يرددونه كثيراً من أنه : قد
يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع ، أو : قد يغتفر فى الثانى ما لا يغتفر
فى الأوائل . فإذا امتنع أن يقع الاسم الظاهر فاعلاً لفعل الأمر مباشرة فلا يمتنع
أن يكون المعطوف على هذا الفاعل اسماً ظاهراً ، لأنه تابع أو ثان ينطبق عليه
ما سبق من التوسع والتيسير ؛ فلا داعى للتكلف والتقدير . . .

ومثال المعمول المنصوب قوله تعالى فى أنصار الدين (وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ
وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحْجِبُونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ . . .) ، ومعنى تَبَوَّءُوا
الدار أعدوها للسكنى . وهذا المعنى مناسب للدار ؛ لكنه غير مناسب للإيمان ،
إذ لا يقال على سبيل الحقيقة : هيئوا الإيمان للسكنى ؛ ومن ثم أعربت كلمة :
« الإيمان » مفعولاً لفعل محذوف تقديره : « أَلِفُوا » وهذه الجملة الفعلية المحذوفة
معطوفة بالواو على الجملة الفعلية التى قبلها . ومنه قول الشاعر :
إذا ما الغانياتُ برَزْنَ يوماً وزَجَّجْنَ الحواجِبَ والعيونا
أى : وكحلن العيون ؛ لأن التزجيج (وهو ترقيق الحاجب بأخذ بعض
الشعر منه حتى يصير منحياً كالقوس) لا يصلح للعيون .

ومثال المعمول المحرور قولهم : ما كل سوداء تَمْرَةٌ ، ولا بيضاء شحمة .
فكلمة : « بيضاء » مجرورة بمضاف محذوف معطوف على « كُلٌّ » ، والأصل :
« ولا كلُّ بيضاء شحمة » والداعى للتقدير هنا هو الفرار من العطف على معمولى
عاملين مختلفين . وإيضاح هذا ^(١) أن كلمة : « سوداء » مضاف إليه
فهى معمول ، عامله هو المضاف ؛ لفظة : « كُلٌّ » وأن « تَمْرَةٌ » خبر « ما »
الحجازية فهى معمولٌ عامله : « ما » ؛ فالعاملان مختلفان ، وكذلك المعمولان .

(١) سبق بيان شاف لهذا فى باب الإضافة ، عند الكلام على حذف المضاف ، ص ١٣٤
وله مناسبة أخرى فى ص ٤٥٦ .

فلو عطفنا « بيضاء » على « سوداء » ، و « شحمة » على « ثمرة » لزم العطف بعاطف واحد (هو : الواو) على معمولين مختلفين لعاملين مختلفين — كما يقولون — وهذا لا يبيحه كثرة النحاة ^(١) . . . إذ يجب أن يكون العامل في المتعاطفين واحداً . وهذا الرأي أحق بالاتباع .

* * *

حذف المعطوف عليه ، (المتبوع) :

يصح عند — أمن اللبس — حذف المعطوف عليه إذا كانت أداة العطف هي : الواو ، أو الفاء ، أو : أم المتصلة .

فمثال الحذف مع بقاء الواو : أن يقول لك قائل مرحباً بك . فتجيب : وبك وأهلاً وسهلاً : أى : ومرحباً بك وأهلاً وسهلاً . فالحار والمجرور (بك) متعلقان بكلمة : « مرحباً » المحذوفة : « وأهلاً » الواو حرف عطف ، « أهلاً » ، معطوفة على : « مرحباً » المحذوفة ، فالمعطوف عليه محذوف و « سهلاً » « الواو » حرف عطف . « سهلاً » معطوفة على « مرحباً » المحذوفة فالمعطوف عليه هو المحذوف . ومثال الحذف مع بقاء الفاء قوله تعالى : « أَفَلَسُمُ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ . . . » والتقدير : أمسكشوا فلم يسيروا ^(٢) . . .

(١) وفي مواضع الحذف السالفة يقول ابن مالك مقتصراً على بعضها :

« وَالْفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعَ مَا عَطَفَتْ » « وَالْوَاوُ » ، إِذْ لَا لَبْسَ . وَهِيَ أَنْفَرَدَتْ بِعَظْفٍ عَامِلٍ مَزَالٍ قَدْ بَقِيَ مَعْمُولُهُ ؛ دَفْعاً لَوْ هُمُ أَتَقَى (عامل مزال ، أى : أزيل عن مكانه ، والمراد حذف) وقد بين في البيت الثاني أن الداعى لتقدير المحذوف دفع وهم لا يستقيم الأمر إلا بدفعه وإزالته .

(٢) قد سبق إيضاح الكلام على الحذف في هذه الآية وأشباهها (ص ٤٦١) وأن فيها رأيين ؛ أحدهما : يرى الفاء قد عطفت جملة فعلية مذكورة على أخرى محذوفة بعد الهمزة والهمزة في مكانها الأصلي . والثاني يرى أن الهمزة تقدمت من تأخير ، للتنبيه على أصالتها في التصدير ، ومحلها الأصلي بعد الفاء . والتقدير : فأم يسيروا . . . والجملة بعد العاطف معطوفة على أخرى ماثلة لها خبراً وإنشاء ، محذوفة ومكانها قبل الهمزة والعاطف وفي الحذف المذكور يقول ابن مالك بيتاً نصفه الأول هو الذى يتصل بالحذف ، ونصفه الثانى يتعلق بقاعدة أخرى سيذكر معها في ص ٥١٧ :

وَحَذَفَ مُتَّبِعٌ بَدَا هُنَا اسْتَبَحَ وَعَظْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحُّ

ومثال الحذف مع بقاء « أم » المتصلة قوله تعالى : « أم حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ . . . »
 والتقدير : أَعْلِمْتُمْ أَنْ دَخَلَ الْجَنَّةَ يَسِيرُ أم حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ .

* * *

حذف حرف العطف :

أشرنا من قبل ^(١) إلى أنه يجوز حذف العاطف وحده ولا يكون هذا إلا في الواو ، والفاء ، وأو .

فمثال الواو قوله عليه السلام : « تصدقَ رجل ، من ديناره ، من درهمه ، من صاع بُرّه ، من صاع تَمْرِهِ . . . » ، وما نقل من قول بعض العرب : أَكَلْتُ خَبْزًا ، لَحْمًا ، تَمْرًا . وقول الشاعر :

كَيْفَ أَصْبَحْتَ ؟ كَيْفَ أُمْسَيْتَ ؟ مِمَّا
 يَغْرِسُ الْوُدَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ
 ومثال الفاء : قرأت الكتاب بابًا بابًا ، وادخلوا واحدًا واحدًا .

والتقدير : بابا فبابا ، وواحدًا فواحدًا .

ومثال « أو » قولهم : أعطِ الرجلَ درهماً ، درهماًين ، ثلاثة . . .

* * *

تقديم المعطوف على المعطوف عليه :

ورد في المسموع تقديم « المعطوف » بالواو — دون غيرها — على المعطوف عليه ، وهو تقديم شاذ ؛ لا يجوز القياس عليه ^(٢) — ومنه قول الشاعر :

وَأَنْتَ غَرِيمٌ لَا أَظُنُّ قَضَاءَهُ وَلَا الْعَنْزِيُّ الْقَارِظُ — الدهر — جَائِيَا
 أى : جَائِيَا هُوَ ، وَلَا الْعَنْزِي .

(١) في ص ٤٦٥ ، ٤٩٣ .

(٢) انظر رقم ٥ من ص ٥٢٦ .

المسألة ١٢١ :

عطف الفعل على الفعل أو على ما يشبهه ، والعكس ،
وعطف الجملة على الجملة

١ - عطف الفعل على الفعل :

عرفنا فيما سبق أن عطف الاسم وحده على نظيره يُعمد من عطف المفردات^(١) بعضها على بعض ، كقول الشاعر :

وكلُّ زادٍ عُرضةٌ للنِّفادِ غيرِ التقى ، والبِيرِ ، والرشادِ

وكما يجوز عطف الاسم على نظيره عطف مفردات - يجوز عطف الفعل - وحده من غير مرفوعه^(٢) - على الفعل وحده عطف مفردات أيضاً . . . نحو :

« إذا تعرضَ وتصدَّى المرءُ لكشف معائب الناسِ مزقُوهُ بسهام أفعالهم وأعمالهم . وهى سهام لن يستطيع أو يقدرَ أحد على احتمالها^(٣) » . فالفعل : « تصدَّى » معطوف على الفعل : « تعرَّض » وكذا الفعل : « يقدر » معطوف على : « يستطيع » وكل هذا من عطف المفردات ؛ إذ لم يشترك الفاعل - هنا - مع فعله في العطف . فلو اشترك معه لكان العطف عطف جملة فعلية على فعلية .

ويشترط لعطف الفعل على الفعل أمران :

أولهما : اتحادهما في الزمن^(٣) ؛ بأن يكون زمنهما معاً ماضياً ، أو حالاً ،

(١) سبقت الإشارة (في رقم ٢ من هامش ص ٤٥١) إلى أن المفرد هنا : ما ليس جملة ، ولا شبه جملة . (٢) لأن الفعل مع مرفوعه جملة .

(٣) راجع ما يتصل بهذا في الزيادة ص ٥١٨ .

(٤) كما سبق في الجزء الأول عند الكلام على زمن المضارع - أما اختلافهما في الزمن فقد يجعل العطف عطف جملة على جملة ، بشرط الاتحاد خبراً وإنشاءً ، كما سيجيء في عطف الجملة الفعلية ص ٥٢٣

أو مستقبلاً ؛ سواء أكانا متحدين في النوع (أى : ماضيين أو مضارعين^(١)) أم مختلفين ؛ فلا يمنع من عطف أحدهما على الآخر تخالفهما في النوع^(٢). فمثال اتحادهما زماناً ونوعاً ، قوله تعالى : « وَإِنْ تَوَلَّيْنَاكَ فَأُولَئِكَ يَرْجُونَ أَجُورَكُمْ . . . » وقول الشاعر في مدح عالم :
سَعَى وَجَرَئِي لِلْعِلْمِ شَوَاطِئًا يَرْوِقُهُ فَأَدْرَكَ حَظًّا لَمْ يَنْلِهِ أَوَائِلُهُ

ومثال اتحادهما زماناً مع اختلافهما نوعاً : عطف الماضي على المضارع في قوله تعالى بشأن فرعون : « يَتَقَدَّمُ^(٤) قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ » فالفعل : « أَوْرَدَ » ماض ، معطوف بالفاء على الفعل المضارع : « يَتَقَدَّمُ » وهما مختلفان نوعاً ، لكنهما متحدان زماناً ؛ لأن مدلولهما لا يتحقق إلا في المستقبل (يوم القيامة) .

ومثال عطف المضارع على الماضي في قوله تعالى : « تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ ، جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ، وَيَجْعَلُ لَكَ قُصُورًا . . . » فالفعل : « يَجْعَلُ » مضارع ، وهو معطوف على الفعل الماضي : « جَعَلَ » وصحَّ العطف لاتحاد زمانيهما الذي يتحقق فيه المعنى^(٥) ، وهو الزمن المستقبل

ثانيهما : اتحادهما في حركة الإعراب إن كانا مضارعين فإذا كان المعطوف عليه مضارعاً مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو مجزوماً — وجب أن يكون المضارع

(١) أما فعل الأمر بدون فاعله فلا يكون معطوفاً ، ولا معطوفاً عليه ؛ لأنه لا يفارق فاعله ، ولا ينفصل أحدهما عن الآخر ، لا لفظاً ولا تقديراً . ويفهم من كلام « الصبان » جواز عطف فعل الأمر وحده على الأمر . وهذا بعيد . والرأى الأول هو السديد .

(٢) راجع ما يتصل بهذه المسألة الهامة في ج ١ ص ٣٩ م ٤ .

(٣) انظر الزيادة ص ٥١٨ .

(٤) يتقدم .

(٥) كان الزمن مستقبلاً مع أن المعطوف عليه فعل ماض — وهو فعل الشرط — لأن أداة الشرط الجازمة تقتضى حتماً أن يكون زمن فعلى الشرط والجواب مستقبلاً ، فإذا كان أحدهما فعلاً ماضياً في لفظه وجب أن يكون زمنه مستقبلاً .

المعطوف كذلك . وأن يكون المعطوف كالمعطوف عليه في النفي والإثبات ؛ فكما يتبعه في حركات الإعراب يتبعه فيهما . فمثال المرفوعين : يفيضُ فيغدُقُ نهرُنا الخير على الوادى .

ومثال المنصويين : لن يفيضَ النهر فيغرقَ الساحل . ومثال المجزومين : لم يفيضَ نهرنا فيغرقَ ساحله (١) . . .

(١) وقد اكتفى ابن مالك في الكلام على عطف الفعل على الفعل بالشطر الثاني من البيت الذي سبق عرضه في ص ٥١٣ لمناسبة أخرى تضمنها صدره ؛ يقول :

وَحَذَفَ مَتَّبِعٌ بَدَأَ هُنَا اسْتَبَحَ وَعَظْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحُّ
بدا = ظهر ، والمراد أنه مذكور في الكلام . استبح = اجعله مباحاً . يصح : أصلها : يصح ،
بالتشديد مع التسكين . وخففت الحاء الساكنة لوزن الشعر .

زيادة وتفصيل :

نصب الفعلين أو جزمهما بغير تكرار الناصب والجازم قبل الفعل المعطوف دليل على أن العطف عطف فعل وحده بغير بغير مرفوعه على فعل وحده كذلك وليس عطف جملة على جملة ؛ لأن عطف الجملة الفعلية على الفعلية بغير تكرار أداة النصب أو الجزم يستلزم - حتماً - أن يكون المعطوف غير منصوب ولا مجزوم ، إذ نصبه أو جزمه يوجب أن يكون عطف فعل على فعل ، لا محالة . أما رفع المضارعين - في مثل : يشتدُّ البرد فتُهاجرُ طيور كثيرة إلى بلاد دافئة - فلا دليل معه على أن العطف عطف مضارع مفرد على نظيره المفرد أو عطف جملة على جملة ، (أى : عطف مضارع مع فاعله ، على مضارع مع فاعله) ، فثل هذا الكلام صالح للأمرين عند عدم القرينة التي تعينه لأحدهما .

وما سبق يتبين الفرق اللفظي بين عطف الفعل على الفعل وعطف الجملة الفعلية على الفعلية^(١) . وهو فرق دقيق خفي على بعض المشتغلين بالنحو قديماً ؛ فقد نُقل عن أحدهم قوله : إني لا أتصور لعطف الفعل على الفعل مثلاً ؛ لأن نحو : قام على وقعد حامد - يكون فيه المعطوف جملة لا فعلاً ، وكذا : قام وقعد على ، لأن في أحد الفعلين ضميراً ؛ فيكون فاعلاً له ، ويكون الاسم الظاهر فاعلاً للآخر ؛ ففي الكلام جملتان معطوفتان . فقول له : ماذا ترى في مثل : يعجبني أن تقوم وتخرج ؛ بنصب المضارعين ، وفي مثل : لم تقم وتخرج ؛ بجزمهما . وفي مثل : يعجبني أن يقوم محمود ويخرج حلیم ، وفي مثل : لم يقم محمود ويخرج حلیم . . . ؟ فالفعل في الأمثلة السالفة منصوب أو مجزوم ، فما الذي نصبه أو جزمه ؟

فلولا أن العطف للفعل وحده لم يمكن نصبه أو جزمه . . .

وما هو جدير بالملاحظة أن الفرق اللفظي في عطف الفعل على الفعل ، يترتب عليه فرق معنوي كبير من ناحية النفي والإثبات . فالفعل إذا كان هو

(١) ستجىء إشارة في البذل أيضاً ص ٥٤٣

المعطوف وحده فإنه يتبع الفعل المعطوف عليه فيهما ؛ كما يتبعه في الإعراب طبقاً لما سبق . وهذه التبعية في النفي والإثبات قد تفسد المعنى المراد - أحياناً - لو عطفنا كل فعل مع فاعله على الآخر مع فاعله . أى : أن المعنى قد يختلف كثيراً باختلاف نوعي العطف ، أهو عطف فعل على آخر ، أم جملة فعلية على مثلتها الجملة الفعلية ؟ يتضح هذا من المثال التالى : لم يحضر قطارٌ ويسافر يوسف . بعطف « يسافر » على « يحضر » عطف فعل مفرد على نظيره المفرد ، فيكون « يسافر » مجزوماً . والمعنى نفي حضور القطار ، ونفي سفر يوسف معاً ، فالحضور والسفر لم يتحققا قطعاً .

أما إن كان الفعل : « يسافر » مرفوعاً فيتعين أن يكون العطف عطف جملة على جملة لنوع من الربط والاتصال بينهما . ويتعين أن يكون المعنى عدم حضور القطار . أما يوسف فسفره يحتمل أمرين باعتبارين مختلفين ، فعند اعتبار الجملة الثانية مثبتة لم يتسرب إليها النفي من الأولى يكون يوسف قد سافر . وعند اعتبارها منفية لتسرب النفي إليها من الأولى يكون مقيماً لم يسافر . والقرينة هى التى تعين سريان النفي من الأولى إلى الثانية ، أو عدم سريانه .

ومن أمثلة فساد المعنى الذى يترتب على عطف الفعل وحده على الفعل - لا عطف جملة فعلية على جملة فعلية - قولك : اطالب النابعة لا يتأخر مكانه عن المقام الأول ، أو يكون فى المقام الثانى . . . إذا كان المراد أنه فى المقام الأول أو الثانى . فلو عطفنا المضارع « يكون » على المضارع « يتأخر » لصار منفيّاً حتماً ؛ مثل المعطوف عليه قطعاً ولصار المعنى : لا يتأخر عن المقام الأول ، أو لا يكون فى المقام الثانى . أما عطف الجملة الثانية كاملة على الأولى كاملة فلا يستلزم نفي الثانية فيجوز أن تبقى مثبتة المعنى إن اقتضى الأمر الثبوت برغم أن الأولى منفية .

(١) ويصح أن تكون الواو للاستئناف ؛ فالجملة بعدها مستقلة ، لا علاقة لها بما قبلها فى الإعراب . . ولا فى النفي والإثبات . ويصح أن تكون الواو للحال والمضارع بعدها مرفوع عند من يجيز الربط بها وحدها - كما تقدم فى باب الحال - فالجملة بعدها فى محل نصب ، ولا يسرى إليها النفي من الأولى . ولا يصح الالتجاء إلى أحد هذه الأوجه - أو غيرها - إلا إذا وافق المعنى ، وسائر السياق .

ب - عطف الفعل على ما يشبهه ، والعكس :

يجوز عطف الفعل الماضي بغير مرفوعه ، وكذا المضارع بغير مرفوعه - (١)
على اسم يشبههما في المعنى ، كما يجوز العكس .

والاسم الذى يشبههما هو اسم الفعل - فى بعض حالاته - والمشتقات
العاملة ، - ومنها : اسم الفاعل ، واسم المفعول ... - وكذلك يجوز عطفهما على
المصدر الصريح أيضاً ، فمثال عطف الماضى على اسم الفعل الماضى . هيهات
وابتعدت الغاية أمام العاجز . والعكس ، نحو : افرق وشتان ما بين الطيب
والخبيث .

ومثال عطف الماضى على اسم الفاعل : هذا مصاحبنا بالأمس وأعاننا على
تحقيق بُغْيَتِنَا (٢) . والعكس نحو : هذا أعاننا بالأمس ومصاحبنا فى احتمال
المشقات . ومثال عطف المضارع على اسم الفاعل أنت مشاركتنا فى الخير ،
وتستجيب لندائنا (٣) ، والعكس : أنت تستجيب لندائنا ومشاركتنا فى الخير ؛

(١) ولا يجوز عطف فعل الأمر وحده عطف مفردات لما أوضحناه فى رقم ١ من هامش ص ٥١٦ .

(٢) ومنه قوله تعالى فى الخيل وعدوها السريع : « فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحاً ، فَأَثَرُنَ بِهِ نَقْعاً » .
فالفعل : « أثار » معطوف على : « المغيرات » وليس معطوفاً على كلمة : « العاديات » التى فى أول
الكلام - لما تقرر من أن المعطوفات المتعددة تكون على المعطوف عليه الأول ، ما لم تكن المعطوفات
المتعددة واقعة بعد حرف عطف يقتضى الترتيب ؛ فعندئذ يكون العطف على المعطوف عليه الذى قبله مباشرة .
(كما سبق فى ص ٤٥٠ و ٥٠٥) والكلام الذى قبل الآية هو :

« وَالْعَادِيَاتِ صُبْحاً ، فَالْمُورِيَاتِ قَدْحاً ، فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحاً ... » .
وكفوله تعالى فى آية أخرى :

« إِنَّ الْمُسِدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً » .

(٣) ومنه قوله تعالى :

« أَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَاتٍ ، وَيَقْبِضْنَ ، مَا يُمَسِّكُهُنَّ إِلَّا
الرَّحْمَنُ » .

فالفعل المضارع « يقبض » معطوف على اسم الفاعل : « صافات » . (ومعنى صافات : ناشرات
أجنحتهن فى الجو - ومعنى يقبضن يجمعن الأجنحة إلى الأجسام ، ولا ينشرنها) .

ومنه قوله تعالى : « يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ ، وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ » .

ومثال عطف الماضي على المصدر الصريح : إني سعيد بإنقاذ الغريق ، وقد مت له الإسعاف المناسب .

ومثال عطف المضارع على المصدر الصريح . الكدحُ وأدركَ غايي خير من الراحة مع الإخفاق^(١) . . .

(١) عطف المضارع على المصدر الصريح يقتضى نصب هذا المضارع بأن مضمرة أو مظهرة على التفصيل الذى سيجىء فى مكانه من آخر باب إعراب الفعل . ج ٤
وفى سابق يقول ابن مالك فى عطف الفعل على الفعل ، وعلى اسم يشبهه ، أو العكس :

وَأَعْطَفَ عَلَى اسْمٍ شَبَّهِ فِعْلًا فِعْلاً وَعَكْسًا اسْتَعْمِلَ تَجِدُهُ سَهْلًا

زيادة وتفصيل :

ما إعراب الفعل إذا عطف على اسم يشبهه ؟ كالفعل : « أثار » المعطوف على « المغيرات » في : الآية السابقة ، وهى قوله تعالى : (فالمغيرات صُبْحًا ، فَأَثَرُنَ بِهِ نَقْعًا) ، وكالفعل : أقرضَ في قوله تعالى في الآية : (إنَّ المصدقين والمصدقاتِ ، وأقرضُوا اللهَ . . .) فإنه معطوف على المصدقين .

وكذلك ما إعراب الاسم الذى يشبه الفعل إذا كان معطوفًا على الفعل كالأمثلة التى عرضناها هناك ؟

لم أجد رأيًا صريحًا شافيًا فى هذا . ورأيت اعتراضات كثيرة ودفوعًا لم تنته إلى حكم حاسم . ومن هذه الاعتراضات : كيف يُعْطَفُ الفعل « أثار » على : « المغيرات » والمعطوف عليه مجرور مع أن المعطوف فعل ، والفعل لا يدخله الجر ؟ . . .

قال الفخر الرازى فى تفسيره : إن الفعل هنا معطوف على فعل محذوف حلَّ محله فى معناه الاسم المشتق من مصدره ، والأصل : فَأَغْرَنَ صَبْحًا فَأَثَرُنَ نَقْعًا . . .

وهذه الإجابة تخرج المسألة من وضعها الأصلي وتنقلها إلى وضع آخر لاعلاقة لنا به ، إذ تجعلها عطف فعل على فعل أو مشتق على مشتق . وهذا غير موضوع البحث . . . ولو أخذنا به لكان حسنًا ، وناجحًا فى التغلب على كل اعتراض ، وخاليًا من العيب . ورأيت مثله فى تفسير الزمخشري ، وفى بعض الحواشى الأخرى .

أما إذا لم نأخذ به ، وتمسكنا بذلك النوع من العطف الذى لم أجد له نصًّا واضحًا صريحًا يتناول المتعاطفين تفصيلًا . . . فإن الغموض يظل باقياً والاعتراضات قائمة ، ما لم نجعل المعطوف غير تابع للمعطوف عليه فى الإعراب وتكون فائدة العطف هى الربط المجرد بين معنى الجملتين كالذى سبق فى عطف الماضى على المضارع وعكسه بالإيضاح الذى سلف - فى ص ٥١٥ و ٥١٦ - .

ج - عطف الجملة على الجملة :

يجوز عطف الجملة الاسمية على نظيرتها الاسمية ؛ نحو الرياضة نافعة ،
والمداومة عليها لازمة .

كما يجوز عطف الفعلية على الفعلية ^(١) - بشرط اتفاقهما خبراً أو إنشَاء -
ولو اختلف زمان الفعلين فيهما ؛ فمثال اتحاد الزمن فيهما ؛ وصلت الطائرةُ
وفرِح المسافرون بالوصول سالمين - يفرح المنتصر ويفرح أهله وأعوانه . - كلُّ
واشرب ، والبس ، في غير مَحِيْلَة ^(٢) ولا كِبَر .

ومثال اختلاف الزمن : وصل اليوم الغائب ويسافر غداً - يحاسب
المرء على عمله يوم الحساب ، ورأى المسىء عاقبة ما كان منه .

أما الجملة الفعلية الأمرية - أو الإنشائية الأخرى - فلا تعطف إلا على
فعلية متَّحدَة معها في الزمن ، نحو قوله تعالى للصائمين : « وَكُلُوا وَاشْرَبُوا
حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ »
وقوله تعالى : « قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ ، ثُمَّ انظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ
الْمُكْذِبِينَ » .

وبهذه المناسبة نذكر أن النحاة اختلفوا في جواز عطف الجملتين المختلفتين
إنشاءً وخبراً ، وعطف الجملة الاسمية على الفعلية والعكس .

فأما عطف المختلفتين إنشاءً وخبراً فالأحسن اتباع الرأي الذي يمتنع ^(٣) ؛
لوضوح هذا الرأي ، وبعده من التكلف ، وخلوه من الحذف والتقدير :
فلا يصح عطف الثانية على الأولى في مثل : داوم على الطاعات ، وداوم عليها
أهلك . ولا في مثل : هداً البحر وانزل للعوام فيه .

وأما عطف الاسمية على الفعلية والعكس فجائز ^(٤) - في أرجح الآراء - فيصح
عطف الثانية على الأولى في مثل : أحب الزراعة ، والصناعة تفيدني . ومثل :
الصناعة مفيدة لنا وأحب الزراعة . . .

(١) سبق في ص ٥١٨ ، بيان الفرق بين عطف الفعل على الفعل ، وعطف الجملة الفعلية
على الفعلية . (٢) اختيال وكبر . (٣) وهو رأي البلاغيين وكثير من النحاة .

(٤) انظر رقم ٢ من هامش ص ٤٧٣ .

بعض أحكام عامة متفرقة (١)

(وتشمل : شرط صحة العطف - تقدير العامل بعد العاطف - الضمير العائد على المتعاطفين - الفصل بين الفاء والواو ومعطوفيهما - تقدم المعطوف - عطف الجملة على المفرد والعكس - العطف على التوهم -)

(١) يشترط لصحة العطف أن يكون المعطوف صالِحاً بنفسه ، أو بما هو بمعناه لمباشرة العامل ؛ فمثال الأول : دخل سعيد وسليم إذ يصح دخل سليم والثاني : قام سعيد وأنا ، فالضمير « أنا » لا يصلح فاعلاً للفعل : « قام » ولكن « تاء » المتكلم التي هي ضمير بمعناه تصلح ؛ فتقول : قمت .

فإن لم يصلح المعطوف ولا شيء بمعناه لمباشرة العامل أضمر له عامل يناسبه ، وصار مع عامله جملة معطوفة على الجملة السابقة ، أي : صار الكلام عطف جُمْل . وذلك كالمعطوف على الضمير المرفوع الذي يعرب فاعلاً لمضارع مبدوء بالهمزة ، أو بالنون ، أو بتاء المخاطب ، أو بتاء التأنيث ، وكالمعطوف على الفاعل المستتر لفعل الأمر ، ومن الأمثلة لكل ما سبق : أتعاون أنا والجارُ - نتعاون نحن والجيرانُ - تتعاون أنت والجارُ - تتعاون فاطمةُ والجارَةُ . اسكن أنت وزوجك الجنة . فكل معطوف من هذه المعطوفات لا يصلح لمباشرة العامل ؛ فيقدر له عامل مناسب ؛ كأن يقال : أتعاون أنا ويتعاون الجار اسكن أنت وليسكن زوجك الجنة .

هذا كلام كثير من النحاة ، وفيه تعقيد وتكلف لا داعي له ، ولا يتفق مع قولهم : (يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل) . . . (وقد ترددت هذه القاعدة هنا وفي أبواب أخرى) (٢) فن الخير الأخذ بقاعدتهم هذه ، والعطف المباشر على الفاعل المستتر ، وعدم الالتفات هنا إلى التقدير ، والحذف والتضييق بغير فائدة أو دفع ضرر إلا مجازاة الخيال (٣) .

(١) راجع الأشموني وحاشيته آخر باب العطف .

(٢) وكذلك لا يتفق مع قولهم الآتي في رقم ٢ إنه لا يشترط صحة تقدير العامل بعد العاطف . . .

(٣) سبقت إشارة لهذا في ص ٤٥٦ و ٥٠٦ و ٥١١ .

(٢) لا يشترط صحة تقدير العامل بعد العاطف ، فن الصحيح أن تقول : اختصم المأمون والأمين ، مع أنه لا يصح أن يقال : اختصم المأمون ، واختصم الأمين ، إذ الفعل : « اختصم » لا يقع إلا من متعدد ؛ فلا يكتفى بأن يقع بعده واحد . ولا تعدد هنا بعد كل فعل من الفعلين .

(٣) كل ضمير يعود على المعطوف والمعطوف عليه معاً يجب مطابقتها لهما ؛ بشرط أن تكون أداة العطف هي : « الواو » ، أو « حتى » ؛ نحو : العم والأخ حضراً — أسرع الناس لمقاومة الجيش المغير حتى النساء أسرعن .

فإن كان حرف العطف هو : « الفاء » ، أو « ثم » وكان الضمير في الخبر عائداً على المعطوف والمعطوف عليه جاز حذف الخبر من أحدهما ؛ نحو : محمود فحامد قام ، ويجوز تقديم الخبر على الحذف من الثاني ؛ نحو : محمود قام فحامد ، ويجوز مطابقة الضمير بغير حذف ، نحو : محمود فحامد قاما . . . و « ثم » كالفاء فيما سبق .

فإن لم يكن الضمير في الخبر وجبت المطابقة ، نحو : جاءني الوالد والعم فقامت لهما ، وأقبل عليّ وسليم وهما صديقان . . .

وأما : « لا » ، و « بل » ، و « أو » ، و « أم » ، و « لكن » ، و « أما » (عند من يعتبرها عاطفة) ، فمطابقة الضمير معها وعدم المطابقة راجعة إلى قصد المتكلم ؛ فإن قصد أحد المتعاطفين — وذلك واجب في الإخبار — وجب لإفراد الضمير ؛ نحو : الأخ لا الصديق جاءني — الأخ بل الصديق خرج — أمسعود أم منصور زارك ؟ إسماعيل أو فاطمة حيّاني ، إذ المعنى : حيّاني أحدهما . ويراعى تغليب المذكر .

أما في غير الإخبار فنقول : زارني إما العم وإما الخال فأكرمه — أصديقاً قابلت أم عدواً فتركته — ماجاءني أحمدٌ لكنّ حلیمٌ فاستقبلته خير استقبال . وإن قصدتهما معاً وجبت المطابقة ؛ نحو : حسن لا حسنين جاءني مع أتى دعوتهما — وعاصم أو سليم دعاني حين ذهبت إليهما . . . (وقد سبقت الإشارة لهذا) .

(٤) لا يجوز الفصل بين الفاء ومعطوفيهما إلا في الضرورة الشعرية ؛
— كما سبق^(١) — فلا يقال : فلان ورثه أبوه مالا ففى الحى جاهها . أما فصل غيرها
فجائز بالظرف أو الجار والمجرور (ويدخل القسم فى هذا) ، نحو : تعبت ثم
عندك جلست — نزل المطر ثم والله طلعت الشمس — ما أهنت أحداً لكن فى
البيت المسىء

(٥) لا يتقدم المعطوف على المعطوف عليه إلا شذوذاً فيقتصر فيه على
المسموع ، وقيل يجوز فى الضرورة الشعرية . والأولى إهمال هذا الرأى ؛ ومنه قول
القائل : عليك — ورحمة الله — السلام . وقد سبقت الإشارة لهذا — فى ص ٥١٤ —

(٦) قد تُعْطَف الجملة على المفرد — أحياناً — أو العكس ، إذا كانت
الجملة فى الحالتين بمنزلة المفرد ؛ لأنها مؤولة به ؛ كأن تكون نعتاً أو : حالا ،
أو : خبراً ، أو : مفعولاً لظن . . . نحو قوله تعالى : « وَكَتَمَ مِنْ قَرْيَةٍ
أَهْلَكْنَاهَا فِجَاءَهَا بِأَسْنَا بَيِّنَاتٍ^(٢) » أو هم قائلون^(٣) ، أى : قائلين . وقوله
تعالى : « وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضَّرَّ دَعَانَا لِجَنبَيْهِ أَوْ قَاعِداً ، أَوْ قَائِماً »
فقاعداً عطف على « لَجَنبَيْهِ » . . . لتأوله شبه الجملة بمفرد هو : مجنوب .

(٧) هناك نوع من العطف ، يرتضيه بعض النحاة ، ويسميه :
« العطف على التوهم » . ومن أوضح أمثلته عندهم — العطف « بفاء السببية »
على معطوف مأخوذ من مضمون الجملة التى قبلها . ذلك أن « فاء السببية »
تقتضى عطف المصدر المؤول بعدها على مصدر صريح قبلها وهذا المصدر
الصريح قد يكون مذكوراً صراحة قبلها ؛ نحو : ما الشجاعة تهوِّراً فتهمل
الحذر ، وقد يكون غير مذكور فيتمصيد ؛ نحو : ما أنت مسىء فنىء إليك .
أى : ما تكون منك إساءة يترتب عليها أن نسىء لك .

(١) فى ص ٤٦٤ .

(٢) ليلا .

(٣) مستريحون وقت القيلولة : وهو وسط النهار عند اشتداد الحر .

فإن لم يوجد قبل فاء السببية مصدر صريح ولا ما يصلح أن يتصيد منه المصدر — كالجملية الاسمية التي يكون فيها الخبر جامداً — ؛ نحو : ما أنت عُمرٌ فنهائلك — فبعض النحاة يمنع نصب المضارع ، وبعض آخر يجيز تصيد مصدر من مضمون الجملة السابقة التي فيها الخبر جامداً ؛ ويكون الكلام عطف جملة على جملة ، ومن لازم معناها ؛ كأن يقال في المثال السالف : ما يثبت كونك عُمرٌ ، وفهيتنا إياك^(١) . . .

(١) لهذا إشارة في ج ١ ص ٤٥٤ م ٤٩ أما الإيضاح الكامل ففي مكانه الأنسب وهو الكلام على « فاء السببية » باب إعراب الفعل ونواصب المضارع ج ٤ ص ٢٦٥ م ١٤٨ .

المسألة ١٢٣ :

د - البذل (١)

يتضح تعريفه مما يأتي :

لو سمعنا من يقول : عدل الخليفة - لفهمنا المراد ، وكانت الفائدة المعنوية تامة . ولكن يشوبها بعض النقص الواضح ؛ إذ تتطلع النفس إلى معرفة هذا الخليفة ، واسمه ، وتعدد الخواطر بشأنه ؛ أبو بكر هو ، أم عمر ، أم عثمان ، أم علي ؟ .

فلو أن المتكلم قال : عدل الخليفة « عمر » ما شعرنا بذلك النقص المعنوي ؛ لأن « عمر » هو المقصود الأساسي بالحكم عنده ، أي : هو الذي ينسب العدل إليه ، فليس لفظ « الخليفة » هو المقصود الأصيل بهذا الحكم ، وبهذه النسبة .

وكذلك لو قلنا : اتسع مجال الحضارة في زمن : « ابن الرشيد » ، لكانت الجملة مفيدة . لكن السامع - بالرغم من هذه الإفادة - يشعر بنقص معنوي كبير تدور بسببه أسئلة متعددة : من ابن الرشيد هذا ؟ ما اسمه ؟ ما زمنه ؟ ... أهو الأمين أم المأمون أم غيرهما . . . ؟

فإذا قلنا اتسع مجال الحضارة في زمن ابن الرشيد المأمون - اكتملت الإفادة من هذه الناحية المعينة ، وزال النقص بسبب ذكر : « المأمون » ، الذي هو المقصود الأصيل من الحكم السابق ، ومن نسبة اتساع المجال إليه .

فكلمة : « عمر » تسمى : « بدلا » ، وكذلك كلمة : « المأمون » وأشباههما من كل كلمة تكون هي المقصودة بالحكم بعد كلمة سبقتها ؛

(١) هذا هو الاسم المشهور . ويرد أحيانا في بعض المراجع القديمة ولدى علماء بعض النحاة الأوائل باسم : الترجمة ، أو : التبيين ، أو : التكرير . ولا قيمة لهذا الاختلاف القائم على مجرد الاصطلاح .

لَتُسَمَّهَ الذَّهْنُ لَهَا ، وَتَوَجَّهَ الْخَاطِرُ إِلَيْهَا ، وَلَيْسَ بَيْنَ الْكَلِمَتَيْنِ رَابِطٌ لَفْظِي
يَتَوَسَّطُ بِالرَّبْطِ بَيْنَهُمَا . وَلِهَذَا يَقُولُونَ فِي تَعْرِيفِ الْبَدَلِ .

إِنَّهُ التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ الْمُنْسُوبِ إِلَى تَابِعِهِ ، مِنْ غَيْرِ وَاسِطَةٍ لَفْظِيَّةٍ تَتَوَسَّطُ
بَيْنَ التَّابِعِ وَالْمَتَّبِعِ (١) . . .

وَمِنْ هَذَا التَّعْرِيفِ يَتَضَحُّ الْفَرْقُ بَيْنَ الْبَدَلِ وَالتَّوَابِعِ الْآخَرَى : فَالْنَعْتُ
وَالتَّوَكِيدُ وَعَطْفُ (٢) الْبَيَانِ لَيْسَتْ مَقْصُودَةً بِالْحُكْمِ ، وَإِنَّمَا هِيَ مَكْمَلَةٌ لَهُ بِوَجْهِهِ
الْوَجْهِهِ الَّتِي سَبَقَتْ فِي أَبْوَابِهَا . وَعَطْفُ النَّسْقِ لَا يَدْخُلُ فِيهِ مِنَ الْوَسِطَةِ ، وَهِيَ أَدَاةُ
الْعَطْفِ . هَذَا إِلَى أَنْ مَا بَعْدَهَا قَدْ يَكُونُ مُخَالَفَةً فِي الْحُكْمِ لِمَا قَبْلُهَا فَلَا يَكُونُ
مَقْصُودًا بِهِ ، وَقَدْ يَشَارِكُهُ فِي الْحُكْمِ وَلَكِنَّهُ لَا يَنْفَرِدُ بِهِ . فَلَا يَكُونُ هُوَ الْمَقْصُودُ
وَحْدَهُ (٣) . . .

* * *

الغرض من البديل :

الغرض الأصل هو - في الغالب - تقرير الحكم السابق وتقويته بتعيين
المراد وإيضاحه ورفع الاحتمال عنه . لأن هذا الحكم يُنسب أولاً للمتبع فيكون
ذكر المتبع تمهيداً للتابع الذي سيُجىء ، وتوجيهاً للنفس لاستقباله بشوق
ولطفة . فإذا استقبلته وعرفته استقبلت معه الحكم وعرفته أيضاً ؛ فكأنما الحكم
قد ذكر مرتين ؛ وفي هذه تقوية للحكم وتوكيد (٤) . ولأجل تحقيق هذا الغرض

(١) سبق في أول باب النعت ص ٣٥٥ بيان معنى التابع والمتبع ، والأحكام الخاصة بالتابع

ومنها : الفصل بينه وبين المتبع ، و . . . و . . .

(٢) الموازنة بين البديل وعطف البيان مدونة في ص ٤٣٩ .

(٣) يقول ابن مالك في تعريف البديل :

التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلَا وَاسِطَةٍ هُوَ الْمُسَمَّى بَدَلًا

(٤) لهذا يقولون إن البديل في حكم تكرير العامل أما قولهم : إن المبدل منه في حكم المطروح

(أى : المهمل الذي يمكن الاستغناء عنه) فالمراد منه أن هذا شأنه - الغالب - من جهة المعنى لا من

جهة اللفظ ، بدليل صحة : ضربت الرجل يده ، إذ لو لم يعتد بالرجل أصلاً ما كان للضمير مرجع

(راجع شرح التصريح) . وقال الزمخشري في المفصل : « مرادهم بكون البديل في نية طرح الأول -

أى : في نية طرح المبدل منه - هو أنه مستقل بنفسه ، لا متمم لمتبوعه ؛ كالتأكيد ، والصفة ،

والبيان . لا إهدار الأول . ألا ترى أنك لو أهدرت الأول في نحو : محمد رأيت غلامه رجلاً صالحاً -

لم يستقم كلاماً » اه كلام صاحب المفصل نقلاً عن حاشية الصبان آخر باب عطف البيان .

ويؤيد هذا ما سيُجىء في رقم ٧ من ص ٥٣٨

لا يصح أن يتحد لفظ البدل والمبدل منه إلا إذا أفاد الثاني زيادة بيان وإيضاح فلا يصح في مثل: يا سعد سعد أنت زعيم موفق - لإعراب: كلمة « سعد » الثانية بدلاً^(١).

* * *

أقسام البدل الأربعة المشهورة - وكل منها مقصود بالحكم - :
أولها : بدل كُـلِّ من كل^(٢)، ويسمى أيضاً : بدل المطابقة ، أو بدل المطابق من مُطابقه . وضابطه : أن يكون الثاني مطابقاً - أى : مساوياً - للأول في المعنى تمام المطابقة^(٣) فهُما واقعان على ذات واحدة ؛ وأمر واحد - نحو : أشرقت الغزالة ، الشمس ؛ فأنارت الدنيا ، فالشمس بدل كل من كل ، والمبدل منه هـو : الغزالة - ومعنى الثاني - هنا - معنى الأول تماماً . ومثله : الدينار من تبر ؛ ذهب ، والدرهم من لجسّين ، فضة ، فكلمة : « ذهب » بدل مطابق من « تبر » ، وكلمة : « فضة » بدل مطابق من : « لجسّين » . وهذا النوع من البدل لا يحتاج لربطه بالمتبوع . . .^(٤)

ومن الأمثلة أيضاً : قوله تعالى : « اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ، صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ . . . » ، فكلمة : « صِرَاطَ » الثانية بدل كل من كل من الأولى ؛

(١) (راجع حاشية الصبان في آخر باب تابع المنادى . وستجىء إشارة لهذا في ج ٤ ص ٤١ م ١٣٠) وكذلك لا يصح أن يكون البدل أو المبدل منه حرفاً .

(٢) من بدل الكل نوع اسمه بدل التفصيل سيجىء في ص ٥٤٢ وله بعض أحكام في ص ٥٣٨ رقم ٦ .

(٣) وقد يكون المتأخر عاماً في ظاهره ولكنه خاص في المراد منه ؛ كما في الاستثناء التام غير الموجب حيث يجوز في المستثنى النصب والبدل ، نحو : ما تخلف السباقون إلا واحداً ، أو واحد . فإذا تقدم المستثنى « البدل » فإن الحكم يتغير فيزول عنه اسمه ويعرب على حسب حاجة الجملة ؛ ويفقد المستثنى منه الذي تأخر اسمه ، ويعرب بدلاً من الاسم السابق ويصير الكلام : ما تخلف إلا واحد السباقون فالسباقون بدل من واحد ، وهو بدل كل من كل ؛ لأن المتأخر عام أريد به خاص - كما أسلفنا - وبيان هذه المسألة وتفصيل الكلام عليها مدون في مكانها المناسب وهو باب الاستثناء ج ٢ ص ١٥٢ م ٨١ عند الكلام على المستثنى بالأل .

(٤) الأمثلة الثلاثة السالفة صالحة لبدل الكل ، والعطف البيان ، وللتوكيد اللفظي ، وإنما تكون التفرقة بينها بالغرض المراد تحقيقه من كل ، طبقاً لما سلف من الأغراض المدونة في أبوابها وملاحظة الفوارق التي تميز كل نوع .

لأن صراط الذين أنعم الله عليهم هو عينه الصراط المستقيم ؛ فالكلمتان بمعنى واحد تماماً . وقول الشاعر :

إن الأسود أسود الغاب همتها يوم الكريهة في المسلوب لا السلب
وقد تقدم الارتباط بين بدل الكل وعطف البيان^(١) . . .

ثانيها : بدل بعض من كل ، أو : بدل جزء من كل . وضابطه : أن يكون البدل جزءاً حقيقياً^(٢) من المبدل منه ، سواء أكان هذا الجزء أكبر من باقي الأجزاء أم أصغر منها ، أم مساوياً ؛ نحو : أكلت البطيخة ثلثها ، والبرتقالة ثلثها . ونحو : اعتنيت بوجه الطفل ، عينيه . ونظفت فمه أسنانه^(٣) . والأعم الأغلب أن يشتمل هذا البدل على رابط يربطه بالمتبوع ، وأهم الروابط هو « الضمير »^(٤) فإن كان الرابط هو الضمير وجب أن يطابق المتبوع في الأفراد والتذكير وفروعهما^(٥) . . . ومن الجائز - مع قلته - الاستغناء عن هذا الضمير في إحدى حالات ثلاث .

١ - وجود «أل» التي تغني عنه في إفادة الربط ، وتقوم مقامه عند أمن اللبس ، نحو : إذا رأيت الوالد فقبّله اليد ، أي : فقبّله يده ، أو اليد منه . . .
ب - أن يكون البدل بعضاً والمبدل منه هو المستثنى منه في كلام موجب ، حيث يصح في المستثنى إماماً نصب على الاستثناء وإما الإتيان على البدلية من المستثنى منه - كما تقدم في باب المستثنى - ؛ نحو : ما تعب السباحون إلا

(١) في ص ٤٣٨ .

(٢) جزء الشيء هو الذي يدخل في تكوين هذا الشيء دخولا أساسياً ، لا عرضياً ، بحيث لا يوجد الكل كاملاً بغير جزئه ، كالرأس ، أو العنق ، أو القلب ، . . . بالنسبة للإنسان ، وكالعين ، أو : الفم ، أو : الجبهة . . . بالنسبة للوجه ، وكالشفتين ، أو : الأسنان . . . بالنسبة للفم . . . أما الأمور العرضية والأوصاف الطارئة . . . فكالعلم ، أو الفهم ، أو : البياض ، أو : الحمرة . (٣) ويشترط الصحة بدل البعض وبدل الاشتغال الآتي بعده شرط

هام سيحى في آخر الزيادة والتفصيل - ص ٥٣٨ رقم ٧ -

(٤) لأنه أقوى في الإيضاح ، وكشف المراد ، وإبعاد اللبس ، وهذه أسمى خصائص اللغة - ثم انظر ص ٤٤٢ و ٥٣٧ وما بعدها .

(٥) ولا فرق بين أن يتصل الضمير بالبدل مباشرة - كالأمثلة المتقدمة - وأن يتصل بلفظ آخر له صلة بالبدل ؛ نحو : احتفيت بالفائزين ؛ ثلاثة منهم .

واحدًا ، أو واحدٌ ؛ فوجود «إلا» يغنى عن الرابط ؛ لدلالاتها على أن المستثنى بعض من المستثنى منه ^(١) .

ج - أن يحىء بعد البذل سرد بقية أجزاء المبدل منه ، بحيث يكون سردها وافيًا يشملها جميعًا ، ويستوفى كل أجزاء المتبوع ؛ مثل : الكلمة أقسام ثلاثة ؛ اسم ، وفعل ، وحرف ، فلفظة اسم بذل بعض من ثلاثة أو من أقسام . وهى خالية من الرابط ؛ لأن البذل قد استوفى جميع أجزائه وذكرت فى الكلام مستوفاة ^(٢) .

ثالثها : بدل الاشتمال ، ولتوضيحه نسوق المثال التالى :

إذا قلتُ : أعجبتنى الوردة ، جاز للسامع أن ينسب الإعجاب إلى لونها أو رائحتها ، أو تنسيق أوراقها - أو . . . لأن الإعجاب يحتمل هذه المعانى مفردة ، ومجمعة ، ويشتمل عليها ضمناً . فإذا قلتُ : أعجبتنى الوردرة رائحتها تعين معنى واحد من تلك المعانى التى يتضمنها العامل : (أعجَبَ) ، واتجه القصد إلى هذا المعنى دون باقى المعانى التى يشتمل عليها العامل إجمالاً ، والتى تنطبق على الوردة ، وتتصل بها ، من غير أن يدخل واحد منها فى ذات الوردة ، وفى تكوينها ، أى : من غير أن يكون واحد منها جزءاً حقيقياً أساسياً لا توجد الوردة إلا به ، فليست رائحة الوردة جزءاً أصيلاً فى تكوينها المادى يتوقف عليه وجود الوردة ، وليس لونها ، أو تنسيق ورقها جزءاً أساسياً كذلك ، وإنما هى أمور عرضية طارئة على ذاتها ، قد تلازم الذات أو لا تلازمها . وبقاء الذات أو فناؤها ليس متوقفاً عليها ؛ فمن الممكن أن توجد الوردة وأن تبقى من غير أن يكون لها رائحتها ، أو لونها ، أو تنسيق ورقها ، أو غير هذا من المعانى والأوصاف الطارئة التى تندمج تحت لفظ العامل : « أعجَبَ » .

فالرائحة فى الأسلوب السابق هى التى تسمى : « بدل اشتمال » و« المبدل منه »

(١) راجع حاشية الصبان أول باب الاستثناء .

(٢) وقيل : إن الضمير مقدر ، والتقدير : اسم منها ، وفعل منها ، وحرف منها . ولا أثر للخلاف بين الرأيين . لأن نتيجهما واحدة : هى خلو التابع من رابط ظاهر فى الكلام .

وإذا كان المبدل منه متعددًا والمبدل غير واف بالعدد تعين قطع البذل . (راجع الصبان فى أول باب عطف البيان) .

هو : « الوردة » ، والعامل هو : « أعْجَبَ » . ويقولون في بدل الاشتمال : « إنه تابع يُعَيِّنُ أمراً عرضياً ، ووصفياً طارئاً من الأمور والأوصاف المتعددة التي تتصل بالمتبوع ، ويشتمل عليها عامله إجمالاً بغير تفصيل » . ومن هذا التعريف يتبين أن بدل الاشتمال مقصود لتعيين أمر في متبوعه ، وأن هذا الأمر عرضي طارئ ، وليس جزءاً أصيلاً من المتبوع . وأن أساس الاشتمال وموضعه الحق هو « العامل » لا التابع ولا المتبوع . ومن الأمثلة لهذا البديل : بهرنى عمرُ عدله — راقى معاويةُ حلمه — سرتنى عائشةُ علمها ودينها .

فالكلمات : عدل : حليم — علم . . . بدل اشتمال كل واحدة منها تعييناً أمراً خاصاً في المتبوع . وهو أمر عرضي لا يدخل في تكوين الذات تكويناً مادياً أصيلاً . وهذا الأمر العرضي الطارئ بندرج مع أمور عرضية أخرى تحت العامل ، ويشتمل عليها معنى هذا العامل إجمالاً . ولا بد في بدل الاشتمال من ضمير يطابق المتبوع في الأفراد والتذكير وفروعهما ، وهذا الضمير قد يكون مذكوراً كما في الأمثلة السالفة ، وقد يكون مقدراً ؛ كقوله تعالى : « قَتَلَ أَصْحَابُ الْأَخْذُودِ ^(١) ، النار ذاتِ الْوَقُودِ » ، والتقدير : النار فيه . فحذف الجار والمجرور . والمجرور هو الضمير الرابط ، ويصح أن يكون التقدير : ناره ذاتِ الوقود . ثم حذف الضمير ونابت عنه « أل » في الربط ^(٢) .

وبدل الاشتمال — كبديل البعض — لا بد لصحته من تحقق الشرط الخاص

بهما وسيجيء ^(٣) .

(١) أصل الأخذود : الشق أو الحفرة في الأرض . ويراد به هنا : شق أحدثه قبل الإسلام بعض الملوك الطغاة في الفرس واليمن والشام ليحرقوا فيه من يخالفهم ، ويخرج من دينهم إلى النصرانية ، أو غيرها من الأديان السماوية .

(٢) ما الداعي لأن يقال : حذف الضمير ، ونابت عنه « أل » في الربط ؟ أليس الأفضل أن نتبع الرأي الذي يجعل الرابط هو الضمير ؛ وأنه قد يصح الاستغناء « بأل » أو غيرها كما سبق البيان في ص ٥٣١ .

(٣) في رقم ٧ من ص ٥٣٨ . (وقد أشرنا لهذا في رقم ٢ من هامش ص ٥٣١) .

رابعها : البدل المبين للمبدل عنه - ويسمى بدل : المباينة - وهو ثلاثة أنواع لا بد في كل منها أن يكون مقصوداً بالحكم، وأن يقوم دليل (أى : قرينة) يوضح المراد منه ويمنع اللبس ، وهذا النوع لا يحتاج إلى ضمير يربطه بالمتبوع .

١ - بدل الغلط : وهو الذى يذكر فيه المبدل منه غلطاً ، ويحىء البدل لتصحيح الغلط . وذلك بأن يجرى اللسان بالمتبوع من غير قصد ، ثم ينكشف هذا الغلط والخطأ للمتكلم سريعاً ؛ فيذكر البدل ، ليتدارك به الخطأ ويصححه فالغلط إنما هو في ذكر المبدل منه ، لا في البدل ، نحو من أعظم الخلفاء العباسيين : المأمون بن المنصور ، الرشيد . فالحقيقة : أن المأمون هو ابن الرشيد ولكن المتكلم جرى لسانه بالخطأ ، فذكر أنه ابن المنصور ؛ فأسرع وأصلح الخطأ بذكر الصواب قائلاً : الرشيد . فالرشيد : بدل من المتبوع ، الذى ذكر خطأ لسانياً . وليس « الرشيد » هو : الغلط ؛ وإنما هو تصحيح للغلط الكلامى السالف ؛ فكلمة : « الرشيد » بدل من « المنصور » بدل غلط ، أى : بدلا مقصودا من شيء ذُكرَ غلطاً كما أوضحنا . ولا يحتاج هذا البدل إلى ضمير يربطه بالمتبوع .

ب - بدل النسيان : هو الذى يذكر فيه المبدل منه قصداً ، ويتبين للمتكلم فساد قصده ؛ فيعدل عنه ، ويذكر البدل الذى هو الصواب ؛ نحو : صليت أمس العصر ، الظهر ، فى الحقل ، فقد قصد المتكلم النص على صلاة العصر ، ثم تبين له أنه نسي حقيقة الوقت الذى صلاّه ، وأنه ليس العصر ؛ فبادر إلى ذكر الحقيقة التى تذكرها ؛ وهى : « الظهر » فكلمة : « الظهر » يدل مقصود من كلمة : « العصر » بدل نسيان . ولا يحتاج لضمير يعود على المتبوع . والفرق بين هذا البدل وسابقه أن الغلط يكون من اللسان ، أما النسيان فن العقل .

ج - يدل الإضراب^(١) : وهو الذى يذكر فيه المبدل منه قصداً ، ولكن

(١) يسمى أيضاً : بدل « البدء » - بفتح الباء والداد - أى : الظهور . لأنه المتكلم بعد أن ذكره أولاً - بدآ له (أى : ظهر له) أن يذكر الثانى .

يُضْرَبُ عَنْهُ الْمُتَكَلِّمُ (أى : ينصرف عنه ويتركه مسكوتاً عنه) من غير أن يتعرض له بنى أو إثبات ، ويتجه إلى البديل . نحو : سافر في قطار ، سيارة . فقد نصّ المتكلم على القطار أولاً ، ثم أضربَ عنه تاركاً أمره ، ونصّ على السيارة بعد ذلك ، فهى بدل مقصود من القطار . ولا يحتاج هذا البديل إلى ضمير يعود إلى المتبوع . والأحسن عدم الالتجاء إلى هذا النوع من البديل قدر الاستطاعة ؛ لأن احتمال اللبس فيه كبير ^(١) . . .

(١) وفي الأقسام الأربعة السابقة يقول ابن مالك :

مُطَابِقاً ، أَوْ : بَعْضُماً ، أَوْ مَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ يُلْفَى ، أَوْ : كَمُعْطُوفٍ بِبَلٍ
(تقدير البيت : يلغى البديل مطابقاً ، أو بعضاً ، أو ما يشتمل عليه ، أو كعطوف ببل)
وقد تضمن هذا البيت بدل المطابقة بالنص الصريح وهو «مطابقاً» . وبدل البعض بالنص الصريح ، وهو : «بعضاً» كما تضمن بدل الاشتغال بقوله : أو ما يشتمل عليه . (وكلمة : مطابقاً مفعول ثان ليلغى) .

يريد : أو : شيئاً يشتمل على البديل اشتغالاً معنوياً (وهو يريد : العامل والمتبوع على الوجه الذى شرحناه) . ويريد بالمعطوف بالحرف الذى يشبه «بل» : بدل المباشرة ؛ لأنه بأنواعه الثلاثة لا يخلو من الإضراب الانتقالي لا الإبطالى . (وقد سبق شرح الاثنين عند الكلام على «بل» العاطفة - ص ٥٠١ - وأوضحنا أن الانتقال هو الذى يفيد الانتقال من غرض إلى غرض آخر) ويبين ابن مالك المراد من شبه «بل» فيقول :

وَذَا لِلْإِضْرَابِ اعْزُ أَنْ قَصْداً صَحِبَ وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِبَ
(ذا ، أى : هذا الذى يشبه «بل» - اعز : انصب) .

يريد : انصب الذى يشبه «بل» إلى الإضراب إن صحبه القصد ، وكان المتكلم مريداً له ، (والإضراب هنا هو الإضراب الانتقالي) . وإن لم يقصده المتكلم فهو بدل غلط . وقد بين بعد هذا أن البديل نفسه ليس بموضع الغلط ، وإنما جاء ليسلب الغلط ويزيله . (والتقدير : وغلط دون قصد سلب بالبدل) . واقتصر ابن مالك على نوعين من البدل المباينين : هما الغلط ، والإضراب ، وترك «النسيان» ولكن البيت التالى المشتمل على مثال لكل نوع - قد يتسع للنسيان ، قال :

كَزُرُهُ خَالِداً ، وَقَبْلَهُ الْيَدَا وَأَعْرِفْهُ حَقَّهْ ، وَخُذْ نَبْلاً مُدَى

(خالد : اسم رجل - النبل ، جمع : نبلة ، وهى : السهم الذى يصاد به الطيور وغيرها من الناس وسائر الحيوان . المدى ، جمع مدية وهى السكين .) «فخالد» بدل كل من الهاء التى فى الفعل قبله مباشرة . و «اليد» : بدل جزء من الهاء التى قبله فى الفعل (أى : يده ، أو اليد منه) «وحق» وبدل اشتغال من الهاء التى قبله مباشرة ، ومدى : بدل غلط أو نسيان ، أو إضراب ، من نبلا . فالبدل هنا يحتمل الثلاثة .

زيادة وتفصيل :

ملاحظة : المشهور من أنواع البديل هو الأربعة التي شرحناها . وزاد بعض النحاة نوعاً خامساً سماه بديل الكل من البعض ، واستدل له بأمثلة متعددة تؤيده ، منها قوله تعالى في التائبين الصالحين : « ... فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ ، وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئاً ، جَنَّاتٍ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَنُ عِبَادَهُ بِالْغَيْبِ . . . » ، فجنت بديل كل من الجنة ، والأولى جمع ، والثانية مفرد ، ولهذا كان البديل كلا والمبديل منه بعضاً . ومنه قول الشاعر :

رَحِمَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا بِسَجِسْتَانٍ طَلْحَةَ الطَّلِحَاتِ
فكلمة : طلحة « بديل كل » من أعظم .

* * *

ب - حكم البديل :

البديل أحد التوابع ؛ فلا بد أن يوافق متبوعه في حركات الإعراب وفي الأشياء المشتركة التي سبق النص عليها^(١) . أما موافقته إياه في غير ذلك فيجوز فيها التفصيل الآتي :

(١) فمن جهة التنكير والتعريف لا يلزم أن يوافق متبوعه فيهما ؛ فقد يكونان - معاً - معرفتين ؛ كقراءة من قرأ قوله تعالى : « كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ؛ اللَّهُ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ . . . » بجر كلمة : « الله » ؛ على اعتبارها بدلاً من كلمة : « العزيز » . وقد يكونان نكرتين ؛ كقوله تعالى : « إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَقَازاً^(٢) ، حَدَائِقَ وَأَعْنَاباً . . . » . وقد تبدل المعرفة من النكرة كقوله تعالى : « وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ؛ صِرَاطَ اللَّهِ . . . » ، وقد تبدل النكرة من المعرفة ، كقوله تعالى : « لَتَسْفَعَنَّهُ^(٣) بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ^(٤) . . . » .

(٢) ومن جهة الأفراد والتذكير وفروعهما ، فإن بديل الكل من الكل يطابق متبوعه فيها جميعاً . . . ما لم يمنع مانع من التثنية أو الجمع ، كأن

(١) في ص ٣٥٥ . (٢) فوزاً ، أو : مكان فوز .

(٣) انظر رقم ١ من هامش ص ٣٧٠ .

يكون أحدهما مصدرًا لا يثنى ولا يجمع ؛ كالمصدر الميمى ^(١) مثل : قوله تعالى في الآية السالفة : « مَفَازًا ، حَدَائقٌ . . . » وكقصد التفصيل ، في قول الشاعر :

وَكُنْتُ كَسَدِي رَجُلَيْنِ ؛ رَجُلٌ صَحِيحَةٌ
وَرَجُلٌ رَمَى فِيهَا الزَّمَانَ فَشَلَّتْ ^(٢)

وأما غيره من أنواع البديل فلا يلزم موافقته فيها ^(٣) .
(٣) قد يتحد ^(٤) لفظ البديل والمبدل منه إذا كان في لفظ البديل زيادة بيان وإيضاح ؛ كقراءة من قرأ قوله تعالى « وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَائِيَةً » ^(٥) ، كُلَّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا . . . » بنصب كلمة : « كُلَّ » الثانية ؛ فقد اتصل بها معنى زائد ، ليس في المبدل منه ؛ هو بيان سبب الجثو ، وهو استدعاء كل أمة لتقرأ كتابها .

ومن الأمثلة : شاهدنا الجنودَ فرحة ، الجنودَ التي انتصرت على أعدائها ، ورأينا الأمة تخرج لاستقبالهم الأمة التي أنجبته . . .

(٤) الغالب أن البديل يرتبط به ما بعده ويعتمد عليه ، فيطابقه في حالتي التذكير والتأنيث وغيرهما ؛ نحو : إن الغزال عينه جميلة وإن الفتاة جفنها فاتر ، بتأنيث خبر « إن » في المثال الأول ، وتذكيره في الثاني ، ولولا أن الملاحظ هو البديل لوجب التذكير في الأول والتأنيث في الثاني . ولا بد في مراعاة ذلك الغالب من عدم وجود قرينة تمنع منه ، وتدل على غيره ^(٦) . ومن غير الغالب قول الشاعر :

إن السيف غدوها ورواحها تركت هوازن مثل قرنٍ الأعضب ^(٧)
فقد جاء الفعل « ترك » مؤنثاً مراعاة لاسم « إن » لا للبديل .

(٥) قد يحذف المبدل منه ويستغنى عنه بالمبدل بشرط أن يكون المبدل منه في جملة وقعت صلة موصول ؛ نحو : أحسن إلى الذي عرفت المحتاج ،

(١) سبقت الإشارة لهذا في رقم ١ من هامش ص ١٩٤ . (٢) بطلت حركتها ، ووقفت .

(٣) انظر هامش ص ٤٤٧ و ص ٥٣٠ . عند الكلام على ثانيها

(٤) راجع في الحكم الثالث وما بعده « الأشموني » . آخر باب البديل

(٥) قاعدة معتمدة في القعود على ركبتيها

(٦) والأحسن التعبير عن هذا المعنى بأسلوب آخر لا يؤهم ولا يوقع في لبس

(٧) الحيوان المكسور قرنه .

أى : الذى عرفته المحتاج . فكلمة : « المحتاج » بدل من الضمير المحذوف (١) ...
 (٦) يصح الإتيان والقطع فى البدل إذا كان المبدل منه مذكوراً مجملاً ،
 مضمونه أفراد وأقسام متعددة تذكر بعده مفصلة — بأن يشتمل الكلام بعده على
 جميع أقسامه كاملة — نحو : مررت برجال — طويل ، وقصير ، وربعة (٢) ...
 بالرفع ، أو النصب ؛ أو الجر .

فإن كان الكلام غير مستوف أقسام المبدل منه تعين فى البدل القطع (٣)
 نحو : مررت برجال طويلاً وقصيراً ، أو : طويل وقصير ، بالرفع أو النصب
 فى الكلمتين . إلا عند نية معطوف محذوف ؛ فلا يتعين القطع وإنما يصح الأمران
 — كما صح فى الأول — وهما : البدل والقطع . ومن الأمثلة لهذا قوله عليه السلام :
 « اجتنبوا الموبقات ، الشرك والسحر » بنصبهما . والتقدير : وأخواتيهما . . .
 بدليل ذكر هذا المعطوف فى حديث آخر .

فإن كان البدل خالياً من التفصيل جاز فيه الأمران أيضاً : الإتيان والقطع نحو :
 فرحت بعلى أخوك أو أخاك على القطع فيهما . أو ؛ أخيك على البدل . . .
 وسيجاء — فى ص ٥٤٢ — إيضاح آخر لبدل التفصيل ، وأنه نوع من بدل الكل .
 أما تفصيل الكلام على القطع وطريقته فقد سبق فى باب النعت . ومن
 المستحسن التخفيف من استعماله قدر الاستطاعة .

(٧) يشترط (٤) فى بدل البعض وبدل الاشتمال أن يصح فى كل منهما
 الاستغناء بالمبدل منه ، وعدم فساد المعنى أو اختلال التركيب لو حذف البدل ،
 أو اتصل به عامله اتصالاً لفظياً ظاهراً ومباشراً ، فلا يجوز : قطعت اللص
 أنفه ، ولا لقيت كل أصحابك أكثرهم ، ولا أسرجت القوم دابتهم ،
 ولا مررت بمحمد أبيه ، إذ لا يصح أن يقال فى هذا المثال عند إظهار عامل
 البدل — وهو مررت ، أو الباء — وتسليطه على البدل مباشرة : مررت أبيه ؛
 بتعدية الفعل اللازم ، كما لا يقال مررت بأبيه ، من غير مرجع للضمير

(١) يصح فى كلمة : « المحتاج » النصب على البدلية من الضمير المحذوف ، والجر على البدلية من
 اسم الموصول ، والرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف ، تقديره : هو . (٢) متوسط بين الطويل والقصير .
 (٣) لأنه حينئذ بدل بعض من كل مع خلوه من الرابط ، وما يفنى عن الرابط .
 (٤) الشرط الآتى هو ما سبقت الإشارة إليه فى رقم ٢ من هامش ص ٥٣١ عند الكلام على
 « بدل البعض » ، وكذا فى ص ٥٣٣ عند الكلام على « بدل الاشتمال » . وقلنا فى الموضعين السالفين مجال
 الكلام عليه سيكون هنا ويتصل بهذا ما فى رقم ٤ من هامش ص ٥٢٩ .

المسألة ١٢٤ :

إبدال الظاهر من الظاهر أو من المضمير ، والعكس في كل حالة . . .

١ - يجوز إبدال الظاهر من الظاهر ؛ كالأمثلة السابقة بأحكامها المختلفة .
ويصح إبدال الظاهر من ضمير الغائب بدل كل ، أو بعض ، أو : اشتمال ،
أو مباينة . نحو : وقفت أمام الدار أترقب القامين . فلما أقبلوا الضيوفُ
صافحتهم في بشر وابتهاج . فالضيوف بدل كل من كل : « هو واو الجماعة » .
ونحو : وقفت أترقب الأضياف الخمسة فأقبلوا أربعة منهم . . . فكلمة « أربعة »
بدل بعض من « واو الجماعة » . أو : فأقبلوا حقائبهم . . . « فحقائب » بدل
اشتمال من الواو . . . أو : فأقبلوا حقائبهم ، على اعتبار أن « حقائب »
بدل غلط ، أو نسيان أو إضراب - فالبدال بأنواعه المختلفة يقع صحيحاً من
ضمير الغائب ولا مانع يمنع منه .

فإن لم يكن الضمير لغائب بأن كان الحاضر (أى : المتكلم أو مخاطب) جاز
مجيء البديل منه بشرط أن يكون الاسم الظاهر إماً بدل كل من كل يفيد
الإحاطة والشمول والبيان كقوله تعالى : « رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ
تَكُونُ لَنَا عِيداً لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا . . . » ، فكلمة « أول » بدل « كل » من
الضمير « نا » المجرور باللام ، ولذلك أعيد جوازاً مع البديل عامل الجر ، وهو
هنا : اللام ، مجارة للمبديل منه . ومثله : تسابقتم ثلاثتكم . فكلمة :
« ثلاثة » بدل كل من كل ، من التاء ^(١) . . .

وإما بدل بعض من كل ؛ كقول المريض بأذنه مثلاً : عاجلني الطبيب
أذني . فكلمة « أذن » بدل بعض من كل ، هو : ياء المتكلم . ونحو :
أعجبتني أسنانك . فكلمة : « أسنان » بدل بعض من ضمير مخاطب
(التاء) .

(١) سبقت الإشارة لهذا في ص ٣٧٩ .

ولما بدل اشتمال كقول الشاعر :

بلغنا السماءَ مجدُّنا وثناؤنا وإنا لَنرجو فوقَ ذلكَ مَظْهَرا
فكلمة : « مجدُّنا » بدل اشتمال من ضمير المتكلمين : « نا » ؛
ونحو : أرضيتني كلامك « فكلام » بدل اشتمال من ضمير المخاطب
(الناء) .

ب - ولا يجوز إبدال ضمير من ضمير ، ولا ضمير من ظاهر^(١) ،
فالضمير : أنت في مثل « قمت » أنت ، ورأيتك أنت ، ومررت بك أنت --
يُعرب تأكيداً لفظياً ، وكذلك يعرب الضمير « إياك » في مثل : رأيتك إياك .
ولا يصح في مثل : رأيت محمداً إياه ، إعراب الضمير « إياه » بدلا من الاسم
الظاهر ؛ لأن هذا التركيب فاسد في رأى النحاة ؛ إذ لم يسمع له عن العرب
نظير^(٢)

(١) في بعض فروع هذه المسألة خلاف طويل ولا حاجة لنا به ؛ لأنه خلاف جدل ، لا يقوم
على الاستشهاد بالكلام العربى الفصيح .

(٢) هذا ما يقولون . وقد اقتصر ابن مالك في الحالات السابقة (١ ، ب) على حالة إبدال
الإسم الظاهر من ضمير الحاضر . قال :

وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرِ لَا تُبَدِّلُهُ إِلَّا مَا إِحَاطَةٌ جَلَا
أَوْ اقْتَضَى بَعْضًا أَوْ اشْتَمَلَا كَأَنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتِمَالَا
(إحاطة جلا : أى : جلا وأظهر إحاطة) .

يقولون : لا تبدل الظاهر من ضمير الحاضر إلا إذا أظهر البذل إحاطة (أى : دل عليها
بأن كان بدل كل من كل) أو اقتضى بعضاً ، أى : دل على البعضية ، أو دل على اشتمال ، وساق
مثالاً لبذل الإشتمال هو : إنك ابتهاجك استمال القلوب إليك ، وجذبها نحوك .

المسألة ١٢٥ :

البذل من المضمّن الاستفهام ، أو الشرط ،
وبيان بدل التفصيل

قد يكون « المبدل منه » اسم استفهام ، (ويسمى : المضمن معنى همزة الاستفهام) ، وقد يكون اسم شرط (ويسمى : المضمن معنى حرف الشرط « إن ») . فإذا اقتضى الأمر بدلا يُفصّل ذلك المضمون المعنوي أنجمل ظهر مع البذل حرف الاستفهام : الهمزة ، أو حرف الشرط : « إن » ليوافق البذل المبدل منه في تأدية المعنى . وهذا بشرط ألا يظهر حرف الاستفهام أو الشرط مع المبدل منه . . .

والاستفهام الذى يتضمنه المتبوع قد يكون عن الكمية ^(٢) ، أو عن الذات ، أو عن معنى من المعانى . فمثال الاستفهام عن الكمية : كم كُتبتك ؟ أمائة أم مائتان ؟ فثاثة بدل من « كم » بدل تفصيل للمعنى العددي .
ومثال الاستفهام عن الذات : مَن شاركت ؟ أكاملا أم منصورا ؟
« فكاملا » . بدل تفصيل من كلمة : « مَن » .
ومثال الاستفهام عن المعنى : ما تقرأ ؟ أجيداً أم رديئاً ؟ فجيذاً بدل تفصيل من : « ما » .

(١) معنى تضمنه همزة الاستفهام أنه اسم استفهام يؤدى معنى همزة الاستفهام ، وإنه - وهو لفظ واحد - يشمل كثيراً من الأنواع والأفراد غير المذكورة فى الكلام صراحة ؛ فهو يحتوىها إجمالاً من غير أن تذكر بعده مفصلة صريحة فإذا أريد بعد الإجمال الذى يطوى عليه المبدل منه ، النص الصريح على بعض أنواع أو أفراد مما يدخل فى الإجمال ، جرى هذا المطلوب مذكوراً صريحاً فى « البذل » بعد الهمزة مباشرة (من غير فاصل بينهما) وهذا المذكور بعد الهمزة ليس إلا نوعاً أو فرداً يدخل ضمناً لا صراحة فى اسم الاستفهام (المبدل منه) ومثل هذا يقال فى الغرض من « إن » الشرطية التفصيلية . وليس لهذه علاقة بهمزة الإستفهام فلا تسبقها هذه الهمزة . وسيجىء فى ص ٥٤٢ أن البذل المضمن نوع من بدل الكل (٢) أى : عن عدد . وكذا ما يتصل بالعدد من المقادير .

وإنما تضمن البدل همزة الاستفهام ليوافق متبوعه الذى هو اسم يتضمن معنى همزة الاستفهام من غير تصريح بأداته الحرفية كما أسلفنا ؛ فلا تجيء همزة فى مثل : هل أحد جاءك ؛ محمد أو على .

والشرط الذى يتضمنه المتبوع قد يكون للعاقل أو غيره ، ولزمان أو المكان . فمثال الشرط للعاقل : مَنْ يَجَامِلُنِيْ إِنْ صَدِيقٌ وَإِنْ عَدُوٌّ أَجَامِلُهُ . فكلمة : « صديق » بدل تفصيل من كلمة « مَنْ » الشرطية . و« إِنْ » الشرطية الظاهرة فى الكلام ليس لها من الشرط إلا اسمها ؛ فلا تجزم ، ولا تعمل شيئاً ، وإنما تفيد مجرد التفصيل .

ومثال الشرط لغير العاقل : ما تقرأ ، إِنْ جَيِّدٌ وَإِنْ رَدِيئٌ ، تتأثر به نفسك . فكلمة : « جَيِّدٌ » بدل من كلمة : « ما » و« إِنْ » المذكورة فى الجملة لا أثر لها إلا فى إفادة التفصيل ، كما سبق .

ومثال الشرط الدالّ على الزمان : متى تزرنيْ إِنْ غَدًا وَإِنْ بَعْدَ غَدٍ ، أسعدُ بِلِقَائِكَ . فكلمة « غَدًا » بدل من « متى » ، وكلمة : « إِنْ » للتفصيل . ومثال الشرط الدالّ على المكان : حيثما تجلس إِنْ فَوْقَ الْكَرْسِيِّ وَإِنْ فَوْقَ الْأَرِيكِتَةِ تجدُ راحةً . . . فكلمة : « فَوْقَ » بدل من : حيثما . وكلمة : « إِنْ » للتفصيل .

وإنما قَرُنَ البدل فى كل ما سبق بالحرف : « إِنْ » ليكون موافقاً لاسم الشرط المتبوع الذى يتضمن معنى هذا الحرف من غير أن يذكر صريحاً ^(١) . فلا يصح مجيء « إِنْ » فى مثل : إِنْ تَسَاعَدَ أَحَدًا مُحَمَّدًا أَوْ عَلِيًّا أَسَاعَدَهُ . هذا وبدل التفصيل نوع من بدل الكل من الكل لا يحتاج إلى رابط .

(١) سيجىء إشارة إلى « إِنْ » التفصيلية (فى باب الجوازم ج ٤ ص ٣٢٨ م ٥٥) تبين حكمها بطريقة إعرابها وقد اقتصر ابن مالك على الكلام على البدل ما ضمن همزة الإستفهام ، قال :

وَبَدَلُ الْمُضْمِنِ الْهَمْزَ يَلِيْ هَمْزًا ؛ كَمَنْ ذَا . أَسْعِدْ أَمْ عَلِيٌّ ؟

أى : أن البدل من المضمّن همزة الإستفهام لا بد أن تسبقه همزة كالمثال الذى ساقه .

(٢) فى رقم ٦ من ص ٥٣٨ بعض الأحكام الخاصة ببدل التفصيل .

المسألة ١٢٦ :

بدل الفعل من الفعل ، والجملة من الجملة

يُبدل الفعل من الفعل بدل كل من كل إذا استفاد المتبوع من ذلك زيادة بيان ؛ كقوله تعالى (١) « وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ، يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ » ، فالفعل : « يضاعف » بدل من الفعل : « يلق » ؛ لأن مضاعفة العذاب هي البيان الذى يزيد معنى الفعل : « يلق » وضوحاً ويكشف المراد منه .

وجزم الفعل : « يُضَاعَفْ » دليل على أنه البديل وحده دون فاعله ، وأن البديل بدل مفردات ، « لا جمل . » (٢)
ومثال بدل الفعل من الفعل للدلالة على الجزئية : إن تُصَلِّ تَسْجُدَ لله يَرْحَمَنَّكَ . فالفعل : « تسجد » بدل من تُصَلِّ ، والسجود جزء من الصلاة لا تتحقق إلا به .

ومثال بدل الفعل من الفعل اشمالاً : إني لن أسىء إلى الحيوان الأليف ، أعذب الحيوان أزعجه . فالفعل « أزعج » بدل اشتمال من « أسىء » . ومثله : إنَّ عَلَىَّ اللَّهُ أَنْ تُبَايِعَ (٣) تؤخذ كَرَهًا أو تَجِيءَ طَائِعًا .
فالفعل : « تؤخذ » بدل اشتمال من تبايع ، لأن الأخذ كَرَهًا هو صفة من صفات كثيرة تشملها المبايعة .

(١) فى العاصى الذى أتى نوعاً من المحرمات والكبائر المذكورة قبل هذه الآية مباشرة .
(٢) لأن المضارع فى الجملة الفعلية إذا كانت هى التابعة بجزأها معاً ، لا يصح نصبه ولا جزمه تبعاً لمضارع منصوب ، أو مجزوم فى الجملة المتبوعة فإذا كانت الجملة المضارعية كلها هى التابعة (أى : هى البديل ، أو المعطوف بالحرف) وجب استقلال مضارعها بنفسه فى إعرابه ، فلا يتبع إعراب المضارع فى الجملة المتبوعة . ولا يصح نصبه أو جزمه تبعاً للمضارع الذى فى الجملة المتبوعة إلا حين يكون البديل بدل فعل مضارع وحده من مضارع وحده أيضاً وكذلك حين يكون العطف عطف مضارع وحده على مضارع وحده حيث يكون المعطوف تابعاً للمعطوف عليه فى رفعه ، ونصبه وجزمه . - كاسبق الإيضاح فى ص ٤١٠ .

(٣) أصل الفعل : تبايع والألف زائدة للشعر .

ومثال بدل الإضراب والغلط والنسيان : إن تُطعِم المحتاج ، تَكْسُهُ ثوباً ،
يُحَرِّسُكَ .

والذى يدل فى كل ما سبق — وأشباهه — على أن البدل بدل مفردات
لا بدل جمل ، هو مشاركة الفعل التابع لمتبوعه فى نصبه أو جزمه ^(١) .

أما الجملة فتبدل من الجملة بدل كل من كل — على الصحيح ^(٢) — بشرط
أن تكون الثانية أوفى من الأولى فى بيان المراد ، وتأديته . . . نحو : اقْطَعْ
قمح الحقل ، احْصُدْهُ — وَتُبْدَلْ بدل جزء من كل لإفادة البعضية كقوله
تعالى : « أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ » أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ وَجَنَّاتٍ
وَعُيُونٍ » فجملة : « أَمَدَّكُمْ » الثانية أخص من الأولى ؛ لأن « ما تعلمون »
يشمل الأنعام ، والبنيان ، والجنان ، والعيون وغيرها .
ومثال بدل الاشتمال قول الشاعر :

أَقُولُ لَهُ ارْحَلْ . لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا

وَالْأَفْكُنَّ فِي السِّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمًا

فجملة : « لَا تُقِيمَنَّ » بدل اشتمال من جملة « ارْحَلْ » ؛ لما بينهما
من المناسبة ؛ إذ يلزم من الرحيل عدم الإقامة .
ومثال بدل الغلط : اجلسْ ، قف .

ولا يشترط فى بدل الجملة ، أن يشتمل على ضمير إذ من المتعذر أن يعود
ضمير على جملة .

هذا وقد أشرنا إلى أن الفعل التابع يتبع المبدل منه فى إعرابه لفظاً وتقديراً .
أما الجملة فتتبع المتبوعة فى محلها إن كان لها محل . فإن لم يكن للمتبوعة محل
فتسمية الجملة الثانية بالتابعة هى تسمية مجازية ، أساسها التوسع فقط . . .

(١) من الممكن الاستعانة على إيضاح هذا بما سبق فى العطف ص ٥١٨ .

وفى بدل الفعل من الفعل يقول ابن مالك من غير تفصيل :

وَيُبْدَلُ الْفَعْلُ مِنَ الْفَعْلِ ؛ كَمَنْ يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِنُ بِنَا يُعَنِّ

(٢) كما سبقت الإشارة .

وقد تبدل الجملة من المفرد ، والعكس ، بدل كل من كل - وهذا نادراً - كقول الشاعر :

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة وبالشام أخرى كيف يلتقيان
فجملة : « كيف يلتقيان » بدل من حاجة ؛ لأن كيفية الالتقاء هي الحاجة التي يشكو منها . وإنما صح البدل هنا لأن الجملة بمنزلة المفرد^(١) إذ التقدير : إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر اجتماعهما ؛ فلا بد من تأويل الجملة بالمفرد ليمكن إعرابها بدلاً . ومثال العكس : « الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ، ولم يجعل له عوجاً قسيماً » فكلمة : « قسيماً » بدل من جملة : لم يجعل عوجاً ، لأنها في معنى المفرد ، أى : جعله مستقيماً .

زيادة وتفصيل :

١ - يرى بعض النحاة أنه يجوز إبدال الفعل من اسم يشبهه ، والعكس ويمثل لهذا بنحو : محمدٌ متَّقٌ ، يَخْشَى ربه . أو محمدٌ يخاف ربه متَّقٌ ، لكن الأوضح اعتبار هذا خبراً بعد خبر^(٢) . ما لم يمنع مانع آخر .

ب - سبق الكلام على الفصل بين التوابع ومتبوعاتها ومنها البدل والمبدل منه في أول النعت .

(١) من الممكن فهم هذا على ضوء ما مر في ص ٥٢٣ .

(٢) لنفر من الحذف والتقدير ؛ إذ يجوز أن يكون الاسم المتبوع مجروراً فكيف يكون الفعل تابعاً له والفعل لا يكون مجروراً ؟ ويحسن الاستئناس في هذا بما ورد في نظيره من عطف الفعل على اسم يشبهه والعكس (ص ٥٢٠ و ٥٢٢) فإي قال في تذليل الصعوبة هناك يقال هنا .

الفهرس

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة والتفصيل والهامش .

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٣	المسألة ٩٣ :	١١	الثالث : حذف التنوين .
	الإضافة		الرابع : حذف «أل» من المضاف
	تقسيمها إلى محضة وغير محضة .		إلا في بعض صور معدودة ...
	الأسماء الأخرى لكل ^٣ ، وسبب		متى تكون الإضافة غير محضة مع وجود
	التسمية .		« أل »
	إيضاح معنى الإضافة - النسبة الأساسية	١٣	رأى الكوفيين في إبقاء « أل » ...
	والنسبة التقييدية ، أو : الفرعية ...		الرأى في بعض أمثلة - مسموعة وغير
٤	الغالب في المضاف أن يكون اسماً معرباً ،		مسموعة - فيها « أل » ...
	وقد يكون اسماً مبنياً .	١٥	الخامس : اشتمال الإضافة
٥	أنواع المحضة .		المحضة على حرف جر أصلي ،
	إضافة المصدر قد تكون محضة أو غير		مُتَخَيِّل . . . وأنواعه ،
	محضة . . .		والغرض منه ، وجواز التصريح به .
٧	الأحكام المترتبة على الإضافة	١٧	الإضافة التي على معنى : « من »
	وجوباً :	١٨	نوع إضافة الأعداد والمقادير . أوجه
	الأول : جر المضاف إليه .		إعرابية أخرى إذا كانت الإضافة على
٨	الإضافة الظاهرة ، والإضافة المقدرة		معنى : « من »
	(انظر ص ١٤٦) .	١٩	الإضافة التي على معنى « في »
	عوامل الجر في الاسم .		و « اللام »
	الرأى في الجر بالتوهم وبالمجاورة ،	٢٠	إضافات لا يصح التصريح فيها بجر
	وجوب إهمالها (انظر ص ١٠٦) .		الجر : « اللام » . الإضافة قوية
٩	الثاني : حذف نون المثنى وجمع		الملابسة ، والإضافة لأدنى ملابسة .
	المذكر السالم من المضاف .	٢٢	السادس : تعرّف المضاف أو
	ما يحذف مع النون عند الإضافة لياء		تخصيصه من المضاف إليه .
	المتكلم .		منع إضافة المعرفة للمعرفة وللنكرة ،
١٠	حالة يجوز فيها حذف النون وعدم حذفها .		جواز إضافة العلم في بعض الحالات ...

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة والتفصيل والهامش .

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٢٣	ألفاظ مسموعة ملازمة للتذكير ، وهي الألفاظ المتوغلة في الإبهام	٤٨	ب — مواضع الفصل في الضرورة ،
٢٦	المضاف إليه إذا كان جملة كان في حكم المفرد . . .	٥١	مواضع أخرى للفصل في الضرورة .
٢٧	أثر الإضافة غير المحضة .	٥٢	الثامن : استفادة المضاف من المضاف إليه التصدير .
٣١	معنى الإضافة المجازية ، أى : التي على نية الانفصال	٥٣	التاسع : وجوب تقديم المضاف .
٣٤	لمحة عابرة عن بعض المشتقات . (اسم الفاعل — اسم المفعول)	الحادى عشر : استفادة المضاف من المضاف إليه المصدرية .	
٣٦	الاستمرار الدوامى ، والاستمرار التجددى .	٥٥	الأحكام الأربعة غير الحتمية ، وهى :
٣٧	أنواع من الإضافة غير المحضة .	الثانى عشر : استفادته التأنيث .	
	إضافة المنعوت إلى نعتة ، إضافة النعت إلى منعوته ، إضافة المسمى إلى الاسم ،	المراد من جزء الشيء ، ومثل جزئه .	
٣٨	معنى : الإضافة البيانية والتي للبيان ، ومعنى : « ذات مرة » و « ذات ليلة » . . .	٥٧	القلة الذاتية والنسبية (انظر هامش ص ٦٩)
	الكلام على كلمة : « رجب » من ناحية الصرف وعلمه .	الثالث عشر : استفادته التذكير .	
٤٠	إضافة الموصوف إلى اسم قائم مقام الصفة .	الرابع عشر : استفادته البناء .	
٤١	إضافة المؤكّد إلى المؤكّد .	٥٨	الخامس عشر : جواز حذف تاء التأنيث منه
٤٢	إضافة الملغى إلى المعتبر ، والعكس —	٦١	ملخص الأحكام السالفة كلها
	الإضافة فى قولهم : لا أبا لفلان .	٦٢	المسألة ٩٤ :
	إضافة صدر المركب ، المزجى لعجزه .		تقسيم الاسم من ناحية وقوعه
	الجدل الدائر حول الأنواع السابقة ، والفصل فيه .		مضافاً ، وعدم وقوعه . ما يجوز
٤٥	الرأى فى مثل : استرحنا من عناء التعب — نعمنا برغد الرخاء . . .		إضافته — ما تعجب إضافته
٤٦	السابع : عدم الفصل بين المتضايقين . .		أربعة أقسام . تفصيل الكلام عليها :
	١ — مواضع الفصل فى السعة .		أولها : ما يضاف وجوباً
	المراد بالسعة والضرورة .		للاظاهر والضمير ، مع جواز قطعه عن الإضافة لفظاً فقط

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة والتفصيل والهامش .

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٦٣	نوع التنوين في كلمتي : « كل وبعض » إذا لم يضافا . . .	٨٢	ألفاظ غير زمانية تشبه الزمانية في الحكم (آية - ذى تسلم . . .)
٦٤	هل يصح اقترانها « بأل » المعرفة؟ ثانيهما : ما يضاف وجوباً ولا يجوز قطعه لفظاً ، وهو أربعة أنواع . . .	٨٥	جدول لكل أقسام المضاف والمضاف إليه .
٦٨	ثالثها : ما يضاف وجوباً إلى الجملة ، وحكمه . حيث ، إذ ، وتفصيل الكلام عليهما . الجملة الواقعة «مضافاً إليه» في حكم المفرد . شروطها (انظر ص ٧٣)	٨٦	المسألة ٩٥ : أسماء أخرى واجبة الإضافة كـلا - كلتا - أى - لدن ومع - غير ، ونظائرها . . .
٦٩	١ - حيث . الاسم الواجب إضافته للجملة لا يكون إلا مبنياً .	٨٧	كلا وكلتا . . .
	ب - « إذ » إعرابها ومعانيها . .	٨٨	المثنى لفظاً ومعنى ، ومعنى فقط . المثنى الحقيقي والحجازي .
	المراد من اسم الزمان . عودة إلى بيان القلة الذاتية والنسبية .	٩١	أى ، وأقسامها ، واستعمال كل .
٧٣	الجملة الواقعة مضافاً إليه في حكم المفرد - كما سبق في ص ٦٨ - تأويلها . فائدة الإضافة للجملة .		المراد من الإضافة لفظاً ومعنى ، ومعنى فقط
٧٦	ما يشبه « إذ »	٩٢	تفصيل الكلام على : « أى » الاستفهامية أنواع التعدد
٨١	رابعها : ما يضاف وجوباً للفعلية وحدها - إذا - لسمّاً . جميع أدوات الشرط الجازمة (أى : الشرط غير الامتناعي) تجعل وزن الفعل الماضي الذي في شرطها وجوابها مستقبلاً .	٩٤	لفظ «أى» ، ومعناها ، وما يراعى عند المطابقة .
		٩٥	تفصيل الكلام على «أى» الشرطية .
		٩٦	« أى » الموصولة .
		٩٧	« أى » التي تقع نعتاً .
		٩٩	« أى » التي تقع حالاً .
			جدول يشتمل على ملخص لكل أنواع « أى » وأحكامها .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة والتفصيل والهامش .

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
١٢٦	دون - عِلْ .	١٠١	لَدُنْ - عند
١٢٧	حَسْبُ .		معنى الغاية الزمانية والمكانية ومبدأ الغاية ،
	الدليل على أن « حسب » ليس اسم فعل		وبعض أحكام خاصة بالغاية .
١٣٠	أَوَّل .	١٠٢	الفرق بين كلمتي : « ابتداء » و « من » الجارة
١٣٢	استعمالات لغوية مختلفة في : « أول » ومنها :		التي للابتداء .
	أول أمس ...	١٠٣	مواضع الاختلاف بين كلمتي :
١٣٤	المسألة ٩٦ :		« لَدُنْ » و « عند » .
	حذف المضاف . حذف	١٠٦	رفض الإعراب على « التوهم » ، وعلى
	المضاف إليه .		« المجاورة » . (انظر ص ٨)
	١ - حذف المضاف ومواضعه	١٠٧	مع .
	القياسية .	١١٠	الكلام على « مع » ، و « جميع » .
١٣٩	حكم الضائر العائدة على المضاف المحذوف .	١١٢	غير ، معناها ، وحالاتها
	حذف أكثر من مضاف .		الإعرابية الأربع . « ليس
١٤١	ب - حذف المضاف إليه .		غير ، ولا غير » .
	عودة لبيان الأسماء التامة وغير التامة .	١٢١	نظائر : « غير » وتقسيمها
١٤٤	المسألة ٩٧ :		من ناحية ما يفيد الظرفية
	المضاف لياء المتكلم وحكمه .		والتصرف ، وما لا يفيدهما .
	تعريف صحيح الآخر ، ومعتل الآخر ،		ظروف الغاية : قبل - بعد -
	والمعتل الشبيه بالصحيح ، وحكم كل		دون - الجهات الست ... وما
	عند إضافته للياء .		بمعناها . .
	متى تضبط ياء المتكلم بالفتح		معنى الغاية هنا .
	أو بالسكون ، وإعرابها ؟	١٢٢	الظرف المتصرف وغير المتصرف ومعنى :
١٤٥	كيفية إضافة الاسم المختوم بياء مشددة .		« من » الجارة الداخلة على الظرف
١٤٦	الإضافة الظاهرة ، والمقدرة . (انظر ص ٨)		المحذورها .
	متى يجوز حذف ياء المتكلم أو قلبها		معنى الأسماء التامة وغير التامة .
	ألفا ... و ...	١٢٣	قبل :
		١٢٥	بعد - فوق -

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة والتفصيل والهامش .

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
١٤٧	حكم الأسماء الخمسة عند إضافتها لياء المتكلم	١٦٤	مصادر الرباعي .
١٤٨	إضافة الاسم المعتل الآخر بالواو إلى ياء المتكلم .	١٦٥	نوع « التفعال » .
١٤٩	طريقة إضافة : « ابنم » .		قلب الهمزة ياء جوازاً في مثل : تبرىء...
	الوقوف على ياء المتكلم .		قلبها واوا في مثل : مقروه .
١٥٠	مواضع تسكين آخر المضاف ، وبناء الياء على الفتح .	١٦٦	نوع « فِعْلَال » المضعف .
	متى تضبط ياء المتكلم بالفتح .	١٦٧	مصادر الخماسي .
١٥٣	المسألة ٩٨ :	١٦٨	ملحقات « التفعال » .
	أبنية المصادر - أقسام المصدر الثلاثة (أصلي - ميمي - صناعي) وتعريف كل قسم وإيضاحه .	١٦٩	مصادر السداسي .
	معنى الجمود والاشتقاق ومكان المصدر منهما .		تلخيص لكل أبنية المصادر القياسية
١٥٤	أصل المشتقات وأنواعها ، وملحقاتها - أسماء المعاني وأسماء الذوات ، والاشتقاق منها .	١٧٢	المسألة ٩٩ :
١٥٦	المصدر الميمي .		إعمال المصدر واسمه .
	المصدر الصناعي .		تعريف آخر للمصدر - أمثلة .
١٥٧	كيف وضمت الضوابط لأبنية المصدر .	١٧٣	إيضاح لاسم المصدر .
١٥٨	كلمة عن قياسية المصدر .	١٧٤	تعريف موجز لاسم المصدر .
	قيمة الفراء اللغوية . . .		الفرق بينه وبين المصدر - لفظاً ومعنى .
١٦٠	أوزان المصدر الأصلي .	١٧٥	عمل المصدر .
	أوزان مصدر الثلاثي المتعدى واللازم .		المصدر أصل المشتقات .
			ما يخالف فيه المصدر فعله .
			نوع من الفرق بين « أن » ، وما « المصدريتين .
			أنواع من المصادر تعمل بغير تحقق الشرط ، وأخرى لا تعمل .
			شروط أخرى لإعماله .
			أقسام المصدر العامل .
			إعمال اسم المصدر .
			أقسام اسم المصدر مع إشارة عابرة للمصدر الميمي .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة والتفصيل والهامش .

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
١٨٦	المسألة ١٠٠ :	٢٠٠	كسر ما قبل الآخر قد يكون حقيقة أو حكماً . إعماله :
	المصدر الدال على المرة ، والدال على الهيئة .	٢٠١	١ - إن كان مجرداً من « أل » عودة إلى الاستمرار الدوام والاستمرار التجدي . (انظر ص ٣٦)
١٨٧	فائدة المصدر الدال على إحداها .	٢٠٢	ملخص ما تقدم .
١٨٨	لكل فعل ثلاثة أنواع من المصادر .	٢٠٤	يصح تعلق شبه الجملة بالمشتق الذي لا يعمل .
١٩٢	يجب فتح ما قبل تاء التأنيث .	٢٠٥	٢٠١ - الاعتماد هنا وفي باب المبتدأ والخبر ، والفرق بينهما ، شروط أخرى في الوصف . اسم الفاعل لا يعود فاعله الضمير المستتر إلا على الغائب .
	المسألة ١٠١ :	٢٠٦	ب - اسم الفاعل المقترن « بأل » - بعض أحكام اسم الفاعل ، ومنها : إضافته إلى مفعوله .
	المصدر الميمي معناه ، مزيته ، صوغه .	٢٠٨	عدم صحة إضافة المتعدى إلى فاعله . التزامه الأفراد والتنكير أحياناً . الفرق بين المصدر واسم الفاعل العاملين .
١٩٥	المسألة ١٠٢ :	٢٠٩	صيغة المبالغة . أحكام صيغ المبالغة .
	اسم الفاعل ، اسم المفعول ، الصفة المشبهة . تعريف كل ، وصوغه ، وإعماله . اسم الفاعل : تعريفه .	٢١٣	تقديم معمولات اسم الفاعل وصيغ المبالغة .
	« أفعل التفضيل » يدل على الدوام .	٢١٤	إعمال اسم الفاعل وهو محذوف . قد تكون صيغة اسم الفاعل دالة على الثبوت . معنى الربط السببي .
١٩٦	صوغه .	٢١٥	تحويل اسم الفاعل من المتعدى إلى الصفة المشبهة . . .
١٩٧	دفع توهم أن بعض الأفعال الثلاثية لا يكون لها اسم فاعل . القرائن التي تدل على أن صيغة : « فاعل » قد يراد بها الصفة المشبهة . من تلك القرائن إضافة اسم الفاعل لفاعله . . .		
١٩٨	خروج اسم الفاعل عن بابهِ ودخوله في باب الصفة المشبهة ، وما يصحب هذا من إضافة اسم الفاعل لفاعله .		
١٩٩	صوغه من غير الثلاثي . زيادة تاء التأنيث في آخر اسم الفاعل .		

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة والتفصيل والهامش .

رقم الصفحة	الموضوع
٢٤٧	مطابقة الصفة المشبهة وعدم مطابقتها ..
٢٥٠	ب - أوجه المخالفة : (أى الأحكام الخاصة بالصفة المشبهة)
٢٥٣	متى تجب السببية ؟
٢٥٦	أمر وأحكام أخرى تنفرد بها الصفة المشبهة .
٢٦١	المسألة ١٠٦ :
	اسم الزمان واسم المكان -
	الغرض منهما - صيغتهما .
٢٦٥	ألفاظ مسموعة يجوز فيها الأمران .
	ألفاظ مسموعة مؤنثة ، وغير مؤنثة ، حكمها .
٢٦٦	صوغ «مفعلة» من الجامد (أى : من أسماء الأعيان . . .) المراد من الكثرة والأغلبية .
٢٧٢	المسألة ١٠٧ :
	اسم الآلة .
	معناه ، وصياغته . . .
٢٧٤	ألفاظ شاذة - بعض مسائل أخرى تتعلق بصوغه وقياسيته .
٢٧٥	المسألة ١٠٨ :
	التعجب : معناه والغرض منه ، أسلوبه - نوعاه .
٢٧٦	صيغته القياسيتان ، وإعرابهما
٢٧٧	من المحتم أن يكون أصل مفعوله فاعلا في المعنى .
	معنى النكرة التامة وغير التامة .

رقم الصفحة	الموضوع
٢١٦	معنى الفعل اللازم وما يشبه اللازم .
٢١٩	المسألة ١٠٣ :
	اسم المفعول - تعريفه - صوغه .
٢٢١	فتح ما قبل الآخر تقديراً . زيادة تاء التأنيث في آخره . صيغ سماعية تؤدي معناه ، وتنوب عنه .
٢٢٢	إعماله : إضافته إلى مرفوعه ،
	إضافته إلى مفعوله .
٢٢٤	متى يصير صفة مشبهة ؟
٢٢٧	طريقة إضافته لمرفوعه .
٢٢٨	المسألة ١٠٤ :
	الصفة المشبهة - تعريفها ودلالاتها .
٢٣١	أنواعها .
	صيغها .
٢٣٦	الصيغ السماعية ، وحكمها .
٢٣٧	الرد على من يمنع قياس الصفة المشبهة .
٢٣٨	دلالة الصفة المشبهة على الحدوث .
	عودة إلى تحول اسم الفاعل للصفة المشبهة
٢٤٠	إعمالها .
٢٤١	الصور الممنوعة .
٢٤٥	المسألة ١٠٥ :
	أوجه التشابه والتخالف بينهما
	وبين اسم الفاعل المتعدى الواحد .
	١ - أوجه المشابهة : (أى :
	الأحكام المشتركة بينهما)

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة والتفصيل والهامش .

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٢٧٨	متى تدل الجملة التعجبية على زمن ؟	٣٠٢	« ما » التي هي معرفة تامة أو خاصة ، والنكرة الناقصة .
٢٨٢	الكلام على همزة الصيغتين . الكلام على عنيهما .	٣٠٤	الكلام على « أل » وإعراب : « ما » .
	معنى المتعجب منه ، صيغ أخرى للتعجب .	٣٠٥	ما المراد مما فيه قولان أو أكثر ؟
٢٨٣	شروط الفعل الذى يبنى منه الصيغتان .	٣٠٧	المخصوص .
٢٨٦	كيفية التعجب مما لم يستوف الشروط .	٣٠٨	حذف المخصوص .
٢٩٠	المسألة ١٠٩ :		إعراب المخصوص .
	الأحكام الخاصة بالتعجب .	٣٠٩	حبذا ومخصوصها .
	الفعل الجامد لا يتقدم عليه معموله — فى الأغلب — كما فى ص ٣٢٦ .	٣١٤	المسألة ١١١ :
٢٩٣	عودة للكلام على الزمن فى الجملة التعجبية .		الأفعال التى تجرى مجرى : « نعم » و « بئس » . . .
٢٩٥	تعدي صيغة التعجب بحرف جر معين		شرط تحويل الفعل . أحكامه .
٢٩٦	صيغة التعجب من المتعدى لأكثر من واحد .	٣١٧	ما ينفرد به فاعل هذا الفعل .
٢٩٨	المسألة ١١٠ :	٣٢٢	المسألة ١١٢ :
	ألفاظ المدح والذم : (نعم وبئس . . .)		أفعل التفضيل
	الصريح وغير الصريح من أساليب المدح والذم .		تعريفه : دلالاته على الدوام .
٢٩٩	أحكام : « نعم وبئس » معنى المدح العام ، والذم العام .	٣٢٣	صياغته :
	جمودهما ، تجردهما من الزمن .	٣٢٤	بعض صيغ شاذة . صوغه من اسم العين .
		٣٢٥	سداد المذهب الكوفى فى صياغة الألوان .
		٣٢٦	الجامد لا يتقدم عليه شئ من معمولاته .
			— فى الأغلب — كما سبق فى ص ٢٩٠
		٣٢٧	أقسامه وأحكامها .
			القسم الأول : المجرد من أل والإضافة .
		٣٢٨	الأحكام الخاصة بمن ومجرورها .
		٣٣١	معنى المشاركة .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة والتفصيل والهامش .

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٣٦٥	عودة إلى الجر بالمجاورة . . .	٣٣٢	بعض أساليب شائعة يخفى فيها معنى التفصيل ، تصحيح عين « أفعل » . الكلام على : أخير .
٣٦٦	النعت السببي ، وحكمه .	٣٣٦	القسم الثاني : المقترن بأل .
٣٦٨	ملخص ما سبق .	٣٣٧	السماع والقياس في « أفعل » التفصيل .
٣٧٠	تقسيم النعت باعتبار معناه إلى مؤسس ، ومؤكد ، وموطئ .	٣٣٨	القسم الثالث : المضاف
٣٧١	تقسيم النعت باعتبار لفظه . . .	٣٤٤	المطف على « أفعل التفصيل » المضاف للكرة .
١ -	النعت المفرد ، والأشياء التي تصلح له ، وملحقاتها . .	٣٤٦	ملخص الأقسام الثلاثة .
٣٧٣	تفصيل الكلام على النعت بالمصدر .	٣٤٨	المسألة ١١٣ :
٣٧٦	أنواع أخرى من النعت المسومع .		عمل أفعل التفضيل .
٣٧٧	ما يصلح أن يكون نعتاً ومنعوتاً وما لا يصلح . نعت اسم الإشارة وشروطه .	٣٥٣	تعدي أفعل التفضيل بحرف الجر .
٣٧٧	ما يصلح نعتاً في بعض الأساليب ومنعوتاً في أخرى - ما لا يصلح أن يكون نعتاً ولا منعوتاً .	٣٥٥	المسألة ١١٤ :
٣٧٨	ألفاظ مضافة للدلالة على الغاية (منها : كل - جد - حق - أي - الاتباع) ما يصلح أن يكون نعتاً لا منعوتاً ، والعكس .		التوابع الأربعة - النعت .
٣٨٠	ب - النعت بالجملة ، وشروطها ، وحكمها .	٣٥٦	الغرض منه .
٣٨٣	شبه الجملة ، وشروطه ، وحكمه .		كلمة عن التوابع ، (بيان التابع والمتبوع من ناحيتهما اللفظية .
٣٨٥	تفصيل الكلام على حذف الرابط - ما يغنى عنه - واو اللصوق .		الفصل بين التابع والمتبوع ، وبعض أحكام أخرى ، كترتيب التوابع وقطعها ..)
٣٨٦	حكم الجملة نفسها من حيث التعريف والتشكيك .	٣٥٦	التابع والمتبوع من ناحيتهما المعنوية .
٣٨٧	جزم المضارع في جواب النعت . .	٣٥٨	تقسيم النعت باعتبار معناه إلى حقيقي وسببي . الحقيقي وحكمه .
		٣٦١	أشياء مسموعة وغير مسموعة لا مطابقة فيها . . .
		٣٦٤	مسائل يشترك فيها الحال والخبر والنعت في عدم المطابقة .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة والتفصيل والهامش .

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٤٠٥	المسألة ١١٦ :	٣٨٨	المسألة ١١٥ :
التوكيد ، نوعاه ، تعريف المعنوى .		تعدد النعت وقطعه	
٤٠٦	ألفاظه السبعة وتقسيمها :	١ - تعدده والعامل واحد .	
(١) ما يزيل الشك عن الذات : «نفس ، وعين» .		٣٨٩	الأفضل في المشتق أن يكون نعتاً ، وفي الجامد أن يكون عطف بيان .
٤٠٨	لا يصح وجود عاطف قبل التوكيد المعنوى .	٣٩١	ب - تعدد النعت ، والمنعوت ، والعامل ، وما يترتب على هذا من الإتيان والقطع .
٤٠٩	جواز دخول الباء الزائدة عليها .		معنى الإتيان والقطع . . . و .
٤١٠	(٢) ما يزيل الاحتمال عن التثنية : «كلا وكلتا» .		طريقة الإعراب معهما .
٤١١	(٣) ما يفيد التعميم : كل - جميع - عامة .		متى يذكر عامل المقطوع ؟
٤١٣	ألفاظ العدد التي تفيد العموم تأويلا .	٣٩٢	نعت الإشارة لا يفصل منه .
٤١٤	ألفاظ تعرب حالا ، أو بدلا ، ولا تعرب توكيداً . قد تعرب ألفاظ التوكيد المعنوى إعراباً آخر مع إفادتها التوكيد .	٣٩٤	أحكام خاصة بالقطع
٤١٥	مطابقة الضمير العائد إلى كلمة : كل ، وكذلك الخبر . . . وعدم مطابقته .	٣٩٨	حذف النعت ، أو المنعوت ، أو هما معاً .
٤١٦	ترتيب ألفاظ التوكيد . وقوعها نعتاً وبدلاً . ربما لا تفيد كلمة : « كل » الشمول .	١ - حذف النعت :	
	أوجه إعرابية أخرى لكلا وكلتا .	ب - حذف المنعوت .	
	في جميع أنواع التوكيد المعنوى لا يصح اتحاد توكيد المتعاطفين إلا بعد اتحاد العاملين .	عودة إلى : «أى» التي تقع نعتاً .	
	يجوز الفصل بين المؤكّد والمؤكد .	٣٩٩	معنى صلاح النعت لمباشرة العامل .
	لا يجوز في التوكيد المعنوى القطع .	٤٠١	ح - حذف النعت والمنعوت معاً .
٤١٧	ألفاظ التوكيد الملحقة بالثلاثة الكلّ المجموعى والكلّ الجميعى .		الترتيب بين النعوت المتعددة .
		٤٠٢	عطف النعوت المختلفة بعضها على بعض .
		٤٠٣	تقدم النعت على المنعوت .
		٤٠٤	وقوع : «لا» أو : «إمّا» قبل النعت .
			نعت النعت - حكم النعت بعد المركب الإضافى .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة والتفصيل والهامش

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٤٣٧	تعريفه .	٤١٩	ملاحظات :
٤٣٨	أوجه التشابه والتخالف بينه وبين التوابع الأخرى .	٤٢٠	الكلام على نحو : جاء القوم بأجمعهم . ملخص أحكام التوكيد المعنوي .
٤٤٠	حكمه . الفرق بينه وبين النعت .	٤٢١	توكيد النكرة . حذف المؤكد توكيداً معنوياً .
« أئ »	التفسيرية ووقوع عطف البيان بعدها .	٤٢٢	توكيد الضمير المرفوع توكيداً معنوياً .
٤٤١	الارتباط بينه وبين بدل الكل .	٤٢٤	ب - التوكيد اللفظي . تعريفه ، قد يخالف المؤكد أحياناً ، وقد يفصل منه .
٤٤٢	صور يتعين فيها عطف البيان ، ولا تصاح بدلا .	٤٢٥	الغرض منه . أحكامه :
٤٤٤	خطأ الرأي القائل : إن البدل على نية تكرار العامل .	١ -	عدم التأثير والتأثير .
٤٤٦	يفتقر في التابع ما لا يفتر في المتبوع . صورة أخرى ومناقشتها .	٤٢٦	ب - حكم المؤكد إذا كان اسماً .
٤٥٠	المسألة ١١٨ :	٤٢٩	ح - حكم المؤكد إذا كان فعلاً .
(٢)	عطف النسق . تعريفه .	٤٣٠	د - حكم المؤكد الحرف .
تعدد المعطوفات ، ومتى تكون على المعطوف عليه الأول ، ومتى تكون على غيره ؟ عدم تعدد العاطف .		٤٣٤	ه - المؤكد جملة اسمية أو فعلية . حذف المؤكد في التوكيد اللفظي .
عودة للكلام على : « أئ » التفسيرية .		٤٣٥	المسألة ١١٧ :
٤٥١ (١) الواو : معناها . . .		ح -	العطف بنوعيه .
معنى الترتيب ، المصاحبة ، التعقيب .		(١)	عطف البيان .
معنى المفرد وغيره هنا .		٤٣٦	المشتق إذا صار علماً دخل في عداد الجوامد .
٤٥٤ أحكامها : مطابقة الضمير			
بعد الواو (انظر رقم ٣ من هامش ص ٤٨٩)			

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة والتفصيل والهامش .

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٤٧٤	التعيين بالهمزة وأم .	٤٥٨	ما تنفرد به الواو . المراد من المعاني النسبية .
٤٧٥	وجوب تأخير أحد الأمرين إذا كان منفياً .	٤٦١	معنى العقد والنيف .
٤٧٦	متى تتعين الإجابة بالحرف : « نعم » وأخواته ؟ .	٤٦٣	وقوع همزة الاستفهام قبل ثلاثة من حروف العطف .
	صور من « أم » عند طلب التعيين .		المراد من الترتيب المعنوي ، والذكرى ، والإخبارى ، والتعقيب .
٤٧٨	سبب التسمية بالمتصلة .	٤٦٤	أحكامها :
	الفرق بين النوعين السالفين .	٤٦٦	معناها ، أحكامها
٤٨٠	الاستغناء عن الهمزة بنوعها . حذف « أم » .		اتصال تاء التأنيث بها .
٤٨١	ب — « أم » المنقطعة ، معناها . علامتها . نوعا الإضراب .	٤٦٧	قد تكون للاستئناف .
	نوع من الفرق بين : « أم » و « بل »	٤٦٨	أحكامها (٤) حتى : معناها .
٤٨٢	صور أخرى من « أم » المنقطعة .	٤٦٩	أحكامها .
٤٨٣	إعراب المنقطعة .		« حتى » العاطفة « كالواو »
٤٨٤	صورة تصلح للاتصال والانقطاع - إفادتها الإضراب ومعه معنى آخر .		لمطلق الجمع .
٤٨٥	تجردها للاستفهام المحض .		متى تتعين للعطف ؟
٤٨٦	جواب « أم » المكررة . « أم » الزائدة .		معنى الغاية هنا ، والكل ، والجزء ، والبعض . وشبهها . . .
٤٨٧	(٦) « أو » : عملها ، معناها .		قد تكون « حتى » حرف ابتداء
٤٨٩	الفرق بين الإبهام والشك ، حكم الضمير .	٤٧١	(٥) « أم » بنوعيتها :
	بعد « أو » ، التقسيم والتفصيل والتفريق .		أ - المتصلة :
	إحلال « الواو » محل : « أو » .		(١) المسبوقة بـ همزة التسوية .
٤٩٢	الفرق بين « أو » التي للإباحة ، وواو العطف التي للجمع .		معنى التسوية .
٤٩٣	صور تتعين فيها « أو » للشمول الكامل .	٤٧٢	انسلاخ « أم » عن التسوية . الصلة بين « أم » و « أو » . . .
	حذف « أو » . عطفها الشيء على مرادفه .	٤٧٤	« أم » المغنية عن « أى » .
		٤٧٤	« أم » و « أو » عند سبويه .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة والتفصيل والهامش.

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٤٩٤ (٧)	إمّا : معانيها . العاطف	٥١٠	المسألة ١٢٠ :
	لا يدخل على العاطف .		صور من الحذف في أسلوب
٤٩٥	تكرار « إمّا » - حذفها .		العطف .
	الفرق بينها وبين « إمّا » الشرطية		حذف العاطف والمعطوف .
	المركبة ...	٥١١	حذف المعطوف . فاء الفصيحة .
	حذف الواو قبلها . - « أيّما » .	٥١٣	حذف المعطوف عليه .
	الفرق بين « إمّا » و « أو »	٥١٤	حذف حرف العطف .
٤٩٦ (٨)	لكن : معناها ،		تقديم المعطوف على المعطوف
	شروط عملها . معنى الاستدراك .		عليه .
٤٩٧ (٩)	لا : معناها ، شروط	٥١٥	المسألة ١٢١ :
	عملها .		عطف الفعل على الفعل ، وما
٥٠٠	وقوع « لا » بعد الدعاء ، والتضيض ،		يشبهه ، والعكس . عطف
	والاستفهام .		الجملة على الجملة .
	حذف المعطوف عليه - تكرار « لا » .		١ - عطف الفعل وحده على
٥٠١ (١٠)	بل :		الفعل .
	معناه ، وحكمه .	٥١٦	فعل الأمر لا ينفصل عن فاعله .
	الإضراب الإبطالي والانتقال .		أداة الشرط تخلص فعلها وجوابها
٥٠٤	حكم « بل » بعد الاستفهام - وقوع		للمستقبل - كما سبق في ص ٨١ -
	« لا » ، قبلها .	٥١٨	الفرق بين عطف الفعل على الفعل وعطف
٥٠٥	ملخص حروف العطف ،		الجملة الفعلية على الفعلية .
	وبيان ما يقتضى التشريك ،	٥٢٠	ب - عطف الفعل على ما
	وما لا يقتضيه . معنى التشريك		يشبهه ، والعكس .
	المعنوى .	٥٢٣	ح - عطف الجملة على
٥٠٦	المسألة ١١٩ :		الجملة .
	الفصل بين المتعاطفين .		
	حالة يكون فيها واجبا .		
٥٠٨	إعراب الجار مع مجروره بعد العاطف .		

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة والتفصيل والهامش .

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٥٢٤	المسألة ١٢٢ :	١	أ - بدل الغلط .
	بعض أحكام عامة متفرقة .	ب	ب - بدل النسيان .
	(١) صلاحية المعطوف لمباشرة العامل .	ج	ج - بدل الإضراب .
٥٢٥	(٢) لا يشترط صحة تقدير العامل . . .	٥٣٦	بدل الكل من البعض ، وأحكام أخرى للبذل من حيث المطابقة وعدمها ، واتحاد البذل والمبدل منه في اللفظ ، وارتباط ما بعده به . . .
	(٣) مطابقة الضمير العائد على المتعاطفين .	٥٣٧	المصدر الميمى لا يجمع - في الغالب - حذف المبدل منه . الاتباع والقطع في البذل .
٥٢٦	(٤) الفصل بين العاطف ومعطوفه .	٥٣٩	المسألة ١٢٤ :
	(٥) تقدم المعطوف .		إبدال الظاهر من الظاهر ومن الضمير ، والعكس في كل حالة
	(٦) عطف الجملة على المفرد والعكس .	٥٤١	المسألة ١٢٥ :
	(٧) العطف على التوهم .		البذل من المضمن الاستفهام أو الشرط .
٥٢٨	المسألة ١٢٣ :		بدل التفصيل .
	البذل .		« إن » الشرطية التي لمجرد التفصيل .
	تعريفه .	٥٤٣	المسألة ١٢٦ :
٥٢٩	الغرض منه . المراد من أن المبدل منه في حكم المطروح .		بدل الفعل من الفعل ، والجملة من الجملة .
٥٣٠	أقسامه	٥٤٥	إبدال الجملة من المفرد والعكس .
	(١) بدل كل من كل . . .		إبدال الفعل من اسم يشبهه ، والعكس .
٥٣١	(٢) بدل بعض من كل .		الفصل بين التوابع ومتبوعاتها .
	قد تنوب « أل » عن الرابط .		
٥٣٢	(٣) بدل الاشتمال .		
٥٣٤	(٤) البذل المباین :		